

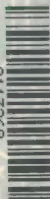
المجلد لابن حزم

المجلد الأول والثاني

مكتبة دار التراث
٢٩ شارع الجمهورية - القاهرة



Bibliotheca Alexandrina



013269

المحلى

تصنيف الامام الجليل ، المحدث ، الفقيه ، الاصولى ، قوى المعارضة
شديد المعارضة ، بليغ العبارة ، بالغ الحجة ، صاحب التصانيف
المتعة فى المعقول والمنقول ، والسنة ، والفقه ، والاصول
والخلاف ، مجدد القرن الخامس ، نجر الاندلس
أبى محمد على بن احمد بن سعيد بن حزم.
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ

الجزء الاول

تحقيق

احمد محمد شاكر

الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية
رقم التصنيف 297.14
رقم التسجيل ١/٢٧.٩٩

مكتبة
دار الشراة
شارع الجمهورية - القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على محمد وآله

قال على بن أحمد بن سعيد بن حزم رضى الله عنه :

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد خاتم النبيين والمرسلين وسلم تسليماً
ونسأل الله تعالى أن يصحبنا العصمة من كل خطأ وزلل ويوفقنا للصواب في كل قول
وعمل . آمين آمين *

﴿ أما بعد ﴾ وقفنا الله وإياكم لطاعته فانكم رغبتم أن نعمل للسائل المختصرة
التي جمعناها في كتابنا المرسوم بالمجلى شرحاً مختصراً أيضاً تقتصر فيه على قواعد
البراهين بغيرا كثر، ليكون مأخذاً سهلاً على الطالب والمبتدئ، ودرجاً له إلى التبحر
في الحجاج ومعرفة الاختلاف وتصحيح الدلائل المؤدية إلى معرفة الحق مما تنازع
الناس فيه والاشراف على أحكام القرآن والوقوف على جمرة السنن الثابتة عن رسول الله
ﷺ وتمييزها مما لم يصح والوقوف على الثقات من رواة الاخبار وتعيينهم من غيرهم
والتنبيه على فساد القياس وتناقضه وتناقض القائلين به . فاستخرت الله عز وجل على
عمل ذلك واستعنته تعالى على الهداية إلى نصر الحق ومآلته التأييد على بيان ذلك
وتقريبه وأن يجعله لوجه خالصاً وفيه محضاً . آمين . آمين . رب العالمين *

ولعلم من قرأ كتابنا هذا أننا لم نحتاج إلا بمخير صحيح من رواية الثقات مسند
ولا خالفنا إلا خبراً ضعيفاً فبيننا ضعفه أو منسوخاً فأوضحنا نسخه . وما توفيقنا إلا
بالله تعالى *

﴿ التوحيد ﴾

١ - مسألة - قال أبو محمد رضى الله عنه : أول ما يلزم كل أحد ولا يصح الاسلام
إلا به أن يعلم المرء بقلبه علم يقين وإخلاص لا يكون لشيء من الشك فيه أثر وينطق

بلسانه ولا بد بأن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . برهان ذلك : ما حدثنا
عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد
ابن على نا مسلم بن الحجاج نا أمية بن بسطام نا يزيد بن زريع نا روح عن العلاء بن
عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال : « أمرت أن
أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بى وبما جئت به ، فإذا فعلوا ذلك
عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله » * وقد روى معنى هذا مسنداً
معاذ وابن عباس وغيرهم . قال الله تعالى : (ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل
منه وهو فى الآخرة من الخاسرين) وهو قول جميع الصحابة وجميع أهل الاسلام . وأما
وجوب عقد ذلك بالقلب فنقول الله تعالى : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له
الدين) . والاخلاص فعل النفس . وأما وجوب النطق باللسان فان الشهادة بذلك
المخرجة للدم والمال من التحليل الى التحريم كما قال رسول الله ﷺ - لا تكون إلا
باللسان ضرورة *

٢- مسألة - قال أبو محمد : وتفسير هذه الجملة - هو أن الله تعالى إله كل شىء
دونه ، وخالق كل شىء دونه . برهان ذلك : أن العالم بكل ما فيه ذو زمان لم ينفك عنه
قط ولا يتوهم ولا يمكن أن يخلو العالم عن زمان . ومعنى الزمان هو مدة بقاء الجسم متحركاً
أو ساكناً ومدة وجود العرض فى الجسم ، وإذ الزمان مدة كما ذكرنا فهو عدد محدود
ويزيد بمروره ودوامه والزيادة لا تكون البتة الا فى ذى مبدأ ونهاية من أوله الى ما زاد
فيه . والعدد أيضاً ذو مبدأ ولا بد والزمان مركب بلا شك من أجزائه وكل جزء من
أجزاء الزمان فهو يبين ذو نهاية من أوله ومتهام ، والكل ليس هو شيئاً غير أجزائه
وأجزائه كلها ذات مبدأ فهو كله ذو مبدأ ضرورة . فلما كان الزمان لا بد له من مبدأ ضرورة
وكان العالم كله لا ينفك عن زمان والزمان ذو مبدأ فالعالم يتقدم ذا المبدأ فهو ذو مبدأ
ولا بد ، فالعالم كله جوهره وعرضه ذو مبدأ وإذ هو ذو مبدأ فهو محدث ، والمحدث يقتضى
محدثاً ضرورة اذ لا يتوهم أصلاً ولا يمكن محدث إلا وله محدث فالعالم كله مخلوق وله
خالق لم يزل وهو ملك كل ما خلق فهو إله كل ما خلق ومختصره لا إله الا هو *

٣- مسألة - قال أبو محمد : هو الله لا إله الا هو وانه تعالى واحد لم يزل ولا يزال .

برهان ذلك : أنه لما صح ضرورة أن العالم كله مخلوق وأن له خالقا وجب أن لو كان الخالق أكثر من واحد أن يكون قد حصرهما العدد ، وكل معدود فذو نهاية كما ذكرنا وكل ذى نهاية فحدث . وأيضا فكل اثنين فهما غيران وكل غيرين فهما أوفى أحدهما معنى ماصار به غير الآخر ، فعلى هذا كان يكون أحدهما ولا بد مركبا من ذاته وبما غابر به الآخر ، وإذا كان مركبا فهو مخلوق مدبر فبطل كل ذلك وغاد الامر الى وجوب أنه واحد ولا بد وأنه بخلاف خلقه من جميع الوجوه والخلق كثير محدث فصح أنه تعالى بخلاف ذلك وأنه واحد لم يزل اذ لو لم يكن كذلك لكان من جملة العالم تعالى الله عن ذلك . قال تعالى (ليس كمثل شيء) . وقال تعالى (ولم يكن له كفواً أحد) •

٤- مسألة - وأنه خلق كل شيء لغير علة أوجبت عليه أن يخلق . برهان ذلك : أنه لو فعل شيئا مما فعل لعله لكانت تلك العلة إما لم تزل معه وإما مخلوقة محدثة ولا سبيل الى قسم ثالث ، فلو كانت لم تزل معه لوجب من ذلك شيان متمنعان : أحدهما أن معه تعالى غيره لم يزل فكان يبطل التوحيد الذى قد أبنا برهانه آنفاً ، والثانى أنه كان يجب اذ كانت علة الخلق لم تزل أن يكون الخلق لم يزل لأن العلة لا تنفارق الملول ولو فارقته لم تكن علة له ، وقد أوضحنا آنفاً برهان وجوب حدوث العالم كله . وأيضا فلو كانت ههنا علة موجبة عليه تعالى أن يفعل ما فعل لكان مضطراً مغلوباً أو مدبراً مقهوراً لتلك العلة وهذا خروج عن الألهمية ، ولو كانت العلة محدثة لكانت ولا بد إما مخلوقة له تعالى وإما غير مخلوقة ، فإن كانت غير مخلوقة فقد أوضحنا آنفاً وجوب كون كل شيء محدث مخلوقاً فبطل هذا القسم ، وإن كانت مخلوقة وجب ولا بد أن تكون مخلوقة لعله أخرى أو لغير علة ، فإن وجب أن تكون مخلوقة لعله أخرى وجب مثل ذلك في العلة الثانية وهكذا أبداً ، وهذا يوجب وجوب محدثين لانهائية لمددم وهذا باطل لما ذكرنا آنفاً وبأن كل ما خرج الى الفعل فقد حصره العدد ضرورة بمساحته أو بزمانه ولا بد وكل ما حصره العدد فهو متناه . فبطل هذا القسم أيضا وصح ما قلناه والله تعالى الحمد . وإن قالوا : بل خلقت العلة لالمة ، سئلوا : من أين وجب أن يخلق الاشياء لعله ويخلق العلة لا لعله ؟ ولا سبيل الى دليل •

٥- مسألة - وأن النفس مخلوقة . برهان هذا : أننا نجد الجسم في بعض أحواله لا يحسن شيئاً وإن المرء إذا فكر في شيء ما فانه كلما تخلى عن الجسد كان أصح لفهمه وأقوى لادراكه ، فعلنا أن الحساس العالم الذاكر^(١) هو شيء غير الجسد ونجد الجسد اذا تخلى منه ذلك الشيء . ووجوداً بكل أعضائه ولا حس له ولا فهم إما يموت وإما باغواء وإما بدم ، فصبح أن الحساس الذاكر هو غير الجسد وهو المسمى في اللغة نفساً وروحاً وقال الله تعالى ذكره : (الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها فيمسك التي قضى عليها الموت ويرسل الأخرى الى أجل مسمى) فكانت النفوس كما نص تعالى كثيرة وكذلك وجدناها نفساً خبيثة وأخرى طيبة ونفساً ذات شجاعة وأخرى ذات جبن وأخرى عللة وأخرى جاهلة ، فصبح يقينا أن لكل حي نفساً غير نفس غيره ، فإذا تبين ذلك وكانت النفوس كثيرة مركبة من جوهرها وصفاتها فهي من جملة العالم وهي عالم ينفك قط من زمان وعدد فهي عدة مركبة وكل عدت مركب مخلوق . ومن جعل شيئاً مما دون الله تعالى غير مخلوق فقد خالف الله تعالى في قوله : (خلق كل شيء) وخالف ما جاءت به النبوة وما أجمع عليه المسلمون وما قام به البرهان العقلي^(٢) .

٦- مسألة - وهي الروح نفسه برهان ذلك : أنه قد قام البرهان كما ذكرنا بأن ههنا شيئاً مدبراً للجسد هي الحى الحساس المخاطب ولم يتم برهان قط بأنهما شيان فكان من زعم بأن الروح غير النفس قد زعم بأنهما شيان وقال مالا برهان له بصحته وهذا باطل قال تعالى (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) فن لا برهان له فليس صادقاً ، فصبح أن النفس والروح اسمان لمسمى واحد . حدثنا عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك نا محمد بن بكر نا أبو داود السجستاني نا أحمد بن صالح نا عبد الله بن وهب أخبى يونس - هو ابن يزيد - عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة - في حديث ذكره - ان رسول الله ﷺ قال لبلال « إكلا »

(١) في النسخة اليمنية « الدال » وما هنا أصح

(٢) في النسخة اليمنية « برهان العقل »

لنا الليل فقلبت بلالا عيناه فلم يستيقظ النبي ﷺ ولا بلال ولا أحد من أصحابه حتى ضربتهم الشمس فكان رسول الله ﷺ أو لهم استيقاظاً فقال: يا بلال (فقال) (١) أخذ بنفسى الذى أخذ بنفسك أبى أنت وأمى يا رسول الله » وذكر الحديث . وقال الله تعالى : (الله يتوفى الأنفس حين موتها) الى قوله (أجل مسمى) وحديثنا عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك نا محمد بن بكر نا أبو داود نا على بن نصر هو الجهمي نا الأسود بن شيبان نا خالد بن سمير (٢) نا عبد الله بن رباح حدثني أبو قتادة الانصارى في حديث ذكر فيه نوم رسول الله ﷺ حتى طلعت الشمس أن رسول الله ﷺ قال « ألا إنا نحمد الله (أنا) (٣) لم نكن فى شيء من أمر (٤) الدنيا يشغلنا عن صلاتنا ولكن أرواحنا كانت بيد الله عز وجل فأرسلها أنى شاء » فعبّر رسول الله ﷺ بالأنفس وبالأرواح عن شيء واحد (٥) ولا يثبت عنه عليه السلام فى هذا الباب خلاف لهذا أصلاً . والله تعالى تأيد *

(١) لفظ «فقال» سقط من الاصل وزدناه من أبى داود فيكون قوله «أخذ بنفسى» من كلام بلال لا من المرفوع وهو الصواب قال شارح أبى داود : (فقال يا بلال) والعتاب محذوف أو مقدر أى لم نمت حتى فأتتنا الصلاة (فقال) أى بلال معتذرا (أخذ بنفسى) اه وفي صحيح مسلم في هذا الحديث : «فزع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أى بلال فقال بلال أخذ بنفسى» الخ وهو صريح فى أنه كلام بلال

(٢) بضم السين المهملة مضفرا كما ضبطه الذهبي فى المشتبه

(٣) الزيادة من أبى داود

(٤) فى أبى داود : «من أمور الدنيا»

(٥) ظهر لك أن التعبير الاول هو من بلال وليس مرفوعا فلا حاجة فيه لما أراداه المؤلف . وإلا امر أهون من هذا قال العرب يعبرون كثيرا عن النفس بالروح ، قال الراغب الأصفهاني فى المفردات : «وجعل الروح اسما للنفس قال الشاعر فى صفة النار

فقلت له ارفعها اليك ولحبقها بروحك واجعلها لها فيئة قدرا

٧- مسألة - والعرش مخلوق برهان ذلك قول الله تعالى : (رب العرش العظيم) . وكل ما كان مربوباً فهو مخلوق *

٨- مسألة - وأنه تعالى ليس كشيء ولا يشتمل في صورة شيء مما خلق. قد مضى الكلام في هذا ولونتمثل تعالى في صورة شيء لكأنك تلك الصورة مثلاً له وهو تعالى يقول : (ليس كشيء شيء) *

٩ - مسألة - وإن النبوة حق . برهان ذلك : أن ما غاب عنا أو كان قبلنا فلا يعرف إلا بالخبر عنه . وخبر التواتر يوجب العلم الضروري ولا بد ، ولودخلت في نقل التواتر داخلة أو شئت لوجب أن يدخل الشك هل كان قبلنا خلق أم لا اذ لم نعرف كون الخلق موجوداً قبلنا إلا بالخبر ومن بلغ ههنا فقد فارق المقول ، ونقل التواتر المذكور صح أن قوماً من الناس أتوا أهل زمانهم يذكرون أن الله تعالى خالق الخلق أوحى إليهم بأمرهم بأنذار قومهم بأوامر أزمهم الله تعالى إياها ، فسلخوا برهاناً على صحة ما قالوا فأتوا بأعمال هي خلاف لطباع ما في العالم لا يمكن البتة في العقل أن يقدر عليها مخلوق حاشا خالقها الذي ابتدعها كما شاء كقلب عصاً حية تسقى وشق البحر لسكر جازوا فيه وفرق من اتبعهم وكأحياء ميت قد صح موته وكأبراء أكه ولد أعمى وكناقة خرجت من صخرة وكانسان روى في النار فلم يحترق وكأشباع عشرات من الناس من صاع سمير وكنبعان الماء من بين أصابع إنسان حتى روى السمكة . فصح ضرورة أن الله تعالى شهد لهم بما أظهر على أيديهم بصحة ما أتوا به عنه وأنه تعالى صدقهم فيما قالوه *

وذلك لكون النفس بعض الروح كتسمية النوع باسم الجنس نحو تسمية الإنسان بالحيوان . وجعل اسماء الأجزاء التي تحصل به الحياة والتحرك واستجلاب المنافع واستدناج المضار وهو المذكور في قوله : « ويسئلونك عن الروح » وقال ابن الناباري : « الروح والنفس واحد غير أن الروح مذكر والنفس مؤنثة عند العرب » وقال في اللسان : « النفس الروح . قال ابن سيده : وبينهما فرق ليس من غرض هذا الكتاب » ثم ذكر شواهد على استعمال النفس بمعنى الروح واستعمالها عما في آخر لم نزال الإطالة بذكرها

١٠ - مسألة - وإن محمد بن عبد الله بن عبد المطلب رسول الله إلى جميع الانس والجن كافرم ومؤمنهم برهان ذلك: انه عليه السلام أتى بهذا القرآن المنقول الينا بأنم ما يكون من قتل التواتر وأنه دعا من خالفه إلى أن يأتوا بمثله فمجزوا كلهم عن ذلك وأنه شق له القمر قال الله عز وجل : (اقتربت الساعة والنشق القمر، وإن يروا آية يرضوا ويقبولوا صحر مستمر، وكذبوا واتبعوا أهواءهم وكل أمر مستقر، ولقد جاءهم من الانباء ما فيه مردجر، حكمة بالغة فما تنفى النذر). ونحن الجنع اذ فقدمه حنيناً بمعهم كل من حضره وم جموع كثيرة، ودعا اليهود إلى تخي الموت ان كانوا صادقين وأخرم أنهم لا يمتنونه فمجزوا كلهم عن تمنيه جهاراً، ودعا النصرى إلى مباهلته فأبوا كلهم. وهذان البرهانان مذكوران جميعاً في نص القرآن كما ذكر فيه تعجيزه جميع العرب عن أن يأتوا بمثله أولهم عن آخرهم. ونبيهم الماء من بين أصابعه، وأطعم مئين من الناس من صاع شعير وجدى، وأذعن ملوك اليمن والبحرين وعمان لامره للآيات التى صحت عندهم عنه، فذلوا عن ملكهم كلهم طوعاً ودون هبة أصلاء ولا خوفاً من أن يغزوم ولا برغبة ورغبتهم بها بل كان فقيراً يتما. وهناك قوم يدعون النبوة كصاحب صنعاء وكصاحب الحاماة كلاهما أقوى جيشاً وأوسع منه بلداً فما التفت لهم أحد غير قومهما وكان هو أضعفهم جنداً وأضعفهم بلداً وأبعدهم من بلاد الملوك داراً، فدعا الملوك والفرسان الذين قد ملؤوا جزيرة العرب - وهى نحو شهرين في نحو ذلك - إلى إقامة الصلاة وأداء الزكاة واسقاط الفخر والتعجير والتزام التواضع والصبر للقصاص في النفس فما دونها من كل حقير أو رفيع دون أن يكون معه مال ولا عشيرة تنصره بل اتبعه كل من اتبعه منعناً لما بهرهم من آياته، ولم يأخذ قط بلة عنوة وغلبة الا خبير ومكة فقط. وفي القرآن العظيم (يا أيها الناس إني رسول الله اليكم جميعاً) وقال تعالى (يا معشر الجن والانس). وقال تعالى (قل أوحى إلى أنه استمع نفر من الجن فقالوا إنا سمعنا قرآنا عجبا يهدي إلى الرشد فآمننا به) إلى قوله (ووأنا منا المسلمون ومنا القاسطون فمن أسلم فأولئك تحروا رشداً وأما القاسطون فسكانوا لجنتهم حطباً) وقال تعالى (ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فإلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين) *

١١ - مسألة - نسخ عز وجل بملته كل ملة وألزم أهل الارض جنهم وانفسهم اتباع

شريعته التي بعثه بها ولا يقبل من أحد سواها وأنه عليه السلام خاتم النبيين لا نبي بعده. برهان ذلك : قول الله تعالى (ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين) . حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور نا وهب بن مسرة (١) ثنا محمد ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الله بن ادريس عن المختار بن قفل عن أنس بن مالك قال : « قال رسول الله ﷺ : ان النبوة والرسالة قد انقطعت ، فخرج الناس فقال : قد بقيت مبشرات وهن جزء من النبوة » *

١٢- مسألة - إلا أن عيسى بن مريم عليه السلام سينزل وقد كان قبله عليه السلام أنبياء كثيرة من معى الله تعالى ومنهم من لم يسم والابمان بجميعهم فرض . برهان ذلك : ما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا الوليد بن شجاع وهارون بن عبد الله وحجاج بن الشاعر قالوا حدثنا حجاج - وهو ابن محمد - عن ابن جريج قال أخبرنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول سمعت النبي ﷺ يقول : « لا تزال طائفة من أمتى يقاتلون على الحق ظاهرين الى يوم القيامة . قال : فينزل عيسى بن مريم ﷺ فيقول أميرهم : تعال صل لنا . فيقول : لا ، إن بعضكم (٢) على بعض أمراء تكرمه الله هذه الأمة » . وذكر الله تعالى في القرآن آدم ونوحاً وإدريس وإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب ويوسف وموسى وهارون وداود

(١) مسرة بفتح الميم والسين وتشديد الراء وفي نسخة (ميسرة) وهو خطأ ووهب هذا هو أبو الحزم النخعي كان حافظاً للفقهِ والحديث والعمل فاضلاً ورعاً . أخذوا عليه حقوة في الكلام في القدر . حدث بمسند أبي بكر بن أبي شيبة مات في شعبان سنة ٣٤٩ وأما تلميذه أحمد بن محمد بن الجسور فأن في نسخة من الاصل (المحصور) وفي سائر الاصول (الجسور) وفي تذكرة الحفاظ (أبو ممر أحمد ابن الجسور) قاله في الرواة عن وهب وهو الصواب وسيأتي كذلك صحيحها (٢) في الاصل (بعضهم) وصححه من صحيح مسلم

وسليمان ويونس واليسع وإلياس وزكريا ويحيى وأيوب وعيسى وهارون وصالحاً وشعيباً ولوطاً . وقال تعالى : (ورسلاً قد قصصناهم عليك من قبل ورسلاً لم نقصصهم عليك) وقال تعالى : (يريدون أن يفرقوا بين الله ورسله ويقولون تؤمن بالله ونكفر ببعض ويريدون أن يثخذوا بين ذلك سبيلاً أولئك هم الكافرون حقاً) *

١٣ - مسألة - وأن جميع النبيين وعيسى ومحمداً عليهم السلام يبيد الله تعالى مخلوقون ناس كسائر الناس مولودون من ذكر وأنثى إلا آدم وعيسى فإن آدم خلقه الله تعالى من تراب بيده لا من ذكر ولا من أنثى وعيسى خلق في بطن أمه من غير ذكر . قال الله عز وجل عن الرسل عليهم السلام أنهم قالوا : (إن نحن إلا بشر مثلكم ولكن الله يمن على من يشاء من عباده) وقال تعالى : (إنا خلقناكم من ذكر وأنثى) . وقال تعالى : (إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب) . وقال تعالى : (ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي) . وقال تعالى عن جبريل عليه السلام أنه قال لمريم عليها السلام : (إنما أنا رسول ربك لا هب لك غلاماً زكياً قالت أنى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر ولم أك بغياً قال كذلك قال ربك هو على هين) . وقال تعالى : (ومريم ابنت عمران التى أحصنت فرجها فنفخنا فيه من روحنا) .

١٤ - مسألة - وأن الجنة حق دار مخلوقة للمؤمنين ولا يسقطها كافر أبداً قال تعالى : « وجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين » . وقال تعالى : (ونادى أصحاب النار أصحاب الجنة أن أفيضوا علينا من الماء أو مما رزقكم الله قالوا إن الله حرمها على الكافرين) *

١٥ - مسألة - وأن النار حق دار مخلوقة لا يخلد فيها مؤمن . قال تعالى : (لا يصلاها إلا الأشقي الذى كذب وتولى وسيجزيها الأتقى) *

١٦ - مسألة - يدخل النار من شاء الله تعالى من المسلمين الذين رجحت كبريهم وسيئاتهم على حسناتهم ثم يخرجون منها بالشفاعاة ويدخلون الجنة . قال عز وجل : (إن يحببوا كبراً ما تنهون عنه تكفر عنكم سيئاتكم وتدخلكم مدخلاً كريماً) . وقال تعالى : (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين) . وقال تعالى : (فأما من

تقلت موازينه فهو في عيشة راضية . وأما من خفت موازينه فألمه هاوية . وما أدراك ما هيه نار حامية) . حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو غسان المسمي ومحمد بن المنني قالنا ثمامة - هو ابن هشام المستوفي - ثنا أبي عن قتادة ثنا أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال « يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن برة ، ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن برة ، ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن ذرة » *

١٧ - مسألة - لا تنفى الجنة ولا النار ولا أحد من فيها أبدا . برهان ذلك : قول الله عز وجل يخبرنا عن كل واحدة من هاتين الدارين ومن فيها : (خالدين فيها أبداً) و (خالدين فيها مادامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك عطاء غير محذوذ) حدثنا عبد الله بن يوسف بن نايي ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا محمد بن عيسى بن عمرو به الجلودي ثنا إبراهيم بن سفيان ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالنا ثنا أبو معاوية عن الأشعث عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ « يجاء بالموت (١) يوم القيامة كأنه كبش أملح فيقول : يا أهل الجنة هل تعرفون هذا ؟ فيشربون وينظرون ويقولون نعم . هذا الموت ، ويقال : يا أهل النار هل تعرفون هذا ؟ فيشربون وينظرون فيقولون نعم هذا الموت . فيؤمر به فيذبح ثم يقال : يا أهل الجنة خلود فلا موت ، يا أهل النار خلود فلا موت . ثم قرأ رسول الله ﷺ (وأنذرهم يوم الحسرة إذ قضي الأمر وهم في غفلة وهم لا يؤمنون) وأشار بيده إلى أهل الدنيا « (٢) زاد أبو كريب في زوايته بعد كبش أملح : « فيوقف بين الجنة والنار » وقال عز وجل في أهل الجنة (لا ينسوفون فيها الموت إلا الموتة الأولى) وقال في أهل النار (لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها) . والله تعالى التوفيق .

(١) في الاصل « بجى » الموت وهو خطأ

(٢) في مسلم « إلى الدنيا » وفي النسخة اليمنية « إلى أهل النار »

١٨ - مسئلة - وأن أهل الجنة يأكلون ويشربون ويعطون ويلبسون ويتلذذون ولا يرون بؤساً أبداً وكل ذلك بخلاف ما في الدنيا لكن ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر وحوار العين حق نساء مطهرات خلقهن الله عز وجل للمؤمنين. قال تعالى (يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق وكأس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولم طير مما يشتون وحوّز عين كأمثال اللؤلؤ المكنون جزاء بما كانوا يعملون) . وقال تعالى (ولباسهم فيها حرير) . وقال تعالى (وحلوا أساور من فضة وسقاهم شراباً طهوراً) . حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا محمد بن عيسى ثنا إبراهيم بن محمد ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا سفيان بن أبي الزناد عن الأخرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « قال الله عز وجل : أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، مصداق ذلك في كتاب الله تعالى (فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون) » (و به الى مسلم) حدثني الحسن الحلواني ثنا أبو عاصم عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول قال رسول الله ﷺ « يأكل أهل الجنة فيها ويشربون ولا يتغطون ولا يتخطون ولا يبولون ولكن طعامهم ذلك جش » كشرح المسك يلهمون التسبيح والحمد كما يلهمون النفس » وهذا نص على أنه خلاف ما في الدنيا *

١٩ - مسئلة - وأهل النار يمدون بالسلاسل والأغلال والقطران وأطباق النيران أكلهم الزقوم وشربهم ماء كالمهل والحميم ، نعوذ بالله من ذلك. وقال تعالى (سراويلهم من قطران) . وقال تعالى (أنا أعدنا للكافرين سلاسل وأغلالاً وسعيراً) وقال تعالى (يريدون أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها) وقال تعالى (إن شجرة الزقوم طعام الآثيم) وقال تعالى (في سموم وحميم) وقال تعالى (وان يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل يشوي الوجوه) *

٢٠ - مسئلة - وكل من كفر بما بلغه وصح عنده عن النبي ﷺ أو أجمع عليه المؤمنون مما جاء به النبي عليه السلام فهو كافر كما قال الله تعالى (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير هدييل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم) *

٢١- مسألة - وإن القرآن الذي في المصاحف بأيدي المسلمين شرقاً وغرباً فما بين ذلك من أول أم القرآن الى آخر الموعودين كلام الله عز وجل وحيه أنزله على قلب نبيه محمد ﷺ من كفر يحرف منه فهو كافر . قال تعالى (فأجره حتى يسمع كلام الله) وقال تعالى (نزل به الروح الأمين على قلبك) وقال تعالى (وكذلك أوحينا إليك قرآننا هريبا) . وكل ما روى عن ابن مسعود من أن الموعودين وأم القرآن لم تكن في مصحفه فكذب موضوع لا يصح وإنما صحت عنه قراءة عاصم عن زر بن حبیش عن ابن مسعود وفيها أم القرآن والموعودتان *

٢٢- مسألة - وكل ما فيه من خبر عن نبي من الأنبياء أو مسخ أو عذاب أو نعيم أو غير ذلك فهو حق على ظاهره لا رمز في شيء منه . قال تعالى : (قرآناً عربياً) وقال تعالى (تبينا لكل شيء) وأنكر تعالى على قوم خلفوا هذا فقال تعالى : (يحرفون الكلم عن مواضعه) *

٢٣- مسألة - ولا سرف في الدين عند أحد . قال الله عز وجل : (إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون إلا الذين تابوا وأصلحوا ويبينوا) وقال تعالى : (لتبينن للناس ولا تكتمنوه) *

٢٤- مسألة - وإن الملائكة حق ، وهم خلق من خلق الله عز وجل مكرمون كلهم رسل الله . قال الله تعالى : (والملائكة يدخلون عليهم من كل باب) . وقال تعالى : (بل عباد مكرمون) وقال تعالى : (جاعل الملائكة رسلاً أولى أجنحة) *

٢٥- مسألة - خلقوا كلهم من نور وخلق آدم من ماء ونراب وخلق الجن من نار . حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا محمد بن عيسى ثنا إبراهيم بن محمد ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عبد بن حميد ثنا عبد الرزاق ثنا معمر بن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « خلقت الملائكة من نور وخلق الجن من نار وخلق آدم مما وصف لكم » . وقال تعالى : (ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين) *

٢٦- مسألة - والملائكة أفضل خلق الله تعالى ، لا يعصى أحد منهم في صغيرة

ولا كبيرة وهم سكان السموات . قال الله تعالى : (لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون) وقال تعالى : (لن يستنكف المسيح أن يكون عبداً لله ولا الملائكة المقربون) . فهذا تفضيل لم على المسيح عليه السلام وقال تعالى : (وقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً) . ولم يقل تعالى على كل من خلقنا . ولا خلاف في أن بني آدم أفضل من كل خلق سوى الملائكة فلم يبق إلا الملائكة ، وإسجاده تعالى للملائكة لا آدم على جميعهم السلام سجود نحية فلم يكونوا أفضل منه لم يكن له فضيلة في أن يكرم بأن يحيوه . وقد تفصينا هذا الباب في كتاب «الفصل» غاية التقصى والحمد لله رب العالمين . وقال تعالى : (وترى الملائكة حافين من حول العرش) *

٢٧- مسألة - وأن الجن حق وهم خلق من خلق الله عز وجل فيهم الكافر والمؤمن يرونا ولا نراهم يأكلون وينسلون ويموتون . قال الله تعالى : (يا معشر الجن والإنس) . وقال تعالى : (والجان خلقناه من قبل من نار السموم) . وقال تعالى حاكياً عنهم أنهم قالوا : (وأنا منا المسلمون ومنا القاسطون فمن أسلم فأولئك تحمروا رشداً وأما القاسطون فكأنوا لجهنم حطباً) . وقال تعالى : (إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم) . وقال تعالى : (أفتتخونونه وذريته أولياء من دوني) . وقال تعالى : (كل من عليها فنن) . وقال تعالى : (كل نفس ذائقة الموت) . حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور وعبد الله بن ربيع قال أحمد أخبرنا وهب بن مسرة نا محمد بن وضاح نا أبو بكر بن أبي شيبة ، وقال عبد الله : نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا هناد بن السرى ، ثم اتفق ابن أبي شيبة وهناد قالا : نا حفص بن غياث عن داود الطائى عن الشعبي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تستنجوا بالبطاطم ولا بالاروث فانما زاد اخوانكم من الجن » *

٢٨ - مسألة - وأن البعث حق وهو وقت ينقضى فيه بقاء المخلق في الدنيا فيموت كل من فيها ثم يحيى الموتى يحيى عظامهم التى في القبور وهى رميم ويميد الأجسام كما كانت ويرد إليها الأرواح كما كانت ويجمع الأولين والآخرين في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة بحاسب فيه الجن والإنس فيوفى كل أحد قدر عمله . قال

الله تعالى : (ذلك بأن الله هو الحق وأنه يحيى الموتى وأنه على كل شيء قدير وأنه الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من فى القبور) . وقال تعالى : (قال من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم) . وقال تعالى : (يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون) . وقال تعالى : (قل إن الأولين والآخريين لمجمعون الى ميعات يوم معلوم) . وقال تعالى : (فى يوم كان مقداره خمسين ألف سنة) . وقال تعالى : (اليوم نجزي كل نفس بما كسبت لا ظلم اليوم إن الله سريع الحساب) *

٢٩- مسألة - وأن الوحوش تحشر. قال الله تعالى : (وإذا الوحوش حشرت) . وقال تعالى : (وما من دابة فى الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم مفرطنا فى الكتاب من شيء ثم الى ربهم يحشرون) . حدثنا عبد الله بن يوسف . نا أحمد ابن فتح . نا عبد الوهاب بن عيسى . نا أحمد بن محمد . نا أحمد بن على . نا مسلم ابن الحجاج . نا قتيبة بن سعيد . نا اسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لتؤذن الحقوق الى أهلها يوم القيامة حتى يقاد لشاة الجلاء من الشاة القرناء » *

٣٠- مسألة - وأن الصراط حق وهو طريق يوضع بين ظهرائى جهنم فينجو من شاء الله تعالى ويهلك من شاء . حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد ثنا أبى عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثى أن أباه هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال فى حديث : « ويضرب الصراط بين ظهري جهنم » وقل عليه السلام فى هذا الحديث. أيضا : « وفى جهنم كلابيب مثل شوك السعدان هل رأيتم شوك السعدان ؟ فانها مثل شوك السعدان غير أنه لا يعلم قدره^(١) عظمها الا الله عز وجل تحطف الناس بأعمالهم فمنهم يعنى الموبق

(١) فى صحيح مسلم طبع بولاق ج ١ : ص ٦٥ « لا يعلم ما قدر » وما هنا

نسخة بهامش طبعة الاستانة ج ١ : ص ١١٣ .

بعده (١) ومنهم الخردل (٢) حتى ينجى . وذكر باقي الخبر *

٣١- مسألة - وأن الموازين حق توزن فيها أعمال العباد تؤن بها ولا تدرى كيف هي . قال الله عز وجل : (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين) . وقال تعالى : (والوزن يومئذ الحق) . وقال تعالى : (فأما من قللت موازينه فهو في عيشة راضية وأما من خفت موازينه فأمه هاوية وما أدراك ماهيه نار حامية) *

٣٢- مسألة - وأن الخوض حق من شرب منه لم يظلم أبداً . ثنا عبد الله ابن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد ابن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد العزيز بن عبد الصمد العمى عن أبي عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قل : « قلت يا رسول الله ما آتية الخوض ؟ قال : والذي نفسى بيده (٣) لا تيته أكثر من عدد نجوم السماء وكواكبها (الآ) » في الليلة المظلمة المصحبة آتية الجنة من شرب منها لم يظلم آخر ما عليه يشخب فيه ميزابان من الجنة من شرب منه لم يظلم عرضه مثل طول ما بين عمان الى أيلة ماؤه أشد بياضا من اللبن وأحلى من العسل » *

٣٣- مسألة - وإن شفاعة رسول الله ﷺ في أهل الكبائر من أمته حق فيخرجون من النار ويدخلون الجنة . قال الله عز وجل : (من ذا الذي يشفع عنده إلا بأذنه)

(١) في مسلم طبع بولاق « ففهم المؤمن بقى بمعله » وفي طبعة الاستانة نسخ مختلفة منها ما ذكره المؤلف هنا وقد انتقده العلامة الامير الصنعاني وذكر في هامش النسخة الجنية لفظ مسلم كما في طبعة بولاق ، وقد ظهر لك أن النسخ مختلفة وسأتي بهذا اللفظ في المسئلة ٨٣

(٢) الخردل المصروع المري وقيل المقطع تقطعه كلاليب الصراط حتى يهوي في النار قاله في اللسان . والذي في مسلم في الطبئتين بدل ذلك « المجازى » وهو واضح

(٣) في صحيح مسلم ج ٢ : ص ٢٠٩ بولاق « والذي نفس محمد بيده »

(٤) زيادة من صحيح مسلم

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد
 ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو غسان المسمى ثنا معاذ - يعني ابن هشام
 المستوفى - ثنا أبي عن قتادة ثنا أنس بن مالك أن نبي الله ﷺ قال : « لكل
 نبي دعوة دعاها لأمته وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة » * و به إلى مسلم :
 ثنا نصر بن علي ثنا بشر - يعني ابن المفضل - عن أبي سلمة - هوسيد بن يزيد - عن
 أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ « أما (١) أهل النار الذين
 هم أهلها فانهم لا يموتون فيها ولا يحيون ولكن ناس أصابتهم النار بذنوبهم أو قال بخطاياهم
 فأماتهم الله إمامة حتى إذا كانوا في أذن بالشقاء فخيء (٢) بهم ضباثر ضاثر (٣) فبثوا
 على أنهار الجنة ثم قيل يا أهل الجنة أفيضوا عليهم فينبثون نبات الحبة تكون في
 حيل السيل » *

٣٤ - مسألة - وإن الصحف التي تكتب فيها أعمال العباد الملائكة حق تؤمن بها
 ولا ندري كيف هي. قال الله عز وجل (اذ يتلقى المتلقيان عن اليمين وعن الشمال قعيد
 ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد) وقال عز وجل (انا كنا نستنسخ ما كنتم
 تعملون) وقال تعالى (وكل انسان أزمان طائر في عنقه ونخرج له يوم القيامة كتابا
 يلقاه منشورا اقرأ كتابك) *

٣٥ - مسألة - وإن الناس يسلطون كتبهم يوم القيامة ، فالمؤمنون الفائزون الذين
 لا يذبون يسلطونها ، بأيمانهم والكفار بأشملهم (٤) والمؤمنون أهل الكبار وراء ظهورهم
 قال الله عز وجل : (قاما من أوتي كتابه يمينه فسوف يحاسب حسابا يسيرا
 وينقلب الى أهله مسرورا وأما من أوتي كتابه وراء ظهره فسوف يدهو ثبورا

(١) زيادة عن صحيح مسلم ج ١ : ص ٦٨ بولاق

(٢) في الاصل « فيجيء » وهو خطأ

(٣) يعني جماعات

(٤) جمع شمال كشمائل وشمل قال أبو النجم : يأتي لها من أيمن وأشمل

ويصلى سعيراً انه كان في أهله مسروراً انه ظن أن لن يحور) . وقال تعالى :
(وأما من أوتي كتابه بشهادة فيقول يا ليتنى لم أوت كتابيه ، ولم أدر ما حاسبه ، بالينها
كانت القاضية ، ما أغني عني ماليه ، هلك عني سلطانيه ، خذوه فقلوه ثم الجحيم صلوه
ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعاً فسلكوه ، انه كان لا يؤمن بالله العظيم ، ولا يحض على
طعام المسكين) *

٣٦ - مسألة - وإن على كل انسان حافظين من الملائكة بحصيان أقواله وأعماله
قال عز وجل : (اذ يتلقى المتلقيان عن اليمين وعن الشمال قعيد ، ما يلفظ من قول الا
لديه رقيب عتيد) *

٣٧ - مسألة - ومن هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة فإن عملها كتبت له عشرةا .
ومن هم بسيئة فإن تركها لله تعالى كتبت له حسنة ، فإن تركها بقلبة أو نحو ذلك لم
تكتب عليه . فإن عملها كتبت له سيئة واحدة * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد
ابن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن
الحجاج ثنا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق اخبرنا معمر بن همام بن منبه هذا ما حدثنا
ابو هريرة عن رسول الله ﷺ (فذكر أحاديث منها (١)) قل (قال رسول الله
ﷺ (٢)) « قال الله عز وجل اذا تحدث عبدي بأن يعمل حسنة فأنا أكتبها له حسنة
ما لم يعمل فاذا عملها فأنا أكتبها بعشر أمثالها واذا تحدث بأن يعمل سيئة فأنا أغفرها
له ما لم يعملها فاذا عملها فأنا أكتبها له بمثلها ، وقال رسول الله ﷺ : قالت الملائكة رب
ذاك عبديك يريد أن يعمل سيئة وهو أبصر به - فقال ارقبوه فإن عملها فاكتبوها له بمثلها
وإن تركها فاكتبوها له حسنة انما تركها من جبرأى (٣) ، وقال رسول الله ﷺ : اذا
أحسن أحدكم اسلامه فكل حسنة يعملها تكتب بعشر أمثالها الى سبعةة ضعف
وكل سيئة تكتب (له) (٤) بمثلها حتى يلقى الله عز وجل » *

(١) و (٢) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ : ص ٤٧ - ٤٨ بولاق

(٣) أى من أجل

(٤) الزيادة من صحيح مسلم

٣٨ - مسألة - ومن عمل في كفره عملاً سيئاً ثم أسلم، فإن تهادى على تلك الاساءة حوسب وجوزى في الآخرة بما عمل من ذلك في شركه واسلامه، وإن تاب عن ذلك سقط عنه ما عمل في شركه. ومن عمل في كفره أعمالاً صالحة ثم أسلم جوزى في الجنة بما عمل من ذلك في شركه واسلامه، فإن لم يسلم جوزى بذلك في الدنيا، وينتفع بذلك في الآخرة. حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن حاتم بن ميسون وإبراهيم ابن دينار واللفظ له قال ثنا حجاج - هو ابن محمد - عن ابن جريج قال أخبرني يعلى بن مسلم أنه سمع سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس «أن ناساً من أهل الشرك قتلوا ألفاً كثيراً وزناً كثيراً، ثم أتوا محمداً ﷺ (١) فقالوا إن الذي تقول وتدعو (إليه) (٢) الحسن (٣) ولو تخبرنا أن لما علمنا كفارة قتلنا : (والذين لا يدعون مع الله الهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاماً) (٤) يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً » فلم يسقط الله عز وجل تلك الأعمال السيئة إلا بالإيمان مع التوبة مع العمل الصالح * وبه إلى مسلم حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا جرير عن منصور عن أبي وائل عن ابن مسعود قال «قال أناس لرسول الله ﷺ يا رسول الله أنزأخذ بما عملنا في الجاهلية قال : أما من أحسن منكم في الإسلام فلا يؤخذ بها ومن أساء أخذ بعمله في الجاهلية والإسلام * » وبه إلى مسلم حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع عن الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود (قل قلنا يا رسول الله) (٥) أنزأخذ بما عملنا في الجاهلية ؟

(١) هذا لفظ مسلم وفي الأصل « وأتوا النبي صلى الله عليه وسلم »

(٢) زيادة من صحيح مسلم

(٣) في الأصل « لو » بحذف الواو

(٤) في مسلم إلى هنا ولم يذكر باقي الآيات

(٥) الزيادة من صحيح مسلم

قال « من أحسن في الاسلام لم يؤاخذ ^(١) بما عمل في الجاهلية ومن أساء في الاسلام أخذ بالأول والآخر » وبه الى مسلم حدثنا حسن الحلواني ثنا يعقوب - هو ابن ابراهيم بن سعد - ثنا أبي عن صالح - هو ابن كيسان - عن ابن شهاب أخبرنا عروة بن الزبير أن حكيم بن حزام أخبره ^(٢) أنه قال لرسول الله ﷺ : « أي رسول الله أرايت أمورا كنت اتحنت بها في الجاهلية من صدقة أو عتاقة أو صلة رحم أفها أجبر فقال رسول الله ﷺ : أسلت على ما أسلفت من خير » فان ذكروا قول الله عز وجل (قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) وقوله عليه السلام لعمر و بن العاص « ان الاسلام يهدم ما كان قبله ، وإن المعجزة تهدم ما كان قبلها ، وإن الحج يهدم ما كان قبله » قلنا : ان كلامه عليه السلام لا يعارض كلامه ولا كلام ربه . ولو كان ذلك - وقد أعاد الله من هذا - لما كان بعضه أولى من بعض ولطلت حجة كل أحد بما يتعلق به منه ، وكذلك القرآن لا يعارض القرآن ولا السنة قل عز وجل (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) فاما قوله تعالى (ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) فتم هذا هو نفس قولنا : ان من انتهى غفر له ، وأما من لم ينته عنه فلم يقل الله تعالى انه يغفر له فبطل تعلقهم بالآية . وأما قوله عليه السلام « ان الاسلام يهدم ما كان قبله » فحق وهو قولنا لان الاسلام اسم واقع على جميع الطاعات ، والتوبة من عمل السوء من الطاعات ، وكذلك قوله عليه السلام في المعجزة إنما هي التوبة من كل ذنب ، كما صح عنه عليه السلام : « المهاجر من هجر ما نهى عنه » حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا محمد بن يوسف الفريرى ثنا البخاري ثنا آدم (بن أبي إيس) ^(٣) ثنا شعبة عن عبد الله بن أبي السرف وامحامل بن أبي خالد عن الشعبي عن عبد الله بن عمرو بن العاصى عن النبي

(١) في الاصل « من أحسن منكم في الاسلام ولم يؤاخذ » وهو خطأ

صححه عن مسلم

(٢) في الاصل « أخبر »

(٣) زيادة من البخاري

ﷺ قال «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه» * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حفص بن غياث عن داود^(١) عن الشعبي عن مسروق عن عائشة أم المؤمنين قالت «قلت يا رسول الله ان^(٢) ابن جدعان كان في الجاهلية يصل الرحم ويعلم المسكين فهل ذلك^(٣) نافعه؟ قال لا ينفعه لأنه لم يقل يوماً رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين» * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا محمد بن عيسى ثنا إبراهيم بن محمد ثنا مسلم ثنا زهير بن حرب ثنا يزيد بن هرون ثنا همام بن يحيى عن قتادة عن أنس قال قال رسول الله ﷺ: «ان الله لا يظلم مؤمناً حسنة، يعطي بها في الدنيا ويجزي بها في الآخرة. وأما الكافر فيعطى^(٤) بحساب ما عمل بها لله في الدنيا حتى اذا أفضى الى الآخرة لم تكن له حسنة يجزي بها» *

٣٩ - مسألة - وان عذاب القبر حق ومساواة الارواح بعد الموت حق ولا يحيا أحد بعد موته الى يوم القيامة * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا محمد بن عيسى ثنا إبراهيم بن محمد ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن بشار بن عثمان المديني ثنا محمد بن جعفر - هو غندر - ثنا شعبة عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن البراء بن عازب عن النبي ﷺ قال «ثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت» قل نزلت في عذاب القبر يقال له^(٥) من ربك فيقول ربي الله ونبي محمد * وبه الى مسلم ثنا عبيد الله بن عمر القواريري ثنا حماد بن زيد ثنا بديل عن عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة قل: «اذا خرجت روح المؤمن

(١) هو ابن أبي هند. من هامش الاصل

(٢) في مسلم بحذف «ان»

(٣) في مسلم «ذاك»

(٤) في مسلم ج ٢ : ص ٣٤٥ «فيظلم»

(٥) في مسلم ج ٢ : ص ٣٥٨ «فيقال»

تلقاها (١) ملكان يصعدانها ويقول أهل السماء روح طيبة جاءت من قبل الأرض صلى الله عليك وعلى جسد كنت تمرينه، فينطلقوا به إلى ربه ثم يقول انطلقوا به إلى آخر الأجل. قال وإن الكافر إذا خرجت روحه يقول أهل السماء روح خبيثة جاءت من قبل الأرض فيقال انطلقوا به إلى آخر الأجل. قال أبو هريرة: فرد رسول الله ﷺ ربطة (٢) كانت عليه على أنفه « وقال الله تعالى (كنتم أمواتاً فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم) فصح أنهما حيأتان وموتان فقط، ولا ترد الروح إلا لمن كن ذلك آية، كن أحياء عيسى عليه السلام وكل من جاء فيه بذلك نص وهو قول من روى عنه في ذلك قول من الصحابة رضي الله عنهم » حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا اسماعيل ابن اسحاق ثنا عيسى بن حبيب ثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله ابن يزيد المقرئ ثنا جدي محمد بن عبد الله ثنا سفيان بن عيينة عن منصور بن عبد الرحمن عن أمه صفية بنت شيبة قالت « دخل ابن عمر المسجد فأبصر ابن الزبير مطروحاً قبل أن يصلب، فقيل له هذه أسماء فقال إليها عزاءها، وقال إن هذه الجثث ليست بشيء وإن الأرواح عند الله عز وجل، فقالت له أسماء وما يعني وقد أهدى رأس زكريا (٣) إلى بني من بغايا بني إسرائيل » ولم يرو أحد أن في عذاب القبر رد الروح إلى الجسد إلا المتهاون عمرو وليس بالقوى *

٤٠ - مسألة - والحسنات تذهب السيئات بالموازنة، والتوبة تسقط السيئات والقصاص من الحسنات. قال الله عز وجل (وأنى لنفارين تاب) وقال تعالى (أن الحسنات يذهبن السيئات) » حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة بن سعيد

(١) في الأصل « إذا أخرجت روح المؤمن تلقاه » وصححه من مسلم ج ٢ ص ٣٥٨
(٢) الربطة - بالياء المثناة التحتية - الملاة أو الثوب الرقيق. قال
الزهري: لا تكون الربطة إلا بيضاء

(٣) هنا جهامش الأصل مانعه المعروف في كتب التفسير والآثار أن يحيى هو الذي أهدى رأسه إلى البقي وأما زكريا فإنه نشر بالمنشار في باطن الشجرة فكانه سقط لفظ (يحيى) وإن الأصل يحيى بن زكريا »

ثم إسماعيل عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « أتدرون ما المفلس قالوا المفلس فينا من لادرهم له ولا مئاع فقال إن المفلس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ويأتي قد شتم هذا وقذف هذا وأكل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا (١) فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته فإن فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار » وقال عز وجل (اليوم تجزى كل نفس بما كسبت)

٤١ - مسألة - وأن عيسى عليه السلام لم يقتل ولم يصلب ولكن توفاه الله عز وجل ثم رفعه إليه . وقال عز وجل (وما قتله وما صلبه) وقال تعالى (اني متوفيك ورافعك الى) وقال تعالى عنه أنه قل (وكنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم وأنت على كل شيء شهيد) وقال تعالى (الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها) فالوفاة قسمان : نوم وموت قطع ، ولم يرد عيسى عليه السلام بقوله (فلما توفيتني) وفاة النوم فصح أنه إنما عني وفاة الموت ، ومن قال انه عليه السلام قتل أو صلب فهو كافر مرتد حلال دمه وماله لتكذيبه القرآن وخلافه الاجماع .

٤٢ - مسألة - وأنه لا يرجع محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من أصحابه رضي الله عنهم الا يوم القيامة اذا رجع (الله) المؤمنين والكافرين للحساب والجزاء . هذا اجماع جميع أهل الاسلام المتيقن قبل حدوث الزوافض المخالفين لاجماع أهل الاسلام المبدين للقرآن المكذبين بصحيح سنن رسول الله ﷺ المجاهر بن بتوليد الكذب المتناقضين في كذبهم أيضاً ، وقال عز وجل . (وكنتم أموالاً فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم) وقال تعالى (ثم انكم يوم القيامة عند ربكم تختصمون) فادعوا من رجوع على رضي الله عنه ما لا يعجز أحد عن أن يدعى مثله لعمر أو لصبيان أو لمعاوية رضي الله عنهم أو لغير هؤلاء - اذالم يبال بالكذب

والدعوى بلا برهان لا من قرآن ولا من سنة ولا من اجماع ولا من معقول
وبالله تعالى التوفيق *

٤٣ - مسألة - وان النفس حيث رآها رسول الله ﷺ ليلة أُسرى به أرواح
أهل السعادة عن يمين آدم عليه السلام وأرواح أهل الشقاء عن شماله عند
مساء أهل الدنيا (١) لا تبقى ولا تنتقل الى أجسام آخر لكنها باقية حية
حساسة عاقلة في نعيم أو نكد الى يوم القيامة فترد الى أجسادها للحسنات وللجزاء
بالجنة أو النار حاشى أرواح الأنبياء عليهم السلام وأراح الشهداء فانها الآن تزرق
وتنم . ومن قال بانتقال الأنفس الى أجسام آخر بعد مفارقتها هذه الاجساد فقد
كفر . برهان هذا * ماحدثناه عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب
ابن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا حرمة بن يحيى
ثنا ابن وهب انا يونس - هو ابن يزيد - عن ابن شهاب عن أنس بن مالك قال
كان أبوذر يحدث أن رسول الله ﷺ قال « فرج سفب بيتي وأنا بمكة فقل جبريل
(عليه السلام) (٢) ففرج صدري ثم غسله من ماء زمزم ثم جاء بطست (٣) من ذهب
ممتلىء حكمة وإيمانا فأفرغها في صدري ثم أطبقه ثم أخذ بيدي فخرج بي الى السماء
الدنيا فلما جئنا السماء الدنيا (٤) قال جبريل (عليه السلام) (٥) لخازن السماء الدنيا افتح
قال من هذا قال جبريل قال هل معلك أحد قال نعم معي محمد (ﷺ) (٦) قال
فأرسل اليه قال نعم ففتح (٧) فلما علونا السماء الدنيا فاذا رجل عن يمينه أسودة وعن

(١) كذا بالاصل زيادة لفظ « أهل »

(٢) زيادة من مسلم ج ١ : ص ٥٩

(٣) بالسین المهملة وفي الاصل بالمعجمة وهو تصحيف .

(٤) هذا لفظ صحيح مسلم وفي الاصل « فخرج بنا الى السماء فلما جئنا الى

السماء الدنيا »

(٥) الصلاة في الموضعين ليست مذكورة في صحيح مسلم ولكنها في الاصل

(٧) في الاصل « فافتح » وهو خطأ

يساره أسودة فإذا نظر قبل يمينه ضحك وإذا نظر قبل شماله بكى قال قتال مرحباً بالنبي الصالح والابن الصالح قتل (١) يا جبريل من هذا قال هذا آدم (عليه السلام) (٢) وهذه الاسودة (التي) (٣) عن يمينه وعن شماله نسف فيه فأهل (٤) الجنين أهل الجنة والاسودة التي عن شماله أهل النار فإذا نظر قبل يمينه ضحك وإذا نظر قبل شماله بكى (قال) (٥) ثم خرج (٦) يا جبريل (عليه السلام) (*) حتى أتى السماء الثانية « قال أنس: فذكر أنه وجد في السماوات آدم وادريس وعيسى وموسى وإبراهيم (صلوات الله عليهم) (*) ولم يثبت كيف منازلهم (٧) غير أنه (ذكر أنه) (٨) قد وجد آدم في السماء الدنيا وإبراهيم في السماء السادسة. وذكر الحديث. ففي هذا الخبر مكان الارواح وأن أرواح الانبياء في الجنة *

وأما الشهداء فإن الله عز وجل يقول (ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله أموات بل أحياء ولكن لا تشعرون) وقال تعالى (ولا تحببن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون فرحين بما آتاهم الله من فضله) ولا خلاف بين مسلمين (٩) في أن الانبياء عليهم السلام أرفع قدراً ودرجة وأتم فضيلة عند الله عز وجل وأعلى كرامة من كل من دونهم، ومن خالف في هذا فليس مسلماً * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا محمد بن ديس ثنا إبراهيم بن محمد ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق

(١) في مسلم «قال قلت» (٢) الصلاة في المواضع الثلاثة ليست في صحيح

مسلم ولكنها في الاصل (٣) زيادة من مسلم

(٤) في الاصل «وأهل»

(٥) زيادة من مسلم

(٦) في الاصل «خرج» وهو خطأ

(٧) في الاصل «فلم يثبت منازلهم»

(٨) زيادة من مسلم

(٩) كذا في الاصل

ثنا معمر عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا مات الرجل عرض عليه مقعده بالفدأة والعشي إن كان من أهل الجنة فـالجنة (١) وإن كان من أهل النار فالنار ثم يقال له هذا مقعدك الذى تبث إليه يوم القيامة » ففي هذا الحديث ان الارواح حساسة عالمة مميزة بعد فراقها الاجساد . وأما من زعم أن الارواح تنقل الى أجساد أخر فهو قول أصحاب التناسخ ، وهو كفر عند جميع أهل الاسلام ، والله تعالى التوفيق *

٤٤ - مسألة - وإن الوحي قد انقطع مذ مات النبي صلى الله عليه وسلم . برهان ذلك أن الوحي لا يكون الا الى نبى وقد قال عز وجل : (ما كان محمداً باً أحد من رجالكم لكن رسول الله وخاتم النبيين) *

٤٥ - مسألة - والدين قد تم فلا يزداد فيه ولا ينقص منه ولا يبدل . قال تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم) وقال تعالى : (لا تبدلوا كلمات الله) والنقص والزيادة تبديل *

٤٦ - مسألة - قد بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم الدين كله وبين جميعه كما أمره الله تعالى : قال تعالى : (وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله) وقال تعالى : (لتبين للناس ما نزل إليهم) *

٤٧ - مسألة - وحجة الله تعالى قد قامت واستبان لكلى من بلفته النذارة من مؤمن وكافر وبر وفاجر . قال الله عز وجل : (لا إكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغي) وقال تعالى : (ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حيى عن بينة) *

٤٨ - مسألة - والامر بالمعروف والنهي عن المنكر فرضان على كل أحد على قدر طاقتيه . باليد فمن لم يقدر فلسائه فمن لم يقدر فقبله وذلك أضرب الإيمان ليس وراء ذلك من الإيمان شيء . قال عز وجل : (ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف

(١) فى الاصل « فمن أهل الجنة » وهو خطأ صححه من صحيح مسلم

وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون) وقال تعالى: (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بقت أحدهما على الأخرى قاتلوا التي تبقي حتى تفر إلى أمر الله) حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد ابن المتنى قال ابن أبي شيبة ثنا وكيع عن سفيان الثوري وقال ابن المتنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة ثم اتفق سفيان وشعبة كلاهما عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال قال أبو سعيد الخدري سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « من رأى منكماً منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان » * وبه إلى مسلم حدثنا عبد بن حميد ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد ثنا أبي عن صالح ابن كيسان عن الحارث - هو ابن الفضيل الخطمي - عن جعفر بن عبد الله بن عبد الحكم عن عبد الرحمن بن المسور بن مخرمة عن أبي رافع - هو مولى رسول الله ﷺ - عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: « ما من نبي بعثه الله في أمة قبلى إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسفته ويقتدون بأمره ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن ومن جاهدهم بلسانه (فهو مؤمن) (١) ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل »

قال على : لم يختلف أحد من المسلمين في أن الآيتين المذكورتين محكمتان غير منسوختين ، فصح أن ما عارضها أو عارض الأحاديث التي في معناها هو المنسوخ بلا شك

٤٩ - مستلقة فمن عجز لجهله أو عتمته (٢) عن معرفة كل هذا فلا بد له أن يعتقد بقلبه ويقول بلسانه - حسب طاقته بعد أن يفسره له - : لا إله الا الله محمد رسول الله

(١) سقط من الاصل واكتناه من صحيح مسلم ج ١ : ص ٢٩

(٢) كذا في النسخة اليمنية وفي المصرية « وعجميته » وكلاهما لا معنى له والصواب فيما يبدو « أو عجمته » كما هو ظاهر من سياق الكلام -

كل ما جاء به حق وكل دين سواه باطل * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح
 ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج
 ثنا أمية بن بسطام ثنا يزيد بن زريع ثنا روح عن الملاء بن عبد الرحمن بن يعقوب
 عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أمرت أن
 أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به
 فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله » .
 وقال عز وجل (ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من
 الخاسرين) *

٥٠ - مسألة - وبعد هذا فإن أفضل الانس والجن الرسل ثم الانبياء - على
 جميعهم من الله تعالى ثم منا أفضل الصلاة والسلام - ثم أصحاب رسول الله ﷺ
 ثم الصالحون . قال تعالى (جاعل الملائكة رسلاً) . وقال تعالى : (الله يصطفى من
 الملائكة رسلاً ومن الناس) وهذا لاختلاف فيه من أحد، وقال هر وجل (لا يستوى
 من أفق من قبل الفتح وقاتل اولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقتلوا وكلا
 وعد الله الحسنى) * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن
 الاعرابي ثنا أبو داود السجستاني ثنا مسدد ثنا أبو معاوية - هو محمد بن خازم (١)
 الضري - ثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي سميد الخدري قال قال رسول الله ﷺ
 « لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مدّ
 أحدهم ولا نصيفه » * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن
 بكر ثنا أبو داود السجستاني ثنا هرو بن عون ومسدد قال ثنا أبو عوانة عن قتادة
 عن زرارة بن أوفى عن عمران بن الحصين قال قال رسول الله ﷺ « خير أمتي
 القرن الذين (٢) بمشت فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، ثم يظهر قوم يشهدون
 ولا يستشهدون وينزلون ولا يوفون ويحربون ولا يؤمنون ويفشو فيهم السمن » . هكذا

(١) بالخاء والراء المعجبتين

(٢) في أبي داود المطبوع في الهند مع شرحه هو المعبود ج ٤ ص ٣٤٦ « الذي »

حدثنا عبد الله بن ربيع « بحر بون » بماء غير منقوطة وراء مرفوعة و باء منقوطة واحدة من أسفل (١) ورويناه من طرق كثيرة « يخونون » بإثاء المنقوطة من فوق وواو بعدها نون ، ومن خان فقد حرب (٢) *

٥١ - مسألة - وإن الله تعالى خالق كل شيء سواء لخالق سواء . قل الله عز وجل : (خالق كل شيء) وقال تعالى : (هذا خلق الله فأروني ماذا خلق الذين من دونه) وقال تعالى : (خلق السماوات والأرض وما بينهما) *

٥٢ - مسألة - ولا يشبهه عز وجل شيء من خلقه في شيء من الأشياء قال عز وجل : (ليس كمثل شيء وهو السميع البصير) وقد تعالى (ولم يكن له كفواً أحد) *

٥٣ - مسألة - وأنه تعالى لا في مكان ولا في زمان بل هو تعالى خالق الأزمنة والامكنة . قال تعالى (خلق كل شيء فقدره تقديراً) وقد تعالى : (خلق السماوات والأرض وما بينهما) والزمان والمكان فهما مخلوقان ، قد كان تعالى دونهما ، والمكان انما هو للأجسام ، والزمان انما هو مدة كل ساكن أو متحرك أو محمول في ساكن أو متحرك ، وكل هذا مبعد عن الله عز وجل *

٥٤ - مسألة - ولا يحل لأحد أن يسمى الله عز وجل بغير ما سمي به نفسه ولا أن يصفه بغير ما أخبر به تعالى عن نفسه . قال عز وجل : (وفيه الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في أسمائه) فمن تعالى أن يسمى بالأسماء الحسنى وأخبر أن من ساء بغيرها فقد ألحد ، والأسماء الحسنى بالالف واللام لا تكون إلا معبودة ولا معروف في ذلك إلا ما نص الله تعالى عليه ، ومن ادعى زيادة على ذلك كلف البرهان على ما ادعى ولا سبيل له إليه ، ومن لا برهان له فهو كاذب في قوله ودعواه .

(١) هكذا في النسخة المصرية وهو ظاهر وفي النجبة « وراء غير مرفوعة وباء غير منقوطة واحدة من أسفل » زيادة « غير » مرتين وهو خطأ و « بحر بون » من حربه يحربه حراكه يطلبه طلباً إذا سلب ماله
(٢) رواية أبي داود في النسخ التي بأيدينا « يخونون » بالحاء والنون

قال عز وجل : (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) *

٥٥ - مسألة - وان له عز وجل تسعة وتسعين اسماً مائة غير واحد، وهي اسماءه الحسنى، من زاد شيئاً من عند نفسه فقد ألحد في اسمائه، وهي الاسماء المذكورة في القرآن والسنة * حد ثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق أنا معمر بن أبي هريرة - ثم اتفقا - عن رسول الله ﷺ أنه قال : « ان لله تسعة وتسعين اسماً مائة الا واحداً من أحصاها دخل الجنة » زاد همام في حديثه « انه وترى يجب الوتر ». وقد صح أنها تسعة وتسعون اسماً فقط ولا يحل لاحد أن يميز أن يكون له اسم زائد لانه عليه السلام قال « مائة غير واحد » فلو جاز أن يكون له تعالى اسم زائد لكانت مائة اسم، ولو كان هذا لكان قوله عليه السلام « مائة غير واحد » كذباً ومن أبجاز هنا فهو كافر . وقال تعالى (هو الله الذي لا إله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون، هو الله الخالق البارئ المصور له الاسماء الحسنى) وقد تفصينا كثيراً منها بالاسانيد الصحاح في كتاب « الايصال » والحمد لله رب العالمين *

٥٦ - مسألة - ولا يحل لاحد أن يشتق لله تعالى اسماً لم يسم به نفسه . برهان ذلك أنه تعالى قال (والسماء وما بناها) وقال (وأكيد كيداً) وقال تعالى : (خبر الله كرين) (ومكر واومكر الله) . ولا يحل لاحد أن يسميه البناء ولا الكياد ولا الماكر ولا المتجبر ولا المستكبر ، لاعلى أنه المجازي بذلك ولا على وجه أصلاء ، ومن ادعى غير هذا فقد ألحد في أسمائه تعالى وتناقض وقال على الله تعالى الكذب وما لا برهان له به . والله تعالى التوفيق *

٥٧ - مسألة - وابن الله تعالى ينزل كل ليلة الى سماء الدنيا ، وهو فعل يفعله عز وجل ليس حركة ولا فاعلة . برهان ذلك * ما حد ثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج

ثنا يحيى بن يحيى قرأت على مالك بن أنس عن ابن شهاب عن أبي عبد الله (١) الاغر
 و (عن) (٢) أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: « ينزل
 الله كل ليلة الى السماء الدنيا (٣) حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول من يدعوني
 فأستجيب له ومن يسألني فأعطيه ومن يستغفرني فأغفر له » قال مسلم وحدثناه
 قتيبة بن سعيد ثنا يعقوب - هو ابن عبد الرحمن القاري عن سهيل بن أبي صالح عن
 أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال « ينزل الله الى السماء (٥) الدنيا كل ليلة
 حين (٦) يمضي ثلث الليل (الأول) (٧) فيقول أنا الملك أنا الملك من ذا الذي
 يدعوني فأستجيب له من ذا الذي يسألني فأعطيه من ذا الذي يستغفرني فأغفر له
 فلا يزال كذلك حتى يضيء الفجر » قال مسلم وحدثناه اسحاق بن منصور ثنا أبو
 المغيرة ثنا الأزاعي ثنا يحيى - هو ابن أبي كثير - ثنا أبو سلمة بن عبد الرحمن
 ثنا أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا مضى شطر الليل أو ثلثاه
 ينزل الله (تبارك وتعالى) (٨) الى السماء الدنيا فيقول هل من سائل يعطى هل من داع
 يستجاب له هل من مستغفر يغفر له حتى ينفجر الصبح »

قال علي: فالرواية عن أبي سلمة عن أبي هريرة من طريق الزهري « اذا بقي ثلث
 الليل الآخر » ومن طريق يحيى بن أبي كثير « اذا مضى شطر الليل أو ثلثاه » ومن طريق
 أبي صالح عن أبي هريرة « اذا مضى ثلث الليل الأول الى أن يضيء الفجر » وهكذا رواه
 ابن أبي شيبة وابن راهويه عن جرير عن منصور عن أبي اسحاق السبيعي عن الأغر عن أبي

(١) في الاصل « عبید الله » وهو خطأ مصحفناه من صحيح مسلم ٢١٠: ١

(٢) الزيادة من صحيح مسلم

(٣) في مسلم « ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة الى السماء الدنيا »

(٤) في الاصل « يدعيني » وهو خطأ

(٥) في مسلم « السماء »

(٦) في الاصل « حتى » وهو خطأ

(٧ و ٨) الزيادة من مسلم

هريرة وأبى سعيد الخدري ، وأوقات الليل مختلفة باختلاف تقدم غروب الشمس عن أهل المشرق وأهل المغرب ، فصيح أنه فعل يفعله البارئ عز وجل من قبول الدعاء في هذه الاوقات ، لا حركة ، والحركة والنقلة من صفات المخلوقين حاشى لله تعالى منها *

٥٨ - مسألة - والقرآن كلام الله وعلمه غير مخلوق . قال عز وجل (ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم) فأجبر عز وجل أن كلامه هو علمه وعلمه تعالى لم يزل غير مخلوق

٥٩ - مسألة - وهو المكتوب في المصاحف والمسموع من القارىء والم محفوظ في الصدور والذى نزل به جبريل على قلب محمد ﷺ - : كل ذلك كتاب الله تعالى وكلامه القرآن حقيقة لا مجازاً ، من قل في شيء من هذا انه ليس هو القرآن ولا هو كلام الله تعالى فقد كفر ، خلافة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم واجماع أهل الاسلام . قال عز وجل (فأجره حتى يسمع كلام الله) وقال تعالى (وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون) وقال تعالى (بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ) وقال تعالى (في كتاب مكنون لا يمسه الا المطهرون تنزيل من رب العالمين) وقال تعالى (بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم) وقال تعالى (نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين) * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا القعني عن مالك من نافع عن عبد الله بن عمر قال « نهى رسول الله ﷺ أن يسافر بالقرآن الى ارض العدو » ولا يحمل لاحد أن يصرف كلام الله تعالى وكلام رسول الله ﷺ الى المجاز عن الحقيقة بدمواه الكاذبة . والله تعالى التوفيق *

٦٠ - مسألة - وعلم الله تعالى حق لم يزل عز وجل علماً بكل ما كان أو يكون مادق أو جل لا يخفى عليه شيء . قال عز وجل (وهو بكل شيء عليم) وهذا عموم لا يجوز أن يخص منه شيء ، وقال تعالى (يعلم السر وأخفى) والآخرى من السر هو ما لم يكن بعده (١)

٦١ - مسألة - وقبرته عز وجل وقوته حق لا يعجز عن شيء ، ولا عن كل ما يسأل عنه السائل من محال أو غيره مما لا يكون أبداً . قال عز وجل (أولم يروا أن الله الذى خلقهم هو أشد منهم قوة) « حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد البلخى ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا ابراهيم بن المنذر الحزامى ثنا معن بن عيسى ثنا عبد الرحمن بن أبى الموال سمعت محمد بن المنكر يحدث عبد الله بن الحسن قال حدثني جابر بن عبد الله قال « كان رسول الله ﷺ يعلم أصحابه الاستخارة - فذكر الحديث وفيه - اللهم انى أستخرك بملك وأستدرك بقدرتك وأسألك من فضلك . وقال عز وجل (لو أردنا أن نتخذ لهموً لا نتخذناه من لدنا ان كنا فاعلين) وقال تعالى (لو أراد الله أن يتخذ ولداً لأصطفى مما يخلق ما يشاء) وقد أخبر عز وجل أنه قادر على ما لا يكون أبداً . قل عز وجل (عسى ربه ان طلقن أن يبده أزواجا خيرا منكن) وقال تعالى (والله على كل شيء قدير) وقال تعالى (انما أمره اذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون) ولو لم يكن تعالى كذلك لكان متناهي القدرة ، ولو كان متناهي القدرة لكان عدنا ، تعالى الله عن ذلك ، وهو تعالى مرتب كل ما خلق ، وهو الذي أوجب الواجب وأمكن الممكن وأحل المحال ، ولوشاء أن يفعل كل ذلك على خلاف ما فعله ، لما أعجزه ذلك ، ولكان قادراً عليه ، ولو لم يكن كذلك لكان مضطراً لا مختاراً . وهذا كفر من قلة^(١) . قل عز وجل (وربك يخلق ما يشاء ويختار)

٦٢ - مسألة - وإن لله عز وجل عزا وعزة وجلالا وكراما ويدا ويدين وأيديا ووجها وعينا وأعيانا وكبرياء ، وكل ذلك حق لا يرجع منه ولا من علمه تعالى وقدره وقوته الا الى الله تعالى ، لا الى شيء غير الله عز وجل أصلا ، مفر من ذلك مما في القرآن وما صح عن رسول الله ﷺ . ولا يحل أن يزداد في ذلك ما لم يأت به نص من قرآن أو سنة صحيحة . قال عز وجل (ذو الجلال والاكرام) وقال تعالى (يد الله فوق أيديهم)

(١) هذه المسألة كلها مفالطات من المؤلف ، ظاهر ذلك بآدنى نظر

(لما خلقت بيدي) و (عما علمت أيدينا أنصاما) (انما نطمعكم لوحه الله) (ولتصنع على عيني) (انك بأعيننا) . ولا يحل أن يقال « عينين » لانه لم يأت بذلك نص ولا أن يقال « سمع وبصر ولا حياة » لانه لم يأت بذلك نص ، لكنه تعالى سمع بصيرحي قيوم . حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن قنح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني احمد بن يوسف الازدي ثنا عمر بن حفص بن غياث ثنا أبي ثنا الاعشى ثنا أبو اسحاق — هو السبيعي — عن أبي مسلم الأغر أنه حدثه عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة قالا (جميعا) (١) قال رسول الله ﷺ « المزازره والكبرياء رداؤه » — يعني الله تعالى — . حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب أنا اسحق بن ابراهيم أنا الفضل بن موسى ثنا محمد بن عمرو ثنا أبو سلمة — هو ابن عبد الرحمن ابن عوف — عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ — في حديث خلق الله تعالى الجنة والنار — « أن جبريل قال لله تعالى : وعزتك لقد خشيت أن لا يدخلها أحد » ولو كن شيء من ذلك غير الله تعالى لكان إما لم يزل وأما محدثا ، فلو كان لم يزل لكان مع الله تعالى أشياء غيره لم تزل ، وهذا شرك مجرد ، ولو كان محدثا لكان تعالى بلا علم ولا قوة ولا قدرة ولا عز ولا كبرياء قبل أن يخلق كل ذلك ، وهذا كفر وقال تعالى (انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن والافنى والبغى بغير الحق وأن تشرکوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) وقال تعالى (والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا) وقال تعالى (ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون) وقال تعالى (وذروا الذين يلحدون في أممائه) فصح أنه لا يحل أن يضاف اليه تعالى شيء ، ولا أن ينجس عنه شيء ، ولا أن يسمى بشيء الا ما جاء به النص . ونقول : إن الله تعالى منكرا وكيدا . قال تعالى (أفأمنوا مكر الله) وقال تعالى (وأكيد كيدا) وكل ذلك خلق له تعالى . والله تعالى التوفيق .

٦٣ - مسألة - وأن الله تعالى يراه المسلمون يوم القيامة بقوة غير هذه القوة . قل

(١) لفظ « جميعا » ليس في صحيح مسلم ٢ : ٢٩٢

عز وجل (وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة) * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الاحرابي ثنا أبو داود ثنا ابن أبي شيبة - هو أبو بكر - ثنا جرير ووكيع وأبو أسامة كلهم عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله أنه سمع رسول الله ﷺ يقول - ونظر الى القمر - « انكم سترون ربكم كما ترون هذا لا تضامون في رؤيته » ولو كانت هذه القوة لكانت لا تقع الا على الألوان ، تعالى الله عن ذلك وأما الكفار فان الله عز وجل قال (انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون)

٦٤ - مسألة - وان الله تعالى كلم موسى عليه السلام ومن شاء من رسله . قال تعالى (وكلم الله موسى تكليماً) (اني اصطفيتك على الناس برسالتى ^(١)) وبكلامى) (تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله)

٦٥ - مسألة - وان الله تعالى اتخذ ابراهيم ومحمدا صلى الله عليهما وسلم خليلين . قال عز وجل (واتخذ الله ابراهيم خليلاً) * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج (حدثنا محمد بن بشار البدي) ^(٢) ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبه عن اسماعيل بن رجاء ^(٣) قال : سمعت عبد الله بن أبي الهذيل يحدث عن أبي الاحوص قال ^(٤) : سمعت عبد الله بن مسعود (يحدث) ^(٥) عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لو كنت متخذنا خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً ، ولكنه أخى وصاحبى ، وقد اتخذ الله صاحبكم خليلاً » *

(١) بالافراد والمراد به المصدر أى بارسالى إياك وهى قراءة نافعة وان كثير وأبى جعفر وابن محيصة وقرأ باقى الاربعة عشر « بارسالاتى » بالجمع (٢) هذا نقلناه من مسلم ٢ : ٢٣٠ وفى الاصل بدله « ثنا محمد بن المثنى » وهو خطأ ، فان ابن المثنى روى هذا الحديث عن محمد بن جعفر عن شعبه باسناد آخر ولفظ آخر ، وأما هذا الاسناد وهذا اللفظ اللذان هنا فهما رواية محمد بن بشار وعده ، وانظر الاسانيد فى صحيح مسلم (٣) فى الاصل « اسماعيل بن أبى رجاء » وهو خطأ ^(٤) ليست فى صحيح مسلم (٥) فى الاصل « يقول » وصححه من مسلم

٦٦ - مسألة - وإن محمد عليه السلام أسرى به ربه بجسده وروحه، وطاف في السماوات سماء سماء، ورأى أرواح الانبياء عليهم السلام هناك . قال عز وجل (سبحان الذى أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى) ولو كان ذلك رؤيا منام ما كذب به فى ذلك أحد كما لا نكذب نحن كافريناً فى رؤيا يذكرها . وقد ذكرنا رؤيته عليه السلام للانبياء عليهم السلام قبل فأغنى عن اعادته

٦٧ - مسألة - وإن المعجزات لا يأتى بها أحد إلا الانبياء عليهم السلام . قال عز وجل (ما كان لرسول أن يأتي بآية الا بإذن الله) وقال تعالى (وإن يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر) وقال تعالى (ما كذب عن مومى عليه السلام انه قال) (أو لوجئتكم بشيء مبين قال فأت به ان كنت من الصادقين فألقى عصاه) وقال تعالى (فذا لك برهانان من ربك الى فرعون ولئله) فصيح أنه لو أمكن أن يأتى أحد - ساحر أو غيره - بما يحيل طبيعة أو قلب نوعاً ، لما سمى الله تعالى ما يأتى به الانبياء عليهم السلام برهاناً لهم ولا آية لهم ، ولا أنكر على من معى ذلك سحراً ، ولا يكون ذلك آية لهم عليهم السلام . ومن ادعى أن احالة الطبيعة لا تكون آية الا حتى يتحدى فيها النبي صلى الله عليه وسلم الناس فقد كذب وادعى ما لا دليل عليه أصلاً ، لا من عقل ولا من نص قرآن ولا سنة ، وما كان هكذا فهو باطل ، ويجب من هذا أن حنين الجنح واطعام النفر الكثير من الطعام اليسير حتى شبعوا وهم مثون من صاع شعير ونبعان (١) الماء من بين أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم وارواء الف وأربعمائة من قدح صغير تضيق سعة عن شبر - ليس شيء من ذلك آية له عليه السلام ، لأنه عليه السلام لم يتحد (٢) بشيء من ذلك أحد

٦٨ - مسألة - والسحر حيل وتخيل لا يحيل طبيعة أصلاً . قال عز وجل (نجعل اليه من سحرم أنها تسقى) فصيح أنها تخيلات لا حقيقة لها ، ولو أحال

(١) هذا مصدر لم يذكره الا صاحب مختار الصحاح ونقله شارح القاموس عن شيخه ، واستعمل المؤلف ايضا فى الاحكام فى الاصول (ج ٢ ص ١٩) (٢) بالحاء والداد المهملتين من التحدي ، وفى الاصل (لم يتخذ) بالمعجمتين وهو خطأ

الساحر طبيعة لكان لا فرق بينه وبين النبي - صلى الله عليه وسلم - وهذا كفر من أجازة *

٦٩ - مسألة - وأنا أقدر حق، ما أصابنا لم يكن ليخطئنا، وما أخطأنا لم يكن ليصيبنا . قال الله عز وجل (ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم الا في كتاب من قبل أن نبرأها) *

٧٠ - مسألة - ولا يموت أحد قبل أجله، مقتولا أو غير مقتول، قال الله عز وجل (وما كان لنفس أن تموت الا بإذن الله كتاباً مؤجلاً) وقال تعالى (فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) وقال تعالى (قل لو كنتم في بيوتكم لبرز الذين كتب عليهم القتل الى مضاجعهم) *

٧١ - مسألة - وحق يستوفى رزقه ويعمل بما يسرله ، البعيد من سعد في علم الله تعالى، والشقي^(١) من شقى في علمه تعالى : حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي^(٢) ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا أبي وأبو معاوية ووكيع قالوا ثنا الاعشى عن زيد بن وهب عن عبد الله بن مسعود (قال)^(٣) حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق « ان أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً، ثم يكون (في ذلك)^(٤) علقه مثل ذلك، ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك، ثم يرسل (الله تعالى)^(٥) الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: يكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقى أو سعيد، فوالذي لا إله غيره إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها »

٧٢ - مسألة - وجميع أعمال العباد - خيرها وشرها - كل ذلك مخلوق

(١) في النسخة الجينية « والفرد » وهو خطأ (٢) في الجينية « احمد بن مسلم » وهو خطأ (٣ و ٤ و ٥) الزيادة في المواضع الثلاثة من مسلم ٢ - ٣٧٧

خلق الله عز وجل ، وهو تعالى خالق الاختيار والارادة والمعرفة في نفوس عباده . قال عز وجل (خلقكم وما تعملون) وقال تعالى (انا كل شئ خلقناه بقدر) وقال تعالى (خلق السموات والارض وما بينهما) *

٧٣ - مسألة - لا حجة على الله تعالى ، والله الحجة القائمة على كل أحد . قال تعالى (لا يسأل عما يفعل وهم يسألون) وقال تعالى (قل لله الحجة البالغة فلو شاء لهداكم أجمعين) *

٧٤ - مسألة - ولا عنبر لأحد بما قدره الله عز وجل من ذلك ، لا في الدنيا ولا في الآخرة ، وكل أفضاله تعالى عدل وحكمة . لان الله تعالى واضع كل موجود في موضعه ، وهو الحاكم الذي لا حاكم عليه ولا معقب لحكمه . قال تعالى (فقال لا يريد) *

٧٥ - مسألة - الايمان والاسلام شئ واحد . قال عز وجل (فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين) وقال تعالى (يعنون عليك أن أسلموا قل لا تمنوا علي اسلامكم بل الله بمن عليكم أن هداكم للإيمان ان كنتم صادقين) *

٧٦ - مسألة - كل ذلك عقد بالقلب وقول باللسان وعمل بالجوارح يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية . وقال عز وجل (فاما الذين آمنوا فزادتهم ايمانا) حدثنا عبد الله ابن يوسف ثنا احمد بن قتيح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عبيد الله بن معاذ بن معاذ العنبري ثنا أبي ثنا كهس النخعي (١) عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر قال قال لي (٢) عبد الله بن عمر : حدثني أبي عمر بن الخطاب قال « بينا نحن عند رسول الله ﷺ ذات يوم اذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منا أحد حتى جلس الى رسول الله ﷺ وقال يا محمد اخبرني عن الاسلام

(١) في الاصلين « النخري » وهو خطأ (٢) في النسخة النجنية « عبيد الله » وهو خطأ .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (الاسلام) ^(١) أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَتَقِيمَ الصَّلَاةَ وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ وَتَصُومَ رَمَضَانَ وَتُحْجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا قَالَ : صَدَقْتَ فَأَخْبَرَنِي عَنِ الْإِيمَانِ ، قَالَ : أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ ، قَالَ صَدَقْتَ - وَذَكَرَ بَقِيَّ الْحَدِيثِ سَوْفِيهِ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : يَا عُمَرُ أَتَدْرِي مِنَ السَّائِلِ ، قُلْتُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ : قَاتِمِجِرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَا كَمْ يَعْلَمُكُمْ دِينَكُمْ * حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالَةَ ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ ثَنَا الْفَرِيرِيُّ ثَنَا الْبُخَارِيُّ ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ ثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « الْإِيمَانُ بَضْعٌ وَسِتُونَ ^(٢) شُعْبَةً وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ » * وَبِهِ إِلَى الْبُخَارِيِّ : ثَنَا قُتَيْبَةُ ثَنَا الْإِثْبَاطُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الْغُبَرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو « أَنْ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ ، قَالَ : تَعْلَمُ الطَّعَامَ وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ » * حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فَضْحٍ ثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَيْسَى ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ ثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَمَحٍ ثَنَا الْإِثْبَاطُ عَنْ ابْنِ الْمَادِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلنِّسَاءِ « مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتٍ دِينَ وَعَقْلٍ ^(٣) أَغْلَبَ لِقَى لَبٍ مِنْكُنَّ : قَالَتْ (امْرَأَةٌ) ^(٤)

(١) زيادة من مسلم (١: ١٧)

- (٢) في الاصلين « بضعه وسبعون » وهو خطأ في موضعين ، لاذل الصحيح من روايات البخاري « بضع » بدون التاء . قال ابن حجر : ووقع في بعض الروايات بضعه بناء التأنيث ويحتاج الى تأويل اه ، ثم إن رواية البخاري « وستون » لا « وسبعون » ، ولم يختلف الطرق عن أبي عامر العقدي في ذلك ، وتابعه يحيى الحماني ورواه مسلم من طريق سهيل عن ابن دينار « بضم وستون أو بضع وسبعون » (٣) كذا في الاصلين وفي صحيح مسلم (ج ١ ص ٣٥) « عقل ودين » (٤) ليست لقطة « امرأة » في صحيح مسلم وانما زادها المؤلف لانه اختصر الحديث

يا رسول الله وما قصان العقل والدين؟ قال: أما قصان العقل فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل فهذا قصان العقل، وتمكث الليالي ما تصلى وتفطر في رمضان فهذا قصان الدين.

(قال على) قال الله عز وجل (ان الدين عند الله الاسلام) فصيح أن الدين هو الاسلام، وقد صح أن الاسلام هو الايمان، فالدين هو الايمان، والدين ينقص بنقص الايمان ويزيد. وبالله تعالى التوفيق *

٧٧ - مسألة - من اعتقد الايمان بقلبه ولم ينطق به بلسانه دون تقيه فهو كافر عند الله تعالى وعند المسلمين. ومن نطق به دون أن يمتدحه بقلبه فهو كافر عند الله وعند المسلمين. قال الله تعالى عن اليهود والنصارى انهم يملكون رسول الله ﷺ كما يملكون أبناءهم (١)، وقال تعالى (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا) وقال تعالى (إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) *

٧٨ - مسألة - من اعتقد الايمان بقلبه ونطق به بلسانه فقد وفق، سواء استدلل أو لم يستدل، فهو مؤمن عند الله تعالى وعند المسلمين. قال الله تعالى (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذلهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) ولم يشترط عز وجل في ذلك استدلالا، ولم يرسل رسول الله ﷺ مذبذبا من الله عز وجل إلى أن قبضه يقاتل الناس حتى يقرؤا بالاسلام ويلتزموه ولم يكلفهم قط استدلالا، ولا سألهم هل استدللوا أم لا، وعلى هذا جرى جميع الاسلام إلى اليوم. وبالله تعالى التوفيق *

٧٩ - مسألة - ومن ضيع الاعمال كلها فهو مؤمن عاص ناقص الايمان لا يكفر. حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا يعقوب بن ابراهيم

(١) لم يرد المؤلف لفظ التلاوة بل أراد معنى الآية

ابن سعد ثنا أبي عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال في حديث طويل «حتى إذا فرغ الله من قضائه (١) بين العباد وأراد أن يخرج برحته من أراد من أهل النار أمر الملائكة أن يخرجوا من النار من كان لا يشرك بالله شيئاً من أراد الله عز وجل أن يرحمه عن يقول لا إله إلا الله» *
٨٠ - مسألة - واليقين لا يتفاضل ، لكن إن دخل فيه شيء من شك أو جحد بطل كله . برهان ذلك أن اليقين هو اثبات الشيء ، ولا يمكن أن يكون اثبات أكثر من اثبات ، فلن لم يحقق الاثبات صار شكاً *

٨١ - مسألة - والمعاصي كبائر فواحش (٢) وسينئات صغائر ولم ، والله مغفور بجلته ، قال كبار الفواحش هي ما توعده الله تعالى عليه بالنار في القرآن وعلى لسان رسوله ﷺ ، فمن اجتنبها غفرت له جميع سينئاته الصغائر . برهان ذلك قول الله عز وجل (الذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش الا اللهم ان ربك واسع المغفرة) والله هو المم بالشيء . وقد تقدم ذكرنا الاثر في أن من هم بيعة فلم يملها لم يكتب عليه شيء * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا سعيد بن منصور ثنا أبو هريرة عن قتادة عن زارة بن أوفى عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ «ان الله تجاوز لأمتي (٣) عما حدثت به أنفسها ما لم يتكلموا أو يعملوا به» وقال الله عز وجل (ان تجنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سينئاتكم) . وبالضرورة نعرف أنه لا يكون كبيراً الا بالإضافة الى ما هو أصغر منه ، لا يمكن غير هذا أجلاً ، فإذا كان اللقب بالثقل أشد ما يتخوف فلو جيله هو كبير بلا شك ، وما لا توعده فيه بالنار فلا يلحق في العظم ما توعده فيه بالنار فهو الصغير بلا شك إذ لا سبيل الى قسم ثالث *

(١) في مسلم «من القضاء بين العباد»

(٢) كذا بالنسخة المصرية وفي اليمينية (مسئلة والمعاصي كبائر فواحش هي)

الح ، والذي هنا أحسن (٣) في صحيح مسلم ١ : ٤٧ «ما حدثت

محذوف «عن»

٨٢- مسألة - ومن لم يجتنب الكبائر حوسب على كل ما عمل، ووازن الله عز وجل بين أعماله من الحسنات وبين جميع معاصيه التي لم يتب منها ولا أقيم عليه حدّها : فمن رجحت حسناته فهو في الجنة، وكذلك من ساءت حسناته سيئاته. قل الله عز وجل (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين) وقال تعالى (فأما من ثقلت موازينه فهو في عيشة راضية) ومن تساوت فهم أهل الاعراف. قل الله عز وجل (إن الحسنات يذهبن السيئات) ولا خلاف في أن التوبة تسقط الذنوب * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني إسماعيل بن سالم أخبرني هشيم ثنا خالد عن أبي قلابة عن أبي الأشعث الصنعاني عن عبادة بن الصامت قل «أخذ علينا رسول الله ﷺ كأخذ على النساء : أن لا نشرك بالله شيئاً ولا نسرق ولا نزنى ولا نقتل أولادنا ولا يعصه (١) بعضنا بعضاً فن وفي منكم فأجره على الله ومن أتى منكم حداً فأقيم عليه فهو كفارة له (٢) ومن ستره الله عليه فأمره إلى الله أن يشاء وعذبه وإن شاء غفر له »

٨٣- مسألة - ومن رجحت سيئاته بحسناته فهم الخارجون من النار بالشفاعاة على قدر أعمالهم. قل الله عز وجل (وأما من خفت موازينه فأما هو أية وما أدر الكاهية نار حامية) وقال عز وجل (من يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) وقال تعالى (اليوم تجزى كل نفس بما كسبت) * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد ثنا أبي عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قل في

(١) أى لا يرميه بالمفضية وهي الهتان والكذب. وقد عظمه بعضهم - بفتح الضاء فيها - عضها - باسكانها - قاله ابن الأثير، فبأيه أذن « منع » وفي القاموس واللسان أنه يأتي أيضاً من باب « فرح ». والمعضة والمعضية القالة القبيحة والنعمة (٢) في مسلم ٢ : ٣٩ « فهو كفارة »

حديث طويل (١) « ويضرب الصراط بين ظهري جهنم ، فأكون أنا وأمتي أول من يجيز ولا يتكلم يومئذ الا الرسل ، ودعوي الرسل يومئذ اللهم سلم سلم . وفي جهنم كلاليب مثل شوك السمعان ، غير أنه لا يعلم ما قدر عظمها الا الله عز وجل ، تحطف الناس بأعالمهم فمنهم (يعنى) الموبق بعمله ومنهم المخردل حتى ينجى (٢) » وبه الى مسلم ثنا أبو قسائل المسمى ومحمد بن المنى قالنا ثنا معاذ وهو ابن هشام الدستوائى - أخبرنا أبو عن قتادة ثنا أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يخرج من النار من قال لا إله الا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن شعيرة ، ثم يخرج من النار من قال لا إله الا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن برة ، ثم يخرج من النار من قال لا إله الا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن ذرة »

(قال على) وليس قول الله عز وجل (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) وقول النبي ﷺ في حديث عبادة بنى ذكرناه أنفا « ان شاء غفر له وان شاء عذبه » بمعارض لما ذكرناه ، لأنه ليس في هذين النصين الا أنه تعالى يغفر ما دون الشرك لمن يشاء ، وهذا صحيح لا شك فيه ، كما أن قوله تعالى (ان الله يغفر الذنوب جميعا) وقوله تعالى في النصارى حاكيا عن عيسى عليه السلام انه قال (ان تعذبهم فأنهم عبادك وان تغفر لهم فأنك أنت العزيز الحكيم قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) ليس بمعارض لهذين النصين ، وليس في شيء من هذا انه قد يغفر ولا يعذب من رجحت سيئاته على حسناته ، والمبين لاحكام هؤلاء مما ذكرناه هو الحاكم على سائر النصوص المجملة ، وكذلك تقضى هذه النصوص على كل نص فيه : من فعل كذا حرم الله عليه الجنة ، ومن قال لا اله الا الله مخلصا حرم الله عليه النار ، وعلى قوله تعالى (ومن يقتل مؤمنا متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها) ومعنى كل هذا أن الله يحرم الجنة عليه حتى يقتص منه ، ويحرم النار عليه أن يخلد فيها أبداً ، وخالفنا فيها مدة حتى نخرجه الشفاعة ، اذ لا بد من جمع النصوص كلها . وبالله التوفيق .

(١) مضمي بمضه في المسئلتين ٣٠ و ٧٩ ورواه مسلم بطوله ج اص ٦٤ - ٦٥

طلبم بولاق (٢) انظر هامش المسئلة ٣٠

٨٤ - مسألة - والناس في الجنة على قدر فضلهم عند الله تعالى ، فأفضل الناس أعلامهم في الجنة درجة . برهان ذلك قوله تعالى (والسابقون السابقون أولئك المقربون في جنات النعيم) ولو جاز أن يكون الأفضل اقصى درجة لبطل الفضل ولم يكن له معنى ولا رغب فيه راعب ، وليس للفضل معنى الا أمر الله تعالى بتعظيم الأرفع (١) في الدنيا وترفيه منزله في الجنة •

٨٥ - مسألة - وهم الانبياء ثم أزواجهم ثم سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجميعهم في الجنة . وقد ذكرنا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لو كان لاحدنا مثل أحد ذهباً فأتقته ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه ، وقد ذكرنا أن أفضل الناس أعلامهم درجة في الجنة ، ولا مثالة أعلى من درجة الانبياء عليهم السلام فمن كان معهم في درجاتهم فهو أفضل من دونهم وليس ذلك الا لسانهم فقط . وقال تعالى (لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقالوا وكلا وعد الله الحسنى) وقال عز وجل (ان الذين سبقتم لم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون ، لا يسمعون حسيها وهم فيها اشتبهت أنفسهم خالدون ، لا يحزنهم الفزع الاكبر) فجاء النص أن من صحب (٢) النبي صلى الله عليه وسلم فقد وعده الله تعالى الحسنى . وقد نص الله تعالى (ان الله لا يخلف الميعاد) وصح بالنص كل من سبق له من الله تعالى الحسنى فانه مبعد عن النار لا يسمع حسيها وهو فيها اشتعي خالد لا يحزنه الفزع الاكبر . وهذا نص ما قلنا ، وليس المناقون ولا سائر الكفار من أصحابه عليه السلام ولا من المضافين اليه عليه السلام •

٨٦ - مسألة - ولا تجوز الخلقة الا في قریش ، وهم ولد فهر بن مالك بن النضر بن كنانة الذين يرجعون بأنسب آبائهم اليه • حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا احمد بن (عبد الله بن) (٣) يونس ثنا عامر بن محمد

(١) في اليمينية « الأفضل » (٢) في اليمينية « بأن كل من صحب »

(٣) الزيادة من صحيح مسلم ٧٩ :

ابن زيد (١) بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبيه قال : قال عبد الله بن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يزال هذا الامر في قريش ما بقي من الناس اثنان » (قال على) هذه اللفظة لفظة الخبز ، فان كان معناه الأمر غرام أن يكون الامر في غيرهم أبداً ، وان كان معناه معنى الخبز كلفظه فلا شك في أن من لم يكن من قريش فلا أمر له وان ادعاه ، فعلى كل حال فهذا خبر يوجب منع الامر عن سوام *

٨٧ — مسألة — ولا يجوز الامر لغير بالغ ولا لمجنون ولا امرأة ، ولا يجوز أن يكون في الدنيا الا امام واحد فقط ، ومن بات ليلة وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية ، ولا طاعة للمخلوق في معصية الخالق ولا يجوز التردد بعد موت الامام في اختيار الامام اكثر من ثلاث . برهان ذلك * ما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا جرير عن عطاء بن السائب عن أبي ظبيان عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « رفع القلم عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يبلغ وعن المبتي حتى يمقل » (٢) (قال على) الامام انما جعل ليقم للناس الصلاة ويأخذ صدقاتهم ويقيم حدودهم

(١) وقع في صحيح مسلم طبع بولاق بمصر « يزيد » وهو خطأ

(٢) هذا الحديث رواه ابو داود في باب « المجنون يسرق أو يعيب حدا » ولفظه من هذا الطريق : « عن ابي ظبيان قال اتي عمر بأمرأة قد خبرت فأمر برجمها ، فرأى على رضي الله عنه فآخذها تخفى سبيلها ، فأخبر عمر قال ادعوا لي عليا فجاء علي رضي الله عنه فقال يا أمير المؤمنين لقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المعتوه حتى يبرأ . وإن هذه ممتهوة بنى فلان لعل الذي أئامها أئامها وهي في بلائها . قال : فقال عمر لأدري . فقال علي عليه السلام وأنا لا أدري » ورواه أيضا عن ابي ظبيان عن ابن عباس بالفاظ آخر ليس فيها « وعن المبتي حتى يمقل » كما هنا ورواه من حديث الأسود عن عائشة مختصراً ولفظه : « رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن المبتي حتى يبرأ وعن الصبي حتى يكبر » فلمل المؤلف رواه من حفظه بالمعنى

ويعضى أحكامهم ويجاهد عدوم، وهذه كلها عقود ولا يخاطب بها من لم يبلغ أو من لا يعقل * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة ثنا الليث - هو ابن سعد - عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال « على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » * وبه إلى مسلم ثنا وهب بن بكية الراسبي ثنا خالد بن عبد الله الواسطي عن الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « إذا بويغ ظليقتين فاقتلوا الآخر منهما » * وبه إلى مسلم ثنا عبيد الله بن معاذ العنبري ثنا أبي ثنا عاصم - هو ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر (عن زيد ابن محمد)^(١) عن نافع عن عبد الله بن عمر قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية » * حدثنا أحمد بن محمد الجسوري ثنا وهب بن مسرة ثنا محمد بن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي داود الطيالسي عن عيينة^(٢) بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي بكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لن يفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة » * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة ثنا حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرحبي^(٣) عن ثوبان

(١) حذف من الأصل وزدناه من صحيح مسلم . وزيد هذا هو أخو عاصم بن محمد الراوي عنه (٢) في أحد الأصولين « عتبة » وفي الآخر « عتيبة » وكلاهما خطأ، وعيينة هذا هو ابن عبد الرحمن بن جوشن النطفي الجوشني أبو مالك وثقه ابن معين وابن سعد والنسائي وابن حبان . وأبو وهبة وثقه ابن سعد وأبو زرعة والمجلى وكان صهر أبي بكره على ابنته . وهذا الحديث موجود في مسند الطيالسي بصحيفة ١١٨ رقم ٨٧٨ . ورواه أيضاً البخاري في الصحيح في كتاب « الفتن » عن عتيان بن المهيم عن عوف عن الحسن عن أبي بكره بمقتناه (٣) بفتح الحاء المهملة واسمه عمرو بن مرثد

ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك » (١) فصح أن أهل كل عصر لا يجوز أن يخلوا من أن يكون فيهم قائل بالحق، فإذا صح اجتماعهم على شيء فهو حق مقطوع بذلك، اذا تيقن أنه لا يخالف في ذلك وقطع به ، وقد صح يقينا أن جميع أهل الاسلام رضا بقاء الستة — اذ مات عمر رضى الله عن جميعهم — ثلاثة أيام يرتؤون في امام ، فصح هذا وبطل ما زاد عليه، اذ لم تبعه سنة ولا إجماع . والله تعالى التوفيق . ثم تدبرنا هذه القصة فوجدنا عمر رضى الله عنه قد ولى الامر أحد الستة المعينين أيهم اختاروا لانفسهم فصح يقينا أن عثمان كان الامام ساعة موت عمر في علم الله تعالى، بإسناد عمر الامر اليه بالصفة التي ظهرت فيه من اختيارهم إياه ، فارتفع الاشكال وصح أنهم لم يبقوا ساعة فكيف ليلة دون امام ، بل كلهم امام معين محدود موصوف مهابداليه بعينه وان لم تعرفه الناس بعينه مدة ثلاثة أيام (٢)

(١) رواه مسلم في كتاب الامارة (٢ : ١٠٥ - ١٠٦) عن سميد بن منصور وأبي الربيع المتكى وقتيبة بهذا اللفظ وقال في آخره « وليس في حديث قتيبة : وهم كذلك » فكان اذن على ابن حزم اما أن يحذفها — وقد رواه من طريق قتيبة — واما أن يرويه من أحد الطريقين الآخرين

(٢) هذه مغالطة ظاهرة من أبي محمد فان حصر عمر استخلافه في ستة ترك لهم اختيار واحد منهم لا يكون تعيينا له مطلقا ولو وصفه بأوصاف تنطبق عليه. ثم إن الواقع أن عمر لم يصف خليفته بأوصاف ترشدهم اليه، بل جعل الشورى للستة الذين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم من أهل الجنة . ونصحهم وحذرهم الفتنة ثم قال « وما أظن أن يلى الا أحد رجلين على أو عثمان فان ولى عثمان فرجل فيه لين وان ولى على فقيه دطابة، وأحر به أن يحملهم على طريق الحق » ثم وصف الباقي بما فهم من فقتل . وأجلهم ثلاثا للشورى ولم يخالفه الصحابة رضوان الله عليهم ، لأنه أمرهم أمر بمصلحة للمسلمين وطاعته في أعناقهم، فليس هذا إجماعا ولا تفسيرا . بل هو من المصالح المرسلة التي يجوز لأولى الامر الفصل فيها وتحديد بعضها بما يرويه خبراً للمسلمين . ولو أن عمر جعل أمدا للشورى أكثر من

٨٨ مسألة - والتوبة من الكفر والزنى وفصل قوم لوط والخمر وأكل الأشياء المحرمة كالخنزير والدم والميتة وغير ذلك: تكون بالندم والاقلاع والعزيمة على أن لا عودة أبداً واستغفر الله تعالى . هذا أجماع لا خلاف فيه . والتوبة من ظلم الناس في أعراضهم وأبشارهم وأموالهم لا تكون إلا برد أموالهم إليهم ورد كل ما تولد منها معها أو مثل ذلك إن فات فإن جهلوا في المساكين ووجوه البر مع الندم والاقلاع والاستغفار وتحملهم من أعراضهم وأبشارهم، فإن لم يمكن ذلك فالامر إلى الله تعالى . ولا بد للظلم من الانتصاف يوم القيامة يوم يقتص الله للقاء الجناء من القرآن . والتوبة من القتل أعظم من هذا كله، ولا تكون إلا بالقصاص، فإن لم يمكن فليكثر من فعل الخير ليرجع ميزان الحسنات * حدثنا عبد الله ابن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد ابن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن بهرام الدارمي ثنا مروان - يعني ابن محمد البمشقي - ثنا سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما روى عن الله تعالى أنه قال « يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم بإها، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه » * وبه إلى مسلم ثنا قتيبة بن سعيد ثنا اسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أتندرون من المغلس؟ قالوا المغلس فينا من لادرم له ولا متاع . فقال عليه السلام : إن المغلس من أمي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي قد شتم هذا وقذف هذا وأكل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا، فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته، فإن غفبت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار، لتؤذن الحقوق إلى أهلها يوم القيامة

ثلاث لما عترضه واحد منهم . ولو رأى ذلك أولو الرأي من المسلمين ما كان عليهم من بأس . وأخيراً نعيب لابن حزم كيف رضى لنفسه أن يداور ويحاول اثبات أنهم كانوا في الثلاثة الأيام لهم امام معين محدود موصوف بيمينه وكيف يكون اماماً قبل أن يختاروه وأن يكلموا إليه أمورهم ، ولا بيعة له في أعناقهم!

حتى يقاد لثلاثة الجلاء من الشاة القرناء (١) *

(قال على) : هذا كله خبر مفسر مخصص لا يجوز نسخه ولا تخصيصه بمصوم خبر آخر *

٨٩ - مسألة - وأن الجبال سيأتى وهو كقرأعور مخرق (٢) ذو حيل * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا محمد بن عيسى ثنا إبراهيم بن محمد (٣) ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن المثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن قتادة قال سمعت أنس بن مالك يقول إن النبي ﷺ قال : « ما من نبي الا وقد أنذر أمته الاعور الكذاب ألا إنه أعور وإن ربكم ليس بأعور مكتوب بين عينيه ك ف ر » وبه الى مسلم ثنا سريج بن يونس ثنا هشيم عن أسماعيل ابن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن المعيرة بن شعبة قال : « ما سأل أحد النبي ﷺ عن الجبال أكثر مما سألته عنه (٤) قال وما سؤالك عنه قال (قلت) انهم يقولون معه جبال من خبز ولحم ومهر من ماء قال : هو أهون على الله من ذلك » * ثنا

(١) من قوله (لتؤذن) حديث آخر في صحيح مسلم رواه بهذا الاسناد وكان على المؤلف أن يبين هذا أو يشير اليه . وأصل الجلبج انحسار الشعر عن جانبي الرأس ثم استعمل بمعنى مالا قرن له . قال الازهرى : « وهذا يبين أن الجاهلاء من الشاة والمقر بمنزلة الجاهلاء الى لا قرن لها » وقال ابن سيده : « وعز جلاء جاء على التشبيه بجلج الشعر »

(٢) كتب في الاصل المصرى « مخرق » بدون ضبط والصواب كما في النسخة اليمنية « ممخرق » بضم الاولى وفتح الثانية واسكان الخاء وكسر الراء . قال في اللسان : « الممخرق الموه وهى المخرقة مأخوذة من مخاريق الصبيان » وقد ورد وصف الجبال بالمخرقة بمعنى التمزق

(٣) في اليمنية : « عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد بن أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج » وللمؤلف إستاندان الى مسلم من طريق عبد الوهاب بن عيسى هما هذان (٤) لفظ « عنه » ليس في صحيح مسلم ج ٢ ص ٣٧٨

عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا ابو داود السجستاني ثنا موسى بن اسماعيل نا جرير نا حميد بن هلال عن أبي الدهماء قال : سمعت عرمان بن حصين يحدث قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من سمع بالدجال قليناً عنه فوالله ان الرجل ليأتيه وهو يحسب أنه مؤمن فيقتبه مما يبعث به من الشبهات أو لما يبعث به من الشهات قال هكذا قال نعم » *

٩٠ - مسألة - والنبوة هي الوحي من الله تعالى بأن يعلم الموحى اليه بأمر ما يعلمه يمكن يعلمه قبل . والرسالة هي النبوة وزيادة وهي بعثته الى خلق ما بأمر ما — هذا ما لا خلاف فيه — وانخفض عليه السلام نبي قد مات ومحمد صلى الله عليه وسلم لاني بعده قال الله عز وجل حاكياً عن المنخفض (وما فعلته عن أمري) فصحت نبوته وقال تعالى (ولكن رسول الله وخاتم النبيين) *

٩١ - مسألة - وان ابليس باق حتى قد خاطب الله عز وجل معترفا بذنبه مصرراً عليه موثقاً بأن الله عز وجل خلقه من نار وأنه تعالى خلق آدم من تراب وأنه تعالى أمره بالسجود لآدم فلمتنع واستخف بآدم فكفر . قال تعالى حاكياً عنه أنه قال (أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين) وأنه قال (أنظروني الى يوم يبعثون) وأنه قال : (فبا أغويتني لأقعدن لهم صراطك المستقيم) . وقال تعالى : (وكان من الكافرين) *

مسائل من الاصول

٩٢ - مسألة - دين الاسلام اللازم لكل أحد لا يؤخذ الا من القرآن أو مما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اما برواية جميع علماء الامة عنه عليه الصلاة والسلام وهو الاجماع واما بنقل جماعة عنه عليه الصلاة والسلام وهو نقل الكافة . واما برواية الثقات واحداً عن واحد حتى يبلغ اليه عليه الصلاة والسلام ولا مزيد *

قال تعالى (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى) وقال تعالى : (اتبعوا

ما أنزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء) وقال تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم) فإن تعارض فيما يرى المرء آياتان أو حديثان صحيحان أو حديث صحيح وآية فالواجب استعمالهما جميعاً لأن طاعتها سواء في الوجوب فلا يحل ترك أحدهما للأخر ما دعنا فنقدر على ذلك . وليس هذا إلا بأن يستغنى الأقل مصافي من الأكثر فإن لم تقدر على ذلك وجب الأخذ بالزائد حكماً لأنه متيقن وجوبه ولا يحل ترك اليقين بالظنون ، ولا اشكال في الدين قد بين الله تعالى دينه ، قال تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم) وقال تعالى (تبيننا لكل شيء) *

٩٣ - مسألة - الموقف والمرسل لا تقوم بهما حجة ، وكذلك ما لم يروه إلا من لا يوثق بدينه ويحفظه ، ولا يحل ترك ما جاء في القرآن أو صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بقول صاحب أو غيره سواء كانت هو راوي الحديث أو لم يكن ، والمرسل هو ما كان بين أحد رواة أو بين الراوى وبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم من لا يعرف ، والموقف هو ما لم يبلغ به إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم . *
برهان بطلان الموقف - قول الله عز وجل (لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) فلا حجة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولا يحل لاحد أن يضيف ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأنه ظن وقد قل تعالى (وان الظن لا يضي من الحق شيئاً) وقال تعالى (ولا تقف ما ليس لك به علم) *

وأما المرسل ومن في رواته من لا يوثق بدينه وحفظه فقول الله تعالى (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم) فأوجب عز وجل قبول نذارة النافر للتفقه في الدين وقال (يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين) وليس في العالم إلا عدل أو فاسق فحرم تعالى علينا قبول خبر الفاسق فلم يبق إلا العدل وصح أنه هو المأمور بقبول نذارته *

وأما المجهول فلسنا على ثقة من أنه على الصفة التي أمر الله تعالى معها بقبول نذارته وهي التفقه في الدين فلا يحل لنا قبول نذارته حتى يصح عندنا قهه في الدين وحفظه لما ضبط عن ذلك وبراهته من الفسق . وبالله تعالى التوفيق *

ولم يختلف أحد من الأمم في أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث الى الملوك رسولا - رسولا واحداً - الى كل مملكة يدعوهم الى الاسلام واحداً واحداً، الى كل مدينة وإلى كل قبيلة كصنعاء والجنند^(١) وحضرموت وتبء ونجران والبحرين وعمان وغيرها، يعلمهم احكام الدين كلها، واقترض على كل جهة قبول رواية اميرهم ومعلمهم، فصح قبول خبر الواحد الثقة عن مثله مبلى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

ومن ترك القرآن أو ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقول صاحب أو غيره سواء كان راوى ذلك الخبر أو غيره فقد ترك ما أمره الله تعالى باتباعه لقول من لم يأمره الله تعالى قط بطاعته ولا باتباعه، وهذا خلاف لأمر الله تعالى.

وليس فضل الصاحب عند الله بموجب تقليد قوله وتأويله لأن الله تعالى لم يأمر بذلك، لكن موجب تمظيمه ومحبة وقبول روايته فقط لأن هذا هو الذى أوجب الله تعالى.

٩٤ - مسألة - والقرآن ينسخ القرآن والسنة تنسخ السنة والقرآن (٢).

قال عز وجل (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها) وقال تعالى (لتبين للناس ما نزل إليهم) وقال تعالى (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى)

(١) بفتحين بلد بالهمزة

(٢) ما ذهب اليه من نسخ القرآن بالسنة حكى قولاً للشافعي وحكى كثيرون عنه انه لا ينسخ الكتاب بالسنة جزماً كما في الحلى على جمع الجوامع وقال ابن تيمية - : يتوجه الاحتجاج بآية (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها) على انه لا ينسخ القرآن إلا قرآن كما هو مذهب الشافعي وهو أشهر الروايتين عن الامام احمد وعليها عامة أصحابه اهـ ودليله جلي وهو ان الظني الدلالة لا يساوي قطعها فلا يقوى على نسخه وقد نقل الرازي وغيره عن أبي مسلم الاصفهاني ان النسخ غير واقع في التنزيل ورد كل آية قيل بنسخها الى انها محكمة كما تراه ببسوطاً في مواضع من تفسيره والمسألة مبسولة في مواضع أخر

يوحى) وأمره تعالى أن يقول (ان اتبع الا ما يوحى الى) وقال تعالى (ولو تقول علينا بعض الاقوال لأخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين فما منكم من أحد عنه حاجزين) وصح ان كل ما قاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمن الله تعالى قاله ، والنسخ بعض من أباض البيان وكل ذلك من عند الله تعالى *

٩٥ - مسألة - ولا يحل لأحد أن يقول في آية أو في خبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثابت : - هذا منسوخ وهذا مخصوص في بعض ما يقتضيه ظاهر لفظه ، ولا أن لهذا النص تأويلا غير مقتضى ظاهر لفظه ، ولا أن هذا الحكم غير واجب علينا من حين وروده الا بنص آخر وارد بأن هذا النص كما ذكر أو بأجاء متيقن بأنه كما ذكر أو بضرورة حس موجبة انه كما ذكر والا فهو كاذب *

برهان ذلك قول الله عز وجل (وما أرسلنا من رسول الا ليطاع باذن الله) وقال تعالى (وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه ليبين لهم) وقال تعالى (بلسان عربي مبين) وقال تعالى (وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عفاوه) وقال تعالى (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) قوله تعالى (وما أرسلنا من رسول الا ليطاع) موجب طاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كل ما أمر به ، وقوله تعالى (أطيعوا الله) موجب طاعة القرآن ، ومن ادعى في آية أو خبر نسخاً فقد أسقط وجوب طاعتها فهو مخالف لأمر الله في ذلك - وقوله تعالى (وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه ليبين لهم) موجب أخذ كل نص في القرآن والاخبار على ظاهره ومقتضاه ، ومن حمله على غير مقتضاه في اللغة العربية فقد خالف قول الله تعالى وحكمه ، وقال عليه عز وجل الباطل وخالف قوله عز وجل ، ومن ادعى ان المراد بالنص بعض ما يقتضيه في اللغة العربية لا كل ما يقتضيه فقد أسقط بيان النص وأسقط وجوب الطاعة له بدعواه الكاذبة وهذا قول على الله تعالى بالباطل ، وليس بعض ما يقتضيه النص بأولى بالاعتصار عليه من سائر ما يقتضيه ، وقوله تعالى (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) موجب لوعيد على من قال : لا نجب على مواظبة أمره ، وموجب أن جميع النصوص على الوجوب ، ومن ادعى تأخير الوجوب مدة ما فقد أسقط وجوب طاعة الله ووجوب ما أوجب

عز وجل من طاعة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم في تلك المدة، وهذا خلاف لأمر الله عز وجل ، فذا شهد لدعوى من ادعى بعض ما ذكرنا قرآن أو سنة ثابتة اما باجماع أو نقل صحيح فقد صح قرله ووجب طاعة الله تعالى في ذلك ، وكذلك من شهدت له ضرورة الحس، لانها فعل الله تعالى في النفوس ، والا فحي أقوال مژدية الى ابطال الاسلام وابطال جميع العلوم وابطال جميع اللغات كلها وكفى بهذا فساداً وبالله تعالى التوفيق *

٩٦ - مسألة - والاجماع هو ما يتقن ان جميع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عرفوه وقالوا به ولم يختلف منهم أحد كتيقنا أنهم كلهم رضى الله عنهم صلوا معه عليه السلام الصلوات الخمس كما هي في عدد ركوعها وسجودها أو علوا انه صلاها مع الناس كذلك وانهم كلهم صاءوا معه أو علوا انه صام مع الناس رمضان في الحضر وكذلك سائر الشرائع التي تيقنت مثل هذا اليقين والتي لم يقر بها لم يكن من المؤمنين. وهذا ما لا يختلف أحد في انه اجماع وهم كانوا حينئذ جميع المؤمنين لا مؤمن في الارض غيرهم ومن ادعى ان غير هذا هو اجماع كلف البرهان على ما يدعى ولا سبيل اليه *

٩٧ - مسألة - وما صح فيه خلاف من واحد منهم أو لم يتيقن ان كل واحد منهم رضى الله عنهم عرفوه ودان به فليس اجماعاً ، لان من ادعى الاجماع هنا فقد كذب وقفا ما لا علم له به ، والله تعالى يقول (ولا تقف ما ليس لك به علم) *

٩٨ - مسألة - ولو جاز أن يتيقن اجماع أهل عصر بعدم أو لم عن آخرهم على حكم نص لا يقطع فيه باجماع الصحابة رضى الله عنهم لوجب القطع بأنه حق وحجة وليس كان يكون اجماعاً *

أما القطع بأنه حق وحجة فلما ذكرناه قبل بإسناده من قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لن تزال طائفة من أمتي ظاهرة على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله » . فصح من هذا انه لا يجوز البتة أن يجمع أهل عصر ولو طرفة عين على خطأ ، ولا بد من قائل بالحق فيهم . وأما انه ليس اجماعاً فلأن أهل كل عصر بعد عصر الصحابة رضى الله عنهم ليس جميع المؤمنين وانما هم بعض المؤمنين ، والاجماع اما هو اجماع جميع المؤمنين لا اجماع بعضهم ، ولو جاز أن يسمى اجماعاً ما خرج عن

الجملة واحد لا يعرف أيوافق سائرهم أم يخالفهم لجاز أن يسى اجماعاً ما خرج عنهم فيه اثنان وثلاثة وأربعة وهكذا أبداً الى أن يرجع الامر الى أن يسى اجماعاً ما قاله واحد وهذا باطل ولكن لا سبيل الى تيقن اجماع جميع أهل عصر بعد الصحابة رضى الله عنهم كذلك بل كانوا عدداً ممكنأ حصره وضبطه وضبط أقوالهم في المسألة والله تعالى التوفيق . وقال بعض الناس يعلم ذلك من حيث يعلم رضا أصحاب مالك وأصحاب أبى حنيفة وأصحاب الشافعى بأقوال هؤلاء « قل على » وهذا خطأ لأنه لا سبيل أن يكون مسألة قال بها أحد من هؤلاء الفقهاء الا وفي أصحابه من يمكن أن يخالفه فيها وان وافقه في سائر أقواله *

٩٩ - مسألة - والواجب اذا اختلف الناس أو نازع واحد في مسألة ما أن يرجع الى القرآن وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا الى شيء غيرهما ولا يجوز الرجوع الى عمل أهل المدينة ولا غيرهم *

برهان ذلك قول الله عز وجل (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم فان تنازعتم في شىء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) فصح انه لا يحل الرد عند التنازع الى شىء غير كلام الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وفي هذا تحريم الرجوع الى قول أحد دون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لان من رجع الى قول انسان دونه عليه السلام فقد خالف أمر الله تعالى بالرد اليه والى رسوله لا سيما مع تعليقه تعالى ذلك بقوله (ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) ولم يأمر الله تعالى بالرجوع الى قول بعض المؤمنين دون جميعهم ، وقد كان الخلفاء رضى الله عنهم كأبى بكر وعمر وعثمان بالمدينة وعالمهم باليمن ومكة وسائر البلاد وعمل عمر بالبصرة والكوفة ومصر والشام . ومن الباطل المتيقن المحتج الذى لا يمكن أن يكونوا رضى الله عنهم طوعوا علم الواجب والحلال والحرام عن سائر الامصار واختصوا به أهل المدينة فهذه صفة سوء قد أعاذم الله تعالى منها وقد عمل ملوك بنى أمية باستقاط بعض التصكبير من الصلاة بتقديم الخطبة على الصلاة للمعيدين حتى فشا ذلك في الارض فصح انه لا حجة في عمل أحد دون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم *

١٠٠ - مسألة - ولا يحمل القول بالقياس في الدين ولا بارأى (١) لان أمر الله تعالى عند التنازع بالرد الى كتابه والى رسوله صلى الله عليه وآله وسلم قد صرح فن رد الى قياس والى تعليل يدعيه أو الى رأى قد خالف أمر الله تعالى المطلق بالإيمان ورد الى غير من أمر الله تعالى بالرد اليه وفي هذا ما فيه « قال على » وقول الله تعالى (ما فرطنا في الكتاب من شيء) وقوله تعالى (تبيناً لكل شيء) وقوله تعالى (تبين للناس ما نزل اليهم) وقوله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم) ابطال للقياس ولرأى لانه لا يختلف أهل القياس والرأى انه لا يجوز استعمالها ما دام يوجد نص وقد شهد الله تعالى بان النص لم يفرط فيه شيئاً وان رسوله عليه الصلاة والسلام قد بين للناس كل ما نزل اليهم وان الدين قد كمل فصح ان النص قد استوفى جميع الدين فاذا كان ذلك كذلك فلا حاجة بأحد الى قياس ولا الى رأيه ولا الى رأى غيره *

ونسأل من قال بالقياس هل كل قياس قاسه قائل حق أم منه حق ومنه باطل فن قال كل قياس حق أحال لان المقاييس تتعارض ويبطل بعضها بعضاً ومن المحال أن يكون الشيء وضده من التحريم والتحليل حقاً معاً وليس هذا مكان ينسخ ولا تخصص كالإخبار المتعارضة التي ينسخ بعضها بعضاً ويخصص بعضها بعضاً، وان قال منها حق ومنها باطل قيل له فعرفنا بماذا تعرف القياس الصحيح من الفاسد ولا سبيل لم الى وجود ذلك أبداً واذا لم يوجد دليل على تصحيح الصحيح من القياس من الباطل منه قد بطل كله وصار دعوى بلا برهان فن ادعوا أن القياس قد أمر الله تعالى به مستلوا أن وجدوا ذلك فن قالوا : قال الله عز وجل (فاعتبروا يا أولى الابصار) قيل لم ان الاعتبار ليس هو في كلام العرب الذي به نزل القرآن الا التعجب قال الله تعالى عز وجل (وان لكم في الانعام لمبرة) أي لعجبا وقال تعالى (لقد كان

(١) فسر المصنف الرأى في بعض رسائله بأنه الحكم في الدين بغير نص بل بإبراه المثني احوط واهدل في التحليل والتحريم والایجاب (قال) ومن وقف على هذا الحد وعرف ما معنى الرأى اكتفى في إيجاب المنع منه بغير برهان اذ هو قول بلا برهان اه وكان جدوت الرأى في القرن الاول قرن الصعابة والقياس في القرن الثاني ادهمن حاشية الاصل مكتوباً للسيد محمد بن اسمعيل الاجبر علامة القرن

في قصصهم عبرة) أى عجب ومن العجيب أن يكون معنى الاعتبار القياس ويقول الله تعالى لنا قيسوا ثم لا يبين لنا ماذا قيس ولا كيف قيس ولا على ماذا قيس . هذا ما لا سبيل إليه لانه ليس في وسع أحد أن يعلم شيئاً من الدين الا بتعليم الله تعالى له إياه على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد قال تعالى (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) فلن ذكرنا أحاديث وآيات فيها تشبيه شيء بشيء وأن الله قضى وحكم بأمر كذا من أجل أمر كذا قلنا لم كل ما قوله الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك فهو حق لا يحل لاحد خلافه وهو نص به نقول ، وكل ما يريدون أن تشبهوه في الدين وأن تعلموه بما لم ينص عليه الله تعالى ولا رسوله عليه الصلاة والسلام فهو باطل ولا بد وشرع لم يأذن الله تعالى به وهذا يبطل عليهم بهولهم بذكر آية جزاء الصيد و «أرأيت لو مضضت » و (من أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل) . وكل آية وحديث موهوا بإرادته هو مع ذلك حجة عليهم على ما قد بيناه في كتاب « الاحكام لاصول الاحكام » وفي كتاب « التكت » وفي كتاب « القرعة » وفي كتاب « التبعة » (١) *

(قال على) وقد عارضناهم في كل قياس قاسوه بقياس مثله وأوضح منه على أصولهم لترميم فساد القياس جملة فوه منهم موهون بأن قالوا أنهم دائماً يتطلون القياس بالقياس وهذا منكم رجوع الى القياس واحتجاج به وأنهم في ذلك بمنزلة المحتج على غيره بحجة العقل ليعطل حجة العقل و بدليل من النظر ليعطل به النظر *

(قال علي) قلنا هذا شغب سهل افساده وفه الحمد ونحن لم نحتاج بالقياس في ابطال القياس وماذا الله من هذا لكن أنريناكم أن أصلكم النبي أنبتوه من تصحيح القياس يشهد بفساد جميع قياساتكم ولا قول أظهر باطلا من قول أ كذب نفسه وقد نص تعالى على هذا قبل تعالى (وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه قل فلم يعذبكم بذنوبكم) فليس هذا تصحيحاً لقولهم أنهم أبناء الله وأحباؤه ولكن إزام لهم بما يفسد به قولهم ولنا في ذلك كمن ذكرتم من يحتاج في ابطال حجة العقل

بحجة العقل لكن ذاعل ذلك مصحح لقضيته العقلية التي يحتاج بها فظهر تناقضه من قريب ولا حاجة له غيرها فقد ظهر بطلان قوله ، وأما نحن فلم نحتاج قط في ابطال القياس بقياس نصحه ، لكن نبطل القياس بالنصوص ويروا عين العقل ثم نزيد بياناً في فساد منه نفسه بأن نرى تناقضه جملة فقط ، والقياس الذي نمارض به قياسكم نحن نقر بفساده وفساد قياسكم الذي هو مثله أو اضعف منه ، كما نحتاج على أهل كل ملة من معتزلة ورافضة ومرجئة وخوارج ويهود ونصارى ودهرية من أقوالهم التي يشهدون بصحتها قريهم فسادها وتناقضها ، وأنتم نحتاجون عليهم معنا بذلك ، ولنا نحن ولا أنتم ممن يقر بتلك الأقوال التي نحتاج عليهم بها ، بل هي عندنا في غاية البطلان والفساد ، واحتجاجنا على اليهود والنصارى من كتبهم التي بأيديهم . ونحن لا نصححها بل نقول أنها محرقة مبدلة ، لكن انريهم تناقض أصولهم وفروعهم لاسيا وجميع أصحاب القياس مختلفون في قياساتهم ، لا تكاد توجد مسألة الا وكل طائفة منهم تأتي بقياس تدعى صحته تمارض به قياس الاخرى وهم كلهم مقرون بجمعون ، على أنه ليس كل قياس صحيحاً ولا كل رأى حقاً ، قلنا لهم ، فهاؤا حد القياس الصحيح والرأى الصحيح الذي يتميزان به من القياس الفاسد والرأى الفاسد وهاؤا حد الملة الصحيحة التي لا تقوسون إلا عليها من الملة الفاسدة فملجأوا (١) .

(قال على) وهذا مكان إن زم (٢) عليهم فيه ظهر فساد قولهم جملة ، ولم يكن لهم الى جواب يفهم مبيل أبداً والله تعالى التوفيق ، فان اتوا في ذلك بنص قلنا النص حق والذي نريدون أنتم اضافته الى النص بأرائكم باطل وفي هذا خولتم ، وهكذا أبداً فان ادعوا أن الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على القول بالقياس قيل لهم ، كذبتم بل الحق أنهم كلهم

(١) الملة الصحيحة هي ما دل عليها التعليل للحكم بها في نص الكتاب او السنة بأي حروف التعليل المعروفة في اللغة أو بتعليل الحكم على الوصف المناسب للتعليل . والله الفاسدة ما لم يأت تعليل الحكم بها في كتاب ولا سنة كالشبهة والدوران ونحوها من مسائلها الباطلة اه عن الامير الصنعاني

(٢) منى زم شد قال في اللسان « زم الشيء زمه زماً فانزم شده »

أجمعوا على إبطاله ، برهان كذبهم أنه لا سبيل لهم الى وجود حديث عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم انه أطلق الامر بالقول بالقياس أبداً الا في الرسالة المكتوبة الموضوعية على عمر رضى الله عنه فان فيها : واعرف الاشياء والامثال وقس الامور . وهذه رسالة لم يروها الا عبد الملك بن الوليد بن معدان عن أبيه وهو ساقط بلا خلاف (١) وأبوه أسقط منه أو من هو مثله في السقوط فكيف وفي هذه الرسالة

(١) في الميزان عبد الملك بن الوليد بن معدان عن عاصم بن أبي النجود قال يحيى بن معين صالح وقال أبو حاتم ضعيف وقال ابن حبان يقلب الاسانيد لا يحل الاحتجاج به وقال البخارى فيه نظر اهـ . حاشية الاصل وكتب فيها ايضا : تأمل القول بان كتاب عمر الى أبي موسى كتاب مكذوب وقد شرحه ابن القيم في كتابه اعلام الموقعين اهـ ولا يلزم من شرحه صحته فان المدار في الصحة على الرجال لا على الشروح .

قال أبو الاشبال عفا الله عنه : أما عبد الملك فقد اختلف في شأنه كما ترى وانفرد ابن حزم بتضمينه الى النهاية وانما هو متوسط ، وأما أبوه فقال ابن حبان في الثقات : « الوليد بن معدان الصفي يروى عن ابن عمر روى عنه ابنه عبد الملك يعتبر بحديثه من غير رواية ابنه » نقله ابن حجر في اللسان وقال : « انفرد بحديث عمر في كتابه الى أبي موسى » واسناد رسالة عمر ذكره ابن القيم في اعلام الموقعين ج ١ ص ٩٨ هكذا : « قال أبو عبيد ثنا كثير بن هشام عن جعفر بن برقان وقال ابو نعيم عن جعفر بن برقان عن معمر البصري عن ابي العوام . وقال سليمان بن عيينة ثنا ادريس ابو عبد الله بن ادريس قال أثبت سميد بن أبي بردة فسأته عن رسل عمر بن الخطاب التي كان يكتب الى ابي موسى الأشعري وكان ابو موسى قد أوصى الى أبي بردة فأخرج اليه كتاباً فرأيت في كتاب منها » وذكر الرسالة بنصها ثم قال : « قال أبو عبيد قلت لكثير هل اسنده جعفر قال لا . وهذا كتاب جليل تلقاه العلماء بالقبول وبنوا عليه أصول الحكم والشهادة والحاكم والمفتى أخرج شيء اليه والى تأمله والتفقه فيه » وذكرها المبردي في أول كتابه الكامل بدون إسناد وشرحها . ورواها الدارقطني في سننه ص ٥١٢ واسناده : « حدثنا ابو جعفر محمد بن سليمان بن محمد النعماني ثنا عبد الله بن

فنهبا اشيائه خالفوا فيها عمر رضى الله عنه منها قوله فيها: والمسلمون عدول بعضهم على بعض الا مجلودا في حد او ظنينا في ولاء أو نسب ، وهم لا يقولون بهذا يعني جميع الحاضرين من أصحاب القياس حنفية ومالكية وشافعية ومالكية وان كان قول عمر — لو صح في تلك الرسالة — في القياس حجة قوله في ان المسلمين عدول كلهم الا مجلودا في حد حجة وان لم يكن قوله في ذلك حجة فليس قوله في القياس حجة لو صح فكيف ولم يصح *

واما برهان صحة قولنا في اجماع الصحابة رضى الله عنهم على ابطال القياس فانه لا يختلف اثنان في ان جميع الصحابة مصدقون بالقرآن وفيه (اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي) وفيه (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) فمن الباطل المحال ان يكون الصحابة رضى الله

عبد الصمد بن ابي خداش ناعيسى بن يونس نا عبيد الله بن ابي حميد عن ابي المبيع الهذلي قال كتب عمر بن الخطاب « الخ قال شارحه » في اسناده عبيد الله ابن ابي حميد وهو ضعيف وأخرجه النسقي في المعرفة أخبرنا ابو عبد الله الحافظ ثنا ابو العباس محمد بن يعقوب ثنا محمد بن اسحاق الصفاني ثنا محمد بن عبد الله ابن كناسة ثنا جعفر بن رفاق عن ميمر البصري عن ابي العوام البصري قال كتب عمر فذكره . وخبر هذه الاسانيد فيما نرى اسناد سفيان بن عيينة عن ادریس — وهو ادریس بن يزيد بن عبد الرحمن الاودي وهو ثقة — أن سميد بن ابي بردة بن ابي موسى أراه الكتاب وقرأ له به وهذه وجادة جيدة في قوة الاسناد الصحيح ان لم تكن اقوى منه فالقراءة من الكتاب اوثق من التلقي عن الحفظ . وقد نقلها ايضا ابن الجوزي في سيرة عمر بن الخطاب ص ١٣٥ . عن ابي عبد الله بن ادریس — وهو ادریس بن يزيد — قال اتيت سميد بن ابي بردة فسألته عن وسائل عمر بن الخطاب التي كان يكتب بها الى ابي موسى وكان أبو موسى قد اوصى الى ابي بردة قال فخرج الى كتبنا فقرأت في كتاب منها « الخ .

عنهم يعلمون هذا ويؤمنون به ثم يردون عند التنازع الى قياس او رأي (١)
هذا ما لا يظنه بهم نوع عقل فكيف وقد ثبت عن الصديق رضي الله عنه أنه قال :
أي أرض تقلى أو أي سما تقلى ان قلت في آية من كتاب الله برأي أو بما لا أعلم (٢)
وصح عن الفاروق رضي الله عنه أنه قال : اتبعوا الرأي على الدين وان الرأي منا هو
الظن والتكلف . وعن عثمان رضي الله عنه في فتيا أقي بها انما كان رأيا رأيته فمن شاء أخذ
ومن شاء تركه ، وعن علي رضي الله عنه : لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخلف
أولى بالمسح من أعلاه (٣) •

وعن سهل بن حنيف رضي الله عنه : ايها الناس اتبعوا رأيكم على دينكم . وعن ابن
عباس رضي الله عنهما من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقده من النار ، وعن ابن مسعود
رضي الله عنه : سأقول فيها بمجد رأيي فان كان صوابا فمن الله وحده وان كان خطأ فني ومن
الشیطان والله ورسوله براء ، وعن معاذ بن جبل في حديث يبتدع كلاما ليس من كتاب الله

(١) يقال عليه هم اذا ردوه الى قياس له علة منصوبة في كتاب أو سنة
فقد ردوا الى الله تعالى والرسول صلى الله عليه وآله وسلم وقد ذكر العلامة
ابن القيم رحمه الله أن حمل الصحابة بالقياس والرأي متواتر تواترا معنويا في عدة
قضايا ذكر منها شطرا واسما هـ . عن الامير الصنماني (بحاشية الاصل)

(٢) هذا أثر خاص بتفسير القرآن والنزاع في الاحكام أخرج أبو عبيد في
فضائله وعبد بن حميد عن ابراهيم التيمي قال : سئل أبو بكر عن الاب ما هو
فقال أي سما تقلى وأي أرض تقلى اذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم فكلامه
في تفسير لقطة لغوية جهل معناها فليس من محل النزاع في ورد ولا اصدار إذ
النزاع الحاق فرع بأصل في حكمة لمشاركته في علة منصوبة لافي تفسير لفظة لغوية
وقد اتفق لمعركا اتفق لافي بكر في الآية فخرج عبد بن حميد وابن الانباري
في المصاحف عن أنس قال قرأ عمر (وفاكهة وأبا) قال هذه الفاكهة قد عرفناها
فا الاب قال قد نهينا عن التكلف هـ . عن الامير الصنماني

(٣) تمامه « لكني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على أعلاه »
فكانه قال : لولا النص لمسحنا برأينا أسفل الخلف ففقه اثبات للرأي لولا
النص هـ امير

عز وجل ولا من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قايما وياؤه بدعة وضلالة . وعلى هذا النحو كل رأى روي عن بعض الصحابة رضى الله عنهم لا على أنه إزام ولا أنه حق لكنه إشارة بفؤ أو صلح أو تورع قطع لا على سبيل الايجاب (١) وحديث معاذ الذي فيه أجهد رأيي ولا آو لا يصح لانه لم يروه أحد الا الحارث بن عمرو وهو مجهول لا نسري من هو عن رجال من أهل حمص لم يسمهم عن معاذ وقد (٢) تفحصنا أسانيد هذه الاحاديث كلها في كتابنا المذكور والله تعالى الحمد .

حدثنا احمد بن قاسم حدثنا أبي قاسم بن محمد حدثنا جدي قاسم بن اصبح أخبرنا محمد بن اسماعيل الترمذي حدثنا نعيم بن حماد أخبرنا عبد الله بن المبارك أخبرنا عيسى بن يونس بن أبي اسحق السبيعي عن حريز بن عثمان عن عبد الرحمن ابن جبير بن نفير عن أبيه عن عوف بن مالك الاشجعي قال قال رسول الله ﷺ « تقترب أمي على بضغ وسبعين فرقة أعظمهم فتنة على أمي قوم يقيسون الامور بأرائهم (٣) فيحلون الحرام ويحرمون الحلال (٤) » قال على « والشريمة كلها إما

(١) يقال : وقع للصحابة الخلاف في ميراث الجد والحكم بالرأى لانهم لم يجهدوا فيه نصا وغير ذلك من الآراء التي حكوا بها اه . أمير (٢) حديث معاذ رواه أبو داود والترمذي وقال « لا نعرفه الا من هذا الوجه وليس اسناده عندي بمتمصل » . انظر شرح أبي داود ج ٣ ص ٣٣٠ وجامع بيان العلم لابن عبد البر النجدي ج ٢ ص ٥٥ (٣) هذا في قوم يخالفون صرائح النصوص بقياساتهم فان قوله فيحلون الحرام ويحرمون الحلال دال على انهم يفعلون ذلك فيما ثبت النص فيهما على خلاف ما قالوه لانه كان حلالا وحراما ولا يتصف بذلك الا عن نص وكون الاصل الحل هو عن نص وهو ما ذكره المصنف من قوله تعالى (خلق لكم ما في الارض جميعا) اه امير وأقول المصنف يحكم في الفصل بوضع هذا الحديث (٤) هذا الحديث رواه أيضا ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ج ٢ ص ٧٦ : « حدثنا عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا عبيد بن عبد الواحد بن شريك قال حدثنا نعيم بن حماد قال حدثني عيسى بن

فرض يعصى من تركه، واما حرام يعصى من فعله، وإما مباح لا يعصى من فعله ولا من تركه، وهذا المباح ينقسم ثلاثة أقسام اما مندوب اليه يؤجر من فعله ولا يعصى من تركه، واما مكروه يؤجر من تركه ولا يعصى من فعله، واما مطلق لا يؤجر من فعله ولا من تركه ولا يعصى من فعله ولا من تركه. وقال عز وجل (خلق لكم ما فى الارض جميعاً) وقال تعالى (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فصح ان كل شئ حلال الا ما فصل تحريمه فى القرآن أو السنة *

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا احمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى

يونس عن حريز بن عثمان «الح وليس فيه ذكر لعبد الله بن المبارك بين نعم وعيسى وهو الصواب لان الحديث معروف أنه من رواية نعم عن عيسى . ونسبه الهيثمي في مجمع الزوائد الى الطبراني في الكبير والبخاري ورجال اسناد الحديث ثقات كلهم الا أنه حديث ضعيف جدا أخطأ فيه نعم واليك ما قاله أئمة الحديث . قال ابن حجر في التهذيب « قال أبو زرعة الدمشقي قلت لادحيم حدثنا نعم بن حماد عن عيسى بن يونس عن حريز بن عثمان عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن عوف بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تفرق امتي على بضع وسبعين فرقة . الحديث . فقال . هذا حديث صفوان بن عمرو وحديث معاوية يعنى ان اسناده مقلوب . قال أبو زرعة وقلت لابن معين في هذا الحديث فأنكره . قلت فن ابن يوثى قال شبه لهم . وقال محمد بن علي المروزي سألت يحيى ابن معين عنه فقال ليس له اصل قلت فنعيم قال ثقة قلت كيف يحدث ثقة يباطل قال شبه له وقال ابن عدي بعد ان اورد هذا الحديث من رواية سويد ابن سعيد عن عيسى هذا انما يعرف بنعيم بن حماد رواه عن عيسى بن يونس فتكلم الناس فيه ثم رواه رجل من اهل خراسان يقال له الحكم بن المبارك ثم سرقه قوم ضعفاء ممن يعرفون بسرقة الحديث . وقال عبد الغني بن سعيد المصرى كل من حدث به عن عيسى بن يونس غير نعم بن حماد فأما أخذه من نعم وهذا الحديث سقط نعم عند كثير من اهل العلم بالحديث الا ان يحيى بن معين لم يكن ينسبه الى الكذب بل كان ينسبه الى الوهم »

حدثنا احمد بن محمد حدثنا احمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج أن جعفر بن زهير بن خرب حدثنا يزيد بن هرون حدثنا الربيع بن مسلم القرشي عن محمد بن زياد عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ خطب فقال « أيها الناس إن الله قد فرض عليكم (١) الحج فحجوا فقال رجل أكل عام يا رسول الله فسكت حتى أعادها ثلاثاً (٢) فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ذروني ما تركتكم فأما هلك من كان قبلكم بكثره سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه » *

« قل على » فجمع هذا الحديث جميع أحكام الدين أولها عن آخرها ففيه إن ماسكت عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يأمر به ولا نهى عنه فهو مباح وليس حراماً ولا فرضاً وإن ما أمر به فهو فرض وما نهى عنه فهو حرام وإن ما أمرنا به فأما يلزمنا منه ما نستطيع فقط وأن نفعل مرة واحدة تؤدي ما ألزمنا ولا يلزمنا تكراره فأبي حاجة بأحد الى قياس أو رأى مع هذا البيان الواضح (٣) ونحمد الله على عظم نعمه *

(فان قال قائل لا يجوز ابطال القول بالقياس إلا حتى توجدوا نحرير القول به

(١) في صحيح مسلم قد فرض الله عليكم الحج

(٢) في صحيح مسلم حتى قالها ثلاثاً

(٣) قلت أما مع النص على الحكم فلا قائل بالقياس ولكنه من المعلوم يقيناً أنه لم يأت في كل حادثة نص بحكمها فانه من المعلوم يقيناً أنها اتفقت قضاياها اختلف فيها الصعابة لعدم النص وهم أعرف الناس بالنصوص فانهم اختلفوا في مسائل من الموارث كيراث الجد ومسائل المول ومسألة بيع أمهات الاولاد وهذه مسائل لا تنحصر في التنوع من الطلاق والعدد وحكوا فيها تحديلاً وتحريراً بالأراء وقد صرح المصنف رحمه الله أنه وقع الرأى في القرن الاول وهو قرن الصعابة فكيف يقول فأبي حاجة لقياس على أننا حققنا لك أن القياس على العملة المنصوصة هو من النعم فالرجوع اليه عند التنازع رجوع الى الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم وليس هذا القياس من ضرب الامثال في الدين بل هو من الدين اه السيد محمد الامير

نصاً في القرآن. قلنا لهم: قد أوجدنا لكم البرهان نصاً بذلك وبأن لا يرد التنازع الا الى القرآن والسنة قط، وقال تعالى (اتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء) وقال تعالى (فلا تضربوا لله الامثال ان الله يعلم وأنتم لا تعلمون) والقياس ضرب أمثال في الدين لله تعالى . ثم يقال لهم: ان عارضكم الروافض يمثل هذا فقالوا لكم: لا يجوز القول بابطال الالهام ولا بابطال اتباع الامام الا حق توجدوا لنا تحريم ذلك نصاً، أو قال لكم ذلك أهل كل مقالة في تقليد كل انسان بمينه. بماذا تنفصلون؟ بل الحق انه لا يحل أن يقال على الله تعالى انه حرم أو حلل أو أوجب الا بنص فقط. والله تعالى التوفيق *

١٠١ - مسألة - وأفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليست فرضاً الا ما كان منها بياناً لامر فهو حيلته أمر، لكن الاتساع به عليه الصلاة والسلام فيها حسن * برهان ذلك هذا الخبر الذي ذكرنا آتفاً من أنه لا يلزمنا شيء الا ما أمرنا به أو نهانا عنه وان ما مسكت عنه فمفوض ساقط عنا، وقال عز وجل (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) *

١٠٢ - مسألة - ولا يحل لنا اتباع شريعة نبي قبل نبينا صلى الله عليه وسلم قال عز وجل (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً) *

حدثنا احمد بن محمد بن الجصور حدثنا وهب بن مسرة حدثنا محمد بن وضاح حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا هشيم أخبرنا سيار عن يزيد الفقير أخبرنا جابر ابن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: « أعطيت خساً لم يعطن أحد قبلى، نصرت بأزغب مسيرة شهر وجلت لى الارض مسجداً وطهوراً، فأما رجل من أمتى أدركته الصلاة فليصل، وأجلت لى الغنائم ولم تحل لأحد قبلى، وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث الى قومه خاصة وبعثت الى الناس عامة (١) » فاذا صح أن الأنبياء عليهم السلام لم يبعث أحد منهم الا الى قومه خاصة فقد صح أن شرائعهم

(١) الحديث رواه البخاري ومسلم والنسائي

لم تازم الا من بعثوا اليه فقطء واذا لم يبعثوا اليها فلم يخاطبونا قط بشيء ولا أمرونا ولا نهونا ، ولو أمرونا ونهونا وخاطبونا لما كان لتبينا صلى الله عليه وآله وسلم فضيلة عليهم في هذا الباب . ومن قال بهذا فقد كذب هذا الحديث وأبطل هذه الفضيلة التي خصه الله تعالى بها ، فاذا قد صح أنهم عليهم السلام لم يخاطبونا بشيء فقد صح يقيناً أن شرائعهم لا تازمنا أصلاً . وبالله تعالى التوفيق *

١٠٣ - مسألة - ولا يحل لاحد أن يقلد أحداً لاحيا ولا ميتا وعلى كل أحد من الاجتهاد حسب طاقته ، فمن سأل عن دينه قائما يريد معرفة ما أئمه الله عز وجل في هذا الدين ، ففرض عليه إن كان أجهل البرية أن يسأل من أعلم أهل موضعه بالدين الذى جاء به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فاذا حل عليه سلأه ، فاذا افتأه قال له : هكذا قال الله عز وجل ورسوله ؟ قال قل له نعم أخذ بذلك وعمل به أبداً ، وإن قال له هذا رأى أو هذا قياس أو هذا قول فلان وذكر له صاحباً أو تابعا أو قريبا قديما أو حديثاً أو سكت أو أنهره أو قل له لا أدري ، فلا يحل له أن يأخذ بقوله ولكنه يسأل غيره

بهان ذلك قول الله عز وجل (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم) فلم يأمرنا عز وجل قط بطاعة بعض أولي الامر ، فمن قلده عالماً أو جماعة علماء فلم يقطع الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ولا أولى الامر ، واذا لم يرد الى من ذكرنا فقد خالف أمر الله عز وجل ولم يأمر الله عز وجل قط بطاعة بعض أولي الامر دون بعض (١) *

(١) كلام المصنف رحمه الله مبنى على ان المراد بأولى الامر العلماء وهو احد اقوال السلف في تفسير الآية ، ولكنه اخرج ابن ابي شيبة والبخاري ومسلم وابن جرير وابن ابي حاتم عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من أطاعني فقد أطاع الله ومن أطاع أميري فقد أطاعني ومن عصاني فقد عصى الله ومن عصى أميري فقد عصاني» وفي الآية احاديث مرفوعة بنحوه وآثار عن السلف مختلفة منهم من فسرهم بالعلماء ثم على كلام المصنف المراد استرووا العلماء عن احكام الكتاب والسنة وان الفتيا

فان قيل : فان الله عز وجل قال (فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون) وقال تعالى : (ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم) . قلنا : نعم ولم يأمر الله عز وجل أن يقبل من النافر للتفقه في الدين رأيه ، ولا أن يطاع أهل الذكر في رأيهم ولا في دين يشيعونه لم يأذن به الله عز وجل وانما أمر تعالى بأن يسأل أهل الذكر عما يعلمونه في الذكر الوارد من عند الله تعالى فقط لاعن قلله من لسمع له ولا طاعة ، وانما أمر الله تعالى بقبول نذارة النافر للتفقه في الدين فيما يتفق فيه من دين الله تعالى الذي أتى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاني دين لم يشعه الله عز وجل ، ومن ادعى وجوب تقليد المائى للمقى فقد ادعى الباطل وقال قولاً لم يأت به قط نص قرآن ولا سنة ولا اجماع ولا قياس ، وما كان هكذا فهو باطل لانه قول بلا دليل ، بل البرهان قد جاء بابطاله ، قل تعالى ذاما لقوم قالوا (انا اطعنا سادتنا وكرهنا فاضلونا السبيلا) والاجتهاد انما معناه بلوغ الجهد في طلب دين الله عز وجل الذي أوجبه على عباده ، وبالضرورة يدري كل ذى حى سليم أن المسلم لا يكون مسلماً إلا حتى يقر بأن الله تعالى اله لا إله غيره وأن محمداً هو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بهذا الدين اليه والى غيره ، فاذا لاشك في هذا فكل سائل في الارض عن نازلة في دينه فانما يسأل عما حكم الله تعالى به في هذه النازلة ، فاذا لاشك في هذا ففرض عليه أن يسأل اذا ميع فنيا : أهذا حكم الله وحكم رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ وهذا لا يعجز عنه من يدري ما الاسلام ولو أنه كما جاب من قوقوا ^(١) والله تعالى التوفيق .

١٠٤ - مسألة - واذا قيل له اذا سأل عن أعلم أهل بلده بالدين : هذا صاحب حديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا صاحب رأى وقياس فليسأل صاحب

معناها رواية الكتاب والسنة ، وقبول رواية العالم ليس تقليداً له بل من العمل بخبر الآحاد الذي تعبد الله بالعمل به العباد وهو العمل بالظن المستفاد من اخبار الآحاد ، وفي قوله لم يأمر الله بطاعة بعض اولى الامر دون بعض اياهم انه لا يقبل فتوى العالم الواحد حتى تكون اجماعاً وهو خلاف ما قرره كما لا يخفى اه السيد محمد الامير رضى الله عنه وانظر ما كتبناه تعليقا على الاحكام للمؤلف (ج ٤ ص ١٣٥)

(١) هكذا في الاصل ولعله من فاق وهو على ما يزعمون الجبل المحيط بالدينا والمراد المبالغة في بعد ما بينهما

الحديث ولا يحل له أن يسأل صاحب رأى أصلاً*
 برهان ذلك قول الله عز وجل (اليوم أكملت لكم دينكم) وقوله تعالى (لتبين
 للناس ما نزل إليهم) فهذا هو الدين ، لا دين سوى ذلك ، والرأى والقياس ظن
 والظن باطل *

حدثنا احمد بن محمد بن الجصور حدثنا احمد بن سعيد حدثنا ابن وضاح
 حدثنا يحيى بن يحيى حدثنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث » .
 (حدثنا) يونس بن عبد الله حدثنا يحيى بن مالك بن عاثد أخبرنا أبو عبد الله بن
 أبي حنيفة أخبرنا أبو جعفر احمد بن محمد بن سلامة الطحاوى حدثنا يوسف بن
 يزيد القرامطيسى أخبرنا سعيد بن منصور أخبرنا جرير بن عبد المجيد عن المغيرة
 ابن مقسم عن الشعبي قال : السنة لم توضع بالقياس . (حدثنا) محمد بن سعيد
 ابن نبات أخبرنا اسماعيل بن اسحق البصرى أخبرنا احمد بن سعيد بن حزم
 أخبرنا محمد بن ابراهيم بن حيون الحجازى أخبرنا عبد الله بن احمد بن حنبل قال
 سمعت أبا يعقوب : الحديث الضعيف أحب اليينا من الرأى (حدثنا) حمام بن
 احمد أخبرنا عباس بن اصغ حدثنا محمد بن عبد الملك بن ايمن حدثنا عبد الله
 ابن احمد بن حنبل قال : سألت أبا عن الرجل يكون يبلى لا يجد فيه الا صاحب
 حديث لا يعرف صحيحه من سقيم واصحاب رأى ، فتنزل به النازلة من يسأل ؟
 فقال أبى : يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرأى ، ضعيف الحديث
 اقوى من رأى أبى حنيفة *

١٠٥ - مسألة - ولا حكم للخطأ ولا للفسيان الا حيث جاء فى القرآن او

السنة لما حكم *

قال تعالى (ليس عليكم جناح فيما اخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) وقال
 تعالى (ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطأنا) *

١٠٦ - مسألة - وكل فرض كلفه الله تعالى الانسان فان قدر عليه لزمه ، وان

عجز عن جمعه سقط عنه ، وان قوي على بعضه وعجز عن بعضه سقط عنه ما عجز عنه .

ولزمه ما قدر عليه منه سواء اقله او اكثره

برهان ذلك قول الله عز وجل : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وقد ذكرناه قبل باسناده . والله تعالى التوفيق *

١٠٧ - مسألة - ولا يجوز ان يعمل أحد شيئاً من الدين مؤقتاً بوقت قبل وقته، فان كان الاول من وقته والاخر من وقته لم يجوز أن يعمل قبل وقته ولا بعد وقته • لقول الله تعالى (ومن يتمدد حدود الله فقد ظلم نفسه) وقال تعالى (تلك حدود الله فلا تمتدوها) والافات حدود فن تمدى بالعمل وقته الذى حده الله تعالى له فقد تمدى حدود الله •

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا احمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن هيسى حدثنا احمد بن محمد اخبرنا احمد بن على اخبرنا مسلم بن الحجاج اخبرنا اسحق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - عن ابي عامر المقدى حدثنا عبد الله بن جعفر الزهرى عن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن قال : سألت القاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق فقال اخبرتنى عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « من عمل عملاً ليس عليه امرنا فهو رد » *

قال على : ومن امره الله تعالى ان يعمل عملاً في وقت سماه له فعمله في غير ذلك الوقت - اما قبل الوقت واما بعد الوقت - فقد عمل عملاً ليس عليه امر الله تعالى ولا امر رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ، فهو مردود باطل غير مقبول ، وهو غير العمل الذى امر به ، فان جاء نص بأنه يجزىء في وقت آخر فهو وقته ايضاً حيثئذ ، وانما الذى لا يكون وقتاً للعمل فهو ما لانص فيه . والله تعالى التوفيق *

١٠٨ - مسألة - والمجتهد المخطئ افضل عند الله ، من المقلد المعصي . هذا في أهل الاسلام خاصة ، واما غير اهل الاسلام فلا عذر للمجتهد المستدل ولا للمقلد ، وكلاهما هالك •

برهان هذا ما ذكرناه آنفاً باسناده من قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « اذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله اجر » وذم الله التقليد جلة ، فالتقليد عاص والمجتهد مأجور ،

وليس من اتبع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مقلداً لانه فعل ما امره الله تعالى به ، وانما المقلد من اتبع من دون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه فعل ما لم يأمره الله تعالى به ، وانما غير أهل الاسلام قلن الله تعالى يقول (ومن يبتغ غير الاسلام ديناً قلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين) *

١٠٩ - مسألة - والحق من الاقوال في واحد منها وسائرهما خطأ . والله تعالى التوفيق *

قال الله تعالى (فاذا بد الحق الا الضلال) ، وقال تعالى (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) ودم الله الاختلاف فقال (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا) وقال تعالى (ولا تنازعوا فتفشلوا) وقال تعالى (تنبيهاً لكل شيء) فصيح أن الحق في الاقوال ما حكم الله تعالى به فيه ، وهو واحد لا يختلف ، وأن الخطأ ما لم يكن من عند الله عز وجل . ومن ادعى أن الاقوال كلها حق وأن كل مجتهد مصيب فقد قال قولاً لم يأت به قرآن ولا سنة ولا اجماع ولا معقول ، وما كان هكذا فهو باطل ، ويستهل أيضاً قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « اذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر » فنص عليه الصلاة والسلام أن المجتهد قد يخطئ ، ومن قال : ان الناس لم يكفوا الا اجتهدهم فقد أخطأ ، بل ما كفوا الا اصابة ما أمر الله به قال الله عز وجل (اتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء) ففرض عز وجل اتباع ما أنزل إلينا وأن لا نتبع غيره وأن لا نتمادى حدوده ، وانما أجر المجتهد المحملي أجرأ واحداً على نيته في طلب الحق فقط ، ولم يأثم اذا حرم الاصابة ، فلما أصاب الحق اجر أجرأ آخر كما قال عليه السلام « إنه اذا أصاب أجر أجرأ ثانياً » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد اخبرنا ابراهيم بن احمد الفربري حدثنا البخاري حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ حدثنا حيوة بن شريح حدثنا يزيد ابن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم بن الحرث عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « اذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران واذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر » *

ولا يحمل الحكم بالظن أصلاً^(١) لقول الله تعالى (ان يتبينوا الا الظن وان الظن لا يغني من الحق شيئاً) وقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «اياكم والظن فان الظن اكذب الحديث» وبالله تعالى التوفيق *

(١) اقول هذا النبي في انه لا يحمل الحكم بالظن مشكل غاية الاشكال وقد آن أن نحقق البحث للناظرين دفعاً للاعتراض بكلام هذا المحقق رحمه الله فنقول .
الظن لفظ مشترك بين معان يطلق على الشك كما صرح ائمة اللغة في القاموس
الظن التردد والراجع بين طرفي الاعتقاد الغير الجازم انتهى فهذا انطلاقة . ويطلق
على اليقين كما في قوله تعالى (الذين يظنون انهم ملأوا رحمتهم اليه راجعون) مع
قوله في صفة المؤمنين (وم بالآخرة هم يوقنون) لانه لا بد من اليقين في الايمان بالآخرة
ويطلق على التهمة كما في قوله تعالى (وما هو علي الشيب بظنين) فيمن قرأه
بالنساء المشالة اي مجتهم كما قال ائمة التفسير . واذا عرفت هذا عرفت ان المذموم من
الظن هو ما كان بمعنى الشك وهو التردد بين طرفي الامر ، فطره مستويان
لاراجع فيهما ، فهذا يحرم العمل به اتفاقاً وهو الذي هو اكذب الحديث ، وهو
الذي لا يغني من الحق شيئاً ، وهو بعض الانم الذي اراد تعالى (ان بعض
الظن انم) وذلك لما تقرر في الفطرة وقررت الشريعة ان لا حمل الا براخي يستفاد
من علم او ظن . واما الظن الذي بمعنى الطرف الراجح فهو متمم به قطعاً بل اكثر
الاحكام الشرعية دائرة عليه : وهو البعض الذي ليس فيه انم ، المقصود من قوله
تعالى (ان بعض الظن انم) فان خبر الاحاد معمول به في الاحكام وهو لا يفيد بنفسه
الا للظن . والمصنف (ابن حزم) تقدم له ان الجاهل يسأل العالم عن الحكم فيما يمرض
له فاذا افناه وقال هذا حكم الله ورسوله حمل به أبداً ، ومعلوم ان هذه رواية
آحادية من العالم بالمعنى ولا تفيده الا للظن وقد أوجب قبولها ، وكذلك امر الله
بشهاد ذوي عدل فان شهدا وجب على الحاكم الحكم بما شهدا به ، وشهادتهما
لا تفيده الا للظن ، بل كونهما ذوي عدل لا يكون الا بالظن ، بل قال صلى الله عليه
وسلم «انكم تختصمون الي ، الى قوله «فاذا قطع له قطعة من نار» وهذا صريح
انه صلى الله عليه وآله وسلم حكم بالظن الحاصل عن البيئة ، اذ لو كان بالعلم
لما كان المحكوم به قطعة من نار ، لانه يجوز ان البيئة التي حكم بها باطل في

كتاب الطهارة

بسم الله الرحمن الرحيم . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم
 ١١٠ - مسألة - الوضوء للصلاة فرض لا يجزىء الصلاة الا به لمن وجد الماء .
 هذا اجماع لا خلاف فيه من أحد ، وأصله قول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا

نفس الامر ، وفي حديث ابن مسعود في سجود السهو « اذا كنت في صلاة فشككت
 في ثلاث أو أربع واكثر ظنك على أربع » الحديث ، فاعتبر الظن في اشرف المبادات
 وحديث الطبراني والحاكم « قال الله : انا عند ظن عبدي بي فليظن بي ما شاء »
 وحديث « لا يمين أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله » أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود
 وابن ماجه . فهذا كله محل بالظن الراجح الصادر عن اماره صحيحة ، وأما
 ما صدر لا عن اماره صحيحة نحو ظن الكفار أنه (لن ينقلب الرسول والمؤمنون)
 الآية (وظننتم ظن السوء) وكنتم قوما بورا (فهذا ظن باطل مستند الى أن الله
 تعالى لا ينصر رسوله صلى الله عليه وآله وسلم والمؤمنين ، ومثل ظننتم أن الله
 لا يعلم كثيراً مما تعملون الذي حكاه الله تعالى عنهم بقوله (ولكن ظننتم أن
 الله لا يعلم كثيراً مما تعملون وذلكم ظنكم الذي ظننتم بربكم أرداكم فأصبحتم
 من الخاسرين) فظننهم هذا مستند الى الجهل بعلم الله وإحاطته ، ومنه في
 قصة الاحزاب في ظن المنافقين (واذا زاغت الابصار وبلغت القلوب الحناجر
 وتظنون بالله الظنونا) فأنهم ظنوا غلبة الاحزاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولذا قالوا (ما وعدنا الله ورسوله الا غرورا) . وعكسهم أهل الايمان فأنهم قالوا
 (هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله وما زادهم إلا إيماناً وتسليماً)
 فهذا البحث بمحمد الله تعالى لا تجده في كتاب . وإنما هو من فتح الكرم الوهاب
 وبه يزول الاشكال والاضطراب ، وتسلم أن المصنف أوجز في محل الاطنباء ،
 فأخل بما يذكره هو في هذا الكتاب ، فإنه لا يزال يستدل فيه باخبار الآحاد
 وبعموم ألقاها وألقاها القرآن ، والكل لا يخرج عن الادلة الظنية ، فاعرف .
 قدر هذه الفائدة السنية اه من افادة خاتمة المحققين السيد محمد بن اسماعيل الامير
 جزاء الله عن الاسلام خيراً

فتم الى الصلاة فاقبلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين) *

١١١ - مسألة - ولا يجزىء الوضوء الا بنية الطهارة للصلاة فرضا وتطوعا لا يجزىء أحدهما دون الآخر ولا صلاة دون صلاة *

برهان ذلك الآية المذكورة . لان الله تعالى لم يأمر فيها بالوضوء الا للصلاة على عمومها ، لم يخص تعالى صلاة من صلاة فلا يجوز تخصيصها ، ولا يجزىء لغیر ما أمر الله تعالى به .

وقال أبو حنيفة : يجزىء الوضوء والغسل بلا نية وبنية التبريد والتنظيف . كان حجتهم أن قالوا : انما أمر بفسل جسمه أو هذه الاعضاء فقد فعل ما أمر به ، وقالوا : فسنا ذلك على ازالة النجاسة فلما تجزىء بلا نية ، ومن قولهم : ان التيمم لا يجزىء الا بنية . وقال الحسن بن حي : الوضوء والغسل والتيمم يجزىء كل ذلك بلا نية . وقال أبو يوسف : ان انفس جنب في بئر ليخرج دلواً منها لم يجزه ذلك من غسل الجنابة ، وقال محمد بن الحسن : يجزىء من غسل الجنابة .

قال علي : أما احتجاجهم بأنه أمر بفسل جسمه أو هذه الاعضاء وقد فعل ما أمره فكذب بل ما أمر الا بفسلها بنية القصد الى العبل الذي أمره الله تعالى به في ذلك الوجه ، قال الله تعالى : (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) فنفى عز وجل أن يكون أمرنا بشيء الا بعبادته مفردين له نياتنا بدينه الذى أمرنا به فعم بهذا جميع أعمال الشريعة كلها *

حدثنا حماد بن احمد ثنا عبد الله بن ابراهيم ثنا ابو زيد المروى ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا الحيدى ثنا سفيان بن عيينة ثنا يحيى بن سعيد الانصارى أخبرني محمد بن ابراهيم التيمي انه سمع علقمة بن وقاص الليثى يقول سمعت عمر بن الخطاب يقول على المنبر سمعت رسول الله ﷺ يقول « انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى » فهذا أيضا عموم لكل عمل ، ولا يجوز أن يخص به بعض الاعمال دون بعض بالدعوى

وأما قياسهم ذلك على ازالة النجاسة فباطل لانه قياس ، والقياس كله باطل ، ثم لو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الباطل ، لوجوه : منها أن يقال لهم : ليس قياسكم الوضوء والفعل على ازالة النجاسة بأولى من قياسكم ذلك على التيمم الذى هو وضوء فى بعض الاحوال أيضا ، وكما قسم التيمم على الوضوء فى بعض الاحوال وهو بلوغ المسح الى المرفقين ، فهلا قسم الوضوء على التيمم فى أنه لا يجزئ كل واحد منهما الا بنية لان كليهما طهر للصلاة *

فان قالوا : ان الله تعالى قال (فتيمموا صعيدا طيبا) ولم يقل ذلك فى الوضوء ، قلنا نعم فكان ماذا ؟ وكذلك قال تعالى (اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا) فصح انه لا يجزئ ذلك الفصل الا للصلاة بنص الآية *

والوجه الثانى أن دعواهم أن غسل النجاسة يجزئ بلا نية باطل ليس كما قالوا ، بل كل تطهير لنجاسة أمر الله تعالى به على صفة ما فانه لا يجزئ الا بنية وعلى تلك الصفة قول رسول الله ﷺ « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » وقد ذكرناه باسناده قبل ، وكل نجاسة ليس فيها أمر بصفة ما فانما على الناس أن يصلوا بغير نجاسة فى أجسامهم ولا فى ثيابهم ولا فى موضع صلاتهم ، فاذا صلوا كذلك فقد فعلوا ما أمروا به ، فظهر فساد احتجاجهم وعظم تناقضهم فى الفرق بين الوضوء والفعل وبين التيمم والصلاة وغير ذلك من الاعمال بلا برهان ، واختلافهم فى الجنب ينغمس فى البئر كما ذكرنا بلا دليل

وقال بعضهم : لو احتاج الوضوء الى نية لاحتاجت النية الى نية وهكذا أبدا ، قلنا لهم : هذا لازم لكم فيما أوجبتم من النية للتيمم والصلاة وهذا محال ، لان النية المأمور بها هي مأمورها لنفسها لانها المقصد الى ما أمر به فقط . وأما الحسن بن حي فانه ينقض قوله بالآية التى ذكرنا والحديث الذى أوردنا *

وقولنا فى هذا قول مالك والشافعي واحمد بن حنبل وسعاق وداود وغيرهم وبالله تعالى التوفيق *

١١٢ - مسألة - ويجزئ الوضوء قبل الوقت وبعدة ، وقال بعض الناس : لا يجزئ الوضوء ولا التيمم الا بعد دخول وقت الصلاة ، وقال آخرون : يجزئ الوضوء .

قبل الوقت ولا يجزىء التيمم إلا بعد الوقت ، وقال آخرون : الوضوء والتيمم يجزىان قبل الوقت *

واحتج من رأى كل ذلك لا يجزىء إلا بعد دخول الوقت بقول الله تعالى : (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين وإن كنتم جنبا فطهروا وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) *

قال على وهذا لاحجة لم فيه بل هو حجة عليهم كافية ، لأن الله تعالى لم يقل : إذا قمتم إلى صلاة فرض ، ولا إذا دخل وقت صلاة فرض قمتم إليها ، بل قل عز وجل : (إذا قمتم إلى الصلاة) فم تعالى ولم يخص ، والصلاة تكون فرضا وتكون تطوعا بلا خلاف ، وقد أجمع أهل الأرض قاطبة من المسلمين على أن صلاة التطوع لا تجزىء إلا بطهارة من وضوء أو تيمم أو غسل ولا بد ، فوجب بنص الآية ضرورة أن المرء إذا أراد صلاة فرض أو تطوع وقام إليها أن يتوضأ أو يفتسل إن كان جنبا أو يقيم إن كان من أهل التيمم ثم ليصل ، فاذ ذلك نص الآية يبين فاذ أم المرء غسله أو وضوءه أو تيممه فقد طهر بلا شك ، واذ قد صحت طهارته فجائز له أن يجعل بين طهارته وبين الصلاة التي قام إليها مهلة من مشى أو حديث أو عمل ، لأن الآية لم توجب اتصال الصلاة بالطهارة لا بنصها ولا بدليل فيها ، وإذا جاز أن يكون بين طهارته وبين صلاته مهلة فجائز أن تمتد المهلة ما لم يمنع من تماديها قرآن أو سنة ، وذلك يمتد إلى آخر أوقات الفرض ، وأما في التطوع فإشياء *

فصح بنص الآية جواز التطهر بالتسل والوضوء والتيمم قبل وقت صلاة الفرض ، وإنما وجب بنص الآية أن لا يكون شيء من ذلك إلا بنية التطهر للصلاة فقط ولا مزيد *

ودليل آخر : وهو أن الصلاة جائزة بلا خلاف في أول وقتها ، فاذ ذلك كذلك فلا يكون ذلك البتة إلا وقد صحت الطهارة لما قبل ذلك ، وهذا ينتج ولا بد جواز التطهر بكل ذلك قبل أول الوقت *

برهان آخر وهو ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب (١) ثنا قتيبة بن سعيد عن مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة وراح (٢) فكأنما قدم (٣) بدنة ، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً ، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة ، فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر » . فهذا نص جلي على جواز الوضوء للصلاة والتيمم لها قبل دخول وقتها ، لأن الإمام يوم الجمعة لا بد ضرورة من أن يخرج قبل الوقت أو بعد دخول الوقت ، وأي الأمرين كان فتظهر هذا الراجح من أول النهار كان قبل وقت الجمعة بلا شك . وقد علم رسول الله ﷺ أن في الرأخين إلى الجمعة التيمم في السفر والتوضوء .
واما من فرق بين جواز الوضوء قبل الوقت وجواز التيمم قبل الوقت فنع من : قاتهم ادعوا أن حكم الآية يوجب أن يكون كل ذلك بعد الوقت ، وادعوا أن الوضوء خرج بصلاة رسول الله ﷺ يوم الفتح الصلوات كلها بوضوء واحد ، وهذا لاحجة لهم فيه ، لأنه ليس في هذا الخبر أن رسول الله ﷺ توضأ قبل دخول وقت الصلاة ، ولعله توضأ بعد دخول الوقت ثم بقي يصلي بطهارته ما لم تنقضى ، فاذ هذا ممكن فلا دليل في هذا الخبر على جواز الوضوء قبل دخول الوقت . وبالله تعالى التوفيق .
١١٣ - مسألة - فإن خلط بنية الطهارة للصلاة نية تبرد أو تغير ذلك لم تجزه الصلاة بذلك الوضوء .

برهان ذلك قول الله تعالى (وما أمروا إلا ليمسكوا الله يمسكوا له الدين حنفاء) فمن مزج بالنية التي أمر بها نية لم يؤمر بها فلم يخلص لله تعالى العبادة بدينه ذلك ، وإذا لم يخلص فلم يأت بالوضوء الذي أمره الله تعالى به ، فلو نوى مع وضوئه للصلاة أن

(١) هو النسائي

(٢) في النسائي (ج ١ : ص ٢٠٦) « ثم راح »

(٣) في النسائي « قرب »

يعلم الوضوء من يحضرته أجزأته الصلاة به ، لأن تعليم الناس الدين مأثور به . وبالله تعالى التوفيق *

١١٤ - مسألة - ولا تجزى النية في ذلك ولا في غيره من الأعمال إلا قبل الابتداء بالوضوء أو بأى عمل كان متصلة بالابتداء به لا يحول بينهما وقت قل أم كثر * برهان ذلك أن النية لما صح أنها فرض في العمل وجب أن تكون لا يخلو منها شيء من العمل ، وإذا لم تكن كما ذكرنا فهي إما أن يحول بينها وبين العمل زمان فيصير العمل بلا نية ، وأيضاً فإنه لو جاز أن يحول بين النية وبين العمل دقيقة لجاز أن يحول بينهما دقيقتان وثلاث وأربع ومازاد إلى أن يبلغ الأمر إلى عشرات أعوام ، وإما أن يكون مقارناً للنية فيكون أول العمل خالياً من نية دخل فيه بها ، لأن النية هي القصد بالعمل والارادة به ما اقترض الله تعالى في ذلك العمل ، وهذا لا يكون إلا معتقداً قبل العمل ومعه كما ذكرنا . وبالله تعالى التوفيق *

١١٥ - مسألة - ومن غس أعضاء الوضوء في الماء ونوى به الوضوء للصلاة ، أو وقف تحت ميزاب حتى عمها الماء ونوى بذلك الوضوء للصلاة ، أو صب الماء على أعضاء الوضوء للصلاة ، أو صب الماء على أعضاء الوضوء غيره ونوى هو بذلك الوضوء للصلاة أجزأه *

برهان ذلك أن اسم « غسل » يقع على ذلك كله في اللغة التي بها نزل القرآن ، ومن ادعى أن اسم الغسل لا يقع إلا على التذلل باليد (١) فقد ادعى ما لا برهان له به . وقلنا هذا قول أبي حنيفة والشافعي وداود . وبالله تعالى التوفيق *

١١٦ - مسألة - وقراءة القرآن والسجود فيه ومس المصحف وذكر الله تعالى جاز كل ذلك بوضوء وبغير وضوء وللجنب والحائض *

برهان ذلك أن قراءة القرآن والسجود فيه ومس المصحف وذكر الله تعالى أفعال

(١) قال الأمير الصنعاني : يقال غسل لفظة تقتضي مباشرة الناسل فلا يجزى وقوفه تحت ميزاب ولا صب غيره على أعضائه ، فتأمل فإن المصنف أهمل المباشرة وتكلم على ذلك اهـ .

خير مندوب إليها مأجور فاعلمها ، فمن ادعى المنع فيها في بعض الاحوال كلف أن يأتي بالبرهان
فأما قراءة القرآن فإن الحاضرين من المخالفين موافقون لنا في هذا لمن كان على
غير وضوء ، واختلفوا في الجنب والحائض ، فقالت طائفة : لا تقرأ الحائض ولا الجنب
شيئاً من القرآن ، وهو قول روى عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب رضي الله
عنهما وعن غيرهما روى أيضاً كالحسن البصري وقنادة والنخعي وغيرهم ، وقالت طائفة :
أما الحائض فتقرأ ما شاعت من القرآن ، وأما الجنب فيقرأ الآيتين ونحوهما ، وهو قول
مالك ، وقال بعضهم : لا يتم الآية وهو قول أبي حنيفة *

فأما من منع الجنب من قراءة شيء من القرآن فاحتجوا بما رواه عبد الله بن
سلفة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ لم يكن يحجزه عن
القرآن شيء ليس الجنب » وهذا لاحجة لهم فيه ، لأنه ليس فيه نهى عن أن
يقرأ الجنب القرآن ، وإنما هو فعل منه عليه السلام لا يلزم ، ولا بين عليه السلام أنه
إنما يمتنع من قراءة القرآن من أجل الجنب ، وقد يتفق له عليه السلام ترك القراءة
في تلك الحال ليس من أجل الجنب ، وهو عليه السلام لم يصم قط شهراً كاملاً غير
رمضان ، ولم يزد قط في قيامه على ثلاث عشرة ركة ، ولا أكل قط على خوان ، ولا أكل
منكئاً . أفيحرم أن يصام شهر كامل غير رمضان ، أو أن يتعبد المرء بأكثر من ثلاث
عشرة ركة ، أو أن يأكل على خوان أو أن يأكل منكئاً ؟ هذا لا يقولونه ، ومثل هذا
كثير جداً . وقد جاءت آثار في نهى الجنب ومن ليس على طهر عن أن يقرأ شيئاً من
القرآن ، ولا يصح منها شيء ، وقد بينا ضعف أسانيدنا في غير موضع ، ولو صحت
لكانت حجة على من يبيح له قراءة الآية التامة أو بعض الآية ، لأنها كلها نهى عن
قراءة القرآن للمجنب جملة .

وأما من قال يقرأ الجنب الآية أو نحوها ، أو قال لا يتم الآية ، أو أباح الحائض
ومنع الجنب فأنقول قسمة ، لأنها دعاوى لا يعضدها دليل لا من قرآن ولا من سنة
صحيحة ولا متقيمة ولا من إجماع ولا من قول صاحب ولا من قياس ولا من رأي
سديد ، لأن بعض الآية والآية قرآن بلا شك ، ولا فرق بين أن يباح له آية أو أن
يباح له أخرى ، أو بين أن يمتنع من آية أو يمتنع من أخرى ، وأهل هذه الأقوال

يشتمون مخالفة الصحاح القى لا يعرف له مخالف ، وهم قد خالفوا ههنا عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب وسلمان الفارسي ، ولا يعرف لهم مخالف من الصحابة رضى الله عنهم *

وأىضا فإن من الآيات ما هو كلمة واحدة مثل (والضحى) و (مدھامتان) و (والعصر) و (والفجر) ومنها كلمات كثيرة كآية الدين ، فاذا لا شك فى هذا فإن فى إباحتهم له قراءة آية الدين والتي بعدها أو آية الكرسي أو بعضها ولا يتمها ومنعهم إياه من قراءة (والفجر وليال عشر والشفع والوتر) أو منعهم له من اتلم (مدھامتان) لمجبا وكذلك فترقيهم بين الحائض والجنب بأن أمر الحائض يطول ، فهو محال ، لأنه ان كانت قراءتها للقرآن حراما فلا يبيحه لها طول أمرها ، وان كان ذلك لها حلالا فلا معنى للاحتجاج بطول أمرها * حدثنا محمد بن سعيد بن نبات (١) ثنا عبد الله بن نصر عن قاسم بن أصبغ عن محمد بن وضاح عن موسى بن معاوية ثنا ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة قال : لا بأس أن يقرأ الجنب القرآن . وبه الى موسى ابن معاوية ثنا يوسف بن خالد السسقي (٢) ثنا ادريس عن حماد قال : سألت سعيد بن المسيب عن الجنب هل يقرأ القرآن ؟ فقال : وكيف لا يقرؤه وهو فى جوفه . وبه الى يوسف السسقي عن نصر الباهلى قال : كلت ابن عباس يقرأ البقرة وهو جنب * أخبرنى محمد بن سعيد بن نبات ثنا احمد بن عون الله (٣) ثنا

(١) بالنون والباء والتاء كما فى الاحكام للمؤلف والمفتيه للذهبي وشرح القاموس . ومحمد بن سعيد هذا هو أبو عيد الله النبائي - بفتح النون - نسبة الى جده مات بعد سنة ٤٠٠ قاله السمعاني *

(٢) بفتح السين المهملة واسكان الميم وبعدها تاء . قيل له ذلك لحيثته وصحته . قال ابن سعد : كان له بصير بالراي والفتوى والشروط . وقال ابن معين : كذاب زنديق لا يكتب حديثه . وكذلك كذبه الفلاس وأبو داود وضعفه الشافعي وابن قانع والسلجى . وقال ابن حبان : كان يقع الاحاديث على الشيوخ . مات سنة ١٨٩ *

(٣) فى الاحكام للمؤلف : « أحمد بن عون » فيحزر *

قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا غندر ثنا شعبة عن حماد بن أبي سليمان قال : سألت سعيد بن جبير عن الجنب يقرأ فلم يره بأساً ، وقل : أليس في جوفه القرآن ؟ وهو قول داود وجميع أصحابنا *

وأما سجود القرآن فانه ليس صلاة أصلاً . لما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد ابن معاوية ثنا احمد بن شعيب ثنا محمد بن بشار ثنا عبد الرحمن بن مهدي ومحمد ابن جعفر قالوا ثنا شعبة عن يعلى بن عطاء انه سمع عليا الازدي (١) - وهو على بن عبد الله البارقي ثقة - انه سمع ابن عمر يقول (٢) عن رسول الله ﷺ انه قال « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » وقد صح عليه السلام انه قال « الوتر ركعة من آخر الليل » فصيح ان ما لم يكن ركعة تامة أو ركعتين فصاعداً فليس صلاة ، والسجود في قراءة القرآن ليس ركعة ولا ركعتين فليس صلاة ، وإذ ليس هو صلاة فهو جائز بلا وضوء وللجنب وللحائض والى غير القبلة كسائر الذكر ولا فرق ، إذ لا يلزم الوضوء الا للصلاة قطع ، إذ لم يأت بإيجابه لغير الصلاة قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قياس *

فان قيل . ان السجود من الصلاة ، وبعض الصلاة صلاة . قلنا - وبالله تعالى التوفيق :- هذا باطل ، لانه لا يكون بعض الصلاة صلاة الا اذا تمت كما أمر بها المصلى ، ولو ان امرأ كبر وقرأ وركع ثم قطع عمداً لما قال أحد من أهل الاسلام إنه صلى شيئاً ، بل يقولون كلهم انه لم يصل ، فلو أتى ركعة في الوتر أو ركعتين في الجمعة والصبح والسفر والتطوع لكان قد صلى بلا خلاف *

ثم يقول لهم : ان القيام بعض الصلاة والتكبير بعض الصلاة وقراءة أم القرآن بعض الصلاة والجلوس بعض الصلاة والسلام بعض الصلاة - : فيلزمكم على هذا أن لا تعجزوا لاحد أن يقوم ولا أن يكبر ولا أن يقرأ أم القرآن ولا يجلس ولا يسلم الا على وضوء ، فهذا ما لا يقولونه ، فبطل احتجاجهم . وبالله تعالى التوفيق *

(١) في أحد الاصلين « الاسدي » وهو خطأ صحته من النسخة الجينية والنسائي والتهذيب *

(٢) في النسائي : « يحدث » *

فان قالوا : هذا اجماع ، قلنا لم : قد أقرتم (١) بصحة الاجماع على بطلان حجكم وافساد علتكم والله تعالى التوفيق (٢)
وأما من المصحف فان الآثار التي احتج بها من لم يميز للجنب منه فانه لا يصح منها شيء ، لأنها اما مرسله واما صحيحة لا تسند (٣) وإما عن مجهول وإما عن

(١) في النسخة العينية « قيل فقد أقرتم »

(٢) قال البخاري في الصحيح : « باب سجود المسلمين مع المشركين . والمشارك نجس ليس له وضوء . وكان ابن عمر رضي الله عنهما يسجد على غير وضوء » ثم روى حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد بالنجم وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والانس » قال ابن حجر : « وأما ما رواه البيهقي باسناد صحيح عن الليث عن نافع عن ابن عمر قال لا يسجد الرجل إلا وهو طاهر . فيجمع بينهما بأنه أراد بقوله ماهر الطهارة الكبرى أو الثاني على حالة الاختيار والاول على الضرورة » ثم قال بعد كلام : « ويحتمل أن يجمع بين الترجمة وأثر ابن عمر بأنه يبعد في المادة أن يكون جميع من حضر من المسلمين كانوا عند قراءة الآية على وضوء لأنهم لم يتأهبوا لذلك ، واذا كان كذلك فمن بادر منهم الى السجود خوف القنوت بلا وضوء وأقره الذي صلى الله عليه وسلم على ذلك استدلل بذلك على جواز السجود بلا وضوء عند وجود المشقة بالوضوء ، ويؤيده أن لفظ المتن : وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والانس » فسوى ابن عباس في نسبة السجود بين الجميع وفيهم من لا يصح منه الوضوء ، فيلزم أن يصح السجود ممن كان بوضوء ومن لم يكن بوضوء والله أعلم » ثم قال « لم يوافق ابن عمر أحد على جواز السجود بلا وضوء إلا الشعبي أخرجه ابن أبي شعبة عنه بسند صحيح وأخرجه أيضاً بسند حسن عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه كان يقرأ السجدة ثم يسلم وهو على غير وضوء الى غير القبة وهو يمشي يوحىء ايماء »

(٣) يشير الى حديث مالك في الموطأ : « عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم : ان في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم : أن لا يمس القرآن إلا طاهر » . وهذا مرسل وهو قطعة من كتاب كتبه رسول الله

ضعيف ، وقد تصببناها في غير هذا المكان . وإنما الصحيح ما حدثنا عبد الله بن ربيع قال ثنا محمد بن أحمد بن مفرج^(٤) ناسعيد بن السكن ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا الحكم بن نافع ثنا شعيب عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن ابن عباس أخبره أن أباسفيان أخبره أنه كان عند هرقل فقرأ هرقل بكتاب رسول الله ﷺ الذي بعث به دحية إلى عظيم بصرى فدفعه إلى هرقل فقرأه فإذا

صلى الله عليه وسلم إلى أقيال اليمن وبعث به عمرو بن حزم وبقي بعده عند آله . وروى الدارقطني في السنن والحاكم في المستدرک عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن بن حارثة الأنصاري التابعي الثقة « أن عمر بن عبد العزيز حين استخلف أرسل إلى المدينة يلتبس عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقات فوجد عند آل عمرو بن حزم كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى عمرو بن حزم في الصدقات ووجد عند آل عمر بن الخطاب كتاب عمر إلى عماله في الصدقات بمثل كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى عمرو بن حزم ، فأمر عمر بن عبد العزيز عماله على الصدقات أن يأخذوا بما في ذنبك الكتابين » . وكتاب عمرو بن حزم هذا بمحت عن لفظه كما حتى وفقني الله للاهتمام إليه ، فوجدت الحاكم رواه بطوله في المستدرک (ج ١ ص ٣٩٥ طبع الهند) من طريق الحكم بن موسى عن يحيى بن حزمة عن سليمان بن داود عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده . وروى بعضه بهذا الاسناد النسائي وابن حبان والدارقطني والبيهقي ، وهو اسناد صحيح ينت صحتة بيانا شافيا والحمد لله في شرعي على التحقيق لابن الجوزي ج ١ ص ٩٧ في المسئلة رقم ٤٢

(٤) هكذا في النسخة المصرية وهو الصواب ، وفي النجدة « احمد بن محمد ابن مفرج » وهو خطأ وهو محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج ، انظر تذكرة الحفاظ (ج ٣ ص ١٤٠) في ترجمة ابن السكن ولسان الميزان (ج ٥ ص ٣٨٧) . وأما « مفرج » هل هو بالجيم أو بالحاء فهذا موضع نظر ووقع في جميع ما ذكرنا بالحاء الا في النسخة المصرية وفي تذكرة الحفاظ في ترجمة ابن الاعرابي (ج ٣ ص ١٦) فانه بالجيم . وأنا أميل إلى ترجيح أنه بالجيم فان شارح القاموس لم يذكر في الاعلام من اسمه « مفرج » بالحاء المهمة . وانظر ما عني في بهامش المسئلة رقم ١١٨

فيه : « بسم الله الرحمن الرحيم من محمد عبد الله ورسوله ^(١) الى هرقل عظيم الروم . سلام على من اتبع الهدى (أما بعد) فإني أدعوك بدعاية الاسلام ، أسلم تسلم يؤثك الله أجرك مرتين فان توليت فان عليك اثم الأريسيين و(يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا أربابا من دون الله فان تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون) » فهذا رسول الله ﷺ قد بحث كتاباً وفيه هذه الآية الى النصراني وقد أيقن أنهم يحسون ذلك الكتاب *

فان ذكرنا ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث عن نافع عن ابن عمر قل : « كان ينهى النبي صلعم أن يسافر بالقرآن الى أرض العدو يخاف أن يناله العدو ^(٢) » فهذا حق يلزم اتباعه وليس فيه أن لا يحس المصحف جنب ولا كافر ، وانما فيه أن لا يتال أهل أرض الحرب القرآن فقط *

فان قالوا : انما بحث رسول الله ﷺ الى هرقل آية واحدة ، قيل لهم : ولم يمنع رسول الله ﷺ من غيرها وأنتم أهل قياس فان لم تقيسوا على الآية ما هو أكثر منها فلا تقيسوا على هذه الآية غيرها *

فان ذكروا قول الله تعالى : (في كتاب مكنون لا يحسه الا المطهرون) فهذا لاحجة لهم فيه لانه ليس أمراً وانما هو خبر ، والله تعالى لا يقول الا حقا ، ولا يجوز أن يصرف لفظ الخبر الى معنى الامر إلا بنص جلي أو اجماع متيقن ، فلما رأينا المصحف يحسه الطاهر وغير الطاهر علمنا أنه عز وجل لم يمن المصحف وانما غنى كتابا آخر ، كما أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم ابن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المنثري ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري عن جامع بن أبي راشد عن سعيد بن جبيرة في قول الله تعالى (لا يحسه الا المطهرون) قال : الملائكة الذين في السماء * حدثنا حمام بن أحمد ثنا

(١) في المصرية « عبد الله رسول الله » وفي الحنية « من محمد رسول الله »

ومصحفناه من البخاري (انظر الفتوح ١ : ٣٠-٤٢)

(٢) رواه أيضا مالك والبخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه

ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري (١) ثنا عبد الرزاق ثنا يحيى بن العلاء (٢) عن
الاعمش عن ابراهيم النخعي عن علقمة قال : أتينا سليمان الفارسي فخرج علينا من
كنيف له قتلنا له : فوثقت يا أبا عبد الله ثم قرأت علينا سورة كذا ، قتل سلمان : انما
قال الله عز وجل (في كتاب مكنون لا يمس الا المطهرون) وهو الذكر الذي في السماء
لا يمس الا الملائكة (٣) *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا احمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ
ثنا محمد بن عبد السلام الخثعي ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة
ثنا منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن علقمة بن قيس : انه كان اذا أراد أن
تتخذ مصحفاً أمر نصرانياً ففسخه له *

وقال أبو حنيفة : لا بأس أن يحمل الجنب المصحف بعلاقته ولا يحمله بشيء
علاقة ، وغير المتوضيء عندهم كذلك ، وقال مالك : لا يحمل الجنب ولا غير المتوضيء
المصحف لا بعلاقة ولا على وسادة ، فان كان في خرج أو تابوت فلا بأس أن يحمله
اليهودي والنصراني والجنب وغير الطاهر *

قل على : هذه تفاريق لا دليل على صحتها لا من قرآن ولا من سنة - لا صحيحة
ولا سقيمة - ولا من إجماع ولا من قياس ولا من قول صاحب ، ولئن كان الخارج
حاجزاً بين الحامل وبين القرآن فن القرآن وظهر الورقة حاجز أيضاً بين الماس وبين
القرآن ولا فرق ، وبالله تعالى التوفيق *

(١) بفتح الدال والباء نسبة الى دبر وهي قرية من قرى صنعاء اليمن . وهو
أبو يعقوب اسحق بن ابراهيم بن عباد راوى كتب عبد الرزاق بن همام عنه .
مات سنة ٢٨٥

(٢) يحيى بن العلاء البجلي أبو سلمة . قال احمد بن حنبل : كذاب يضع
الحديث ، وقال ابن معين : ليس بثقة ، وقال وكيع : كان يكذب .

(٣) في الموطأ : قال مالك أحسن ما سمعت في هذه الآية (لا يمس الا المطهرون)
أنها بمنزلة هذه الآية التي في عيسى وتولى قول الله تعالى (كلا انها تذكرة فمن
شا. ذكره في صحف مكرومة مرفوعة مطهرة بأيدي سفرة كرام بررة) .

١١٧ - مسألة - وكذلك الاذان والاقامة يجزئان أيضا بلا طهارة وفي

حال الجنابة *

وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه وقول أبي سليمان وأصحابنا، وقيل الشافعي :
يكراه ذلك ويجزئ أن وقع ، وقيل عطاء : لا يؤذن المؤذن الا متوضئاً ، وقيل مالك :
يؤذن من ليس على وضوء ولا يقيم الا متوضئاً *

قال علي : هذا فرق لا دليل على صحته لا من قرآن ولا من سنة ولا إجماع ولا
قول صاحب ولا قياس ، فن قالوا : ان الاقامة متصلة بالصلاة ، قيل لهم : وقد
لا تتصل ويكون بينهما مهلة من حديث بدأ فيه الامام مع انسان يمكن فيه الفصل
والوضوء ، وقد يكون الاذان متصلاً بالاقامة والصلاة كصلاة المغرب وغيرها ولا فرق
واذا لم يأت نص بإيجاب أن لا يكون الاذان والاقامة الا بطهارة من الجنابة
وغيرها فنقول من أوجب (١) ذلك خطأ ، لانه احداث شرع من غير قرآن ولا سنة
ولا إجماع وهذا باطل ، فن قيل : قد صح عن النبي ﷺ انه قال « كرهت أن أذكر
الله إلا على طهر » (٢) ، قيل لهم : هذه كراهة لا منع ، وهو عليكم لا لكيلا تكم تحيرون
الاذان وقراءة القرآن وذكر الله تعالى على غير طهر وهذا هو الذي نص على كراهته
في الخبر ، وأنتم لا تكرهونه أصلاً ، فهذا الخبر أعظم حجة عليكم ، وأما نحن فهو قولنا
وكل ما ذكرنا فهو عندنا على طهارة أفضل ، ولا نكرهه على غير طهارة ، لان هذه
الكرهية منسوخة على ما نذكره بعد ان شاء الله تعالى *

١١٨ - مسألة - ويستحب الوضوء للجنب اذا أراد الاكل أو النوم ولرد

السلام ولذكر الله تعالى وليس ذلك بواجب .

فن قيل : فهلا أوجبتم ذلك كله لقول رسول الله ﷺ « اني كرهت أن أذكر الله

(١) في العجينة « أحب »

(٢) رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه ولفظ أبي داود : « عن المهاجر
ابن قنفذ قال : انه أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبول فسلم عليه فلم يرد
عليه حتى توضأ ثم اعتذر اليه فقال اني كرهت أن أذكر الله تعالى إلا على طهر
أو قال على طهارة » واسناده صحيح

إلا على طهر» وقوله ﷺ لعمر بن الخطاب رضي الله عنه - إذ ذكر له أنه تصيبه الجنابة من الليل - فقال له رسول الله ﷺ «توضأ واغسل ذكرك ثم نم» (١) ولما روت عائشة رضي الله عنها «أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن يأكل أو ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة» (٢)

قلنا وبالله تعالى التوفيق : أما الحديث في كراهة ذكر الله تعالى إلا على صهر فانه منسوخ بما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا صدقة ثنا الوليد بن مسلم ثنا الاوزاعى حدثنى عبيد بن هافى حدثنى جنادة بن أبى أمية ثنا عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال : «من تعار (٣) من الليل فقال : لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير الحمد لله وسبحان الله (ولا اله الا الله) (٤) والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله (ثم قال) (٥) اللهم اغفر لي أو دعا استجيب له ، فان توضأ وصلى قبلت صلاته » *

قال علي : فهذه اباحة لشكر الله تعالى بعد الانتباه من النوم في الليل وقبل الوضوء نصا ، وهي فضيلة ، والفضائل لا تنسخ لأنها من نعم الله علينا ، قال الله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي) وهذا أمر باق غير منسوخ بلا خلاف من أحد . وقال تعالى (ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) فهذا عموم ضمان لا ينجس (٥) ، قال الله تعالى (ان الله لا يخلف الميعاد) ، وقد أيقنا بما ذكرنا قبل من إخباره عليه السلام انه قال « لا تزال طائفة من أمتي على الحق » ، ان جميع

(١) رواه البخاري ومسلم وأصحاب السنن

(٢) رواه مسلم وغيره

(٣) بفتح التاء المثناة والعين المهملة والراء المشددة أي هب من نومه واستيقظ

(٤) الزيادة في الموضعين من البخاري .

(٥) بإلغاء المعجمة والسين المهملة ، يقال - غاس فلاف بوعده ينجس اذا

أخلف ، وخاس بمهده اذا غدر ونكت

الامة لا تغير أصلاً ، وإذا صح ان الامة كلها لا تغير أبداً ، فقد أيقنا ان الله تعالى لا يغير نعمه عند الامة أبداً . وبالله تعالى التوفيق .

وأما أمره عليه السلام بالوضوء فهونب ، لما حدثناه حمام قال ثنا عمر بن مفرج (١) قال ثنا ابن الاعرابي قال ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق عن الأسود بن يزيد عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كان رسول الله ﷺ ينام جنباً ولا يمس ماء » (٢) . وهذا لفظ يدل على مداومته ﷺ للترك وهي رضى الله عنها أحدث الناس عهداً بمبنيته ونومه جنباً وطاهراً *

فان قيل : ان هذا الحديث أخطأ فيه سفيان ، لأن زهير بن معاوية خالفه فيه . قلنا بل أخطأ بلا شك (٣) من خطأ سفيان بالدعوى بلا دليل ، وسفيان أحفظ من زهير بلا شك . وبالله تعالى التوفيق *

قال علي : وكان اللازم للقاتلين بالقياس أن يقولوا : لما كانت الصلاة وهي ذكر لا تجزى ، إلا بوضوء أن يكون سائر الذكر كله كذلك ، ولكن هذا مما تناقضوا فيه ، ولا يمكنهم ههنا دعوى الاجماع ، لما حدثناه عبدالله بن ربيع ثنا عبدالله بن محمد بن

(١) هنا رسم في النسخة اليمنية « مفرج » بالحاء المهملة ووضع الناسخ نقطة تحت الحاء خارج دوائرها وهذه علامة التأكيد بأنها مهمة ، فراجع هذا فانه موضع نظر مع ما قلناه في هامش المسئلة رقم ١١٦

(٢) رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه

(٣) القول ما قال المؤلف والحديث صحيح ، والمحدثون انما عللوه بتخطئة أبي اسحق — لاسفيان — في ذكر « ولا يمس ماء » ، قال البيهقي « وذلك لان الحفاظ طعنوا في هذه اللفظة وتوهموا مأخوذة عن غير الاسود ، وأن أبا اسحق ربما دلس فراوها من تدليساته ، واحتجوا على ذلك برواية ابراهيم النخعي وعبد الرحمن بن الاسود عن الاسود بخلاف رواية أبي اسحق » . ثم ذكر الروايات الاخرى التي فيها انه كان يتوضأ قبل الاكل أو النوم ، ولا منافاة بين هذه الروايات ، فان الوضوء مستحب للجنب قبل الاكل أو النوم ، والترك لبيان الجواز .

عثمان ثنا احمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا حماد ابن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر : انه كان لا يقرأ القرآن ولا يرد السلام ولا يذكر الله الا وهو طاهر *

إلا معاودة الجنب للجماع فالوضوء عليه فرض بينهما * للخبر الذي رويناه من طريق حفص بن غياث وابن عيينة كلاهما عن عاصم الأحول عن أبي المتوكل عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ « إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يماود فليتوضأ بينهما وضوءاً » ، هذا لفظ حفص بن غياث ولفظ ابن عيينة « إذا أراد أن يعود فلا يعود حتى يتوضأ (١) » ، ولم نجد لهذا الخبر ما يخصه ولا ما يخرج به إلى التنبؤ إلا خبراً ضعيفاً من رواية يحيى بن أيوب ، وبإيجاب الوضوء في ذلك يقول عمر بن الخطاب وعطاء وعكرمة وإبراهيم والحسن وابن سيرين *

١١٩ - مسألة - والشرائع لا تلزم الا بالاحتلام أو بالانبات للرجل والمرأة أو بانزال الماء الذي يكون منه الولد وإن لم يكن احتلام أو بنجام تسعة عشر عاماً كل ذلك للرجل والمرأة أو بالحيض للمرأة *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب ثنا احمد بن عمرو بن السرح عن ابن وهب أخبرني جرير بن حازم عن سليمان - هو الأعشى - عن أبي ظبيان عن عبد الله بن عباس ، ان علي بن أبي طالب قال لعمر بن الخطاب : أو ما تذكر ان رسول الله ﷺ قال « رفع القلم عن ثلاث ، عن المجنون المقلوب على عقله وعن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم »

والصبي لفظ يعم الصنف كله الذكر والأنثى في اللغة التي بها خطبنا . حدثنا حمام

(١) اللفظ الاول لفظ مسلم في الصحيح (ج ١ - ص ٩٨) وفيه « ثم أراد أن يعود » والحديث رواه أيضاً أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ، وفي رواية ابن حبان وابن خزيمة والحاكم والبيهقي زيادة « فانه أنشط للعود » وهذه الزيادة قرينة على صرف الأمر إلى التنبؤ

ابن احمـد ثنا عباس بن أصبـح ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن (١) ثنا عبد الله ابن روح ثنا يزيد بن هارون ثنا حماد بن سلمة عن عبد الملك بن عمير عن عطية القرظى قال : « لما كان يوم قريظة جل رسول الله ﷺ من أنبت ضرب عنقه فكنت فيمن لم ينبت فعرضت على رسول الله ﷺ نفلى عنى (٢) ، *
 قل علي لا معنى إن فرق بين أحكام الانبات ، فأباح سفك الدم به فى الاسراء (٣)
 خاصة ، جله هنالك بلوغا ولم يجعله بلوغا فى غير ذلك ، لأن من الحال أن يكون رسول الله ﷺ يستحل دم من لم يبلغ مبلغ الرجال ويخرج عن الصبيان الذين قد صح نهي النبي ﷺ عن قتلهم . ومن الممتنع الحال أن يكون انسان واحد رجلا بالغا غير رجل ولا بالغ معاً فى وقت واحد *
 وأما ظهور الماء فى اليقظة الذى يكون منه الحل فيصير به الذكر أباً والانى أما فلوغ لا خلاف فيه من أحد *

وأما استكمال التسعة عشر عاما فاجماع متيقن ، وأصله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورد المدينة وفيها صبيان وشبان وكهول ، فألزم الأحكام من خرج عن الصبا الى الرجولة ، ولم يلزمها الصبيان ، ولم يكشف أحداً من كل من حواله من الرجال : هل احتلت ياقلانذ؟ وهل أشمرت؟ وهل أنزلت؟ وهل حضت ياقلانذ؟ — هذا أمر متيقن لاشك فيه ، فصح يقيناً أن ههنا سناً إذا بلغها الرجل أو المرأة فعما بمن ينزل أو ينبت أو يحيض ، إلا أن يكون فيهما آفة تمنع من ذلك ،

(١) فى الجنية « ثنا محمد بن عبد الملك بن حمير عن أيمن » وهو خطأ فأحس واضح والصواب ما هنا ، ومحمد هذا هو الحافظ الكبير الامام أبو عبد الله القرطبى ٢٥٢-٣٣٠ وترجمته فى تذكرة الحفاظ (ج ٣ ص ٥٣)
 (٢) الحديث رواه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه والطيالسي وقال الترمذى « حسن صحيح » .
 (٣) فى اللسان « الاسير المسجون والجمع أسراء وأسارى وأسارى وأسرى »

كما بالأطلس (١) آفة منته من اللحية ، لولاها لكان من أهل اللحية (٢) بلا شك ، هذا أمر يعرف بما ذكرنا من التوقف وبضرورة الطهية الجارية في جميع أهل الأرض ولا شك في أن من أكل تسع عشرة سنة ودخل في عشرين سنة فقد فارق الصبا وطق بأزجال - لا يختلف اثنان من أهل كل ملة وبلدة في ذلك - وإن كانت به آفة منته من إزال المني في أو نوم يقظة ومن إنبات الشعر ومن الحيض *

وأما الحيض فحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا أبو سعيد بن الأعرابي ثنا محمد بن الجارود القطان ثنا عفان بن مسلم ثنا حماد ابن زيد ثنا قتادة عن محمد بن سيرين عن صفية بنت الحارث عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ قال : « لا يقبل الله صلاة حائض الا بخيار » (٣) فأخبر عليه السلام أن الحائض تلتزمها الاحكام ، وأن صلاتها تقبل على صفة ما ولا تقبل على غيرها *

وقال الشافعي : من استكمل خمس عشرة سنة فهو بالغ ، واحتج بأن رسول الله

(١) الأطلس من الدثاب الذي تاقط شعره وهو أخبث ما يكون

(٢) حلى بكسر اللام وضمها وفتح الحاء مقصور ، جمع لحية

(٣) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والحاكم . قال أبو داود : « رواه سعيد يعني ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم » . وقال الحاكم : « حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه وأظن انه لخلاف فيه على قتادة » ثم رواه من طريق ابن أبي عروبة . وكاتهما يشيران الى تعليل الموصول بالمرسل . وهو تعليل ضعيف فان الطريقين مختلفان وحماد بن سلمة الذي رواه عن قتادة موصولا ثقة امام حجة . وقد أخطأ أبو محمد بن حزم هنا في ذكر حماد بن زيد عن قتادة قال الحديث حديث حماد بن سلمة كما هو مصرح به في سنن الترمذي وابن ماجه وعلل الدارقطني ، وكما يفهم من تصحيح الحاكم له على شرط مسلم لان حماد بن سلمة روى له مسلم ولم يرو له البخاري ، وأما ابن زيد فانه روى له الشيخان ولو كان هو لكان الحديث على شرطهما في اصطلاح الحاكم *

عليه عرض عليه ابن عمر يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فلم يجزه ، وعرض عليه يوم الخندق هو ورافع بن خديج وهما ابنا خمس عشرة سنة فأجازهما
 قال علي : وهذا لا حاجة له فيه لوجهين : أحدهما أن رسول الله ﷺ لم يقل
 إني أجزتهما من أجل أنهما ابنا خمس عشرة سنة ، فذلك كذلك فلا يجوز لأحد
 أن يضيف إليه عليه السلام ما لم يخبر به عن نفسه (١) ، وقد يمكن أن يجزها يوم
 الخندق لأنه كان يوم حصار في المدينة نفسها ، ينتفع فيه بالصبيان في رمي الحجارة
 وغير ذلك ، ولم يجزه يوم أحد لأنه كان يوم قتال بدءوا فيه عن المدينة فلا يحصره
 إلا أهل القوة والجلد .

والوجه الثاني أنه ليس في هذا الخبر أنهما في تلك الساعة أكلا معاً خمسة
 عشر عاماً لا بنص ولا بدليل كما قال الشافعي ، ولا خلاف في أنه يقال في اللغة لمن بقي
 عليه من ستة عشر عاماً الشهر والشهران : هذا ابن خمسة عشر عاماً فبطل التعلق بهذا
 الخبر جملة . والله تعالى التوفيق *

١٢٠ - مسألة - وإزالة النجاسة وكل ما أمر الله تعالى بإزالته فهو فرض

(١) الذي في كتب السير وتراجم الصحابة أنه صلى الله عليه وسلم رد ابن
 ممر في غزوة أحد وأجازته في الخندق كما هنا . وأما رافع فقد رده يوم بدر وأجازته
 يوم أحد فشهد بها ، انظر الإصابة (ج ٢ ص ١٨٦) وغيرها وقال ابن هشام في السيرة
 (٥٦٠) : « وأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ سمرة بن حذاف القزاري
 ورافع بن خديج أخا بني حارثة وهما ابنا خمس عشرة سنة وكان قد ردهما فقبل
 له يارسول الله ان رافعاً رام فأجازته فلما أجاز رافعاً قبل له يارسول الله فان
 سمرة يصرع رافعاً فأجازته » وفي تاريخ الطبري (ج ٣ ص ١٣) أنه أمرهما بالمصارعة
 فتصارعا فصرع سمرة رافعاً فأجازته . وفيه أيضاً (ج ٣ ص ١٧) : « وكان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قد استصفر رافعاً فقام على خفين له فيها رثع وتناول
 على أطراف أصابعه فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم أجازته » . وكل هذا
 يؤكد أن سبب الإجازة ليس البلوغ أو السن وإنما هو القوة والقدرة على مخاطر
 الحروب *

هذه المسألة تنقسم أقساما كثيرة يجمعها أن كل شيء أمر الله تعالى على لسان رسوله ﷺ باحتنابه أوجاه نص بتحريمه أو أمر كذلك بفعله أو مسحه ، فكل ذلك فرض يعصى من مخالفته ، لما ذكرنا قبل من أن طاعته تعالى وطاعة رسوله ﷺ فرض . والله تعالى التوفيق (١) *

١٢١ - مسألة - فما كان في الخلف أو النعل من دم أو خمر أو عذرة أو بول أو غير ذلك تنطهر بها بأن يمسحها بالتراب حتى يزول الأثر ثم يعلى فيهما ، فإن غسلها أجزأه إذا مسحها بالتراب قبل ذلك *

برهان ذلك أن كل ما ذكرنا من الدم والخمر والعذرة والبول حرام ، والحرام فرض اجتنابه لا خلاف في ذلك ، حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن اسماعيل الصائغ ثنا سليمان بن حرب الواسطي (٢) ثنا حماد بن سلمة عن أبي نامة عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال : « كان النبي ﷺ يعلى بأصحابه فخلع ثيابه فوضعها عن يساره ، فخلع القوم ثيابهم ، فلما سلم قال : لم خلعتم ثيابكم ؟ قالوا : رأيناك خلعت ثيابنا ، فقال : ان جبريل أتاني

(١) يحتاج هنا الى البحث في حكم الصلاة مع وجود النجاسة الحقيقية في الجسد أو الثوب أم صحيحة هي أم باطلة . أما الآيات والاحاديث فالحق أنها تدل على وجوب التطهر من النجاسات خلافا لمذهب مالك في أنه سنة . ولكن هل هو شرط في صحة الصلاة - والفرق واضح بين الفرض والواجب وبين الشرط - يظهر لنا أن المؤلف رحمه الله يميل الى القول بأنه شرط وهو ظاهر القول في المذاهب المعروفة ولكن أين الدليل على الشرطية ؟ لم تر إلا أوامرا فقط ، والامر للوجوب ، لا يخالف فيه ، وإنما الشرطية لا تثبت إلا بدليل يدل على أن من صلى وثوبه أو بدنه نجس فصلاته باطل . وهذا ما لم نجد قط بعد التتبع . بل وجدنا الأدلة متضادة على صحة هذه الصلاة . وانظر تحقيق ذلك فيما كتبناه على التحقيق لابن الجوزي في المسئلة رقم ١١٨ *

(٢) يالسين المجمعة والحاء المهمة ، نسبة الى واشع وم بطن من الازد من قبائل الغطاديف نزوا البصرة

فأخبرني أن فيهما قدرا . قال عليه السلام إذا جاء أحدكم إلى الصلاة فلينظر إلى
نعليه فإن كان فيهما قدر أو أذى فليمسحه ويصل فيهما^(١) . أبو نامة هو عبد ربه
السعدى ، وأبو نضرة هو المنذر بن مالك العبدي^(٢) كلاهما ثقة .

حدثنا عبد الله بن الربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم . ثنا ابن الأعرابي ثنا
أبو داود ثنا أحمد بن إبراهيم حدثني محمد بن كثير عن الأوزاعي عن محمد بن عجلان
عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « لمن
وطئ الأرض يخفيه فطهورها التراب »^(٣)

(١) الحديث رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن حماد بن سلمة ورواه
الدارمي عن حجاج بن منهال وأبي السمان عن حماد بن سلمة . ورواه الحاكم
في المستدرک من طريق يزيد بن هرون عن حماد بن سلمة ، وكذلك رواه البيهقي
من طريق حماد بن سلمة . ورواه أبو داود السجستاني في سننه عن موسى بن
اسماعيل المتقري التبوذكي عن حماد بن زيد عن أبي نامة . وهذا في رأينا خطأ
لانتفاء كل هؤلاء ، على أنه حماد بن سلمة ، ولا نه لم يذكر في التراجع رواية لـ
ابن زيد عن أبي نامة بل الرازي عنه حماد بن سلمة وكذلك لم تذكر رواية
لموسى بن اسماعيل عن حماد بن زيد بل هو يروى عن حماد بن سلمة . ولعل
الخطأ من أبي داود أو من رواة كتابه ، وقد صحح الحاكم الحديث على شرط مسلم
ووافقه الذهبي .

(٢) أبو نضرة بفتح النون واسكان الضاد المعجمة . والمعبدي بالمع والياء
والدال . وفي هامش النسفة الخيرية هنا ما نعلم : « في التقرب الموق بفتح المهملة
والواو ثم كاف انتهى وكأنه تصحيف هنا على النسخ إلا أن الذي في الجامع لابن
الاثير العبدي كما هنا فينظر . وكلاهما صحيح فإنه أبو نضرة العبدي ثم الموق بكاف
تهذيب التهذيب ، والموق بالمع المهملة والواو المفتوحين وآخره كاف نسبة إلى
الموقفة بطن من عبد القيس ومعة من محال البصرة قال ابن السمعاني في (النسب)
« يشبه أن تكون هذه القبيلة نزلت ذلك الموضع فنسب إليهم » وكذلك قال باقوت .
(٣) في الأصلين بمحذف « وطيء » وهو خطأ ولقد أبي داود « عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال إذا وطئ الأرض يخفيه فطهورها التراب » . والحديث

قال علي : وروينا عن عروة بن الزبير فيمن أصاب نعليه الروث ، قال بمسحهما ولا يصلي فيهما ، وعن الحسن البصري أنه كان بمسح نعليه مسحاً شديداً ويصلي فيهما ، وهو قول الأوزاعي وأبي ثور وأبي سليمان ^(١) وأصحابنا

قال علي : الفصل بالماء وغيره يقع عليه اسم مسح ، تقول مسحت الشيء بالماء وبالدهن ، فكل غسل مسح وليس كل مسح غسلاً ، ولكن النعل الذي رويناه من طريق أبي داود ثنا أحمد بن إبراهيم ثنا محمد بن كَثِير عن الأوزاعي عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « إذا وطئ أحدكم الأرض بخفه أو نعله فليمسحها بالتراب » ^(٢) وهذا زائد على حديث أبي سعيد الخدري في المسح بيانا وحكما ، فواجب أن يضاف الزائد إلى الأقص حكماً ، فيكون ذلك استعمالاً لجميع الآثار لأن من استعمل حديث أبي هريرة لم يخالف خبر أبي سعيد ، ومن استعمل خبر أبي سعيد خالف خبر أبي هريرة

وقال مالك والشافعي لا تجزئ إزالة النجاسة حيث كانت إلا بالماء حاشا العنبرة في المقدمة خاصة والبول في الاحليل خاصة فيزالان بغير الماء ، وهذا مكان تركوا في أكثره النصوص كما ذكرنا في هذا الباب وغيره ، ولم يقيسوا سائر النجاسات على النجاسة في المقدمة والاحليل وهما أصل النجاسات . قال علي : وهذا خلاف لهذه النصوص المذكورة ولقياس *

وقال أبو حنيفة : إذا أصاب الخلف أو النعل روث فرس أو حمار أو أي روث كان فإن كان أكثر من قدر الدرهم البغلي لم يجز أن يصلي به ، وكذلك إن أصابها عنبرة إنسان أو دم أو مني فإن كان قدر الدرهم البغلي فأقل أجزأت الصلاة به ، فإن كان كل ما ذكرنا يابساً أجزأه أن يحكه فقط ثم يصلي به ، وإن كان شيء من ذلك رطباً لم تجزئه

رواه أيضا ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال «صحيح على شرط مسلم» وصححه النووي أيضا

(١) في الجنة « وأبي موسى »

(٢) لم أجده هذا اللفظ في سنن أبي داود

الصلاة به إلا أن يفسله بالماء ، فإن أصاب الخلف بول إنسان أو حمار أو ما لا يؤكل لحمه فإن كان أكثر من قدر الدرهم البغلي لم تجزه الصلاة به ، ولم يجزه فيه مسح أصلاً ، ولا بد من الغسل بالماء كان يابساً أو رطباً ، فإن كان قدر الدرهم البغلي فأقل جاز أن يصلي به وإن لم يفسله ولا مسحه ، قال : وأما بول الفرس فالصلاة به جائزة ما لم يكن كثيراً فاحشاً ، وكذلك بول ما يؤكل لحمه ، ولم يحمد في الكثير الفاحش من ذلك حداً فإن كان فيهما خرؤ ما لا يؤكل لحمه من الطير أو ما يؤكل لحمه منها وكان أكثر من قدر الدرهم فالصلاة به جائزة ما لم يكن كثيراً فاحشاً ، فإن كان كل ذلك في الجسد لم تجز ازالته إلا بإناه ، وأما ما كان من ذلك في الثوب فتجزئ ازالته بالماء وغيره من المائعات كلها !! وهذه أقوال ينبغي حمد الله تعالى على السلامة عند مجامعها . والله تعالى التوفيق *

وأعجب من ذلك أنهم لم يتعلقوا بالنصوص الواردة في ذلك البتة ، ولا قاسوا على شيء من النصوص في ذلك ، ولا قاسوا النجاسة في الجسد على النجاسة في الجسد وهي الصدرة في المخرج والبول في الاحليل ، ولا قاسوا النجاسة في الثياب على الجسد ، ولا تعلقوا في أقوالهم في ذلك بقول أحد من الامة قبلهم ! ويننون قبل كل شيء : أين وجدوا تغليظ بعض النجاسات وتخفيف بعضها ؟ في قرآن أو سنة أو قياس . اللهم إلا أن الذي قد جاء في ازالته التغليظ قد خالفوه كالإناه يلغ فيه الكلب وكالعذرة فيما يستنجى فيه فقط *

١٢٢ - مسألة - وتطهر القبل والبر من البول والغائط والدم من الرجل والمرأة لا يكون إلا بالماء حتى يزول الأثر ، أو بثلاثة أحجار متفارة - فإن لم ينق فعل الوتر أبداً يزيد كذلك حتى ينقى ، لا أقل من ذلك ، ولا يكون في شيء منها غائط - أو بالتراب أو الرمل بلا عدد ، ولكن ما أزال الأثر فقط على الوتر ولا بد ، ولا يجزئ أحداً أن يستنجى بينيمه ولا وهو مستقبل القبلة ، فإن بدأ بمخرج البول أجزأت تلك الاحجار بأعيانها لمخرج الغائط ، وإن بدأ بمخرج الغائط لم يجزه من تلك الاحجار لمخرج البول إلا ما كان لا رجيع عليه فقط *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد .

ابن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن المنثري ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري عن الاعمش ومنصور بن المعتمر كلاهما عن ابراهيم النخعي عن عبد الرحمن بن يزيد عن سلمان الفارسي قال : « قال لنا المشركون : انى ارى صاحبكم يعلمكم كل شيء حتى يعلمكم » (١) الخرواء فقال سلمان أجل ، انه نهانا أن يستنجي أحدنا يمينه أو يستقبل (٢) القبلة ونهانا عن الروث والمقام ، وقال : لا يستنجي (٣) أحدكم بدون ثلاثة أحجار »

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصحغ ثنا محمد ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع بن الجراح عن الاعمش عن ابراهيم النخعي عن عبد الرحمن بن يزيد عن سلمان الفارسي « ان بعض المشركين قال له : انى لأرى صاحبكم يعلمكم حتى الخرواء قال أجل ، أمرنا أن لا نستقبل القبلة ، ولا نستنجي بأيماننا ، ولا نكتفي بدون ثلاثة أحجار ليس فيهن رجيع ولا عظم »

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب ثنا اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - ثنا أبو معاوية ثنا الاعمش عن ابراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن سلمان الفارسي قال : « ان رسول الله ﷺ نهانا أن نستقبل القبلة لناظر أو بول أو نستنجي بأيماننا أو نكتفي بأقل من ثلاثة أحجار »

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا احمد بن سعيد ثنا عبيد (٤) الله بن يحيى بن يحيى ثنا أبي ثنا مالك عن ابن شهاب عن أبي ادريس الخولاني عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « واذا استجمرت فأوتر » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن عطاء بن أبي ميمونة

(١) لفظ « يعلمكم » زدناه من صحيح مسلم ج ١ - ص ٥٨

(٢) في الاصل « مستقبل » بالميم وصححه من مسلم

(٣) هكذا هو في الاصول وفي صحيح مسلم في جميع نسخه ، وله وجه

في العربية *

(٤) بالتصغير وفي النسخة المصرية بالتكبير وهو خطأ *

سمع أنس بن مالك قال : « كان رسول الله ﷺ يدخل الغلاء (١) فأحل أنا وغلام (٢) إدواة من ماء وعذرة يستنجى بالماء » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة بن سعيد ثنا اسماعيل - هو ابن جعفر - عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « وجعلت لي الأرض طهوراً ومسجداً » ورويناه أيضاً من طريق جابر مسنداً *

وقال أبو حنيفة ومالك : بأي شيء استنجى دون عدد فأنق أجزأه ، وهذا خلاف ما أمر به رسول الله ﷺ لانه نهى أن يكتفى أحد بدون ثلاثة أحجار وأمر بالوتر في الاستجمار وما تعلم لم متعلقاً إلا أنهم ذكروا أن فيه : أن عمر رضي الله عنه كان له عظم أو حجر يستنجي به ثم يتوضأ ويصل ، وهذا لا حجة فيه ، لأنه شك : اما حجر واما عظم ، وقد خالفوا عمر في المسح على العمامة وغير ذلك ، ولو صح لكان لاحجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، لا سيما وقد خالفه سلمان وغيره من الصحابة رضي الله عنهم ، فأخبروا أن حكم الاستنجاء هو ما علمهم إياه رسول الله صلى الله عليه وسلم من ألا يكتفى بدون ثلاثة أحجار *

فإن قيل : أمره عليه السلام بثلاثة أحجار هو لقائط والبول معاً ، فوقع لكل واحد منهما أقل من ثلاثة أحجار . قلنا : هذا باطل لأن النص قد ورد بأن لا يستنجى بأقل من ثلاثة أحجار ومسح البول لا يسمى استنجاء ، فحصل النص في الاستنجاء والخبر أنه لا يجرى أقل من ثلاثة أحجار ، وحصل النص مجمل في أن لا يجرى

- (١) في النسخة المصرية « إذا دخل الغلاء » وما هنا هو الموافق لليمنية
ولصحيح البخاري (ج ١ ص ٧٨) *
- (٢) في النسخة اليمنية « وأنا غلام » بتقديم الواو ، وما هنا هو الموافق للمصرية وللبخاري *

أقل من ثلاثة أحجار على البول نفسه وعلى النجوى (١) فصح ما قلناه *
ومسح البول باليمين جائز ، وكذلك مستقبل القبلة ، لأنه لم ينع عن ذلك في البول ،
وانما نهى في الاستنجاء فقط *

وقال الشافعي ثلاث مسحات بحجر واحد ، وأجاز الاستنجاء بكل شيء حاشا
المظلم والروث والحمة (٢) والقصب والجلود التي لم تدبغ ، وهذا أيضاً خلاف لأمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا يكتفى بأقل من ثلاثة أحجار *
فإن قالوا : قسنا على الأحجار ، قلنا لهم : قيسوا على التراب في التيمم
ولا فرق . *

فإن ذكرنا حديثاً رواه ابن أخي الزهري مسنداً أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال : « إذا تقوط أحدكم فليتمسح ثلاث مرات » * قيل : ابن أخي الزهري
ضعيف والشيء رواه عنه محمد بن يحيى الكنانى وهو مجهول (٣) ولو صح لما كانت فيه حجة
لأنه ليس فيها أن تلك المسحات تكون بحجر واحد ، فزيادة هذا لا محل *
وأما من قال : إن حديث « من استجبر فليؤثر » معارض لحديث الثلاثة
الأحجار . قلنا هذا خطأ ، بل كل حديث منها قلّم بنفسه ، فلا يجزئ من الأحجار

(١) بفتح النون واسكان الجيم وهو العذرة *
(٢) بضم الحاء وبالميم . قال في اللسان . « اللحم القعم واحدته حمة . والحم
الرماد والقعم وكل ما احترق من النار » وهو المراد هنا
(٣) هو أبو قسان محمد بن يحيى بن علي بن عبد الحميد . روى عنه كثير
وذكره ابن حبان في الثقات وأخرج له البخاري . قال ابن حجر : « وقال
الحافظ أبو بكر بن مقفوز الشافعى كان أحد الثقات المشاهير يحمل الحديث
والادب والتفسير ومن بيت علم ونباهة . قلت : هذا الكلام راد على ابن حزم
في دعواه أن أبا غسان مجهول . ولفظ ابن حزم : محمد بن يحيى الكنانى مجهول .
فلعله ظنه آخر » اه كلام ابن حجر وأما ابن أخي الزهري فهو محمد بن عبد الله
ابن مسلم . وهو ثقة روى له البخاري حديثين . ومسلم استشهداً وكان في حفظه
شيء وأنكروا عليه بعض أحاديث انفرد بها ليس هذا منها *

الا ثلاثة لا رجيع فيها ، ويجزىء من التراب الوتر ، ولا يجزىء غير ذلك من كل ما لا يسمى أرضاً الا الماء *

فلان كان على حجر نجاسة غير الرجيع أجراً ما لم يأت عنه نهي (١) . ومن جاء عنه ألا يجزىء الا ثلاثة احجار سعيد بن المسيب والحسن وغيرهما *

فلان ذكر ذاكر حديثاً رويناه من طريق ابن الحصين الخبراني عن ابي سعيد أو ابي سعد عن ابي هريرة مسنداً : « من استجبر فليوتر من قل قد احسن ومن لا فلا حرج » فلان ابن الحصين مجهول وابو سعيد أو ابو سعد انظر كذلك (٢) *

(١) هذا خلط من المؤلف أن لا يرى جواز الاستنجاء بنهر جنس الارض اذا كان طاهراً وهو يجزئه بحجر عليه نجاسة ، فان المقصود للشارع التطهير والنظافة لا النجاسة والتقذر .

(٢) رواه أبو داود في سننه عن ابراهيم بن موسى الرازي عن عيسى بن يونس عن ثور عن الحصين الخبراني عن أبي سعيد عن أبي هريرة . ورواه ابن ماجه عن محمد بن بشار وعبد الرحمن بن عمر عن عبد الملك بن الصباح عن ثور ابن يزيد عن حصين الجعفي عن أبي سعيد الخير عن أبي هريرة . وقال أبو داود بعد روايته : « رواه أبو حاتم عن ثور قال حصين الجعفي . ورواه عبد الملك ابن الصباح عن ثور فقال أبو سعيد الخير ، قال أبو داود ، أبو سعيد الخير من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم » . والخبراني بضم الحاء المهملة واسكان الباء الموحدة . وحبزان بطن من حمير . وحصين هذا ذكره ابن حبان في الثقات وقال الذهبي لا يعرف . وقد أخطأ المؤلف هنا في تسميته « ابن الحصين » . وأما أبو سعيد أو أبو سعد فقد اختلف فيه فظن بعضهم أنهما واحد والصحيح أن راوى هذا الحديث هو أبو سعيد الخبراني الجعفي وهو مجهول كما قال أبو زرعة . قال ابن حجر في التهذيب « الصواب التفريق بينهما فقد نعى على كونه أبي سعيد الخير صحابياً البخاري وأبو حاتم وابن حبان والبنو و ابن قانع وجماعة . وأما أبو سعيد الخبراني فتابعي قطعاً ، وإنما هم بعض الرواة فقال في حديثه عن أبي سعيد الخير ولعله تصحيف وحذف »

فان ذكروا حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له : « ابغني احجاراً فأنتبه بحجرين وروثة فأخذ الحجرين وألقى الروثة وقال : انها ركس » فهذا لاحجة فيه لانه ليس في الحديث أنه عليه السلام اكتفى بالحجرين ، وقد صح أمره عليه السلام له بأن يأتيه بأحجار ، فالأمر باق لازم لابد من إيقائه ، وعلى أن هذا الحديث قد قيل فيه : ان أبا اسحاق دلّسه ، وقد روينا من طريق أبي اسحاق عن علقمة وفيه : « ابغني ثالثاً (١) » *

فان قيل : انما نهي عن العظم والروث لانهما زاد اخواننا من الجن . قلنا : نعم فكان ماذا ؟ بل هذا موجب أن المستنجي بأحدهما عاص مرتين : إحداهما خلافه نص الخبر ، والثاني تقديره زاد من نهي عن تقدير زاده ، والمعصية لا تميز بدل الطاعة ، ومن قال لا يميزه بالعظم ولا باليمين الشافعي وأبوسليمان وغيرهما *

١٢٣ - مسألة - وتطهير بول الذكر - اى ذكر كان فى اى شيء كان - فبان يرش الماء عليه رشاً يزيل أثره ، و بول الانثى يفسل ، فان كان البول فى الارض - اى بول كان - فبان يصب الماء عليه صباً يزيل أثره فقط *

حدثنا احمد بن محمد بن الجسور ثنا احمد بن الفضل الدينوري (٢) ثنا محمد ابن جرير ثنا عمرو بن علي ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا يحيى بن الوليد عن محل (٣)

(١) رواية علقمة هذه رواها أحمد في المسند من طريق ميمر عن أبي اسحق عن علقمة عن ابن مسعود في هذا الحديث وفيه : « فألقى الروثة وقال : انها ركس اثنتي بحجر » ورجاله ثقات أثبات . وانظر كلامنا تفصيلاً على هذا الحديث في شرحنا لتعقيب لابن الجوزي في المسئلة رقم ٢٨ *

(٢) قال ابن الفرضي : « قدم الاندلس سنة ٣٤١ وكان يكتب كتاباً ضعيفاً فوم محمد بن جرير - يعني الظهري - وخدمه وتحقق به وجمع منه . وكان عنده منابر » . وقال أبو عبد الله محمد بن يحيى « لقد كان بعصر يلعب به الاحداث ويسرقون كتبه وما كان ممن يكتب عنه توفي في المحرم سنة ٣٤٩ » نقل ذلك ابن حجر في اللسان

(٣) بضم الميم وكسر الحاء المهلة وتشديد اللام

ابن خليفة الطائي ثنا ابو السمح قال : « كنت اخدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتني بحسن او حسين فبال على صدره فدعا بماء فرش عليه ثم قل عليه السلام : هكذا يصنع يرش من الله كرويسل من الانبياء » (١) *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يوسف ثنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ام قيس بنت محسن : « انها أتت بابت لها صغير لم يأكل الطعام فأجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم على حجره فبال على ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا عليه السلام بماء فنضجه ولم يغسله » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا موسى بن اسماعيل ثنا همام — هو ابن يحيى — ثنا اسحاق — هو ابن عبد الله بن أبي طلحة — عن انس بن مالك : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى اعرابياً يبول في المسجد فدعا بماء فصبه عليه » *

قال علي : ليس تحديد ذلك بأكل الصبي الطعام من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) ، وعن فرق بين بول الفلام وبول الجارية ام سلة ام المؤمنين وعلى بن

(١) رواه أبو داود بلفظ « أتني بحسن أو حسين فبال على صدره فجلت أغسله فقال يغسل من بول الجارية ويرش من بول الفلام » ورواه الحاكم في المستدرک بلفظ : « فأرادوا أن يغسلوه فقال رشوه رشافته يغسل بول الجارية ويرش بول الفلام » وصححه ووافقه الذهبي ، ورواه أيضا التبراز والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وقال البخاري « حديث حسن » وأبو السمح هو مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وخادمه . قال أبو زرعة « لا أعرف اسمه ولا أعرف له غير هذا الحديث »

(٢) ولكنهم فقهوا ذلك من لفظه وإشارته ، فقد قال في حديث أبي السمح « الفلام » والرواية التي ذكرها المؤلف بلفظ « الذكر » فيها ضعف من قبل أحمد بن الفضل الدينوري ، وقد روى أحمد والترمذي عن حديث علي بن أبي طالب « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بول الفلام الرضيع ينضح وبول الجارية

أبى طالب ، ولا يخالف لهما من الصحابة رضي الله عنهم ، وبه يقول قتادة والزهري ،
وقال : مضت السنة بذلك ، وعطاء بن أبى رباح والحسن البصري وإبراهيم النخعي
وسفيان الثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو ثور
وداود بن علي وابن وهب وغيرهم . إلا أنه قد روى عن الحسن وسفيان التسوية
بين بول الفلام والجارية في الرش عليهما جميعاً . وقال أبو حنيفة ومالك والحسن بن
حي : يغسل بول الصبي كبول الصبية ، وما نعلم لهم متعلقاً لا من قرآن ولا من سنة
ولا من قول صاحب ، نعم - ولا عن أحد من التابعين ، إلا أن بعض المتأخرين
ذكر ذلك عن النخعي ، والمشهور عنه خلاف ذلك ، وقوله عن سعيد بن المسيب :
الرش من الرش والصب من الصب من الإبول كلها ، وهذا نصاً (١) خلاف قولهم .
وبالله تعالى التوفيق *

١٢٤ - مسألة - وتطهير دم الحيض أو أى دم كان سواء دم مملك كان أو غيره
إذا كان في الثوب أو الجسد فلا يكون إلا بلالاً ، حاشا دم البراغيث ودم الجسد ، فلا
يلزم تطهيرهما إلا ما لا حرج في غسله على الإنسان ، فيطهر المرء ذلك حسب
ما لا مشقة عليه فيه *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا
أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبى شيبة وأبو
كريب قالاً جميعاً ثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت « جاءت
فاطمة بنت أبى حبيش إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله انى امرأة أستحاض فلا
أطهر أفأدع الصلاة ؟ قال لا إنما ذلك عرق وليست بالحيضة ، فإذا أقبلت الحيضة
فدعي الصلاة فإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي » وهذا عموم منه صلى الله عليه

يفسل « وحسنه الترمذي . والمطلق يحمل على المقيد ، وبخاصة للتشديد من الشارع
في الاحتراز من البول والتوعد من أجله ، فيجب أن تقتصر على ما ورد ولا توسع فيه
(١) كذا في المصرية وفي الجينية « أيضاً »

وسلم لنوع الدم (١) ولا نبالي بالسؤال اذا كان جوازه عليه السلام عما بنفسه غير مردود بصير الى السؤال

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا محمد بن المثنى ثنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن هشام بن عروة حدثني فاطمة - هي بنت المنذر بن الزبير - عن أسماء - هي ابنة أبي بكر الصديق - قالت : « أتت امرأة النبي ﷺ فقالت : أرأيت احدا منا يحيض في الثوب كيف تصنع قال : تحته ثم تقرمه (٢) بالماء وتنفضه وتصلي فيه » *

ويستحب أن تستعمل في غسل الحيض شيئا من مسك ، حدثنا عبد الرحمن ابن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا يحيى ثنا ابن عيينة عن منصور بن صفية عن أمه عن عائشة : « ان امرأة سألت النبي ﷺ عن غسلها من الحيض فأمرها كيف تنقل قال : خذي فرصة من مسك (٣) فتطهري

(١) هنا بهامش الجنية مانعه « بل الاظهر أنه يريد دم الحيض . واللام للمهد الذي ذكرى الدال عليه ذكر الحيضة والسياق فهو كمود الضمير سواء فلا يتم قوله : وهذا عموم الخ » وهو استدراك واضح صحيح

(٢) قال ابن حجر في الفتح . « بالفتح واسكان القاف وضم الزاء والعاد المهملتين كذا في روايتنا . وحكى القاضي عياض وغيره فيه الضم وفتح القاف وتشديد الزاء المكسورة أي تدلك موضع الدم بأطراف أصابعها ليتحلل بذلك ويخرج ما تشربه الثوب منه »

(٣) الفرصة بكسر الفاء - ويجوز تثليثها - قطعة من صوف أو قطن . والمسك بكسر الميم معروف ، وفي بعض نسخ البخاري بفتحها وتأوله الشراح كثيرا وكله تكلف والصواب الكسر ، ويدل عليه ترجمة البخاري على الحديث بقوله « وتأخذ فرصة ممسكة » ثم رواه من طريق وهيب عن منصور بلفظ « خذي فرصة ممسكة » وهي الرواية التي أتى بها المؤلف هنا من صحيح مسلم . والروايات يفسر بعضها بعضا

بها قالت : كيف أنظف بها ؟ قال : سبحان الله تطهري ! فاجتنبتها الى فقلت تتبجى بها
أثر الدم (١) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا
احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا احمد بن سعيد الدارمي ثنا
حبان - هو ابن هلال - ثنا وهيب ثنا منصور - هو ابن صفية - عن أمه عن عائشة
« ان امرأة سألت النبي ﷺ : كيف أغتسل عند الطهر ؟ فقال : خذي فرصة ممسكة
فتوضئي بها » ثم ذكر نحو حديث سفیان *

قال علي : أمر رسول الله ﷺ بأن تتطهر بالفرصة المذكورة - وهي القطعة - وأن
تتوضأ بها ، وأما بعثه الله تعالى مبيناً ومعلماً ، فلو كان ذلك فرضاً لعلها عليه السلام
كيف تتوضأ بها أو كيف تتطهر ، فلما لم يفعل كان ذلك غير واجب مع صحة الاجماع
جيلاً بعد جيل على ان ذلك ليس واجباً ، فلم تزل النساء في كل بيت ودار على عهد
ﷺ الى يومنا هذا يتطهرن من الحيض ، فاقال أحد إن هذا فرض . ويكفي من هذا
كله أنه لم تسند هذه اللفظة الا من طريق ابراهيم بن مهاجر وهو ضعيف ، ومن طريق
منصور بن صفية وقد ضعف (٢) وليس ممن يحتاج بروايته (٣) فسقط هذا الحكم جملة
والحمد لله رب العالمين *

وكل ما أمرنا الله تعالى أو رسوله ﷺ فيه بالتطهير أو الغسل فلا يكون الا بالماء
أو بالتراب ان عدم الماء ، الا أن يأتي نص بأنه بغير الماء فنفق عنده ، لما حدثناه عبد

(١) الرواية في الاصلين . « خذي فرصة من مسك فتطهري بها قلت كيف
أنظف قال تطهري بها قلت كيف أنظف قال سبحان الله تطهري » الخ والذي
أخذناه هنا هو رواية البخاري في الصحيح فلعل المؤلف رواه من حفظه
فاًخفاً فيه (٢) في الجنية « وهو ضعيف ليس » الخ
(٣) أما ابراهيم بن المهاجر قروايته في صحيح مسلم وهو ثقة لا بأس به
وثقه ابن سعد وقال ابن حبان هو كثير الخطأ . وأما منصور بن صفية فأبوه
عبد الرحمن بن طلحة الحنظلي وأمه صفية بنت شيبة وهو ثقة روى له الشيخان
كما ترى ، ولم أجد أحداً ضعفه قبل ابن حزم ولا أرى له حجة في هذا

الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قال أبو بكر ثنا محمد بن فضيل عن أبي مالك الاشجعي ، وقال أبو كريب ثنا ابن أبي زائدة - هو يحيى بن زكريا - عن أبي مالك - هو سعد بن طارق - عن ربي بن حراش عن حذيفة قال : قال رسول الله ﷺ « فضلنا على الناس بثلاث » - فذكر فيها - « وجعلت لنا الارض كلها مسجدا وجعلت تربتها لنا طهورا اذا لم نجد الماء » ولا شك في أن كل غسل مأمور به في الدين فهو تطهر وليس كل تطهر غسلا - فصح انه لا طهر الا بالماء أو بالتراب عند عدم الماء *

وقال أبو حنيفة : دم السمك كثر أو قل لا ينجس الثوب ولا الجسد ولا الماء ، ودم البراغيث والبق كذلك ، وأما سائر الدماء كلها فإن قليلها وكثيرها يفسد الماء ، وأما في الثوب والجسد : فإن كان في أحدهما منه مقدار الدرهم البغلي فأقل فلا ينجس ويصلي به وما كان منه أكثر من قدر الدرهم البغلي فإنه ينجس وتبطل به الصلاة ، فإن كان في الجسد فلا يزال الا بالماء ، وإذا كان في الثوب فإنه يزال بالماء وبأى شيء أزاله من غير الماء ، فإن كان في خف أو نعل فإن كان يابسا أجزأ فيه الحلك فقط ، وإن كان رطبا لم يجزىء الا الغسل بأى شيء غسل *

وقال مالك : ازالة ذلك كله ليس فرضا ، ولا يزال الا بالماء . وقال الشافعي :

ازالته فرض ولا يزال الا بالماء *

قال علي : قال الله تعالى (وما جعل عليكم في الدين من حرج) وقال تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وقال تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) وبالضرورة ندري انه لا يمكن الاشكالك من دم البراغيث ولا من دم الجسد ، فاذ ذلك كذلك فلا يلزم من غسله الا ما لا حرج فيه ولا عسر مما هو في الوسع *

وفرق بعضهم بين دم ماله نفس سائلة ودم ماله ليس له نفس سائلة ، وهذا خطأ لانه قول لم يأت به قرآن ولا سنة ولا اجماع ولا قول صاحب ولا قياس *

وفرق بعضهم بين الدم المسفوح وغير المسفوح ، وتعلقوا بقوله تعالى (وأودما مسفوحا)

وقد قال تعالى (حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير) فعم تعالى كل دم وكل ميتة ، فكان هذا شرعاً زائداً على الآية الأخرى ، ولم يخص تعالى من تحريم الميتة ما لها نفس سائلة مما لا نفس سائلة لها •

وتعلق بعضهم في الدرر البغلي بحديث ساقط ، ثم لو صح لكان عليهم ، لأن فيه الاعادة من قدر الدرر ، بخلاف قولهم . وقال بعضهم : قيس على الدبر ، فقيل لهم : فهلا قسموه على حرف الاحليل وخرج البول وحكمها في الاستنجاء سواء ، وقد تركوا قياسهم هذا إذ لم يروا ازالة ذلك من الجسد بما يزال به من الدبر . وأما من لم ير غسل ذلك فرضاً فالسنن التي أوردناها مخالفة لقوله . وبالله تعالى التوفيق

١٢٥ - مسئلة - والمذى تطهيره بالماء يغسل مخرجه من الذكر وينضح بالماء ما مس منه الثوب . قال مالك يغسل الذكر كله •

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عبد الله بن أبي دليم ثنا ابن وضاح ثنا يحيى بن يحيى ثنا مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن سليمان بن يسار عن المقداد بن الأسود « أن علي بن أبي طالب أمره أن يسأله رسول الله ﷺ عن الرجل إذا دنا من امرأته تفرج منه المذى (١) ، قال فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فقال إذا وجد أحدكم ذلك فلينضح فرجه (بالماء) (٢) وليتوضأ وضوءه للصلاة حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن مفرج ثنا ابن السكن ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أبو الوليد - هو الطيالسي - ثنا زائدة عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب قال : « كنت رجلاً مذاء فأمرت رجلاً يسأل النبي ﷺ لمكان ابنته فسأل فقال : توضأ واغسل ذكرك » •

حدثنا حام بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا

(١) في الموطأ (١٤) : « إذا دنا من أهله تفرج منه المذى ماذا عليه ؟ قال علي : فإن عندي ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أستحي أن أسأله ، قال المقداد : فسألت الخ (٢) الزيادة من الموطأ ، وفي العينية « فليغسل ذكره » وما هنا هو الموافق للموطأ

بكر بن حماد ومحمد بن وضاح قال بكر ثنا مسدد ثنا حماد بن زيد، وقال ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال ثنا اسماعيل بن عليّة ويزيد بن هرون، ثم انفق حماد واسماعيل ويزيد كلهم عن محمد بن اسحاق ثنا سعيد بن عبيد بن السباق عن أبيه عن سهل بن حنيف قال حماد في حديثه « كنت ألقى من المذي شدة فكننت أكثر الفسل منه » ثم اتفقوا كلهم قال : « سألت رسول الله ﷺ عن المذي فقال : يكفيك منه الوضوء ، قلت : أ رأيت ما يصيب ثوبي منه ؟ قال : تأخذ كفاً من ماء فتضع ثوبك حيث ترى أنه أصابه » (١)

قال علي : غسل مخرج المذي من الذكر يقع عليه اسم غسل الذكر ، كما يقول القائل اذا غسله : غسلت ذكرى من البول ، فزيادة ايجاب غسل كله شرع لادليل عليه ، وقال بعضهم : في ذلك تقليص (٢) فيقال له : فمانوا ذلك بالقوابض من العقاقير اذن فهو أبلغ *

وهذا الخبر يرد على أبي حنيفة قوله : ان النجاسات لا تزال من الجسد الا بالماء وتزال من الثياب بغير الماء . فان تعلقوا بأن عائشة رضى الله عنها كانت تميز إزالة دم الحيض من الثوب بالريق ، قيل لم فإن ابن عمر كان يميز مسح الدم من المحاجم بالحصاة دون غسل ، ولا حجة إلا فبا جاء به النبي صلى الله عليه وسلم *

١٣٦ - مسألة وتطهير الاناء اذا كان لكتابي من كل ما يجب تطهيره منه بالماء وعلى كل حال اذا لم يجمد غيرها - سواء علمنا فيه نجاسة أو لم نعلم - بالماء ، فان كان اناء مسلم فهو طاهر ، فان تيقن فيه ما يلزم اجتنابه فبأي شيء أزاله كائنا ما كان من

(١) رواه أيضاً أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة . قال الترمذي « هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه الا من حديث محمد بن اسحاق في المذي مثل هذا . وقد اختلف أهل العلم في المذي يصيب الثوب » فقال بعضهم لا يميزى الا النسل ، وهو قول الشافعي واسحاق ، وقال بعضهم : يميزه النضج ، وقال احمد أرجو أن يميزه النضج بالماء » ج ١ ص ٢٤ . وفي اسناد الحديث محمد بن اسحاق وهو قد يدلس ولكنه صرح بالتخديث فهو اذن حجة (٢) هذا القائل هو الطحاوي

الطاهرات الا أن يكون لحم حار أهلى أو ودكه أو شحمه أو شيئاً منه فلا يجوز أن يطهره الا بالماء ولا بد *

حدثنا يونس بن عبد الله بن مغيث ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا أحمد بن خالد ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن محمد بن بشر ثنا سعيد بن أبي عروبة عن أيوب السختياني عن أبي قلابة عن أبي ثعلبة الخشني أنه قال : « يابى الله انا بأرض أهلها اهل كتاب نحتاج فيها الى قدورهم وأنهم ، فقال عليه السلام : لا تقربوها ما وجدتم بداً ، فاذا لم تجدوا بداً فافسلوها بالماء واطبخوها واشربوا (١) » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عباد وقتيبة قال ثنا حاتم — هو ابن اسماعيل — عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الاكوع قال : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى خيبر (ثم ان الله تعالى فتحها عليهم) (٢) فلما أمسى الناس (ساء) (٣) اليوم الذى فتحت عليهم أوقدوا نيراناً كثيرة ، فقال رسول الله ﷺ : ماهذه النيران على اى شيء توقدون ؟ قالوا : على لحم قال : (على) (١) اى لحم ؟ قالوا (على) (١) لحم الحر الإنسية ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أهريقوها واكسروها فقال رجل : يا رسول الله انهريقها ونفسها (٥) قال : أو ذاك » *

(١) رواه أيضا البخاري ومسلم وغيرهما بمعناه

(٢) هذه الجملة ليست من لفظ الحديث في صحيح مسلم وإنما هي من المؤلف اختصاراً لقصة الفتح

(٣) زيادة من مسلم

(٤) لفظ « على » في الموضعين لم يوجد في صحيح مسلم

(٥) الذي في مسلم « فقال رجل أو يهريقوها ويفسلوها » وفي شرحه المطبوع جهائش في الاستانة : هكذا رواية مسلم بالجزم أي ولهريقوها ويفسلوها ، فالقول مجزوم بلام الامر المحذوفة عند القائلين مجوز حذفها مطرداً في نحو قولك : قل له يفعل ، وقول الشاعر — محمد تفتد نفسك كل نفس — أي تفتد

قال علي: قد قدسنا أن كل غسل أمر به في الدين فهو تطهير، وكل تطهير فلا يكون إلا بالماء . وبالله تعالى التوفيق *

ولا يجوز أن يقاس تطهير الاناء من غير ما ذكرنا من الحر الاهلية على تطهيره من لحوم الجرلان النصوص اختلفت في تطهير الآنية من الكلب ومن لحم الخنازير فليس القياس على بعضها أولى من القياس على بعض ، لو كان القياس حقاً ، ولا يجوز أن يضاف الى ما حكم فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يحكم ، لانه يكون قولاً عليه ما لم يقل ، او شرعاً في الدين ما لم يأذن به الله تعالى . والوقوف عند اوامره عليه السلام أولى من الوقوف عند الدرهم البغلي ، وتلك الفروق الفاسدة . وبالله تعالى التوفيق *

١٢٧ - مسألة - قل ولغ في الاناء كلب اي اناء كن واي كلب كن - كلب صيده او غيره صغيرا او كبيرا - فلفرض اوراق ما في ذلك الاناء كأننا ما كان ثم يفضل بالماء سبع مرات ولا بد أولاً من بالتراب مع الماء ولا بد ، وذلك الماء الذي يطهر به الاناء طاهر حلال ، فان اكل الكلب في الاناء ولم يلع فيه او أدخل رجله او ذنبه أو وقع بكفه فيه لم يلزم غسل الاناء ولا هرق ما فيه البتة وهو حلال طاهر كله كما كان ، وكذلك لو ولغ الكلب في بقعة في الارض اوفى يد الانسان اوفى مالا يسمى اناء فلا يلزم غسل شيء من ذلك ولا هرق ما فيه . والولوغ هو الشرب فقط (١) فلو مس

حتى جعلوا منه قوله تعالى (قل لمبادي الدين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا) أي ليقموا وينفقوا . أو هو مجزوم لوقوعه في جواب أمر محذوف تقديره أو قل لهم أمر يقموا وغسلوها يهريقوها وينسلوها اهـ

(١) كل هذا تنال ومبالغة في التحسك بالظاهر بدون نفي معافي الشريعة وما يتفق مع المقول . فما حرم الله شيئاً الا وهو قدر مؤذ ، ولا حكم بنجاسة شيء الا وكان مما تتجنبه الطباع النقية . وازالة النجاسات واجب معقول المعنى فمن المحيب اذن أن يفرق ابن حزم بين أكل الكلب من الاناء وبين شربه ١ . بل لا يحب أن يفرق بين الشرب وبين وقوع الكلب كله في الاناء ١١ والكلب قدر بكل حال ، وقد ثبت من الطب الحديث أنه يحمل كثيراً من الامراض

لعاب الكلب أو عرقه الجسد أو الثوب أو الأناة أو متاعا ما أو الصيد :- ففرض إزالة ذلك بما أزاله ماء كثر أو غيره ، ولا بد من كل ما ذكرنا إلا من الثوب فلا يزال إلا بالماء *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا علي بن حجر السدي ثنا علي بن مسهر أنا الأعمش عن أبي رزين وأبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا ولغ الكلب في أناء أحدكم فليرقه ثم ليغسله سبع مرار » *

وبه إلى مسلم ثنا زهير بن حرب ثنا اسماعيل بن إبراهيم عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . « طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاها من التراب » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا أحمد بن حنبل ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا شعبة ثنا أبو التياح عن معارف ابن عبد الله بن الشخير عن ابن مغفل قال : « أمر^(١) رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل الكلاب ثم قال : ما لهم ولها ؟ فرخص في كلب الصيد و(ف) (٢) كلب الغنم وقال عليه السلام : إذا ولغ الكلب في الأناة فأغسلوه سبع مرات والثامنة عفره بالتراب » (٣)

قال علي : فأمر عليه السلام بهرق ما في الأناة إذا ولغ فيه الكلب ، ولم يخص شيئا من شيء : ولم يأمر عليه السلام باجتناّب ما ولغ فيه في غير الأناة ، بل نهى عن إضاعة المال ، وقد جاء هذا الخبر بروايات شتى ، في بعضها : « والسابعة بالتراب » وفي بعضها : « أحداها بالتراب » وكل ذلك لا يختلف معناه ، لأن الأولى هي بلا

الطبيخة ينقلها للأنسان ، والتوقي منه ضروري ، وهذا مصدق لما نفهم من معاني الشريعة في هذا الباب . والنظافة من الأيمان

(١) الذي في أبي داود « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر » الخ

(٢) زيادة من أبي داود

(٣) رواء أيضا مسلم والنسائي وابن ماجه

شك احدى الفسلات ، وفي لفظة « الاولى » بيان أينهن هي ، فمن جعل التراب في أولاهن فقد جعله في احدهن بلا شك واستعمل اللفظتين مآ ، ومن جعله في غير أولاهن فقد خالف أمر رسول الله ﷺ في أن يكون ذلك في أولاهن وهذا لا يجلي ، ولا شك ندري أن تعفيره بالتراب في أولاهن تطهير ثامن الى السبع غسلات ، وان تلك الفسلة سابقة لارهن اذا جمن ، وبهذا تصح الطاعة لجميع الفاظه عليه السلام الماثورة في هذا الخبر ، ولا يجزيه بدل التراب غيره ، لأنه تعدلحد رسول الله صلى الله عليه وسلم (١)

والماء الذي يفسل به الاناء طاهر ، لانه لم يأت نص باجتنابه ، ولا شريعة الا ما أخبرنا بها عليه السلام ، وما عدا ذلك فهو مما لم يأذن الله تعالى به ، والماء حلال شره طاهر فلا يحرم الا بأمر منه عليه السلام (٢)

وأما ما أكل فيه الكلب أو وقع فيه أو دخل فيه بمض أعضائه فلا غسل في ذلك ولا هرق لأنه حلال طاهر قبل ذلك ييقن — ان كان مما أباحه الله تعالى من المطاعم والمشارب وسائر المناجات — فلا ينتقل الى التحريم والتنجيس الا بنص لا بدعوى *

وأما وجوب ازالة لعاب الكلب وعرقه في أى شيء كان فلأن الله تعالى حرم كل ذى ناب من السباع ، والكلب ذو ناب من السباع ، فهو حرام ، وبعض الحرام حرام بلا شك ، ولعابه وعرقه بمضه فهما حرام ، والحرام فرض ازالته واجتنابه (٣)

(١) ثبت في الطب ان بعض مافي لعاب الكلب من الامراض لاعلاج له
الا ذلك بالتراب

(٢) معاذ الله أن يكون هذا الماء طاهرا وهو مما دل قوله صلى الله عليه وسلم « ظهور اناء أحدكم » على نجاسته بمعناه الظاهر الذي لا يحتاج الى تأويل وهو ماء قدز مستنكر

(٣) اذن أفليس ما أكل منه الكلب من طعام أو وقع فيه من شراب أو دخل فيه بمض أعضائه بقى فيه شيء من لعابه أو عرقه أو نتنه ويحرم تناوله وتجب اراقته لذلك ؟ اللهم غفرا

ولم يجوز أن يزال من الثوب إلا بالماء لقول الله تعالى (وثيابك فطهر) وقد قلنا ان التطهير لا يكون إلا بالماء وبالتراب عند عدم الماء *

ومن قال بقولنا في غسل ما ولغ فيه الكلب سبعاً أبو هريرة ، كما حدثنا يونس ابن عبد الله ثنا أبو بكر بن احمد بن خالد ثنا أبي ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا اسماعيل - هو ابن علي - عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : اذا ولغ الكلب في الاناء غسل سبع مرات أولاً ثم اياه احداً بالتراب والمرة ، وروينا عن الحسن البصري : اذا ولغ الكلب في الاناء أهرقه واشغله سبع مرات ، وبه يقول ابن عباس وعروة بن الزبير وطاوس وعمر بن دينار ، وقال الاوزاعي : ان ولغ الكلب في اناء فيه عشرة أقساط (١) لم يهرق كله ويفسل الاناء سبع مرات احداً بالتراب ، قلن ولغ في ماء في بقعة صغيرة مقدار ما يتوضأ به انسان فهو طاهر ، ويتوضأ بذلك الماء ويفسل لعاب الكلب من الثوب ومن الصيد *

قال علي : قول الاوزاعي هو نفس قولنا ، وبهذا يقول - يعني غسل الاناء من ولوغ الكلب سبعاً احداً بالتراب - احمد بن حنبل واسحاق بن راهويه وأبو عبيد وأبو ثور وداود وجملة أصحاب الحديث *

وقال الشافعي كذلك إلا انه قال : ان كان الماء في الاناء خمسمائة رطل لم يهرق ولو غرغ الكلب فيه ، ورأى هرق ما عدا الماء وان كثرة ، ورأى أن يفسل من ولوغ الخنزير في الاناء سبعاً كما يفسل من الكلب ، ولم يرد ذلك في ولوغ شيء من السباع ولا غير الخنزير أصلاً *

قال علي : وهذا خطأ لانهم أمر رسول الله ﷺ في الامر بهرقه أولاً أن يتبع ، واما قياس الخنزير على الكلب فخطأ ظاهر - لو كان القياس حقاً - لأن الكلب بعض السباع

(١) في المسألة « كل مقدار فهو قسط في الماء وغيره » وفيه أيضاً « والقسط الكوز عند أهل الامصار والقسط مكيال وهو نصف صاع ، والفرق ستة أقساط. المبرد : القسط أربعمائة واحد وثمانون درهما »

لم يحرم إلا بعموم تحريم لحوم السباع فقط ، فكان قياس السباع وما ولقت فيه على الكلب الذى هو بعضها والذى يجوز أكل صيدها اذا علمت - : أولى من قياس الخنزير على الكلب ، وكما لم يجوز أن يقاس الخنزير على الكلب في جواز اخذاه وأكل صيده ، فكذلك لا يجوز أن يقاس الخنزير على الكلب في عدد غسل الاناء من ولوغه ، فكيف والقياس كله باطل *

وقال مالك في بعض أقواله : يتوضأ بذلك الماء وتردد (١) في غسل الاناء سبع مرات ، مرة لم يره ومرة رآه ، وقال في قول له آخر : يهرق الماء ويشل الاناء سبع مرات ، فان كان لبنا لم يهرق ولكن يشل الاناء سبع مرات ويؤكل ما فيه ، ومرة قل : يهرق كل ذلك ويشل الاناء سبع مرات *

قل على : هذه تفاريق ظاهرة الخطأ . لا النص اتبع في بعضها ، ولا القياس اطرد فيها ، ولا قول أحد من الصحابة أو التابعين رضى الله عنهم قلدها فيها * وروى عنه أنه قال : اني لأراه عظيماً أن يعمد الى رزق من رزق الله فيهرق من أجل كلب ولغ فيه *

قال على : فيقال لمن احتج بهذا القول : أعظم من ذلك أن تخالف أمر الله على لسان نبيه ﷺ بهرقه . وأعظم مما استعظمتموه أن يعمد الى رزق من رزق الله فيهرق من أجل عصفور مات فيه بغير أمر من الله بهرقه . فان قالوا : المصفور الميت حرام ، قلنا : نعم لم نخالفكم في هذا ، ولكن المائع الذى مات فيه حلال ، فنحريمكم الحلال من أجل مماسه الحرام هو الباطل ، إلا أن يأمر بذلك رسول الله ﷺ فيطاع أمره ، ولا يتعدى حده ، ولا يضاف اليه ما لم يقل *

وقال أبو حنيفة : يهرق كل ما ولغ فيه الكلب أى شيء كان كثر أم قل ، ومن توضأ بذلك الماء أعاد الوضوء والصلوات أبداً ، ولا يشل الاناء منه إلا مرة *

(١) في التمهية « وترجع » وفي المضنية « ويرجع » وكلاهما فيما نظن خطأ ترجع ان صوابه « وتردد » كما يقضى السياق

قال على : وهذا قول لا يحفظ عن أحد من الصحابة ولا من التابعين ، إلا أننا روينا عن إبراهيم أنه قال فيها ولغ فيه الكلب : اغسله ، وقال مرة : اغسله حتى تنقيه ، ولم يذكر محديداً . وهو قول يخالف لسنة رسول الله ﷺ التي أوردنا ، وكفى بهذا خطأ *

واحتج له بعض مقلديه بأن قال : إن أبا هريرة - وهو أحد من روى هذا الخبر - قد روى عنه أنه خافه *

قال على : فيقال له : هذا باطل من وجوه ، أحدها : أنه إنما روى ذلك الخبر الساقط عبد السلام بن حرب وهو ضعيف ، ولا مجاهرة أقبح من الاعتراض على ما رواه عن أبي هريرة ابن علية عن أيوب عن ابن سيرين - النجوم الثواب - بمثل رواية عبد السلام بن حرب (١) ، وتنازها : أن رواية عبد السلام - على

(١) أثر أبي هريرة رواه الطحاوى في معاني الآثار (ج ١ ص ١٣) من طريق عبد السلام بن حرب عن عبد الملك - هو ابن أبي سليمان - عن عطاء عن أبي هريرة ، ورواه الدارقطنى في سننه (ص ٢٤ و ٢٥) من طريق اسحق الأزرق وابن فضيل عن عبد الملك ، فبرأ عبد السلام بن حرب من التفرد به ، وعبد السلام ثقة روى له الشيعان ، وإنما حكم حفاظ الحديث بالخطأ فيه على عبد الملك بن أبي سليمان ، قال الدارقطنى : « لم يروه هكذا غير عبد الملك عن عطاء » وقال البيهقى في سننه الكبرى (١ : ٢٤٢) « وقد روى حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة فتواه بالسبع كما رواه ، وفي ذلك دلالة على خطأ رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن أبي هريرة في الثلاث ، وعبد الملك لا يقبل منه ما يخالف فيه الثقات »

وقال ابن حجر في الفتح : « ثبت أنه - يعني أبا هريرة - أفنى بالنسل سبعا ، ورواية من روى عنه موافقة لروايته أرحح من رواية من روى عنه مخالفتها ، من حيث الاسناد ومن حيث النظر ، أما النظر فظاهر ، وأما الاسناد فالموافقة وردت من رواية حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عنه ، وهذا من أصح الاسانيد ، وأما المخالفة فن رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء

نحسبها - (١) إنما فيها أنه يغسل الاناء ثلاث مرات ، في يمسحوا بالأعلى خلاف السنة وخلاف ما اعترضوا به عن أبي هريرة ، فلا النبي ﷺ اتبعوا . ولا أبا هريرة الذي احتجوا به قلدوا . وثالثها : أنه لو صح ذلك عن أبي هريرة لما حل أن يعترض بذلك على ما رواه عن النبي ﷺ ، لأن الحجة إنما هي في قول رسول الله ﷺ لا في قول أحد سواء (٢) ، لأن صاحب قد ينسى ما روى وقد يتأول فيه ، والواجب إذا وجد مثل هذا أن يضعف ما روى عن صاحب من قوله ، وأن يغلب عليه ما روى عن النبي ﷺ ، لا أن نضعف ما روى عن النبي ﷺ ونغلب عليه ما روى عن صاحب ، فهذا هو الباطل الذي لا يحل ، ورابعها : أنه حتى لو صح عن أبي هريرة خلاف ما روى - ومعاذ الله من ذلك - فقد رواه من الصحابة غير أبي هريرة وهو ابن مفلول ولا يخالف ما روى .

وقال بعضهم : إنما كان هذا إذ أمر بقتل الكلاب ، فلما نهى عن قتلها نسخ ذلك قل على : وهذا كذب بحت لوجهين ، أحدهما : لأنه دعوى فاضحة بلا دليل ، وقفوا ما لا علم لقائله به ، وهذا حرام . والثاني : أن ابن مفلول روى النهي عن قتل الكلاب والأمر بغسل الاناء منها سبعاً في خبر واحد معاً ، وقد ذكرناه قبل . وأيضاً : فإن الأمر بقتل الكلاب كان في أول الهجرة ، وإنما روى غسل الاناء منها سبعاً أبو هريرة وابن مفلول ، وإسلامهما متأخر *

وقال بعضهم : كان الأمر بغسل الاناء سبعاً على وجه التخليط .

قال على : يقال لهم : أبحق أمر النبي عليه السلام في ذلك وبما تلزم طاعته فيه أم أمر بباطل وبما لا مؤونة في معصيته في ذلك ؟ فإن قالوا : بحت وبما تلزم طاعته فيه ، فقد أسقطوا شعبهم بذكر التخليط . وأما القول الآخر فقول به كفر مجرد لا يقوله مسلم *

عنه ، وهو دون الاول في القوة بكثير ، وعبد الملك ثقة ثبت حجة أخرج له مسلم ، وإنما أنكروا عليه تفردة عن عطاء بنجر الشقعة لاجار ، وما هذا بمجادح في صحة روايته ، ولعله أخطأ أو نسي أبو هريرة حين أفنى بالثلاث .

(١) في الغنية « تحسينها »

(٢) في البينة « غيره »

وقال بعضهم : قد جاء أثر بأنه إنما أمر بقتلها لأنها كانت تروع المؤمنين . قيل له : لسنا في قتلها إنما نحن في غسل الاناء من ولوغها ، مع أن ذلك الأثر ليس فيه إلا ذكر قتلها فقط ، وهو أيضاً موضوع لأثره من رواية الحسين بن عبيد الله السجلى (١) وهو ساقط *

وشغب بعضهم فذكر الحديث الذى فيه المفرة البغى التى سقت الكلب بخفها قال على : وهذا عجب جداً ، لأن ذلك الخبر كان في غيرنا ، ولا تلزمنا شريعة من قبلنا . وأيضاً : فمن لم أن ذلك انخلف شرب فيه ما بعد ذلك ، وأنه لم يقبل ، وأن تلك البغى عرفت سنة غسل الاناء من ولوغ الكلب ؟ ولم تكن تلك البغى نبيه فيحتاج بغلها ، وهذا كله دفع بازاح ، وخبط يجب أن يستحى منه * ويجزئ غسل من غسله وإن كان غير صاحبه ، لقوله عليه السلام : « غسלו » فهو أمر عام *

قال على : فإن أنكروا علينا التفريق بين ما ولغ الكلب فيه وبين ما أكل فيه أو وقع فيه أو أدخل فيه عضواً من أعضائه غير لسانه . قلنا لم : لا نكرة على من قلنا ما قال رسول الله ﷺ ، ولم يقل ما لم يقل عليه السلام ولم يخالف ما أمر به نبيه عليه السلام ، ولا شرع ما لم يشرعه عليه السلام في الدين ، وإنما النكرة على من أبطل الصلاة بما زاد على الدرهم البغى في الثوب من دم البجاجة فأبطل به الصلاة ، ولم يبطل الصلاة بشوب غمس في دم السمك ، ومن أبطل الصلاة بقدر الدرهم البغى في الثوب من خرو البجاجة وروث الخيل ، ولم يبطلها بأقل من ربع الثوب من بول الخيل وخره الغراب ، وعلى من أراق الماء بلغ فيه الكلب ، ولم يرق اللبن إذا ولغ فيه الكلب ، وعلى من أمر بهرق خمسمائة رطل غير أوقية من ماء وقع فيه درهم من لعاب كلب ، فإن وقع فيه رطل من لعاب الكلب كان طاهراً لا يراق منه شيء (٢) فهذه

(١) الحسين هذا قال البارقيطي : كان يضع الحديث .

(٢) الكلام هنا ناقص سقط منه شيء ويظهر أن صوابه : فإن كان خمسمائة رطل ووقع فيه رطل من لعاب الكلب . الخ لأنه يريد بهذا الرد على الشافعية الذين يذهبون إلى أن الماء لا ينجس إذا كان قلتين ، وفسروا بخمسمائة رطل .

هي الشكرات حقاً لا ما قلنا . وبالله تعالى تأييد *

١٢٨ - مسألة - فإن ولغ في الاناء المر لم يهرق مافيه، لكن يؤكل أو يشرب أو يستعمل، ثم يفسل الاناء بالماء مرة واحدة فقط، ولا يلزم إزالة لعابه مما عدا الاناء والثوب بالماء لكن بما أزاله ومن الثوب بالماء فقط *

حدثنا أحمد بن محمد بن عبد الله الطلنكي ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الصموت ثنا أحمد بن عمرو البزار ثنا عمرو بن علي الصبري ثنا أبو عاصم الضحاك ابن مخلد ثنا قرة بن خالد عن محمد بن سبرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: « إذا ولغ الكلب في الاناء فأغسله سبع مرات والهرمرة (١) »

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا وهب بن مسرة ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا زيد بن الحباب ثنا مالك بن أنس أخبرني اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الانصاري عن حميدة بنت عبيد بن رافع (٢) عن كبشة بنت كعب بن مالك وكانت تحت ولد أبي قتادة: « أنها صبت لأبي قتادة ماء يتوضأ به ، فجاءت هرة تشرب فأصغى لها الاناء فجعلت أنظر ، فقال : أتمجبن يا ابنة أخي ! قال رسول الله ﷺ : انها ليست بنجس انما هي من الطوافين عليكم أو الطوافات (٣) »

قال علي : فوجب غسل الاناء ولم يجب اوراق مافيه ، لانه لم ينجس ، ووجب

(١) هذا الحديث رواه أيضا الترمذي والدارقطني والحاكم وغيرهم، وقد رجح حفاظ الحديث أن قوله « والهرمرة » موقوف من كلام أبي هريرة، وأوضحنا ذلك فيما علقناه على التحقيق في المسئلة رقم ١٦

(٢) حميدة - بضم الحاء - بنت عبيد - بضم العين - بن رفاع بن رافع بن مالك الانصاري . وأخطأ يحيى الليثي في روايته الموطأ عن مالك فقال: « حميدة - بفتح الحاء - بنت أبي عبيدة بن فروة »

(٣) رواه أيضا الشافعي واحمد والدارقطني وأبو داود الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني وضمحه البخاري والمقبلي والدارقطني والبيهقي والحاكم ووافقه الذهبي ، وقال الترمذي « حديث حسن صحيح » .

غسل ثيابه من الثوب ، لأن المهر ذناب من السباع فهو حرام ، وبعض الحرام حرام ، وليس كل حرام نجسا ، ولا نجس الا باسماء الله تعالى أو رسوله نجسا ، والحرير والذهب حرام على الرجال وليساً بنجسين ، وقال الله تعالى : (وثيابك فطهر) .

وقال أبو حنيفة : يهرق ما ولغ فيه المهر ولا يجرى الوضوء به ، ويسفل الاناء مرة (١) ، وهذا خلاف كلام رسول الله ﷺ من رواية أبي قتادة . وقال مالك والشافعي : يتوضأ بما ولغ فيه المهر ولا يسفل منه الاناء . وهذا خلاف أمر رسول الله ﷺ من رواية أبي هريرة . ومن أمر بسفل الاناء من ولوغ المهر أبو هريرة وسعيد بن المسيب والحسن البصري وطاوس وعطاء ، إلا أن طاوساً وعطاء جعلاه بمنزلة ما ولغ فيه الكلب . ومن أباح أن يستعمل ما ولغ فيه المهر أبو قتادة وابن عباس وأبو هريرة وأم سلمة وعلي وابن عمر - باختلاف عنه - ، فصح قول أبي هريرة كقولنا نهياً . والحمد لله رب العالمين

١٢٩ - مسئلة - وتطهير جلد الميتة أى ميتة كانت - ولو أنها جلد خنزير أو كلب أو سبع أو غير ذلك - : فانه بالديباغ - بأى شيء ديبغ - طاهر ، فاذا ديبغ حل بيعة والصلاة عليه ، وكان كجلد ما ذكى مما يحل أكله ، إلا أن جلد الميتة المذكور لا يحل أكله بحال ، حاشا جلد الانسان ، فانه لا يحل أن يدبغ ولا أن يسلم ، ولا بد من دقته وإن كان كافراً ، وصوف الميتة وشعرها وريشها ووبرها حرام قبل الديباغ حلال بعده ، وعظمها وقرنها مباح كله لا يحل أكله ، (٢) ولا يحل بيع الميتة ولا الانتفاع بعصبيها ولا شحمها *

حدثني أحمد بن قاسم ثنا أبو قاسم بن محمد بن قاسم ثنا جدى قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن اسماعيل الترمذى ثنا الحيدى ثنا سفيان - هو ابن عيينة - ثنا زيد بن أسلم أنه سمع عبد الرحمن بن وعلة المصرى يقول : سمعت ابن عباس يقول : سمعت

(١) هذا النقل خطأ . قال في الهداية : « وسؤر الهرة طاهر مكروه ، وعن أبي يوسف انه غير مكروه »
(٢) في المصرية « حرام كله ولا يحل بيعه »

رسول الله ﷺ يقول : « إنما أهاب ديني قد طهر » (١)

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس قال : « مر رسول الله ﷺ على شاة لمولاة ليمونة ميتة فقال : أفلا انتفخ بهاها ! قالوا : وكيف وهي ميتة يا رسول الله ؟ قال : إنما حرم لحمها » (٢).

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا قتيبة بن سعيد ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة (٣) : « أن رسول الله ﷺ مر على شاة ملقاة ، فقال : من هذه ؟ قالوا : ليمونة ، قال : ما عليها لو انتفخت بهاها ! قالوا إنها ميتة ، قال : إنما حرم الله أكلها ».

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى ، وأبو بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد ، وابن أبي عمر كلهم عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال : « تصدق على مولاة ليمونة بشاة فماتت ، فمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : هلا أخذتم إهابها قد بفسدها فتنفخ به ؟ فقالوا : إنها ميتة ، قال : إنما حرم أكلها ».

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس : « أخبرني ميمونة أن شاة ماتت فقل رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألا دبغتم إهابها ! »

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا عبيد الله

(١) رواه أيضا مسلم واحمد والنسائي وابن ماجه والترمذي وابن حبان في صحيحه والدارقطني وغيرهم .

(٢) رواه أيضا البخاري ومسلم وأصحاب السنن .

(٣) سقط من البيهقي ذكر ميمونة وصار فيها من حديث ابن عباس وهو خطأ ، وما هنا هو الصواب الموافق للمصرية ولسن النسائي (ج ٢ ص ١٩٠-١٩١)

ابن سعيد ثنا معاذ بن هشام الدستوائى حدثني أبي عن قتادة (١) عن الحسن عن الجون بن قتادة عن سلمة بن الحبلى: « أن رسول الله ﷺ في غزوة تبوك دعا بماء من عند امرأة فقالت: ما عندى الا في قربة لى ميتة، قال: أليس قد دبتنها؟ قالت بلى. قال: فان دباغها ذكاتها. »

حدثنا أحمد بن محمد الجسورى ثنا أحمد بن الفضل الدينورى ثنا محمد بن جرير الطبرى ثنا محمد بن حاتم ثنا هشيم عن منصور بن زاذان عن الحسن ثنا جون بن قتادة التميمي (٢) قال: « كنا مع رسول الله ﷺ - فقال فى حديث ذكره - : فان دباغ الميتة طهورها » قال على: جون وسلمة لها صحبة (٣)

(١) فى المصرية « معاذ بن هشام الدستوائى ثنا قتادة » والصواب ما فى اليمنية وهو الموافق لسنن النسائى (٢ : ١٩٩)

(٢) فى اليمنية « التميمي » وهو خطأ. انظر التهذيب والاصابة

(٣) حديث سلمة بن الحبلى رواه أيضا ابو داود والبيهقى وابن حبان والحاكم، وقال ابن حجر استناده صحيح، ورواه البغوي وابن منده وابن قانع من حديث الحسن بن جون قال: كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم. الخ قال البغوي: « هكذا حدث به هشيم لم يجاوز به جون بن قتادة وليس لجون صحبة » واتفق حفاظ الحديث على أن هشيم أخطأ فى هذا الحديث. قال الحافظ ابن حجر: « وأما أبو محمد بن حزم بظاهر استناد هشيم فروى من طريق الطبرى عن محمد بن حاتم عن هشيم فذكره. وقال: هذا حديث صحيح وجون قد صحت صحبته. وتمقبه أبو بكر بن مغزى فقال: هذا خطأ لجون رجل تابعي مجهول، لا يعرف من روى عنه الا الحسن، وروايته لهذا الحديث انما هي عن سلمة بن الحبلى، أخطأ فيه محمد بن حاتم. قلت ولم يصب فى نسبته لخطأ فيه الى محمد بن حاتم. وأما قوله ان جونا مجهول فقد قاله أبو طالب والترمذى عن أحمد ابن حنبل. وقال أبو الحسن بن البراء عن على بن المدنى: جون معروف وان كان لم يرو عنه الا الحسن، وعدة فى موضع آخر فى شيوخ الحسن المجهولين. وقد روى جون بن قتادة أيضا عن الزبير بن العوام وشهد معه المجلس. » انظر من الاصابة (ج ١ ص ٢٨٤) باختصار

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن عطاء بن أبي رباح عن جابر ابن عبد الله أنه سمع رسول الله ﷺ يقول علم الفتح وهو يمكة : « ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة ^(١) والخنزير والاصنام ، فقيل يا رسول الله : أرايت شعوم الميتة فإنه يطلى بها السفن وتلمن بها الجلود ويستصبح بها الناس ؟ قال لا : هو حرام (فقال رسول الله ﷺ عند ذلك) (٢) : قاتل الله اليهود ، ان الله لما حرم عليهم شعوبها أجملوه ^(٣) ثم باعوه فأكلوا ثمنه » .

قال علي : ذهب أحمد بن حنبل الى انه لا يحل استعمال جلد الميتة وان دبح ، وذكر ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا محمد ابن قدامة ثنا جرير عن منصور عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن عكيم قال : « كتب الينا رسول الله ﷺ ألا تستنموا ^(٤) من الميتة باهاب ولا عصب » .

قال علي : هذا خبر صحيح ^(٥) ولا يخالف ما قبله ، بل هو حق ، لا يحل أن يلتفم من الميتة باهاب الا حتى يدبغ ، كما جاء في الاحاديث الأخر ، إذ ضم أقواله عليه السلام بعضها لبعض فرض ، ولا يحل ضرب بعضها ببعض ، لانها كلها حتى

(١) هنا في البيهقي زيادة « والدم » ولا توجد في سنن النسائي (٢ : ١٩٢)

(٢) الزيادة التي بين القوسين من النسائي

(٣) في النسائي « الشعوم جملوه » وأجل الشحم وجله أذابه واستخرج

دعنه ، وجل أفصح من أجل . قاله في السان

(٤) كذا في المصرية وفي البيهقي « تلتفموا » وفي النسائي (٢ : ١٩٢)

« تلتفموا »

(٥) كلا ، بل هو حديث مضطرب أو مرسل ، لان عبد الله بن عكيم

- بضم الميم وفتح الكاف - ليس صحابيا . ولم يسمعه ابن أبي ليلى عنه ، وقد أوفينا الكلام عليه في حواشينا على التحقيق في المسئلة ١٧

من عند الله عز وجل ، قال الله تعالى : (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى)
وقال تعالى : (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) . وروى عن
عائشة أم المؤمنين باسناد في غاية الصحة : « دباغ الاديم ذكاته » (١) وهذا عموم لكل
أديم ، وعن ابن عباس عن أم المؤمنين ميمونة : انها دبغت جلد شاة ميتة فلم تزل تنبذ
فيه حتى بلى ، وعن عمر بن الخطاب : دباغ الاديم ذكاته .

وقال ابراهيم النخعي - في جلود البقر والغنم تموت فتدبغ - : إنها تباع وتلبس ،
وعن الأوزاعي اباحة بيعها ، وعن سفيان الثوري اباحة الصلاة فيها ، وعن الليث بن
سمد اباحة بيعها ، وعن سعيد بن جبير في الميتة : دباغها ذكاتها ، وأباح الزهري جلود
الفور ، واحتج بما جاء عن النبي ﷺ في جلد الميتة ، وعن عمر بن عبد العزيز وعروة
ابن الزبير وابن سيرين مثل ذلك *

وقال أبو حنيفة : جلد الميتة اذا دبغ وعظامها وعصبها وعقبها وصوفها وشعرها
ووبرها وقرنها لا بأس بالانتفاع بكل ذلك ، وبیمه جزر ، والصلاة في جلدها اذا دبغ
جزر ، أى جلد كان حالها جلد الخنزير *

وقال مالك : لا خير في عظام الميتة ، وهى ميتة ، ولا يصلى فى شيء من جلود
الميتة وإن دبغت ، ولا يحمل بيعها أى جلد كلب ، ولا يستقى فيها ، لكن جلود
ما يؤكل لحمه اذا دبغت جائز التعمود عليها وأن يفريل عليها ، وكره الاستقاء فيها
بآخره لنفسه ، ولم يمنع من ذلك غيره ، ورأى جلود السباع اذا دبغت مباحة للجلوس
والفريلة ، ولم ير جلد الحمار وان دبغ يجوز استعماله ، ولم ير (٢) استعمال قرن (٣) الميتة
ولا سننها ولا ظلفها ولا ريشها ، وأباح صوف الميتة وشعرها ووبرها ، وكذلك ان
أخدت من حى *

وقال الشافعى : يتوضأ فى جلود الميتة اذا دبغت أى جلد كان ، إلا جلد كلب

-
- (١) رواه الدارقطنى مرفوعاً بلفظ : « طهور كل أديم دباغه » وقال « اسناد
حسن كامل ثقات » ورواه النسائي وابن حبان والطبراني والبيهقي .
(٢) في اليمنية « ولم يجوز » .
(٣) في اليمنية « جلد » وما هنا أظهر .

أو خنزير ، ولا يطهر بالدباغ لا صوف ولا شعر ولا وبر ولا عظم ولا قرن ولا سن ولا ريش ، إلا الجلد وحده فقط *

قال علي : أما إباحة أبي حنيفة العظم والعقب من الميتة نفعاً ، لأنه خلاف الأثر الصحيح الذي أوردنا : « ألا نتفع من الميتة بأهاب ولا عصب » وجاء الخبر بإباحة الأهاب إذا دُبغ ، فبقي العصب على التحريم ، والعقب عصب بلا شك ، وكذلك تفرقه بين جلود السباع والميتات وجلد الخنزير خطأ ، لأن كل ذلك ميتة محرم ، ولا نعلم هذه التفاريق ولا هذا القول عن أحد قبله .

وأما تفریق مالك بين جلد ما يؤكل لحمه وبين جلد ما لا يؤكل لحمه نفعاً ، لأن الله تعالى حرم الميتة كما حرم الخنزير ولا فرق ، قال الله تعالى : (حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير) ولا فرق بين كبش ميت وبين خنزير ميت عنده ولا عندنا ولا عند مسلم في التحريم ، وكذلك فرقه بين جلد الحمار وجلد السباع خطأ ، لأن التحريم جاء في السباع كما جاء في الحمار ولا فرق ، والعجب أن أصحابه لا يميزون الانتفاع بجلد الفرس إذا دُبغ ، ولحمه إذا ذُكي لحلال النصح ، ويميزون الانتفاع بجلد السبع إذا دُبغ ، وهو حرام لا تعمل فيه الذكاة بالنصح ، وكذلك منعه من الصلاة عليها إذا دبست خطأ ، لأنه تفریق بين وجوه الانتفاع بلا نص قرآن ولا سنة ولا قول صاحب ولا تابع ولا قياس ، ولا نعلم هذا التفریق عن أحد قبله .

وأما تفریق الشافعي بين جلود السباع وجلد الكلب والخنزير نفعاً ، لأن كل ذلك ميتة حرام سواء ، ودعواه أن معنى قوله عليه السلام : « إذا دُبغ الأهاب فقد طهر » - أن معناه عاد إلى طهارته خطأ ، وقول بلا برهان ، بل هو على ظاهره أنه حينئذ طهر ، ولا نعلم هذا التفریق عن أحد قبله *

قال علي : أما كل ما كُلت على الجلد من صوف أو شعر أو وبر فهو بعد الدباغ ظاهر كله لا قبل الدباغ ، لأن النبي ﷺ قد علم أن على جلود الميتة الشعر والريش والوبر والصوف ، فلم يأمر بأزالته ذلك ولا أباح استعمال شيء من ذلك قبل الدباغ ، وكل ذلك قبل الدباغ بعض الميتة حرام ، وكل ذلك بعد الدباغ طاهر ليس ميتة ، فهو حلال حاشا أسكاه ، وإذا هو حلال فلباسه في الصلاة وغيرها وبيع كل ذلك داخل في الانتفاع

الذى أمر به رسول الله ﷺ ، فإن أزيل ذلك عن الجلد قبل الدباغ لم يجوز الانتفاع بشيء منه ، وهو حرام ، إذ لا يدخل الدباغ فيه ، وإن أزيل بعد الدباغ فقد طهر ، فهو حلال بعد كسائر المباحات حاشاً أكله قطع *

وأما العظم والريش والقرن فشكل ذلك من الحلى بمض الحلى ، والحلى مباح ملكه (١) وبیمه إلا ما منع من ذلك نص ، وكل ذلك من الميتة ميتة ، وقد صح تحريم النبي ﷺ بيع الميتة ، وبعض الميتة ميتة ، فلا يجل بيع شيء من ذلك ، والانتفاع بكل ذلك جائز ، لقوله عليه السلام : « إنما حرم أكلها » فأباح ما عدا ذلك إلا ما حرم باسمه من بيعها والادهان بشعورها ، ومن عصها ولحمها *

وأما شعر الخنزير وعظمه فحرام كله ، لا يجل أن يملك ولا أن ينتفع بشيء منه ، لأن الله تعالى قال : (أولم خنزيرفانه رجس) والضمير راجع الى أقرب مذكور ، فالخنزير كله رجس ، والرجس واجب اجتنابه ، بقوله تعالى : (رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه) حاشا الجلد فإنه بالدباغ طاهر ، بصوم قوله عليه السلام : « وأما أهاب دبع فقد طهر » *

قال على : وأما جلد الانسان فقد صح نهى رسول الله ﷺ عن المثلة ، والسليخ أعظم المثلة ، فلا يجل التمثيل بكافر ولا مؤمن ، وصح أمره عليه السلام باقتناء قتلى كفار بدر فى القليب ، فوجب دفن كل ميت كافر ومؤمن . والله تعالى التوفيق *

١٣٠ - مسئلة - وإناء الخمر إن تخللت الخمر فيه فقد صار طاهراً يتوضأ فيه ويشرب وإن لم يفسل ، فإن أهرقت أزيل أنز الخمر - ولا بد - بأى شيء من الطاهرات أزيل ، ويطهر الاناء حينئذ سواء كان فخاراً أو عوداً أو خشباً أو نحاساً أو حجاراً أو غير ذلك .

أما الخمر فحرمه بالنص والاجماع المتيقن ، فواجب اجتنابها ، قال تعالى : (إنما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه) فإذا تخللت الخمر أو خللت فأنخل حلال بالنض طاهر *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا

(١) فى الميتة « لا يباح أكله وبیمه »

عثمان بن أبي شيبة ثنا معاوية بن هشام ثنا سفيان - هو الثوري - عن عمار بن دثار عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ: « نعم الآدمي انظر (١) » فم عليه السلام ولم يخص ، وانظر ليس خراً ، لأن الحلال الطاهر غير الحرام الرجس بلا شك ، فاذن لا خمر هناك أصلاً ، ولا أثر لها في الآناء ، فليس هناك شيء يجب اجتنابه وإزالته ، وأما اذا ظهر أثر الخمر في الآناء فعلى هناك بلا شك ، وإزالته واجتنابه فرض ، ولا نص ولا إجماع في شيء ما يمينه تزال به ، فصح أن كل شيء أزيلت به فقد أديننا ما علينا من واجب إزالتها . والحمد لله رب العالمين . وإذا أزيلت فلا آناء طاهر ، لأنه ليس هناك شيء يجب اجتنابه من أجله *

١٣١ مسألة - والمحي طاهر في الماء كان أو في الجسد أو في الثوب ولا نجس أزالته ، والبصاق مثله ولا فرق .

حدثنا حماد بن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري وسفيان بن عيينة كلاهما عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن همام بن الحارث قال : « أرسلت عائشة أم المؤمنين الى ضيف لها تدعوه فقالوا : هو يفضل جنابة في ثوبه ، قالت ولم يفعله ؟ قد كنت أفركه من ثوب رسول الله ﷺ » . فأنكرت رضي الله عنها غسل المني .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا احمد بن جواس (٢) الحنفى أبو عاصم ثنا ابو الاحوص عن شبيب بن غرقدة (٣) عن عبد الله بن شهاب انزلوا في قال : « كنت نازلاً على عائشة فاحتلمت في ثوبي فمستهما في الماء فرأتني جارية لعائشة فأخبرتها ، فبعت الى عائشة : ما حملك على ما صنعت بشويك ؟ قلت : رأيت ما يرى الناس في منامه ، قالت : هل رأيت فيها شيئاً ؟ قلت : لا ، قالت : فلو رأيت شيئاً غسلته ! لقد رأيتني واني لأحكه من ثوب رسول الله ﷺ يا بيا بظفري . »

(١) رواه أيضاً الترمذى وابن ماجه ، ورواه الترمذى من حديث عائشة

(٢) بالجيم المفتوحة وتقديد الواو وآخره سين مهملة .

(٣) بفتح اللين المعجمة واسكان الراء .

فهذه الرواية تبين كذب من تخصّص بلا علم، وقال: كانت تفركه بالماء.

حدثنا حماد ثنا عباس بن اصبح ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا احمد بن زهير بن حرب ثنا موسى بن اسماعيل ثنا حماد بن سلمة ثنا حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم عن الاسود بن يزيد ان عائشة قالت : « كنت أفرك المتّى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصلّى فيه » وقد رواه أيضا علقمة بن قيس والحارث بن نوفل عن عائشة مستنداً ، وهذا تواتر ، وصح عن سعد بن أبي وقاص انه كان يفرك المتّى من ثوبه ، وصح عن ابن عباس في المتّى يصيب الثوب : هو بمنزلة النخام والبراق امسحه بإخرة أو بخرقة ، ولا تغسله ان شئت الا أن تغدّره أو تتركه أن يرى في ثوبك ، وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأبي ثور وأحمد بن حنبل وأبي سليمان وجميع أصحابهم .

وقال مالك : هو نجس ولا يجرىء الا غسله بالماء ، وروينا غسله عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة وأنس وسعيد بن المسيب

وقال أبو حنيفة : هو نجس ، فإن كان في الجسد منه أكثر من قدر الدرهم البغلي لم يجرىء في إزالته غير الماء ، فإن كان قدر الدرهم البغلي فأقل أجزأت إزالته بغير الماء ، فإن كان في الثوب أو النمل أو الخلف منه أكثر من قدر الدرهم البغلي ، فإن كان رطباً لم يميز الا غسله بأي مائع كان ، فإن كان يابساً أو كان قدر الدرهم البغلي فقل (١) وإن كان رطباً أجزأ مسحه فقط ، وروينا عن ابن عمر انه قال : ان كان رطباً فاعسله وان كان يابساً فحتّه .

قال علي : واحتج من رأى نجاسة المتّى بحديث رويناه من طريق سليمان بن يسار عن عائشة : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغسل المتّى وكانت أغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم » . وقالوا : هو خارج من مخرج البول فينجس لذلك ، وذكرنا حديثاً رويناه من طريق أبي حذيفة عن سفيان الثوري ، مرة قال : عن الاعمش ، ومرة قال : عن منصور ، ثم استمر ، عن ابراهيم عن همام بن الحارث

(١) أين جواب الشرط ؟ لعله سقط من النسخ

عن عائشة في النبي : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بحته »
 قال علي : وهذا لا حجة لهم فيه . أما الصحابة رضى الله عنهم فقد روينا عن
 عائشة وسعد وابن عباس مثل قولنا ، وإذا تنازع الصحابة رضى الله عنهم فليس
 بعضهم أولى من بعض ، بل الرد حيثنذ واجب الى القرآن والسنة . وأما حديث
 سليمان بن يسار فليس فيه أمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم بنسله ولا بإزالته ولا
 بأنه نجس ، وإنما فيه أنه عليه السلام كان بنسله ، وأن عائشة كانت تنسله ، وأفعاله عليه السلام ليست
 على الوجوب ، وقد حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا
 الفريري ثنا البخاري ثنا مالك بن اسماعيل ثنا زهير - هو ابن معاوية - ثنا حميد ثنا
 عن أنس بن مالك : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نخامة في القبة فحكها (١)
 بيده ورثى كراهيته لذلك (٢) » . فلم يكن هذا دليلا عند خصومنا على نجاسة النخامة ،
 وقد ينسل المرء ثوبه عما ليس نجسا . وأما حديث سفيان قالما انفرد به أبو حذيفة
 موسى بن مسعود التهدي ، بصرى ضعيف مصحف كثير الخطأ ، روى عن سفيان
 البواطل ، قال أحمد بن حنبل فيه : هو شبه لاشيء ، كأن سفيان الذي يحدث عنه .
 أبو حذيفة ليس سفيان الذي يحدث عنه الناس (٣)

- (١) في الاصلين (حككة) ونصحناه من البخاري (ج ١ - ص ٦٤)
 (٢) في البخاري « فرثي منه كراهية أو رثى كراهيته لذلك وشده عليه »
 (٣) حديث عائشة الذي رواه أبو حذيفة أخرجه ابن الجارود في المنتقى (ج ٧١ -
 ص ٧٢) ونصه : « حدثنا محمد بن يحيى واحد بن يوسف قال ثنا أبو حذيفة قال ثنا
 سفيان عن منصور عن إبراهيم عن مام بن الحارث قال : كان ضيف عند عائشة
 رضى الله عنها فأجنب لجعل ينسل ما أصابه ، فقالت عائشة رضى الله عنها : كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بحته » وهو اسناد صحيح كما قال ابن حجر
 في التلخيص (ج ١ ص ١٩١) وقال : « وهذا الحديث قد رواه مسلم من هذا
 الوجه بلفظ : لقد رأيته أحكم من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسك
 بظفري . ولم يذكر الأمر » فالحديث له أصل صحيح ، وأبو حذيفة ثقة أخرج
 له البخاري ، وقال أبو حاتم « صدوق معروف بالثوري ولكن كان يصحف »

وأما قولهم : إنه يخرج من مخرج البول ، فلاحجة في هذا ، لانه لاحكم البول ما لم يظهره ، وقد قال الله تعالى : (من بين فرث ودم لبنا خالصا) فلم يكن خروج اللبن من بين الفرث والدم منجساً له ، فسقط كل ما تعلقوا به . وبالله تعالى التوفيق *

وقال بعضهم : يفسله رطباً على حديث سليمان بن يسار ، ويحكه يابساً على سائر الأحاديث . قال علي : وهذا باطل ، لأنه ليس في حديث سليمان أنه كان رطباً ، ولا في سائر الأحاديث أنه كان يابساً ، الا في حديث الخولاني وحده ، فحصل هذا القائل على الكذب والتحكم ، اذ زاد في الاخبار ما ليس فيها

قال علي : وقد قال بعضهم : معنى : « كنت أفركه » أى بالماء ، قال علي : وهذا كذب آخر وزيادة في الخبر ، فكيف وفي بعض الأخبار - كما أوردنا - : « يابساً بظفري » . قال علي : ولو كان نجساً لما ترك الله تعالى رسوله ﷺ يصلي به ، ولا يخبره كما أخبره إذ صلى بنعليه وفيهما قنبر نخلهما ، وقد ذكرناه قبل هذا باسناده . وبالله تعالى التوفيق *

١٣٣ - مسألة - واذا أحرقت العذرة أو الميتة أو تغيرت فصارَت رماداً أو تراباً ، فكل ذلك طاهر . ويتيم بذلك التراب . برهان ذلك ان الاحكام انما هي على ما حكم الله تعالى بها فيه مما يقع عليه ذلك الاسم الذي به خاطبنا الله عز وجل . فاذا سقط ذلك الاسم فقد سقط ذلك الحكم . وانه غير الذي حكم الله تعالى فيه . والعذرة غير التراب وغير الرماد . وكذلك الخمر غير الخلل . والانسان غير الدم الذي منه خلق . والميتة غير التراب

وقال ابن سعد في الطبقات (ج ٧ ق ٢ ص ٥٥) « كان كثير الحديث ثقة ان شاء الله تعالى ، وكان حسن الرواية عن عكرمة بن عمار وزهير بن محمد وسفيان الثوري ، ويذكرون أن سفيان كان تزوج أمه حين قدم البصرة » مات في جمادى الآخرة سنة ٢٧٠ . وكلمة أحمد فيه لعلها لما جاء به من أحاديث عن سفيان لا يبرفها غيره ، وليس هذا قدساً فيه وقد قال أحمد حين مثل عنه - أما من أهل الصدق فنعم . »

١٣٣ - مسألة - ولعاب المؤمنين من الرجال والنساء - الجنب منهم والحائض وغيرهما - ولعاب الخيل وكل ما يؤكل لحه ، وعرق كل ذلك ودمه ، وسور كل ما يؤكل لحه - : طاهر مباح الصلاة به . *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا علي بن عبد الله ثنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - ثنا حميد ثنا بكر عن أبي رافع عن أبي هريرة : « أن النبي ﷺ لقيه في بعض طرق المدينة وأبو هريرة جنب (١) ، قال فأنحست منه (٢) فذهبت فأغتسلت ثم جئت (٣) قال : أين كنت يا أبا هريرة ؟ قال : كنت جنباً فكرهت أن أجالسك وأنا على غير طهارة ، قل : سبحان الله ! إن المؤمن لا ينجس » *

قال علي : وكل ما يؤكل لحه فلا خلاف في أنه طاهر ، قل الله تعالى (ويحمل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) فكل حلال هو طيب ، والطيب لا يكون نجساً بل هو طاهر ، وبض الطاهر طاهر بلا شك ، لأن الكل ليس هو شيئاً غير أبعاضه إلا أن يأتي نص بتحريم بعض الطاهر فيوقف عنده ، كالدّم والبول والرجيع ، ويكون مستثنى من جملة الطاهر ، ويبقى سائرهما على الطهارة . والله تعالى التوفيق *

١٣٤ - مسألة - ولعاب الكفار من الرجال والنساء - الكنائيين وغيرهم - نجس كله ، وكذلك العرق منهم والدمع ، وكل ما كان منهم ، ولعاب كل ما لا يحمل أكل لحه من طائر أو غيره ، من خنزير أو كلب أو هر أو سبع أو فأر ، حاشا الضيع قطع ، وعرق كل ما ذكرنا ودمه - : حرام واجب اجتنابه *

برهان ذلك قول الله تعالى (إنما المشركون نجس) وبيقين يجب أن بعض النجس نجس ، لأن الكل ليس هو شيئاً غير أبعاضه ، فإن قيل : إن معناه نجس

(١) في البخاري (ج ١ ص ٤٥) : « وهو جنب »

(٢) في الأصلين « عنه » وصحناه من البخاري

(٣) في البخاري : « فذهبت فأغتسلت ثم جاء » . وأنحست أي مضى مستخفياً

من الخنوس وهو الانقباض والاستخفاء

الدين ، قيل : هبكم أن ذلك كذلك ، أوجب من ذلك ان المشركين طاهرون ؟
 حاش لله من هذا ، وما فهم قط من قول الله تعالى (انما المشركون نجس) مع قول
 نبيه صلى الله عليه وسلم « ان المؤمن لا ينجس » ان المشركين طاهرون ، ولا عجب
 في الدنيا أعجب من يقول فيمن نص الله تعالى : أنهم نجس : لأنهم طاهرون ، ثم
 يقول في المتي الذي لم يأت قط بنجاسته نص - : انه نجس ، ويكفي من هذا القول
 سماحه . ونحمد الله على السلامة *

فان قيل : قد أبيع لنا نكاح الكتابيات ووطؤهن ، قلنا : نعم فأبي دليل في
 هذا على أن لها بها وعرقها ودمها طاهر ؟ قل قيل : انه لا يقدر على التحفظ من
 ذلك ، قلنا : هذا خطأ ، بل يفعل فيما مسه من لها بها وعرقها مثل الذي يفعل اذا مسه
 بولها أو دما أو مائة فرجها ولا فرق ، ولا حرج في ذلك ، ثم هبك أنه لو صح لهم
 ذلك في نساء أهل الكتاب ، من أين لهم طهارة رجالهم أو طهارة النساء والرجال من
 غير أهل الكتاب ؟ قلنا قالوا : قلنا ذلك قياساً على أهل الكتاب ، قلنا : القياس كله
 باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل ، لان أول بطلانه أن علمتهم في
 طهارة الكتابيات جواز نكاحهن ، وهذه العلة مدومة باقرارهم في غير الكتابيات ،
 والقياس عندهم لا يجوز إلا بطله جامعة بين الحكمين ، وهذه علة مفرقة لا جامعة
 وبالله تعالى التوفيق (١) *

(١) القول بنجاسة بدن الكافر وعرقه وريقه الخ قول شاذ لم أعرفه روى
 عن أحد من العلماء إلا ما نقله ابن كثير في تفسيره (ج ٤ ص ٣٧٢) عن بعض أهل
 الظاهر ولم يرد المؤلف ، وإلا ما نقله الطبري في تفسيره (ج ١٠ ص ٢٤) عن الحسن
 « لا تصالحهم فن صالحهم فليتوضأ » ومن العجب العجيب أن ينسب أبو حيان
 في النهر بهامش البحر (ج ٥ ص ٢٧) للطبري القول بنجاسة أسنانه م م ١ والطبري انما
 ذكره قولاً عن أناس ، وحكى أنه منسوب لابن عباس من غير وجه حميد فذكره
 ذكره ، والمؤلف انما أتى بمفالطات زعمها أدلة ، وقد أباح الله للمؤمنين طعام
 أهل الكتاب ومؤاكلتهم ، ولن يخالو هذا من آثارهم ، وزواج الكتابيات يدعو
 الى مخالطتهم أتم مخالطة ، مما لا يمكن معه الاحتراز عن ريقهن وعرقهن في بدن

وأما كل ما لا يجل أكله فهو حرام بالنص ، والحرام واجب اجتنابه ، وبعض
الحرام حرام ، وبعض الواجب اجتنابه واجب اجتنابه ، وروينا من طريق شعبة عن
قتادة عن أبي الطفيل قال سمعت حذيفة بن أسيد ^(١) يقول عن العجلال : « ولا
يسخرله من المطايا الا الحمار فهو رجس على رجس » ^(٢) وقد قال احمد بن حنبل :
عرق الحمار نجس •

وأما استثناء الضبع فلما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحق ثنا ابن
الاعرابي ثنا أبو داود ثنا مسدد ثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن ميمون بن مهران عن
ابن عباس قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع

للمؤمن وثوبه وفرشه ، والآية ظاهرة في أن المراد نجاستهم المعنوية من جهة
لاعتقاد الباطل ، وعدم الحرص على الطهارات وانهم لا يتعززون من
النجاسات . قال السيد الأثير الصنعائي فيما علقه على هامش الحلى : « وقوله تعالى :
(انما المشركون نجس) ليس المراد به المعنى الانعري بل الاستقذار وعدم أهلينهم
قربان المسجد الحرام ، ونلفظ « نجس » في اللغة مشترك بين معاني ، والقرائن
هنا تدل أنه أريد به أن المشركين مستقذرون مبعدون عن بيوت الله
لما معهم من نجاسة الاعتقاد والهيبة الاوثان ، فيقصون عن أشرف مكان ، ويبعدون .
عن أفضل متعبدات أهل الإيمان »

(١) بفتح الهزمة وكسر السين المهملة

(٢) لم اجد هذا اللفظ ، ولكن وجدت حديث حذيفة بن أسيد مرفوعا
في خروج العجلال ، رواه مسلم (ج ٢ ص ٣٦٧) من طريق شعبة عن فرات القزاز
عن أبي الطفيل ، ورواه أبو داود (ج ٤ ص ١٩٢) من طريق أبي الأحوص وهناد
عن فرات عن أبي الطفيل ، ورواه الطيالسي (ص ١٤٣) عن السمودي عن فرات
عن أبي الطفيل ، فاتفق هذه الطرق برجح عندي أن ذكر قتادة هنا خطأ من
الناسخين في الاصلين وأن صوابه « فرات القزاز » ، وإن كان قتادة يروي
أيضا عن أبي الطفيل ويروي عنه شعبة .

وعن كل ذي غلب من الطير» (١) هو به الى أبي داود ثنا محمد بن عبد الله الخزازي ثنا جرير بن حازم عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي عمار عن جابر بن عبد الله قال : « سألت رسول الله ﷺ عن الضبع ، فقال : هو صيد ويجعل فيه كبش اذا صاده الحريم » (٢) *

١٣٥ - مسألة - وسؤر كل كافر أو كفرة وسؤر كل ما يؤكل لحمه أو لا يؤكل لحمه من خنزير أو سبع أو حمار أهلي أو دجاج غلي أو غير غلي - اذا لم يظهر هناك لعاب ما لا يؤكل لحمه أثر - فهو طاهر حلال ، حاشا ما وقع فيه الكلب فقط ، ولا يجب غسل الاناء من شيء منه حاشا ما وقع فيه الكلب والمهر فقط *

برهان ذلك : ان الله تعالى حكم بطهارة الطاهر وتنجس النجس وتحريم الحرام وتخليل الحلال ، وذم (٣) أن تمتدى حدوده . فكل ما حكم الله تعالى انه طاهر فهو طاهر ، ولا يجوز أن يتنجس بملاقاة النجس له ، لان الله تعالى لم يوجب ذلك ولا رسوله صلى الله عليه وسلم . وكل ما حكم الله تعالى أنه نجس فإنه لا يظهر بملاقاة الطاهر له ، لان الله تعالى لم يوجب ذلك ولا رسوله صلى الله عليه وسلم . وكل ما أحل الله تعالى فإنه لا يحرم بملاقاة الحرام له ، لان الله تعالى لم يوجب ذلك ولا رسوله صلى الله عليه وسلم . وكل ما حرمه الله تعالى فإنه لا يحل بملاقاة الحلال له ، لان الله تعالى لم يوجب ذلك ولا رسوله صلى الله عليه وسلم . ولا فرق بين من ادعى أن الطاهر يتنجس بملاقاة النجس - وأن الحلال يحرم بملاقاة الحرام ، وبين من عكس الامر فقال : بل النجس يظهر بملاقاة الطاهر ، والحرام يحل بملاقاة الحلال . وكلا القولين باطل . بل كل ذلك باق على حكم الله عز وجل فيه ، الا أن يأتي نص بخلاف هذا في شيء ما فيوقف عنده ، ولا يتمدى الى غيره . فإذا شرب كل ما ذكرنا في اناء أو أكل أو أدخل فيه عضوا منه أو وقع فيه فسؤره حلال طاهر ولا يتنجس بشيء مما ماس من الحرام أو النجس ، إلا أن

(١) رواه مسلم (ج ٢ من ١١٠) وابن ماجه (ج ٢ من ١٥٣) ونسبه المتقي أيضا
فنسأفي ولم أجده فيه

(٢) رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه ، وقال الترمذي : حسن صحيح

(٣) في الجنية * وحرم *

يظهر بعض الحرام في ذلك الشيء وبعض الحرام حرام كإقدامنا . حاشى الكلب
والهر ، فقد ذكرنا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم . والحمد لله رب العالمين *

وقال أبو حنيفة : إن شرب في الاناء شيء من الحيوان الذي يؤكل لحه فهو
طاهر ، والوضوء بذلك الماء جائز ، الفرس والبقر والضأن وغير ذلك سواء ، وكذلك
أسار جميع الطير ، وما أكل لحه وما لم يؤكل لحه منها ، والدجاج المحلى وغيره ، فإن
الوضوء بذلك الماء جائز وأكرهه ، وأكل أسارها حلال . قال : فإن شرب في الاناء
مالا يؤكل لحه من بقل أو حمار أو كلب أو هر أو سبع أو خنزير فهو نجس ، ولا يجوز
الوضوء به ، ومن توضأ به أعاد أبدا ، وكذلك ان وقع شيء من لعابها في ماء أو غيره ،
قال : وهذا وما لا يؤكل لحه من الطير سواء في القياس ، ولكن أدع القياس وأستحسن *
قال علي : هذا فرق فاسد ، ولا نعلم أحدا قبله فرق هذا الفرق ، ولئن كان
القياس حقا ، فقد أخطأ في تركه الحق ، وفي استحسان خلاف الحق ، ولئن كان
القياس باطلا ، فقد أخطأ في استعمال الباطل حيث استعمله ودان به *

وقال بعض الثقاتين : حكم المائع حكم اللحم الماس له .

قال علي : هذه دعوى بلا دليل ، وما كان هكذا فهو باطل ، وأيضا فإن كان
أراد أن الحكم لها واحد في التحريم ، فقد كذب ، لأن لحم ابن آدم حرام ، وم
لا يحرمون ما شرب فيه أو أدخل فيه لسانه ، وإن كان أراد في النجاسة والطهارة ،
فإن له بنجاسة الحيوان الذي لا يؤكل لحه مادام حيا ؟ ولا دليل له على ذلك ، ولا يكون
نجسا إلا ما جاء النص بأنه نجس ، والأفلو كان كل حرام نجسا لكان ابن آدم نجسا *
وقال مالك : سؤر الحمار والبقل وكل ما لا يؤكل لحه طاهر كسؤر غيره ولا فرق ،
قال : وأما ما أكل الجيف - من الطير والسباع - فإن شرب من ماء لم يتوضأ به
وكذلك الدجاج التي تأكل النتن ، فإن توضأ به لم يعد إلا في الوقت ، فإن شرب شيء
من ذلك في بين فإن تبين في منقاره فهو لم يؤكل ، وأما ما لم يرف في منقاره فلا بأس .
قال ابن القاسم صاحبه : يتوضأ به إن لم يجد غيره ويقسم ، إذا علم أنها تأكل النتن ،
وقال مالك : لا بأس بلعاب الكلب *

قال علي : إيجابه الاعادة في الوقت خطأ على أصله ، لأنه لا يخلو من أن يكون

أدى الطهارة والصلاة كما أمر ، أو لم يؤديها كما أمر ، فإن كان أدى الصلاة والطهارة كما أمر فلا يحل له أن يصلي ظهريين ليوم واحد في وقت واحد ، وكذلك سائر الصلوات ، وإن كان لم يؤديهما كما أمر فالصلاة عليه أبدا ، وهي تؤدي عنده بعد الوقت *

وقد قال بعض المتصيين له - اذ سئل بهذا السؤال - فقال : صلى ولم يصل ، فلما أنكر عليه هذا ذكر قول الله تعالى : (وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى) قال أبو محمد علي : وهذا الاحتجاج بالآية في غير موضعها أقبح من القول الموهو له بذلك ، لأن الله تعالى أخبر أن رسوله ﷺ لم يرم إذ رمى ، ولكنه تعالى هو رماها ، فهذا البأس الذي صلى ولم يصل ، من صلاحها عنه ؟ فلا بد للصلاة - ان كانت موجودة منه - من أن يكون لها فاعل ، كما كان للرمية رام ، وهو الخلاق عز وجل ، اذ وجود فعل لا فاعل له محال وضلال ، وليس من أقوال أهل التوحيد ، وإن كانت الصلاة التي أمر بها غير موجودة منه فليصلها على أصلهم أبدا *

وأما قول ابن القاسم : انه ان لم يجد غيره يتوضأ به ويقيم اذا علم أنها تأكل للثمن : فتناقض لانه إما ماء وإما ليس ماء ، فإن كان ماء فانه لئن كان يجزىء الوضوء به اذا لم يجد غيره ، فانه يجزىء وإن وجد غيره ، لانه ماء ، وإن كان لا يجزىء اذا وجد غيره ، فانه لا يجزىء اذا لم يجد غيره ان كان ليس ماء ، لانه لا يعوض من الماء الا التراب ، وادخال التيمم في ذلك خطأ ظاهر ، لأن التيمم لا يحل مادام يوجد ماء يجزىء به الوضوء *

وقال الشافعي : سؤر كل شيء من الحيوان - الحلال أسكه والحرام أسكه - طاهر ، وكذلك لعابه حاشى الكلب والخنزير ، واحتج لقوله هذا بعض أصحابه بأنه قس ذلك على أسار بن آدم ولعابهم ، قلت لحومهم حرام ولعابهم وأسارهم كل ذلك طاهر *

قل علي : القياس كله باطل ، ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل ، لان قياس سائر السباع على الكلب - القتي لم يحرم إلا أنه من جملتها ، وبمعوم تحريم الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم لم يحرم كل ذي ناب من السباع فقط فدخل الكلب في جملتها بهذا النص : ولولاه لكان حلالا - أولى من قياسها على ابن

آدم الذي لا علة تجمع بينه وبينها . لان بنى آدم متعبدون ، والسباع وسائر الحيوان غير متعبدة ، وإنث بنى آدم حلال لذكورهم بالتزويج المباح وبملك اليمين المبيع لوطه ، وليس كذلك أنث سائر الحيوان والبان نساء بنى آدم حلال وليس كذلك البان أنث السباع والائن . فظهر خطأ هذا القياس بيقين *

فان قالوا : قسناها على الهرء قيل لم : وما الذي أوجب أن تقيسوها على الهرء دون أن تقيسوها على الكلب ؟ لا سيما وقد قسم للخنزير على الكلب ولم تقيسوه على الهرء كما قسم السباع على الهرء هذا لو سلم لكم أمر الهرء . فكيف والنص الثابت - الذي هو أثبت من حديث حميدة عن بكشة - قد ورد مبينا لوجوب غسل الاناء من ولوغ الهرء . فهذه مقاييس أصحاب القياس كما ترى . والحمد لله رب العالمين على عظيم نعمه *

١٣٦ - مسألة - وكل شيء مائع - من ماء أو زيت أو معن أو بان (١) أو ماء ورد أو عسل أو مرق أو طيب أو غير ذلك ، أي شيء كان - إذا وقعت فيه نجاسة أو شيء حرام يجب اجتنابه أو ميتة ، فان غير ذلك لون ما وقع فيه أو طعمه أو ريحه ، فقد فسد كله ، وحرم أكله ، ولم يجوز استعماله ولا بيعه . فان لم يغير شيئاً من لونه ما وقع فيه ولا من طعمه ولا من ريحه ، فذلك المائع حلال أكله وشربه واستعماله - ان كان قبل ذلك كذلك - والوضوء حلال بذلك الماء ، والتطهر به في الغسل أيضاً كذلك ، وبيع ما كان جائزاً بيعه قبل ذلك حلال . ولا معنى لتبين أمره ، وهو بمنزلة ما وقع فيه مخاط أو بصاق ، الا أن البائل في الماء الراكد الذي لا يجري - : حرام عليه الوضوء بذلك الماء والاغتسال به لفرض أو لغیره ، وحكمه التيمم ان لم يجد غيره . وذلك الماء طاهر حلال شربه له ولغيره ، ان لم يغير البول شيئاً من أوصافه وحلال الوضوء به والغسل به لغیره (٢) فلا أحدث في الماء أو بال

(١) كذا في الاصلين ، والبان شجر له دهن ، والاظهر والانصب أن يكون صوابه « أو لبن »

(٢) هنا بهامش اليمينية ما نصه « هذه المسئلة استوفى المحقق ابن دقيق العيد رحمه الله في شرح الامام البحث فيها مع المصنف وتبتم كلامه فيها » والامام هو كتاب ألفه ابن دقيق العيد في أحاديث الاحكام وفرحه شرحاً وافية سماه

خارجاً منه ثم جرى البول فيه فهو طاهر ، يجوز الوضوء منه والفسل له ولغيره ، الا أن يغير ذلك البول أو الحدث شيئاً من أوصاف الماء ، فلا يجوز . حينئذ استعمله أصلاً لا له ولا لغيره ، وحاشى ما ولغ فيه الكلب ، فانه يهرق ولا بد ، كما قدمنا في بابه ، وحاشى السمن يقع فيه الفأر ميتاً أو يموت فيه أو يخرج منه حياً - ذكر آ كان الفأر أو أفعى ، صغيراً أو كبيراً - فانه إن كان ذائباً حين موت الفأر فيه ، أو حين وقوعه فيه ميتاً أو خرج منه حياً أهرق كله - ولو أنه ألف ألف قنطار ، أو أقل أو أكثر - ولم يحمل الا تشفع به ، جدد بعد ذلك أو لم يجدد ، وإن كان حين موت الفأر فيه أو وقوعه فيه ميتاً جامداً واتصل جوده فان الفأر يؤخذ منه وما حوله ويرى ، والباقي حلال أسكاه وبيعه والادهان به ، قل أو كثر . وحاشى الماء فلا يحمل بيعة لنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك على ما نذكر في البيوع ان شاء الله تعالى *

برهان ذلك : ما ذكرنا قبل من أن كل ما أحل الله تعالى وحكم فيه بأنه طاهر فهو كذلك أبداً ما لم يأت نص آخر بتحريمه أو نجاسته (١) وكل ما حرم الله تعالى أو نجسه فهو كذلك أبداً ما لم يأت نص آخر بإباحته أو تطهيره ، وما عدا هذا فهو تمد لحدود الله تعالى . وقال تعالى : (تلك حدود الله فلا تمتدوها) . وقال تعالى : (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام) . وقال تعالى : (قل أرايتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً قل الله أذن لكم أم على الله تفترون) وصح بهذا يتيقن أن الطاهر لا ينجس بملاقة النجس ، وأن

« الإمام » قال الادفوي في الطالع السعيد « لو كتبت نسخة في الوجود لا خفت عن كل مصنف في ذلك » . ويظهر من كثرة النقول عنه أنه آتاه وهو عزيز الوجود لم نسلم بوجوده في عصرنا ، الا أن هذه التعليل تدل على وجوده بالانظار اليمينية البعيدة ، ونرجو من عظم على كلتنا هذه من أهل اليمن - بعد طبع الجزء الأول - اذا وحد لديهم هذا الكتاب أو شيء منه أن ينقل ما كتبه ابن دقيق على هذه المسئلة وأن يرسله إلينا حياً في خدمة العلم ، لنطبعه في رسالة خاصة نلحقها بالجزء الثاني من المحلى . والتوفيق من الله سبحانه وتعالى .

(١) في اليمينية « أو انجاسه »

النجس لا يطهر بملاقاة الطاهر ، وأن الحلال لا يحرم بملاقاة الحرام ، والحرام لا يحل بملاقاة الحلال ، بل الحلال حلال كما كان ، والحرام حرام كما كان ، والطاهر طاهر كما كان والنجس نجس كما كان ، إلا أن يرد نص بأحالة حكم من ذلك ، فسمعاً وطاعة ، وإلا فلا *

ولو تنجس الماء بما يلاقيه من النجاسات ما طهر شيء أبداً ، لأنه كان إذا صب على النجاسة لنفسها ينجس على قولهم ولا بد ، وإذا تنجس وجب تطهيره ، وهكذا أبداً ، ولو كان كذلك لتنجس البحر والأنهار الجارية كلها ، لأنه إذا تنجس الماء الذى خالطته النجاسة وجب أن يتنجس الماء الذى يماسه أيضاً ، ثم يجب أن يتنجس ماسه أيضاً كذلك أبداً ، وهذا لا يخلص منه *

فإن قالوا في شيء من ذلك : لا يتنجس . تركوا قولهم ورجعوا إلى الحق ، وتدفؤوا وفي إجماعهم معنا على بطلان ذلك وعلى تطهير المخرج والدم في الفم والثوب والجسم — : إقرار بأنه لا نجاسة إلا ما ظهرت فيه عين النجاسة ، ولا يحرم إلا ما ظهر فيه عين المنصوص على تحريمه فقط ، وسأترك قولهم فاسد *

فإن فرقوا بين الماء الوارد وبين الذى ترده النجاسة . زادوا في التخليط بلا دليل *

وأما إذا تغير لون الحلال الطاهر — بما مزجه من نجس أو حرام — أو تغير طعمه بذلك ، أو تغير ريحه بذلك ، فأننا حينئذ لا نقدر على استعمال الحلال إلا باستعمال الحرام ، واستعمال الحرام فى الكل والشرب وفى الصلاة حرام كما قلنا ، ولذلك وجب الامتناع منه ، لا لأن الحلال الطاهر حرم ولا تنجست عينه ، ولو قدرنا على تخلص الحلال الطاهر من الحرام والنجس ، لكان حلالاً بحسبه *

وكذلك إذا كانت النجاسة أو الحرام على جرم طاهر فأزالتها ، فإن النجس لم يطهر والحرام لم يحل ، لكنه زایل الحلال الطاهر ، فقد برأنا على أن نستعمله حينئذ حلالاً طاهراً كما كان (١) *

(١) فى المصرية : « كان كذا كان » .

وكذلك إذا استحالت صفات عين النجس أو الحرام ، فبطل عنه الاسم الذي به ورد ذلك الحكم فيه ، وانتقل الى اسم آخر وارد على حلال طاهر - : فليس هو ذلك النجس ولا الحرام ، بل قد صار شيئاً آخر ، ذا حكم آخر *

وكذلك إذا استحالت صفات عين الحلال الطاهر ، فبطل عنه الاسم الذي به ورد ذلك الحكم فيه ، وانتقل الى اسم آخر وارد على حرام أو نجس - : فليس هو ذلك الحلال الطاهر ، بل قد صار شيئاً آخر ذا حكم آخر ، كالعصير يصير خمرًا ، أو الخمر يصير خلا ، أو لحم الخنزير تأكله دجاجة يستحيل فيها لحم دجاجة حلالا ، وكلامه يصير بولا ، والطعام يصير عنزة ، والعنزة والبول تدهن بهما الأرض فيعودان نحرمة حلالا ، ومثل هذا كثير ، وكنقطة ماء تقع في خمر أو نقطة خمر تقع في ماء ، فلا يظهر لشيء من ذلك أثر ، وهكذا كل شيء . والاحكام للاسماء ، والاسماء تابعة للصفات التي هي حد ماهي فيه (١) ، الفرق بين أنواعه *

وأما إباحة بيعه والاستصباح به ، فقاما ببيع الجرم الحلال ، لاما ما زجه من الحرام ، وبيع الحلال حلال كما كان قبل ، ومن ادعى خلاف ذلك فطليه الدليل *

ومن أجاز بيع المائعات تقع فيها النجاسة والانتفاع بها - : على وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وأبو موسى الأشعري وأبو سعيد الخدري والقاسم وسالم وعطاء واليث وأبو حنيفة وسفيان واسحق وغيرهم *

فان قيل : فان في الناس من يحرم ذلك ، ولا يستجيز أن يأخذنه ولو أعطيه بلا نية ، فكيف يمكن ذلك غش ، والغش حرام ، والدين النصيحة . قلنا : نعم ، كما أن أكثر الناس لا يستعمل أن يأخذ مائعا وقعت فيه خطئة مجذوم ، أو ادخل فيه يده ، ولو أعطيه باطلا (٢) ، وهذا عند الجاهدين (٣) من خصوصنا لا معنى له ، وليس شيء

(١) في المصرية لا التي هي حدود ماهيته *

(٢) كذا في الاصلين ، ولعله يقصد به انه بلا نية

(٣) في البنية « عند الحاضر »

من هذا غشا ، انما الغش ما كان في الدين ، والنصيحة كذلك ، لافي الظنون الكاذبة المحالفة لامر الله تعالى *

على أن في القائلين من يقول بأن البصاق نجس ممن هو أفضل من الارض مملوءة (١)
من مثل من قلده هؤلاء المتأخرون ، كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن
عبد البصير نا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المثنى ثنا أبو
عامر العقدي ثنا سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن ربيع بن حراش عن
سلمان — هو الفارسي صاحب رسول الله ﷺ — قل : إذا بصقت (٢) على جلدك
وأنت منوحي ، قل البصاق (٢) ليس بظاهر فلا تصلى حتى تغسله ، قل ابن المثنى :
وحدثنا مخلد بن يزيد الحرائي عن التيسى عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي
قال : البصاق بمنزلة المنفرة . ولكن لاحجة في أحد من الناس مع رسول الله ﷺ *
فأما حكم البائل فلما حدثنا أحمد بن القاسم حدثني أبي قاسم بن محمد بن قاسم
ثنا جدي قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن وضاح ثنا حامد بن يحيى البلخي ثنا سفيان بن
عيينة عن أيوب — هو السخيتاني — عن محمد — هو ابن سيرين — عن أبي هريرة أن
رسول الله ﷺ قال : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه » *
حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا أحمد بن سعيد بن حزم ثنا محمد بن عبد
الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن أيوب
عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « لا يبولن أحدكم في الماء
الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه » * حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا
أحمد بن سعيد بن حزم ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل
ثنا أبي ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة
قال قال رسول الله ﷺ : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم ينوضأ منه » (٣) *

(١) كذا في الاصلين ، ولعل الصواب : ممن هو أفضل من ملء الارض من

مثل من قلده الخ

(٢) في الجنية « بزقت » و « البزاق »

(٣) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه .

فلو أراد عليه السلام أن ينهى عن ذلك غير البائل لما سكت عن ذلك عجزاً ولا نسياناً ولا تمنيتاً لنا بأن يكلفنا علم ما لم يبد له لنا من الغيب^(١)، فأما أمر الكلب فقد مضى الكلام فيه *

وأما السمن فإن حام بن أحمد ثنا قال ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا البربري ثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة

(١) تعالى أبو محمد رحمه الله في التمسك بالظاهر حتى أغرب جداً، وذهب في هذه المسألة مذهباً لا يؤيده عقل ولا يوافقه النقل، وقد رد عليه النووي في المجموع أبلغ رد فقال (ج ١ ص ١١٨ - ١١٩) : « نقل أصحابنا عن داود بن علي الظاهري الأصماني رحمه الله مذهباً عجيباً، فقالوا : انفرد داود بأن قال : لو بال رجل في ماء راكد لم يجوز أن يتوضأ هو منه لقوله صلى الله عليه وسلم « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه » وهو حديث صحيح، قال ويجوز لغيره لأنه ليس بنجس عنده، ولو بال في إناء ثم صبه في ماء أو بال في شط نهر ثم جرى البول إلى النهر، قال يجوز أن يتوضأ هو منه، لأنه ما بال فيه بل في غيره، قال ولو تغوط في ماء جار جاز أن يتوضأ منه، لأنه تغوط ولم يبل. وهذا مذهب عجيب وفي غاية الفساد، فهو أشنع ما نقل عنه أن صح عنه رحمه الله. وفساده مغل عن الاحتجاج عليه، ولهذا أعرض جماعة من أصحابنا المعتنقين بذكر الخلاف عن الرد عليه بعد حكايته مذهبهم، وقالوا : فساد مغل عن افساده. وقد خرق الاجماع في قوله في النائط، إذ لم يفرق أحد بينه وبين البول، ثم فرقه بين البول في قس الماء والبول في إناء يصب في الماء من أعجب الأشياء ١١ ومن أخصر ما يرد به عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم نبه بالبول على ما في مناه من التغوط وبول غيره، كما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال في الفأرة تجوت في السمن : « ان كان جاسماً فألقوها وماحولها » وأجمعوا أن السمن كالنارة في ذلك، وغبر السمن من الدهن كالسمن، وفي الصحيح : « اذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله » فلو أمر غيره فغسله، ان قال داود لا يطهر لكونه ماغسله هو، خرق الاجماع، وان قال يطهر، فقد نظر إلى المعنى وناقض قوله. والله أعلم *

قال : « سئل رسول الله ﷺ عن الفأرة تقع في السمن قال : اذا كان جامدا فألقوها وما حولها وان كان مائعا فلا تقر به » (١) « قل عبد الرزاق : وقد كان مضمرا يذكره أيضا عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن ميمونة . قال : وكذلك حدثناه ابن هبيرة »

قال علي : الفأرة والحية والسحابة والحمامة والعرس أسماء كل واحد منها يقع على الذكر في لغة العرب وقومه على الاثنى ، وفي قوله ﷺ : « ألقوها وما حولها » برهان بأنها لا تكون الائمة ، اذ لا يمكن ذلك من الحية »

قلن قيل : قلن عبد الواحد بن زياد روى عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة هذا الخبر فقال : « وان كان ذائبا أو مائعا فاستصحبوا به أو قال : انتفضوا » (٢) به . قلنا وبالله تعالى التوفيق : عبد الواحد قد شك في لفظة الحديث ، فصح انه لم يضبطه . ولا شك في أن عبد الرزاق أحفظ لحديث معمر . وأيضا فلم يخلف عن معمر عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة . ومن لم يختلف عليه أحق بالضبط ممن اختلف عليه . وأما الذي نتمد عليه في هذا فهو أن كلا الراويين حق ، فأما رواية عبد الواحد فوافقة لما كنا نكون عليه لو لم يرد شيء من هذه الرواية ، لأن الاصل اباحة الانتفاع بالسمن وغيره ، لقول الله تعالى : (خلق لكم ما في الارض جميعا) . وأما رواية عبد الرزاق فشرع وارد وحكم زائد ناسخ للاباحة المتقدمة يبين لا شك فيه . ونحن على يقين من أن الله تعالى لو أعاد حكم المنسوخ وأبطل حكم الناسخ لبين ذلك بيانا يرفع به الاشكال ، قل الله تعالى :

(١) رواه أبو داود (ج ٣ ص ٤٢٩) من طريق عبد الرزاق، وذكره الترمذي معلقا (ج ١ ص ٣٣٧) ونقل عن البخاري انه قال : « هذا خطأ فيه معمر قال والصحيح حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة » . وحديث ابن عباس عن ميمونة الذي ذكره المؤلف عقب هذا وأغار اليه البخاري رواه البخاري وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه .

(٢) في الائمة « فاستنفضوا به »

(لتبين للناس منازل اليهم) فبطل حكم رواية عبد الواحد بيقين لاشك فيه.
وبالله تعالى التوفيق *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا
محمد بن عبد السلام الخثني ثنا محمد بن المثني ثنا محمد بن فضيل ثنا عطاء بن السائب
عن ميسرة النهدي (١) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه - في الفأرة اذا وقعت
في السمن فانت فيه - قال : ان كان جامدا فطرحها وما حولها وكل بقيته ، وان كان
ذائبا فاهرقه . قال علي : والمأخوذ مما حولها هو أقل ما يمكن أن يؤخذ وأرقه غلظا ،
لان هذا هو الذي يقع عليه اسم ما حولها ، وأما ما زاد على ذلك فمن المأمور بأكله
والمهي من نصيبه *

فان قيل : قد روى : خذوا مما حولها قدر الكف . قيل : هذا انما جاء
مرسلا من رواية أبي جابر البياضي (٢) - وهو كذاب - عن ابن المسيب فقط ،
ومن رواية شريك بن أبي نمر - وهو ضعيف - عن عطاء بن يسار ، وشريك
ضعيف (٣) ، ولا حاجة في مرسل ولورواه الثقات ، فكيف من رواية الضملاء *
ولا يجوز أن يحكم لغير الفأرة في غير السمن ، ولا الفأرة في غير السمن ولا لغير الفأرة
في السمن - : يحكم الفأرة في السمن ، لأنه لا نص في غير الفأرة في السمن . ومن المحال
أن يريد رسول الله ﷺ حكما في غير الفأرة في غير السمن ثم يسكت عنه ولا يخبرنا به
ويكفنا الى علم الغيب والقول بما لا نعلم على الله تعالى ، وما يعجز (٤) عليه السلام قط عن أن
يقول لو أراد : اذا وقع النجس أو الحرام في المائم فافعلوا كذا ، حاش لله من أن يدع عليه
السلام بيان ما أمره به تعالى بتبليغه ، هذا هو الباطل المقطوع على بطلانه بلا شك *

- (١) هذا منقطع لان ميسرة بن حبيب النهدي متأخر لم يدرك عليا .
(٢) نقل بهامش الجنية عن التقريب . « صدوق يخطيء » وهو خطأ فائس
لابي جابر ذكر في التقريب بل هو في لسان الميزان وامعه محمد بن عبد الرحمن
ج ٥ ص ٢٤٤) وهو كذاب كما قال ابن معين وغيره .
(٣) كلاب شريك ثقة روى له الشيخان وثقة ابن سعد وأبو داود وغيرهما .
(٤) في الجنية « وما عجز »

فان قيل : فانه قد روى أن رسول الله ﷺ سئل عن فأرة وقعت في ودك فقال عليه السلام : « اطرحوها وما حولها إن كان جامداً ، قيل : وإن كان مائماً ؟ قال : فانتفخوا به ولا تأكلوه (١) » قلنا : هذا لم يروه أحد إلا عبد الجبار بن عمر (٢) ، وهو لا شيء ، ضعفه ابن معين والبخارى وأبو داود والساجي (٣) وغيرهم ، وأيضاً فليس فيه إلا القار في الودك فقط ، وقد قيل : ان الودك في اللغة اللسان والمرق خاصة والدم للشحم *

وقال أبو حنيفة : ان وقعت خمر أو ميتة أو بول أو عذرة أو نجاسة في ماء راكد نجس كله قلت النجاسة أو كثرت ، ووجب هرقه كله ولم تجز صلاة من توضأ منه أو اغتسل منه ولم يحل شربه كثر ذلك الماء أو قل ، الا أن يكون اذا حرك أحد طرفيه لم يتحرك الآخر ، فانه طاهر حينئذ ، وجائز التطهر به وشربه . فان وقعت كذلك في مائع غير الماء حرم أكله وشربه ، وجاز الاستصباح به والا تنفع به وييمه . فن وقعت النجاسة أو الحرام في برء فن كان ذلك عصفوراً ثبات أو فأرة ثبات فأخرجنا فن البئر قد تنجست وطهورها ان يستقي منها عشرون دلو والباقي طاهر . فان كانت دجاجة او سنورا فأخرجنا حين ماتا فطهورها أربعون دلو والباقي طاهر . فن كانت شاة فأخرجت حين ماتت أو بعد ما انتفخت أو تسخت أو لم تخرج الفأرة ولا المصفور ولا الدجاجة أو السنور إلا بعد الانتفاخ أو الانفاسخ ، فطهور البئر أن تنزع . وحده النزع عند أبي حنيفة وأبي يوسف أن يظله الماء ، وعند محمد بن الحسن مائتاً دلو . فلو وقع في البئر سنور أو فأر أو حنظل فأخرج ذلك وهي أحياء ، فلاء طاهر يتوضأ به ، ويستحب أن ينزع منها عشرون دلو . فلو وقع فيها كلب أو حمار فأخرج حين فلا بد من نزع البئر حتى يظلمهم الماء . فلو زالت شاة في البئر وجب نزعها حتى يظلمهم قل البول أو كثير .

- (١) الحديث نقله الذهبي في الميزان (ج ٢ ص ٩٢) عن العقيلي بإساده .
 (٢) هو الألبى « بفتح الهذزة واسكان الياء المثناة » قال أبو حاتم ، « منكر الحديث ضعيف ليس بحله الكذب » .
 (٣) كذا في الأصلين ، وبهامش المصرة ما يدل على أن في نسخة اصلاح ذلك وجهه « والنسائي » وهو الصواب ، فان النسائي ضعف عبد الجبار هذا .

وكذلك لو بآل فيها بئر عندهم . فلو وقع فيها بمرتان من بئر الابل أو بئر الغنم لم يضرها ذلك . وكذلك لو وقع في الماء خرق حمام أو خرق عصقور لم يضره . قال أبو حنيفة : من توضأ من بئر ثم أخرج منها ميتة : فأرة أو دجاجة أو نحو ذلك فإن كانت لم تنفسخ أعاد صلاة يوم وليلة وإن كانت قد انفخت أعاد صلاة ثلاثة أيام بلياليها . فإن كان طائراً راوه وقع في البئر ، فإن أخرج لم ينفسخ لم يمسوا شيئاً وإن أخرج متفسخاً أعادوا صلاة ثلاثة أيام بلياليها . فإن رمي شيء من خمر أو دم في بئر نزحت كلها . فلو رمي في بئر عظم ميتة ، فإن كان عليه لحم أو دم تنجست البئر كلها ، ووجب نزحها ، فإن لم يكن عليه دم أو لحم ^(١) لم تنجس البئر ، إلا أن يكون عظم خنزير أو شجرة واحدة من خنزير ، فإن البئر كلها تنجس ويجب نزحها ، كن عليهما لحم أو دسم أو لم يكن *

وقال أبو يوسف ومحمد : لو ماتت فأرة في ماء في طست وصب ذلك الماء في بئر ، فإنه ينزح منها عشرون دلواً فقط ، فلو توضأ رجل مسلم طاهر في طست طاهر بماء طاهر وصب ذلك الماء في البئر ، قال أبو يوسف : قد تنجست البئر وتنزح كلها ، وقال محمد بن الحسن : ينزح منها عشرون دلواً كما ينزح من الفأرة الميتة ، فلو وقعت فأرة في خابية ماء فماتت فصب ذلك الماء في بئر ، فإن أبا يوسف قال : ينزح منها مثل الماء الذي رمي فيها فقط . وقال محمد بن الحسن : ينزح الأكثر من ذلك الماء أو من عشرين دلواً . وقال أبو يوسف : لو ماتت فأرة في خابية فرميت الفأرة في بئر ورمي الماء في بئر أخرى فإن الفأرة تخرج ويخرج معها عشرون دلواً فقط . ويخرج من الماء من البئر الأخرى مثل الماء الذي رمي فيها وعشرون دلواً زيادة فقط . فلو أن فأرة وقعت في بئر فأخرجت وأخرج معها عشرون دلواً ثم رميت الفأرة وتلك العشرون دلواً معها في بئر أخرى فإنه يخرج الفأرة وعشرون دلواً فقط . قالوا : فلو مات في الماء ضفدع أو ذباب أو زنبور أو عقرب أو خنفساء أو جراد أو ثعلب أو صرار أو سمك فلفظاً أو كل ما لا دم له : فإن الماء طاهر جائز الوضوء به والفلس ، والسلك الطافي عندهم لا يحمل أسكه . وكذلك

(١) في البنية « فإن لم يكن عليه لحم ولا دسم » .

إن مات كل ذلك في مائع غير الماء فهو طاهر حلال أكله ، قالوا : فإن ماتت في الماء أوفى مائع غيره حية فقد تنجس ذلك الماء وذلك المائع ، لأن لها دما . فإن ذبح كلب أو حمار أو سبع ثم روى كل ذلك في راكد لم يتنجس ذلك الماء ، وإن ذلك اللحم حرام لا يحل أكله ، وهكذا كل شيء الا الخنزير وابن آدم ، فلهما وإن ذبحا يشجان الماء *

قال على : فمن يقول هذه الأقوال - التي كثير مما يأتي به المبرسم أشبه منها - ألا يستحي من أن ينكر على من اتبع أوامر رسول الله ﷺ وموجبات القول في فهم ما أمر الله تعالى به على لسان نبيه ﷺ ، ولم يتمدد ما أمر الله تعالى به ولكن مارأينا سنة مضاعة ، إلا ومعهما بدعة مذاعة . وهذه أقوال لو تنجس ما فيها من التخليط لقام في بيان ذلك سفر ضخم ، إذ كل فصل منها مصيبة في التحكم والفساد والتناقض ، وإنها أقوال لم يقلها قط أحد قبلهم ، ولا لها حظ من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا من قياس يعقل ، ولا من رأى سديد ، ولا من باطل مطرد ، ولكن من باطل متخاذل في غاية السخافة . والعجب أنهم دوهوا برواية عن ابن عباس وابن الزبير : أنهما نزحازمزم من زنجي مات فيها ، وعن علي بن أبي طالب رضى الله عنه وعن ابراهيم النخعي وعطاء والشعبي والحسن وحداد بن أبي سليمان وسامة ابن كهيل *

قال علي بن أحمد : وكل ما روى عن هؤلاء الصحابة وهؤلاء التابعين رضى الله عنهم فبخالف لأقوال أبي حنيفة وأصحابه *

أما على فأننا روينا عنه أنه قال في فأرة وقعت في بر فماتت : انه ينزح ماؤها ، وأنه قال في فأرة وقعت في بر فنفطت : يفرج^(١) منها سبع دلاء ، فإن كانت الفأرة كحياتها لم تنظف : ينزح^(٢) منها دلو أو دوان ، فإن كانت منقنة : ينزح^(٣) من البئر

(١) في الجنية « ينزح »

(٢) في الجنية « نزح »

ما يذهب ارجح ، وهاتان اروايتان ليست واحدة منهما قول أبي حنيفة أصلاً *
 وأما الرواية عن ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهما فلو صح ذلك عن النبي ﷺ
 لم يجب بذلك فرض نزج البئر مما يقع فيها من النجاسات ، فكيف عن دونه عليه
 السلام ، لأنه ليس فيه أنهما أوجبا نزحها ولا أمرا به ، وإنما هو فعل منهما قد
 يفعلانه عن طيب النفس ، لا على أن ذلك واجب . فبطل تعلقم بفعل ابن عباس
 وابن الزبير ، وأيضا قلن في الظاهر نفسه : أنه قيل لابن عباس : قد غلبتنا عين من
 حجة الحجر ، فأعطاهم كساء خز خشوه فيها حتى نزحوها ، وليس هذا قول أبي حنيفة
 وأصحابه ، لأن حد التزح عند أبي حنيفة أن يطلبهم الماء فقط ، وعند محمد مائتا
 دلو فقط ، وعند أبي يوسف كقول أبي حنيفة ، فمن أضل ممن يحتج بخبر - يقضى
 بأنه حجة على من لا يراه حجة - ثم يكون المحتج به أول مخالف لما احتج ! فكيف
 ولو صح أنهما رضي الله عنهما أمرا بنزحها لما كان للحنفين في ذلك حجة ، لأنه
 لا يجوز أن يقطن بهم إلا أن زمزم تقيرت بموت الزنجر ، وهذا قولنا . ويؤيد هذا
 صحة الخبر عن ابن عباس الذي رويناه من طريق وكيع عن زكريا بن أبي زائدة عن
 الشعبي عن ابن عباس : أرى لا تنجس الماء والثوب والانسان والأرض . وقد روينا
 عن عمر بن الخطاب : ان الله جعل الماء طهوراً *

وأما التابعون المذكورون ، فإن ابراهيم النخعي قال : في الفأرة أربعون دلو ، وفي
 السنور أربعون دلو ، وقال الشعبي : في الدجاجة سبعون دلو ، وقال حماد بن أبي
 سليمان : في السنور ثلاثون دلو ، وفي الدجاجة ثلاثون دلو ، وقال سلمة بن كهيل :
 في الدجاجة أربعون دلو ، وقال الحسن : في الفأرة أربعون دلو ، وقال عطاء : في
 الفأرة عشرون دلو ، وفي الشاة تموت في البئر أربعون دلو ، فإن فسخت فمائة دلو
 أوتنزع ، وفي السكب يقع في البئر ان أخرج منها حيا عشرون دلو ، فإن مات
 فأخرج حين موته فستون دلو ، فإن فسح فمائة دلو أوتنزع . فهل من هذه الأقوال
 قول يوافق أقوال أبي حنيفة وأصحابه إلا قول عطاء في الفأرة ؟ دون أن يقسم
 تقسيم أبي حنيفة ، وقول ابراهيم في السنور دون أن يقسم أيضا تقسيم أبي حنيفة ،
 فلم يحصلوا إلا على خلاف الصحابة والتابعين كلهم فلا تعلق بشيء من السنن أو المقاييس

ومن عجيب ما أوردنا عنهم قولهم في بعض أقوالهم : أن ماء وضوء المسلم الطاهر
النظيف أتجس من الفأرة الميتة ! ولو أوردنا التشنيع عليهم بلحق لأزناهم ذلك
في وضوءه رسول الله ﷺ ، فلما أن يتركوا قولهم ، ولما أن يخرجوا عن الاسلام ،
أوفي وضوء أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم . وقولهم : إن حرك طرفه لم
يتحرك الطرف الآخر ، فليت شعري هذه الحركة بماذا تكون ! أباصع طفل ، أم
بتينة ، أو بعد مفزل ، أو يوم عائم ، أو بوقوع فيل ، أو بحصاة صغيرة ، أو بحجر منجنيق ،
أو بتهدام جرف ؟ ! نحمد الله على السلامة من هذه التخاليل لا سيما فرقمهم في ذلك
بين الماء وسائر المائعات ، فإن ادعوا فيه اجماعا ، قلنا لهم : كذبتم ، هذا ابن
الماجشون يقول : أن كل ماء أصابته نجاسة فقد تنجس ، إلا أن يكون غديرا إذا حرك
وسطه لم تتحرك أطرافه *

وقال مالك في البرقع فيها ^(١) الدجاجة فتصوت فيها : أنه ينزف إلا أن تغلبهم
كثرة الماء ، ولا يؤكل طعام عجين به ، ويفسل من الثياب ما غسل به ، ويعيد كل
من توشأ بذلك الماء أو اغتسل به كل صلاة صلاها ما كان في الوقت . قال : فإن
وقعت في البر الزرعة أو الفأرة فانتا : أنه يستقى منها حتى تطيب ، ينزفون منها
ما استطاعوا ، فلو وقع خمر في ماء فإن من يتوضأ منه يبيد في الوقت قطع ، فلو وقع
شيء من ذلك في مائع غير الماء لم يحل أكله تنيز أو لم يتغير ، فإن بل في الماء
خبز لم يميز الوضوء منه ، وأعاد من توشأ به أبداً ، فلو تغير الماء من النجاسة
المذكورة أو من شيء طاهر أعاد من توشأ به وصلى أبداً ، فلو مات شيء من
خشاش الأرض في ماء أو في طعام أو شراب أو غير ذلك لم يضره ، ويؤكل كل ذلك
ويشرب ، وذلك نحو الزبور والعقرب والصرار والخنفساء والسرطان والضفدع وما
أشبه ذلك *

وقال ابن القاسم صاحبه : قليل الماء يفسد قليل النجاسة ويتيمم من لم يجد
سواه ^(٢) ، فإن توشأ وصلى به لم يبد إلا في الوقت *

(١) في الاصابين « فيه » وهو خطأ لأن البر مؤنثة .

(٢) في اليمينية « غيره »

قال على : إن كان فرق بهذا القول بين ما ماتت فيه الموزغة والفأرة وبين ما ماتت فيه النجاسة فهو خطأ ، لأنه قول بلا برهان ، وإن كان مساوي بين كل ذلك فقد تناقض قوله ، إذ منع من أكل الطعام المعمول بذلك الماء ، وأذا أمر بشغل ملأه من الثياب ، ثم لم يأمر بإعادة الصلاة إلا في الوقت ، وهذا عنده اختيار لا إيجاب . فإن كانت الصلاة التي يأمره بأن يأتي بها في الوقت تطوعا عنده ، فأى معنى للتطوع في إصلاح ما فسد من صلاة الفريضة ؟ فإن قال : أن لذلك معنى ، قيل له : فما الذى يفقد ذلك المعنى إذا خرج الوقت ؟ وما الوجه الذى يرغبونه من أجله في أن يتطوع في الوقت ، ولم يرغبوه في التطوع بعد الوقت ؟ وإن كانت الصلاة التي يأمره أن يأتي بها في الوقت فرضا ، فكيف يجوز أن يصلى ظهريْن ليوم واحد في وقت واحد ؟ وما الذى أستطاعها إذا خرج الوقت ؟ وهو يرى أن الصلاة الفرض يؤديها التارك لها فرضا ولا بد وإن خرج الوقت *

ثم العجب من فريق أبي حنيفة ومالك بين مالا دمه يموت في الماء وفي المائعات وبين ماله دم يموت فيها ! وهذا فرق لم يأت به قط قرآن ولا سنة صحيحة ولا سنية ، ولا قول صاحب ولا قياس ولا معقول ، والعجب من تعديدهم ذلك بماله دم ! وبالعيان ندرى أن البرغوث له دم والذباب له دم *

فإن قالوا : أردنا ماله دم سائل ، قيل : وهذا زائد في العجب !! ومن أين لكم هذا التقسيم بين السماء في الميتات ؟ وأنتم تجمعون معنا ومع جميع أهل الاسلام على أن كل ميتة فهي حرام ، وبذلك جاء القرآن ، والبرغوث الميت والذباب الميت والقرب الميت والخنفساء الميت : حرام بلا خلاف من أحد ، فمن أين وقع لكم هذا التفريق بين أصناف الميتات المحرمات ؟ فقال بعضهم : قد أجمع المسلمون على أكل الباقلاء المطبوخ وفيه الدقش ^(١) الميت ، وعلى أكل العسل وفيه

(١) بفتح اللام المهملة واسكان التاف وآخره شين معجمة ، ودرسم في الاصل المصرى بدون نقط ، وفي النسخ هكذا « الرقيس » ولم أصل الى تحقيق الصواب إلا أن ما ذكرناه أقرب الى الصحة ، قال في اللسان : « الدقشة دويبة وقشاة وقيل رقطاء أصغر من المعطاء » والله أعلم

النحل الميت، وعلى أكل الخلل وفيه السود الميت، وعلى أكل الجبن والتبن كذلك؛ وقد أمر رسول الله ﷺ بمقل (١) الذباب في الطعام.

قيل لهم وبالله تعالى التوفيق: إن كان الإجماع صح بذلك كما ادعيتهم، وكان في الحديث المذكور دليل على جواز أكل الطعام يموت فيه الذباب كما زعمتم -: فإن وجه العمل في ذلك أحد وجهين: إما أن تقتضوا على ما صح به الإجماع من ذلك وجاه به الخبر خاصة، ويكون ما عدا ذلك بخلافه، إذ أصلكم أن ما لاقي الطاهرات من الانجاس فإنه يتنجسها، وما خرج عن أصله عندكم فإنكم لا ترون القياس عليه سائفاً أو تقيسوا على الذباب كل طائر، وعلى الدقش كل حيوان ذى أرجل، وعلى السود كل ملساب. ومن أين وقع لكم أن تقيسوا على ذلك ما لا دم له؟ فأخطأتم مرتين: أحدهما أن الذباب له دم، والثانية اقتصاركم بالقياس على ما لا دم له، دون أن تقيسوا على الذباب كل ذى جناحين أو كل ذى ووح.

فإن قالوا: قسمنا ما عدا ذلك على حديث الفأر في السمن. قيل لهم: ومن أين لكم عموم القياس على ذلك الخبر؟ فلا قسم على الفأر كل ذى ذنب طويل، أو كل حشرة من غير السباع! وهذا ما لا انفصال لهم منه أصلاً. والمعجب كله من حكمهم أن ما كان له دم سائل فهو النجس، فيقال لهم: فأى فرق بين تحريم الله تعالى الميتة وبين تحريم الله تعالى الدم؟ فمن أين جعلتم النجاسة للدم دون الميتة؟ وأغرب ذلك أن الميتة لا دم لها بعد الموت! فظهر فساد قولهم بكل وجه.

وأما قول ابن القاسم فظاهر الخطأ، لأنه رأى التيم أولى من الماء النجس، فوجب أن المستعمل له ليس متوضئاً، ثم لم ير الإعادة على من صلى كذلك إلا في الوقت، وهو عنده مصل (٢) خير وضوء.

(١) مقل الشيء في الشيء يحمله مقلاً - من باب قتل - نفسه وغضه

قاله في اللسان

(٢) في الأصلين «مصل» وهو غلط

وقال الشافعي: إذا كان الماء غير جار فسواء البئر والآباء والبقعة وغير ذلك إذا كان أقل من خمسمائة رطل بالبندادى ، بما قل أو كثر - : فإنه ينجسه كل نجس وقع فيه وكل ميتة ، سواء ماله دمسائل وما ليس له دم سائل ، كل ذلك ميتة نجس يفسد ما وقع فيه ، فإن كان خمسمائة رطل لم ينجسه شيء مما وقع فيه إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه . فإن كان ذلك فى مائع غير الماء نجس كله وحرم استعماله ، كثيراً كان أو قليلاً *

وقال أبو ثور صاحبه : جميع المائعات بمنزلة الماء ، إذا كان المائع خمسمائة رطل لم ينجسه شيء مما وقع فيه إلا أن يغير لونه أو طعمه أو ريحه ، فإن كان أقل من خمسمائة رطل بنجس *

ولم يختلف أصحاب الشافعي - وهو الواجب ولا بد على أصله - فى أن (١) الماء فيه خمسمائة رطل من ماء غير أوقية فوقع فيه قطعة بول أو خمر أو نجاسة ما فإنه كله نجس حرام ولا يجوز (٢) الوضوء فيه وإن لم يظهر ذلك فيه أثر ، فلو وقع فيه (٣) رطل بول أو خمر أو نجاسة ما لم يظهر لما فيه أثر فالماء طاهر يجوز الوضوء به ويجوز شربه . واحتج أصحاب الشافعي لقولهم هذا بالحديث المأثور عن رسول الله ﷺ فى غسل الآباء من ولوغ الكلب وهرقه ، وأمره ﷺ من استيقظ من نومه بفسل يده ثلاثاً قبل أن يدخلها فى وضوئه فإنه لا يدرى أين باتت يده ، وأمره ﷺ للبائل فى الماء ألا يتوضأ منه ولا يغتسل ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا بلغ الماء قلتين لم نجسه شيء »

(١) فى الاصلين « فهو أن » وهو خطأ

(٢) فى الميمنية « لا يجوز »

(٣) بهامش الميمنية « لعله يريد ماء هو خمسمائة رطل وأوقية » وهو غير صحيح ، بل مراد المؤلف أن يرد على الشافعية بالقياس على أصلهم ، لأن الماء إذا كان خمسمائة رطل إلا أوقية ثم وقع فيه رطل مما ذكر صاواً كثيراً أو كثيراً من القلتين فلم ينجس إذا لم يظهر للنجاسة أثر ، وأياً ما كان فى هذا من المخالفة الظاهرة ما فيه .

ولم يقبل الخبيث ». قالوا : فدلّت هذه الأحاديث على أن الماء يقبل النجاسة ما لم يبلغ حداً ما ، قالوا : فكانت القلتان حداً منصوحاً عليه فيا لا يقبل النجاسة منه ، واحتج بهذا أيضاً أصحاب أبي حنيفة في قولهم *

ثم اختلفوا في تعدد القلتين ، فقال بعض أصحاب أبي حنيفة : القلة أهل الشيء ، ففى القلتين هنا القامتان ، وقال الشافى - بما روى عن ابن جريج : ان القلتين من قلال حجر ، وإن قلال حجر القلة الواحدة قربتان أو قربتان وشيء ، قال الشافى : القرية مائة رطل ، وقال أحمد بن حنبل بذلك ، ولم يعد في القلتين حداً أكثر من أنه قل مرة : القلتان أربع قرب ، ومرة قل : خمس قرب ، ولم يعدها بأوطال . وقال اسحاق : القلتان ست قرب ، وقال وكيع ويحيى بن آدم : القلة الجرة وهو قول الحسن البصرى ، أى جرة كانت فهي قلة ، وهو قول مجاهد وأبي عبيد ، قال مجاهد : القلة الجرة ، ولم يعد أبو عبيد في القلة حداً *

وأظرف شيء تفريقهم بين الماء الجارى وغير الجارى ! فإن احتجوا في ذلك بأن الماء الجارى إذا خالطته النجاسة مضى وخلفه طاهر : فقد علموا يقينا ان القى خالطته النجاسة اذا انحدر فأنما ينحدر كما هو ، وهم يبيحون لمن تناوله في المنحدره فتطهر به أن يتوضأ منه ويقسل ويشرب ، والنجاسة قد خالطته بلا شك ، فوقصوا في نفس ما شنعوا وأتكلوا . فإن قالوا : لم نحتج في الفرق بين الماء الجارى وغير الجارى إلا بأن النهى إنما ورد عن الماء الراكد القى يبال (١) فيه . قلنا : صدقم ، وهذا هو الحق ، وبذلك الأمر نفسه في ذلك الظاهر نفسه فرقنا نحن بين من ورد عليه النهى وهو البائل ، وبين من لم يرد عليه النهى وهو غير البائل ، ولا سبيل الى دليل يفرق بين ما أخذوا به من ذلك الظاهر وبين ما تركوا منه . والله تعالى التوفيق *

واحتجوا بحديث الفأرة في السنن فيما ادعوه من قبول ما عدا الماء للنجاسة *

قل على : هذا كل ما احتجوا به ، ما لم حجة أصلاً غير ما ذكرنا ، وكل هذه الأحاديث صحاح ثابتة لا مغمز فيها ، وكلها لا حجة لهم في شيء منها ، وكلها حجة

عليهم لنا ، على ما بين ان شاء الله عز وجل وبه تعالى نستعين *
 فأول ذلك أنهم كلهم أقوالهم مخالفة لما في هذه الاخبار ، ونحن نقول بها كلها
 والحمد لله على ذلك *

أما حديث ولوغ الكلب في الاناء ، فان أبا حنيفة وأصحابه جالفوه جهارا ،
 فأمر رسول الله ﷺ بفسله سبع مرات أولا هن بالتراب ، فقالوا م : لا بل مرة واحدة
 فقط ، فسقط تعلقهم بقول م أول من عصاه وخالفه ، فتركوا ما فيه وادعوا فيه ما ليس
 فيه وأخطأ مرتين *

وأما مالك قال : لا يهرق إلا أن يكون ماء ، تخالف الحديث أيضا علانية ، وهو
 وأصحابه موافقون لنا على أن هذا الخبر لا يمتد إلى سواه ، وأنه لا يقاس شيء
 من النجاسات بولوغ الكلب . وصدقوا في ذلك ، إذ من ادعى خلاف هذا فقد
 زاد في كلام رسول الله ﷺ ما لم يقله عليه السلام قط *

وأما الشافعي فانه قال : ان كان ما في الاناء من الماء خمسمائة رطل فلا يهرق
 ولا يفسل الاناء ، وان كان فيه غير الماء أهرق بالما مبالغ ، وهذا ليس في الحديث
 أصلا لا ينص ولا بدليل . فقد خالف هذا الخبر وزاد فيه ما ليس فيه من أنه إن أدخل
 فيه يده أو رجله أو ذنبه أهرق وغسل سبع مرات إحداهن بالتراب ، وهذه زيادة
 ليست في كلامه عليه السلام أصلا ، قال : إن ولغ في الاناء خنزير كان حكمه حكم
 ما ولغ فيه الكلب : يسل مبعأ إحداهن بالتراب ، قال : فان ولغ فيه سبع لم يسل
 أصلا ولا أهرق . فقام الخنزير على الكلب ، ولم يقس السباع على الكلب - وهو
 بعضها - وإنما حرم الكلب بسموم النهي . من أكل كل ذي ناب من السباع . فقد
 ظهر خلاف أقوالهم لهذا الخبر وموافقتنا نحن لما فيه ، فهو حجة لنا عليهم . والحمد لله
 وبإيمان كثير ، وظهر فساد قياسهم وبطلانه ، وأنه دعوى لا دليل على شيء منها .
 وأما الخبر فيمن استيقظ من نومه فليغسل يده ثلاثا قبل أن يدخلها في وضوئه
 فان أحبكم لا يدري ابن باث يده - : فاتهم كلهم مخالفون له ، وثلاثون : إن هذا
 لا يجب على المستيقظ من نومه ، وقلنا نحن . بل هو واجب عليه . وقالوا : كلهم : إن
 النجاسات التي احتجوا بهذه الاخبار في قبول الماء ، وقرعوا بها بين ورود النجاسة

على الماء وبين ورود الماء على النجاسة - فأتها تزال بفسلة واحدة . وهذا خلاف ما في هذين الخبرين جهارا ، لأن في أحدهما تطهير الأتاء بصنع غسلات أولاخمن بالتراب ، وفي الآخر تطهير اليد بثلاث غسلات . وهم لا يقولون بهذا في النجاسات ، ولو كان هذان الخبران دليلين على قبول الماء للنجاسة لوجب أن يكون حكمهما مستملا في إزالة النجاسات . فبطل احتجاجهم بهذين الخبرين جملة . والحمد لله *

ومن الباطل المتيقن أن يكون ما ظنت به النجاسة من اليد لا يطهر إلا بثلاث غسلات ، وإذا تيقنت النجاسة فيها اكتفى في إزالتها بفسلة واحدة . فهذا قولم البلى لاشعة أشنع منه ، وهم يسمعون إنفاذ حكم العقول في قياساتهم ، ولا حكم أشد مبنية للعقل من هذا الحكم ، ولو قلل رسول الله ﷺ لسعنا وأطعنا ، وقلنا : هو الحق ، لكن لما لم يقله رسول الله ﷺ وجب اطراحه والرغبة عنه ، وأن نوقر بأنه الباطل . ومن المحال أيضا أن يكون الأمر للستبة بفسل اليد فلا تخوف أن تقع على نجاسة ، إذ لو كان كذلك لكانت رجله في ذلك كيده ، ولكان باطن نغديه وباطن إلبتيه أحق بذلك من يده *

- وأما مالك فوافق لنا في الخبر أنه ليس دليلا على قبول الماء للنجاسة ، فبطل تلقمهم أيضا بهذا الخبر جملة ، وصح أنه حجة لنا عليهم ، والحمد لله رب العالمين - فصح اتفاق جميعهم على أن هذين الخبرين لا يجعلان أصلا لاثبات النجاسات ، والأيقاس سائر النجاسات على حكمهما ، فبطل تلقمهم بهما *

وأما حديث نهي البائل في الماء الراكد عن أن يتوضأ منه أو يغسل ، فأنهم كلهم مخالفون له أيضا . أما أبو حنيفة فإنه قال : إن كان الماء بركة إذا حرك طرأ الواحد - لم يتحرك طرفها الآخر فإنه لو لال فيها ماشاء أن يبول فله أن يتوضأ منها ويغسل ، فإن كانت أقل من ذلك لم يكن له ولا لتيره أن يتوضأ منها ولأن يغسل . فزاد في الحديث ما ليس فيه من تحريم ذلك على غير البائل ، وخالف الحديث فيما فيه بإباحته - في بعض أحوال كثرة الماء وقلته - لبائل فيه أن يتوضأ منه ويغسل . وكذلك قول الشافعي في الماء إذا كان خمائة رطل أو أقل من خمائة رطل ، وغلاف

الحديث كما خالفه أبو حنيفة ، وزاد فيه . كما زاد أبو حنيفة . وأما مالك فخالفه كله ، قال : إذا لم يتغير الماء بيوله فله أن يقوضاً منه ويفتسل ، وقال في بعض أقواله : إذا كان كثيراً . فبطل تعليقهم بهذا الخبر جملة لمخالفتهم له . وأما نحن فأخذنا به كما ورد ، والله الحمد كثيراً *

وأما حديث الفأر في السمن فاتهم كلهم خالفوه ، لأن أبا حنيفة ومالك والشافعي أباحوا الاستصباح به ، وفي الحديث : « لا تقر به » وأباح أبو حنيفة بيحه ، فبطل تعليقهم بجميع هذه الآثار وصح خلافهم لها ، وأنها حجة لنا عليهم *

فإن قيل : فامضى هذه الآثار إن كانت لا تدل على قبول الماء النجاسة وما فائدتها ؟ قلنا : معناها ما اقتضاه لفظها ، لا يحل لأحد أن يقول إنساناً من الناس مالا يقتضيه كلامه ، فكيف رسول الله ﷺ الذي جاء الوعيد الشديد على من قوله ما لم يقل *

وأما فائدتها فهي أعظم فائدة ، وهي دخول الجنة بالطاعة لها ، وليلعب من ينعم الرسول من ينقلب على عقبيه *

وأما حديث القلتين فلا حجة لهم فيه أصلاً : أول ذلك أن رسول الله ﷺ لم يحدد مقدار القلتين ، ولا شك في أنه عليه السلام لو أراد أن يجعلها حداً بين ما قبل النجاسة وبين ما لا يقبلها لما أهل أن يحدّها لنا يحدّ ظاهر لا يحيل ، وليس هذا مما يوجب على المرء ويؤكد فيه إلى اختياره ، ولو كان ذلك لكانت كل قلتين - صغرتا أو كبرتا - حداً في ذلك . فلما أبو حنيفة وأصحابه قالوا : القلة القامة ، ومع ذلك فقد خالفوا هذا الخبر - على أن نسلّم لهم تأويلهم الفاسد - لأن البئر وإن كان فيها قلمتان أو ثلاث قلتهما عندهم تنجس . وأما للشافعي فليس حده في القلتين الأولى من حد غيره ممن فسر القلتين بغير تفسيره ، وكل قول لا برهان له فهو باطل . وأما نحن فنقول بهذا الخبر حقاً ، ونقول : إن الماء إذا بلغ قلتين لم ينجس ولم يقبل الخبث . والقلتان ما وقع عليه في اللغة اسم قلتين ، صغرتا أو كبرتا ، ولا خلاف في أن القلة التي تسع عشرة أرطال ماء تسمى عند العرب قلة ، وليس في هذا الخبر ذكر لقلال هجر أصلاً ، ولا شك في أن بهجر قلالة صغراً وكبلاً *

ذئ قيل : إنه عليه السلام قد ذكر قلال حجر في حديث الاسراء (١). قلنا : نعم ، وليس ذلك بوجب أنه عليه السلام متى ما ذكر قلة قائما أراد من قلال حجر ، وليس تفسير ابن جريج القلتين بأول من تفسير مجاهد القى قال : هما جرتان ، وتفسير الحسن كذلك : إنها أى جرة كانت .

وليس في قوله عليه السلام هذا دليل ولا نص على أن ما دون القلتين ينجم ويحمل انجبت (٢) ، ومن زاد هذا في الخبر فقد قوله عليه السلام ما لم يقل ، فوجب طلب حكم ما دون القلتين من غير هذا الخبر ، فظننا فوجدنا ما حدثنا حماد قال : ثنا عباس ابن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن وضاح ثنا أبو علي عبد الصمد ابن أبي سكينه - وهو ثقة - ثنا عبد العزيز بن أبي حازم أبو تمام عن أبيه عن سهل ابن سعد الساعدي قال : « قالوا يا رسول الله : انا نتوضأ (٣) من بئر بضاعة وفيها ما ينجي (٤) الناس والحائض والجيف ، قال رسول الله عليه السلام : الماء لا ينجيه شيء (٥) » . حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور أخبرنا وهب بن مسرة ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا محمد بن فضيل عن أبي مالك الأشجعي عن حذيفة قال : قال رسول الله عليه السلام : « فضلنا على الناس بثلاث - وذكر عليه السلام فيها - وجعلت لنا الأرض

(١) بهامش المجنية « ينفي في ثمر سدره المنتهى »

(٢) بهامش المجنية « هذا مبنى على عدم القول بالمقهور وهو مذهب المصنف »

(٣) في المصرية « انك تتوضأ » وهو الموافق لما في التلخيص .

(٤) بضم الياء واسكان النون ، والنحو ما يخرج من البطن ، وأجيب أحدث أو التي نحوه .

(٥) حديث بئر بضاعة معروف من حديث أبي سعيد الخدري ، وأما من حديث سهل بن سعد فانا لم نره الا في هذه الرواية وهي رواه محمد بن وضاح ، فقد رواه عنه قاسم بن أصبغ في مصنفه ، ومحمد بن عبد الملك بن أيمن في مستخرجهم على سنن أبي داود ، ذكر هذا ابن حجر في التلخيص (ج ١ ص ٩١) وقال : « قال ابن وضاح لقيت ابن أبي سكينه بحلب فذكره . وقال قاسم بن أصبغ : هذا

كلها منسجداً وجعلت ثوبها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء (١) « فم عليه السلام كل ماء ولم يخص ماء من ماء »

: فقالوا : فانكم تقولون إن الماء إذا ظهرت فيه النجاسة ففثرت لونه وطعمه وريحه فانه ينجس ، فقد خالفتم هذين الخبرين . قلنا : معاذ الله من هذا أن نقوله ، بل الماء لا ينجس أصلاً ، ولكنه طاهر بحسبه (٢) ، لو أمكننا تخليصه من جملة المحرم علينا لاستعملناه ، ولكننا لما لم ندر على الوصول الى استعماله كما أمرنا سقط عنا حكمه ، وهكذا كل شيء ، كثوب طاهر صب عليه خمر أو دم أو بول ، فالثوب طاهر كما كان ، إن أمكننا إزالة النجس عنه صلياً فيه ، وإن لم يمكننا الصلاة فيه الا باستعمال المحرم سقط عنا حكمه ، ولم تبطل الصلاة لباس ذلك الثوب ، لكن لاستعمال النجاسة التي فيه ، وكذلك خردهن بودك خنزير ، وهكذا كل شيء ، حاشى ما جاء

من أحسن شيء في بئر بضاعة ، وقال ابن حزم : عبد الصمد ثقة مشهور ، قال قاسم ويرى عن سهل بن سعد في بئر بضاعة من طرق هذا خبرها ، قلت : ابن أبي سكينه الذي زعم ابن حزم انه مشهور قل ابن عبد البر وغير واحد : انه مجهول ولم نجد عنه راوياً إلا محمد بن وضاح ، وهذا الحديث رواه الدارقطني (ص ١١) من طريق فضيل بن سليمان عن أبي حازم عن سهل مختصراً بدون ذكر قصة بئر بضاعة ونقله عنه ابن الجوزي في التحقيق رقم ٢ وله شاهد قوى رواه البيهقي في سننه (ج ١ ص ٢٥٩) عن محمد بن أبي يحيى عن أبيه قال : « دخلت على سهل بن سعد الساعدي في نسوة فقال لو آتي أسقيكم من بضاعة أكرههم ذلك ، وقد وآفه سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي ضحا » قال البيهقي : « وهذا أصح من موصول » ورواه الدارقطني (ص ١٢) من هذا الطريق مختصراً ، فدللت هذه الأسانيد على أن الحديث عن سهل أصلاً صحيحاً ، وإن جهل ابن عبد البر حال عبد الصمد فلقد عرفه غيره : قاسم بن أصبغ وابن حزم ومن عرف حجة على من لم يعرف .

(١) رواه مسلم وغيره

(٢) بهامش الحنية « يقال عاد الخلاف لفظياً يتعلق بالتنقية بالأحكام فانه

متفق عليه » وهذا صحيح .

النص بتحريره بعينه فتجب الطاعة له ، كالتامع بلغ فيه الكلب في الاناء ، وكلاء الراكد للبائل ، وكالسن القائب يقع فيه الفأر الميت ، ولا مزيد . وقد رويناه من طريق قتادة أن ابن مسعود قال : لو اختلط الماء بالدم لكان الماء طهوراً . والله تعالى التوفيق *

ولو كان الماء يتنجس بملاقاة النجاسة للزم إذا بال إنسان في ساقية ما الا يحل لأحد أن يتوضأ بما هو أسفل من موضع البائل ، لأن ذلك الماء الذي فيه البول أو العذرة منه يتوضأ بلا شك ، ولما تطهر ثم أحد من دم أوقيه فيه ، لأن الماء اذا دخل في الفم التنجس تنجس وهكذا أبداً ، والمفرق بين الماء وسائر المائعات في ذلك مبطل متحكم قاتل بلا برهان . وهذا باطل *

قال أبو محمد على * وأما تشنيعهم علينا بالفرق بين البائل المذكور في الحديث وغير البائل الذي لم يذكر فيه ، وبين الفأر يقع في السمن المذكور في الحديث وبين وقوه في الزيت أو وقوع حرام ما في السمن إذ (١) لم يذكر شيء من ذلك في الحديث - : فتشنيع فاسد عائد عليهم ، ولو تدبروا كلامهم لعلوا أنهم مخطئون في التسوية بين البائل الذي ورد فيه النص وغير البائل الذي لانص فيه ، وهل فرقنا بين البائل وغير البائل إلا كفرقم معنا بين الماء الراكد المذكور في الحديث وغير الراكد الذي لم يذكر فيه ؟ والا فليقولوا لنا : ما الذي أوجب الفرق بين الماء الراكد وغير الراكد ولم يوجب الفرق بين البائل وغير البائل ؟ إلا أن ما ذكر في الحديث لا يتمدى بحكمه الى ما لم يذكر فيه بغير نص ، وكفرقم بين الناصب للماء فيحرم عليه شربه واستماله ، وهو حلال لفقر الناصب له ، وهل البائل وغير البائل إلا كالزاني وغير الزاني ، والسارق وغير السارق ، والمصل وغير المصل ؟ لكل ذى لعم منها حكمه ، وهل الشئمة والخطأ الظاهر الا أن يرد نص في البائل فيحمل ذلك الحكم على غير البائل ؟ وهل هذا إلا كمن حل حكم السارق على غير السارق ، وحكم الزاني على

(١) في الاصلين «اذا» وما هنا أصح

غير الزاني ، وحكم المصلى على غير المصلى ، وهكذا في جميع الشريعة ! وضوء
بالقه من هذا .

ولو أنصفوا أنفسهم لأنكر المالكيون والشافعيون على أنفسهم تفريقهم بين من
الذكر يباحن الكف فينقض الوضوء ، وبين من بظاهر الكف فلا ينقض الوضوء .
ولأنكر المالكيون على أنفسهم تفريقهم بين حكم الشرفة وحكم الدنية في النكاح ،
وما فرق الله تعالى بين فرجيهما في التحليل والتحریم والصداق والحد . ولأنكر
المالكيون والشافعيون تفريقهم بين حكم التمر وحكم البسر في العرايا .

وهؤلاء المالكيون يفرقون معنا بين ما أدخل فيه الكلب لسانه وبين ما أدخل
فيه ذنبه المبلول من الماء ، ويفرقون بين بول البقرة وبول الفرس ، ولا نص في
ذلك . بل أشنع من ذلك تفريقهم بين خمر المجاعة المخلاة وخمرها إذا كانت مقصورة
وبين بول الشاة إذا شربت ماءً نجساً وبين بولها إذا شربت ماءً طاهراً ،
وفرقوا بين الفول وبين نفسه ، فجعلوه في الزكاة مع الجلبان صنفاً واحداً ، وجعلوها
في البيوع صنفين ، وكل ذى عقل يدري أن الفرق بين البائل والمتغوط بنفس جاء
في أحدهما دون الآخر أوضح من الفرق بين الفول أمس والفول اليوم ، وبين الفول
ونفسه بغير نص ولا دليل أصلاً .

وهؤلاء الشافعيون فرقوا بين البول في مخرجه من الاحليل فجعلوه بطهر بالحجارة
وبين ذلك البول نفسه من ذلك الانسان نفسه إذا بلغ أعلى الحشفة — : فجعلوه
لا يطهر إلا بلأله ، وفرقوا بين بول الرضيع وبين غائطه في الصب والفسل ، وهذا هو
الذي أنكروا علينا هنا بسببه .

وهؤلاء الحنفيون فرقوا بين بول الشاة في البئر فيفسدها ، وبين ذلك المقدار
نفسه من بولها بيمينها في الثوب فلا يفسده ، وفرقوا بين بول البعير في البئر فيفسده ،
ولو أنه ، تقطع قن وقعت برتان من بر ذلك الجمل في ماء البئر لم يفسد الماء . وهذا
نفس ما أنكروه علينا . وفرقوا بين روث الفرس يكون في الثوب منه أكثر من
قدر الدرهم البخلي فيفسد الصلاة ، وبين بول ذلك الفرس نفسه يكون في الثوب فلا

يفسد الصلاة إلا أن يكون ربح الثوب عند أبي حنيفة، وشبرا في شبر عند أبي يوسف، فيفسدها حينئذ، وزفر منهم يقول: بول ما يؤكل لحمه طاهر كله ورجعه نجس، وهذا هو الذى أنكروا علينا. وفرقوا بين ما يملأ الغم من القلس وبين ما لا يملأ الغم منه، وفرقوا بين البول في الجسد، فلا يزيله إلا الماء، وبين البول في الثوب فيزيله غير الماء.

ولو تبقينا سقطاتهم لتمام منها ديوان.

قلنا قالوا: من قل بقولكم هذا في الفرق بين البائل والمنفوط في الماء الراكد قبلكم؟ قلنا: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - الذى لا يأتية الباطل من بين يديه ولا من خلفه - اذ بين لنا حكم البائل وسكت عن المنفوط والمتنخم والمتنخف، ولكن أخبرونا: من قل من ولد آدم بفروقه هه قبلكم؟ من الفرق بين بول الشاة في البر وبولها في الثوب، وبين بولها في الجسد وبولها في الثوب؟ وبين بول الشاة تشرب ماءً نجساً وبولها اذا شربت ماءً طاهراً؟ وبين البول في رأس الحشفة وبينه فوق ذلك؟ فهذا هو الذى لم يقله أحد قط قبلهم! وليتهم اذ قالوه مبتدئين قالوه بوجه يفهم او يعقل، وكذلك سائر فروقهم المذكورة والحمد لله رب العالمين. ونحن لا ننكر القول بما جاء به القرآن والسنة، وان لم نعرف قائله مسمى به، وهم يتكبرون ذلك ويفعلونه، فاللهم لهم لازمة لانا، وانما ننكر غاية الانكار القول في دين الله تعالى وعلى الله ما لم يقله تعالى قط ولا رسوله صلى الله عليه وسلم، فهذا والله هو المنكر حقاً، ولو قاله أهل الارض.

وكذلك ان قالوا لنا: من فرق قبلكم بين السمن يقع فيه الفأر وبين غير السمن فجوابنا هو الذى ذكرنا بعينه، فكيف وقد رويناه الفرق بينهما عن ابن عمر، كما حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعه ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا هشيم بن معمر عن أبان عن راشد مولى قريش (١)

(١) الاسناد فيه خطأ في الاملين، فهو في النسخة المصرية « هشيم بن معمر ابن أبان عن راشد مولى قريش » وفي البقية « هشيم بن معمر بن أبان عن راشد مولى قريش » والصواب ما ذكرنا، فهشيم هو ابن إشير، ومعمر هو ابن

عن ابن عمر أنه سئل عن فارة وقعت في سمن، فقال: إن كان ماؤها فألقه كله، وإن كان جامدا فأتى الفارة وما حولها وكل ما بقي، حدثنا حماد بن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر وسفيان الثوري كلاهما عن أيوب السخيتاني عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر أنه سئل عن فارة وقعت في عشرين فرقا من زيت، فقال ابن عمر: استمرجوا به وادهنوا به الأدم. وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قلت لمطاء: الفارة تقع في السمن الذائب فتصير فيه أو في الدهن فتؤخذ قد تسلخت أو قد ماتت وهي شديدة لم تسلخ؟ فقال: سواء إذا ماتت فيه، فإما الدهن فينش فيدهن به إن لم تقدره، قلت: فالسمن أينش فيؤكل؟ قال: لا ليس ما يؤكل، كهيئة شيء في الرأس يدهن به^(١). (قل أبو محمد): والزيت دهن بنص القرآن، قال الله تعالى: (وشجرة تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن وصبغ للأكابر) وقد رأى مالك غسل الزيت تقع فيه النجاسة ثم يؤكل، وقد روى ابن القاسم عن مالك في النقطة من الحجر تقع في الماء والطعام: أنه لا يفسد شيء من ذلك، وأن ذلك الماء يشرب وذلك الطعام يؤكل.

قل على: ويقال للحنفيين: أنتم تغالون بين أحكام النجاسات في الشدة والخفة بآرائكم بنهر نص من الله تعالى ولا من رسوله ﷺ ولا من إجماع ولا قياس،

راشد الأزدي، وأبان هو بن أبي عياش البصري. وأما راشد مولى قريش فإني لم أجده ترجمة ولم أعرف من هو.

(١) العبارة محرفة في الأصلين، فكتب في أحدهما «ينش» وفي الآخر «يلش» وصححناها من لسان العرب مادة (ن ش ش) ونص عبارته «النش الخلط...» وروى عبد الرزاق عن ابن جريج: قلت لمطاء: الفارة تموت في السمن الذائب أو الدهن، قال: أما الدهن فينش ويدهن به إن لم تقدره نفسك، قلت: ليس في نفسك من أن يأثم إذا نش؟ قال: لا، قلت: فالسمن ينش ثم يؤكل؟ قال: ليس ما يؤكل به كهيئة شيء في الرأس يدهن به. وقوله: ينش ويدهن به إن لم تقدره نفسك، أي يخلط ويذاف «و» يدهن «بضم الياء» وفتح الدال المشددة.

فبعضها عندكم لا ينجس الثوب والبدن والخف والنعل منه الا مقداراً كبير من الدرهم البغلي وربما قل ، وبعضها لا ينجس هذه الاشياء الا ما كان ربيع الثوب ، ولا ندرى ما قولكم في الجسد والنعل والخف والارض ، وبعضها تفرقون بين حكمها في نفسها في الثوب والجسد وبين حكمها في نفسها في البشر ، فتقولون : ان قطرة خمر أو بول تنجس البر ولا تنجس الثوب ولا الجسد حتى يكون ذلك أكثر من الدرهم البغلي ، فأخبرونا عن غدیر اذا حرك طرفه الواحد لم يتحرك الآخر وقعت فيه نقطة بول كلب أو نقطة بول شاة أو حلة (١) ميتة أو فيل ميت متفسخ ، هل كل هذا سواء أم لا ؟ فان ساووا بين ذلك كله نقضوا أصابهم في تغليظ بعض النجاسات دون بعض ، وتركوا قولهم ان برتين من بر الابل أو برتين من بر الغنم لا تنجس البئر ، وإن فرقوا بين كل ذلك سألناهم تفصيل ذلك ، ليكون ذلك زيادة في السخرياء (٢) والتخليط .

قال على : وقالوا لنا : ما قولكم في خر أو دم أو بول وقع ذلك في الماء فلم يظهر لشيء من ذلك في الماء طعم ولا لون ولا ريح ، هل صار الحجر والبول والدم ماء أم بقي كل ذلك بحسبه ؟ فان كان صار كل ذلك ماء فكيف هذا ؟ وإن كان بقي كل ذلك بحسبه فقد أبهم الحجر والبول والدم وهذا عظيم وخلاف للإسلام ؟ (قل أبو محمد) : جوابنا وبالله تعالى التوفيق : إن العالم كله جوهر واحدة تختلف أبعاضها بأعراضها وبصفاتهما فقط ، وبحسب اختلاف صفات كل جزء من العالم تختلف أسماء تلك الأجزاء التي عليها تقع أحكام الله عز وجل في الديانة ، وعليها يقع التخاطب والتفاهم من جميع الناس بجميع اللغات ، فالعنب عنب وليس زيبيا ، والزبيب ليس عنباً ، وعصير العنب ليس عنباً ولا خراً ، والحجر ليس عصيراً ، والحل ليس خراً ، وأحكام كل ذلك في الديانة تختلف ، والعين الحاملة واحدة ، وكل ذلك له صفات منها يقوم

(١) الحلة بفتح الحاء واللام القراة الكبيرة وهي دوية تمض الابل معروفة وقيل هي الصفيرة ، وفي النسخة الجينية « حلة منتنة »

(٢) كذا في الاصلين بالمدة ولم أجده في شيء من كتب اللغة ، بل المصدر السخرية بضم السين ، والاسم السخري بضم السين وكسرهما مع تشديد الباء

حده ، فما دامت تلك الصفات فى تلك العين فعى ماء وله حكم الماء ، فإذا زالت تلك الصفات عن تلك العين لم تكن ماء ولم يكن لها حكم الماء ، وكذلك الدم والخمر والبول وكل ما فى الماء ، لكل نوع منه صفات مادامت فيه فهو خمر له حكم الخمر ، أو دم له حكم الدم ، أو بول له حكم البول أو غير ذلك ، فإذا زالت عنه لم تكن تلك العين خمرًا ولا ماء ولا دما ولا بولا ولا الشئ الذى كان ذلك الاسم واقعا من أجل تلك الصفات عليه ، فإذا سقط ما ذكرتم من الخمر أو البول أو الدم فى الماء أو فى الخل أو فى اللبن أو فى غير ذلك - : فإن بطلت الصفات التى من أجلها سمى الدم دما والخمر خمرًا والبول بولا ، وبقيت صفات الشئ الذى وقع فيه ما ذكرنا بحسبها ، فليس ذلك الجرم الواقع بعد خمرًا ولا دما ولا بولا ، بل هو ماء على الحقيقة أو لبن على الحقيقة ، وهكذا فى كل شئ . *

فإن قلب الواقع مما ذكرنا وبقيت صفاته بحسبها وبطلت صفات الماء أو اللبن أو الخل فليس هو ماء بعد ولا خلا ولا لبنًا ، بل هو بول على الحقيقة أو خمر على الحقيقة أو دم على الحقيقة . فإن بقيت صفات الواقع ولم تبطل صفات ما وقع فيه فهو ماء وخمر أو ماء وبول أو ماء ودم ، أو لبن وبول أو دم وخل وهكذا فى كل شئ . *

ولم يحرم علينا استعمال الحلال من ذلك لو أمكننا تخليصه من الحرام ، لكننا لا نقدر على استعماله إلا باستعمال الحرام فمعجزنا عنه فقط ، والافهوطاخر مطهر حلال بحسبه كما كان ، وهكذا كل شئ فى العالم ، قلتم يستحيل لحما فهو حينئذ لحم وليس دما ، والعين واحدة ، والاعم يستحيل شعرا فليس لحما بعد بل هو شحم والعين واحدة ، والزبل والبراز والبول والماء والتراب يستحيل كل ذلك فى النخلة ورقا ورطبًا ، فليس شئ من ذلك حينئذ بلا ولا ترابًا ولا ماء ، بل هو رطب حلال طيب ، والعين واحدة ، وهكذا فى سائر النبات كله ، والماء يستحيل هواء متصداً وملحاً جامداً فليس هو ماء بل ولا يجوز الوضوء به والعين واحدة ، ثم يعود ذلك الهواء وذلك الملح ماء ، فليس حينئذ هواء ولا ملحاً ، بل هو ماء حلال يجوز الوضوء به والغسل . *

فإن أنكرتم هذا وقلتم : إنه وإن ذهب صفاته فهو الذى كان نفسه ، لزمكم ولا بد إباحة الوضوء بالبول لانه ماء مستحيل بلا شك ، وبالمرق لانه ماء مستحيل ، ولزمكم

تحريم الفجار المغذاة بالزبل وبالغذرة ، وتحريم لحوم الفجاج لانها مستحيلة
عن المحرمات *

قلن قالوا : فنحن نجد الدم يلقى في الماء أو الخمر أو البول فلا يظهر له لون ولا ريح ولا
علم فيواترطرحه فتظهر صفاته فيه ، فبلا صار الثاني ماء كما صار الاول ؟ قلنا لهم : هذا
السؤال لسنا نحن المسئولين به ، لكن جريتم فيه على عادتكم القديمة في التعقب على الله
تعالى والاستدراك عليه في أحكامه تعالى وأفعاله ، وإياه تعالى تسألون عن هذا لانحن ،
لانه هو الذى أحل الاول ولم يحل الثانى كما شاء لانحن ، وجوابه عز وجل لكم على
هذا السؤال بأنكم يوم القيامة بما تطول عليه تمامة السائل ، لان الله تعالى حرم هذا
السؤال اذ يقول تعالى : (لا يسأل عما يفعل وهم يسألون) *

ثم نحن نجيبكم قائمين لله تعالى كما اقترض عز وجل علينا اذ يقول : (كونوا قوامين
لله) فنقول لكم : هذا خلق الله تعالى ما خلق كلة من ذلك كله كما شاء لا معقب
لحكمه ولا يسأل عما يفعل ، ونحن نجد الماء يصعده الهواء بالتنجيف فيصير الماء هواء
مصعداً وليس ماء أصلاً ، حتى اذا كثر الماء المستحيل هواء في الجوعاد ماء كما كان ،
وأثره الله تعالى من السحاب ماء ، وهذا نفس ما احتججتم به علينا من أن الدم ينفى
في الماء والفضة تنقى في النحاس ، فاذا تويع هما ظهرا *

ولا فرق بين هذا السؤال الاحق وبين من سأل : لم خلق الله الماء يتوضأ به ولم
يجعل ماء الورد يتوضأ به ؟ ولم جعل الصلاة الى الكعبة والحج ولم يجعلها الى كسركرأوى
الفرما (١) أو الطور ؟ ولم جعل المغرب ثلاثا والصبح ركعتين بكل حال ، والظهر في
الحضر أربعا ؟ ولم جعل الحمار طويل الاذنين ، والجل صغيرهما ، والناظر طويل الاذن ،

(١) كسركر بفتح الكافين وبينهما سين مهملة ساكنة وآخره واو ، قاله
ياقوت : « كورة واسعة . . . وقصبتها اليوم واسط القصة التي بين الكوفة
والبحرة » و « للفرما » بفتح الفاء والراء والميم مقصور : مدينة قديمة بين
الريش والفسطاط شرق تنيس على ساحل البحر . قاله ياقوت ، وموقعها يكونه
الآن شرقي « بورفؤاد » بين بحيرة « البردويل » وبين بحيرة تنيس المعروفة
ببحيرة « المنزلة »

والثعلب كذلك والمرى قصيرة الذنب والارنب كذلك ؟ ولم صار الانسان يحدث من أسفل ريحاً فيلزم فصل وجهه وفراجه ومسح رأسه وغسل رجله ، ولا يغسل مخرج تلك الريح ؟ وهذا كله ليس من سؤال العقلاء المسلمين ، ولا يشبه اعتراضات العلماء المؤمنين ، بل هو سؤال نوكر الملحدين وحقق الدهريين المتحيرين الجهال *

وإذا أحلناكم وسائر خصوصتنا على الميآن ومشاهدة الحواس في انتقال الاسماء بانتقال الصفات التي فيها تقوم الحدود ، ثم أريناكم بطلان الصفات التي لا تجب تلك الاسماء — عندكم وعندنا وعند كل من على أديم الارض قديماً وحديثاً — على تلك الإعيان الـابـوجودها ، ثم أحلناكم على السبـرايين الضرورية العقلية على أن الله تعالى خالق كل ذلك على ما هو عليه كما شاء ، فاعتراضكم كله هوس وباطل يؤدي الى الالحاد *

فقالوا: فما تقولون في فضة خلطها نحاس فلم يظهر له فيها أثر ولا غيره ، أنزكى بوزنها وتباع بوزنها فضة محضة أم لا ؟ قلنا والله تعالى التوفيق: القول في هذا كقول في الماء سواء سواء ولا فرق ، إن بقيت صفات الفضة يحسبها ولم يظهر للنحاس فيها أثر ، فاتها تركب بوزنها وتباع بوزنها من الفضة ، لا بأقل ولا بأكثر ولا نسيئة ، وإن غلبت صفات النحاس حتى لا يبقى للفضة أثر ، فهو كله نحاس محض لا زكاة فيه أصلاً ، سواء كثرت تلك الفضة التي استحال فيها أو لم تكثر ، وجاز بيعه بالفضة قدماً ونسيئة بأقل مما خالطه من الفضة وبمثل ذلك وبأكثر ، وإن ظهرت صفات النحاس وصفات الفضة معاً فهو نحاس وفضة ، يجب الزكاة فيما فيه من الفضة خاصة إن باغت خمس أواق وإلا فلا ، كما لو افتردت ، ولا يجعل بيع تلك الجملة بفضة محضة أصلاً لا بمقدار ما فيها من الفضة ولا بأقل ولا بأكثر لا قدماً ولا نسيئة ، لأننا لا نقدر فيها على المائلة بالوزن ، وتباع تلك الجملة بالنحسب قدماً ولا نسيئة *

فسألوا عن قدر طيخت بالتمر أو طرح فيها بول أودم أو عذرة ولم يظهر من ذلك كله هناك أثر أصلاً ، قلنا: من طرح في القدر شيئاً من ذلك عمداً فهو طسق عاصي لله عز وجل ، لأنه استعمل الحرام المفترض اجتنابه ، وأما إذا بطل (١) كل

(١) بهامش البنية : « يعني استحالته صفاته كلها »

ذلك (١) فما في القدر حلال أكله ، لأنه ليس فيه شيء من المحرمات أصلاً ، وقد أبطل الله تعالى تلك المحرمات وأحلالها إلى الحلال . ثم قلب عليهم هذا السؤال في حين خل ربي فيه خمر فلم يظهر الخمر أثر ، فقولهم إن ذلك الذي في الدن كله حلال ، فهذا تناقض منهم ، وقول منهم بالذي شنعوا به فازمهم التشفيح ، لانهم عظموه ورأوه حجة ، ولم يلزمنا لأننا لم نمنظمه ولا رأيناه حجة . والله الحمد •

قال علي : وأما متأخروهم قائم لما رأوا أنهم لا يقدرّون على ضبط هذا المذهب لفساده وسخافته فروا إلى أن قالوا : إننا لا نفرق بين غدير كبير ولا بحر ولا غير ذلك ، لكن الحكم لغلبة الظن والرأى في الماء الذي يتوضأ منه ويتنمل منه ، فإن تيقنا أو غلب في ظنوننا أن النجاسة خالطته حرم استعماله ولو أنه ماء البحر ، وإن لم نتيقن ولا غلب في ظنوننا أنه خالطته نجاسة توضأنا به •

قال علي : وهذا المذهب أشد فساداً من الذي رغبوا عنه لوجوه : أولها ، أنهم مقرّون بأنه حكم بالظن ، وهذا لا يصلح ، لأن الله تعالى يقول : (ان يتبمّن الا لظن وان الظن لا يغني من الحق شيئا) وقال رسول الله ﷺ : « لا يأكل والظن فان الظن أ كذب الحديث » . ولا أسوأ حالا ممن يحكم في دين الله تعالى الذي هو الحق المحض بالظن الذي هو مقرّ بأنه لا يحقّقه . والثاني ، أن يقال لم : كما تظنون أن النجاسة لم تخلطه فظنوا أنها خالطته فاجتنبوه ، لان الحكم بالظن أصل من أصولكم ، فما الذي جعل إحدى جتبقى الظن أولى من الأخرى ؟ . والثالث ، أن قولكم هذا يحكم منكم بلا دليل ، وما كان هكذا فهو باطل . والرابع ، أن قول لم : هرفونا ما معنى هذه المخاطلة من النجاسة للماء ؟ فلنسا نضمها ولا أنتم ولا أحد في العالم - والله الحمد - فإن كنتم تزيدون أن كل جزء من أجزاء الماء قد جاور جزءاً من أجزاء النجاسة فهذه مجاورة لا تخلط ، وهذا لا يمكن البتة إلا بأن يكون مقدار النجاسة كمقدار الماء سواء سواء ، وإلا فقد فضلت أجزاء من الماء لم يجاورها شيء من النجاسة •

فان قالوا : فقد تنجس كل ذلك وإن كان لم يجاوره من النجاسة شيء ، قلنا

(١) بهامش اليعنية . « أي لون ماطر ح وريحه وطعمه »

لهم : هذا لازم لكم في البحر بنقطة بول تقع فيه ولا فرق ، فإن أبوا (١) من هذا قلنا لهم : فصرفونا بالمقدار من النجاسة الذي إذا جاور مقداراً محدوداً أيضاً من الماء ولا بد نجسه ، قلن أقسموا على تحديد ذلك زادوا في الضلال والموس ، وإن لم يقدموا على ذلك تركوا قولهم ، كالمينة فسادا ومجهولاً لا يحمل القول به في الدين *

وأيضاً فإن كان الحكم عندهم لنائب الظن فإنه يلزمكم أن تقولوا في قدح فيه أوقيتان من ماء فوشت فيه مقدار الصابة (٢) من بول كلب :- إنه لم ينجس من الماء إلا بمقدار ما يمكن أن تخلطه تلك النجاسة ، وليس ذلك إلا لمقدارها من الماء فقط ، ويبقى سائر ماء القدح طاهراً حلالاً شر به والوضوء به . وهكذا في جب فيه كرماء (٣) وقست فيه أوقية بول فإنه على أصلكم لا ينجس إلا مقدار ما مزجته تلك الأوقية ، وبقي سائر ذلك طاهراً مطهراً حلالاً ، ونحن موقنون وأنتم أنها لم تميز عشر الكرم ولا عشر عشره ، فإن التزمت هذا فلو قم جميع مذاهبكم القديمة والحديثة والتي هي أفكار سوء مفسدة للدماغ ، قلن رجعت إلى أن ما قرب من النجاسة ينجس ، لزمكم ذلك كما قد الزمناكم في النيل والبيحون ، وفي كل ماء جار ، لأنه يتصل بعضه ببعض فينجس جميعه للاتصاف الذي قد تنجس ولا بد - نعم - وفي البحر من نقطة بول تقع في كل ذلك ، فاستأروا ما شئتم *

قلن قالوا : لسنا على يقين من أن النهر الكبير أو البحر تنجس ، ولا من أن المتوضئ به توضع بماء خالطته النجاسة منه . قلنا لهم : هذا نفسه موجود في الجب والبحر وفي القلة وفي قدح فيه عشرة أطلال ماء إذا لم يظهر أثر النجاسة في شيء من ذلك ولا فرق ،

(١) « أي » فعل يتعدى بنفسه ، وقد استعمله المؤلف كثيراً متعدياً بمن كما في الأحكام له (ج ٢ ص ٢٧) وقد رد هذا نقلاً عن القارسي . واستعمله مرة في الأحكام متعدياً بمن (ج ٤ ص ٢٣٧) ولم أجد له سندا

(٢) بضم الصاد المهملة وفتح المهملة وبمدها ألف وباء . هي بيض البرغوث والقمل وهما « سببان » وفي اليمنية « الصوانة » بالنون وهو خطأ

(٣) « الكرم » بفتح الكاف وبإزاء المضافة مكيا ل أهل العراق وهو ستون قعيراً وقيل ستة أوقار حمار ، قاله في اللسان

ولا يقين في أن كل ماء فيها ذكرنا تنجس ، ولا في أن المتوضئ من ذلك والشارب
توضأ بنجس أو شرب نجسا ، ثم حتى لو كان كما ذكروا لما وجب أن يتنجس الماء
الظاهر الحلال أو المائع لتلك لمجاورة النجس أو الحرام له ، ما لم يحمل صفات الحرام
أو النجس . وبالله تعالى التوفيق •

قال على : رأيت بعض من تكلم في الفقه ويميل الى النظر يقول : ان كل ماء
وقعت فيه نجاسة فلم يظهر لها فيه أثر فسواء كان قليلا أو كثيرا ، الحكم واحد ، وهو
أن من توضأ بذلك الماء كله أو شربه حاشي مقدار ما وقع فيه من النجاسة ، فوضوه
جائز وصلاته تامة وشربه حلال ، وكذلك غسله منه ، إذ ليس على يقين من أنه
استعمل نجاسة ولا أنه شرب حراما ، فان استوعب ذلك الماء كله فلا وضوء له ولا ظهر
وهو عاص في شربه ، لأننا على يقين من أنه استعمل نجاسة وشرب حراما ، قال :
وهكذا القول في البحر فما دونه ولا فرق ، قال : فن توضأ بذلك الماء اثنان فصاعداً
فاستوعباه أو استوعبوه كله بانفصل أو الوضوء أو الشرب فكل واحد منهما أو منهم
وضوءه جائز في الظاهر ، وكذلك غسله أو شربه ، إلا أن فيهما أو فيهم من لا وضوء له
ولا غسل ، ولا أعرفه بعينه ، فلا أزم أحداً منهم إعادة وضوء ولا إعادة
صلاة بالظن •

قال علي : وقد ناظرت صاحب هذا القول رحمه الله في هذه المسألة ، وأزمته على
اصل آخر له كان يذهب اليه — : أن يكون يأمر جميعهم بإعادة الوضوء والصلاة ، لأن
كل واحد منهم ليس على يقين من الطهارة ، وشك في الحدث ، بل على أصلنا وأصل
كل مسلم من أن كل واحد منهم على يقين من الحدث وعلى شك من الطهارة ، قالوا يجب
عليه أن يأتي بيقين الطهارة ، وأريته أيضاً بطلان القول الاول بما قدمنا من استحالة
الاحكام باستحالة الاسماء ، وإن استحالة الاسماء باستحالة الصفات التي منها تقوم
المحدودة ، رقت له : فرق بين ما أجزت من هذا وبين اناءه في أحداهما وفي الآخر
عصير بعض الشجر ، وبين بضعت لم إحداهما من خنزير والثانية من كبش ، وبين
شاتين إحداهما مذكاة والأخرى عقيرة سبع مية ، ولا يقدر على الفرق بين شيء
من ذلك أصلاً •

قال على : ومن روى عنه هذا القول يمثل قولنا - ان الماء لا ينجسه شيء - :
عائشة أم المؤمنين وعمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس
والحسين بن علي بن أبي طالب وميمونة أم المؤمنين وأبو هريرة وحذيفة بن اليمان
رضي الله عن جميعهم ، والأسود بن يزيد وعبد الرحمن أخوه وعبد الرحمن بن أبي
لنبي وسعيد بن جبير ومجاهد وسعيد بن المسيب والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق
والحسن البصري وعكرمة وجابر بن زيد وعثمان بن عتيق وغيرهم . فان كان التقليد جائزا
فتقليد من ذكرنا من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أولى من تقليد أبي حنيفة
ومالك والشافعي *

١٣٧ - مسألة - والبول كله من كل حيوان - إنسان أو غير إنسان، مما يؤكل
لحمه أولا يؤكل لحمه نحو ما ذكرنا كذلك ، أو من طائر يؤكل لحمه أو لا يؤكل لحمه - :
فكل ذلك حرام أكله وشربه إلا لضرورة تداو أو إكراه أو جوع أو عطش فقط ،
وفرض اجتنابه في الطهارة والصلاة الا مالا يمكن التحفظ منه الا بخرج فهو مفعوف عنه
كوتيم (١) الذباب ونحو البراغيث *

وقال ابو حنيفة : أما البول فكله نجس سواء كان مما يؤكل لحمه أو مما لا يؤكل
لحمه، إلا أن بعضه أغلظ نجاسة من بعض ، فبول كل ما يؤكل لحمه - من فرس أو شاة
أو بغير أو بقرة أو غير ذلك - لا ينجس الثوب ولا تعاد منه الصلاة، الا أن يكون
كثيرا فاحشا فينجس حينئذ وتعاد منه الصلاة أبدا . ولم يجد أبو حنيفة في المشهور
عنه في الكثير حدا ، وحده أبو يوسف بأن يكون شهرا في شبر ، قال : فلو بال شاة
في شتر فقد تنجست وتزج كلها ، قالوا : وأما بول الانسان ومالا يؤكل لحمه فلا تعاد
منه الصلاة ولا ينجس الثوب الا أن يكون أكثر من قدر الدرهم البغلي ، فان كان
كذلك نجس الثوب واعدت منه الصلاة أبدا ، فان كان قدر الدرهم البغلي فأقل لم
ينجس الثوب ولم تعد منه الصلاة ، وكل ما ذكرنا - قبل وبعد - فالعند عندهم
والنسيان سواء في كل ذلك . قال : وأما الروث فانه سواء كله كان مما يؤكل لحمه أو مالا

يؤكل لحمه من بقر كان أو من فرس أو من حمار أو غير ذلك، إن كان في الثوب منه أو النعل أو الخاف أو الجسد أكثر من قدر الدرهم البغلى - : بطلت الصلاة وأعادها أبداً ، وإن كان قدر الدرهم البغلى فأقل لم يضر شيئاً ، فإن وقع في البئر بعرتان فأقل من أبعاد الابل أو الغنم لم يضر شيئاً ، فإن كان من الروث المذكور في الخلف والنعل أكثر من قدر الدرهم : فإن كان يابساً أجزاءً فيه الحلك ، وإن كان رطباً لم يميز فيه إلا الفضل ، فإن كان مكان الروث بول لم يميز فيه إلا الفضل يمس أو لم يمس . قال : فإن صلى وفي ثوبه من خرو الطير الذي يؤكل لحمه أو لا يؤكل لحمه أكثر من قدر الدرهم لم يضر شيئاً ولا أعيدت منه الصلاة ، إلا أن يكون كثيراً فاحشا فتعاد منه الصلاة ، إلا أن يكون خرو دجاج فإنه من صلى وفي ثوبه أكثر من قدر الدرهم أعاد الصلاة أبداً ، ولو وقع في الماء خرو حمام أو عصفور لم يضره شيئاً . وقال زفر : بول كل ما يؤكل لحمه طاهر كثر أم قل ، وأما بول مالا يؤكل لحمه ونحوه وما يؤكل لحمه فكل ذلك نجس *

وقال مالك : بول مالا يؤكل لحمه ونحوه نجس ، وبول ما يؤكل لحمه ونحوه طاهران إلا أن يشرب ماء نجسا قبله حينئذ نجس ، وكذلك ما يأكل الدجاج من نجاسات نفروها نجس

وقال داود : بول كل حيوان ونحوه - أكل لحمه أو لم يؤكل - فهو طاهر، حاشى بول الانسان ونحوه فقطع فمها نجسان

وقال الشافعي مثل قولنا الذي صدقنا به

قال علي : أما قول أبي حنيفة في غاية التغليب والتناقض والفساد ، لا تعلق له بسنة لا صحيحة ولا سقيمة ، ولا بقرآن ولا قياس ولا بدليل إجماع ولا بقول صاحب ولا برأى سديد ، وما نعلم أحداً قسم النجاسات قبل أبي حنيفة هذا التقسيم ، بل قطع على أنه لم يقل بهذا الترتيب فيها أحد قبله ، فوجب اطراح هذا القول بيقين .

وأما قول أصحابنا (١) قاتهم قالوا : الأشياء على الطهارة حتى يأتي نص بتحريم شيء أو تنجيسه فيوقف عنده ، قالوا : ولا نص ولا إجماع في تنجيس

بول شيء من الحيوان ونجوه حاشى بول الانسان ونجوه ، فوجب أن لا يقاتل بتنجيس شيء من ذلك ، وذكر ما رويناه من طريق أنس : « أن قوماً من عكل وعربنة قدموا على رسول الله ﷺ وتكلموا بالاسلام ، فقالوا : يا رسول الله إنا كنا أهل ضرع ولم نكن أهل ريف ، راستوخوا المدينة ، فأمر لهم رسول الله ﷺ بنود وراع وأمرهم أن يخرجوا فيها فيشر بوا من ألبانها وأبوالها » وذكر الحديث . وبحديث رويناه أيضاً من طريق أنس : « أن رسول الله ﷺ كان يصلي في المدينة حيث أدركته الصلاة وفي مرابض الغنم » . وبحديث رويناه من طريق ابن مسعود : « كان رسول الله ﷺ يصلي عند البيت وملاً من قريش جلوس وقد نحرروا جزوراً لهم ، فقال بعضهم أيكم يأخذ هذا الفريث بدمه ثم يمله حتى يضع وجهه ساجداً فيضعه على ظهره ، قال عبد الله : فانيئت أشقاها (١) فأخذ الفريث ، فامله ، فلما خر ساجداً وضعه على ظهره ، فأخبرت فاطمة بنت رسول الله ﷺ وهي جارية ، فجاءت تسعى فأخذته من ظهره ، فلما فرغ من صلاته قال : اللهم عليك بقريش » وذكر الحديث . وبحديث رويناه من طريق ابن عمر : « كنت أبيت في المسجد في عهد رسول الله ﷺ وكنت شاباً عزياً ، وكانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد ، فلم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك » . وذكرنا في ذلك عن الصحابة رضى الله عنهم ومن بعدهم ما رويناه من طريق شعبة وسفيان كلاهما عن الأعمش عن مالك بن الحارث (٢) عن أبيه قال : « صلى بنا أبو موسى الأشعري على مكان فيه سرقين » ، هذا لفظ سفيان ، وقال شعبة : « روث الدواب » ورويناه من طريق غيرهما « والصحراء أماما ، وقال : هنا وهناك سواء » وعن أنس : « لا بأس ببول كل ذات كرش » وعن إبراهيم النخعي ، قال منصور : سألت عن السرقين يصيب خف الانسان أو نعله أو قدمه ؟ قال : لا بأس . وعن إبراهيم أنه رأى رجلاً قد تنحى عن بقل يبول ، فقال له إبراهيم : ما عليك لو أصابك . وقد صح عنه أنه كان لا يجيز أكل البقل . وعن الحسن البصري : لا بأس بأوال الغنم . وعن محمد بن علي بن الحسين ونافع مولى ابن عمر فيمن أصاب عمامته بول بئر ، فلا جميعاً : لا يفسله . وعن عبد الله بن مفضل أنه كان يصلي وعلى رجله أثر

(١) هو عتبة بن أبي معيط (٢) هو المسلمي مات سنة ٩٤

السرقة. وعن عبيد بن عمر قال: إن لى عتيقا^(١) تبع في مسجدى
 قل أبو محمد: أما الآثار التي ذكرناها كلها صحيحة، إلا أنها لا حجة لهم في شيء منها.
 أما حديث ابن عمر فقير مسند لأنه ليس فيه أن رسول الله ﷺ عرف بيول
 الكلاب في المسجد فاقروه، وإذا ليس هذا في الخبر فلا حجة فيه، إذ لا حجة
 إلا في قوله عليه السلام أو في عمله أو فيما صح أنه عرفه فاقروه، فسقط هذا الاحتجاج
 بهذا الخبر، لكن يلزم من احتج بحديث أبي سعيد: «كنا نخرج على عهد رسول الله
 ﷺ صدقة الفطر صاعا من طعام» أن يحتاج هذا الخبر، لأنه أقرب إلى أن يعرفه
 رسول الله ﷺ منه إلى أن يعرف عمل بنى خدرة في جهة من جهات المدينة، ويلزم
 من شنع لعل الصحابة رضوا الله عنهم أن يأخذ بحديث ابن عمر هذا، فلا يرى أحوال
 الكلاب ولا غيرها نجسا، ولكن هذا مما تناقضوا فيه.

وأما حديث ابن مسعود فلا حجة لهم فيه، لأن فيه أن الفرث كان معه دم، وليس
 هذا دليلا عندم، على طهارة الدم، فإن الباطل أن يكون دليلا على طهارة الفرث دون
 طهارة الدم، وكلاهما مذكوران معاً، وأيضاً فنشبة وسفين وزكريان بنى زائدة وروا
 كلهم هذا الخبر عن النسي رواه عنه علي بن صالح، وهو أبو اسحاق عن عمرو بن ميمون
 عن ابن مسعود، فذكروا أن ذلك كان سلى^(٢) جزور، وهم أوثق واحفظ من علي بن صالح
 وروايتهم زائدة على روايته^(٣) وإذا كان الفرث والدم في السلى فهما غير طاهرين، فلا

(١) تصغير عناق، وهي الأنثى من ولد المعز

(٢) السلى هو الجلدة الرقيقة التي يكون فيها الولد من الدواب والابل، وهو
 من الناس المشيمة، قال ابن السكيت: يكتب بالباء. قاله في اللسان
 (٣) أما رواية علي بن صالح فقد رواها النسائي (ج ١ ص ٥٨) باللفظ الذي
 ذكره المؤلف، وأما الروايات الأخرى فقد روى الحديث البخاري (ج ١ ص ٣٩، ٧٨،
 ٢٠٢، ٤٣، ٨٣، ١٨٢) ومسلم (ج ٢ ص ٦٧، ٦٨) واحمد (ج ١ ص ٤١٧) والطيالسي برقم
 (٣٢٥) وفيها كلها «سلى جزور» الرواية البخاري (ج ١ ص ٧٨) - في الباب
 الأخير من كتاب الصلاة قبل كتاب المواقيت - من طريق اسراييل عن أبي
 اسحق ولقظه: «أيكم يقوم إلى جزور آل فلان فيعمد إلى فرثها ودمها وسلاها»

حكم لها ، والقاطع هنا أن هذا الخبر كان بحكمة قبل ورود الحكم بتحريم التجو والدم ،
فصار منسوخا بلا شك وبطل الاحتجاج به بكل حال *

وأما حديث أنس في الصلاة في مريض الغنم فنهج قولنا: إن مريض الغنم لا تخلو
من أبوالها ولا من أبنائها. قلنا لهم : أما قولكم أنها لا تخلو من أبوالها ولا من أبنائها
فقد يدل الزاعى أيضا بينها ، وإيس ذلك دليلا على طهارة بول الانسان *

وأضافنا عبد الله بن ربيع حدثنا قل ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا
أبو داود السجستاني ثنا محمد بن كريب ثنا الحسين بن علي الجعفي عن زائدة عن هشام
ابن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : «أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ببناء المساجد
في الدور وأن تطيب وتنظف» . قال علي : الدور هي دور السكنى ، وهي أيضا المحلات ،
تقول دار بني ساعدة ، ودار بني النجار ، ودار بني عبد الأشهل ، هكذا قل رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، وهو كذلك في لغة العرب ، فقد صح أمره عليه السلام بتنظيف
المساجد وتطيبها ، وهذا يوجب الكنس لها من كل بول وبر وغيره *

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد
ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا شيبان بن فروخ وأبو زر يع
الزهراني كلاهما عن عبد الوارث عن أبي التياح عن أنس بن مالك قل : «كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم أحسن (١) الناس خلقا ، فر بما رأيت تحضر الصلاة (٢) فيأمر
بالبساط الذي تحته فيكنس وينضح (٣) ثم يؤم رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقوم
خلفه فيصل بنا » . فهذا أمر منه عليه السلام بكنس ما يصل عليه ونضجه *

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا وهب بن مسرة ثنا ابن واضح ثنا أبو بكر

الح ، وهي متابعة لرواية علي بن صالح تؤيدها وهو ثقة ، وروايته هي التي فيها
زيادة القرث والدم ، والزيادة مقبولة من الثقة *

(٢) كذا في الاصلين بزيادة « من » وقد رواه مسلم كاملا في كتاب الصلاة
(ج ١ ص ١٨٣) وروى القسم الأول منه بهذا الاسناد في كتاب الفضائل (ج ٢
ص ٢١٢) بخذف « من » في الموضعين (٢) في مسلم في الصلاة « فر بما تحضر
الصلاة وهو في بيئته » (٣) في مسلم « ثم ينضح »

ابن أبي شيبه ثنا اسماعيل بن علي عن ابن عون - هو عبد الله - عن أنس بن سيرين عن عبد الحميد بن المنذر بن الجارود عن أنس بن مالك قال : « صنع بعض عموقي للنبي صلى الله عليه وسلم طعاماً وقال اني أحب أن تأكل في بيتي وتصلى فيه ، فأتاه في البيت فخل (١) من تلك الفحول - يعني حصيرا - فأمر عليه السلام بجانب منه فكس ورش فصلى وصلينامه » . فهذا أمر منه عليه الصلاة والسلام بكس ما يصلى عليه ورشه بالماء ، فدخل في ذلك مراتب الغنم وغيرها (٢) *

وأيضاً قلن هذا الحديث نفسه أتما روينا من طريق عبد الوارث عن أبي التياح عن أنس ، وقد روينا من طريق البخاري عن سليمان بن حرب عن شعبة عن أبي التياح عن أنس : « كان رسول الله ﷺ يصلى في مراتب الغنم قبل أن يبنى المسجد » فصح أن هذا كان في أول الهجرة قبل ورود الاخبار باجتناب كل نجس بول * وأيضاً قلن يونس بن عبد الله قل ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا أحمد بن خالد ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن يزيد بن هارون عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قل : قال رسول الله ﷺ : « إذا لم تجدوا إلا مراتب الغنم وأعطان الإبل فصلوا في مراتب الغنم ولا تصلوا في ماطن الإبل » *

حدثنا حمام (٣) ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن مفيان الثوري عن الأعمش عن عبد الله عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب : « أن رسول الله ﷺ سئل أنصلي في أعطان الإبل ؟ فقال لا . قال : أنصلي في مراتب الغنم قل نعم » *

(١) الفعل والفعلال ذكر النخل ، والفعل حصير تنسج من لحال النخل والجمع فحول . قاله في اللسان (٢) الظاهر أن أمره عليه السلام بكس الحصير ونفضه بالماء في حديثي أنس إنما هو من باب النظافة وتخير مكان الصلاة . ويبدو أن يكون أمراً يكس مكانها ورشه كلما أراد المصل الصلاة . وهذا واضح (٣) في المصرية « ثنا حمام بن مفرج » وفي اليمنية « ثنا ابن مفرج » بمذهب حمام ، وكلاهما خطأ ، لأن ابن حزم إنما روى عن ابن مفرج بالواسطة كما مضى مراراً . انظر المسئلة رقم ١١٦ و ١١٨ والاحكام ج ٤ ص ١٣٢

قال على : عبد الله هذا هو عبد الله بن عبد الله ثقة كوفي ولي قضاء الرى (١) .
حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد بن
محمد البرقي (٢) ثنا أبو معمر ثنا عبد الوارث بن سعيد ثنا يونس عن الحسن عن
عبد الله بن مغفل قال قال رسول الله ﷺ : « إذا أتيتم على مريض الغنم فصلوا فيها ،
وإذا أتيتم على مبارك الابل فلا تصلوا فيها ، فإنها خلقت من الشياطين »

قال أبو محمد : فلو كان أمره عليه السلام بالصلاة في مريض الغنم دليلا على
طهارة أبوالها وأبمارها كان نهييه عليه السلام عن الصلاة في إعطان الابل دليلا على
نجاسة أبوالها وأبمارها ، وإن كان نهييه عليه السلام عن الصلاة في إعطان الابل ليس
دليلا على نجاسة أبوالها ، فليس أمره عليه السلام بالصلاة في مريض الغنم دليلا على
طهارة أبوالها وأبمارها ، والمفرق بين ذلك متعكم بالباطل ، لا يميز من لا ورع له عن
أن يأخذ بالطرف الثاني بدعوى كدعواه *

فإن قال : إنما نهي عن الصلاة في إعطان الابل لأنها خلقت من الشياطين كما
في الحديث . قيل له : وإنما أمر بالصلاة في مريض الغنم لأنها من ذواب الجنة كما
قد صرح ذلك أيضا في الحديث ، ففرجت الطهارة والنجاسة من كلا الخبرين ، فسقط
التعلق بهذا الخبر جملة . والله تعالى التوفيق *

وأما حديث انس في ابوال الأبل والبانها فلا حجة لهم فيه ، لأن رسول الله
ﷺ إنما ألح العربيين شرب ابوال الابل والبان الابل على سبيل التداوى من المرض ،
كما روينا من طريق مسلم : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا ابن علية عن حجاج بن أبي عثمان
حدثني أبو رجاء مولى أبي قلابة عن أبي قلابة حدثني انس بن مالك : « إن نفرا من
عكك ثمانية قدموا على رسول الله ﷺ فبايعوه على الاسلام ، فاستوخموا الارض وسقمت
اجسامهم ، فشكروا ذلك الى رسول الله ﷺ فقال : ألا تخرجون مع راعيها في إبله فتصيبون

(١) هو أبو جعفر الرازي مولى بنى هاشم . (٢) كتب في المصرية بدون نقط ،
وفي البنية « البركي » وكلامه غير معروف عندي ، وقد يكون صوابه « البرقي »
ولكن لا أرحح ذلك ، وإنما أظنه ظنا ، لأن « أحمد بن محمد البرقي » الحافظ هو من هذه
الطبقة ، انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (ج ٥ ص ١٥٧) وفي الجواهر المضية (ج ١ ص ١١٤)

حجة، لأن فيه أن الحمر ليست دواء، وإذا ليست دواء فلا خلاف بيننا في أن ما ليس دواء فلا يحل تناوله إذا كان حراماً، وأما خالفناهم في الدواء، وجميع الحاضرين لا يقولون بهذا، بل أصحابنا والمالكيون يبيحون للمختنق شرب الخمر إذا لم يجد ما يسيغ أكله به غيرها، والخنفزيون والشافعيون يبيحونها عند شدة العطش *

وأما حديث الدواء الخبيث فنعم (١) وما أباحه الله تعالى عند الضرورة فليس في تلك الحال خبيثاً، بل هو حلال طيب، لأن الحلال ليس خبيثاً، فصح أن الدواء الخبيث هو القتال الخوف، على أن يونس بن أبي اسحق الذي انفرد به ليس بالقوى *

وأما حديث «لم يجعل الله شفاءكم فيما حرم عليكم» فباطل، لأن راويه سليمان الشيباني وهو مجهول (٢)، وقد جاء اليقين بإباحة الميتة والخنزير عند خوف الهلاك من

(١) لم يسبق ذكر هذا الحديث ولعله سقط من الأصول. وهو حديث يونس ابن أبي اسحق عن مجاهد عن أبي هريرة قال - «نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدواء الخبيث» رواه الترمذي (٢: ٤) وابن ماجه (٢: ١٨٠) والحاكم (٤: ٤٩٠) ونسبه ابن تيمية في المنتقى أيضاً إلى أحمد ومسلم انظر نيل الاوطار (٩: ٩٣). ونسبه ابن حجر في التلخيص (٣٦٠) إلى ابن حبان أيضاً.

(٢) حديث أم سلمة نسبه ابن حجر في الفتح (١٠: ٦٩) إلى أبي يعلى وابن حبان وصححه، وفي التلخيص (٣٥٩ - ٣٦٠) أيضاً إلى أبي بصير. ولفظه كما في الفتح: «قالت اشكت بنت لى فنبذت لها في كوز قد دخل النبي صلى الله عليه وسلم وهو ينفى فقال: ما هذا؟ فأخبرته فقال: إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم» وتصحيح ابن حبان للحديث وإقرار ابن حجر عليه أوثق في نقوسنا من تعليل ابن حزم إياه. وسليمان الشيباني ليس مجهولاً بل هو «أبو اسحق الشيباني سليمان بن أبي سليمان» وهو إمام ثقة، وجريرو هو ابن عبد الحميد الضبي وأما حسان بن المخارق فاقى لم أجد ترجمته إلا أن ابن سعد ذكر في الطبقات (٦: ١٠٢) أنه يروى عن عمر بن الخطاب. ثم إن هذا اللفظ «إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم» ورد أيضاً موقوفاً على ابن مسعود من طريق صحيحة، فذكره البخاري تعليقا، ونسبه ابن حجر في الفتح (ج ١٠ ص ٦٩) إلى فوائد على بن حرب وأحمد في الأشربة والطبراني في الكبير وداود بن نصير

الجوع ، فقد جعل تعالى شفاءنا من الجوع المهلك فيما حرم علينا في غير تلك الحال ،
وقول : نعم ان الشئ مادام حراماً علينا فلا شفاء لنا فيه ، فإذا اضطررنا اليه فلم
يحرم علينا حينئذ بل هو حلال فهو لنا حينئذ شفاء ، وهذا ظاهر الظاهر *

وقد قال الله تعالى فيما حرم علينا : (فن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه)
وقد قال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) . وصح أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال : « الحرير والقنب حرام على ذكور أمتي لحلال لاناها »
وقال عليه السلام : « انما يلبس الحرير في الدنيا من لاخلق له في الآخرة من الطرق
الثابتة الموجبة للعلم . روى تحريم الحرير عمر وابنه وابن الزبير وأبو موسى وغيرهم ،
ثم صح يقيناً أنه عليه السلام أباح لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن الدواء لباس
الحرير على سبيل التداوى من الحسكة والقمل والوجع ، فسقط كل ما تعلقوا به *

وأما قولهم : إن الأشياء على الإباحة بقوله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم
عليكم الا ما اضطررتم اليه) وبقوله تعالى : (خلق لكم ما في الأرض جميعاً)
فصحيح وهكذا تقول : إنا إن لم نجد نصاً على تحريم الأبول جملة والأنجاء جملة
والأفلا يحرم من ذلك شئ ، إلا ما أجمع عليه من بول ابن آدم ونجوه كما قالوا ، فإن
وجدنا نصاً في تحريم كل ذلك وجوب اجتنابه فاقول بذلك واجب ، فنظرنا في
ذلك فوجدنا ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد
البلخي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا ابن سلام أخبرنا عبيدة بن حميد أبو عبد الرحمن
عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس : « أن رسول الله ﷺ سمع صوت إنسانين
يعذبان في قبورهما فقال عليه السلام : يعذبان وما يعذبان في كبير وإنه لكبير ،
كان أحدهما لا يستتر من البول وكان الآخر يمشى بالثنية » (١) — وذكر الحديث

الطائي . وقال : وأخرجه ابن أبي شيبة عن جرير عن منصور وسنده صحيح
على شرط الشيخين اه . ورواه الحاكم في المستدرك (ج ٤ ص ٢١٨)
(١) البخاري في كتاب الأذهب (ج ٣ ص ١٣٥)

قال أبو محمد : كل كبير فهو صغير بالإضافة الى ما هو أكبر منه من الشرك أو القتل *
ومن طريق البخاري * حدثنا محمد بن المثنى ثنا أبو معاوية الضرير — وهو محمد
ابن خازم (١) — ثنا الأعمش عن مجاهد عن طلوس عن ابن عباس قال : « مر
رسول الله ﷺ بقرين فقال : إنيما ليعذبان وما يعذبان في كبير ، أما أحدهما
فكان لا يستتر من البول ، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة » (٢). وذكر باقي الخبر
ورويناه أيضا من طريق أحمد بن حنبل عن محمد بن جعفر عن شعبة عن
الأعمش ، ومن طريق وكيع عن الأعمش ، ومن طريق جرير وشعبة عن منصور
ابن المعتمر عن مجاهد *

حدثنا يونس بن عبد الله بن مغيث (٣) ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا
أحمد بن خالد ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن عفان بن مسلم ثنا أبو عوانة
عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « أكره عذاب
القبر في البول » : ورويناه أيضا من طريق أبي معاوية عن الأعمش بإسناده *
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك الخولاني ثنا محمد بن بكر ثنا
أبو داود ثنا أحمد بن حنبل ثنا يحيى بن سعيد — هو القطان — عن أبي حنيفة (٤)
هو يعقوب بن مجاهد القاص — ثنا عبد الله بن محمد بن أبي بكر الصديق أخو القاسم
ابن محمد قال : كنا عند عائشة أم المؤمنين فقالت سمعت رسول الله ﷺ يقول :
« لا يصلي بحضرة طعام (٥) ولا وهو يدافعه الأخيشان » يعني البول والنحو . ورويناه
أيضا من طريق مسدد عن يحيى بن سعيد بإسناده . ومن طريق مسلم عن محمد بن
عباد عن حاتم بن اسماعيل عن أبي حنيفة (٦) *

-
- (١) بالحاء المعجمة (٢) البخاري في كتاب الطهارة (ج ١ ص ٣٧)
(٣) في الجنية « عن مجاهد بن يونس بن عبد الله بن مغيث » وهو خطأ
انظر اسناد حديث أبي ثعلبة في المسئلة ١٢٦
(٤) أبو حنيفة : يفتح الحاء المهملة واسكان الزاي وفتح الراء . والقاص :
بتشديد الصاد المهملة وفي الاصلين « القاضي » وهو خطأ
(٥) في سنن أبي داود (ج ١ ص ٣٣) « الطعام » (٦) مسلم (ج ١ ص ١٥٥)

قال أبو محمد : فاقترض رسول الله ﷺ على الناس اجتناب البول جملة ، وتوعد على ذلك بالمذاب ، وهذا عموم لا يجوز أن يخص منه بول دون بول ، فيكون فاعل ذلك مدحياً على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ ما لا علم له به بالباطل إلا بنص ثابت جلي ووجدناه عليه السلام قد سمى البول جملة والنجم جملة « الأخشين » واخبيت محرم ، قال الله تعالى : (يحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) فصح أن كل أخبت وخبيث فهو حرام *

فان قيل : إنما خاطب عليه السلام الناس فانما أراد نجوهم وبولهم فقط . قلنا : نعم إنما خاطب عليه السلام الناس ولكن أتى بالاسم الأعم الذي يدخل تحته جنس البول والنجم . ولا فرق بين من قال : إنما أراد عليه السلام نجو الناس خاصة وبولهم ، وبين من قال : بل إنما أراد عليه السلام بول كل إنسان عليه خاصة لا بول غيره من الناس وكذلك في النجم ، فصح أن الواجب حل ذلك على ما نعت الاسم الجامع للجنس كله *

فان قيل : ان هذا الخبر الذي فيه المذاب في البول إنما هو من رواية الأعمش عن مجاهد ، وقد تكلم فيها ، وأيضاً فإنه مرة رواه عن مجاهد عن ابن عباس ، ومرة عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس ، وأيضاً فان ابن راهويه ومحمد بن الملاء ويعني وأبا سعيد الأشج روه عن وكيع عن الأعمش فقالوا فيه : « كان لا يستتر من بوله » وهكذا رواه عثمان بن أبي شيبة عن جرير عن منصور عن مجاهد *

قال أبو محمد : هذا كله لا شيء . أما رواية الأعمش عن مجاهد فان الامامين شعبة ووكيعاً ذكرا في هذا الحديث سمعا الأعمش له من مجاهد فسقط هذا الاعتراض ، وأيضاً فقد روينا آثماً من غير طريق الأعمش لكن من طريق منصور عن مجاهد عن ابن عباس ، فسقط التعليل جملة . وأما رواية هذا الخبر مرة عن مجاهد عن ابن عباس ومرة عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس فهذا قوة للحديث ، ولا يتعلل بهذا إلا جاهل مكابر للحقائق ، لأن كلام الإمام ، وكلاما صاحب ابن عباس الصلبة الطويلة ، فسمعه مجاهد من ابن عباس ، وسمعه أيضاً من طاوس عن ابن عباس فرواه كذلك ، وإلا فأى شيء في هذا مما يقدح في الرواية ؟ ودنا أن تبينوا لنا ذلك ، ولا سبيل إليه إلا بتعمى فسد لهج

بها قوم من أصحاب الحديث ، وهم فيها مخطئون عين الخطأ ، ومن قلدتهم أسوأ حالا منهم . وأما رواية من روى « من بوله » فقد عارضهم من هو فرقم ، فروى هنا بن السرى وزهير بن حرب ومحمد بن المثنى ومحمد بن بشار كلهم عن وكيع فقالوا : « من البول » ، ورواه ابن عون وابن جرير عن أبيه عن منصور عن مجاهد فقالا : « من البول » ورواه شعبة وعبيدة بن حميد كلاهما عن منصور عن مجاهد فقالا « من البول » ورواه شعبة وأبو معاوية الضرير وعبد الواحد بن زياد كلهم عن الأعمش فقالوا : « من البول » فكل الروایتين حق ، ورواية هؤلاء تزيد على رواية الآخرين ، وزيادة العدل واجب قبولها ، فسقط كل ما تملأوا به ، وصح فرضاً وجوب اجتناب كل بول ونجس .

ومن قال بهذا جملة من السلف كما حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد ابن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد بن محمد البركي (١) القاضي ثنا أبو معمر (٢) ثنا عبد الوارث بن سعيد ثنا عمارة بن أبي حفصة حدثني أبو مجلز قال : سألت ابن عمر عن بول ناقى قال : اغسل ما أصابك منه . وعن أحمد بن حنبل عن العتمر بن سليمان التيمي عن سلم بن أبي الذئيل (٣) عن صالح الدهان عن جابر بن زيد قال : لا يبول كلها أنجاس . وعن حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن قال : البول كله يفسل . وعن قتادة عن سعيد بن المسيب قال : الرش بالرش والصيب بالصيب من البول كلها . وعن عمر عن الزهري فيما يصيب الراعى من أبوال الابل قال : ينضح . وعن سفيان بن عيينة عن أبي موسى اسرائيل (٤) قال : كنت مع محمد بن سيرين فسقط عليه بول خفاش فنضحه ،

- (١) كذا في النجنية وفي المصرية « البرى » ولا أدري أيتهما الصواب .
- (٢) في النجنية « معمر » وهو خطأ . وأبو معمر هو عبد الله بن عمرو بن ابى الحجاج المقعد راوية عبد الوارث بن سعيد مات سنة ٢٢٤
- (٣) سلم باسكان اللام ، وفي الأصلين « سالم » وهو خطأ ، والذئال بفتح الدال ألمجمة وتشديد الياء آخر الحروف وآخره لام .
- (٤) هو اسرائيل بن موسى البصرى زيل الهند ، كان يسافر إليها .

وقال : ما كنت أرى النضح شيئاً حتى بلغني عن سبعة (١) من أصحاب رسول الله ﷺ وعن وكيم عن شعبة قال : سألت حماد بن أبي سليمان عن بول الشاة فقال : اغسله . وعن حماد أيضاً في بول البعير مثل ذلك *

قال أبو محمد : وأما قول زفر فلا متعلق له بشيء من هذه الاخبار، لما نذكره في إفساد قول مالك إن شاء الله تعالى - لكن تعلق من ذهب مذهبه بمحدث رواه هيسى بن موسى بن أبي حرب الصفار عن يحيى بن بكير (٢) عن سوار بن مصعب عن مطرف عن أبي الجهم عن البراء بن عازب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما أكل لحه فلا بأس ببوله » قال على : هذا خبر باطل موضوع ، لأن سوار بن مصعب متروك عند جميع أهل النقل ، متفق على ترك إرواية عنه ، بروى الموضوعات . فإذا سقط هذا قلن زفر قاس بمضى الإبول على بعض ، ولم يقس النجس على البول ، وهذا هو الذي أنكره أصحابنا علينا في تفريقنا بين حكم البائل في الماء الزاكد وبين المنقوط فيه ، إلا أننا نحن قلناه اتباعاً لرسول الله ﷺ وقوله زفر برأيه الفاسد * وأما قول مالك فظاهر الخطأ ، لأنه ليس فيما احتج به إلا أبوال الأبل فقط ، واستدلال على بول الغنم وبعرها فقط ، فأدخل هو في حكم الطهارة أبوال البقر وأختامها وأبوال الأبل وبعر كل ما يؤكل لحه وبوله *

فإن قالوا : قلنا ذلك قياساً لما يؤكل لحه على ما لا يؤكل لحه . قلنا لم : فهلا قسم على الأبل والغنم كل ذي أربع ، لأنها ذوات أربع وذوات أربع ؟ أو كل حيوان لأنه حيوان وحيوان ؟ أو هلا قسم كل ما عدا الأبل والغنم المذكورين في الخبر على

(١) في الجنينة « ستة »

(٢) في الأصلين « يحيى بن أبي بكر » وفي التحقيق لابن الجوزي المنقوط في المسئلة رقم (٢١) « يحيى بن أبي بكر » وكلاماً خطأ ، والصواب فيما ترجع لدي « يحيى بن بكير » وهو يحيى بن عبد الله بن بكير وهو الموافق لما في سنن الدارقطني (ص ٤٧) وقد روى الحديث عن أبي بكر الأدهمي عن عبد الله ابن أيوب النخعي عن يحيى بن بكير .

بول الانسان ونجوه المحرمين ؟ فهذه علة أعم من علتكم ان كنتم تقولون بالأعم في الملل ، فان لجأتم ههنا الى القول بالأخص في الملل قلنا لكم : فهلا قسمتم من الانعام المسكوت عنها على الابل والغنم وهي ما تكون أضحية من البقر فقط كما الابل والغنم تكون أضحية ، أو ما يكون فيه الزكاة من البقر فقط كما يكون في الابل والغنم ، أو ما يجوز ذبحه للحرم من البقر خاصة كما يجوز ذلك في الابل والغنم ، دون أن تقيسوا على الابل والغنم والصيد والطير ؟ فهذا أخص من علتكم ، فظهر فساد قياسهم جملة يقيناً *

فان قالوا : قسنا أبوال كل ما يؤكل لحمه وأنجاءها على ألبانها . قلنا لهم : فهلا قسمتم أبوالها حل دماثها فأوجبتم نجاسة كل ذلك ؟ وأيضاً فليس للذكور منها ولا للطير ألبان فتقاس أبوالها وأنجاءها عليها . وأيضاً فقد جاء القرآن والسنة والاجماع المتيقن بافساد علتكم هذه وإبطال قياسكم هذا ، لصحة كل ذلك بأن لا تقاس أبوال النساء ونجوهن في (١) البانن في الطهارة والامتحلال . وهذا لا مخلص منه البتة . وهلا قسوا كل ذى رجلين من الطير في نجوه على نجو الانسان فهو ذو رجلين ؟ فكل هذه قياسات كقياسكم أو أظهر ، وهذا يرى من نصحه نفسه إبطال القياس جملة ، وصح أن قول أبي حنيفة ومالك وأصحاب أبي حنيفة في هذه المسألة باطل ييقن . لأنهم لا شيئاً من النصوص اتبعوا ، ولا شيئاً من القياس ضبطوا ، ولا يقول أحد من المتقدمين تعلقوا ، لا سيما تفريق مالك بين بول ما شرب ماء نجسا فقال بنجاسة بوله ، وبين بول ما شرب ماء طاهراً فقال بطهارة بوله ، وهو يرى لحم السجاج حلالاً طيباً ، وهذا وهو يراه متولداً عن الميتات والمفترية ، وهذا تناقض لا خفاء به . وبالله تعالى التوفيق *

١٣٨ - مسئله - والصوف والوبر والقرن (٢) والسن يؤخذ من حي فهو طاهر

ولا يجلأ أكله *

(١) كذا في الاصلين ولعل صوابه « على ألبانها » كما هو ظاهر

(٢) في النجاسة - والقرن وهو خطأ واضح

برهان ذلك أن المحلي طاهر وبعض الطاهر طاهر ، والمحلي لا يحمل أكله ، وبعض ما لا يحمل أكله لا يحمل أسكله *

١٣٩ - مسألة - وكل ذلك من الكافر نجس ومن المؤمن طاهر ، والقيح من المسلم والقلس والقصة البيضاء (١) وكل ما قطع منه حياً أو ميتاً ولين المؤمنة - : كل ذلك طاهر ، وكل ذلك من الكافر والكافرة نجس *

برهان ذلك ما قد ذكرنا من قول الله عز وجل (إنما المشركون نجس) وقول رسول الله ﷺ : « المؤمن لا ينجس » وقد ذكرناه بإسناده قبل ، وبعض النجس نجس ، وبعض الطاهر طاهر ، لأن الكل ليس هوشيناً غير أعضائه . وبالله تعالى التوفيق .
١٤٠ - مسألة - وألبان الجلالة حرام ، وهي الأبل التي تأكل الجللة - وهي العذرة - والبقرواغم كذلك - : فإن منعت من أكلها حتى سقط عنها اسم جلالة فألبانها حلال طاهرة *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك انقولاني ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا محمد بن المنثني وعثمان بن أبي شيبة قال ابن المنثني ثنا أبو عامر العقدي ثنا هشام الدستوائي عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس : « أن رسول الله ﷺ نهى عن لبن الجلالة » وقال عثمان بن أبي شيبة : حدثنا عبدة عن محمد بن اسحاق عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عمر قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل الجلالة وألبانها » (٢)

١٤١ - مسألة - والوضوء بالماء المستعمل جائز ، وكذلك النسل به للجنبانة ، وسواء وجد ماء آخر غيره أو لم يوجد ، وهو الماء الذي توضأ به بعينه لفريضة أو نافلة

(١) القلس التي . والقصة البيضاء بفتح القاف القطنة أو الخرقعة البيضاء التي تحتش بها المرأة عند الحيض ، وهذا التفسير لا معنى له هنا ، وقيل ان القصة كالخيط الأبيض تخرج بعد انقطاع الدم كله . وهذا المعنى أقرب أن يكون مراداً للمؤلف ، وكل ما قال المؤلف هنا غريب
(٢) انظر شرح سنن أبي داود (ج ٣ ص ٤١٢ - ٤١٣) ، ونيل الاوطار (ج ٨ ص ٢٩٢ - ٢٩٣) الطبعة المنيرية

أو اغتسل به بعينه لجنازة أو غيرها ، وسواء كان المتوضىء به رجلاً أو امرأة *
 برهان ذلك قول الله تعالى (وإن كنتم مرضى أو على سفر أوجاء أحد منكم من
 النائط أو لمستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا) فم تيمم كل ماء ولم يخصه ، فلا يحل
 لأحد أن يترك الماء في وضوئه وغسله الواجب وهو يجده إلا ما منعه منه نص ثابت
 أو إجماع متيقن مقطوع بصحته . وقال رسول الله ﷺ : « جعلت لنا الأرض
 كلها مسجداً وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء » فم أيضاً عليه السلام ولم
 يخص ، فلا يحل تخصيص ماء بالمنع لم يخصه نص آخر أو إجماع متيقن *
 وفي حديثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا مسدد
 ثنا عبد الله بن داود - وهو الخريبي - عن سفيان الثوري عن عبد الله بن محمد بن
 عقيل عن الربيع بنت معوذ قالت : « إن رسول الله ﷺ مسح برأسه من فضل ماء
 كان بيده (١) » *

وأما من الإجماع فلا يختلف اثنان من أهل الإسلام في أن كل متوضىء فإنه
 يأخذ الماء فيغسل به ذراعيه من أطراف أصابعه إلى مرفقه ، وهكذا كل عضو في
 الوضوء وفي غسل الجنابة ، وبالضرورة والحس يدري كل مشاهد لتلك أن ذلك
 الماء قد وضئت به الكف وضئت ، ثم غسل به أول الذراع ثم آخره ، وهذا ماء
 مستعمل بيقين ، ثم إنه برد يده إلى الأثناء وهي تقطر من الماء الذي طهر به العضو ،
 فيأخذ ماء آخر للعضو الآخر ، وبالضرورة يدري كل ذي حس (٢) سليم أنه لم
 يطهر العضو الثاني إلا بماء جديد قد مازجه ماء آخر مستعمل في تطهير عضو آخر ،
 وهذا ما لا مخلص منه *

وهو قول الحسن البصري وإبراهيم النخعي وعطاء بن أبي رباح ، وهو أيضاً قول
 سفيان الثوري وأبي ثور وداود وجميع أصحابنا *

(١) في سنن أبي داود « كان في يده » وهذا الحديث رواه أيضاً الدارقطني بلفظ
 « نوضاً ومسح برأسه ببلل يديه » وفي متن الحديث اضطراب انظر شرح سنن أبي
 داود (ج ١ ص ٤٩) (٢) في المجتبى « حسن » وهو خطأ

وقال مالك : يتوضأ به ان لم يجد غيره ولا يقسم *
 وقال أبو حنيفة : لا يجوز الغسل ولا الوضوء بماء قد توضأ به أو اغتسل به ، ويكره
 شربه ، وروي عنه أنه طاهر ، والأظهر عنه أنه نجس ، وهو الذى روى عنه
 نساء ، وأنه لا ينجس الثوب اذا أصابه الماء المستعمل الا أن يكون كثيراً فحشاً *
 وقال أبو يوسف : ان كان الذى أصاب الثوب منه شبر فى شبر قد نجسه ،
 وان كان أقل لم ينجسه *

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : ان كان رجل طاهر قد توضأ للصلاة أو لم يتوضأ
 لها فتوضأ فى شبر فقد تنجس ماؤها كله وتنزع كلها ، ولا يجزيه ذلك الوضوء ان كان
 غير متوضئ ، فان اغتسل فيها أيضاً أنجسها كلها ، وكذلك لو اغتسل وهو طاهر غير
 جنب فى سبعة (١) آبار نجسها كلها *

وقال أبو يوسف : ينجسها كلها ولو أنها عشرون بئراً ، وقلاً جميعاً : لا يجزيه
 ذلك الغسل . فان طهر فيها يده أو رجله فقد تنجست كلها ، فان كن على ذراعيه جبائر
 أو على أصابع رجله جبائر فممسها فى البئر ينوى بذلك المسح عليها لم يجزه وتنجس
 ماؤها كله ، فلو كان على أصابع يده جبائر فممسها فى البئر ينوى بذلك المسح عليها
 أجزاء ولم ينجس ماؤها اليد بخلاف سائر الاعضاء ، فلو انفس فيها ولم ينو غسلاً
 ولا وضوءاً ولاندلك فيها لم ينجس الماء حتى ينوى الغسل أو الوضوء . وقال أبو يوسف (٢)
 لا يطهر بذلك الانتفاس . وقال محمد بن الحسن : يطهر به . قال أبو يوسف : فنغس
 رأسه ينوى المسح عليه لم ينجس الماء ، وانما ينجسه نية تطهير عضو يلزم فيه الغسل ،
 قال : فلو غسل بعض يده بنية الوضوء أو الغسل لم ينجس الماء حتى يغسل العضو
 بكاه ، فلو غس رأسه أو خفه ينوى بذلك المسح أجزاء ولم يفسد الماء ، وانما يفسده
 نية الغسل لا نية المسح . وهذه أقوال هى الى الهوس أقرب منها الى ما يعقل *

(١) فى الجنة « ستة » (٢) فى المصرية « أبو سفيان » وهو خطأ ظاهر من
 سياق الكلام وصححه من اليمنية .

وقال الشافى : لا يجزى الوضوء ولا الغسل بماء قد اغتسل به أو تروأ به وهو طاهر كله ، وأصق أصحابه (١) على أن من أدخل يده في الاناء ليتوضأ فخذ الماء فتمضمض واستنشق وغسل وجهه ثم أدخل يده في الاناء فقد حرم الوضوء بذلك الماء ، لأنه قد صار ماء مستعملاً وإنما يجب أن يصب منه على يده ، فإذا وضأها أدخلها حيثئذ في الاناء *

قال أبو محمد : واحتج من منع ذلك بالحديث الثابت عن رسول الله ﷺ من نهيه الجنب أن يغتسل في الماء الدائم *

قال أبو محمد : وقالوا : إنما نهى رسول الله ﷺ عن ذلك لأن الماء يصير مستعملاً ، وقال بعض من خالفهم : بل منهى عن ذلك عليه السلام الآخوف أن يخرج من إحليله شيء ينجس الماء *

قال أبو محمد : وكلا القولين باطل فمؤذ بالله من مثله ، ومن أن يقول رسول الله ﷺ ما لم يقل ، وأن يخبر عنه ما لم يخبر به عن نفسه ولا فعله . فهذا هو الكذب على رسول الله ﷺ وهو من أكبر الكبائر من قطع به ، فإن لم يقطع به فأنما هو ظن ، وقد قال عز وجل : (وان الظن لا يبغي من الحق شيئاً) وقال رسول الله ﷺ : « اياكم والظن فان الظن أ كذب الحديث » ولا بد لمن قال بأحد هذين التأويلين من إحدى (٢) هاتين المنزلتين . فبطل تعلقهم بهذا الخبر جملة *

واحتج بعضهم فقال : لم يقل أحد للمتوضئ ولا للغتسل أن يردد ذلك الماء على أعضائه ، بل أوجبوا عليه أخذ ماء جديد ، وبذلك جاء عمل النبي ﷺ في الوضوء والغسل فوجب أن لا يجزى *

قال أبو محمد : وهذا باطل ، لأنه لم ينه أحد من السلف عن ترديد الماء على الأعضاء في الوضوء والغسل ، ولا نهى عنه عليه السلام قط *

ويقال للحنفيين : قد أجزتم تنكيس (٣) الوضوء ولم يأت قط عن النبي ﷺ أنه

(١) أي الطبق (٢) في الاصلين « أحد » وهو خطأ (٣) في المصرية « قد أخذتم بتنكيس »

نكس وضوءه ، ولا أن أحداً من المسلمين فعل ذلك ، فأخذ عليه السلام ماء جديداً لكل عضو إنما هو فعل منه عليه السلام وأفعله عليه السلام لا تأثم . وقد صح عنه مسح رأسه المقدس بفضل ماء مستعمل *

قل قيل : قد روى يؤخذ الرأس ماء جديد . قلنا : إنما رواه دهم بن قران^(١) - وهو ساقط لا يحتج به - عن نمران بن جارية وهو غير معروف^(٢) فكيف وقد أباح عليه السلام غسل الجنابة بغير تجديد ماء * كما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا اسحاق بن إبراهيم وابو بكر بن أبي شيبة وعمر والناقد وابن أبي عمر كلهم عن سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد الخدري عن

(١) «دهم» بالثاء المثلثة «ابن قران» بضم القاف وتشديد الراء «المكي» بضم اللعين المهملة وأسكان الكاف ، وفي المصرية «دهم بن قران» بالشين والقاء وهو خطأ فيها

(٢) «نمران» بكسر النون وأسكان الميم «ابن جارية» بالجيم ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن القطان : حاله مجهول . وكتب هنا بهامش اليمنى مائمه «بل رواه مسلم في صحيحه من حديث عبد الله بن زيد : ومسح برأسه بماء غير فضل يديه . وليس في طريقه من ذكره المؤلف» والحديث في صحيح مسلم (ج ١ ص ٨٣) من طريق عمرو بن يحيى بن حمارة عن أبيه عن عبد الله بن زيد ابن عاصم وفيه «ثم أدخل يده فاستخرجها فمسح برأسه» ومن طريق حبان بن واسع عن أبيه عن عبد الله بن زيد وفيه «مسح برأسه بماء غير فضل يديه» ورواه أيضاً أبو داود (ج ١ ص ٤٦) والترمذي (ج ١ ص ٩) وقال «حسن صحيح» والدارمي (ص ٦٨) والبيهقي (ج ١ ص ٦٥) كلهم من طريق حبان . قال الترمذي «والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، رأوا أن يأخذ رأسه ماء جديداً» وأما طريق نمران التي ذكرها المؤلف فقد أشار إليها الحافظ ابن حجر في التلخيص (ج ١ ص ٤٢٩) وليس ضعفها سبباً لضعف رواية عبد الله بن زيد الصحيحة التي أخذ بها أهل العلم .

عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال لها في غسل الجنابة : « إنما يكفك أن تخطى على رأسك ثلاث حنيتات ثم تغيبضين (١) عليك الماء فتطهرين » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أبو نعيم - هو الفضل بن دكين - ثنا معمر بن يحيى بن سام (٢) حدثني أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين قال لي جابر (٣) : « سألت ابن عمك فقال : كيف الغسل من الجنابة ؟ قلت : كان رسول الله ﷺ يأخذ ثلاثة أكف ويفيضها على رأسه ثم يفيض على سائر جسده »

قال أبو محمد : ولو كان ما قلناه أصحاب أبي حنيفة من تنجس الماء المستعمل لما صح طهر ولا وضوء ولا صلاة لأحد ابداً ، لأن الماء الذي يفيضه المقتسل على جسده يطهر منكبيه وصدوره ، ثم ينحدر إلى ظهره ويطنه ، فكان يكون كل أحد مقلدا بماه نجس ، ومعاذ الله من هذا ، وهكذا في غسله ذراعه ووجهه ورجله في الوضوء ، لأنه لا يغسل ذراعه إلا بالماء الذي غسل به كفه ، ولا يغسل أسفل وجهه إلا بالماء الذي قد غسل به أعلاه وكذلك رجله *

وقال بعضهم : الماء المستعمل لا بد من أن يصحبه من هرق الجسم في الغسل والوضوء شيء فهو ماء مضاف *

قال أبو محمد : وهذا غث جداً ، وحتى لو كان كما قالوا فكان ماذا ؟ ومتى حرم الوضوء والغسل بما فيه شيء طاهر لا يظهر له في الماء رسم فكيف وهم يميزون الوضوء بما قد تبرد فيه من الحر ؟ وهذا أكثر في أن يكون فيه العرق من الماء المستعمل *

-
- (١) تفيضين بالنون كما في مسلم (ج ١ ص ١٠٢) وفي الأصلين بمحذف النون
 (٢) معمر بإسكان العين وبه جزم المزني ، وفي رواية بوزن محمد وبه جزم الحاكم ، وسام بالسين المهملة وتخفيف الميم . قاله في الفتح (ج ١ ص ٣١٦)
 (٣) في البخاري (ج ١ ص ٤١) : « أتاني ابن عمك يمرض بالحسن بن محمد ابن الحنفية »

وقال بعضهم : قد جاء أثر بأن الخطايا تخرج مع غسل أعضاء الوضوء *
قلنا : نعم — والله الحمد — فكان ماذا ؟ وإن هذا لما يفيض باستعماله مراراً إن
أمكن لنفضله ، وما علمنا للخطايا أجراً مما تحل في الماء *

وقال بعضهم : الماء المستعمل كحصى الجمار الذي رمى به لا يجوز أن يرمى به ثانية *
قال أبو محمد : وهذا باطل ، بل حصى الجمار إذا رمى بها لجائز أخذها والرمي بها
ثانية ، وما ندري شيئاً يمنع من ذلك ، وكذلك التراب الذي تيمم به فالتيمم به جائز ،
والثوب الذي سترت به العمورة في الصلاة جائز أن تستر به أيضاً العمورة في صلاة
أخرى ، فإن كانوا أهل قياس فهذا كله باب واحد *

وقال بعضهم : الماء المستعمل بمنزلة الماء الذي طبخ فيه فول أو حصص *
قال علي : وهذا هوس مردود على مثله (١) وما ندري شيئاً يمنع من جواز الوضوء
والفصل بماء طبخ فيه فول أو حصص أو ترمس أو لوييا ، ما دام يقع عليه اسم ماء *
وقال بعضهم : لما لم يطلق على الماء المستعمل اسم الماء مفرداً دون أن يتبع باسم
آخر وجب أن لا يكون في حكم الماء المطلق *

قال أبو محمد : وهذه حماقة ، بل يطلق عليه اسم ماء فقط ، ثم لا فرق بين
قولنا ماء مستعمل فيوصف بذلك ، وبين قولنا ماء مطلق فيوصف بذلك ، وقولنا
ماء ملتح أو ماء عذب أو ماء من أو ماء سخن أو ماء مطر ، وكل ذلك لا يمنع من
جواز الوضوء به والفصل *

ولو صح قول أبي حنيفة في نجاسة الماء المتوضأ به والمغتسل به لبطل أكثر
الدين ، لأنه كان الإنسان إذا اغتسل أو توضأ ثم لبس ثوبه لا يعلى إلا بثوب
نجس كله ، ولزمه أن يطهر أعضائه منه بماء آخر *

وقال بعضهم : لا ينجس إلا إذا طرق الأعضاء *
قال أبو محمد : وهذه جرأة على القول بالبطل في الدين بالدعوى . ويقال لم :
هل تنجس عندكم إلا بالاستعمال ؟ فلا بد من نعم ، فمن المحال أن لا ينجس في الحال

(١) كذا في الأصلين ، ولعل الأولى « على قائله » .

النجاسة له ثم يتنجس بعد ذلك ، ولا جرأة أعظم من أن يقال : هذا ماء طاهر تؤدي به الفرائض ، فإذا تقرب به الى الله في أفضل الأعمال من الوضوء والغسل تمتنجس أو حرم أن يتقرب الى الله تعالى به ، وما ندرى من أين وقع لم هذا التخليط *١

وقال بعضهم : قد جاء عن ابن عباس أن الجنب إذا اغتسل في الحوض أفسد ماءه ، وهذا لا يصح بل هو موضوع ، وإنما ذكره الحنفيون عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن ابن عباس ، ولا تعلم من هو قبل حماد ، ولا تعرف لإبراهيم سماعاً من ابن عباس (١) والصحيح عن ابن عباس خلاف هذا (٢)

قال أبو محمد : وقد ذكرنا عن ابن عباس قبل خلاف هذا من قوله : أربع لا تنجس الماء والأرض والإنسان ، وذكر رأياً *

وذكروا عن رسول الله ﷺ في تحريمه الصدقة على آل محمد : « إنما هي غسالة أيدي الناس » وعن عمر مثل ذلك *

قال أبو محمد : وهذا لا حاجة فيه أصلاً ، لأن اللازم لم في احتجاجهم بهذا الخبر أن لا يحرم ذلك الا على آل محمد خاصة ، فإن عليه السلام لم يكره ذلك ولا منعه أحداً غيرهم ، بل أباحه لسائر الناس . وأما احتجاجهم بقول عمر قاتهم مخالفون له ، لأنهم يجيزون في أصل أقوالهم شرب ذلك الماء . وأيضاً فإن غسالة أيدي الناس غير وضوئهم الذي يتقربون به الى الله تعالى ، ولا عجب أكثر من إباحتهم غسالة أيدي الناس وفيها جاء ما احتجوا به ، وقولهم : إنها طاهرة ، وتحريمهم الماء الذي قد توشأ به قرابة الى الله تعالى وليس في شيء من هذين الأمرين نهي عنه . ونعوذ بالله من الضلال وتحريف الكلم عن مواضعه *

وسأل أصحاب الشافعي عن وضأ عضواً من أعضاء وضوئه فقط ينوي به الوضوء في ماء دائم أو غسله كذلك وهو جنب ، أو بعض عضواً أو بعض أصبع أو

(١) هكذا قال حفاظ الحديث : انه لم يسم من أحد من الصحابة . وقيل إنه رأى عائشة ولم يسم منها ، وأدرك أنسا ولم يسم منه .

(٢) انظر السنن الكبرى للبيهقي (ج ١ ص ٢٣٦) فقد روى أنساً عن ابن عباس في أن المستعمل طهور ولا يطهر .

شعرة واحدة أو مسح شعرة من رأسه أو خفه أو بعض خفه - : حق نعرف أقوالهم في ذلك *

وقد صح أن رسول الله ﷺ توضأ وسقى إنساناً ذلك الوضوء، وأنه عليه السلام توضأ وصب وضوئه على جابر بن عبد الله، وأنه عليه السلام كان إذا توضأ تمسح الناس بوضوئه، فقالوا يا رآئهم الملعونة : ان المسلم الطاهر النظيف إذا توضأ بماء طاهر ثم صب ذلك الماء في برقي بمزلة لوصب فيها فز ميت أو نجس . ونسأل الله العافية من هذا القول *

١٤٢ - مسألة - ووديع^(١) الذباب والبراغيث والنحل وبول الخفاش^(٢) ان كان لا يمكن التحفظ منه وكان في غسله حرج أو عسر لم يلزم من غسله إلا مالا حرج فيه ولا عسر *

قال ابو محمد : قد قدمنا قول الله تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) وقوله تعالى : (يريد بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) ، فالخرج والمسر مرفوعان عنا ، وما كان لا حرج في غسله ولا عسر فهو لازم غسله ، لانه بول ورجيع . والله تعالى التوفيق *

١٤٣ - مسألة - والقيء من كل مسلم أو كافر حرام يجب اجتنابه . قول رسول الله ﷺ : « العائد في هبته كأنه عائد في قيئه » . وإنما قال عليه السلام ذلك على منع العودة في الهبة *

١٤٤ - مسألة - والخمر والميسر والانصاب والأزلام رجس حرام واجب اجتنابه ، فمن صلى حاملاً شيئاً منها بطلت صلاته . قال الله تعالى : (إنما الخمر والميسر والانصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه) . فمن لم يجتنب ذلك في صلاته فلم يصل كما أمر ، ومن لم يصل كما أمر فلم يصل^(٣) .

(١) بفتح الواو وكسر النون وآخره ميم ، هو خرق الذباب .

(٢) في النجاسة « والنحل والخفاش »

(٣) شذ ابن حزم شذوذاً غريباً في القول بنجاسة الميسر والانصاب والأزلام ولو شئنا أن نقول كما يقول متأخرو الفقهاء في مناظراتهم لقننا : انه خالف الاجماع

فقد نقل النووي وغيره الاجماع على طهارتها، ونحن لم نعلم قائلًا ذهب الى ما اختاره المؤلف رحمه الله . ولا بأس بذلك ان كان القول المختار يرجعه الدليل الصحيح . والآية التي استدل بها المؤلف لا تدل على ما ذهب اليه ، فان الرجس كما يطلق على النجس يطلق على المستقذر وعلى الخبيث وعلى المأثم وعلى العذاب ، قال الزجاج : « الرجس في اللغة اسم لكل ما استقذر من عمل فبالغ الله تعالى في ذم هذه الاشياء وسماها رجساً » نقله في اللسان ، وقال الراغب الاصفهاني : « الرجس الشيء القذر ، يقال رجل رجس ورجال أرجاس ، قال تعالى (رجس من عمل الشيطان) ، والرجس يكون على أربعة أوجه ، إما من حيث الطبع ، وإما من جهة العقل ، وإما من جهة الشرع ، وإما من كل ذلك كالهيئة ، فان الهيئة تناف طبعا وعقلا وشرعا . والرجس من جهة الشرع الحظر والميسر ، وقيل ان ذلك رجس من جهة العقل ، وعلى ذلك نبه بقوله تعالى (وانمها أكبر من تصمها) لأن كل ما يوفي في أمه على نفعه فالعقل يقتضى تجنبه » . وليس معقولا في معنى الآية أراداة الرجس بمعنى النجس رغما عما اختاره المؤلف ، فاليسر مثلا هو لعب القمار ولا يعقل فيه نجاسة من طهارة ، وإن ادعى أنه يريد آلة اللعب فهي دعوى غير موفقة ، لانه ليس في آلة اللعب تحريم ، إنما التحريم على حمل المكلف ، قال ابن جرير في التفسير (٧ : ٢٦) : « (رجس) : يقول : أثم وتنت سخطه الله وكرهه لكم (من عمل الشيطان) يقول : شربكم الخمر وقماركم على الجزر وذبحكم للانصاب واستنقاسكم بالانزلام من تزوين الشيطان لكم ودعائه اياكم اليه وتحسينه لكم ، لامن الاعمال التي ندبكم اليها ربكم ، ولا بما يرضاه لكم ، بل هو مما يخطئه لكم (فاجتنبوه) يقول : فاتركوه وارفضوه ولا تعملوه » وهذا تفسير دقيق لمعنى الآية يدل على خطأ ما فهمه ابن حزم من أن الرجس هو نفس الانصاب المح وان الواجب اجتناب ذواتها وأجرامها .

ومن هذا تعلم أن الآية لا تدل على نجاسة الخمر أيضاً وهو الصحيح ، قال النووي في المجموع (٢ : ٥٦٤) : « ولا يظهر من الآية دلالة ظاهرة لأن الرجس عند أهل اللغة القذر ولا يلزم من ذلك النجاسة ، وكذا الامر بالاجتناب لا يلزم منه النجاسة » ثم ذكر دليلا آخر على نجاستها وردده ثم قال : « وأقرب ما يقال ما ذكره الغزالي أنه يحكم بنجاستها تغليظاً وزجراً عنها قياساً على الكلب وما ولغ فيه والله أعلم » وهذا دليل ضعيف جداً وإن رآه النووي أقرب الى القوة

١٤٥ - مسألة - وتبيذ البسر والتمر والزهر (١) والزربب اذا جمع نبيذ واحد من هذه الى ثبيذ غيره فهو حرام واجب اجتنابه *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الاعرابي ثنا ابو داود ثنا موسى بن اسماعيل ثنا ابان - هو ابن يزيد الطمار - ثنا يحيى - هو ابن أبي كثير - عن عبد الله بن ابي قتادة عن ابيه عن رسول الله ﷺ : « أنه نهى عن خليط الزربب والتمر ، وعن خليط البسر والتمر ، وعن خليط الزهر والزربب ، وقال : انقبذوا (٢) كل واحد على حدة (٣) » وليس كذلك الخليطان من غير هذه الحسة بل هو طاهر حلال ما لم يسكر ، لانه لم ينسب الا عما ذكرنا *

١٤٦ - مسألة - ولا يجوز استقبال القبلة واستدبارها للمفاطع والبول ، ولا في بنيان ولا في صحراء ، ولا يجوز استقبال القبلة فقط كذلك في حال الاستنجاء *

والحق أنه لا دليل في الشريعة صريحاً أصلاً يدل على نجاسة الحجر ، والاصل الطهارة ، وحرمة شربها لا تدل على نجاستها ، فان السم حرام ليس بنجس ، وكذلك المقدرات الاخرى ، واليه ذهب ربيعة وداود فيما حكاه النووي قلاً عن القاضي أبي الطيب ، وهو الذي نختاره ، والحمد لله . ويظهر من كلام الراغب الأصهباني - الذي نقلنا آتفاً - أنه يميل اليه أو يختاره ، واليه يرمي كلام القاضي الشوكاني كما يفهم من الدرر البهية وشرحه الروضة الندية (١ : ٢٠ - ٢١) واختاره أيضاً العلامة محمد بن الصميل الأثير في سبل السلام (ج ١ ص ٤٢) الطبعة المنيرة (١) « الزهر » يفتح الزاى وبضمها مع اسكان الهاء وآخره واو ، هو البسر اذا ظهرت فيه الحفرة

(٢) في الاصلين انبذوا وصححنه من أبي داود (ج ٣ ص ٣٨٣)

(٣) كذا في التنية وأبي داود وفي المصرية « على حدته » . وهو يوافق

لفظ مسلم في صحيحه (ج ٣ ص ١٣٦) والحديث رواه أيضاً النسائي مكرراً (ج ٢ ص ٢٢٣ - ٢٢٤) وابن ماجه (ج ٢ ص ١٧٣) وفيها أيضاً « على حدته » وفي بعض روايات النسائي « على حدة » .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى قال قلت لسفيان بن خزيمة : سمعت الزهري يذكر عن عطاء بن يزيد اللثمي عن أبي أيوب : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا أتيتهم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول ولا غائط ، ولكن شرقوا أو غربوا » ؟ قال سفيان : نعم *

وقد روى أيضاً النهي عن ذلك أبو هريرة وغيره ، وقد ذكرنا قبل حديث سلمان عن النبي ﷺ : ألا يستنجي أحد مستقبل القبلة ، في باب الاستنجاء *
ومن أنكر ذلك أبو أيوب الانصاري - كما ذكرناه في البيوت نصاً عنه ، وكذلك أيضاً أبو هريرة وابن مسعود ، وعن سراقه بن مالك ألا تستقبل القبلة بذلك ، وعن السلف من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم جملة ، وعن عطاء وإبراهيم النخعي ، وبقولنا في ذلك يقول سفيان الثوري والأوزاعي وأبو ثور^(١) ومنع أبو حنيفة من استنبالها لبول أو غائط ، وكل هؤلاء لم يفرق بين الصحاري والبناء في ذلك ، وروينا من طريق حماد بن سلمة عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يكره أن تستقبل القبلتان بالفروج ، وهو قول مجاهد *

قال أبو محمد : لا نرى ذلك في بيت المقدس لأن النهي عن ذلك لم يصح
وقال عروة بن الزبير وداود بن علي : يجوز استقبال الكعبة واستدبارها بالبول والغائط ، وروينا ذلك عن ابن عمر من طريق شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن نافع عن ابن عمر ، وروينا عن ابن عمر من طريق أبي داود عن محمد بن يحيى بن فارس عن صفوان بن عيسى عن الحسن بن ذكوان عن مروان الأصغر عن ابن عمر أنه قال : إنما نهي عن ذلك في الفضاء ، وأما إذا كان^(٢) بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس ، وروينا أيضاً هذا عن الشعبي ، وهو قول مالك والشافعي فأما من أباح ذلك جملة فاحتجوا بحديث رويناه عن ابن عمر في بعض ألفاظه :

(١) في المصرية « وأبو داود » وهو خطأ (٢) في أبي داود (ج ١ ص ٧)
« فإذا كان » وهو أيضاً أمط الحاكم في المستدرک (ج ١ ص ١٥٤)

« رقيت على بيت أختي حفصة فرأيت رسول الله ﷺ قاعداً حاجته مستقبل القبلة (١) » وفي بعضها : « رأيت رسول الله ﷺ يبول حيال القبلة » وفي بعضها : « اطلعت يوماً ورسول الله ﷺ على ظهر بيت يقضى حاجته محجور عليه بلين فرأيت مستقبل القبلة » وبحديث من طريق جابر : « نهي رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة ببول فرأيت قبل أن يقبض بمام يستقبلها (٢) » وبحديث من طريق عائشة : « أن رسول الله ﷺ ذكر عنده أن ناساً يكرهون استقبال القبلة بفروجهم فقال رسول الله ﷺ : قد فعلوها ؟ استقبلوا بمقعدتي القبلة » (٣) قال علي : لا حاجة لهم غير ما ذكرنا ، ولا حاجة لهم في شيء منه .

أما حديث ابن عمر : فليس فيه أن ذلك كان بعد النهي ، وإذالم يكن ذلك فيه ، فنحن على يقين من أن ما في حديث ابن عمر موافق لما كان الناس عليه قبل أن ينهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، وهذا ما لا شك فيه ، فاذ لا شك في

(١) رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وفي ألفاظهم : « مستقبل الشام مستدير الكعبة » . ووقع في رواية ابن حبان « مستقبل القبلة مستدير الشام » قال ابن حجر : « وهي خطأ تمد من قسم المقلوب » انظر الشوكاني (ج ١ ص ٩٨) المطبعة المنيرية

(٢) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن الجارود وابن خزيمة والحاكم والدارقطني (ص ٢٢) قال الترمذي (ج ١ ص ٤) « حديث حسن غريب » وقال الحاكم (ج ١ ص ١٥٤) « صحيح على شرط مسلم » ورواه البيهقي (ج ١ ص ٩٧) (٣) رواه أحمد وابن ماجه (ج ١ ص ٦٩) والبيهقي (ج ١ ص ٩٢-٩٣) والدارقطني (ص ٢٢) وقال النووي في المجموع (ج ٢ ص ٧٨) « إسناده حسن لكن أشار البخاري الى أن فيه علة » قال السندی في شرح ابن ماجه : « رجاله ثقات معروفون وأخطأ من قال خلاف ذلك ، وقد علل البخاري الخبر بما ليس بقادح فيه فقال : وجاء عن عائشة أنها كانت تنكر قولهم لا تستقبلوا القبلة ، وهذا أصح . فان ثبت ما قال لا يستنزم نفي هذا ، فبعد صحة الإسناد يجب القول بصحته » وسياق الكلام على الحديث بعد قليل

ذلك لحكم حديث ابن عمر منسوخ قطعاً بنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، هذا يعلم ضرورة ، ومن الباطل المحرم ترك اليقين بالظنون ، وأخذ المتيقن نسخته وترك المتيقن أنه ناسخ*

وقد أوضحنا في غير هذا المكان أن كل ما صح أنه ناسخ لحكم منسوخ فن المحال الباطل أن يكون الله تعالى يمسد الناسخ منسوخا والمنسوخ ناسخا ولا يبين ذلك تبيانا لا إشكال فيه ، إذ لو كان هذا لكان الدين مشكلا غير بين ، ناقصا غير كامل ، وهذا باطل . قال الله تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم) وقال تعالى : (لتبين للناس ما نزل إليهم) *

وأیضا قائما في حديث ابن عمر ذكر استقبال القبلة قطع ، فلو صح أنه ناسخ لما كان فيه نسخ تحريم استدبارها ، ولكان من أقصم في ذلك إباحة استدبارها كاذبا مبطلا لشرعية ثابتة ، وهذا حرام . فبطل تعليقهم بحديث ابن عمر*

وأما حديث عائشة فهو ساقط ، لانه رواية (١) خالد الحذاء - وهو ثقة - عن خالد بن أبي الصلت وهو مجهول لا يدري من هو (٢) ، وأخطأ فيه عبد الرزاق فرواه

(١) في الاصلين « لان رواية » وهو خطأ

(٢) حديث عائشة رواه خالد الحذاء ، واختلف الرواة عنه فيه ، فرواه بعضهم عن خالد الحذاء عن عراك ، ورواه حماد بن سلمة وعلى بن حاصم وعبد العزيز بن المفيرة عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت عن عراك بن مالك ، فرواية حماد بن سلمة في ابن ماجه (ج ١ ص ٦٩) والدارقطنى (ص ٢٢) وأشار إليها البيهقي في السنن الكبرى (ج ١ ص ٩٣) ، ورواية علي بن حاصم في سنن البيهقي والدارقطنى ، ورواية عبد العزيز بن المفيرة في ابن ماجه ، ومن بين وحفظ حجة على من أبهم ولم يحفظ ، وأوضح الروايات رواية علي بن حاصم ، فرواها الدارقطنى من طريق هارون بن عبد الله ، والبيهقي من طريق يحيى بن أبي طالب ، كلاهما عن علي بن حاصم : « ثنا خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت قال : كنت عند عمر بن عبد العزيز في خلافته وعنده عراك بن مالك ، فقال عمر : ما استقبلت القبلة ولا استدبرتها

عن خالد الحذاء عن كثير بن الصلت ، وهذا أبطل وأبطل ، لأن خالداً الحذاء لم يدرك كثير بن الصلت ، ثم لو صح لما كان لم فيه حجة لأن نصه يبين أنه إنما كان قبل النبي ، لأن من الباطل المحال أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم ينههم عن

يبول ولا غائط منذ كذا وكذا ، فقال عراك : حدثني عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بلغه قول الناس في ذلك أمر بمقعدته فاستقبل بها القبلة ، قال الدارقطني : « هذا أضيض اسناد ، وزاد فيه خالد بن أبي الصلت وهو الصواب » . وقد ادعى ابن حزم أن خالد بن أبي الصلت مجهول ، وتعقبه ابن مغزف فقال : « هو مشهور بالرواية معروف بمجمل العلم لكن حديثه معلول » وذكره ابن حبان في الثقات ، وذكره أسلم بن سهل في تاريخ واسط وحكى عن سفيان بن حسين قال : « كنا نأتي خالد بن أبي الصلت وكان عينا لمر ابن عبد العزيز بواسط وكانت له هيئة » والملة التي فيه هي ما نقله السندي كما ذكرنا آنفاً وقد نقل ذلك ابن حجر في التهذيب في ترجمته عن الترمذي في العلل الكبير عن البخاري أنه قال : « فيه اضطراب والصحيح عن عائشة قولها » أي إنه رجح أنه موقوف على عائشة ، وهذا ترجيح لادليل عليه ، فإن رواية بعض الرواة إياه موقوفا لا يمتنع أن يكون مرويا مرفوعا من طريق أخرى صحيحة وقد صرح علي بن حاصم في روايته بإسناد خالد بن أبي الصلت من عراك بن مالك ، وإسناد عراك من عائشة ، وعلى ثقة له أوهام وأغلاط ، وقد تابعه على ذلك حماد بن سلمة ، فارتفعت شبهة الغلط ، فقد نقل ابن حجر في التهذيب (ج ٣ ص ٩٧) عن تاريخ البخاري قال : « قال موسى ثنا حماد هو ابن سلمة عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت قال كنا عند عمر بن عبد العزيز فقال عراك ابن مالك : سمعت عائشة رضي الله عنها قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم : حولي مقعدتي إلى القبلة » وقد نقل الحازمي في الناسخ والمنسوخ (ص ٣٧) أنه تابعه أيضا عبد الله بن المبارك ، فهذه الروايات تؤكد صحة الحديث بالسند الصحيح الثابت بالإسناد ، وقد أعله أحمد بن حنبل بأن عراكا لم يسمع من عائشة ، فقد نقل ابن أبي حاتم في المراسيل (ص ٦٠) ذلك عن أحمد ونقله ابن حجر عن الأثرم عنه . وهذه علة غير صحيحة لما رأيت من تصريحه بالإسناد منها ، ورواية عراك بمض الأحاديث عن عروة عن عائشة لاتفى مماعة منها ، قال ابن دقيق

استقبال القبلة بالبول والنائط ، ثم ينكر عليهم طاعته في ذلك ، هذا ما لا يظنه مسلم ولا ذو عقل ، وفي هذا الخبر إنكار ذلك عليهم ، فلو صح لكان منسوخاً بلا شك ، ثم لو صح لما كان فيه إلا إباحة الاستقبال فقط ، لا إباحة الاستدبار أصلاً . فبطل تعليقهم بحديث عائشة جملة .

وأما حديث جابر فانه رواية (١) أبان بن صالح وليس بالمشهور (٢) ، وأيضا

العبد في الامام : « ولعمرك أحاديث عديدة عن عروة عن عائشة ، قال : ولكن لقاتل أن يقول : إذا كان الراوي عنه قوله سمعت ثقة فهو مقدم ، لاحتمال أنه لقي الشيخ بعد ذلك لخدمته إذا كان ممن يمكن لقائه ، وقد ذكروا سماع عراك من أبي هريرة ولم ينكروه وأبو هريرة توفي هو وعائشة في سنة واحدة - سنة ٥٨ - فلا يبعد ممحاه من عائشة مع كونها في بلد واحد ، ولعل هذا هو الذي أوجب لجعل أن أخرج في صحيحه حديث عراك عن عائشة من رواية يزيد بن أبي زياد مولى ابن عباس عن هراك عن عائشة : جاءتني سكينه تحمل ابنتين لها . الحديث » ثم أيد ذلك ابن دقيق العيد برواية علي بن عاصم التي ذكرنا . نقل ذلك عنه الزيلعي في نصب الراية (ج ١ ص ٢٧٣) . وبهذا التحقيق - الذي قد لا نعده مفصلاً في كتاب - يظهر لك أن حديث عائشة صحيح على شرط مسلم . وبالله تعالى التوفيق .

(١) في الاصلين « فان رواية » وهو خطأ

(٢) أبان وثقه ابن معين والمجلى وأبو زرعة وأبو حاتم وذكره ابن حبان في الثقات . قال ابن حجر في التهذيب : « قال ابن عبد البر في التمهيد : حديث جابر ليس صحيحاً لأن أبان بن صالح ضعيف . وقال ابن حزم في المحلى عقب هذا الحديث : أبان ليس بالمشهور انتهى . وهذه غفلة منهما ، وخطأ تواردا عليهما ، فلم يضعف أبان هذا أحد قبلهما ، ويكفي فيه قول ابن معين ومن تقدم معه . وهذا الحديث هو من رواية محمد بن اسحق عن أبان . قال الزيلعي (ج ١ ص ٢٧٣) . « وأخرجه ابن حبان في صحيحه في القسم الثاني والحاكم في المستدرک والدارقطني ثم البيهقي في سننهما ، وعندهم الأربعة : حدثني أبان بن صالح ، فزالتحه التذليل » ثم نقل عن الترمذي في الملل الكبير قال : « سألت محمد بن اسمعيل - يعنى البخاري - عن هذا الحديث فقال : حديث صحيح » .

فليس فيه بيان أن استقباله القبلة عليه السلام كان بعد نهيه ، ولو كان ذلك لقال جابر :
ثم رأيت^(١) ، وأيضاً فلو صح لما كان فيه الاستنساخ للاستقبال فقط ، وأما الاستدبار
فلا أصلاً ، ولا يحل أن يزداد في الأخبار ما ليس فيها ، فيكون من فضل ذلك كاذباً ،
وليس إذا نهى عن شيئين ثم نسخ أحدهما وجب نسخ الآخر ، فبطل كل ما شغبوا به
وبالله تعالى التوفيق ، وسقط قولهم لتعريه عن البرهان *

وأما من فرق بين الصحارى والبناء في ذلك فتقول لا يقوم عليه دليل أصلاً ،
إذ ليس في شيء من هذه الآثار فرق بين صحراء وبنیان ، فلقول بذلك غان ،
والغلن أ كذب الحديث ، ولا يغنى عن الحق شيئاً ، ولا فرق بين من حل النهى
على الصحارى دون البنیان ، وبين آخر قل : بل النهى عن ذلك في المدينة أو مكة
خاصة ، وبين آخر قال : في أيام الحج خاصة . وكل هذا تخطيط لا وجه له *

وقل بعضهم : إنما كان في الصحارى لأن هنالك قوما يصلون فيؤذون بذلك *
قال أبو محمد : هذا باطل ، لأن وقوع الغائط كيفما وقع في الصحراء فوضعه لا بد
أن يكون قبلة لجهة ما ، وغير قبلة لجهة أخرى ، نخرج قول مالك عن أن يكون له
متعلق بسنة أو بدليل أصلاً ، وهو قول خالف جميع أقوال الصحابة رضى الله عنهم
الرواية عن ابن عمر قد روى عنه خلافها . وبالله تعالى التوفيق *
١٤٧ - مسألة - وكل ماء خالطه شيء طاهر مباح فظهر فيه لونه وريحه ورائحه
الا أنه لم يزل عنه اسم الماء فالوضوء به جائز والفعل به للجنابة جائز *

(١) هذه من أضعف حجج ابن حزم فإن حكاية عربي فصيح كجابر نهى
النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، ثم تمقيبه إياها برويته صلى الله عليه وسلم
قبل موته بعام يفعل ذلك - صريح جداً في أنه يريد بيان النسخ ، وأن النبي إنما
كان قبل الفعل ، ومثل هذا الحديث - فيما نقل - لا يقوله الصحابي اعتباطاً
بدون مناسبة ، وإنما المفهوم أنه يكون في سياق سؤال أو جدال في هذا الأمر .
ومع كل هذا فقد جاءت الرواية بلفظ « ثم » في رواية الدارقطني والبيهقي .
« ثم قد رأيت قبل موته بعام يبول مستقبل القبلة » وفي رواية الحاكم « ثم رأيتناه
قبل موته وهو يبول مستقبل القبلة »

برهان ذلك قوله تعالى : (فلم تجدوا ماء) وهذا ماء ، سواء كان الواقع فيه مسكا أو عسلا أو زعفرانا أو غير ذلك *

حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا ابن جريج أخبرني عطاء بن أبي رباح عن أم هانئ بنت أبي طالب أنها قالت : « دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وهو في قبة له ، فوجدته قد اغتسل بماء كان في صحفة ، إني لأرى فيها أثر المعجين ، فوجدته يصلي الضحى » *

وبه إلى عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن المطلب بن عبد الله بن حنبل عن أم هانئ قالت : « نزل رسول الله ﷺ يوم الفتح بأعلى مكة ، فأثبته بماء في جفنة إني لأرى أثر المعجين فيها (١) » فستره أبو ذر فاغتسل رسول الله ﷺ ثم ستر عليه السلام أبا ذر فاغتسل ، ثم صلى ثماني ركعات وذلك في الضحى » *

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا أحمد بن خالد ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن زيد بن الحباب المكي عن إبراهيم بن نافع عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن أم هانئ : « أن ميمونة أم المؤمنين ورسول الله ﷺ اغتسلا من قصعة فيها أثر المعجين » *

قال علي : وهذا قول ثابت عن ابن مسعود قال : إذا غسل الجنب رأسه بالخطمي أجزأه ، وكذلك نصا عن ابن عباس *

وروي أيضا هذا عن علي بن أبي طالب ، وثبت عن سعيد بن المسيب وابن جريج وعن صواحبه النبي ﷺ من نساء الانصار والتابعات منهن : أن المرأة الجنب (٢) والحائض إذا امتشطت بماء (٣) رقيق أن ذلك يجزئها من غسل رأسها للحيضة والجنابة ولا تميد غسله ، وثبت عن إبراهيم النخعي وعطاء بن أبي رباح وأبي سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف وسعيد بن جبيرة أنهم قالوا في الجنب يفسل رأسه بالسدر

(١) في الجنية « إني لأرى فيها أثر المعجين » (٢) الجنب يطلق على المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع ، ومن العرب من يثنى ويجمع ، (٣) الحناء بالماء والتشديد والجمع حنان بكسر الحاء وضمة و تشديد النون وفي آخره نون ثانية ، وقيل أيضا حنان بالهمز بوزن عثمان ، وظها جمع على غير قياس .

والطلمى : انه يجزئه ذلك من غسل رأسه للجنابة *

وقولنا في هذا هو قول ابى حنيفة والشافعي وداود *

وروى عن مالك نحو هذا أيضا . وروى سحنون عن ابن القاسم ^(١) أنه سأل مالكا عن القدير ترده المواشى فتبول فيه وتبعر حتى يتغير لون الماء وربحه : أيتوضأ منه للصلاة ؟ قال مالك : أكرهه ولا أحرمه ، كان ابن عمر يقول : إني لأحب أن أجعل بيني وبين الحرام ستره من الحلال *

والذى عليه أصحابه بخلاف هذا ، وهو أنه روي عنه في الماء يبل فيه الخبز أو يقع فيه الدهن : أنه لا يجوز الوضوء به ، وكذلك الماء ينقع فيه الجلد ^(٢) ، وهذا خطأ من القول ، لانه لا دليل عليه من قرآن ولا من سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ، بل خالفوا فيه ثلاثة من الصحابة رضى الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف ، وخالفوا فيه فقهاء المدينة كما ذكرنا ، وما نعلمهم احتمجوا بأكثر من أن قالوا : ليس هو ماء مطلقا قال أبو محمد : وهذا خطأ ، بل هو ماء مطلق وإن كان فيه شيء آخر ، ولا فرق بين ذلك الذي فيه وبين حجر يكون فيه ، وهم يميزون الوضوء بالماء الذي تغير من طين موضعه ، وهذا تناقض *

(١) في المصرية « عن ابن غانم » وفي اليمنية « عن أبي غانم » وكلاهما فيما نرى خطأ ، والصواب « عن ابن القاسم » فان سحنون إنما يروي الفقه عن ابن القاسم عن مالك ، وهكذا المدونة ، هي رواية سحنون عن ابن القاسم . وقد جهلت أن أجد هذه المسئلة — التي رواها المؤلف — في المدونة فلم أوفق الى وجودها . (٢) هذا هو الذى في المدونة ونصها (ج ١ ص ٤) : « قال مالك : لا يتوضأ بالماء الذى يبل فيه الخبز ... قال ابن القاسم : وأخبرني بعض أصحابنا ان انسانا سأل مالكا عن الجلد يقع في الماء فيخرج مكانه او الثوب ، هل ترى بأسا ان يتوضأ بذلك الماء ؟ قال : قال مالك : لا أرى به بأسا ، قال فقال له : فما بال الخبز ؟ فقال له مالك : أرايت إن أخذ رجل جلدا فاقعه اياما في ماء ، أيتوضأ بذلك الماء وقد ابتل الجلد في ذلك الماء ؟ فقال : لا فقال مالك : هذا مثل الخبز ولكل شيء عوجه »

ومن العجب أنهم لم يجعلوا حكم الماء الذي مازجه شيء طاهر لم يزل عنه اسم الماء ، وجعلوا للفضة المخلوطة بالنحاس — خلطاً يغيرها — حكم الفضة المحضة ، وكذلك في الذهب المزوج بجموده كالذهب الصرف في الزكاة والصرف ، وهذا هو الخطأ وعكس الحقائق ، لأنهم أوجبوا الزكاة في الصفر الممازج للفضة ، وهذا باطل ، وأباحوا صرف فضة وصفر يمثل وزن الجميع من فضة محضة ، وهذا هو الربا بعينه ، وأما الوضوء بماء قد مازجه شيء طاهر قائماً يتوضأ ويفتسل بالماء ، ولا يضره مرور شيء طاهر على أعضائه مع الماء *

وقال بعضهم : هو كماء الورد . قال أبو محمد : وهذا باطل ، لأن ماء الورد ليس ماء أصلاً ، وهذا ماء وشيء آخر معه قطع *

١٤٨ — مسألة فإن سقط عنه اسم الماء جملة كالنبيذ وغيره ، لم يجز الوضوء به ولا الفتل ، والحكم حينئذ التيمم ، وسواء في هذه المسألة والتى قبلها وجد ماء آخر أم لم يوجد *

برهان ذلك قول الله تعالى : (فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً) ، ولقول رسول الله ﷺ : « وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء »

ولما كان اسم الماء لا يقع على ماغلب عليه غير الماء حتى يزول عنه جميع صفات الماء التي منها يؤخذ حده — : صح أنه ليس ماء ، ولا يجوز الوضوء بغير الماء ، وهذا قول مالك والشافعي وأحمد وداود وغيرهم ، وقال به الحسن وعطاء بن أبي رباح وسفيان الثوري وأبو يوسف وإسحاق وأبو ثور وغيرهم *

وروى عن عكرمة أن النبيذ وضوء إذا لم يوجد الماء ولا يتيمم مع وجوده * . وقال الأوزاعي : لا يتيمم إذا عدم الماء مادام يوجد نبيذ غير مسكر ، فإن كان مسكراً فلا يتوضأ به *

وقال حميد^(١) صاحب الحسن بن حي : نبيذ الترخاصة يجوز الوضوء به والفتل المفترض في الحضر والسفر ، وجد الماء أو لم يوجد ، ولا يجوز ذلك بغير نبيذ الخمر ، وجد الماء أو لم يوجد *

(١) هو حميد بن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن الرأسي الكوفي الثقة .

وقال أبو حنيفة في أشهر قوله : ان نبيذ التمر خاصة اذا لم يسكر فانه يتوضأ به ويقتسل - فيما كان خارج الأمصار والقرى خاصة - عند عدم الماء ، فان أسكر ، فان كان مطبوخاً جاز الوضوء به والغسل كذلك ، فان كان نبتاً لم يجز استعماله أصلاً في ذلك ، ولا يجوز الوضوء بشيء من ذلك ، لا عند عدم الماء ، ولا في الأمصار ولا في القرى أصلاً - وان عدم الماء - ، ولا بشيء من الأنبة غير نبيذ التمر لا في القرى ولا في غير القرى ، ولا عند عدم الماء ، والرواية الأخرى عنه أن جميع الأنبة يتوضأ بها ويقتسل ، كما قال في نبيذ التمر سواء سواه *

وقال محمد بن الحسن : يتوضأ بنبيذ التمر عند عدم الماء ويتيمم معاً *

قال أبو محمد : أما قول عكرمة والأوزاعي والحسن بن حي فانهم احتجوا بحديث رويناه من طريق ابن مسعود من طرق : « أن رسول الله ﷺ قال له ليلة الجن : مئكت ماء ؟ قال : ليس بي ماء ، ولكن مئى إداوة فيها نبيذ ، فقال النبي ﷺ : ثمرة طيبة وماء طهور ، فتوضأ ثم صلى الصبح » وفي بعض ألفاظه : « أن رسول الله ﷺ توضأ بنبيذ ، وقال : ثمرة طيبة وماء طهور (١) » *

وقال بعضهم : ان جماعة من الصحابة رضى الله عنهم ركبوا البحر فلم يجدوا إلا ماء البحر ونبيذاً فتوضأوا بالنبيذ ، ولم يتوضأوا بماء البحر ، وذكروا ما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات قال : ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المثني ثنا يزيد بن هارون ثنا عبد الله بن ميسرة (٢) عن مزينة بن جابر عن علي بن أبي طالب رضى عنه قال : اذا لم تجد الماء فلتوضأ بالنبيذ. قال محمد بن المثني : وحدثنا أبو معاوية محمد بن خازم الضرير ثنا الحجاج بن أرطاة عن أبي اسحاق السبيعي عن الحارث عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال : لا بأس بالوضوء بالنبيذ *

قالوا : ولا يخالف لمن ذكرنا يعرف من الصحابة رضى الله عنهم ، فهو إجماع

على قول بعض مخالفينا *

(١) من اول قوله « فتوضأ وصلى الصبح » الى هنا محذوف من
النسخة اليمنية (٢) في المصرية « عبد الله بن مسرة » وما هنا هو الصواب والموافق لليمنية

وقالوا : النبيذ ماء بلا شك خالطه غيره ، فاذ هو كذلك فالوضوء به جائز .
قال أبو محمد : هذا كل ما يمكن أن يشغبوا به ، ولا حجة لهم في شيء منه .
والله الحمد •

أما الخبر المذكور فلم يصح ^(١) ، لأن في جميع طرقه من لا يعرف ، أو من لا خبر فيه ، وقد تكلمنا عليه كلاماً مستقصى ^(٢) في غير هذا الكتاب ، ثم لو صح بنقل التواتر لم يكن لهم فيه حجة ، لأن ليسة الجن كانت بمكة قبل الهجرة ولم تنزل آية الوضوء إلا بالمدينة في سورة النساء وفي سورة المائدة ، ولم يأت قط أثر بأن الوضوء كان فرضاً بمكة ، فاذ ذلك كذلك فالوضوء بالنبيذ كلا وضوء ، فسقط التعلق به لو صح •

وأما الذي روه من فعل الصحابة رضي الله عنهم فهو عليهم لا لهم ، لأن الاوزاعي والحسن بن حي وأبا حنيفة وأصحابه كلهم مخالفون لما روى عن الصحابة في ذلك ، يجيزون للوضوء بماء البحر ، ولا يجيزون الوضوء بالنبيذ ، ما دام يوجد ماء البحر ، وكلهم - حاشا حميداً صاحب الحسن بن حي - لا يجيز الوضوء البتة بالنبيذ ما دام يوجد ماء البحر ، وحميد صاحب الحسن يجيز الوضوء بماء البحر مع وجود النبيذ ، فكلهم مخالف ^(٣) لما ادعوه من فعل الصحابة رضي الله عنهم في ذلك ، ومن الباطل أن يرى المرء حجة على خصمه ما لا يراه حجة عليه •

وأما الأثر عن علي رضي الله عنه فلا حجة في أحد غير رسول الله ﷺ ، وأيضاً فلن حميداً صاحب الحسن بن حي يخالف الرواية عن علي في ذلك ، لأنه يرى الوضوء بنبيذ التمر مع وجود الماء ، وهذا خلاف قول علي ، ويرى سائر الانبيذة لا يحل بها الوضوء أصلاً ^(٤) ، وهذا خلاف الرواية عن علي •

وأما قولهم : إن في النبيذ ماء خالطه غيره ، فهو لازم لهم في لبن مزج بماء ، وفي الحبر لأنه ماء مع حفص وزاج ، وفي الأرقاق لأنها ماء وزيت وخل ، أو ماء

(١) في الجنية «فلا يصح» (٢) في الجنية «متقصى» (٣) في المصرية مخالفون (٤) في اليمنية «ويرى أن سائر الانبيذة لا يحل منها الوضوء أصلاً»

وزيت ومرتى (١) ونحو ذلك ، وهم لا يقولون بشيء من هذا ، فظهر تناقضهم في كل ما احتجوا به . والله الحمد *

وأما قولنا أبى حنيفة فهو أبعدهم من أن يكون له في شيء مما ذكرنا حجة . أما الحديث المذكور فليس فيه أن النبي ﷺ كان حين الوضوء بالنيبذ خارج مكة ، فمن أين له بتخصيص جواز الوضوء بالنيبذ خارج الأمصار والقرى ؟! وهذا خلاف لما في ذلك الخبر ، لا سيما وهو لا يرى التيمم فيما يقرب من القرية ، ولا قصر الصلاة إلا في ثلاثة أيام ، أحد وعشرين فرسخاً فصاعداً ، ولا سبيل له إلى دليل في شيء من ذلك إلا ودليله في ذلك جار في جميع هذه المسائل *

وأما قوله الثاني الذى قلنا فيه جميع الأئمة على نيبذ التمر ، فلا قلنا أيضاً داخل القرية على خارجها ، وما المجيز له أحد القياسين والمآل له من الآخر ؟! لا سيما مع ما في الخبر من قوله : « تمر طيبة وماء طهور » فاذ هو ماء طهور فما المانع من استعماله مع وجود ماء غيره ، وكلاهما ماء طهور ؟! وهذا ما لا انفكاك منه . وإن كان لا يجيزه مع وجود الماء فليجزه للرييض في الحضر مع عدم الماء *

وأما فعل الصحابة رضى الله عنهم وقول على فهو مخالف له ، لأنه لا يجيز الوضوء بالنيبذ مع وجود ماء البحر ، ولا يجيز الوضوء بالنيبذ وإن عدم الماء في القرى ، وليس هذا في قول على ، ولم يخص على نيبذ تمر من غيره ، وأبو حنيفة يخصه في أحد قولي (٢) ، ولا أمقت في الدنيا والآخرة ممن ينكر على مخالفه ترك قول هو أول تارك له لا سيما ومخالفه لا يرى ذلك الذى ترك حجة ، قال الله تعالى : (لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون) *

وأما قولهم : إن النيبذ ماء وتمر ، فيلزمهم هذا كما قلنا في الامراق وغيرها من

(١) كتب بهامش الجنية « هو القفل » وفي لسان العرب ضبط بالقلم بضم الميم وكسر الراء وتشديد الياء وقال : « والمرى معروف ، قال أبو منصور : لأدري أعربي أم دخيل . وأنا لأدري هل هو المراد هنا أو غير » (وفوق كل ذى علم) (٢) في الجنية « يخصه في أشهر قولي »

الائبة ، وهو خلاف قوله ، فظهر فساد قول أبي حنيفة مما . واخذ الله رب العالمين *
وأما قول محمد بن الحسن ففساد ، لانه لا يتخلو أن يكون الوضوء بالنيبة جائزاً
فالتيم معه فضول ، أو لا يكون الوضوء به جائزاً فاستعماله فضول ، لا سيما مع قوله : إنه
إذا كان في ثوب المرء أكثر من قدر الدرهم البغلي من نيبة مسكر بطلت صلاته ،
ولا شك أن المجتمع على جسد المتوضئ بالنيبة أو المختلص به وفي ثوبه أكثر من
درهم بطلية كثيرة *

فإن قال من يقتصر له : إنا لا ندري أيلزم الوضوء به فلا يجزئ تركه وإما أنه
لا يحل (١) الوضوء به فلا يجزئ فعله ، فجمعنا الأمرين *

قيل لهم : الوضوء بالماء فرض متيقن عند وجوده ، فلا يجوز تركه ، والوضوء بالتيميم
عند عدم ما يجزئ الوضوء به فرض متيقن ، والوضوء بالنيبة عندكم غير متيقن ،
وما لم يكن متيقناً فاستعماله لا يلزم ، وما لا يلزم فلا معنى لفعله ، ولو جئتم الى استعمال
كل ما تشكون في وجوبه لفظ الأمر عليكم ، لا سيما وأنتم على يقين من أنه نجس
يفسد الصلاة كونه في الثوب ، وأنتم مقرون أن الوضوء بالنجس المتيقن لا يحل *
وأما المالكيون والشافعيون فاتهم كثيراً ما يقولون في أصولهم وفروعهم : إن خلاف
الصاحب الذي لا يمر له مخالف منهم لا يحل . وهذا مكان نقضوا فيه هذا الأصل .
وبالله تعالى التوفيق *

وأبو حنيفة يقول بالقياس وقد قض ههنا أصله في القول به ، فلم يقس إلا مراق
ولا سائر الائبة على نيبة التمر ، وخالف أيضاً أقوال طائفة من الصحابة رضى الله عنهم
كما ذكرنا دون مخالف يعرف لهم في ذلك ، وهذا أيضاً هادم لأصله ، فليقف على ذلك
من أراد الوقوف على تناقض أقوالهم ، وهم فروعهم لأصولهم . والله تعالى التوفيق *
١٤٩ - مسألة - وفرض على كل مستيقظ من نوم قل النوم أو أكثر ، نهاراً كان أو ليلاً ،
قاعدا أو مضطجماً أو قائماً ، في صلاة أو في غير صلاة ، كيفاً تام — ألا يدخل يده في
وضوئه — في إثناء كان وضوئه أو من نهر أو غير ذلك — إلا حتى يغسلها ثلاث مرات

(١) كذا في الاصلين ، ولعل الصواب « أولاً يحل » الخ

ويستشق ويستنثر ثلاث مرات، قلت لم يفعل لم يجزه الوضوء ولا تلك الصلاة،
ناسيا ترك ذلك أو عامداً، وعليه أن يفسلها ثلاث مرات ويستشق كذلك ثم يبتدئ
الوضوء والصلاة، والماء طاهر بحسبه، فإن صب على يديه وتوضأ دون أن ينسب يديه
فوضوؤه غير تام (١) وصلاته غير تامة

برهان ذلك ما حدثناه يونس بن عبد الله ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا أحمد بن خالد
ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي
سالمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إذا استيقظ
أحدكم من نوم فلا يغمس - يعني يده - حتى يسلها ثلاثاً فإنه لا يدري أين باتت يده »
قال أبو محمد : زعم قوم أن هذا الفصل خوف نجاسة تكون في اليد ، وهذا باطل
لا شك فيه ، لأنه عليه السلام لو أراد ذلك لما عجز عن أن يبينه ، ولما كتمه عن أمته
وأيضاً فلو كان ذلك خوف نجاسة لكانت الرجل كاليد في ذلك ، ولكان باطن
الفخذين وما بين الإليتين أولى بذلك (٢) . ومن العجب على أصولهم أن يكون من
كون النجاسة في اليد يوجب غسلها ثلاثاً ، فإذا تيقن كون النجاسة فيها أجزاءً إزالها
بمسحة واحدة . وإنما السبب الذي من أجله وجب غسل اليد هو مانع عليه السلام
من مفيب النائم عن درأته أين باتت يده فقط ، ويجعل الله تعالى ما شاء سبباً لما
شاء ، كما جعل تعالى الريح الخارج من أسفل سبباً يوجب الوضوء وغسل الوجه ومسح
الرأس وغسل القراعين والرجلين (٣) *
وادعى قوم أن هذا في نوم الليل خاصة ، لقوله : « أين باتت يده » وأدعوا أن
المبيت لا يكون إلا بالليل *

-
- (١) هنا بهامش المصنوعة : « قال شيخنا الحافظ شمس الدين الذهبي : قلت لم
يرهن بشئ على أن وضوءه غير تام »
(٢) هذا صحيح إذا كان المتوضئ سيفترقه الماء برجليه أو بفخذه أو
باليدين ١١ وما هكذا التمسك بطواهر النصوص
(٣) هذا غير ذلك ، فإن تعليل وجوب غسل اليد ثلاثاً بأن النائم لا يدري

قال أبو محمد : وهذا خطأ ، بل يقال : بات القوم يدبرون أمراً كذا ، وإن كان
 نهاراً . وحدثننا عبد الرحمن بن خالد الهمداني ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريرى ثنا
 البخارى عن (١) إبراهيم بن حمزة — هو الزبيرى — عن ابن أبي حازم (٢) — هو
 عبد العزيز — عن يزيد بن عبد الله — هو ابن أسامة بن الهاد — عن محمد بن
 إبراهيم حدثه عن عيسى بن طلحة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إذا استيقظ
 أحدكم من منامه فتوضأ فليستثر ثلاثاً ثم (٣) فإن الشيطان يبيت على خيشومه »
 كتب إلى سالم بن أحمد بن فتح قال ثنا عبد الله بن سعيد الشننجالي (٤) قال ثنا
 عمر بن محمد بن داود السجستاني ثنا محمد بن عيسى بن عمرو بن الجلودى ثنا إبراهيم
 بن محمد حدثنا مسلم بن الحجاج حدثني (٥) بشر بن الحكم ثنا عبد العزيز بن محمد
 الدراوردي عن ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن عيسى بن طلحة عن أبي هريرة

أبن بات يده ، يشير إلى المعنى الذى من أجله وجب الفصل ، وهو احتمال مباشرتها
 النجاسة ، وهذا هو الفرق بينه وبين طهرها بغسلة واحدة عند تيقن النجاسة ،
 فإن النجاسة إذ ذاك يراها المتطهر ويوقن بازالتها .

(١) في البخارى في كتاب بدء الخلق (ج ٢ ص ٩٨) « حدثنا إبراهيم بن حمزة »

(٢) في الأصولين « عن أبي حازم » وهو خطأ .

(٣) في البخارى « ثلاثاً » وبمحذوف مرات

(٤) نسبة إلى « شنجالة » — بالشين المعجمة والنون والتاء والجيم بعدها

ألف ولام وهاء — بلد بالأندلس ، ووقع في النسخة اليمنية « الشنجالي » وفي
 المصرية « الشعال » وفي تذكرة الحفاظ (ج ٣ ص ٢٨٥) في ترجمة أبي ذر الهروى
 « الشبخاني » وكل ذلك خطأ صوابه ما ذكرنا ، وعبد الله هذا كنيته أبو محمد ،
 صاحب أباندر الهروى ولقي أبا سعيد السجزي — وأظنه هو عمر بن محمد بن داود
 شيخه هنا ، والنسبة إلى سجستان سجزي وسجستاني — وضع منه صحيح
 مسلم ، وأقام بالحرم أربعين عاماً ، رحل سنة ٣٩١ وعاد إلى الأندلس سنة ٤٣٠
 وأقام بقرطبة إلى أن مات في رجب سنة ٤٣٦ . وله ترجمة في معجم البلدان
 (ج ٥ ص ٣٠٠) والديباج المذهب (ص ١٤٠) (٥) في العينية « أخبرني » .

أن رسول الله ﷺ قال: «إذا استيقظ أحدكم من منامه فليستثر ثلاثاً ثم اغتسل»
 الشيطان يبيت على خيشومه (١) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أبو يحيى زكريا بن يحيى
 الساجي (٢) ثنا محمد بن زنبور المكي ثنا عبد العزيز بن أبي حازم ثنا يزيد
 ابن الهاد أن محمد بن إبراهيم حدثه عن عيسى بن طلحة عن أبي هريرة قل: قال
 رسول الله ﷺ: «إذا استيقظ أحدكم من منامه فتوضأ فليستثر ثلاثاً مرات (٣)
 فان الشيطان يبيت على خيشومه» *

قال أبو محمد: أمر رسول الله ﷺ على الفرض. قال الله تعالى: (فليحضر الفريض
 يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) ومن توضأ بغير أن يفضل
 بما أمره رسول الله ﷺ أن يفعله فلم يتوضأ الوضوء الذي أمره الله تعالى به، ومن لم
 يتوضأ كذلك فلا صلاة له، لا سيما طرد الشيطان عن خيشوم المرء، فما نعلم مسلماً
 يستعمل الآنس بكون الشيطان هناك *

وقد أوجب المالكيون متابعة الوضوء فرضاً لا يتم الوضوء والصلاة إلا به،
 وأوجب الشافعي الصلاة على رسول الله ﷺ فرضاً لا تتم الصلاة إلا به، وأوجب
 أبو حنيفة الاستنشاق والمضمضة في غسل الجنابة فرضاً لا يتم الغسل والصلاة إلا به،
 وكل هذا لم يأمر الله تعالى به ولا رسوله ﷺ، فهذا الذي يجب أن ينكر، لا فضل
 من أوجب ما أمر به رسول الله ﷺ، ولم يقل فيما قاله نبيه عليه السلام: أفضل كنا

(١) في مسلم (ج ١ ص ٤٨) «على خياشيمه» (٢) الساجي بالعين المهملة والجيم
 نسبة إلى صنع الساج أو بيعة، وهو نوع من الخشب، ووقع في المصرية «أبو
 يحيى بن زكريا بن يحيى الباجي» وهو خطأ في الموضحين، والساجي هذا كتاب
 جليل في حلال الحديث، مات سنة ٣٠٧ وقد قارب التسعين، وترجمته في تذكرة
 الحفاظ (ج ٢ ص ٢٥٠) ولسان الميزان (ج ٢ ص ٢٨٨) (٣) في الغيبة «ثلاثاً»
 وبحذف «مرات»

فقال هو : لا أفعل (١) إلا أن أشاء ، ودعوى الاجماع بغير يقين كذب على الأمة كلها . فعوذ بالله من ذلك *

حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء : أحق علي أن أستنشق ؟ قال : نعم ، قلت : كم ؟ قال : ثلاثاً ، قلت : عن ؟ قال : عن عثمان : قال عبد الرزاق : ثنا معمر عن قتادة عن معبد الجهني قال - في المضمضة والاستنشاق - : ان كان جنباً فثلاثاً ، وان كان جاء من الفائط فثنتين ، وان كان جاء من البول فواحدة . وروى عن الحسن إعادة الوضوء والصلاة على من لم ينسل يده ثلاثاً قبل أن يدخلها في الوضوء ، وبه يقول داود وأصحابنا *

١٥٠ - مسألة - ولا يجزئ غسل الجنابة في ماء راكد ، فان اغتسل فيه فلم يقتل ، والماء طاهر بحسبه ، وله أن يعيد الغسل منه ، وكذلك لا يجزئ الجنب أن يغسل لفرض غير الجنابة في ماء راكد ، فان كان غير جنب أجزاء الاغتسال في الماء الراكد ، والوضوء جائز في الماء الراكد ، فمن اغتسل وهو جنب في جون من أجوان النهر والنهر راكد لم يجزه ، وأما البحر فهو جار أبداً مضطرب متحرك غير راكد ، هذا أمر مشاهد عياناً ، وكذلك من بال في ماء راكد ثم سرح تلك الماء فجري فلا يحمل له الوضوء منه ولا الاغتسال ، لانه قد حرم عليه الاغتسال والوضوء من عين ذلك الماء بالنص ، ولو بال في ماء جار ثم أغلق صبيه (٢) فركد جازله الوضوء منه والاعتسال منه ، لانه لم يبل في ماء راكد . والاعتسال للجنابة وغيرها في الماء الجاري مباح ، وان بال فيه لم يحرم عليه بذلك الوضوء منه وفيه والغسل منه وفيه *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد

(١) في المصرية « فقال هؤلاء أفعل » وفي التميمية « فقال لا أفعل لا إن أشاء » وكلاماً خطأ ظاهر . (٢) الصبب بالصاد المهملة والباء المفتوحتين - من الصب - تعويب نهر أو طريق يكون في حدوده والمراد هنا المكان الذي ينصب منه الماء فيجري .

ابن محمد ثنا احمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو الطاهر وهارون بن سعيد الايلي عن ابن وهب أخبرنا عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج أن أبا السائب مولى هشام بن زهرة حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يقتل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب ، فقال : كيف يفعل يا أبا هريرة ؟ قال : يتناوله تناولا » (١) فهذا أبو هريرة لا يرى أن يقتل الجنب في الماء الدائم وهو قول أبي حنيفة والشافعي ، إلا أن أبا حنيفة قال : ان فعل تنجس الماء ، وقد بينا فساد هذا القول قبل . وكرهه مالك ، وأجاز غسله ان اغسل كذلك . وهذا خطأ ، بخلافه أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسواء كان الماء ازاك قليلا أو كثيراً ، ولو أنه فراسخ في فراسخ ، لا يجزئ الجنب أن يقتل فيه ، لأن رسول الله ﷺ لم يخص ماء من ماء ، ولم ينه عن الوضوء فيه ولا عن الغسل لغير الجنب فيه ، فهو مباح (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) .

١٥١ - مسألة - وكل ماء توضأت منه امرأة - حائض أو غير حائض - أو اغتسلت منه فأفضلت منه فضلاً ، لم يحل لرجل الوضوء من ذلك الفضل ولا الغسل منه ، سواء وجدوا ماء آخر أو لم يجدوا غيره ، وفرضهم التيمم حينئذ ، وحلال شربه للرجال والنساء ، وجائز الوضوء به والغسل للنساء على كل حال . ولا يكون فضلاً إلا أن يكون أقل مما استعملته منه ، فإن كان مثله أو أكثر فليس فضلاً ، والوضوء والغسل به جائز للرجال والنساء *

وأما فضل الرجال فالوضوء به والغسل جائز للرجل والمرأة ، إلا أن يصح خبر في نهى المرأة عنه فنقف عنده ، ولم نجد صحيحاً (٢) فإن توضأ الرجل والمرأة من إناء واحد أو اغتسلا من إناء واحد يفتقران معا فذلك جائز ، ولا نبالي أيهما بدأ قبل ، أو أيهما أتم قبل *

(١) مسلم (ج ١ ص ٩٣) (٢) بل وجد صحيحاً بأصح من الاسناد الذي احتج به المؤلف ، وفي نهى الحديث الذي استند اليه ، كما سيأتي في الكلام على حديث عبد الله بن سرجس .

برهان ذلك ماحدثناه عبد الله بن ربيع قال ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود — هو السجستاني — ثنا محمد بن بشار ثنا أبو داود — هو الطيالسي — ثنا شعبة عن عاصم بن سليمان الاحول عن أبي حليب — هو سودة بن عاصم — عن الحكم بن عمرو الغفاري : « أن رسول الله ﷺ نهى أن يتوضأ الرجل بفضل ظهور المرأة (١) »

أخبرني أصبح قال ثنا اسحاق بن احمد ثنا محمد بن عمر العقيلي (٢) ثنا علي ابن عبد العزيز ثنا مولى بن أسد ثنا عبد العزيز بن المختار عن عاصم الأحول عن عبد الله بن سرجس : « أن النبي ﷺ نهى أن يقتل الرجل بفضل وضوء المرأة (٣) »

(١) الحديث صحيحه ابن حبان وحسنه الترمذى . وانظر تفصيل الكلام عليه في نيل الأوطار (ج ١ ص ٣١ — ٣٢) الطبعة المنيرية وشرح أبي داود (ج ١ ص ٣٠ — ٣١) والسنن الكبرى للبيهقى (ج ١ ص ١٩٠ — ١٩٣)

(٢) في المصرية « محمد بن عمرو العقيلي » ورجعنا ما هنا — اتباعا لليمنية — لأننا وجدنا في لسان الميزان (٣٧١ : ٥) ترجمة « محمد بن عمر أبو بكر العقيلي » عن هلال بن الملاء الرقي وجماعة ، وعنه أبو الفتح الأزدى وابن شاهين وعدة ، قال الدارقطني : ضعيف جداً ، وهذا من طبقة الذي هنا ، فإن علي بن عبد العزيز البغوي الحافظ شيخ العقيلي في هذا الاسناد توفي سنة ٢٨٦ ، وهلال بن الملاء الرقي مات سنة ٢٨٠ .

(٣) في المصرية « بفضل المرأة » وسرجس بفتح السين المهمة واسكان الزاء وكسر الجيم . والحديث رواه أيضاً الدارقطني (ص ٤٣) من طريق أبي حاتم الرازي عن مولى بن أسد بهذا الاسناد ونقله « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يقتل الرجل بفضل المرأة ، والمرأة بفضل الرجل ، ولكن يشرعان جميعاً » وهذا الاسناد أصح من الذي رواه به المؤلف . ورواه البيهقي (١ : ١٩٢) مختصراً . ثم روى الدارقطني وتبعه البيهقي عقبه رأياً موقوفاً على عبد الله بن سرجس بهذا المعنى ، وقال الدارقطني : « هذا موقوف صحيح وهو

ولم يجبر عليه السلام بنجاسة الماء، ولا أمر غير الرجال باجتنابه، وهذا يقول عبد الله بن سرجس والحكم بن عمرو، وهما صاحبان من أصحاب رسول الله ﷺ وبه تقول جورية أم المؤمنين وأم سلمة أم المؤمنين وعمر بن الخطاب، وقد روى عن عمر أنه ضرب بالدرّة من خالف هذا القول. وقال قتادة: سألت سميد بن السيب والحسن البصري عن الوضوء بفضل المرأة، فكلاهما نهاني عنه *

وروى مالك عن نافع عن ابن عمر أنه لا بأس بفضل المرأة ما لم تكن حائضاً أو جنباً. وقد صح عن النبي ﷺ أنه كان يقتل مع عائشة رضي الله عنها من أذاه واحد معاً حتى يقول: «أبقي لي» وتقول له: «أبقي» وهذا حق وليس شيء من ذلك فضلاً حتى يتركه. هذا حكم اللغة بلا خلاف *

أولى بالصواب «يريد بذلك أن رفعه خطأ، ولكن الحق أن الرفع زيادة تقبل من الثقة، وأن الموقف فتوى من الصحابي تؤيد رواية المرفوعة ولا تمارضها، قال ابن التركاكي في الرد على البيهقي: «وعبد العزيز بن المختار أخرج له الشيخان وغيرهما ووثقه ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة فلا يضره وقف من وقفه». وله أيضاً شاهد صحيح رواه أحمد وأبو داود والنسائي والبيهقي عن حميد بن عبد الرحمن الجعفي قال: «لقيت رجلاً محباً للنبي صلى الله عليه وسلم في مكة فحدثني عن أبي هريرة أربع سنين قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمشط أحدنا كل يوم أو يبول في منتهله أو تقتل المرأة بفضل الرجل أو تقتل الرجل بفضل المرأة وليتفرقا جميعاً» هذا لفظ البيهقي. قال ابن حجر فيفتح (ج ١ ص ٢٦٠): «رجالهم ثقات ولم أقف لمن أعلاه على حجة قوية، ودعوى البيهقي أنه في معنى المرسل مردودة، لأن إبهام الصحابي لا يضر، وقد صرح التابعي بأنه لقيه، ودعوى ابن حزم أن داود راويه عن حميد بن عبد الرحمن هو ابن يزيد الأودي وهو ضعيف مردودة، فإنه ابن عبد الله الأودي وهو ثقة وقد صرح بإسم أبيه أبو داود وغيره» وصرح في بلوغ المرام بأن إسناده صحيح، وما نقله عن ابن حزم لم نجد في الحلي، ولعله في كتاب آخر له أو في موضع آخر.

واحتمج من خالف هذا بخبر روينا من طريق عبد الرزاق عن الثوري عن
سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس : « ان امرأة من نساء النبي ﷺ
استحمت من جنابة فجاء النبي ﷺ فتوضأ من فضلها (١) فقالت له : اني اغتسلت (٢)
فقال : ان الماء لا ينجسه شيء (٣) » وبحديث آخر روينا من طريق الطبراني عن
عبد الرزاق : أخبرني ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار عن ابي الشعثاء عن ابن
عباس : « ان رسول الله ﷺ كان يقتسل بفضل ميمونة مختصر » قال ابو محمد :
هكذا في نفس الحديث مختصر *

قال ابو محمد : وهذان حديثان لا يصحان ، فأما الحديث الاول فرواية سماك
ابن حرب ، وهو يقبل الثلقين ، شهد عليه بذلك شعبة وغيره ، وهذه جرحه ظاهرة (٤)
والثاني أخطأ فيه الطبراني (٥) ييقين ، لان هذا أخبرناه عبد الله بن يوسف

(١) في البنية « بفضلها » (٢) في المصرية « فقالت له انك اغتسلت بفضلها » .
وهو خطأ (٣) رواية الثوري رواها الدارمي (ص ٧١) ولم يذكر لفظه ورواه
أيضاً عن يزيد بن عطاء ، ورواه أبو داود (١ : ٢٦) والترمذي (١ : ١٥٠) عن
أبي الأحوس والدارقطني (ص ١٩) عن شريك والحاكم (١ : ١٥٩) عن
سفيان وشعبة ، كلهم عن سماك بن حرب عن عكرمة ، وفي لفظ أبي داود والترمذي « ان
الماء لا ينجس » وأما اللفظ الذي هنا فهو في رواية الحاكم عن سفيان . ورواه
أيضاً البيهقي (١ : ١٨٨) من طريق سفيان عن سماك ولفظه : « انتهى النبي
صلى الله عليه وسلم الى بعض أزواجه وقد فضل من غسلها فأراد أن يتوضأ به ،
فقالت : يا رسول الله اني اغتسلت منه من جنابة ، فقال : ان الماء لا ينجس »
(٤) قال ابن خباز في الفتح (١ : ٢٦٠) « وقد أعله قوم بسماك بن حرب
راويه عن عكرمة لأنه كان يقبل الثلقين ، لكن قد رواه عنه شعبة وهو
لا يعمل عن مثابحه الا صحيح حديثهم » . (٥) الطبراني — بكسر الطاء المهملة
واسكان الراء — نسبة الى طبران الرى وضبطه في الخلاصة « بكسر الطاء
المعجمة » وهو خطأ ، والطبراني هو الحافظ الثقة أبو عبد الله محمد بن حماد
الرازي نزيل عسقلان ، وثقه ابن أبي حاتم وابن خراش والدارقطني وغيرهم ، ومات

ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي
 ثنا مسلم بن الحجاج ثنا اسحاق بن ابراهيم — هو ابن راهويه — وعبد بن حاتم
 قال اسحاق اخبرنا محمد بن بكر وقال ابن حاتم حدثنا محمد بن بكر وهو البرساني ثنا
 ابن جريج ثنا عمرو بن دينار قال: أ كبر علي والذي يخطر على بالي أن أبا الشعثاء
 أخبرني عن ابن عباس أنه أخيره (١): «أن رسول الله ﷺ كان يقتل بفضل ميمونة»
 قال أبو محمد: فصح أن عمرو بن دينار شك فيه ولم يقطع بأسناده، وهؤلاء أولئك من
 الطهراني وأحفظ بلا شك»

ثم لو صح هذا الخبران ولم يكن فيها مغز لما كانت فيها حجة، لأن حكمها
 هو الذي كان قبل نهي رسول الله ﷺ عن أن يتوضأ الرجل أو أن يقتل (٢) بفضل
 ظهور المرأة، بلا شك في هذا، فنحن على يقين من أن حكم هذين الخبرين مفسوخ
 قطعاً، حين نطق عليه السلام بالنهاي عافيهما، لا مريّة في هذا، نذ ذلك كذلك فلاجل الأخذ
 بالمفسوخ وترك الناسخ، ومن ادعى ان المفسوخ قد عاد حكمه، والناسخ قد بطل رحمه،
 فقد ابطال وادعى غير الحق، ومن الحال المستنع أن يكون ذلك ولا يبينه رسول الله
 ﷺ وهو المقترض عليه البيان. والله تعالى التوفيق *

على أن أبا حنيفة والشافعي — المحتجين هذين الخبرين — غافلان لما في أحدهما
 من قوله عليه السلام: «الماء لا ينجس» ومن القبيح احتجاج قوم بما يقرون انه
 حجة ثم يخالفونه وينكرون خلافه على من لا يراه حجة. والله تعالى التوفيق *
 وروينا لإباحة وضوء الرجل من فضل المرأة عن عائشة وعلى، إلا انه لا يصح (٣)،

سنة ٢٧١. ورد انتهى على ابن حزم قوله هذا فقال كما نقل عنه ابن حجر في
 التهذيب «ما أخطأ إلا أنه اختصر صورة التحمل». وانظر ترجمته في التهذيب
 ١٢٤: ٩ — ١٢٦) وأنساب السمعاني (٣٧٤) ومعجم البلدان (٦: ٧٤) وتذكرة
 الحفاظ (٢: ١٦٨).

(١) الذي في مسلم (١: ١٠١) «أن ابن عباس أخبره» (٢) في اليمينة
 «ويقتل» (٣) في المصرية «والصحيح أنه لا يصح».

فأما الطريق عن عائشة ففيها العرزي (١) وهو ضعيف ، عن أم كلثوم وهي مجبولة لا يدري من هي . وأما الطريق عن علي بن طريق ابن ضميرة (٢) عن أبيه عن جده ، وهي صحيحة موضوعة مكذوبة ، لا يحتاج بها إلا جاهل . فبقى ما روى في ذلك عن ابن سرجس وغيره من الصحابة رضى الله عنهم ، لا يخالف له منهم يصح ذلك عنه أصلا . والله تعالى التوفيق *

١٥٢ — مسألة — ولا يحمل الوضوء بماء أخذ بغير حق ، ولا من إناء مفسوب أو مأخوذ بغير حق ، ولا الفسل — : إلا لصاحبه أو بأذن صاحبه ، فمن فعل ذلك فلا صلاة له ، وعليه إعادة الوضوء والفسل (٣) *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا بشر — هو ابن عمر — ثنا عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين

(١) بفتح الميم والراء بينهما راء ساكنة نسبة الى جبانة عزم بالكوفة ، وهو محمد بن عبد الله بن أبي سليمان . (٢) بضم الصاد مضمر ، وفي المصرية « ابن حميرة » وهو خطأ ، وابن ضميرة هذا هو الحسين بن عبد الله بن ضميرة ابن أبي ضميرة الحبري المدني ، كذبه مالك وأبو حاتم وابن الجارود ، أنظر لسان الميزان (ج ٢ ص ٢٨٩) (٣) ماذهب اليه المؤلف من بطلان الوضوء بالماء المفسوب داخل تحت المسألة الخلافية المشهورة في الصلاة في الدار المفسوبة ، والكلام عليها معروف في كثير من كتب الأصول والفقه ، والذي نراه حقا . أن أهم الغاصب بفعله لا أثر له في صحة وضوئه أو صلاته ، لأن الغصب فعل خاص ، له آثار منها وجوب رد المفسوب أو قيمته وعقاب فاعله ، والوضوء أو الصلاة فعل آخر له آثار أخرى ، واتصال الفعلين أو تجاورهما لا يجعل لأحدهما أثر في الآخر ، وقد يصلى المرء وهو يضر في نفسه قتل آخر ويمزم عليه ويصر ، فهل يؤثر هذا في صلاته فيجعلها باطلة ؟ نعم ان ملابسة الماء للوضوء واتصال المكان بالصلاة أكثر دخولا في فعل الوضوء والصلاة من العزم الذي في القلب ، ولكن المثال لا يزال صحيحا ، لأن كل فعل من هذه الأفعال له مقومات خاصة تجعله ماهية وحدها ، ترتب عليها آثارها ، ولا تتعدى لفعل آخر معها ، مهما اشتدت الرابطة بينهما ، الا بنص صريح من الشارع *

عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه : « قعد النبي ﷺ على بيمره ^(١) فقال - وذكر الحديث وفيه - : إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام ، كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا ، يبلغ الشاهد الغائب ، فإن الشاهد عسى أن ^(٢) يبلغ من هو أوعى له منه » . ورويناها أيضاً من طريق جابر بن عبد الله وابن عمر مسنداً صحيحاً ، ومن طريق أبي هريرة عن النبي ﷺ : « كل المسلم على المسلم حرام ، دمه وعرضه وماله ^(٣) » . فكان من توجهاً بماء منصوب أو أخذ بغير حق أو اغتسل به أو من إناء كذلك ، فلا خلاف بين أحد من أهل الاسلام أن استعمال ذلك الماء وذلك الاناء في غسله ووضوئه حرام ^(٤) وبضرورة يدري كل ذي حس سليم ^(٥) أن الحرام المتعي عنه هو غير الواجب المقترض عنه ، فلا شك في هذا فلم يتوخأ الوضوء الذي أمره الله تعالى به ، والذي لا تجزئ الصلاة إلا به ، بل هو وضوء محرم ، هو فيه غص الله تعالى ، وكذلك الغسل ، والصلاة بغير الوضوء الذي أمر الله تعالى به وبغير الغسل الذي أمر الله تعالى به لا تجزئ ، وهذا أمر لا إشكال فيه * .

ونسأل المخالفين لنا عن عليه كفارة إطعام مساكين ، فأطعمهم مال غيره ، أو من عليه صيام أيام ، فصام أيام الفطر والنحر والتشريق ، ومن عليه عتق رقبة فأعتق أمة غيره : أيجزئ ذلك مما اقترض الله تعالى عليه ؟ فمن قولهم : لا ، فيقال لهم : فمن أين منعتهم هذا وأجرتهم الوضوء والغسل بماء منصوب وإناء منصوب ؟ وكل هؤلاء ، مقترض عليه عمل موصوف في مال نفسه ، محرم عليه ذلك من مال غيره بإقراركم سواء سواء . وهذا لا سبيل لهم إلى الانفكاك منه . وليس هذا قياساً بل هو

(١) في البخاري (ج ١ ص ١٥) « ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قعد على بيمره » . (٢) في المصرية بخطف « أن » وزدناها من الجنية والبخاري .

(٣) في الجنية « دمه وماله وعرضه » ولحديث روايات كثيرة .

(٤) هذا نص الجنية وهو أحسن ، وفي المصرية « أن استعمال ذلك الماء في وضوئه وذلك الاناء في غسله حرام » . (٥) في المصرية « يدري من كل ذي حس سليم » وهو خطأ .

حكم واحد داخل (١) تحت تحريم الأموال ، ونحت العمل بخلاف أمر الله تعالى ، وقد قال رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » وكل هؤلاء عمل عملا ليس عليه أمر الله تعالى وأمر رسول الله ﷺ ، فهو مردود بحكم النبي ﷺ ، وهم في هذا ومن قال إنما يحرم من الأموال البر والتمر وأما الشعير والزبيب فلا ، وهذا تحك فاسد (٢) * والمعجب أن الحنفيين يطلون طهارة من تطهر بماء مستعمل ، وكذلك الشافعيون ، وأن المالكيين يطلون طهارة من تطهر بماء بل فيه خبز ، دون نص في تحريم ذلك ، ولا حجة بأيديهم إلا تشفيب يدعون أنه نهى عن هذين الماءين ، ثم يجوزون الطهارة بماء وإناء يقروا كلهم بأنه قد صح النهي عنه ، وثبت تحريمه وتحريم استعماله في الوضوء والغسل عليه ، وهذا عجب لا يكاد يوجد مثله ! وهذا مما خالفوا فيه النص والاجماع المتيقن الذين هم من جملة المانعين منه في الأصل ، وخالفوا أيضاً القياس ، وما تعلقوا في جوازه بشيء أصلاً . والله تعالى التوفيق *

١٥٣ — مسألة — ولا يجوز الوضوء ولا الغسل من إناء ذهب ولا من إناء فضة لا لرجل ولا لامرأة *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن واضح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع ثنا شعبة عن الحكم بن عتيبة (٣) عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن حذيفة قال : « نهانا رسول الله ﷺ عن الحرير والديباج وآنية الذهب والفضة ، وقال : هو لم في الدنيا وهو لكم (٤) في الآخرة » وقد روينا أيضاً عن البراء بن عازب عن رسول الله ﷺ النهي عن آنية الفضة (٥)

(١) في الجنة « واقع » (٢) كذا في المصرية ، وفي اليمنية « وهم يوافقون في هذا ومن قال أنه يحرم من الأحوال البر والتمر وأما الشعير والزبيب فلا وهذا حكم فاسد » والبارتازان مضطربتان ، ولعل المراد أنهم يوافقون في هذا ويخالفون من قال الخ والله أعلم . (٣) بضم الميم وفتح التاء المثناة من فوق والباء الموحدة بينهما ياء ساكنة ، وفي الأصلين « عينة » بياءين ونون وهو خطأ . (٤) في المصرية « لنا » وما هنا هو الذي في الجنة والموافق لما في البخاري (ج ٣ ص ٨٣) ومسلم (ج ٢ ص ١٥٠) (٥) حديث البراء رواه مسلم (ج ٢ ص ١٤٩)

فان قيل : إنما نهى عن الأكل فيها والشرب . قلنا : هذان اخطيران نهى
عام عنهما جملة ، فهما زائدان حكما وشرا على الأخبار التي فيها النهي عن الشرب
فقط أو الأكل والشرب فقط ، والزيادة في الحكم لا يحل خلافها *
فان قيل : فقد جاء أن الذهب والحري « حرام على ذكر أمتي حل لانتها » .
قلنا : نعم ، وحديث النهي عن آنية الذهب والفضة مستثنى من إباحة الذهب للنساء ،
لأنه أقل منه ، ولا بد من استعمال جميع الأخبار ، ولا يوصل الى استعمالها الا هكذا ،
وهم قد فعلوا هذا في الشرب في إناء الذهب والفضة ، فنهى منعوا النساء من ذلك ،
واستثنوه من إباحة الذهب لهن *

فان قيل : قد صح عن النبي ﷺ : « إن غرقا لا يحمل شيئا ولا يحرم شيئا (١) » ،
قلنا : نعم ، هذا حق وبه قول ، والماء الذي في إناء الذهب والفضة شر به حلال ،
والتطهر به حلال ، وإنما حرم استعمال الاناء ، فلما لم يكن بد في الشرب (٢) منه وفي
التطهر منه من معصية الله تعالى - التي هي استعمال الاناء المحرم - صار فعل ذلك
مجررا في بطنه نار جهنم بالنص ، وكان في حال وضوءه وغسله عاصيا لله تعالى بذلك التطهر
نفسه ، ومن الباطل أن تنوب المعصية عن الطاعة ، وأن يجزى تطهير محرم عن
تطهير مقترض *

ثم قول لهم : ان من العجب احتجاجكم بهذا الخبر علينا ، ونحن قول به وأنهم
تخالفونه ، فأبو حنيفة والشافعي يحرمون الوضوء والغسل بماء في إناء كان فيه خمر لم
يظهر منها في الماء أثر ، فقد جعلوا هذا الاناء يحرم هذا الماء ، خلافا للخبر الثابت ،
وأما مالك فإنه يحرم النبيذ الذي في الهباء والمزفت ، وهو الذي أبطل هذا الخبر وفيه
ورد ، وقد صح عن عائشة رضي الله عنها إباحة الحلى للنساء ، وتحريم الاناء من
الفضة أو الاناء المفضض عليهن . وهو قولنا والله تعالى التوفيق .
١٥٤ - مسئلة - ولا يحمل الوضوء من ماء بشار الحجر - وهي أرض نمود -

(١) رواه الجماعة الا البخاري وأبا داود كما قال ابن تيمية في المنتقى . وانظر
نيل الاوطار (ج ٩ ص ٦٩) الطبعة المنيرية (٢) في المنجية « من الشرب » وهو خطأ

ولا الشرب، حاشى بئر الناقة فكل ذلك جائز منها»

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري
ثنا البخاري ثنا محمد بن مسكين ثنا يحيى بن حسان بن حبان ثنا سليمان عن عبد الله
ابن دينار عن ابن عمر قال : « لما نزل رسول الله ﷺ الحجر في غزوة تبوك أمرهم
أن لا يشربوا من بئرها ولا يستقوا منها ، قالوا : قد عجبنا منها واستقينا ، فأمرهم
النبي ﷺ أن يطحروا ذلك العجين ويهريقوا (١) ذلك الماء »

وبه الى البخاري : حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي ثنا أنس بن عياض عن
عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه أخبره : « أن الناس نزلوا مع رسول الله
ﷺ أرض نجد الحجر واستقوا من بئرها (٢) ، فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن يهريقوا (٣) ما استقوا من بئرها (٤) ، وأن يطفوا الابل العجين ، وأمرهم أن
يستقوا من بئر الناقة التي كان تردها الناقة (٥) » قال أبو محمد : هي معروفة بتبوك

١٥٥ - مسألة - وكل ماء اعتصر من شجر كاه الورد وغيره فلا يحل الوضوء
به للصلاة ، ولا الغسل به لشيء من الفرائض (٦) لأنه ليس ماء ، ولا طهارة الا للماء
والتراب أو الصعيد عند عهده *

١٥٦ - مسألة - والوضوء للصلاة والغسل للفروض جائز بماء البحر وبالماء
المسخن والمشمس وماء أذيب من الثلج أو البرد أو الجليد أو من الملح الذي كان
أصله ماء ولم يكن أصله معدنا *

برهان ذلك أن كل ما ذكرنا يقع عليه اسم ماء ، وقال تعالى : (فلم تجدوا ماء
فتميموا صعيدا طيبا) والمالح كان ماء ثم جد كما يجمد الثلج ، فقطع عن كل ذلك

(١) ما هنا هو الذي في اليمنية والبخاري (ج ٢ ص ١١٢) وفي المصرية «ويهريقوا»

(٢) في البخاري (ج ٢ ص ١١٣) « فاستقوا من بئرها واعتجنوا »

(٣) في المصرية « يهريقوا » (٤) في البخاري « بئرها »

(٥) في البخاري « وأمرهم أن يستقوا من البئر التي كان تردها الناقة »

(٦) في اليمنية « القروض »

اسم الماء ، فحرم الوضوء للصلاة به والفسل للفروض ، فإذا صار ماء عاد عليه اسم الماء ، فعاد حكم الوضوء والفسل به كما كان ، وليس كذلك الملح المذني ، لأنه لم يكن قط ماء . والله تعالى التوفيق *

وفي بعض هذا خلاف قديم : روي عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو وأبي هريرة أن الوضوء للصلاة والفسل من ماء البحر لا يجوز ولا يجرى ، ولقد كان يلزم من قول بتقليد صاحب ويقول إذا واقفه قوله : مثل هذا لا يقال بأمرى : أن يقول بقولهم ههنا ، وكذلك من لم يقل بالصوم ، لأن الخبير : « هو الطهور ماؤه الحل ^(١) ميتة » لا يصح ^(٢) ، ولذلك لم نحتاج به ، وروي عن مجاهد الكراهة للماء المسخن ، وعن الشافعي الكراهة للماء المشمس ^(٣) ، وكل هذا لا معنى له ، ولا حاجة إلا في قرآن أو سنة ثابتة أو إجماع متيقن . والله تعالى التوفيق *

١٥٧ - مسئلة الاشياء الموجبة للوضوء ولا يوجب الوضوء غيرها ، قال قوم : ذهب العقل بأى شيء ذهب من جنون أو إغماء أو سكر من أى شيء سكر ، وقالوا : هذا إجماع متيقن *

وربما كان ذلك أن من ذهب عقله سقط عنه الخطاب ، وإذا كان كذلك فقد بطلت

(١) في اليمينية « والحل » وهي رواية في الحديث (٢) كلابيل هو حديث صحيح رواه احمد وابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والحاكم في المستدرک وغيرهم ، وصححه الترمذي وحكى عن البخاري تصحيحه وصححه أيضا كثير من العلماء الحفاظ ، واطال ابن حجر في التلخيص (ص ٢-٣) وتبعه النووي (ج ١ ص ١٧ - ١٩) الكلام على أسانيد ، وليس لمن ضعفه حجة . (٣) ليس في الماء المشمس خبر صحيح ولا ضعيف ، انظر البهقي (ج ١ ص ٦-٧) وورد أثر عن عمر باحناد لا بأس به ، والشافعي إنما كرهه من جهة الطب - وقد كان عالما به - فقد قال في الأم (ج ١ ص ٣) : « ولا أكره الماء المشمس الا من جهة الطب » فالعجب من الشافعية إذ أخذوا قوله هذا حكما وجعلوه مكروها شرعا ، ولا حاجة لهم وقد بحثني الطبيب . وقد نص الشافعي في الام على انه إنما كرهه من جهة الطب ، ولم يدع انه اعتمد فيه على حديث .

حال طهارته التي كان فيها، ولولا صحة الاجماع أن حكم جنابته لا يرجع عليه لوجب أن يرجع عليه (١). والله تعالى التوفيق *

قال ابو محمد : وليس كما قالوا، أما دعوى الاجماع فباطل، وما وجدنا في هذا من أحد من الصحابة كلمة، ولا عن أحد التابعين إلا عن ثلاثة نفر: ابراهيم النخعي - على أن الطريق اليه واهية - وحامد والحسن فقط، عن اثنين منهم الوضوء، وعن الثالث ابيجاب الفضل، رويانا عن سعيد بن منصور عن سويد بن سعيد الحدثاني (٢) وهشيم قال سويد أخبرنا مغيرة عن ابراهيم في المجنون اذا أفاق : يتوضأ، وقال هشيم عن بعض أصحابه عن ابراهيم مثله، ومن طريق عبد الرازق عن معمر عن حماد بن أبي سليمان قال : اذا أفاق المجنون توضأ وضوءه للصلاة، ومن طريق عبد الرزق عن هشام بن حسان عن الحسن البصري قال: اذا أفاق المجنون اغتسل . فإن الاجماع ليست شرعى !!

فان قالوا : قسناه على النوم، قلنا : القياس باطل، لكن قد وافقتمونا على أنه لا يوجب إحدى الطهارتين وهي الغسل، فقيسوا على سقوطها سقوط الاخرى وهي الوضوء، فهذا قياس يارض قياسكم، والنوم لا يشبه الانغاء ولا الجنون ولا السكر فيقاس عليه، وقد ائتمقوا على أنه لا يبطل احرامه ولا صيامه ولا شيء من عقوده، فمن أين لهم ابطال وضوئه بغير نص في ذلك ؟ وقد صح عن رسول الله ﷺ الخبير المشهور الثابت من طريق عائشة أم المؤمنين : أنه عليه السلام في علة التي مات فيها أراد الخروج للصلاة فاغى عليه، فلما أفاق اغتسل. ولم تذكر وضوءاً وانما كان غسله ليقوى على الخروج فقط.

١٥٨ - مسألة - والنوم في ذاته حدث ينقض الوضوء سواء قل أو كثر، قاعداً أو قائماً، في صلاة أو غيرها، أوراها كذلك أو ساجداً كذلك أو متمكناً أو مضجعا، أيمن من حوالبه أو لم يحدث أو لم يوقنوا *

(١) في الجنية « لا يرجع » وهو خطأ (٢) بمنح الحاء والادال المهملتين نسبة الى الحديثه بلده على القرات

برهان ذلك ما حدثناه يونس بن عبد الله وعبد الله بن ربيع قالا ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا محمد بن عبد الأعلى وبجي بن آدم وقتيبة بن سعيد قال محمد ثنا شعبة وقال قتيبة ثنا سفيان بن عيينة وقال بجي ثنا سفيان الثوري وزهير - هو ابن معاوية - ومالك بن مغول وسفيان بن عيينة واللفظ ليحيى ، ثم اتفق شعبة وسفيان وسفيان ^(١) وزهير وابن مغول عن عاصم ابن أبي النجود عن زر بن حبيش قال : سألت صفوان بن عسال عن المسح على الخفين فقال : « كان رسول الله ﷺ يأمرنا اذا كنا مسافرين أن نمسح على خفافنا ^(٢) » ولا نزعها ثلاثة أيام من غائط وبول ونوم إلا من جنابة » ونظ شعبة في روايته : « أن رسول الله ﷺ كان يأمرنا (اذا كنا مسافرين) ^(٣) » ألا نزعها ثلاثا إلا من جنابة ، لكن من غائط وبول ونوم » ^(٤) فم عليه السلام كل نوم ، ولم يخص قليله من كثيره ، ولا حالا من حال ، وسوى بينه وبين الغائط والبول . وهذا قول أبي هريرة وأبي رافع وهروثة بن الزبير وعطاء والحسن البصري وسعيد بن المسيب وعكرمة والزهري والمزني وغيرهم كثير .

(١) في الجنة لم يذكر سفيان إلا مرة واحدة ، وما هنا هو الصواب لأن المراد الثوري وابن عيينة . (٢) في الجنة « أخفافنا » وخف بجميع على « خفاف » و « أخفاف » . (٣) زيادة من الجنة . (٤) لا أدري أين هذه الاسانيد في سنن النسائي؟ والذي فيها هو : أخبرنا أحمد بن سليمان الرهاوي قال حدثنا بجي بن آدم قال حدثنا سفيان الثوري ومالك ابن مغول وزهير وأبو بكر بن عياش وسفيان بن عيينة عن عاصم عن زر قال : سألت صفوان بن عسال عن المسح على الخفين فقال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا اذا كنا مسافرين أن نمسح على خفافنا ولا نزعها ثلاثة أيام من غائط وبول ونوم إلا من جنابة » (ج ١ ص ٣٢) وفي الاسناد الذي جاء به المؤلف خطأ واضح لا شك فيه ، فقد جعل النسائي يروي عن بجي بن آدم بغير واسطة ، وهذا غير صحيح ، فإن بجي مات سنة ٢٠٣ والنسائي ولد سنة ٢١٤ أو ٢١٥ أي بعد وفاة بجي بأكثر من عشر سنين .

وذهب الاوزاعي الى أن النوم لا ينقض الوضوء كيف كان . وهو قول صحيح عن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم وعن ابن عمر وعن مكحول وعبيدة السلماني نذكر بعض ذلك باسناده ، لأن الحاضرين من خصومنا لا يعرفونه ، ولقد ادعى بعضهم الاجماع على خلافه جهلا وجراة *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا احمد بن حنبل الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك قال : « كان أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون (١) الصلاة فيصومون جنوهم فمنهم من ينام ثم يقوم الى الصلاة » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن قنح ثنا عبيد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن حبيب الحارثي ثنا خالد - هو ابن الحارث - ثنا شعبة عن قتادة قال سمعت أنسا يقول : « كان أصحاب رسول الله ﷺ ينامون ثم يصلون ولا يتوضؤون » فقلت لقتادة : سمعته من أنس ؟ قال إى والله (٢) *

قال أبو محمد : لو جاز القطع بالاجماع فيما لا يتيقن أنه لم يشذ عنه أحد لكان هذا يجب أن يقطع فيه بأنه إجماع ، لا لتلك الأكاذيب التي لا يبالي من لأدين له باطلاق دعوى الاجماع فيها *

وذهب داود بن علي الى أن النوم لا ينقض الوضوء إلا نوم المضطجع فقط ، وهو قول روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعن ابن عباس ، ولم يصح عنهما ، وعن ابن عمر ، صح عنه ، وصح عن ابراهيم النخعي وعن عطاء واليث وسفيان الثوري والحسن بن حي *

وذهب أبو حنيفة الى أنه لا ينقض النوم الوضوء إلا أن يضطجع أو يتكبر أو

(١) في المصرية « ينتظرون » وهو خطأ . (٢) صحيح مسلم (ج ١ ص ١١٢) .

مثنوياً على إحدى اليثية أو إحدى وركيه (١) قط ، ولا ينقضه ساجداً أو قائماً أو قاعداً أو راكعاً ، طال ذلك أو قصر ، وقال أبو يوسف : إن نام ساجداً غير متمدد فوضوؤه باق ، وإن عمد ذلك بطل وضوؤه ، وهو لا يفرق بين العمد والغلبة فيما ينقض الوضوء والصلاة من غير هذا ، وهو قول لا يعلم (٢) عن أحد من المتقدمين إلا أن بعضهم ذكر ذلك عن حماد بن أبي سليمان والحكم ، ولا نعلم كيف قالوا *

وقال مالك وأحمد بن حنبل : من قام نوماً يسيراً وهو قاعد لم ينقض وضوؤه ، وكذلك النوم القليل لراكب ، وقد روى عنه نحو ذلك في السجود أيضاً ، ورأى أيضاً فيما عدا هذه الأحوال أن قليل النوم وكثيره ينقض الوضوء ، وهو قول الزهري وريبعة ، وذكر عن ابن عباس ولم يصح *

وقال الشافعي : جميع النوم ينقض الوضوء قليله وكثيره ، إلا من نام جالياً غير زائل عن مستوى الجلوس ، فهذا لا ينقض وضوؤه ، طال نومه أو قصر ، وما نعلم هذا التقسيم يصح عن أحد من المتقدمين ، إلا أن بعض الناس ذكر ذلك عن طاوس وابن سيرين ولا نحققه *

قال أبو محمد : اخرج من لم ير النوم حدثاً بالثابت عن رسول الله ﷺ من أنه كان ينام ولا يمسد وضوؤه ثم يصلى *

قال أبو محمد : وهذا لا حاجة لم لأن عائشة رضي الله عنها ذكرت أنها قالت لرسول الله ﷺ : « أتنام قبل أن توتر ؟ » قال : « ان عيني تنامان ولا ينام قلبي » (٣) ، فصح أنه عليه السلام بخلاف الناس في ذلك ، وصح أن نوم القلب الموجود من كل من دونه هو النوم الموجب للوضوء ، فسقط هذا القول . والله الحمد *

ووجدنا من حجة من لا يرى الوضوء من النوم إلا من الاضطجاع حديثاً روي فيه : « إنما الوضوء على من نام مضطجعا فانه إذا اضطجع استرخت مفاصله » وحديثاً

(١) في البيهقي « أحد اليثية أو أحد وركيه » وهو خطأ لأن الآلية والورك مؤنثان . (٢) في البيهقي « لا نعلمه » (٣) رواه البخاري (ج ١ ص ١٦٠) ومسلم (ج ١ ص ٢٠٤ - ٢٠٥) وغيرها

آخر فيه : « أعليّ في هذا وضوء يارسل الله ؟ قال : لا إلا أن تضع جنبك » وحديثا آخر فيه : « من وضع جنبه فليتوضأ »
قال أبو محمد : وهذا كله لاحجة فيه

أما الحديث الأول فإنه من رواية عبد السلام بن حرب عن أبي خالد الدالاني عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس ، وعبد السلام ضعيف لا يحتج به ، وضعفه ابن المبارك وغيره ، والدالاني ليس بالقوي ، وروينا عن شعبة أنه قال : لم يسمع قتادة من أبي الهلية إلا أربعة أحاديث ، ليس هذا منها ، فقط جملة والله الحمد (١) »

(١) الحديث رواه احمد وأبو داود (ج ١ ص ٨٠ - ٨١) والترمذي (ج ١ ص ١٦ - ١٧) والدارقطني (ص ٥٨) والبيهقي (ج ١ ص ١٢١ - ١٢٢) كلهم من طريق عبد السلام بن حرب عن أبي خالد ، قال البيهقي « تفرد بهذا الحديث على هذا الوجه يزيد بن عبد الرحمن أبو خالد الدالاني » وقال الدارقطني « تفرد به أبو خالد عن قتادة ولا يصح » وقال أبو داود « قوله الوضوء على من نام مضطجماً » هو حديث منكر لم يروه إلا يزيد أبو خالد الدالاني عن قتادة ، وروى أوله جماعة عن ابن عباس لم يذكروا شيئاً من هذا ، وقال كان النبي صلى الله عليه وسلم محفوظاً ، وقأت عائشة قال النبي صلى الله عليه وسلم تنام عينا ولا ينام قلبي ، وقال شعبة : إنما سمع قتادة عن أبي العالية أربعة أحاديث : حديث يونس بن متى ، وحديث ابن عمر في الصلاة ، وحديث القضاة ثلاثة ، وحديث ابن عباس حديثي رجال مرضيئون منهم عمر وأرضاهم عندي عمر . قال أبو داود : وذكرت حديث يزيد الدالاني لأحمد بن حنبل فأنه في استظاما له فقال : ما يزيد الدالاني يدخل على أصحاب قتادة ولم يعبأ بالحديث » وقال الترمذي : « وقد روي حديث ابن عباس سميد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن عباس قوله : ولم يذكر فيه أبا العالية ولم يرفعه » . والحديث في رأينا حسن الاسناد ، لأن عبد السلام بن حرب ثقة روى له مسلم ، ويزيد ليس ضعيفاً ضمناً تطرح معه رواياته ، قال ابن معين والنسائي وأحمد بن حنبل « ليس به بأس » وقال أبو حاتم « صدوق ثقة » وقال الحاكم « ان الأئمة المتقدمين شهدوا له بالصدق والافتان » وضعفه ابن سعد وابن حبان وابن عبد البر ، كما في التهذيب

والثالث : لا تحمل روايته الا على بيان سقوطه لأن رواية بحر بن كنيز السقاء (١) وهو لا خير فيه متفق على اطراحه ، فقط جملة •
والثالث رواه معاوية بن يحيى وهو ضعيف يحدث بالنكير (٢) فسط هذا

ونقل الزيلعي في نصب الراية (ج ١ ص ٢٥) عن اليرمذي في الملل : « سألت محمد بن اسماعيل — يعنى البخارى — عن هذا الحديث فقال : لا شيء ، رواه سعيد ابن ابى عروبة عن قتادة عن ابن عباس قوله ، ولم يذكر فيه أبا العلية ، ولا أعرف لابي خالد الدالاني سمعاً من قتادة ، وأبو خالد صدوق ولكنه يهيم في الشيء » قال الزيلعي « وكان هذا على مذهبه في اشتراطه في الاتصال السماع ولو مرة » يعنى أن البخاري شرطه معروف وهو ثبت سمع الراوى من شيوخه ، ولكنه خولف في هذا الشرط والراجع عند المحدثين الاكتفاء بالمعاصرة اذا كان الراوى ثقة ، ومن عادة المتقدمين رحمهم الله الاحتياط الشديد فاذا رأوا راوياً زاد عن غيره في الاسناد شيخاً أو كلاماً لم يروه غيره بأدروا الى اطراحه ولا يشاركوا على راويه ، وقد يجهلون هذا سبباً طعن في الراوى الثقة ولا مطمئن فيه ، ويظهر لناظر في الكلام على هذا الحديث أنه سبب طعنهم على أبي خالد ورميهم له بالخطأ أو التدليس ، والحق أن الثقة اذا زاد في الاسناد راوياً أو في لفظ الحديث كلاماً كان هذا أقوى دلالة على حفظه وأتقنه ، وأنه علم ما لم يعلم الآخر أو حفظ ما نسيه . واما ترد الزيادة التي رواها الثقة اذا كانت تخالف رواية من هو أوثق منه وأكبر غلبة لا يمكن بها الجمع بين الروايتين ، فاجعل هذه القاعدة على ذكر منك فقد تنفع كثيراً في الكلام على عال الاحاديث ، وصنيع ابن حزم في كتبه يدل على أنه يتخذها دستوراً له ، وقد خالفها هنا ولا يرى وجوها لذلك .
والعلم عند الله (١) في المصرية « يحيى بن كنيز » وفي اليمنية « بحر بن كنيز » وكلاماً خطأ وصوابه بحر بن كنيز وحديثه هذا رواه البيهقي (ج ١ ص ١٢٠) من حديث حذيفة ، وقال : « هذا الحديث ينفرد به بحر بن كنيز السقاء عن ميمون الخياط وهو ضعيف لا يحتج بروايته » (٢) هذا الحديث الثالث لم أجده ، ومعاوية بن يحيى ان كان أبا مطيع الاطرابلسي فليس ضعيفاً بل هو صدوق لا بأس به ، وان كان أبا روح الصدي فهو ضعيف حقاً .

الباب كله . والله تعالى تتأيد *

وذكروا أيضاً حديثاً فيه : « إذا نام العبد ساجداً باهى الله به الملائكة » وهذا لا شيء ، لأنه مرسل لم يخبر الحسن ممن سمعه ، ثم لو صح لم يكن فيه إسقاط الوضوء عنه *

وذكروا أيضاً حديثين صحيحين أحدهما عن عطاء عن ابن عباس ، والآخر من طريق ابن جريج عن نافع عن ابن عمر فيهما (١) : أن النبي ﷺ أخر الصلاة حتى نام الناس ثم استيقظوا ثم ناموا ، ثم استيقظوا ، فجاء عمر فقل : الصلاة يا رسول الله فصلوا ، ولم يذكر أنهم توضؤا (٢) *

قال أبو محمد : والثاني من طريق شعبة عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس : « أقيمت الصلاة والنبي ﷺ يناجى رجلاً ، فلم يزل يناجيه حتى نام أصحابه ، ثم جاء فعلى بهم (٣) » وحديثاً ثابتاً (٤) من طريق عروة عن عائشة قالت : « أغم (٥) النبي ﷺ بالمشاء ، حتى ناداه عمر : نام النساء والصبيان ، فنفرج عليه السلام (٦) » *

قال أبو محمد : وكل هذا لا حجة فيه البتة لمن فرق بين أحوال النائم ولا بين أحوال النوم ، لأنها ليس في شيء منها ذكر حال من نام كيف نام ، من جلوس أو اضطجاع أو اتكاء أو تورك أو استناد ، وإنما يمكن أن يحتاج بها من لا يرى الوضوء من النوم أصلاً ، ومع ذلك فلا حجة لهم في شيء منه لأنه ليس في شيء منها أن

(١) في المصرية «فيه» وهو خطأ (٢) حديث ابن عمر رواه البخاري ومسلم وأبو داود أغر شرح سنن أبي داود (ج ١ ص ٧٩) (٣) رواه البخاري ومسلم وأبو داود ، ورواه أيضاً أبو داود من طريق ثابت البناني عن أنس أنظر الشرح (ج ١ ص ٧٩-٨٠) (ج ١ ص ٢١٤) (٤) في المصرية «ثالثاً» وكذلك في اليمنية ولكن صححه ناسخها بمحاشية النسخة «ثابتاً» (٥) أغم أي دخل في القمعة ، يعني أخر صلاة المشاء (٦) رواه البخاري ومسلم والنسائي (أنظر نيل الأوطار (ج ١ ص ٤١١ - ٤١٢) طبع إدارة الطباعة المنيرية

رسول الله صلى الله عليه وسلم علم بنوم من نام ولم يأمره بالوضوء ، ولا حجة لهم الا فيما عمله النبي ﷺ فأقره ، أو فيما أمر به ، أو فيما فعله ، فكيف وفق حديث ابن عمر وعائشة : « أنه لم يكن اسلام يرمثد الا بالمدينة ، فلو صح أنه عليه السلام علم ذلك منهم لكان حديث صفوان ناسخا له ، لان اسلام صفوان متأخر (١) ، فسقط التماق بهذه الاخبار جملة ، والله تعالى التوفيق •

وأما (٢) قول أبي حنيفة والثاقبي ومالك وأحمد فلا متعلق لمن ذهب الى شيء منها لا بقرآن ولا بسنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا بعمل صحابة ولا بقول صح عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم ، ولا بقياس ولا باحتياط ، وهى أقوال مختلفة كما ترى ، ليس لأحد من مقلديهم أن يدعى عملا الا كان تلصومه أن يدعى لنفسه مثل ذلك ، وقد لاح ان كل ما شغبوا به من أفعال الصحابة رضى الله عنهم فاما هو إيهام مفتضح ، لانه ليس فى شيء من الروايات أنهم ناموا على الحال التى يسقطون الوضوء عن نام كذلك ، فسقطت الاقوال كلها من طريق السنن الاقوال . والحمد لله رب العالمين •

قال أبو محمد وأما من طريق النظر فانه لا يخلو النوم من أحد وجوبين لاثالث لها : اما أن يكون النوم حدثا واما ان لا يكون حدثا ، فان كان ليس حدثا قليله وكثيره — كيف كان لا ينقض الوضوء ، وهذا خلاف قولهم ، وان كان حدثا قليله وكثيره — كيف كان — ينقض الوضوء . وهذا قولنا فصح أن الحكم بالتفريق بين أحول النوم خطأ وتحكم بلا دليل ، ودعوى لا برهان (٣) عليها •

(١) لا أدرى من أين جاء ابن حزم بدعوى أن صفوان متأخر الاسلام ؟ غلبت في ترجمته شيء من هذا ، ولكن روى أحمد في مسنده (ج ٤ ص ٢٣٩) عن عبد الصمد بن عبد الوارث وابن سعد في الطبقات (ج ٦ ص ١٧) عن عمرو بن ماسم الكلبي كلاهما عن همام عن حاصم عن زر بن حبیش قال : « لقيت صفوان بن عسال المرادى ، فقلت له : هل رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : نعم وغزوت معه ثلثي عشرة غزوة » وهذا اسناد صحيح جداً ، وهو يدل على أنه قديم الاسلام (٢) في اليمينية « فأما (٣) في اليمينية « بلا برهان »

فإن قل قائل . أن النوم ليس حدثا وإنما يخاف أن يحدث فيه المرء . فلما لم :
 عندا لا يتعلق لكم بشيء منه ، لأن الحدث ممكن كونه من المرء في أخف ما يكون من
 النوم ، كما هو ممكن أن يكون منه في النوم الثقيل (١) ويمكن أن يكون من الجلوس كما هو
 ممكن أن يكون من المضجع ، وقد يكون الحدث من اليقظان وليس الحدث عملا يطول
 بل هو كلج البصر ، وقد يمكن أن يكون النوم الكثير من المضجع لاحتد فيه ،
 ويكون الحدث في أقل ما يكون من نوم الجالس ، فهذا لافائدة لهم فيه أصلا وأيضا فإن
 خوف الحدث ليس حدثا ولا ينتقض به الوضوء ، وإنما ينقض الوضوء يقين الحدث .
 وبالله تعالى التوفيق *

وإذا الامر كما ذكرنا فليس إلا أحد أمرين : إما أن يكون خوف كون الحدث
 حدثا ، فقليل النوم وكثيره يوجب نقض الوضوء ، لأن خوف الحدث جار فيه . وأما
 أن يكون خوف الحدث ليس حدثا فلنوم قليله وكثيره لا ينقض الوضوء وبعلت
 أقوال هؤلاء على كل حال يتيقن لاشك فيه *

وقد ذكر قوم أحاديث منها ما يصح ومنها ما لا يصح ، يجب أن ننبه عليها بعون
 الله تعالى *

منها حديث عائشة رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ : « إذا نسأ أحدكم
 وهو يصلي فليرقده حتى يذهب عنه النوم ، لأن أحدكم إذا صلى وهو ناعس لا يدري
 لعله يستغفر فيسب نفسه » وفي بعض الفاظه « لعله يدعو على نفسه وهو لا يدري »
 وحديث أنس عن النبي ﷺ : « إذا نسأ أحدكم في الصلاة فلينبه حتى يدري
 ما يقرأ » *

قال أبو محمد : هذان صحيحان ، وهما حجة لنا ، لأن فيهما أن الناعس لا
 يدري ما يقرأ ولا ما يقول ، والنهي عن الصلاة على تلك الحال جملة ، فذا الناعس
 لا يدري ما يقول فهو في حال ذهاب العقل بلا شك ، ولا يختلفون أن من ذهب

عقله بطلت طهارته، فيلزمهم أن يكون النوم كذلك *
والآخر من طريق معاوية عن النبي ﷺ « العينان وكاء الله فإذا نامت العينان
استطاق الوكاء ». والثاني من طريق علي عن النبي ﷺ : « العينان وكاء الله فمن نام
فليتوضأ » (١)

قل على بن أحمد: لو صحا لكانا أعظم حجة لقولنا، لأن فيها إيجاب الوضوء
من النوم جملة، دون تخصيص حال من حال، ولا كثير نوم من قليله، بل من كل
نوم نص، ولكننا لسنا بمن يحتج بما لا يحل الاحتجاج به نصراً لقوله ومماذا الله من
ذلك، ومذان أنران ساقطان لا يحل الاحتجاج بهما *
أما حديث معاوية فمن طريق بقية وهو ضعيف، عن أبي بكر بن أبي مريم وهو
مذكور بالكذب عن عطية بن قيس وهو مجهول (٢) *
وأما حديث علي فراويه أيضاً بقية عن الرزين بن عطاء وكلاهما ضعيف (٣).
وبالله تعالى التوفيق *

(١) حديث معاوية رواه احمد والدارقطني والبيهقي. وحديث علي رواه احمد
وأبو داود وابن ماجه والدارقطني وأنظر نيل الاوطار (ج ١ ص ٢٤١ - ٢٤٢)
(٢) أما بقية بن الوليد فليس ضعيفاً، وإنما أخطأ في بعض حديثه من
حفظه وهو ثقة إذا صرح بالسجاع. وأما أبو بكر بن أبي مريم فهو ابن عبد الله بن
أبي سريم، كان من العبا. المجتهدين ومن خيار أهل الشام، وكان رددي الحفظ كبير
الوهم فترك حديثه، ولم أر أحداً رماه بالكذب وأما عطية بن قيس فله ليس
مجهولاً ولعل أن حزم حمله ولم يعرفه، وما هذا بمعلم فيه، قال ابن سعد: « كان
معروفاً وله أحاديث » وقال أبو حاتم « صالح الحديث » وذكره ابن حبان في
الثقات وروى له مسلم في صحيحه. مات سنة ١٢١ وله ١٠٤ سنة (٣) الرزين
بفتح الواو وكسر الصاد المجمة. وثقه احمد وابن معين ودحيم وقال أبو داود
« صالح الحديث » ومن ضعفه فأنما تكلم فيه لأنه كان يري القدر، وليس هذا
كافياً في الحكم بضعف الراوي، وقال الساجي « عنده حديث واحد منكرو

١٥٩ — مسألة والمذى والبول والغائط من أى موضع خرجا من الذكر والاحليل أو من جرح فى المثانة أو البطن أو غير ذلك من الجسد ^(١) أو من الفم . *

فاما المذي فقد ذكرنا في باب تطهير المذي من كتابنا هذا قول رسول الله ﷺ
 فيمن وجده : « وليتوضأ » (٢) وضوءه للصلاة » وأما البول والفائط فاجماع متيقن ،
 وأما قولنا من أى موضع خرج فلهوم أمره عليه السلام بالوضوء منها ، ولم يخص
 خروجها من المخرجين دين غيرها ، وهذان الاسماء واقعان عليهما في اللغة التي بها
 خاطبنا عليه السلام من حيث ما خرجا ، ومن قال بقولنا هنا أبو حنيفة وأصحابه ،
 ولا حجة لمن أسقط الوضوء منهما إذا خرجا من غير المخرجين ، لامن قرآن ولا من
 سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ، بل القرآن جاء بما
 قلناه ، قل الله تعالى : (أوجاه أحد منكم من الفائط أو لاسم النساء فلم يجدوا ماء)
 وقد يكون خروج الفائط والبول من غير المخرجين ، فلم يخص تعالى بالأمر بالوضوء
 والتيمم من ذلك حالا دون حال ، ولا المخرجين من غيرهما . والله تعالى التوفيق .

١٦٠ مسئلة - والريح الخارجة من الدبر - خاصة لامن غبره - بصوت خرجت أم يقر صوت . وهذا أيضاً إجماع متيقن ، ولا خلاف في أن الوضوء من القسوة والضراط ، وهذان الامعان لا يقمان على الريح البتة (٣) إلا إن خرجت من الدبر ، والا فاما يسمى جشاء أو عطاسا فقط . والله تعالى التوفيق *

عن محفوظ بن علقمة عن عبد الرحمن بن عائذ عن علي بن حديد : « العينا وكاء
إليه » قال الساجي : « رأيت أباً داود أدخل هذا الحديث في كتاب السنن
ولا أراه ذكره الا وهو عنده صحيح » وانظر شرح أبي داود (ج ١ ص
٨١ - ٨٢) وظهر من كل هذا أن الحديث بطريقتين حديث حسن ، والطريقان
يؤيد بعضهما بعضاً . والله بفتح السين المهملة والهاء الدبر . والوكاء ما تشد
به القربة وغرها والمعنى القطة وكاء الدبر أى حافظة ما فيه من الخروج

(١) في اليمينية «أو من أن خرج من المثانة أو البطن وغير ذلك من الجسد.

(٢) في المصرية « فليقتضاً »

(٣) في المصرية « ايمان لا يقنعان على ربح البتة » الخ

١٦١ مسألة — فمن كان مستنكحاً (١) بشيء مما ذكرنا توضاً — ولا بد — لكل صلاة فرضاً أو ذقة ، ثم لائىء عليه فيما خرج منه من ذلك في الصلاة أو فيما بين وضوئه وصلاته ، ولا يميزه الوضوء الا في اقرب ما يمكن أن يكون وضوؤه من صلاته ، ولا بد استنكح أيضاً أن يغسل ما خرج منه من البول والاذنة والمني حسب طاقته ، مما لا حرج عليه فيه ، ويسقط عنه (٢) من ذلك ما فيه عليه الحرج منه .
 برهان ذلك قول رسول الله ﷺ فيما قد ذكرناه في مسألة إبطال القياس من صدر كتابنا هذا ، من قول رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وقول الله تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) وقوله تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) فصح انه مأمور بالصلاة والوضوء من الحدث ، وهذا كله حدث ، فالواجب أن يأتي من ذلك ما يستطيع ، وما لا حرج عليه فيه ولا عسر ، وهو مستطيع على الصلاة وعلى الوضوء لها ، ولا حرج عليه في ذلك ، فله أن يأتي بهما ، وهو غير مستطيع للامتناع (٣) مما يخرج عنه من ذلك في الصلاة ، وفيما بين وضوئه وصلاته ، فقط عنه ، وكذلك القول في غسل ما خرج منه من ذلك .
 قل أبو محمد : وهذا قول سفيان الثوري وأصحاب الظاهر .

وقل أبو حنيفة : يتوضأ هؤلاء لكل وقت صلاة ، ويقفون على وضوئهم الى دخول وقت صلاة أخرى فيتوضئون ، وقال مالك : لا وضوء عليه من ذلك ، وقاله الشافعي : يتوضأ لكل صلاة فرض فيصلي بذلك الوضوء ما شاء من التوافل خاصة قل على : انما قلوا كل هذا قياساً على المستحاضة ، على حسب قول كل واحد

(١) المراد منه واضح وهو من غلب عليه شيء من هذا . قال في اللسان : « ونكح النمس عينه وباله المطر الارض وناله الدماس عينه اذا غلب عليها » ولم أجد استعمل « مستنكح » كما استعمله المؤلف .

(٢) في المهرية « عليه » وهو خطأ

(٣) استعمل المؤلف استطع متعدياً بعل ثم متعدياً باللام ، وهو يتعدي

بنفسه ، ولم أجد نصاً على تعديته بحرف

منهم فيها ، والقياس باطل ، ثم لو كان حقا لكان هذا منه باطلا ، لأن الثابت في المستحاضة هو غير ما قلوه ، لكن ما سنذكره إن شاء الله تعالى في باب المستحاضة ، وهو وجوب الفسل لكل صلاة فرض ، أو للجمع بين الظهر والعصر ، ثم بين المغرب والعشاء ، ثم للصبح ، ودخول وقت صلاة ما ليس حدثا بلا شك ، وإذا لم يكن حدثا فلا ينقض طهارة قد صحت بلا نص وارد في ذلك ، واسقاط مالك الوضوء بما قد أوجب الله تعالى منه ورسوله ﷺ منه بالاجماع والنصوص الثابتة خطأ لا يمل . وقد شغب بعضهم في هذا بما روينا عن عروضا رضي الله عنه وعن سعيد بن المسيب .

في المذي قال عمر : إني لأجده يتحدر على نخذي دلي المتبرفأ بأباليه ، وقال سعيد مثل ذلك عن نفسه في الصلاة ، فأرهموا أنهم رضى الله عنهما كانا مستنكرين بذلك

قال أبو محمد : وهذا كذب مجرد ، لا ندري كيف استحل من أطلق به لسانه ، لأنه لم يأت في شيء من هذا الأثر ولا من غيره نص ولا دليل بذلك ، ونعوذ بالله من الأقدام على مثل هذا ، وإنما الحق من ذلك أن عمر كان لا يرى الوضوء منه وكذلك ابن المسيب لأن السنة في ذلك لم تبلغ عمر ثم بانته فرجع الى إيجاب الوضوء منا .

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن أبي دليم ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا محمد بن بشر العبدى ثنا مسعر بن كدام عن مصعب بن شيبة عن أبي حبيب بن يعلى بن منية ^(١) عن ابن عباس أنه وعمر بن الخطاب أتيا الى أبي بن كعب فخرج اليهما أبي وقال : إني وجدت مذيا ففسلت ذكرى وتوضأت ، فقال له عمر : أو يجزى ذلك ؟ قل : نعم ، قال عمر أسحمته من رسول الله ﷺ ؟ قل : نعم ^(٢) .

حدثنا حمام ثنا ابن مفرح ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ميمر وسفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم عن أبيه قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول : انه ليخرج من أحدنا مثل الجانة ^(٣) فإذا وجد أحدكم ذلك فليسل ذكره

(١) بضم الميم واسكان الون وفتح اليه . (٢) الأثر رواه ابن ماجة (ج ١ : ص ٩٤) عن أبي بكر بن أبي شيبة بإسناده . وقال شارحه السندى : « وقد نبه صاحب الروايد على أن الحديث في الروايد وأن أصله في الصحيحين » (٣) الجان بضم الجيم الأوثر واحدته جرنة

وليتوضأ، وبه إلى عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب أنه قال قال النبي: يغسل ذكره ويتوضأ وضوءه للصلاة، فهذا مرادنا من عمر * وكذلك قول الشافعي أيضا ختمًا ظاهر، لأن من المحال الظاهر أن يكون انسان متوضئًا طاهرًا لنافلة أن أراد أن يصلبها غير متوضئ ولا طاهر لمريضه أن أراد أن يصلبها فهذا قول لم يأت به قط نص قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس، ولا وجدوا له في الأصول نظيرًا، وهم يدعون أنهم أصحاب نظر وقياس، وهذا مقدار نظرم بقياسهم، وبقي قول أبي حنيفة وذلك والشافعي عاريا من أن تكون له حجة من قرآن أو سنة صحيحة أو سقيمة أو من إجماع أو من قول صاحب أو من قياس أصلا *

١٦٢ - مسألة - فهذه الوجوه تنقض الوضوء عمداً كن أو نسياناً أو بخلية، وهذا إجماع إلا ما ذكرنا مما فيه الخلاف، وقام البرهان من ذلك على ما ذكرنا. وبالله تعالى التوفيق *

١٦٣ - مسألة - ومس الرجل ذكر نفسه خاصة عمداً بأي شيء منه من باطن يده أو من ظاهرها أو بغيره - حاشا منه بالخذ أو الساق أو الرجل من نفسه فلا يوجب وضوءاً - ومس المرأة فرجها عمداً كذلك أيضا سواء سواء، ولا ينقض الوضوء شيء من ذلك بالنسيان، ومس الرجل ذكر غيره من صغير أو كبير ميت أو حي بأي عضو منه عمداً من جميع جسده من ذي رحم محرمة أو من غيره ومس المرأة فرج غيرها عمداً أيضا كذلك سواء سواء، لا معنى للذة في شيء من ذلك، فإن كن كل ذلك على ثوب رقيق أو كثيف، للذة أو لذير لذة، باليد أو بغير اليد، عمداً أو غير عمد، لم ينقض الوضوء، وكذلك ان منه بخلية أو نسيان فلا ينقض الوضوء *

برهان ذلك ما حدثناه حماد بن أحمد قال: ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن عروة بن الزبير قال: «تذكر هروم. وإن الوضوء فقال مروان حدثتني بسيرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر ^(١) بالوضوء من مس الفرج» *

قال أبو محمد : قلن قيل : إن هذا خبر رواه الزهري عن عبد الله بن أبي بكر ابن عمرو بن حزم عن عروة ، قلنا : مرجأ بهذا ، وعبد الله ثقة ، والزهري لا خلاف في أنه سمع من عروة وجالسه ، فرواه عن عروة ورواه أيضا عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة ، فهذا قوة للخبر والحمد لله رب العالمين •

قال علي : مروان ما نعلم له جرحه قبل خروجه على أمير المؤمنين عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما ، ولم يلقه عروة قط الا قبل خروجه على أخيه لا بعد خروجه هذا ما لا شك فيه (١) وبسرة مشهورة من صواحب رسول الله صلى الله عليه وسلم المبايعات المهاجرات - هي بسرة بنت صفوان بن نوفل بن أسد بن عبد العزى بنت أخي ورقة (٢) بن نوفل ، وأبوها ابن عم خديجة أم المؤمنين لحا (٣) •

ولفظ هذا الحديث عام يقتضي كل ما ذكرناه (٤) وأما مس الرجل (٥) فرج نفسه بساقه ورجله وتغفنه فلا خلاف في أن المرء مأمور بالصلاة في قميص كثيف وفي مئزر وقميص ، ولا بد له ضرورة في صلاته كذلك من وقوع فرجه على ساقه ورجله

(١) في الجنية « مما لا شك فيه » (٢) وكان مروان بن الحكم زوج بنت ابنها عائشة بنت معاوية بن المغيرة بن أبي العاص فولدت له أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان . كذا ذكره ابن سعد في الطبقات (ج ١ ص) وتقل الحاكم في المستدرك (ج ١ ص ١٣٨) عن مالك أنها جدة عبد الملك أم أمه . وعن مصعب ابن عبد الله الزيري أنها زوجة معاوية بن المغيرة بن أبي العاص . فيكون مروان زوج بنتها عائشة (٣) يفتح اللام وتشديد الحاء المهمة . وفي اللسان : « وهو ابن عم لح في النكرة بالكسر لانه تمت لهم وهو ابن عمي لحا في المعرفة أي لاذق النسب من ذلك ، ونسب لحا على الحال لأن ما قبله معرفة والواحد والاثنا والجميع والمؤنث في هذا سواء بمنزلة الواحد ، وقال الأحيائي : هما ابنا عم لحا ولهما ابنا خالة ولا يقال هما ابنا خال لحا ولا ابنا عمه لحا لانهما مفترقان اذ هما رجل وامرأة ، وإذا لم يكن ابن العم لحا وكان رجلا من المشيرة قلت هو ابن عم السكلاة وابن عم سكلاة »

(٤) في الجنية « ولنظ هذا الحديث عام لم يقتضي كلا قلنا » وهو خطأ صرف

(٥) في الجنية « المرء »

ونقضه ، نخرج هذا الاجماع المنصوص عليه عن جملة هذا الخبر *

وعن قال بالوضوء من مس الفرج سعد بن أبي وقاص وابن عمر رضى الله عنهما وعطاء وعروة وسعيد بن المسيب وجابر بن زيد وأبان بن عثمان وابن جريج والاوزاعي والليث والشافعي ودาวود واحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه وغيرهم ، إلا أن الأوزاعي والشافعي لم يريا الوضوء ينقض ذلك إلا بمسه بباطن الكف فقط لا بظاهرها ، وقال عطاء بن أبي رباح : لا ينقض الوضوء من الفرج بالخذ والساق وينقض (١) مسه بالذراع ، وقال مالك : من الفرج من الرجل فرج نفسه الذكر فقط بباطن الكف لا بظاهرها ولا بالذراع يوجب الوضوء ، فإن صلى ولم يتوضأ لم يعد الصلاة الا في الوقت وقال أبو حنيفة : لا ينقض الوضوء من الذكر كيف كان ، وقال الشافعي : ينقض الوضوء من الدبر ومس المرأة فرجها ، وقال مالك لا ينقض الوضوء من الدبر ولا من المرأة فرجها إلا أن قبض وتلف (٢) أي تدخل أصبعها بين شفرها ، ونجا بعض أصحابه بنقض الوضوء من مس الذكر نحو اللثة *

فاما قول الاوزاعي والشافعي ومالك في مراعاة باطن الكف دون ظاهرها فقول لا دليل عليه لامن قرآن ولا من سنة ولا من اجماع ولا من قول صاحب ولا من قياس ولا من رأى صحيح *

وشغب بعضهم بان قال : في بعض الآثار : « من أفصى بيده الى فرجه فليتوضأ » (٣)

(١) في المنية « وينقضه » (٢) في المنية « تطف » بتقديم الطاء وهو خطأ . وفي اللسان « ألطف الرجل البعير وألطف له أدخل قضيبه في حياء الناقة »

(٣) نسبة في المنتقى الى احمد بن حنبل في حديث ابن هريرة ولفظه « من أفصى بيده الى ذكره ليس دونه ستر فقد وجب عليه الوضوء » ونسب شارحه الشوكاني (ج ١ ص ٢٥١) الى ابن حبان في صحيحه وأنه قال « حديث صحيح سنده عدول نقلته الى الخاكم وابن عبد البر والطبراني في الصغير . ولم أجده في المستدرک بهذا اللفظ بل بلفظ : « من مس فرجه فليتوضأ » وصححه (ج ١ ص ١٣٨) ورواه من حديث بسرة بلفظ : « اذا أفصى أحدكم الى ذكره فلا يصل حتى يتوضأ » (ج ١ ص ١٣٦) وروى البيهقي حديث ابن هريرة (ج ١ ص ١٣٣) بلفظ قريب من لفظ احمد بن حنبل

قال أبو محمد : وهذا لا يصح أصلاً ، ولو صح لما كان فيه دليل على ما يقولون ، لأن الافضاء باليد يكون بظاهر (١) اليد كما يكون بباطنها ، وحتى لو كان الافضاء بباطن اليد لما كان في ذلك ما يسقط الوضوء عن غير الافضاء ، اذا جاء أثر بزيادة على لفظ الافضاء ، فكيف والافضاء يكون بجميع الجسد ، قال الله تعالى : (وقد أفضى بعضكم الى بعض) *

وأما قول مالك في إيجاب الوضوء منه ثم لم ير الاعادة الا في الوقت فقول متناقض لانه لا يخلو أن يكون انتقض وضوؤه أو لم ينتقض ، فإن كان انتقض فعلى أصله يلزمه أن يعيد أبداً ، وإن كان لم ينتقض فلا يجوز له أن يصلي صلاة فرض واحدة في يوم مرتين ، وكذلك فرق مالك بين مس الرجل فرجه وبين المرأة فرجها فهو قول لا دليل عليه فهو ساقط *

وأما إيجاب الشافعي الوضوء من مس الدبر فهو خطأ ، لأن الدبر لا يسمى فرجا فان قال : قسمته على الذكر قيل له : القياس عند القائلين به لا يكون الا على علة جامعة بين الحكمين ، ولا علة جامعة بين مس الذكر ومس الدبر ، فان قيل : كلاهما مخرج للنجاسة ، قيل له : ليس كون الذكر مخرجاً للنجاسة هو علة انتقاض الوضوء من مسه ، ومن قوله ان مس النجاسة لا ينقض الوضوء ، فكيف مس مخرجها . والله تعالى المتوفيق *

وأما أصحاب أبي حنيفة فاحتجوا بحديث طلق بن علي : « ان رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن الرجل يمس ذكره بعد أن يتوضأ (٢) فقال رسول الله ﷺ : حل هو الا بضعة منك (٣) »

(١) في الحنية «مظهر»

(٢) رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي والدارقطني وصححه عمرو بن علي الفلاس والطحاوي وابن حبان والطبراني .

(٣) ليس في الحنية قوله « بعد أن يتوضأ »

(٤) في المعرية «بين»

قال علي : وهذا خبر صحيح ، الا أنهم لا حجة لهم فيه لجوه : أحدها أن هذا الخبر موافق لما كان الناس عليه قبل ورود الامر بالوضوء من مس الفرج ، هذا لا شك فيه ، فاذ هو كذلك فحكمه منسوخ يقينا حين أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوضوء من مس الفرج ، ولا يحمل ترك ما تيقن أنه ناسخ والاخذ بما تيقن أنه منسوخ ، وثانيها أن كلامه عليه السلام « هل هو الا بضمة منك » دليل بين على أنه كان قبل الامر بالوضوء منه ، لانه لو كان بعده لم يقل عليه السلام هذا الكلام ، بل كان يبين أن الامر بذلك قد نسخ ، وقوله هذا يدل على أنه لم يكن سلف فيه حكم أصلا وأنه كسائر الاعضاء *

قال أبو محمد : يقل بعضهم : يكون الوضوء من ذلك غسل اليد
قال أبو محمد : وهذا باطل ، لم يقل أحد إن غسل اليد واجب أو مستحب من مس الفرج ، لا المتأولون لهذا التأويل الفاسد ولا غيرهم ، ويقال لهم : ان كان كما تقولون فأنتم من أول (١) من خالف أمر رسول الله ﷺ بما تأولتموه في أمره ، وهذا استخفاف ظاهر ، وأيضاً فإنه لا يطلق الوضوء في الشريعة الا لوضوء الصلاة فقط ، وقد أنكر رسول الله ﷺ إيقاع هذه اللفظة على غير الوضوء للصلاة ، كما رواه عنه من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن الحويرث عن ابن عباس قال : « كنا عند رسول الله ﷺ فجاء من الفأط وأتى بطعام فقيل : ألا تتوضأ ؟ فقال عليه السلام : لم أصلي (٢) فأتوضأ » فكيف وقد روينا من طريق مالك عن حبيب الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أنه سمع عروة بن الزبير يقول : ان مروان قال له : أخبرني بكرة بقت صفوان أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول : « اذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ وضوءه للصلاة (٣) » ورواه أيضا غير مالك عن الثقات

(١) في النونية « فأنتم أول »

(٢) كذا في الأصلين بإثبات الياء وهو جائز (٣) أما موطأ مالك برواية يحيى بن يحيى فليس فيه لفظ « وضوءه للصلاة » (ص ١٤) فعمل هذا في رواية أخرى من روايات الموطأ مما ليس بين أيدينا . وقد رواه بهذه الزيادة البيهقي

كذلك ، كما حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا أحمد بن سعيد بن حزم ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبو صالح الحكم ابن موسى ثنا شعيب بن إسحاق أخبرني هشام بن عروة عن أبيه أن مروان بن الحكم حدثه عن بسرة بنت صفوان - وكانت قد صحت رسول الله ﷺ - أن رسول الله ﷺ قل : « إذا مس أحدكم ذكره فلا يصل (١) حتى يتوضأ » فأنكر ذلك عروة ، وسأل بسرة فصدقته بما قل (٢) .

قال علي : أبو صالح وشعيب ثقتان مشهوران ، فبطل التعلل بمروان ، وصح أن بسرة مشهورة صاحبة ، ولقد كان يفنى لم أن ينكروا على أنفسهم شرع الدين وأبطال السنن برواية أبي نصر بن مالك وعمر (٣) والمالية زوجة أبي إسحاق وشيخ من بني كنانة (٤) ، وكل هؤلاء لا يدري أحد من الناس من هم ؟

(ج ١ ص ١٢٨) من طريق يحيى بن بكير عن مالك . فيظهر من هذا أنه في الموطأ برواية ابن بكير (١) في الجنة « فلا يصلين » (٢) هذا اللفظ لم يذكره عبد الله بن أحمد في مسند أبيه ولم له في كتاب آخر من كتبه ، وقد رواه الحاكم في المستدرک (ج ١ ص ١٣٧) من طريق محمد بن إبراهيم البوشنجي عن الحكم بن موسى بلفظ « من مس فرجه فليتوضأ » وأنا أعتقد أن هذا خطأ من الناسخين فقد رواه البيهقي في السنن الكبرى (ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠) عن الحكم بهذا الاسناد بلفظ « إذا مس أحدكم ذكره فلا يصلين حتى » يتوضأ ورواه البيهقي أيضاً عن الحكم من طريق علي بن المدني عن أبي الأسود حميد بن الأسود عن هشام بن عروة عن أبيه عن مروان عن بسرة بهذا اللفظ . وهو أيضاً في المستدرک إلا أنه سقط بعض الاسناد وظهرت صحة ذلك من المقابلة على سنن البيهقي . وكذلك رواه البيهقي من طريق الدارقطني عن عبد الله ابن محمد بن عبد العزيز عن الحكم . ورواه الحاكم من طريق عنبسة بن عبد الواحد عن هشام . وهذه الطرق تؤيد صحة الحديث بهذا اللفظ والله أعلم

(٣) في اليمنية « قبر » (٤) هؤلاء الاربعة لأدري من هم ، ولا أعرف لهم روايات احتج بها من يرد عليهم ابن حزم ، والعلم عند الله

وقال بعضهم : هذا مما تعظم به البلوى ، فلو كان لماجهله ابن مسعود ولا غيره من العلماء *

قال أبو محمد وهذه حماقة ، وقد غاب عن جمهور الصحابة رضى الله عنهم النفس من الابلاج الذى لا إزال معه ، وهو مما تكثر به البلوى ، ورأى أبو حنيفة الوضوء من الزعاف وهو مما تكثر به البلوى ولم يعرف ذلك جمهور العلماء ورأى الوضوء من ملء الفم من القلس ولم يره من أقل من ذلك ، وهذا تعظم به البلوى ، ولم يعرف ذلك أحد من ولد آدم قبله ، ومثل هذا لهم كثير جدا ، ومثل هذا من التخاليط لا يعارض به سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا غثول . وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : والماس على الثوب ليس ماسا ، ولا معنى للذة ، لانه لم يأت بها نص ولا إجماع ، وانما هي دعوى بظن كاذب ، وأما النسيان في هذا فقد قال الله تعالى : (ليس عليك جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تصعدت قلوبكم) ، وهذا قول ابن عباس ، وروينا من طريق وكيع عن خصيف عن عكرمة عنه أنه قال : من الذكرا عمداً ينقض الوضوء ولا ينقضه بالنسيان ^(١) *

١٦٤ - مسألة - وأكل لحوم الابل نيئة ومطبوخة أو مشوية عمداً وهو يدري أنه لحم جمل أو ناقة فانه ^(٢) ينقض الوضوء ، ولا ينقض الوضوء أكل شحوبها عضة ولا أكل شيء منها غير لحمها ، فان كان يقع على بطنها أو رأسها أو أرجلها اسم لحم عند العرب نقض أكلها الوضوء وإلا فلا ، ولا ينقض الوضوء كل شيء مسته النار غير ذلك ، وبهذا يقول أبو موسى الأشعري وجابر بن سمرة ، ومن الفقهاء أبو حنيفة زهير بن حرب ويحيى بن يحيى وأحمد بن حنبل وإسحق بن راهوية *

(١) هذا الاثر لم أجده في شيء من الروايات الاخرى . ولا أعرف اسناده الى وكيع ، وأما خصيف - بضم الخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة - فهو ابن عبد الرحمن الجزرى ضمنه احمد بن حنبل وغيره ، وهو ثقة الا أنه كان كثير الخطأ في حديثه ، واذا حدث عنه ثقة فلا بأس بحديثه ^(٢) في النجفة بحذف « فانه »

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كامل الفضيل بن حسين الجحدري والقاسم بن زكريا قال الفضيل ثنا أبو عوانة عن عثمان بن عبد الله بن موهب وقال القاسم ثنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن عثمان بن عبد الله بن موهب وأشعث بن أبي الشعثاء كلاهما عن جعفر بن أبي ثور عن جابر بن سمرة قال : « سأل رجل رسول الله ﷺ أأتوضأ ؟ (١) من لحوم الغنم ؟ قال : إن شئت فتوضأ ، وإن شئت فلا تتوضأ ، قال : أأتوضأ ؟ (٢) من لحوم الابل ؟ قال : نعم فتوضأ من لحوم الابل » *

وحدثنا يحيى بن عبد الرحمن ثنا أحمد بن سعيد بن حزم ثنا محمد بن عبد الملك ابن أبي عمير ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي ثنا عبد الرزاق أخبرنا سفيان الثوري عن الأعمش عن عبد الله بن عبد الله الرازي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال : « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أأتوضأ من لحوم الابل ؟ قال : نعم (٣) » *

قال أبو محمد : عبد الله بن عبد الله الرازي أبو جعفر قاضي الري ثقة قال أبو محمد : وقد مضى الكلام في الفصل الذي قبل هذا في إبطال قول من تملل في رد السنن بأن هذا مما تعظم به البلوي ، وإبطال قول من قال : لعل هذا الوضوء غسل اليد ، فأفنى عن إعادته ، ولو أن المعترض بهذا ينكر على نفسه القول

(١) في الجنية « أأتوضأ » بحذف همزة الاستفهام وفي المصرية « أأتوضأ » والذي هنا هو ما في مسلم (ج ١ ص ١٠٨) (٢) في المصرية « أأتوضأ » وما هنا هو الذي في مسلم وفي الجنية (٣) الحديث مطول في مسند أحمد (ج ٤ ص ٣٠٣) بهذا الأسناد وقال عبد الله بن أحمد عقب روايته : « عبد الله ابن عبد الله رازي وكان قاضي الري وكانت جدته مولاة لعلي أو جارية ، قال عبد الله قال أبي : ورواه عنه آدم وسعيد بن مسروق وكان ثقة » ورواه أحمد أيضا (ج ٤ ص ٢٢٨) عن أبي معاوية عن الأعمش .

بالوضوء من التقية في الصلاة ولا يرى فيها الوضوء في غير الصلاة - : لكان أولى به وأما الوضوء مما مست النار، فإنه قد صحت في إيجاب الوضوء منه أحاديث ثابتة من طريق عائشة وأم حبيبة أمي المؤمنين وأبي أيوب وأبي طلحة وأبي هريرة وزيد بن ثابت رضي الله عنهم، وقال به كل من ذكرنا وابن عمر وأبو موسى الأشعري وأنس بن مالك وأبو مسعود، وجماعة من التابعين منهم أهل المدينة جملة وسعيد بن المسيب وأبو ميسرة وأبو مجلز (١) ويحيى بن يعمر والزهري وستة من أبناء النقباء من الانصار والحسن البصري وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز ومعمر وأبو قلابه وغيرهم، ولولا أنه منسوخ لوجب القول به •

كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا عمرو بن منصور ثنا علي بن عياش ثنا شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر قال سمعت جابر بن عبد الله قال : « كان آخر الامرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك لوضوء مما مست النار (٢) » فصح نسخ تلك الاحاديث والله الحمد •

قال علي : وقد ادعى قوم أن هذا الحديث مختصر من الحديث الذي حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا ابراهيم بن الحسن الخثعمي ثنا حجاج قال قال ابن جريج أخبرني محمد بن المنكدر سمعت جابر بن عبد الله يقول : « قرب رسول الله صلى الله عليه وسلم خبز ولحم (٣) فأكل ثم دعا بوضوء فتوضأ (٤) » ثم صلى الظهر ثم دعا بفضل طعامه فأكل ثم قام الى الصلاة ولم يتوضأ • قال أبو محمد : القطع بان ذلك الحديث مختصر من هذا قول بالظن، والظن كذب الحديث (٥) بل هما حديثان كما وردا •

(١) ابو ميسرة هو عمرو بن شرحبيل الهمداني ومجلى بكسر الميم واسكان الجيم وفتح اللام وآخره زاي واسمه « لاحق بن حميد السدوسي » وفي المهرية « أبو غنله » وهو خطأ (٢) في سنن النسائي (ج ١ ص ٤٠) (٣) في أبي داود (ج ١ ص ٧٥) « قربت لنبى صلى الله عليه وسلم خبزاً ولحماً » (٤) لفظ « به » زيادة من ابى داود (٥) الذي قال بأن الحديث الأول مختصر من هذا هو أبو داود في سننه ، وهذا ادعاء لادليل عايه، بل هما حديثان كما قال ابن حزم

قال علي : وأما كل حديث احتج به من لا يرى الوضوء مما مست النار من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل كتف شاة ولم يتوضأ ونحو ذلك — : فلا حاجة لهم فيه ، لأن أحاديث إيجاب الوضوء هي الواردة بالحكم الزائد على هذه التي هي موافقة لما كان الناس عليه قبل ورود الأمر بالوضوء مما مست النار ، ولولا حديث شعيب بن أبي حمزة الذي ذكرنا للمحل لأحد ترك الوضوء مما مست النار *

قال أبو محمد فإن قيل : لم خصصتم لحوم الابل خاصة من جملة ما نسخ من الوضوء مما مست النار ؟ قلنا : لأن الأمر الوارد بالوضوء من لحوم الابل إنما هو حكم فيها خاصة ، سواء مستها النار أو لم تمسها النار ، فليس مس النار إياها — ان طبخت — يوجب الوضوء منها بل الوضوء واجب منها كما هي تحكمها خارج عن الاخبار الواردة بالوضوء مما مست النار ، وبنسخ الوضوء منه . والله تعالى التوفيق *

وأما أكلها بنسيان أو بغير علم أنه من لحوم الابل — : فقد ذكرنا قول الله تعالى : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به) فمن فعل شيئاً عن غير قصد فسواء ذلك وتركه ، إلا أن يأتي نص في إيجاب حكم النسيان فيوقف عنده . والله تعالى التوفيق *

١٦٥ مسألة — ومس الرجل المرأة والمرأة الرجل (١) بأي عضو من أحدهما الآخر ، إذا كان عمداً ، دون أن يتحول بينهما ثوب أو غيره ، سواء أمه كانت أو ابنته (٢) ، أو مست ابنها أو أبها ، الصغير والكبير سواء ، لا معنى للذة في شيء من ذلك (٣) ، وكذلك لو مسها على ثوب للذة لم ينتقض وضوؤه وبهذا يقول الشافعي وأصحاب الظاهر *

برهان ذلك قول الله تبارك وتعالى : (أوجاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً) *

قال أبو محمد : والملازمة فعل من فاعلين ، وييقن ندرى أن الرجال والنساء

(١) في النجاسة « ولس المرأة الرجل » (٢) في النجاسة « سواء كانت أمه أو بنته » (٣) الخبر محذوف يفهم من بساط القول وسياق الكلام ، والمراد أن من فعل شيئاً مذكوره المؤلف انتقض وضوؤه فيما اختاره ابن حزم

مخاطبون بهذه الآية؛ لاختلاف بين أحد من الأمة في هذا، لأن أول الآية وأخرها عموم للجميع من الذين آمنوا، فصح أن هذا الحكم لازم للرجال إذا لامسوا النساء، والنساء إذا لامسن الرجال، ولم يخص الله تعالى امرأة من امرأة، ولا لغة من غير لغة، فتخصيص ذلك لا يجوز، وهو قول ابن مسعود وغيره *

وادعى (١) قوم أن اللبس (٢) المذكور في هذه الآية هو الجماع *
قال أبو محمد: وهذا تخصيص لا يبرهان عليه، ومن الباطل الممتنع أن يريد الله عز وجل لباساً من لباس فلا يبينه. نعوذ بالله من هذا *

قال علي: واحتج من رأى اللباس المذكور في هذه الآية هو الجماع بحديث فيه: «إن رسول الله ﷺ كان يقبل ولا يتوضأ» وهذا حديث لا يصح، لأن راويه أبو روق وهو ضعيف، ومن طريق رجل اسمه عروة المزني، وهو مجهول، ورويناه من طريق الأعمش عن أصحاب له لم يسمهم عن عروة المزني، وهو مجهول (٣)

(١) في المصرية «فادعى» (٢) في التنية «اللباس» مصدر «لامس»
(٣) هذا الحديث ورد من ثلاث طرق: أولها طريق أبي روق عن إبراهيم التيمي عن عائشة رواه أبو داود (ج ١ ص ٦٩) والنسائي (ج ١ ص ٣٩) وهو مرسل لأن إبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة شيئاً كما قال البخاري وأبو داود، وأما أبو روق فاسمه عطية بن الحارث الهمداني الكوفي وهو صدوق لا بأس به، لم أر أحداً ضعفه غير ابن حزم، والطريق الثاني طريق عبد الرحمن بن مفراء عن الأعمش عن أصحاب له عن عروة المزني عن عائشة، رواه أبو داود (ج ١ ص ٧٠) وهو ضعيف لجعل شيوخ الأعمش وحمل حال عروة المزني، وعبد الرحمن بن مفراء ثقة إلا أنه ينكر عليه بعض أحاديث رواها عن الأعمش لا يتابعه عليها الثقات، وهذا منها قطعاً لأن الثقات من أصحاب الأعمش خالفوه كوكيع وعلى بن هاشم وأبي يحيى الحماني، الطريق الثالث طريق وكيع عن الأعمش عن حبيب — هو ابن أبي ثابت — عن عروة عن عائشة «أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل امرأة من نساءه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ فقلت لها من هي الأنثى؟ فضحكت» رواه أبو داود (ج ١ ص ٧٠) والترمذي (ج ١ ص ١٩) وابن ماجه

ولوضح لما كان (١) لم فيه حجة ، لأن معنى هذا الخبر منسوخ بيقين ، لأنه موافق لما كان الناس عليه قبل نزول الآية ، ووردت الآية بشرع زائد لا يجوز تركه ولا تخصيصه *

وذكروا أيضاً حديثين صحيحين : أحدهما من طريق عائشة أم المؤمنين : « التمس رسول الله ﷺ في الليل فلم أجده ، فوقت يدي على باطن قدمه وهو ساجد (٢) » *

(ج ١ : ص ٩٣) والبيهقي (ج ١ : ص ١٢٥ - ١٢٦) قال أبو داود : « وروي عن الثوري قال ما حدثنا حبيب إلا عن عروة المزني ، يعني لم يحدسهم عن عروة بن الزبير بشيء ، قال أبو داود وقد روى حمزة الزيات عن حبيب عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثاً صحيحاً » فهذا رد من أبي داود على الثوري زعمه أن حبيب بن أبي ثابت لم يحدس عن عروة بن الزبير ، وأصرح من هذا أن رواية ابن ماجه صرح فيها بأنه عروة بن الزبير ، قال شارح أبي داود : « ثم الاعمش أيضاً ليس متفرداً بهذا بل تابعه أبو أويس بلفظ عروة بن الزبير ثم حبيب بن أبي ثابت أيضاً ليس متفرداً بل تابعه هشام بن عروة عن أبيه ، ومعلوم قطعاً أنه ابن الزبير فثبت أن المحفوظ عروة بن الزبير فبعض الحفاظ أطلقه وبمذهبهم نسبته ، وقد تقرر في موضعه أن زيادة الثقة مقبولة ، وأما عروة المزني فغلط من عبد الرحمن ابن مفراء . ويؤيد صحة الحديث ما رواه البزار في مسنده ونقله عنه ابن الترمذي في الجوهر النقي (ج ١ : ص ١٢٥) من طريق عبد الكريم الجزري عن عائشة « أنه عليه السلام كان يقبل بعض نسائه ولا يتوضأ » وإسناده جيد ونقل عن عبد الحق أنه قال « لا أعلم له علة توجب تركه » وذكر له طريقين آخرين يقويانه

(١) في المصرية « لما كانت »

(٢) أصرح من هذا ما روى النسائي (ج ١ : ص ٣٨) عن عائشة قالت : « ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي وإني لمعرضة بين يديه اعترض الجنابة حتى إذا أراد أن يوتر مسني رجله » وإسناده صحيح كما قال ابن حجر في التلخيص ومثله كثير ، ونأول كل هذه الاحاديث باحتمال وجود الحائل حين المس تكلف

قال أبو محمد: وهذا لاحجة لم فيه، لأن الوضوء إنما هو على القاصد إلى اللبس، لا على الملموس دون أن يقصد هو إلى فعل الملازمة لأنه لم يلبس، ودليل آخر، وهو أنه ليس في هذا الخبر أنه عليه السلام كان في صلاة، وقد يسجد المسلم في غير صلاة، لأن السجود فعل خير، وحق لو صح لم أنه عليه السلام كان في صلاة — وهذا مالا يصح — فليس في الخبر أنه عليه السلام لم ينتقض وضوؤه، ولا أنه صلى صلاة مستأنفة دون تجديد وضوء، وقد ليس في الخبر شيء من هذا فلا متعلق لم به أصلاً، ثم لو صح أنه عليه السلام كان في صلاة، وصح أنه عليه السلام عماد عليها أو صلى غيرها دون تجديد وضوء — وهذا كله لا يصح أبداً — : فانه كان يكون هذا الخبر موافقاً للعقل التي كان الناس عليها قبل نزول الآية بلا شك، وهي حل لأمرية في نسخها وارتفاع حكمها بنزول الآية، ومن الباطل الأخذ بما قد تيقن نسخه وترك النسخ، فبطل أن يكون لهم متعلق بهذا الخبر. والحمد لله رب العالمين *

والخبر الثاني من طريق أبي قتادة: « أن رسول الله ﷺ حمل إمامة بنت أبي العاصي — وأما زينب بنت رسول الله ﷺ — على عاتقه يضعها، إذا سجد، ويرفعها إذا قام » *

قال أبو محمد: وهذا لاحجة لم فيه أصلاً، لأنه ليس فيه نص أن يديها ورجليها لمست (١) شيئاً من بشرته عليه السلام، إذ قد تكون (٢) موشحة برداء أو بقفازين وجوربين، أو يكون ثوبها سابقاً (٣) يوازي يديها ورجليها، وهذا الأولى أن يظن بمثلها بحضرة الرجال (٤)، وإذا لم يكن ما ذكرنا في الحديث فلا يحمل لأحد أن يزيد فيه ما ليس فيه (٥) فيكون كاذباً، وإذا كان ما ظنوا ليس في الخبر وما قلنا ممكناً،

شديد ولا دليل عليه في الشريعة، واللبس واللباس في الآية — حل القراءتين — إنما هو الجماع كما فسرهم ابن عباس وكما هو ظاهر لمن تأمل معنى الآية وسبقها ولم يملكه الهوى والمصيبة

(١) في الجنة « مست » (٢) في المعصية « وقد تكون » (٣) في المعصية « مانعا » وما هنا أوضح (٤) أليس هذا غاية في التكلف والمحاولة ؟ (٥) في الجنة « ما ليس منه »

والذي لا يمكن غيره * فقد بطل تعلقهم به ، ولم يحل ترك الآية المتيقن وجوب حكمها لظن كاذب ، وقال تعالى * : (ان الظن لا يغني من الحق شيئاً) *
وأيضاً فإن هذا الخبر والذي قبله ليس فيهما أيهما كانا بعد نزول الآية والآية متأخرة النزول ، فلو صح انه عليه السلام مس يديه ورجليه في الصلاة لكان موافقاً للحال التي كان الناس عليها قبل نزول الآية ، وعلى كل حال فنحن على يقين من أن معنى هذا الخبر — لو صح لم كما يريدون — فانه منسوخ بلا شك ولا يحل الرجوع إلى المتيقن انه منسوخ وترك الناسخ *

فصح أنهم يوهمون بأخبار لا متعلق لهم بشيء منها ، يرومون بها ترك اليقين من القرآن والسنة *

وقال أبو حنيفة : لا ينقض الوضوء قبلة ولا ملامسة للذة كانت أو لغير لذة ، ولا أن يقبض ^(١) بيده على فرجها كذلك ، إلا أن يباشرها بمجسده دون حائل و ينمط فهذا وحده ينقض الوضوء *

وقال مالك : لا وضوء من ملامسة المرأة الرجل ، ولا الرجل المرأة ، اذا كانت لغير شهوة تحت الثياب أو فوقها ، فان كانت الملامسة للذة فعلى الملتذ منهما الوضوء ، سواء كان فوق الثياب أو تحتها ، أنمط أو لم ينمط ، والقبلة كاللامسة في كل ذلك ، وهو قول أحمد بن حنبل *

وقال الشافعي كقولنا ، إلا أنه روى عنه أن مس شعر المرأة خاصة لا ينقض

الوضوء *

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة فظاهر التناقض ، ولا يمكنه التعلق بالتأويل الذي تأوله قوم في الآية : ان الملامسة المذكورة فيها هو الجماع فقط ، لأنه أوجب الوضوء من المباشرة اذا كان معها إنعاط ، وأما مناقضته فتفرقه بين القبلة يكون معها إنعاط فلا ينقض الوضوء ، وبين المباشرة يكون معها إنعاط فتنتقض الوضوء ، وهذا فرق لم يؤيده قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ، بل هو مخالف لكل ذلك ، ومن مناقضاته أيضاً أنه جعل القبلة لشهوة

(١) في المصرية « يقبض » وهو خطأ

واللمس لشهوة بمنزلة القبلة للغير الشهوة واللمس للغير الشهوة لا ينقض الوضوء شيء من ذلك ، ثم رأى أن القبلة لشهوة واللمس لشهوة رجعة في الطلاق ، بخلاف القبلة للغير شهوة واللمس للغير شهوة ، وهذا كما ترى لا اتباع القرآن ، ولا التعلق بالسنة ولا طرد قياس ، ولا مداد رأى ، ولا تقليد صاحب . ونسأل الله تعالى التوفيق *

وأما قول مالك في مراعاة الشهوة واللذة ، فتقول لادليل عليه لامن قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا قول صاحب ولا ضطر قياس ولا احتياط ، وكذلك تفرق الشافعي بين الشعر وغيره ، فتقول لا يعصده أيضا قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ، بل هو خلاف ذلك كله ، وهذه الأقوال الثلاثة كما أوردناها لم نعرف أنه قال بها أحد قبلهم والله تعالى التوفيق *

فإن قيل : قد رويتم عن النخعي والشعبي : إذا قبل أولس لشهوة فعليه الوضوء ، وعن حماد : أي الزوجين قبل صاحبه والآخر لا يريد ذلك ، فلا وضوء على الذي لا يريد ذلك ، إلا أن يجمد لذة ، وعلى القاصد لذلك الوضوء . قلنا : قد صح عن الشعبي والنخعي وحدهما إيجاب الوضوء من القبلة على القاصد بكل حال ، وإذا ذلك كذلك فاللذة داخلة في هذا القول ، وبه تقول ، وليس ذلك قول مالك *

والمعجب أن مالكا لا يرى الوضوء من الملامسة إلا حتى يكون معها شهوة ، ثم لا يرى الوضوء يجب من الشهوة دون ملامسة أو فكل واحد من المعنيين لا يوجب الوضوء على انفراده ، فمن أين له لإيجاب الوضوء عند اجتماعهما ؟

١٦٦ - مسألة - وإيلاج الذكرفي الفرج يوجب الوضوء ، كان معه انزال

أولم يكن *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كريب محمد بن العلاء ثنا أبو معاوية محمد بن خازم ثنا هشام - هو ابن عروة - عن أبيه عن أبي أيوب الأنصاري عن أبي بن كعب قال : « سألت رسول الله ﷺ عن الرجل

يصيب من المرأة ثم يكسل^(١)، قال يفسل ما أصابه من المرأة ثم يتوضأ ويصلي^(٢)» ورويناه
أيضاً عن شعبة (عن الحكم^(٣)) عن أبي صالح عن ذكوان عن أبي سعيد الخدري عن
النبي ﷺ . فالوضوء لابد منه مع الفسل على ما ذكره^(٤) أبعد هذا إن شاء الله تعالى^(٥).
١٦٧ - مسألة - وحمل الميت في نعش أوفى غيره .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان الأسدي ثنا أحمد بن
خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المهال ثنا حماد بن سلمة عن محمد بن
عمر عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال :
« من غسل ميتاً فليقتل ومن حملها فليتوضأ^(٦) » قال أبو محمد : يعني الجنائزة .
ورويناه أيضاً من طريق سفيان بن عيينة عن سبيل بن أبي صالح عن أبيه عن
إسحاق مولى زائدة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، وإسحاق مولى زائدة ثقة مدني
وتابعي، وثقه أحمد بن صالح الكوفي وغيره ، وروى عن سعد بن أبي وقاص وأبي هريرة
ورويناه بالسند المذكور إلى حماد بن سلمة عن أيوب السختياني عن محمد بن
سيرين قال : كنت مع عبد الله بن عتبة بن مسعود^(٧) في جنازة ، فلما جئنا دخل

(١) اكسل الرجل إذا جامع ثم أدركه فتور فلم ينزل أي صار ذا كسل
(٢) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٠٦) (٣) سقط من الأصلين في الاسناد
« عن الحكم » وهو ضروري انظر صحيح مسلم (ج ١ ص ١٠٦)
(٤) في المصرية « على ما سنذكره »

(٥) غلا أبو محمد رحمه الله في التمسك بظواهر النصوص حتى كاد يخرج ببعضها
عن معانيها الأصلية التي تفسرها الروايات الأخرى كما سبق مراراً وكما صنع هنا
فإن هذين الحديثين حديث أبي بن كعب وحديث أبي سعيد الخدري إنما هما في
أن الفسل لا يجب إلا عند إزال الماء وإن الإيلاج بدون إزال لا يغسل فيه .
وهذا واضح لكل من له علم بالسنة ، فلا بد لأن على وجوب الوضوء بلمس المرأة
(٦) رواه أحمد وأصحاب السنن والبيهقي وانظر تفصيل الكلام عليه في
نيل الأوطان (ج ١ ص ٢٩٧ - ٢٩٨) (٧) هو ابن أخي عبد الله بن مسعود ،
ولد علي عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت له عنه رواية ، وروى عن عمه
عبد الله بن مسعود وعمر وعمار وأبي هريرة وغيرهم ، مات سنة ٧٤ .

المسجد ، فدخل عبد الله بيته يتوضأ ثم خرج الى المسجد فقال لى : أما توضأت ؟ قلت : لا ، قال : كان عمر بن الخطاب ومن دونه من الخلفاء اذا صلى أحدهم على الجنازة ثم أراد أن يصلى المكتوبة ترواً ، حتى إن أحدهم كان يكذب في المسجد فيدعو بالطمث (١) فيتوضأ فيها *

قال أبو محمد : لا يجوز أن يكون وضوءهم رضى الله عنهم لأن الصلاة على الجنازة حدث ، ولا يجوز أن يظن بهم إلا اتباع السنة التي ذكرنا ، والسنة تكفى . وقد ذكرنا من أقوال أبي حنيفة ومالك والشافعي التي لم يقلها أحد قبلهم كثيراً ، كالأبواب التي قبل هذا الباب ببابين ، وكنقض الوضوء بملء الفم من القلس دون ما يملؤه منه ، وسائر الأقوال التي ذكرنا عنهم ، لم يتعلقوا فيها بقرآن ولا سنة ولا قياس ولا يقول قائل . والله تعالى التوفيق *

١٦٨ مسألة — وظهور دم الاستحاضة أو العرق السائل من الفرج اذا كان بعد انقطاع الحيض فانه يوجب الوضوء ولا بد لكل صلاة تلى ظهور ذلك الدم سواء تميز دمه أو لم يتميز ، عرفت أيامها أو لم تعرف *

برهان ذلك ما حدثنا يونس (٢) بن عبد الله ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا يحيى بن حبيب بن عربي عن حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « استحيضت فاطمة بنت أبي حبيش ف سألت النبي ﷺ ، قالت يارسول الله : اني أستحاض فلا أطهر ، فادع الصلاة ؟ قال رسول الله ﷺ : إنما ذلك عرق وليست بالحيضة ، فإذا أقبلت الحيضة فدهى الصلاة فإذا (٣) أدبرت فاعسلى عنك أثر الدم وتوضىء (وصلى) (١) فأما ذلك عرق وليست (٥) بالحيضة » * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن المثنى ثنا محمد بن أبي عدي من كتابه (٦) عن محمد هو ابن عمرو بن علقمة بن

(١) فيه لفتان : السين المهملة والشين المعجمة .

(٢) في المصرية يوسف وهو خطأ (٣) في سنن النسائي (ج ١) ٦٦١ « وإذا »

(٤) لفظ « وصلى » ليس في الاصلين وزدناه من سنن النسائي (٥) في

المصرية « فليست » وهو خطأ (٦) يعنى حديثهم هذا الحديث من أصله المكتوب

وقاص — عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن قاطمة بنت أبي حبيش : « أنها كانت تستحاض فقال لها رسول الله ﷺ : إذا كان الحيض فانه دم أسود يعرف ، فأمسكي (١) عن الصلاة ، وإذا (٢) كان الآخر فتوضئي ، فانه عرق (٣) » *
قال علي : فم عليه السلام كل دم خرج من الفرج بعد دم الحيضة ولم ينحس ، وأوجب الوضوء منه لانه هرق *

ومن قال بإيجاب الوضوء لكل صلاة على التي يتأدى بها الدم من فرجها متصلاً بدم المحيض — : عائشة أم المؤمنين وعلى بن أبي طالب وابن عباس وقضاء المدينة عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله ومحمد بن علي بن الحسين وعطاء بن أبي رباح والحسن البصري ، وهو قول سفيان الثوري وأبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل وأبي عبيد وغيرهم . قالت عائشة رضي الله عنها : تفتسل وتتوضأ لكل صلاة رويناه من طريق وكيع عن اسمعيل بن أبي خالده عن الشعبي عن امرأة (١) مسروقة عن عائشة ومن طريق عدي بن ثابت عن أبيه عن علي بن أبي طالب : المستحاضة تتوضأ لكل صلاة ، وعن شعبة عن عمار بن أبي عمار عن ابن عباس : المستحاضة تتوضأ لكل صلاة ، وعن قتادة عن الحسن وسعيد بن المسيب :

لا من حفظه ، وفي النسائي بعد رواية لفظ الحديث « قال محمد بن المنثري حدثنا ابن أبي عدي هذا من كتابه « ووقع في الأصلين » من كنهانه « وهو خطأ واضح (١) في الأصلين « فأمسكن » بنون الخطاب وهو خطأ صحيحناه من النسائي (ج : ١ ص : ٦٦٩)

(٢) في اليمنية « فإذا » وما هنا هو الذي في المصرية والنسائي (٣) لفظ « فانه عرق » ليس في اليمنية والذي في النسائي « فأما هو عرق » (٤) في اليمنية « أهيلة مسروقة » وامرأة مسروقة هذه تابعة ثقة اسمها « قير بوزن عظيم — بنت عمرو الكوفية . » وروايتها عن عائشة رواها ابو داود (ج : ١ ص : ١٢٠) مرفوعة وموقوفة بأن المستحاضة تفتسل كل يوم مرة ، وروي أحاديث أخرى ثم قال : « وهذه الاحاديث كلها ضعيفة الا حديث قير وحديث عمار مولى بني هاشم وحديث هشام ابن عروة عن أبيه » وروايته عنها تخالف ما رواه المؤلف هنا

المستحاضة تتوضأ لكل صلاة . وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن هشام بن عروة في التي ينادى بها الدم أنها تتوضأ لكل صلاة ، وعن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن محمد بن علي بن الحسين : المستحاضة تتوضأ لكل صلاة *

قال أبو محمد : وقال أبو حنيفة في انقضاء الدم كما ذكرنا : أنها تتوضأ لدخول كل وقت صلاة فتكون طاهراً بذلك الوضوء ، حتى يدخل وقت صلاة أخرى فينتقض وضوؤها ويلزمها أن تتوضأ لها ، وروى عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة في هذه : إذا توضأت إثر طلوع الشمس للصلاة أنها تكون طاهراً الى خروج وقت الظهر ، وأنكر ذلك عليه أبو يوسف ، وحكى أنه لم يرو عن أبي حنيفة إلا أنها تكون طاهراً الى دخول وقت الظهر ، وغلب بعض أصحابه رواية محمد *

قال أبو محمد : وليس كما قال ، بل قول أبي يوسف أشبه بأقوال أبي حنيفة وقال مالك : لا وضوء عليها من هذا الدم إلا استحباباً لا إيجاباً ، وهي طاهرة ما لم تحدث حدثاً آخر *

وقال الشافعي واحد عليها فرضاً أن تتوضأ لكل صلاة فرض وتصل بين ذلك من النوافل ما أحببت ، قبل الفرض وبمده بذلك الوضوء *

قال أبو محمد أما قول مالك خطأ لأنه خلاف الحديث الوارد في ذلك ، والعجب أنهم يقولون بالمنقطع من الخبر إذا وافقهم ، وهنا منقطع أحسن من كل ما أخذوا به ، وهو ما روينا من طريق ابن أبي شيبة وموسى بن معاوية عن وكيع عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة قالت : « جاءت فاطمة بنت أبي حبيش الى رسول الله ﷺ فقالت : أتى استحاض فلا أطهر ، أفادع الصلاة ؟ قال : لا إنما ذلك عرق وليس بالحیضة فاجتني الصلاة أيام حيضك ثم اغتسلي وتوضئي لكل صلاة وصلي (١) وإن قطر الدم على الحصر (٢) » *

(١) في المصرية « فصل » (٢) في الاصلين « على الحصر » والحديث رواه الدارقطني (ص ٧٨) من طريق علي بن هاشم وقررة بن عيسى وعبد الله بن داود ومحمد بن ربيعة ووكيع ورواه البيهقي (ج ١ ص ٣٤٤) من طريق وكيع كلهم عن الأعمش بهذا الاسناد . ورواه أبو داود (١ : ١٢٠) مختصراً

فإن قالوا هذا علي الندب، قيل لهم : وكل ما أوجبتموه من الاستطهار وغير ذلك لعله ندب، ولا فرق، وهذا قول يؤدي الى ابطال الشرائع كلها مع خلافه لامر الله تعالى في قوله عز وجل : فليحذر الذين يخافون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم ، وما نعلم لهم متعلقا في قولهم هذا لا بقرآن ولا بسنة ولا بدليل ولا بقول صاحب ولا بقياس *

وأما قول أبي حنيفة ففساد أيضا ، لانه مخالف للخبر الذي تعلق به ، ومخالف للمقول وللقياس ، وما وجدنا قط طهارة تنتقض بخروج وقت وتصبح بكون الوقت قائما ، وموه بعضهم في هذا بأن قالوا : قد وجدنا الماسح في السفر واخضر تنتقض طهارتهما بخروج الوقت المحدود لها فتقيس عليهما المستحاضة *

قال أبو محمد : القياس كله باطل ، ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل لانه قياس خطأ على خطأ ، وما انتقضت قط طهارة الماسح بانقضاء الامد المذكور بل هو ظاهر كما كان ، ويصلي ما لم ينتقض وضوؤه يحدث من الاحداث ، وأما جاءت السنة بمنه من الابتداء للسح فقط ، لا بانتقاض طهارته ، ثم لو صح لهم ما ذكروا في الماسح - وهو لا يصح - لكان قياسه هذا باطلا ، لانهم قالوا خروج وقت كل صلاة في السفر والحضر على انقضاء يوم وليلة في الحضر ، وعلى انقضاء ثلاثة أيام لباليهن في السفر ، وهذا قياس سخيف جدا ، وانما كانوا يكونون قائلين على ما ذكروا لوجعلوا المستحاضة تبقى بوضوئها يوما وليلة في الحضر ، وثلاثة في السفر ولو فعلوا هذا لوجدوا فيما يشبه بعض ذلك سلفا ، وهو سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله والقاسم بن محمد ، فقد صح عنهم ^(١) انها تنقل من الظهر الى الظهر ^(٢) ، وأما قولهم هذا فصار من أن يكون لهم فيه سلف ، وما نعلم لقولهم حجة ، لا من قرآن ولا

وقد ذهب ابن حزم الى انه منقطع اتباعا لمن زعم أن حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير ، وقد بينا خطأ هذا الزعم في كلامنا على حديث عدم الوضوء من التقييل في المسئلة رقم ١٦٥

(١) في الاصلين « عنها » وهو خطأ ظاهر (٢) في البيهية « من الظهر الى العصر » وهو خطأ

من سنة ولا من قول صاحب ولا من قياس ولا من مقول *
وأما المسألة التي اختلف فيها عن أبي حنيفة فأن قول أبي يوسف أشبه باصولهم
لأن أثر طلوع الشمس ليس هو وقت صلاة فرض ماراً الى وقت الظهر (١) وهو
وقت تطوع ، فالتوضئة فيه للصلاة كالتوضئة لصلاة العصر في وقت الظهر ، ولا يجزئها
ذلك عندهم *

وأما قول الشافعي وأحمد غفطاً ومن المحال الممتنع في الدين الذي لم يأت به قط
نص ولا دليل - : أن يكون انسان طاهراً إن اراد أن يصلي تطوعاً ومحدثاً
غير طاهر في ذلك الوقت بعينه إن أراد أن يصلي فريضة ، هذا ما لا خفاء به
وليس إلا طاهر أو محدث ، فإن كانت طاهراً فنها تصلي ما شاءت من الفرائض ،
والتوافل ، وإن كانت محدثة فما يجلي لها أن تصلي لافرضا ولا نافلة *

وأقبح من هذا يدخل على المالكين في قولهم : من تيمم فريضة فله أن يصلي
بذلك التيمم بعد أن يصلي الفريضة ما شاء من التوافل ، وليس له أن يصلي نافلة
قبل تلك الفريضة بذلك التيمم ، ولا أن يصلي به صلاتي فرض ، فهذا هو نظرم
وقياسهم وأما تعاقب باثر ، فالأثار حاضرة وأقوالهم حاضرة *

قال أبو محمد : وهم كلهم يشغبون بخلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف منهم
وجميع الحنفيين والمالكين والشافعيين قد خالفوا في هذه المسألة عائشة وعليها وابن
عباس رضي الله عنهم ، ولا مخالف لهم يعرف من الصحابة رضي الله عنهم في ذلك
وخالف المالكين في ذلك فقهاء المدينة كما أوردنا فصار أفعالهم مبتدأة من
قلما بلا برهان أصلاً . والله تعالى التوفيق *

١٦٩ - مسألة - قال على لا ينقض الوضوء شيء غير ما ذكرنا ، لا رعا
ولا دم مائل من شيء من الجسد أو من الحلق أو من الاسنان أو من الاحليل أو
من الدبر . ولا حجامه ولا فصد ، ولا قيء كثر أو قل ، ولا قلس ولا قيح ولا ماء
ولادم تراه الحامل من فرجها ، ولا أذى المسلم ولا ظلمه ، ولا مس الصليب والوث ،
ولا الردة ولا الاناظ للثة أو لنبر لثة ، ولا المعاصي من غير ما ذكرنا ، ولا شيء يخرج

(١) في الجنية « مازال وقت الظهر » وهو تصحيح

من الدبر لا عذرة عليه ، سواء في ذلك الدود والحجر والحيات ، ولا حقنة ولا تقطير دواء في المخرجين ولا مس حيا بهيمة ، ولا قبلها ، ولا حلق الشعر بعد الوضوء ، ولا قص الظفر ولا شيء يخرج من فرج المرأة من قصة بيضاء أو صفراء أو كبرة أو كغسالة الاحم أو دم أحمر لم يتقدمه حيض ، ولا الضحك في الصلاة ، ولا شيء غير ذلك *

قال أبو محمد : برهان اسقاطنا الوضوء من كل ما ذكرنا ، هو أنه لم يأت قرآن ولا سنة ولا إجماع بإيجاب وضوء في شيء من ذلك ولا شرع الله تعالى على أحد من الأنس والجن إلا من أحد هذه الوجوه ، واعدادها قباطل ، ولا شرع إلا ما أوجبه الله تبارك وتعالى وأتانا به رسوله ﷺ ، وفي كل ما ذكرنا خلاف نذكر منه ما كان المخالفون فيه حاضرين ، ونضرب عما قد درس القول به ، إلا ذكرنا خفيفا . والله تعالى التوفيق *

قال علي : قال أبو حنيفة : كل دم سائل أو قيح سائل أو ماء سائل من أي موضع سال من الجسد فإنه ينتقض الوضوء ، فإن لم يسلم لم ينتقض الوضوء منه ، إلا أن يكون خرج ذلك من الأنف أو الأذن ، فإن خرج من الأنف أو الأذن ، فإن كان ذلك دما أو قيحا فبلغ إلى موضع الاستنشاق من الأنف أو إلى ما يلحقه الغسل من داخل الأذن فالوضوء منتقض ، وإن لم يبلغ إلى ما ذكرنا لم ينتقض الوضوء ، فإن خرج من الأنف غطاء (١) أو ماء فلا ينتقض (٢) الوضوء ، وكذلك أن خرج من الأذن ماء فلا ينتقض الوضوء *

قال : فإن خرج من الجوف إلى الفم أو من اللثات دم فإن كان غالبا على البزاق (٣) ففيه الوضوء وإن لم يملأ الفم ، وإن لم يملأ على البزاق (٣) فلا وضوء فيه ، فإن تساوى فيستحسن فيأمر (٤) فيه بالوضوء ، فإن خرج من الجرح دم فظهر ولم يسلم فلا وضوء فيه ، فإن سال ففيه الوضوء ، فلو خرج من الجرح دود أو لحم فلا وضوء فيه ، فإن خرج الدود من الدبر ففيه الوضوء ، فإن هصب الجرح فطر (٥) فإن كان لوترك سال ففيه الوضوء ، وإن كان لوترك لم يسلم فلا وضوء *

(١) في المصرية « غطاء » وهو لحن (٢) في اليمنية « البصاق » في الموضعين (٣) في اليمنية « لم ينتقض » (٤) في اليمنية « ويأمر » (٥) في اليمنية « فطر »

قال وأما التيمم والغسل وكل شيء خرج من الجوف إلى الفم فإن ملاً الفم ينقض الوضوء وإن لم يملأ الفم لم ينقض الوضوء، وحد بعضهم ما يملأ الفم بمقدار القمعة — على أن القمعة تختلف — وحد بعضهم ما لا يقدر على إمساكه في الفم. قال أبو حنيفة حاشا البلغم فلا وضوء فيه وإن ملاً الفم وكثر جداً، قال أبو يوسف: بل فيه الوضوء إذا ملاً الفم، وقال محمد بن الحسن كقول أبي حنيفة في كل ذلك إلا الدم، فإن قوله فيه: إن خرج من اللثة أو من الجسد أو من الفم كقول أبي حنيفة فإن خرج من الجوف لم ينقض الوضوء إلا أن يملأ الفم فينقض الوضوء حينئذ، وقال زفر كقول أبي حنيفة في كل شيء إلا التمس فإنه قال ينقض الوضوء قليله وكثيره.

قال على مثل هذا لا يقبل — ولا كرامة — إلا من رسول الله ﷺ المبلغ عن خالقنا ورازقنا. تعالى أمره ونهيه وأما من أخذ دونه فهو هذين وتخليط كتخليط النبرسم وأقوال مقطوع على أنه لم يقلها أحد قبل أبي حنيفة، ولم يؤيدها (١) معقول ولا نص ولا قياس، أفسوخ لمن أتى بهذه الوسواس أن ينكر على من اتبع أمر رسول الله ﷺ في البائل في الماء إلا كد وفي الفأرة تموت في السمن !! إن هذا لمحب مامشه عجب.

قال أبو محمد وموه بعضهم بخبر رويناه عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن أبيه يرضه إلى رسول الله ﷺ قال: «الوضوء من التيمم وأن كان قلماً يقله فليتوضأ إذا رجع أحب في الصلاة أو ذرعه التيمم وإن كان قلماً يقله أو وجد مذياً فليتصرف وليتوضأ ثم يرجع فيتم ما بقى من صلاته ولا يستقبلها جديداً» وخبر آخر رويناه من طريق اسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن أبيه وعن ابن أبي مليكة عن عائشة عن رسول الله ﷺ قال: «إذا قام أحدكم أو قلس فليتوضأ ثم لين على ما مضى ما لم يتكلم».

قال أبو محمد: وهذان الأثران ساقطان لأن والد ابن جريج لأصبغة له فهو منقطع، والآخر من رواية إسماعيل بن عياش وهو ساقط لاسيما فيأروى عن الحجازيين ثم لوصحا لكانا (٢) حجة على الحنفيين، لأنه ليس شيء من هذين الخبرين

(١) في البنية «ولا يؤيدها» (٢) في المصرية «لكان» وهو خطأ

يفرق بين ملء الفم من التقي والقلس وما دون ملء الفم من التقي والقلس ، ولا بين ما يخرج من فاطة فينقض الوضوء وما يسيل من الأنف فلا ينقض الوضوء ولا فيه ذكر دم خارج من الجوف ولا من الجسد ولا من اللثة ولا من الجرح وإنما فيهما التقي والقلس والراف قطع فلا على الخبرين اقتصرُوا كما فعلوا برغمهم في خبر الوضوء من القهقهة والوضوء بالنبيذ ، ولا قلسوا عليهما (١) فطردوا قياسهم ، لكن خلطوا تخليطاً خرجوا به إلى الهوس المحض قطع ، فهو حجة عليهم - لوصح - وقد خالفوه *

واجتجوا أيضاً بحديث رويناه من طريق الأوزاعي عن عيش بن الوليد عن أبيه عن معمر بن أبي طلحة عن أبي الدرداء : « أن رسول الله ﷺ قال فتوضأ ، فليتوبان فذكرت ذلك له قال : صدقت أنا صبيت له وضوءه يعني النبي ﷺ » ورويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر بن يحيى بن أبي كثير عن عيش بن الوليد عن خالد ابن معمر بن أبي طلحة عن أبي الدرداء قال : « استقاء (٢) رسول الله ﷺ فاضطر ودعا بماء فتوضأ » *

قال أبو محمد : هذا الحديث الأول فيه عيش بن الوليد عن أبيه وليس مشهورين والثاني مدلس لم يسمه يحيى من عيش ، ثم لو صح لما كان لهم فيه متملق ، لأنه ليس فيه أن رسول الله ﷺ قال من تقياً فليتوضأ ، ولا أن وضوءه عليه السلام كان من أجل التقي ، وقد صح عنه عليه السلام التيمم لذكر الله تعالى ، وهم لا يقولون بذلك ولين في أيضاً فرق بين ما يملأ الفم من التقي وبين ما لا يملأه ، ولا فيهما شيء غير التقي ، فلا على ما فيهما اقتصرُوا ، ولا قلسوا عليهما قياساً مطرداً *

وذكروا أيضاً الحديث الثابت عن رسول الله ﷺ في فاطة بنت أبي حبيش - وقد ذكرناه قبل - وهو قوله عليه السلام : « إنما ذلك عرق وليس بالحليضة » وأوجب عليه السلام فيه الوضوء ، قالوا : فوجب ذلك في كل عرق سائل *

قال علي : وهذا قياس ، والقياس باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل ، لأنه إذا لم يميز أن يقيسوا دم العرق الخارج من الفرج على دم الحليضة الخارج

(١) في المعربة « عليها » وهذا خطأ (٢) في اليمنية « استقي » وهو خطأ

من الفرج ، وكلاهما دم خارج من الفرج وكان الله تعالى قد فرق بين حكميهما فمن الباطل أن يقاس دم خارج من غير الفرج على دم خارج من الفرج وأبطل من ذلك أن يقاس القيح على الدم ، ولا يقدر على ادعاء إجماع في ذلك ، وقد صح عن الحسن وأبي مجاز الفرق بين الدم والقيح ، وأبطل (١) من ذلك أن يقاس الماء الخارج من النفاطة على الدم والقيح ، ولا يقاس الماء الخارج من الألف والأذن على الماء الخارج من النفاطة ، وأبطل من ذلك أن يكون دم العرق الخارج من الفرج يوجب الوضوء قليلا وكثيره ، ويكون القيح (٢) القيس عليه لا ينقض الوضوء إلا حتى يملأ الفم ، ثم لم يقيسوا السود الخارج من الجرح (٣) على السود الخارج من الدبر ، وهذا من التخليط في الناية القصوى •

فإن قالوا : قسنا كل ذلك على النائط ، لأن كل ذلك نجاسة قلنا لهم : قد وجدنا في ربح يخرج من الدبر فتتقض الوضوء وليست نجاسة ، فلا تقسم عليها الجشوة والعطسة لأنها ربح خارجة من الجوف كذلك ولا فرق : وأنتم قد أبطلتم قياسكم هذا فتقضتم الوضوء بقليل البول والنائط وكثيره ، ولم تنقضوا الوضوء من القيح والقيح والدم والماء إلا بمقدار مملء الفم أو بما سأل أو بما غلب ، وهذا تخليط وترك للقياس •

فإن قالوا : قد روى الوضوء من الرعاف ومن كل دم سائل عن عطاء وإبراهيم ومجاهد (٤) وقنادة وابن سيرين وعروة بن الزبير وسعيد بن المسيب والحسن البصري وفي الرعاف عن الزهري (نعم) (٥) وعن علي وابن عمر رضي الله عنهم ، وعن عطاء الوضوء من القلس والقيح والقيح ، وعن قنادة في القيح ، وعن الحكم بن عتيبة في القلس ، وعن ابن عمر في القيح ، قلنا : نعم إلا أنه ليس منهم أحد حدّث شيئا من ذلك يملء الفم ، ولو كان فلا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد خافنا

(١) في اليمنية « وأبطلوا » وهو خطأ (٢) في الأصلين « القيح » وسياق الكلام بأياه والمطأ فيه واضح ، وقد كتب بهامش اليمنية أن الظاهر : « القيح » وهو الصواب (٣) في المصرية « من الخارج » وهو خطأ (٤) مجاهد لم يذكر في اليمنية (٥) لفظ « نعم » زيادة من اليمنية •

هؤلاء نظرائهم ، فصح عن أبي هريرة : أنه أدخل إصبه في أنفه فخرج فيها دم فنته بإصبه ثم صلى ولم يتوضأ ، وعن ابن عمر : أنه عصر برة بوجهه فخرج منها دم فنته بين إصبه وقم فصلى (١) ، وعن طاوس أنه كان لا يرى في الرعاف وضوءاً ، وعن عطاء أنه كان لا يرى في الرعاف وضوءاً ، وعن الحسن أنه كان لا يرى في القلس وضوءاً ، وعن مجاهد أنه كان لا يرى في القلس وضوءاً *

والمعجب كله أن أبا حنيفة وأصحابه لا يرون الفصل من المني إذا خرج من الذكر لذرية ، وهو المني نفسه الذي أوجب الله تعالى ورسوله عليه السلام فيه الفصل ثم يوجبون الوضوء من القيح يخرج من الوجه قياساً على الدم يخرج من الفرج ! والمعجب كله أنهم معمو قول رسول الله ﷺ في نبيه عن التذكية بالسن فانه عظم ، فرأوا الذكاة غير جائزة بكل عظم ، ثم أتوا إلى قوله عليه السلام في وضوء المستحاضة : « فانه عرق » فحاسبوا عليه دم الرعاف والثآليل والقيح ! فهذا مقدار علمهم باقياس ، ومقدار اتباعهم للأفكار ، ومقدار تقليدكم من سلف *

وأما الشافعي فانه جعل المني في هض الوضوء للخروج وجعله أبو حنيفة للخارج وعظم تناقضه في ذلك كما ذكرنا ، وتلليل كلا الرجلين مضاد لتلليل الآخر ومعارض له ، وكلاهما خطأ لانه قول بلا برهان ، ودعوى لا دليل عليها ، قل الله تعالى : (قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين) *

قال أبو محمد : ويقال للشافعيين والحنفيين معاً : قد وجدنا الخارج من المخرجين مختلف الحكم ، فنه ما يوجب الفصل كالمبيض والمني ودم النفاس ، ومنه ما يوجب الوضوء فقط كاللؤلؤ والفاط والريح والمقدي ، ومنه ما لا يوجب شيئاً كالقصة البيضاء ، فمن أين لكم أن تقيسوا ما اشتبهتم فأوجبتم فيه الوضوء قياساً على ما يوجب الوضوء من ذلك ، دون أن توجبوا فيه الفصل قياساً على ما يوجب الفصل من ذلك ، أو دون أن لا توجبوا فيه شيئاً قياساً على ما لا يجب فيه شيء من ذلك ؟ وهل هذا إلا التحكم ، لم يأتى حرم الله تعالى الحكم به وبالفن الذي أخبر تعالى أنه لا ينبي

من الحق شيئا ، مع فساد القياس ومعارضة بعضه بعضا
وأما المالكيون فلم يقيسوا ههنا فوقه ، ولا علوا ههنا بخارج ولا بمخرج ولا بنجاسة
فأصابوا ، ولوفعلوا ذلك في تطليم الملامسة بالشهوة ، وفي تطليم النهي عن البول في
الماء الراكد ، والفأرة تموت في السمن - : لوفقوا ولكن لم يطردوا أقوالهم . فالحمد لله
على عظم نعمه علينا . وهم يدعون أنهم يؤيدون بالمرسل ، وقد أوردنا في هذا الباب
مرسلات لم يأخذوا بها ، وهذا أيضا تنافض •

وأما الوضوء من أذى المسلم فقد روينا ^(١) عن عائشة رضي الله عنها قالت :
يتوضأ أحدكم من الطعام الطيب ، ولا يتوضأ من الكلبة العوراء يقولها لأخيه ، وعن
ابن مسعود رضي الله عنه : لأن أتوضأ من الكلبة الخبيثة أحب اليّ من أن أتوضأ من
الطعام الطيب . وعن ابن عباس : الحدث حدثان ، حدث الفرج وحدث اللسان ،
وأشدهما حدث اللسان . وعن إبراهيم التيمي : إني لاصلى الظهر والمصر والمغرب
بوضوء واحد ، إلا أن أحدث أو أقول منكرا ، الوضوء من الحدث وأذى المسلم .
وعن عبيدة السلماني : الوضوء يجب من الحدث وأذى المسلم ^(٢) . وروينا من طريق داود بن
الحبر عن شعبة عن قتادة عن أنس : « أن النبي ﷺ كان يتوضأ من الحدث وأذى المسلم » ^(٣)
قال علي : داود بن الحبر كذاب مشهور بوضع الحديث ، ولكن لافرق بين تقليد
من ذكرنا قبل في الوضوء من الرعاف والقيء والقلس ، والأخذ بنك الأثر الساقط ،
وبين تقليد من ذكرنا ههنا في الوضوء من أذى ^(٤) المسلم ، والأخذ بههنا الأثر
الساقط ، بل هذا على أصولهم أوكد ، لأن اختلاف ههنا بين الصحابة رضي الله
عنهم موجود ، ولا يخالف يعرف ههنا لعائشة وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم ،
وهم يشتمون مثل هذا إذا واقمهم •

وأما نحن فلا حاجة عندنا إلا فيما صح عن رسول الله ﷺ من قرآن أو غيره •
وأما مس الصليب والوثن فأتانا روينا عن عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة

- (١) في الجنبية « فروينا » (٢) قول عبيدة لم يذكر في الجنبية
(٣) هذا الحديث ظاهر الوضع لقصة أذى المسلم لرسول صلى الله عليه وسلم
(٤) في المصرية « آذاء »

عن عمار الدهني عن أبي عمرو الشيباني : « أن علي بن أبي طالب رضى الله عنه استجاب المستورد العجلى ، وأن علياً مس يده صلياً كانت في عنق المستورد فلما دخل علي في الصلاة قدم رجلاً وذهب ، ثم أخبر الناس أنه لم يفعل ذلك لحدث أحدثه ، ولكنه مس هذه ^(١) . الأتجاس فأحب أن يحدث منها وضوءاً » . وزوينا أترا من طريق يعلى بن عبيد عن صالح بن حي أن ابن بريدة عن أبيه : « أن رسول الله ﷺ أمر بريدة وقد مس صناً فتوضأ » *

قال علي : صالح بن حيان ضعيف لا يمتنع به ، ولقد كان يلزم من يظلم خلافه الصاحب ويرى الأخذ بالآثار الواهية مثل التي ^(٢) قدمنا أن يأخذ بهذا الأثر ، فهو أحسن من كثير مما يأخذون به مما قد ذكرناه ، ولا يعرف لعل ههنا مخالف من الصحابة رضى الله عنهم ، وهذا مما تناقضوا فيه *

وأما نحن فلا حجة عندنا إلا في خبر ثابت عن رسول الله ﷺ أو القرآن . والحمد لله رب العالمين . لاسيما وعلى رضى الله عنه قد قطع صلاة الغرض بالناس من أجل ذلك ، وما كان رضى الله عنه ليقطنها فيما لا نزاه وأجبا *

فإن قالوا : لعل هذا استحباب قلنا : ولعل كل ما أوجب فيه الوضوء من الرفاه وغيره تخليفاً لمن سلف إنما هو استحباب وكذلك المني ، وهذا كله لا معنى له وإنما هي دعوى مخالفة للحقائق . والله تعالى التوفيق *

وأما الردة فإن المسلم لو توضأ واغتسل للجنابة أو كانت امرأة فغسلت من الحيض ثم ارتدت ثم زاحا الإسلام دون حدث يكون منهما فانه لم يأت قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا إجماع ولا قياس بأن الردة حدث تنقض الطهارة وم يجمعون معناه أن الردة لا تنقض غسل الجنابة ولا غسل الحيض ولا أحباسه السابقة ولا عتقه السالف ولا حرمة الرجل فن أين وقع لم أنها تنقض الوضوء وم أصحاب قياس قبلها قاسوا الوضوء على الغسل في ذلك فكان يكون أصبح قياس

(١) في المصرية « مس من هذه » (٢) في المصرية « التي »

لو كان شيء من القياس صحيحاً قلن ذكروا قول الله تعالى : (لئن اشركت ليعطين
عملك ولتكونن من الخاسرين) قلنا هذا على من مات كافراً لا على من راجع الاسلام
يبين ذلك قول الله تعالى (ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فلو انك
جبطت أعمالهم) وقوله تعالى (ولتكونن من الخاسرين) شهادة صحيحة قاطعة
لقولنا لانه لاخلاف بين أحد (١) من الامة في ان من ارتد عن راجع الاسلام ومات
مسلماً فإنه ليس من الخاسرين ، بل من الراجعين المفلحين ، وانما الخاسر من مات
كافراً وهذا بين والحمد لله . واما الدم الظاهر من فرج المرأة الحامل فقد اختلف
الناس فيه فروينا من طريق أم علقمة عن عائشة أم المؤمنين ان الحامل تحيض
وهو احد قولي الزهري ، وهو قول هكرمة وقتادة ويكرن عبد الله المزني وربيعة
ومالك والبيث والشافعي ، وروينا عن سعيد بن المسيب والحسن وحماد بن أبي
سليان أنها مستحاضة لاحاض (٢) وروى عن مالك أنه قال في الحامل ترى الدم انها
لاتصل الا ان يطول ذلك بها فينشد فتقتل وتصل ، ولم يحد في الطول حدا وقال
أيضا ليس اول الحمل كآخره ، ويجتهد لها ولا حد في ذلك ، وروينا من طريق
عطاء عن عائشة أم المؤمنين : أن الحامل وان رأت الدم فنها تتوضأ وتصل وهو
قول عطاء والحكم بن عتيبة والنخعي والثوري وسليان بن يسار ونافع مولي ابن
عمر وأحد قولي الزهري وهو قول سفيان الثوري والاوزاعي وأبي حنيفة وأحمد
ابن حنبل وأبي ثور وأبي عبيد وداود وأصحابهم : قال ابو محمد صح ان رسول الله
ﷺ نهي عن طلاق الحائض وأمر بالطلاق في حال الحمل واذا كانت حائضاً فصحت
ان حال الحائض والحائض غير حال الحامل (٣) . وقد اختلف الحنفية لنا على أن
ظهور الحيض استبراء وبرائة من الحمل ، فلو جاز أن تحيض الحامل لما كان الحيض
برائة من الحمل ، وهذا بين جداً والحمد لله ، واذا كان ليس حيضاً ولا هرق استحاضة
فهو غير موجب لفصل ولا فوضوء إذ لم يوجب ذلك نص ولا اجماع وكذلك دم

(١) في البنية « فإنه لاخلاف بين أحد » . (٢) في البنية « أنها لاستحاضة
ولا حائض » (٣) في البنية « أن حال الحمل والحائض غير حال الحائض » .

التفاس قاتما يوجب الفصل لانه دم حيض على ما بيننا بعد هذا (١) والحمد لله رب العالمين •

وكذلك القول في الذبح والقتل وان كان مصية فان كل ذلك لا ينقض الطهارة لانه لم يأت بذلك قرآن ولا سنة، وكذلك من مس المرأة على ثوب لانه انما لامس الثوب لا المرأة، وكذلك من الرجل الرجل بغير الفرج ومس المرأة المرأة بغير الفرج والاعاظ والتذكر وقرقرة البطن في الصلاة ومس الابط وتنفوس الانثيين والرفقين وقص الشعر والاطفار لان كل ما ذكرنا لم يأت نص ولا اجماع بإيجاب (٢) الوضوء في شيء منه •

وقد اوجب الوضوء في بعض ما ذكرنا بل في أكثره بل في كله، طوائف من الناس فوجب الوضوء من قرقرة البطن في الصلاة إبراهيم النخعي واوجب الوضوء في الاعاظ والتذكر والمس على الثوب لشهوة بعض المتأخرين، وروينا إيجاب الوضوء في مس الابط عن عمر بن الخطاب ومجاهد وإيجاب الفصل من تنفه عن هلي ابن ابي طالب وعبد الله بن عمرو (٣) وعن مجاهد الوضوء من تنقية الانف، وروينا عن هلي بن ابي طالب ومجاهد وذو والد عمر بن ذر، إيجاب الوضوء من قص الاعفار وقص الشعر، وأما الدود والحجر بخرجان من الدبر فان الشافعي اوجب الوضوء من ذلك ولم يوجب مالك ولا اصحابنا وقد روينا عن رسول الله ﷺ : « من مس انثية أو رقبته فليستوضأ » ولكنه مرسل لا يسند •

وأما الصفرة والبكرة والدم الأحمر فسيذكر في الكلام في الحيض - ان شاء الله - حكاه انه ليس حيضا ولا هرقا فاذ ليس حيضا ولا هرقا فلا وضوء فيه . اذ لم يوجب في ذلك قرآن ولا سنة ولا اجماع •
وأما الضحك في الصلاة قاتما روينا في إيجاب الوضوء منه أثرا وأهيا لا يصح ،

(١) كذا في الأصلين ولعل صوابه « على ما بين بعد هذا (٢) في المصرية » فإيجاب « وهو خطأ (٣) في الجنية » وعبد الله بن عمر •

لأنه مرسل (١) من طريق أبي المالية وإبراهيم النخعي وابن سيرين والزهري وعن الحسن عن معبد بن صبيح^(٢) ومعبد الجهمي ، ولما مستند من طريق أنس وأبي موسى وأبي هريرة وعمران بن حصين وجابر وأبي المليح ، وروينا بإيجاب الوضوء منه عن أبي موسى الأشعري وإبراهيم النخعي والشعبي وسفيان الثوري والاوزاعي والحسن بن حي وعبيد الله بن الحسن وأبي حنيفة وأصحابه *

فأما حديث أنس فإنه من طريق أحمد بن عبد الله بن زبادة التستري عن عبد الرحمن بن عمرو وأبي حنبله وهو مجهول ، وأما حديث أبي موسى ففيه محمد بن نعيم وهو مجهول ، وأما حديث أبي هريرة ففيه عبد الكريم بن أبي الخارق وهو غير ثقة وأما حديث عمران بن حصين ففيه إسماعيل بن عياش وعبد الوهاب بن نجيدة وهما ضعيفان ، وأما حديث جابر ففيه أبو سفيان وهو ضعيف ، وأما حديث أبي المليح ففيه الحسن بن دينار وهو مذکور بالكذب *

ولا حجة إلا في القرآن أو أثر صحيح مسند *

وقد كان يلزم المالكيين والشافعيين القائلين بالتواتر من الأخبار حتى ادعوا التواتر لحديث معاذ * أجتهد رأيي * والقائلين بمرسل سعيد وطاوس أن يقولوا بهذه الآثار ، قاتها أشد تواتراً مما ادعوا له التواتر ، وأكثر ظهوراً في عدد من أرسله من النسخ عن بيع اللحم والحيوان بالحيوان ، وسائر ما قالوا به من الرسائل *

وكذلك كان يلزم أبا حنيفة وأصحابه المخالفين الخبر الصحيح - في المصراة وفي حج المرأة عن الهرم الحى وفي سائر ما تركوا فيه السنن الثابتة لقياس - : أن يرفضوا هذا الخبر الفاسد قياساً على ما أجمع عليه من أن الضحك لا ينقض الوضوء في غير الصلاة ، فكذلك لا يجب أن ينقضه في الصلاة ، ولكنهم لا يطرّدون القياس ولا يتبعون السنن ولا يلتزمون ما أحلوا من قبول المرسل والتواتر ، إلا ربنا

(١) كذا بالاصلين ولعل صوابه «لأنه إما مرسل» (٢) لم أجده من يسمى

«معبد بن صبيح» هذا فيبحث عنه

يأتى موافقاً لأرائهم أو تقليدكم ، ثم هم أول رافضين له إذا خالف تقليدكم وآراءهم ،
وحسبنا الله ونعم الوكيل *

ويقال لهم : فى أي قرآن أو فى أي سنة أو فى أي قياس وجدتم تغليظ بعض
الاحداث فينقض الوضوء قليلاً وكثيرها ، وتخفيف بعضها قد ينقض الوضوء الا
مقداراً حددتموه منها ؟ والنص فيها كلها جاء مجيئاً واحداً ، قال رسول الله ﷺ :
« لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ » ولا يفتى على ذي عقل أن بعض الحدث
حدث ، فإذا هو كذلك قليلاً وكثيره ينقض الطهارة ، وما لم يكن حدثاً فكثيره
وقليله لا ينقض الطهارة . وبالله تعالى التوفيق *

ثم بحمد الله تعالى وحسن توفيقه طبع الجزء الاول من كتاب المحلى شرح
المحلى للإمام العلامة أبى محمد على بن حزم الاندلسى رحمه الله وجعل الجنة مثواه
ويتلوه الجزء الثانى ان شاء الله تعالى ومطلعه (الاشياء الموجبة فصل الجسد
بكتله) ونسأل الله عز وجل الاعانة على إكمالته وصلى الله على نبينا محمد ﷺ وعلى
آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان الى يوم المآب

فهرست الجزء الاول من المحلى

مرة الصحفة

٢ خطبة المؤلف وموضوع الكتاب

(مسائل التوحيد)

- | | |
|----|--|
| ٢ | المسألة الأولى في بيان أول ما يلزم كل أحد ولا يصح الاسلام إلا به |
| ٣ | » الثانية تفسير كلمة التوحيد |
| ٣ | » الثالثة في بيان ان الله تعالى واحد لم يزل ولا يزال |
| ٤ | » الرابعة في بيان ان الله خلق كل شيء لغيره وبرهان ذلك |
| ٥ | » الخامسة ان النفس مخلوقة وبرهان هذا |
| ٥ | » السادسة ان الروح نفس الجسد وبرهان ذلك |
| ٧ | » السابعة برهان ان العرش مخلوق |
| ٧ | » الثامنة الدليل على ان الله ليس كشيء |
| ٧ | » التاسعة بيان ان النبوة حق وبرهان ذلك |
| ٨ | » العاشرة بيان ان محمدا صلى الله عليه وسلم ارسل الى جميع الانس والجن كافرين ومؤمنين والدليل على ذلك |
| ٨ | » المسألة الحادية عشرة الدليل على ان ملة الاسلام نسخت كل ملة تقدمتها من لدن آدم الى عيسى عليه السلام |
| ٩ | » الثانية عشرة بيان ان عيسى بن مريم سينزل آخر الزمان |
| ١٠ | » الثالثة عشرة ان جميع النبيين وعيسى ومحمد عبيد الله تعالى ومخلوقون لله تعالى |
| ١٠ | » الرابعة عشرة ان الجنة حق مخلوقة للمؤمنين |
| ١٠ | » الخامسة عشرة ان النار حق لا يخلد فيها مؤمن |
| ١٠ | » السادسة عشرة يدخل النار من المسلمين الذين رجعت كياثرهم وسيبناهم على حسناتهم |

- ١١ المسألة السابعة عشرة في بيان ان الجنة والنار لا يفتيان ولا أحد من فيهما أبداً ودليل ذلك
- ١٢ » الثامنة عشرة في بيان ان أهل الجنة يأكلون ويشربون ويطقون وغير ذلك ولا يرون بؤساً أبداً
- ١٢ » التاسعة عشرة ان أهل النار يعضون بالسلاسل والاغلال والقطران وأطباق النيران أكلهم الرقوم وشربهم ماء كالمهل والحميم
- ١٣ » المشركون كل من كفر بما بلغه وصح عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم أو أجمع عليه المؤمنون بما جاء به النبي عليه الصلاة والسلام فهو كافر لا خلاف في ذلك
- ١٣ » الحادية والعشرون ان القرآن الذي في المصاحف بأيدي المسلمين شرفاً وغرباً من أول أم القرآن الى آخر المعوذتين كلام الله عز وجل ووحيه أنزل على قلب نبيه محمد صلى الله عليه وسلم من جعد حرقاً منه فهو كافر
- ١٣ » الثانية والعشرون كل ما في القرآن من خير أو مسخ عن نبي أو عذاب أو نعيم فهو حق على ظاهره لا رمز في شيء منه
- ١٣ » الثالثة والعشرون لا سر في الدين عند أحد يختص به
- ١٣ » الرابعة والعشرون ان الملائكة حق وهم مخلوقون مكرمون كلهم رسل الله لا يمضون الله ما أمرهم ويعملون ما يؤمرون
- ١٣ » الخامسة والعشرون الملائكة خلقوا كلهم من نور وخلق آدم من ماء وتراب والجن من نار
- ١٣ » السادسة والعشرون في بيان ان الملائكة أفضل خلق الله تعالى لا يمضون الله في صغيرة ولا كبيرة
- ١٤ » السابعة والعشرون الجن حق مخلوقون فيهم الكافر والمؤمن يرونتا ولا ترام
- ١٤ » الثامنة والعشرون ان البعث حق ودليل ذلك
- ١٥ » التاسعة والعشرون في بيان ان الوحوش تحشر يوم القيامة

نمرة الصغيرة

- ١٥ المسألة الثلاثون ان الصراط حق وهو طريق يوضع بين ظهراى جهنم
فتمر عليه الخلق كلهم
- ١٦ الحادية والثلاثون ان الموازين حق توزن فيها أعمال المباد تؤمن
بها ولا نذري كيف هي
- ١٦ الثانية والثلاثون ان الخوض حق من شرب منه لم يظما بعده أبدا
- ١٦ الثالثة والثلاثون شفاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أهل
الكبائر من أمته حق
- ١٧ الرابعة والثلاثون الصحف التى تكتب فيها أعمال المباد والملائكة
حق تؤمن بها ولا نذري كيف هي
- ١٧ الخامسة والثلاثون الناس يمطون كتبهم يوم القيامة المؤمنون
القائزون بإيمانهم والكفار يأثمهم والمؤمنون أهل الكبائر وراء
ظهورهم
- ١٨ السادسة والثلاثون على كل انسان حافظان من الملائكة
يحصيان أقواله وأعماله
- ١٨ السابعة والثلاثون من هم بمحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة فان
عملها كتبت له عشرا وتفصيل الشيئة في ذلك
- ١٩ الثامنة والثلاثون من عمل في كفره عملا سيئا ثم أسلم فانعمادى
على تلك الاساءة حوسب وجوزى فى الآخرة بما عمل من ذلك
فى شركه واسلامه وان تاب عن ذلك سقط عنه ما عمل فى شركه
ودليل ذلك من الكتاب والسنة
- ٢١ التاسعة والثلاثون عذاب القبر حق ومساواة الارواح بعد
الموت حق ولا يحيا أحد بعد موته الى يوم القيامة
- ٢٢ الاربعون الحسنات تذهب السيئات بالموازنة والتوبة تسقط
السيئات والقصاص من الحسنات
- ٢٣ الحادية والاربعون نبى الله عيسى عليه السلام لم يقتل ولم
يصلب ولكن توفاه الله عز وجل ثم رفعه اليه

- ٢٣ المسألة الثانية والاربعون لا يرجع محمد صلى الله عليه وسلم ولا أحد من أصحابه الا يوم القيامة
- ٢٤ » للثالثة والاربعون الانس التي رآها رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة أسرى به أرواح أهل السجدة من بين آدم وأرواح أهل الشقاء من شماله عند سماء أهل الدنيا لا تنفي ولا تنتقل الى اجسام آخر الخ
- ٢٥ » أرواح الشهداء تروى وتنم الآن وأرواح الانبياء صلوات الله عليهم أيضا كذلك
- ٢٦ » الرابعة والاربعون الوحي انقطع منصات النبي صلى الله عليه وسلم
- ٢٦ » الخامسة والاربعون دين الاسلام قد تم فلا يزاد فيه ولا ينقص منه ولا يبدل
- ٢٦ » السادسة والاربعون قد بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم الدين كله كما أمره الله
- ٢٦ » السابعة والاربعون حجة الله قد قامت واستبانت لكل من بلغت النذارة من مؤمن وكافر وبر وفاجر
- ٢٦ المسألة الثامنة والاربعون الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فرضان على كل احد على حسب المراتب والطاقة
- ٢٧ » التاسعة والاربعون فمن عجز لجهل او عجمته عن معرفة كل ما ذكر فلا بد له أن يعتقد بقلبه ويقول بلسانه لا اله الا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ما جاء به حق وكل دين سواه باطل
- ٢٨ » الخسون أفضل الانس والجن الرسل ثم الانبياء ثم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم الصالحون
- ٢٩ » الحادية والחסون الله خلق كل شيء سواه لا خالق سواه
- ٢٩ » الثانية والחסون لا يشبه الله عز وجل من خلقه شيء
- ٢٩ » الثالثة والחסون اعتقاد ان الله تعالى لا في مكان ولا في زمان بل هو خالقهما

غرة الصحيفة

- ٢٩ » الرابعة والخمسون لا يحل لاحد أن يسمى الله عز وجل بشيء ما
معني به نفسه ولا أن يصفه بشيء ما أخير به
- ٣٠ » الخامسة والخمسون بيان أن الله تعالى عز وجل تسمة وتسعين
اسما من زاد شيئا من عند نفسه فقد ألد
- ٣١ » السادسة والخمسون لا يحل لاحد أن يشتق الله تعالى اسما لم يسم
به نفسه
- ٣٢ » السابعة والخمسون اعتقاد أن الله تعالى ينزل كل ليلة الى سماء
الدنيا وهو فعل ليس حركة ولا ثقل
- ٣٣ » الثامنة والخمسون القرآن كلام الله وعلمه غير مخلوق
- ٣٤ » التاسعة والخمسون القرآن هو المكتوب في المصاحف المسموع
من القارئ والم محفوظ في الصدور والذي نزل به جبريل على
قلب محمد صلى الله عليه وسلم حقيقة لا مجازاً
- ٣٥ » الستون علم الله تعالى حق لم يزل عليها بكل ما كان أو يكون بما
دق أو جل لا يخفى عليه شيء
- ٣٦ » الحادية والستون قدرته عز وجل وقوته حق لا يعجز عن شيء
والدليل على ذلك
- ٣٧ » الثانية والستون اعتقاد أن الله عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل
ويدا ويدين وايديا ووجهاً وعينا وعينا وكبرياء كل ذلك حق ودليل
ذلك
- ٣٨ » الثالثة والستون اعتقاد أن الله تعالى يراه المسلمون يوم القيامة
بقوة غير هذه القوة
- ٣٩ » الرابعة والستون اعتقاد أن الله تعالى كلم موسى عليه الصلاة
والسلام ومن شاء من رسله
- ٤٠ » الخامسة والستون اعتقاد أن الله تعالى اتخذ إبراهيم ومحمد صلى
الله عليه وسلم خليين
- ٤١ » السادسة والستون اعتقاد أن محمداً صلى الله عليه وسلم امرى

- به ربه بمجده وروحه وطاف في السموات سماء سماء ورأى
أرواح الانبياء عليهم السلام
- ٣٦ المسألة السابعة والستون في اعتقاد أن المعجزات لا يأتي بها أحد الا
الانبياء عليهم السلام
- ٣٦ » الثامنة والستون اعتقاد أن السحريين وتخيل لا يحيل طبيعة أصلا
- ٣٧ » التاسعة والستون اعتقاد أن القدر حق ما أصابنا لم يكن ليخطئنا
وما أخطأنا لم يكن ليصيبنا
- ٣٧ » السبعون اعتقاد أن لا أحد يموت قبل أجله مقتولا أو غير مقتول
- ٣٧ » الحادية والسبعون لا يموت أحد حتى يستوفى رزقه ويعمل بما يشره
- ٣٧ » الثانية والسبعون اعتقاد أن جميع أعمال العباد خيرها وشرها
مخلوق لله تعالى
- ٣٨ » الثالثة والسبعون اعتقاد أن لا حجة على الله تعالى والله الحجة
القائمة على كل أحد
- ٣٨ » الرابعة والسبعون لا عذر لاحد بما قدره الله عز وجل لا في
الدنيا ولا في الآخرة
- ٣٨ » الخامسة والسبعون الايمان والاسلام شيء واحد وهو
مذهب المصنف رحمه الله
- ٣٨ » السادسة والسبعون الايمان والاسلام عقد بالقلب وقول
باللسان وعمل بالجوارح يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية والدليل
على ذلك من الكتاب والسنة
- ٤٠ » السابعة والسبعون من اعتقد الايمان بقلبه ولم ينطق به بلسانه
دون تقية فهو كافر
- ٤ » الثامنة والسبعون من اعتقد الايمان بقلبه ونطق به بلسانه
فقد وفق سواء استدلل أو لم يستدل
- ٤٠ » التاسعة والسبعون من ضيع الاعمال كلها فهو مؤمن طامس
ناقص الايمان لا يكفر

- ٤١ المسأله الثمانون اليقين لا يتفاضل
- ٤١ » الحادية والثمانون المعاصي كبائر فواحش وسيئات صفائر ولم
- ٤٢ » الثانية والثمانون من لم يجتنب الكبائر حوسب على كل
- ما عمل فاذا رجعت حسناته فهو في الجنة وكذلك من ساوت
- سيئاته حسناته
- ٤٣ » الثالثة والثمانون من رجعت سيئاته بحسناته فهم الخارجون من
- النار بالشفاعه على قدر أعمالهم والدليل على ذلك
- ٤٤ » الرابعة والثمانون الناس في الجنة على قدر فضلهم عند الله تعالى
- ٤٤ » الخامسة والثمانون أعلى الناس في الجنة درجة الانبياء ثم أزواجهم
- ثم سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ٤٤ » السادسة والثمانون لا يجوز الخلاف إلا في قريش والدليل على ذلك
- ٤٥ » السابعة والثمانون لا يجوز الامر لغير بالغ ولا لجنون ولا امرأة
- ولا يجوز أن يكون في الدنيا إلا امام واحد ولا طاعة لمخلوق
- في معصية الخالق والدليل على ذلك كله
- ٤٨ » الثامنة والثمانون التوبة من الكفر والزنا وفعل قوم لوط والخمر
- وأكل الاشياء الحرمه كالخنزير والدم والميتة وغير ذلك تكون
- بالندم والافلاع والمزيمه على ان لا عوده أبداً واستغفار الله تعالى
- وهذا اجماع لا خلاف فيه
- ٤٩ » التاسعة والثمانون اعتقاد ان السجالات شياني وهو كافر أعور محرق
- ذو حيل والدليل على ذلك
- ٥٠ » التسعون النبوة هي الوحى من الله تعالى
- ٥٠ » الحادية والتسعون اعتقاد ان ابليس باق حى قد خاطب الله عز
- وجل معترفاً بذنبه مصرأً عليه

﴿ مسائل من الأصول ﴾

نمرة الصحيحة

- ٥٠ المسألة الثانية والتسمون دين الاسلام اللازم لكل أحد لا يؤخذ إلا من القرآن أو مما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ٥١ » الثالثة والتسمون الحديث الموقوف والمرسل لا تقوم بهما حجة
- ٥٢ » الرابعة والتسمون القرآن ينسخ القرآت والسنة تنسخ السنة والقرآن
- ٥٣ » الخامسة والتسمون لا يحل لاحد أن يقول في آية أو في خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابت هذا منسوخ وهذا مخصص إلا بنص آخر وارد بأن هذا النص كما ذكر أو باجماع متيقن وإلا فهو كاذب في دعواه والدليل على ذلك
- ٥٤ » السادسة والتسمون الاجماع هو ما يتقن ان جميع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عرفوه وقالوا به
- ٥٤ » السابعة والتسمون ما صح فيه خلاف من واحد من الصحابة فليس باجماع
- ٥٤ » الثامنة والتسمون الدليل على حجية الاجماع وجوب القطع به بشرطه عند المصنف
- ٥٥ » التاسعة والتسمون الرجوع فيما اختلف الناس فيه الى القرآن والسنة الصحيحة دون عمل أهل المدينة ولا غيرهم
- ٥٦ المسألة العاشرة لا يحل القول بالقياس في الدين ولا بالرأى بل يجب الرد عند التنازع الى كتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم والدليل على ذلك من جهة النقل والعقل
- ٥٩ » الكلام على عبد الملك وأقوال العلماء في تعديله وتحريره
- ٦٠ » أدلة ابطال القياس وقد بالغ المصنف في اراد الادلة في هذه المسألة مما لا تحمد في غير هذا الكتاب
- ٦٥ » الواحدة والمائة أفعال النبي صلى الله عليه وسلم ليست فرضاً إلا ما كان منها لا مرفوعاً فهو حيثئذ أمر

صحيفة

٦٥. المسألة الثانية بعد المائة لا يحمل لنا اتباع شريعة نبي قبل نبينا عليه الصلاة

والسلام

٦٦. الثالثة بعد المائة لا يحمل لاحد أن يقلد أحد الاحياء ولا ميتا وعلى

كل أحد من الاجتهاد حسب طاقته وبرهانه ذلك

٦٧. الرابعة بعد المائة اذا سأل عن أعلم أهل بلده بالدين وكان هناك

صاحب رأي وقياس وصاحب حديث فليأخذ بقول صاحب

الحديث ولا يحمل له أن يسأل صاحب الرأي أصلا

٦٨. الخامسة بعد المائة لاحكم للخطأ ولا للتيسار الا حيث جاء في

القرآن أو السنة لها حكم

٦٨. السادسة بعد المائة كل فرض كلفه الله تعالى الانسان فعلى حسب

قدرته وعجزه

٦٩. السابعة بعد المائة لا يجوز أن يعمل أحد شيئا من الدين مؤقتا

بوقت قبل وقته

٦٩. الثامنة بعد المائة المجتهد المخطيء أفضل عند الله تعالى من المقلد

المصيب والدليل على ذلك

٧٠. التاسعة بعد المائة الحق من الاقوال في واحد منها وسأرها خطأ

والدليل على ذلك من الكتاب والسنة

٧١. لا يحمل الحكم بالنظر أصلا ورد العلامة الامير صاحب معجل

السلام على المؤلف اطلاق هذه الجملة

كتاب الطهارة

٧٢. المسألة العاشرة بعد المائة الوضوء للصلاة فرض لا يجزئ الصلاة الا به

لمن وجد الماء

٧٢. الحادية عشرة بعد المائة لا يجزئ الوضوء الا بنية الطهارة للصلاة

فرضا وتطوعا

٧٣. قول ابي حنيفة رضي الله عنه يجوز الوضوء والتمسك بالنية وبنية

التبرد والتنظيف ويان حجة في ذلك وتزييف ما ذهب اليه

ثمرة الصبيته

- ٧٤ المسألة الثانية عشرة بعد المائة يجزئ الوضوء قبل الوقت وبمده والرد على من خالف في ذلك وإيراد أدلته وبيان بطلانها
- ٧٦ المسألة الثالثة عشرة والمائة حكم ما لو خلط بنية الطهارة نية التبرد
- ٧٧ » الرابعة عشرة والمائة لا تجزئ النية الا قبل الابتداء بالوضوء أو غيره
- ٧٧ » الخامسة عشرة والمائة من غمس أعضاء الوضوء في الماء ونوى أجزاءه
- ٧٧ » السادسة عشرة والمائة قراءة القرآن والسجود فيه ومس المصحف جائز بوضوء وبغير وضوء للجنب والحائض وأقوال علماء الامصار في ذلك ودليل كل وتحقيق المقام بما لا تنجده في غير هذا الكتاب
- ٨٠ » بيان أن سجود القرآن ليس صلاة أصلاً
- ٨١ » الكلام على الآثار التي احتج بها من قال بوجوب الوضوء على من لمس المصحف
- ٨٥ المسألة السابعة عشرة والمائة يجزئ الأذان والاقامة بلا طهارة وفي حال الجنابة وأقوال العلماء في ذلك
- ٨٥ » الثامنة عشرة والمائة يستحب الوضوء للجنب إذا أراد الاكل والنوم أو غير ذلك وتفصيل أقوال الفقهاء
- ٨٨ » التاسعة عشرة والمائة الشرائع لا تنزح الا بالاحتلام أو بالانبات للرجل والمرأة أو بإزالة الماء الذي يكون منه الولد ودليل ذلك كله وأقوال الفقهاء في ذلك وبيان مذاهبهم وأدلتها وتحقيق المقام
- ٩١ » العشرون والمائة إزالة النجاسة وكل ما أمر الله تعالى بإزالته فرض
- ٩٢ » الحادية والعشرون والمائة كيفية تطهير النجاسة التي في الخف أو النعل وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وإيراد أدلتها مفصلة والنظر فيها
- ٩٥ » الثانية والعشرون بعد المائة تطهير القبل والبر من البول والغائط والدم لا يعكفون الا بالماء حتى يزول الأثر أو بثلاثة أحجار متفارقة ودليل ذلك

خمة الصعفة

- ٩٧ بيان ان ما ذهب اليه الامام أبو حنيفة النعمان ومالك امام دار
الهجرة بأن الاستنجاء يكون بأي شيء دون عدد خلاف ما أمر
به رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ٩٨ بيان ان ما ذهب اليه الامام الشافعي بأن الاستنجاء بالحجر
الواحد يكفي خلاف السنة
- ١٠٠ المسألة الثالثة والعشرون والمائة تطهير بول الدكر برش الماء عليه رشا
يزيل أثره ويول الانثى يفسل ومذاهب علماء الامصار في ذلك
- ١٠٢ » الرابعة والعشرون والمائة تطهير دم الحيض أو أي دم كان بالماء
- ١٠٣ » يستحب للمحيض أن تستعمل في غسل الحيض شيئاً من مسك
- ١٠٥ » مذهب أبي حنيفة في دم السمك
- ١٠٦ » الخامسة والعشرون والمائة تطهير المذي بالماء ومذاهب العلماء
في ذلك
- ١٠٧ » السادسة والعشرون والمائة مشروعية تطهير الاناء اذا كان لكتابي
- ١٠٩ » السابعة والعشرون والمائة الفرض في الاناء الذي ولغ فيه الكلب
أي كلب كان اوراق ما في ذلك الاناء ثم يفسل بالماء سبع مرات
أولاهن بالتراب ومذاهب العلماء في ذلك ودليل كل والنظر
فيها نقلاً وعقلاً
- ١١٢ مذهب الامام الشافعي في حكم الاناء الذي ولغ فيه الكلب والنظر فيه
- ١١٣ مذهب الامام مالك في حكم الاناء الذي ولغ فيه الكلب وتقصيله
في ذلك
- ١١٣ مذهب الامام أبي حنيفة النعمان في الاناء الذي ولغ فيه الكلب
وتقنيده بطلانه
- ١١٦ التفريق بين ما ولغ الكلب فيه وبين ما أكل فيه أو أدخل فيه عضو
من أعضائه غير لسانه
- ١١٧ المسألة الثامنة والعشرون والمائة حكم الاناء اذا ولغ فيه الهر ومذاهب
العلماء في ذلك

عمرة الصحيحة

- ١١٨ المسألة التاسعة والمشرون والمائة تطهر جلد الميتة أيا كانت خنزيراً أو
كلباً أو سباعاً أو غير ذلك بالدباغ : وحكم شعر الميتة وصونها
ودريشها ودبرها قبل الدباغ وبمده وإيراد الأدلة في هذه المسألة
وبيان مذاهب العلماء في ذلك والنظر فيها
- ١٢٢ مذهب أبي حنيفة في الانتفاع بجلود الميتة إذا دبغت
- ١٢٣ مذهب الإمام مالك في عظم الميتة
- ١٢٣ تفريق الإمام الشافعي رحمه الله تعالى بين جلود السباع والكلاب والخنزير
والنظر فيه
- ١٢٤ المسألة الثلاثون والمائة . إناؤه الحجر أن تخللت فيه صار طاهراً يتوضأ فيه
ويشرب وإن لم ينسل
- ١٢٤ تحريم الحجر ثابت بالنص والاجماع المتيقن
- ١٢٥ المسألة الحادية والثلاثون بعد المائة المتى طاهر في الماء كان أو
في الجسد أو في الثوب لا تجب إزالته والدليل على ذلك
- ١٢٦ مذاهب علماء الأمصار في طهارة المتى ونجاسته ودليل كل والنظر
في أدلتهم
- ١٢٨ الثانية والثلاثون بعد المائة . إذا احترقت العذرة أو الميتة أو
تغيرت فصارت رماداً أو تراباً طهرت وبرهان ذلك
- ١٢٩ الثالثة والثلاثون والمائة لعاب المؤمن الجنب منهم وأخطأ
ولعاب الخيل وكل ما يؤكل لحمه وسوره طاهر مباح الصلاة به
- ١٢٩ الرابعة والثلاثون والمائة لعاب الكفار من الرجال والنساء
الكتائب وغيرهم نجس كله وكذلك العرق منهم والدمع ودليل
ذلك من الكتاب والسنة
- ١٣٠ الجمع بين القول بنكاح الكتائيات ووطأهن وبين نجاستهن
- ١٣١ الدليل على تحريم كل ما يؤكل لحمه
- ١٣٢ الخامسة والثلاثون والمائة سؤر كل كافر أو ما يؤكل لحمه أو لا
يؤكل من خنزير أو سبع أو حمار أو أكل أو دجاج نجس أو غير نجس

تمرة المصحية

- إذا لم يظهر للعاب أثر فهو طاهر حلال وبرهان ذلك
 ١٣٣ مذهب أبي حنيفة في سؤر الحيوان الذى يؤكل لحمه ودليله والنظر فيه
 ١٣٣ مذهب الامام مالك في سؤر الحمار والبغل وكل ما لا يؤكل لحمه
 وتقصيل ذلك
 ١٣٤ مذهب الامام الشافعى في أسأر الحيوان ما أكل لحمه أو لم يؤكل
 ١٣٥ المسألة السادسة والثلاثون والمائة حكم المائع اذا وقعت فيه نجاسة ودليل
 ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك
 ١٣٨ حكم بيع المائم الذى وقعت فيه نجاسة والانتفاع به وأقوال
 الفقهاء في ذلك
 ١٤٣ مذهب أبي حنيفة فيما اذا وقعت ميتة أو خر أو بول أو نجاسة
 في ماء راكد
 ١٤٤ مذهب أبي يوسف ومحمد صاحب أبي حنيفة فيما لو ماتت فأردة
 في ماء في طست وصب ذلك الماء في بر
 ١٤٧ مذهب مالك في حكم البئر تقع فيه الدجاجة فتموت فيها
 ١٤٨ بيان تفريق أبي حنيفة ومالك رحمهما الله بين ما لا دم له يموت
 في الماء والمائعات وبين ما له دم يموت فيها
 ١٥٠ مذهب الشافعى وأصحابه وأبي ثور رحمهم الله في الماء غير الجارى
 اذا وقعت فيه نجاسة يفصل فيه بين ما اذا زاد عن خمسمائة رطل
 بفدأدى أو نقص ودليله في ذلك
 ١٥١ الكلام في تحديد القلتين عند الفقهاء والنظر فيه
 ١٥٤ بيان ان من احتج بحديث القلتين لاجبة له فيه أصلا
 ١٥٧ اراد المصنف اشكالات الخضم وتنميدها
 ١٦٥ فرار المتأخرين من اشكال فوقموا في أشد منه وأفسد وتقصيل ذلك
 ١٦٦ اراد الزامات للمصنف على أداة الخضم
 ١٦٧ مناظرة المصنف لبعض مخالفيه في مسألة الماء اذا وقعت فيه نجاسة
 ١٦٧ المسألة السابعة والثلاثون والمائة البول كله من كل حيوان حرام أكله

ثمرة الصبيحة

- وشربه الا لضرورة تداو او اكراه أو جوع أو عطش فقط
 ١٦٨ مذهب أبي حنيفة ان البول كله نجس إلا أن بعضه أغلظ نجاسة
 من بعضه
 ١٦٩ مذهب مالك التفريق بين بول ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل
 ١٦٩ مذهب داود الظاهري بول كل حيوان ونجوه طاهر وأما بول
 الانسان ونجوه فهو نجس وبيان أدلة كل من هؤلاء العلماء الاعلام
 والنظر فيها على وجه لم يترك للقول فيه مجالاً للتغير .
 ١٧٧ بيان دليل من يقول ان الاشياء على الاباحة
 ١٨٠ ذكر من قال ان ابوالكلها نجسة من الأئمة الاعلام .
 ١٨١ ابطال قول الامام مالك في التفريق بين بول ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل
 ١٨٢ المسألة الثامنة والثلاثون بعد المائة الصوف والوبر والقرن والسنان اذا
 أخذت من حي طاهرة ولا يحل أكلها
 ١٨٣ المسألة التاسعة والثلاثون والمائة . الكافور وقله والقصة البيضاء وكل
 ما قطع منه حياً أو ميتاً فهو نجس ومن المسلم ضهرة
 ١٨٣ المسألة الاربعون والمائة ألبان الجلالة حرام والبقر والغنم كذلك
 ١٨٣ المسألة الحادية والاربعون والمائة الوضوء بالماء المستعمل جائز وكذلك
 الفضل به للجنابة وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وذكر أدلتهم
 مفصلة والنظر فيها وتمحيصها وقد أطنب المصنف في هذه المسألة بما
 لا تحجده في غير هذا الكتاب
 ١٩١ المسألة الثانية والاربعون والمائة خرق الدباب والبراغيث والنحل وبول
 الخفاش ان كان لا يمكن التحفظ منه لم يلزم من غسله إلا مالا حرج
 فيه ولا عسر
 ١٩١ المسألة الثالثة والاربعون والمائة . القىء من كل مسلم أو كافر حرام
 يجب اجتنابه
 ١٩١ المسألة الرابعة والاربعون والمائة . الحجر والميسر والانصاب والازلام
 رجس حرام واجب اجتنابه

نمرة الصعيفة

- ١٩١ الرد على المصنف دعواه نجاسة الميسر والانصاب والازلام
- ١٩٢ بيان الآية لاتدل على نجاسة الحجر
- ١٩٣ المسألة الخامسة والاربعون والمائة دليل تحريم التبيذ والميسر والقمر والزهر
- ١٩٣ المسألة السادسة والاربعون والمائة في تحريم استقبال القبلة للفنائط والبول مطلقا في أى مكان وكذلك عند الاستنجاء
- ١٩٤ دليل المسألة السابقة والخلاف الحاصل بين العلماء بشأن ذلك واستدلالاتهم
- ١٩٥ عدم اعتبار الادلة في المسألة المذكورة وأسباب ذلك
- ١٩٦ بقية القول في أسباب عدم الاخذ بالادلة المذكورة
- ١٩٩ الرد على من لم ير اطلاق الحكم الوارد في المسألة
- ١٩٩ المسألة السابعة والاربعون والمائة جواز الوضوء والفسل للجنابة بالماء الذى اختلط بظاهر مباح ولو تغير فيه الاوصاف الثلاثة وشرط ذلك
- ٢٠٠ دليل حكم المسألة السابقة من الكتاب والسنة
- ٢٠١ مخالفة مالك لاصحابه في هذا الحكم والرد على منكر الحكم
- ٢٠٢ المسألة الثامنة والاربعون والمائة حكم الوضوء والفسل في المسألة السابقة اذا لم يوجد شرط الجواز وهو زوال اسم الماء عنه
- ٢٠٢ دليل ما في هذه المسألة من الكتاب والسنة
- ٢٠٢ تفصيل الفقهاء في الحكم الوارد في المسألة السابقة وتخصيصهم له بنوع دون آخر
- ٢٠٣ أشهر أقوال أبي حنيفة في ذلك الحكم
- ٢٠٣ ماورد من الجمع بين الوضوء بهذا الماء والتيمم معه
- ٢٠٣ أدلة الخصمين للحكم
- ٢٠٤ الرد على الخصمين للحكم وابطال حججهم
- ٢٠٥ بقية القول في ابطال حجج الخصمين للحكم
- ٢٠٦ اعتراض فرضى والجواب عنه
- ٢٠٦ نقض الشافعيين والمالكيين قولاً من أقوالهم في الاصول والقروع

بحر المصنعة

- ٢٠٦ تقضى أي حنيئة لقوله بالقياس
- ٢٠٦ المسألة التاسعة والاربعون والمائة في عدم جواز خمس المستيقظ يديه في وضوءه حتى يكون قد غسلها واستنشق واستنثر ثلاثاً في الجميع
- ٢٠٧ دليل ماورد في هذه المسألة من الاحاديث
- ٢٠٧ ما ادعاء قوم من تخصيص هذا الحكم بالليل فقط
- ٢٠٨ الرد على هذا المدعى
- ٢٠٩ يسان بعض ما يجب انكاره من أقوال الائمة الذين ادعوا تخصيص هذا الحكم
- ٢١٠ المسألة الخمسون والمائة عدم جواز الفصل من الماء الزاكد للجنب وجوازه وجواز الوضوء لغير الجنب
- ٢١٠ ماورد في هذه المسألة من حكم ماء النهر والبحر
- ٢١٠ ما جاء في هذه المسألة كذلك من عدم جواز الوضوء والاغتسال لمن بال في ماء راكد ثم حري
- ٢١٠ ما جاء في هذه المسألة من جواز الفصل للجنب وغيره في الماء الجاري وجوازه وجواز الوضوء منه وفيه لمن بال فيه
- ٢١٠ دليل هذه الاحكام من السنة
- ٢١١ المسألة الحادية والخمسون والمائة عدم صحة وضوء الرجل وغسله من فضل المرأة الخائض وغير الخائض مطلقاً وجواز شربة للرجال والنساء والاغتسال به للنساء فقط
- ٢١١ جواز استعمال ما فضل من الرجال للرجال والنساء
- ٢١٢ ما استدلل به على ما ورد في هذه المسألة
- ٢١٤ حجة المخالفين لهذه الاحكام
- ٢١٥ رد الاحتجاج الذي أورده المخالفون
- ٢١٥ مخالفة المخالفين لما أورده في حجتهم
- ٢١٦ المسألة الثانية والخمسون والمائة عدم صحة وضوء وصلاة من توضأ بماء لاحق له فيه أو من أتاها مقصوب وكذلك الفصل

- ٢١٦ دليل هذه الاحكام
- ٢١٧ الرد على المخالفين لهذه الاحكام
- ٢١٨ المسألة الثالثة والخمسون والمائة عدم صحة الوضوء والغسل من آنية الذهب والفضة للرجال والنساء
- ٢١٨ دليل ماورد من الاعتراض على هذه المسألة
- ٢١٩ ما ورد من الاعتراض على هذه الادلة والرد عليها
- ٢١٩ المسألة الرابعة والخمسون والمائة عدم صحة الوضوء والغسل من الماء الذي بأرض غمره واستثناء بئر الناقة
- ٢٢٠ الاستدلال على هذا الحكم بالاحاديث
- ٢٢٠ المسألة الخامسة والخمسون والمائة عدم صحة الوضوء والغسل بماء المعصير مطلقاً
- ٢٢٠ المسألة السادسة والخمسون والمائة بيان المياه الجائز التطهير بها
- ٢٢٠ الاستدلال على ذلك من الكتاب الكريم
- ٢٢١ المسألة السابعة والخمسون والمائة من موجبات الوضوء ذهاب العقل
- ٢٢١ الدليل على هذه المسألة
- ٢٢٢ الرد على من خالف في هذا الحكم
- ٢٢٢ المسألة الثامنة والخمسون والمائة من موجبات الوضوء النوم مطلقاً
- ٢٢٣ الدليل على ذلك من الاحاديث
- ٢٢٤ ما ورد من الاحاديث التي تبدل على عدم تقضى النوم للوضوء
- ٢٢٤ تفصيل الآية في هذا الحكم واختلافهم
- ٢٢٥ قول أبي يوسف في تقضى الوضوء بالنوم وتفصيل ذلك
- ٢٢٥ قول الامام مالك والامام احمد بن حنبل فيمن نام نوماً يسيراً وهو قاعد
- ٢٢٥ قول الامام الشافعي في أن جميع النوم يتقضى الوضوء قل أو أكثر الا غير المتمكن
- ٢٢٥ ايراد حجج أقوال هؤلاء الآية والنظر فيها رواية ودراسة بصورة مسبهة
- ٢٢٨ الكلام على حديث أئمة النبي ﷺ بالنساء وبيان أن لا حجة فيه للخصم القائل بالتفريق بين أحوال النائم وأحوال النوم

نمرة الصحيفة

- ٢٢٩ ابطال قول من ذهب الى أن النوم ناقض للوضوء مطلقا من جهة النظر
- ٢٣٠ ذكر أحاديث هي دليل للنصم وليس كذلك
- ٢٣٢ المسئلة التاسعة والخمسون والمائة في أن المذنى والبول والغائط من أي موضع خرجا من الدبر والاحليل يفتقض بها الوضوء وأدلة ذلك
- ٢٣٣ المسئلة الستون والمائة الرجب الخارجة من الدبر تنقض الوضوء
- ٢٣٣ المسئلة الحادية والستون والمائة يجب الوضوء على المستنكح بشيء لكل صلاة فرضا كانت أو نافلة والدليل على ذلك مفصلا
- ٢٣٣ قول أبي حنيفة في المستنكح وحجته في ذلك
- ٢٣٥ ابطال قول الشافعي فيما ذهب اليه في مسئلة المستنكح
- ٢٣٥ المسئلة الثانية والستون بعد المائة يبان أن الوجوه المتقدمة تنقض الوضوء همدا كان أو نسيانا أو بطله اجماعا
- ٢٣٥ المسئلة الثالثة والستون والمائة مس الرجل ذكر نفسه خاصة عمدا وكذلك المرأة من النواقض والدليل على ذلك من الار والنظر
- ٢٣٦ توثيق المصنف مروان بن الحكم وبسرة والاخذ بمحدثهما في المسئلة
- ٢٣٧ بيان من قل بالوضوء من مس الفرج ومن خالف ذلك
- ٢٣٨ تحطئة الامام الشافعي في إيجاب الوضوء من مس الدبر
- ٢٣٨ احتجاج أبي حنيفة بمحدث طلق بن علي وبيان أن لا حجة له فيه
- ٢٤١ رأي أبي حنيفة الوضوء من ارتعاف وملء الفم من القلس والرد عليه
- ٢٤٤ المسئلة الرابعة والستون والمائة من نواقض الوضوء أ كل لحوم الابل نيئة ومطبوخة أو مشوية عمدا دون شحومها محضة
- ٢٤٤ أدلة تقض الوضوء من أ كل لحوم الابل والنظر فيها رواية ودراية
- ٢٤٤ المسئلة الخامسة والستون والمائة من نواقض الوضوء مس الرجل المرأة والمرأة الرجل لأني عضو مس أحدهما الآخر اذا كان همدا وبهذا يقول الشافعية وأصحاب الظواهر

تممة مصحفة

- ٢٤٤ ايراد الادلة فى الوضوء ينقض من المس قرآنا ومنه وتفسير الملامسة
- ٢٤٥ ادعى قوم أن المس المذكور فى الآية هو الجاع وبيان خطأهم
- ٢٤٦ دليل من قال إن الوضوء لا ينقض بالمس ورد ذلك من جهة الاثر والنظر
- ٢٤٧ بيان أن حديث حمل النبي ﷺ امامة بنت أبي العاصي يضعها اذا سجد
وبرفعها اذا قام ليس بحجة لمن خالفنا
- ٢٤٨ قول أبي حنيفة ان الوضوء لا ينتقض بالقبلة ولا بالملامسة وجبت اللنة أو لم
توجد
- ٢٤٨ مذهب مالك أن الوضوء لا ينتقض بملامسة الرجل المرأة اذا كان بغير لنة واذا
كان بلنة فعلى المتن فيهما الوضوء
- ٢٤٨ ابطال قول أبي حنيفة وبيان أنه ظاهر التناقض ولا يمكنه التعلق بانأويل
فى الملامسة
- ٢٤٩ بيان أن لا دليل لماك فى مراعاة الشهوة واللنة لامن قرآن ولا من سنة صحيحة
ولا مقبولة ولا قول صاحب ولا ضبط قياس ولا احتياط
- ٢٤٩ ابطال تفريق الشافعى بين الشعر وغيره
- ٢٤٩ المسألة السادسة والستون والمائة من نواقض الوضوء ايلاج الذكر فى الفرج
أنزل أو لم ينزل والدليل على ذلك
- ٢٥٠ المسألة السابعة والستون والمائة حل الميت فى نعش أو فى غيره من نواقض
الوضوء والدليل على ذلك
- ٢٥١ المسألة الثمانية والستون والمائة من نواقض الوضوء طهور دم الاستحاضة
أو العرق السائل من الفرج اذا كان بعد انقطاع الحيض لكل صلاة
وبرهان ذلك
- ٢٥٢ بيان من قال بإيجاب الوضوء لكل صلاة على الذى يتأدى بها الدم من

نمرة الصحيفة

فرجها متصلا بدم الحيض

- ٢٥٣ قول أبى حنيفة ومالك وأبى يوسف فى المسألة والنظر فيها
- ٢٥٥ المسألة التاسعة والستون والمائة أن الوضوء لا ينتقض بالزحاف ولا بالدم السائل من الجسد أو الخلق أو الامتنان أو الاحليل أو الدبر أو بجمامة وقصد ولا قى كثر أو قل ولا قل ولا قبح ولا أذى المسلم ولا ظلمه ولا من الصليب والوثن ولا الردة والانماط بلنة أو بغير لثة ولا المعاصى من غير ما ذكرنا الى غير ذلك
- ٢٥٦ برهان اسقاط الوضوء من كل ما ذكرنا قرآنا وسنة واجماعا وقد اطنب المصنف فى هذه المسألة بما لا مزيد عليه فينبغى الاطلاع عليه
- ٢٥٧ أدلة من قل باحاديث تفيد وجوب النقض من أشياء وليس كذلك

ثم التمهيد والحمد لله أولا وآخرا

المحلى

تصنيف الامام الجليل ، المحدث ، الفقيه ، الاصولي قوي المعارضة
شديد المعارضة ، بليغ العبارة ، بالغ الحجج ، صاحب التصانيف
المتعة في المعقول والمنقول ، والسنة ، والفقه ، والاصول
والخلاف ، مجدد القرن الخامس ، نثر الاندلس
أبي محمد علي بن احمد بن سعيد بن حزم
المتوفي سنة ٤٥٦ هـ

الجزء الثاني

تحقيق
احمد محمد شاكر

مكتبة
دار الشرائع

٢٢ شارع الجمهورية - القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأشياء الموجبة غسل الجسد كله

١٧٠ - مسألة - إيلاج الحشفة أو إيلاج مقدارها ، من الذكر الذاهب الحشفة والذاهب أكثر من الحشفة - في فرج المرأة الذي هو مخرج الولد منها ، بحرام أو حلال ، إذا كان تصدداً (١) أنزل أولم ينزل ، فإن عمدت هي أيضاً لذلك (٢) فكذلك أنزلت أولم تنزل ، فإن كان أحدهما مجنوناً (٣) أو سكران أو نائمًا أو مضى عليه أو مكروهاً ، فليس على من هذه صفته (٤) منهما إلا الوضوء فقط إذا أفاق أو استيقظ إلا أن ينزل ، فإن كان أحدهما غير بالغ فلا غسل عليه ولا وضوء ، فإذا بلغ لزمه الغسل فيما يحدث (٥) لافياً سلف له من ذلك والوضوء *

برهان ذلك ما حدثناه أحمد بن محمد الطائفي ثنا محمد بن أحمد بن مفرج ثنا محمد بن أيوب الصبوت ثنا أحمد بن عروين عبد الخالق البزار ثنا محمد بن المثنى ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري ثنا هشام بن حسان عن حميد بن هلال عن أبي بردة ابن أبي موسى الأشعري عن أبيه (٦) عن عائشة عن النبي ﷺ قال : « إذا التقى رجلان وجب الغسل » *

وحدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد بن زهير بن حرب (٧) ثنا مسلم بن إبراهيم ثنا شعبة وهشام الدستواقي كلاهما عن قتادة

-
- (١) في النجاسة « بعد » (٢) كلمة « لذلك » محذوفة في النجاسة (٣) في المصرية « مجنونا » وهو خطأ ظاهر (٤) في المصرية « هذا صفته » (٥) في النجاسة « مما يحدث » (٦) في النجاسة « عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري عن أبيه » وهو خطأ (٧) في المصرية « أحمد بن زهير بن حرب » وهو خطأ

عن الحسن البصري عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قل : « إذا قصد بين شعبها الأربع وألزق الختان بالختان فقد وجب النسل »

قال أحمد بن زهير : وحدثننا عفان بن مسلم ثنا همام بن يحيى وأبان بن يزيد الطمار قالا جميعا ثنا قتادة عن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قل : « إذا قصد بين شعبها الأربع وأجهد نفسه فقد وجب عليه النسل أنزل أول ينزل » قال أبو محمد : هذا فيه زيادة ثابتة عن الأحاديث التي فيها إسقاط النسل ، والزيادة شريفة واردة لا يجوز تركها .

وانما قلنا في مخرج الولد لأنه لاختان الا هنالك ، فسواء كان مخنونا أو غير مخنون (١) ، لأن لفظة « أجهد نفسه » تقتضي ذلك ، ولم يخص عليه السلام حراما من حلال .

وانما قلنا بذلك في العمد دون الأحوال التي ذكرنا ، لأن قوله عليه السلام : « إذا قصد ثم أجهد » وهذا الإطلاق ليس الاختار القاصد ، ولا يسمى المغلوب أنه قصد ولا التائم ولا المعنى عليه (٢)

وأما المخنون فقد ذكرنا قول رسول الله ﷺ : « رفع القلم عن ثلاثة » فذكر عليه السلام « المخنون حتى يفارق الصبي حتى يبلغ » فإذا زالت (٣) هذه الأحوال كلها من الجنون والانعاء والنوم والصبا فالوضوء لازم لهم فقط ، لا شئ يصيرون مخاطبين بالصلاة والوضوء لما جملة ، وبالفصل (٤) ان كانوا مجننين ، وهؤلاء ليسوا بمجننين . وبالله تعالى التوفيق (٥)

(١) في المصرية « عجوبا أو غير محبوب » وهو خطأ (٢) هنا بهامش النسخة ما نصه « قال شمس الدين الذهبي : هذا فيه نظر أن لو وكلنا الى هذا الحديث ، كيف وقد قال صلى الله عليه وسلم : إذا التى الختانان . في الحديث الآخر ! وهذا مما غفل عنه ابن حزم فان النبي عليه السلام أوجب النسل بلقاء الختانين لم يخص مكروها ولا نائما ، وأخطه خرق الاجماع بهذا » (٣) في النسخة « قلنا زادت » وهو خطأ (٤) في المصرية « وبالنسل وبالوضوء » (٥) هنا بهامش النسخة ما نصه : « قال الشيخ شمس الدين الذهبي : أترأ اذا أجنب المجنون يقول لاغسل عليه لكونه رفع عنه القلم ؟ بل حكم

فان قيل : فملا أوجبتم الغسل بقوله عليه السلام « اذا التقى الخنثانان وجب الغسل » ؟ قلنا : هذا انما أمر من قوله عليه السلام : « اذا أقحطت أو أكلت فلا غسل عليك » فوجب أن يستثنى الأقل (١) من العام ولا بد ، ليؤخذ بهما معاً ، ثم حديث أبي هريرة زائد حكاه على حديث الاكسال فوجب إعماله أيضاً *

وأما كل موضع لا ختان فيه ولا يمكن فيه الختان فلم يأت نص ولا سنة بإيجابه الغسل من الإيلاج فيه ، ومن رأى أن لا غسل من الإيلاج في الفرج ان لم يكن أنزل : - عثمان بن عفان وعلى بن أبي طالب والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وسعد بن أبي وقاص وابن مسعود ورافع بن خديج وأبو سعيد الخدري وأبي بن كعب وأبو أيوب الأنصاري وابن عباس والنعمان بن بشير وزيد بن ثابت وجمهور (٢) الأنصار رضوا الله عنهم وعطاء بن أبي رباح وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وهشام بن عروة والأعمش وبعض أهل الظاهر * (٣)

وروى الغسل في ذلك عن عائشة أم المؤمنين وأبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان وعلى وابن مسعود وابن عباس وابن عمر والمهاجرين رضوا الله عنهم ، وبه يقول أبو حنيفة ومالك والشافعي وبعض أصحاب الظاهر *

١٧١ - مسألة - فلو أجنب كل من ذكرنا وجب عليهم غسل الرأس وجميع الجسد اذا أفاق المضي عليه والمجنون وانتهى النائم وصحا السكران وأسلم الكافر ، وبالاجنب يجب الغسل والبولغ * (٤)

برهان ذلك قول الله تعالى : (فان كنتم جنبا فاطهروا) فلو اغتسل الكافر قبل أن يسلم والمجنون قبل أن يفيق أو غسل المضي عليه قبل أن يفيق والسكران : لم يجزم ذلك من غسل الجنابة وعليهم اعادة الغسل لأنهم يخرجون الجنابة منهم صاروا

أزاله في جنونه حكم بولغ ذكره في فرج » (١) في الجنبة « الاول » بدل « الأقل » وهو خطأ (٢) في الجنبة « وجمهرة الأنصار » (٣) في الجنبة « وبعض أصحاب الظاهر » (٤) كلمة « والبولغ » ثابتة في الأصولين ولا ترى لها موقفاً في سياق القول ، ونظما من أخطاء الناسخين

جنباً ووجب الفسل به ولا يجزئ الفرض المأمور به إلا بنية أدائه قصداً إلى تأدية ما أمر الله تعالى به قال الله تعالى : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) وكذلك لو توضؤا في هذه الأحوال للحدث لم يجزهم ولا بد من إعادته بعد زوالها لما ذكرنا (١) •

١٧٢ - مسألة - والجنابة هي الماء الذي يكون من نوعه الولد ، وهومن أنزل أبيض غليظ رائحته رائحة الطلع وهو من المرأة رقيق أصفر ، وماء العقيم والماء القوي بوجبه الفسل ، وماء الخصى (٢) لا يوجب الفسل ، وأما المنيوب الذكر السالم الأثنيتين أو إحداهما فماؤه يوجب الفسل •

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عباس بن الوليد ثنا يزيد بن ربيع ثنا سعيد - هو ابن أبي عروبة - عن قتادة أن أنس بن مالك حدثهم أن أم سليم حدثت « أنها سألت نبي الله ﷺ عن المرأة ترى في منائها ما يرى الرجل ؟ فقال رسول الله ﷺ : إذا رأت ذلك المرأة فلتغتسل قبل وهل يكون هذا ؟ قال رسول الله ﷺ : نعم فمن أين يكون الشبه ؟ إن ماء الرجل غليظ أبيض وماء المرأة رقيق أصفر ، فمن أيهما خلا أو سبق يكون منه الشبه » •

قال أبو محمد فهذا هو الماء الذي يوجب الفسل وماء العقيم والماء القوي والخصية وإن كان مجبواً فهذه صفته وقد يولد لها ماء وأما ماء الخصى قائماً هو أصفر فليس هو الماء الذي جاء النص بإيجاب الفسل فيه فلا غسل فيه ولو أن امرأة شغرت (٣) وهي بالغ أو غير بالغ فدخل التي فرجها غفلت فالتسل عليها ولا بد لأنها قد أنزلت الماء بقيتها . ١٧٣ - مسألة وكيف خرجت الجنابة المذكورة بضربة أو علة أو لغير ذلك أولم يشعر به حتى وجده أو باستنكاح فالفسل واجب في ذلك

برهان ذلك قوله تعالى : (وإن كنتم جنباً فاطهروا) وأمره عليه السلام إذا فضخ (٤)

(١) في المصرية « كما ذكرنا » (٢) في المصرية « وماء الحيض » وهو خطأ (٣) بضم الشين وكسر الفاء مبنى لما لم يسم فاعله . والشفر بضم الشين واسكان الفاء حرف الفرج وشفر المرأة - بفتح الشين والفاء - ضرب شفرها (٤) بالضاد

الماء أن يغتسل، وهذا عموم لسلك من خرجت منه الجنابة، ولم يستثن عز وجل ولا رسوله عليه السلام حالاً من حال فلا يحل لأحد أن يخص النص برأيه بغير نص، وهذا هو قول الشافعي وداود.

وقال أبو حنيفة ومالك من خرج منه المني - لملة قال أبو حنيفة: أو ضرب على استه فخرج منه المني فعليه الوضوء ولا غسل عليه وهذا قول خلاف للقرآن والسنة الثابتة والقياس وما نقله عن أحد من السلف إلا عن سعيد بن جبير وحده فإنه ذكر عنه لا غسل إلا من شهوة *

قال أبو محمد: أما خلافهم للقياس فإن الفائط والبول والريح موجبة للوضوء ولا يختلفون أن كيفاً خرج ذلك فالوضوء فيه وكذلك الحيض موجب للغسل وكيفاً خرج فالغسل فيه فكان الواجب أن يكون المني كذلك فلا باقرآن أخذوا ولا بالسنة عملوا ولا القياس طردوا *

والعجب أن بعضهم احتج في ذلك بأن الفائط والبول ليس في خروجهما حال تميل الجسد قال: والمني إذا خرج لشهوة أذهب الشهوة وأحدث في الجسد أثراً فوجب أن يكون بخلافهما *

قال علي: وهذا تخطيط بل الفنة في خروج البول والفائط والريح أشد عند الحاجة إلى خروجهما منها في خروج المني وضرب المني (١) امتناع خروجها (٢) أشد من ضرر امتناع خروج المني فقد استوى الحكم في ذلك (٣) والله تعالى التوفيق. فإن تأذى المستنكح بالنسل فليتييم لأنه غير واجد ما يقدر على النسل به فحكمه التيمم بنص القرآن. والله تعالى التوفيق *

١٧٤ - مسألة ولو أن امرأة وطئت ثم اغتسلت ثم خرج ماء الرجل من فرجها فلا شيء عليها، لا غسل ولا وضوء لأن الغسل إنما يجب عليها من إنزالها لا من إنزال غيرها والوضوء إنما يجب عليها من حدثها لا من حدث غيرها وخروج ماء

والخاء المحجمين أي دفع وفضض الماء دفعه (١) لفظ « أم » ساقط من البنية (٢) في المصرية « خروج » (٣) هذه الجملة في البنية غير واضحة ونصها « وضرب امتناع خروجها أشد عند الحاجة إلى خروجها فقد استوى في الحكم في ذلك » وهو مخترع

الرجل من فرجها ليس انزالاً منها ولا حدثاً منها (١) فلا غسل عليها ولا وضوء. وقدرى
عن الحسن أنها تقتل وعن قتادة والأوزاعي وأحمد واسحاق تنوضاً. قال علي :
ليس قول أحد حجة دون رسول الله ﷺ .

١٧٥ - مسألة - فلو أن امرأة شفرها رجل فدخل ماؤه فرجها فلا غسل عليها
إذا لم تنزل هي . وقدرى عن عطاء والزهرى وقاتدة : عليها الغسل قل على : ليحباب
الغسل لا يلزم الابنص قرآن أو سنة ثابتة عن رسول الله ﷺ .

١٧٦ - مسألة - ولو أن رجلاً أو امرأة أجنبا وكان منهما وطء دون إنزال (٢)
فأغتسلا وبالا أو لم يبولا (٣) ثم خرج منهما أو من أحدهما بقية من الماء المذكور أو كله
فانسل واجب في ذلك ولا بد ، فلو صليا قبل ذلك أجزأتها صلاتهما ثم لا بد من
الغسل ، فلو خرج في نفس الغسل وقد بقي أقله أو أكثره لزمها أو التي خرج ذلك
منه ابتداء الغسل ولا بد .

رهان ذلك محوم قوله عز وجل : (وإن كنتم جنبا فاطهروا) والجنب هو من
ظهرت منه الجنابة . وقوله عليه السلام : « إذا فضخ الماء فليغتسل » ولا يجوز
تخصيص هذا الصوم بالأي

وقال أبو حنيفة : إن كان الذي خرج منه المني قد بَالَ قبل ذلك فانسل عليه
وإن كان لم يبَل فلا غسل عليه

وقال مالك : لا غسل عليه بَالَ أو لم يبَل

وقال الشافعي كقولنا .

قال أبو محمد : واحتج من لم ير الغسل بأنه قد اغتسل والغسل إنما هو لتزول
الجنابة من الجسد وإن لم تظهر

وخطأ . والصواب ما هنا وهو الذي في المصرية (١) أما وجوب الغسل فلا دليل عليه
لأنه لم يحصل منها انزال ، وأما الوضوء فالظاهر وجوبه لأن الخارج منها وإن كان مني
الرجل إلا أنه لا يخلو من اختلاطه برطوبة خارجية منها . وهذا الاحوط (٢) في المصرية
« وطء فقص دون انزال » ولفظ « فقص » لا معنى له ولعل صوابه « فقط »
والذي هنا هو ما في النجفة (٣) في المصرية « أو لم ينزلا » وهو خطأ يأباه السية

قال علي : وهذا ليس كما قالوا بل ما للفعل إلا من ظهور الجنابة (١) لقوله عليه السلام : « إذا رأيت الماء » ولو ان امرأة التذّن بالتذكّر حتى أيقن أن الماء قد صار في المثانة ولم يظهر ما وجب عليه غسل لأنه ليس جنباً بعد ومن ادعى عليه وجوب الغسل فعليه البرهان من القرآن أو السنة *

فإن قيل : قد روى نحو قول مالك عن علي وابن عباس وعطاء . قلنا : لا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد صح عن علي وابن عباس وابن الزبير إيجاب الغسل على المستحاضة لكل صلاة ، فلم يأخذ بذلك مالك ولا أبو حنيفة ، ومن الباطل أن يكون علي وابن عباس رضي الله عنهما حجة في مسألة غير حجة في أخرى . والله تعالى التوفيق *

١٧٧ - مسألة - ومن أوجب في الفرج وأجنب فعليه النية في غسله ذلك لما معناه ، وعليه أيضاً الوضوء ولا بد ، ويميزه في أعضاء الوضوء غسل واحد ينوي به الوضوء والغسل من الإيلاج ومن الجنابة ، فإن نوى بعض هذه الثلاثة ولم ينو سائرهما أجزأه لما نوى ، وعليه الإعادة لما لم ينو ، فإن كان مجنباً باحتلام أو يقظة من غير إيلاج فليس عليه إلا نية واحدة للغسل من الجنابة فقط *

برهان ذلك أن رسول الله ﷺ أوجب الغسل من الإيلاج وإن لم يكن انزال (٢) ومن الانزال وإن لم يكن إيلاج ، وأوجب الوضوء من الإيلاج ، فهي أعمال متفارة ، وقد قال عليه السلام « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » ، فلا بد لكل عمل مأمور به من القصد إلى تأديته كما أمره الله تعالى ، ويميزه من كل ذلك عمل واحد لأنه قد صح عنه ﷺ أنه كان يغتسل غسل واحد من كل ذلك ، فأجزأ ذلك بالنص ، ووجبت النيات بالنص ، ولم يأت نص بأن نية لبعض ذلك تجزئ من نية الجميع ، فلم يميز ذلك . والله تعالى التوفيق *

١٧٨ - مسألة - وغسل يوم الجمعة فرض لازم لكل بالغ من الرجال والنساء وكذلك الطيب والسواك

(١) في التنية « إلا لظهور الجنابة » (٢) في المصرية « وإن لم يكن أنزال »

برهان ذلك ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني ثنا أبو اسحاق ابراهيم ابن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا علي - هو ابن المديني - ثنا حرمي بن عمار (١) ثنا شعبة عن أبي بكر بن المنكدر حدثني عمرو بن سليم الانصاري قال : أشهد على أبي سعيد الخدري قال : أشهد على رسول الله ﷺ قال : « الفصل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وأن يستن وأن يمس طيباً » قال عمرو بن سليم : أما الفصل فأشهد انه واجب وأما الاستن والطيب فله أعلم وأوجب هو أم لا ولكن هكذا في الحديث * وروينا بإيجاب الفصل أيضاً مسنداً من طريق عمر بن الخطاب وابنه وابن عباس وأبي هريرة كلها في غاية الصحة فصار خيراً متواتراً يوجب العلم (٢) وعن قال بوجود فرض الفصل يوم الجمعة عمر بن الخطاب بمحضرة الصحابة رضي الله عنهم لم يخالفه فيه أحد منهم ، وأبو هريرة وابن عباس وأبو سعيد الخدري وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود وعمر بن سليم وهطاء وكعب والمسيب بن رافع *

أما عمر فانه قال على المنبر لعنان يوم الجمعة - وقد قال عثان : ما هو الا أن سمعت الأذان الاول فتوضأت وخرجت فقاتل له عمر - والله لقد علمت ما هو بالوضوء ، والوضوء أيضاً وقد علمت أن رسول الله ﷺ كان يأمر بالفصل * وروينا عن أبي هريرة انه قال : لله على كل مسلم أن يقتل من كل سبعة أيام يوماً فيفصل كل شيء منه ويمس طيباً إن كان لأهله ، والفصل يوم الجمعة واجب كفصل الجنابة *

فأما اللفظ الاول فن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن طاوس عن أبي هريرة واللفظ الثاني عن مالك بن أنس عن سعيد المقبري عن أبي هريرة *

وهن سعد بن أبي وقاص : ما كنت أرى مسلماً يدع الفصل يوم الجمعة وقال ابن مسعود في شيء غلب به : لأننا أحق من الذي لا يقتل يوم الجمعة * قال أبو محمد : لا يعمق من ترك ما ليس فرضاً ، لأن رسول الله ﷺ قال فيه :

(١) حرمي - بالجاء والراء المفتوحين - وعمارة بالهم والراء - ووقع في المصرية « عبادة » بالباء والدال وهو خطأ (٢) في التنية « فوجب العلم »

« أفلح إن صدق ، دخل الجنة إن صدق » والمفلح المضمون له الجنة ليس أحق
وعن عمار بن ياسر في شيء ظن به : أنا إذن كن لا يقتل يوم الجمعة
وعن أبي سعيد الخدري : أوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم الفصل يوم
الجمعة على كل محتلم

وعن ابن عمر - وسئل عن الفصل يوم الجمعة فقال - : أمرنا به رسول الله
صلى الله عليه وسلم . وعن كعب انه قال : لله على كل حالم أن يقتل في كل سبعة
أيام مرة فيفصل رأسه جسده وهو يوم الجمعة ، فقال ابن عباس : وأنا أرى أن يطيب
من طيب أهله ان كان لم * .

وسئل ابن عباس عن غسل يوم الجمعة فقال : اغتسل . وروينا أمره بالطيب
من طريق حماد بن سلمة عن جعفر بن أبي وحشية عن مجاهد عن ابن عباس ،
وأمره بالفصل عن ابن جريج عن عطاء عنه . وروينا من طريق عبد الرزاق عن
سفيان الثوري أن غسل يوم الجمعة واجب * .

وروينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن
ميسرة عن طاوس قال : سمعت أبا هريرة يوجب الطيب يوم الجمعة
وروينا من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال
سمعت أبا سعيد الخدري يقول : ثلاث هن على كل مسلم يوم الجمعة : الفصل والسواك
ومس من طيب ان وجده * .

قال أبو محمد : ما علم أنه يصح عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم إسقاط
فرض الفصل يوم الجمعة

ونهب جماعة من المتأخرين الى أنه ليس بواجب واحتجوا بحديث عمر وعثمان
الذي ذكرناه وبحديث رويناه من طريق عائشة رضي الله عنها : « كان الناس يأتون
الجمعة من منازلهم ومن العوالي فيأتون في الباء ويصيبهم النبار فيخرج منهم الرج
فأتى رسول الله ﷺ إنسان منهم وهو عندي فقال رسول الله ﷺ : لو أنكم
تطهرتم ليومكم هذا . » وعن أبيه أيضاً : « كان الناس أهل عمل ولم يكن لهم كفارة فكان

يكون لهم قتل^(١) فتيل لهم : لو اغتسلتم يوم الجمعة وبحديث عن الحسن : « أنبئنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يغتسل يوم الجمعة ولكن كان أصحابه يغتسلون » *

وبحديث من طريق ابن عباس : « كان رسول الله ﷺ ربما اغتسل وربما لم يغتسل يوم الجمعة » . وبحديث آخر من طريق ابن عباس في الغسل يوم الجمعة : « أنه خبر لمن اغتسل ، ومن لم يغتسل فليس بواجب ، وسأخبركم كيف بدأ الغسل ،^(٢) كان الناس بمجبودين يلبسون الصوف ويعملون على ظهورهم ، وكان مسجدهم ضيقا مقارب السقف ، فخرج رسول الله ﷺ في يوم حار وعرق الناس في الصوف حتى ثارت منهم رياح آتت بذلك بعضهم بعضا ، فلما وجد رسول الله ﷺ ذلك الريح قال أيها الناس إذا كان هذا اليوم فغسلوا وبس أحدكم طيبا أفضل مما يجده من دهنه وطيبه قال ابن عباس : ثم جاء الله بالخير ، ولبسوا غير الصوف ، وكفوا العمل ، ووسموا مسجدهم ، وذهب بعض النبي كان يؤذي بعضهم بعضا من من العرق » *

وبحديث عن سمرة عن النبي ﷺ « من توضأ يوم الجمعة فيها نمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل » ومثله من طريق أنس عنه عليه السلام نصا ، وكذلك من طريق الحسن ، ومن طريق جابر عنه عليه السلام ، ومثله نصا^(٣) عن عبد الرحمن ابن سمرة وأبي هريرة ، ومثله عن يزيد بن عبد الله أبي العلاء^(٤) *

وهذا كل ما شفيوا به ، وكله لا حجة لهم فيه ، لأن كل هذه الآثار لا خير فيها ، حاشا حديث عائشة وهر فهمما صحيحان ، ولا حجة لهم فيها على ماسنين ان شاء الله تعالى

أما حديث الحسن ويزيد بن عبد الله فرسلان ، وكم من مرسل للحسن

(١) يفتح التاء المتاء والقاء أي ربح كربة

(٢) في البنية « كيف كان بدء الغسل » (٣) في البنية « أيضا »

(٤) حديث يزيد بن جندب لم أعرفه ولم يتكلم به المؤلف فيما يأتي ، فان كان كما قال

فهو مرسل لأن يزيد من التابعين مات سنة ١٠٨ أو ١١١

لا يأخذون به ، كرسله في الوضوء من الضحك في الصلاة ، لا يأخذ به المالكيون والشافعيون ، وكرسله « ان الارض لا تنجس » لا يأخذ به الحنفيون ، وكذلك ليبيد بن عبد الله ، ومما يوجب المقت من الله تعالى أن يجملوا المرسل حجة ثم لا يأخذون به ، أو أن لا يروه حجة ثم يحتجون به ، فيقولون مالا يفعلون (كبر مقتا عند الله) *

وأما حديثاً (١) ابن عباس فأحدهما من طريق محمد بن معاوية النيسابوري ، وهو معروف بوضع الاحاديث والكذب والثاني من طريق عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة وقد روينا من طريق عمرو بن أبي عمرو — هذه نفسها — عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ : « من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوه معها » . فان كان خبر عمرو حجة فليأخذوا بهذا (٢) ، وان كان ليس بحجة فلا يجمل لهم الاحتجاج به في رد السنن الثابتة وأما عمرو فضعيف لا يحتاج به لنا ، ولا تقبله حجة علينا ، وهذا هو الحق الذي لا يجمل خلافه ، ولو احتججنا به في موضع واحد لأخذنا بخبره في كل موضع (٣) فان قالوا : قد صح عن ابن عباس خلاف ما روى عنه عمرو في قتل البهيمة ومن أتاها ، قلنا لم : وقد صح عن ابن عباس خلاف ما روى عنه عمرو في إسقاط غسل الجمعة ولا فرق ، ثم لو صح حديث عمرو هذا لما كان لهم فيه حجة ، بل لكان لنا حجة عليهم (٤) لانه ليس فيه من كلام (٥) النبي ﷺ إلا الامر بالفصل وإيجابه وأما كل ما تعلقوا به من إسقاط وجوب الفصل فليس من كلامه عليه السلام ، وانما هو من كلام ابن عباس وظنه ولا حجة في أحد دونه عليه السلام *

وأما حديث سمرة قائما هو من طريق الحسن عن سمرة ، ولا يصح للحسن سماع من سمرة إلا حديث المقيمة وحده ، فان أبوا الا الاحتجاج به ، قلنا لم : قد روينا

- (١) في المصرية « حديث » بالافراد وهو خطأ (٢) في المصرية « قلنا خذوا بهذا » (٣) عمرو بن أبي عمرو ثقة وثقه أبو زرعة والجللي وقال احمد وأبو حاتم : ليس به بأس ، وقد أنكروا عليه حديث البهيمة . وروى له الشيطان وقال الذهبي . حديثه حسن منقطع عن الرتبة العليا من الصحيح (٤) في الجينة « بل كان حجة لنا عليهم » (٥) في المصرية « كلام من »

من طريق الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ : « من قتل عبده قتلناه ومن جدهه جدهناه » والخنفيون والمالكيون والشافعيون لا يأخذون بهذا ، وروينا أيضا عنه من سمرة عن النبي ﷺ : « عهدة الرقيق أربع » وهم لا يأخذون بهذا . ومن الباطل والعار احتجاجهم في الدين برواية ما اذا واقتت تقليدنا ، ومخالفتهم لما بيننا اذا خالفنا تقليدنا ، ما ترى ديننا يبقى (١) مع هذا ، لانه اتباع الهوى في الدين •

وأما حديث أنس فهو من رواية يزيد الرقاشي وهو ضعيف ، صح عن شعبة أنه قال : لأن أقطع الطريق وأزني أحب الي من أن أروى عن يزيد الرقاشي ، ورب حديث ليزيد الرقاشي تركوه لم يحتجوا فيه الا بضعة قطع (٢) بمومن رواية للضحاك ابن حمزة وهو هالك ، عن الحجاج بن أرطاة وهو ساقط ، عن ابراهيم بن هاجر وهو ضعيف . ثم نظرنا في حديث جابر فوجدناه ساقطا ، لانه لم يرو الا من طرق (٣) في أحدها رجل مسكوت عن اسمه لا يعرف من هو ، وفي ثانيهما أبو سفيان عن جابر وهو ضعيف ، ومحمد بن الصلت وهو مجهول ، وفي الثالث منها الحسن عن جابر ولا يصح معجم الحسن من جابر •

وأما حديث عبد الرحمن بن سمرة فهو من طريق سلم بن سلجان أبي هشام البصري وليس بالقوي (٤)

وأما حديث أبي هريرة فهو من رواية أبي بكر الهذلي وهو ضعيف جدا (٥)

(١) في المصرية « ينبي » (٢) يزيد بن ابان الرقاشي رجل قاص زاهد من الحفظ قال ابن حبان : « كان من خيار عباد الله من البكائين بالليل لكنه غفل عن حفظ الحديث شغلا بالعبادة ، لانهل الرواية عنه الا على جهة التعجب » (٣) في المصرية « طريق » بالافراد وهو خطأ (٤) في المصرية « سالم بن سليمان أبي هشام » وفي التمنية « سلم بن سليم بن هاشم » وكلاهما خطأ ، والصواب أن اسمه سلم بن سليمان ، وكنيته أبو هاشم أو أبو هشام على اختلاف فيها قال العقيلي : « لا يقيم الحديث » وحديث سلم هذا ذكره في لسان الميزان أنه رواه سلم عن أبي حرة عن الحسن عن سمرة . ولم يذكر عبد الرحمن بن سمرة قاله أعلم بالصواب . (٥) في التمنية بحذف « جدا »

فقطت هذه (١) إلا ناركها ثم لو صحت لم يكن فيها نص ولا دليل على أن غسل الجمعة ليس بواجب ، وإنما فيها أن الوضوء نعم العمل (٢) ، وأن الغسل أفضل وهذا لا شك فيه ، وقد قال الله تعالى : (ولو آمن أهل الكتاب لكان خيراً لهم) فهل دل هذا اللفظ على أن الإيمان والتقوى ليس فرضاً ؟ حاشا لله من هذا ، ثم لو كان في جميع هذه الأحاديث نص على أن غسل الجمعة ليس (٣) فرضاً لما كان في ذلك حجة ، لأن ذلك كان يكون موافقاً لما كان الأمر عليه قبل قوله عليه السلام « غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وعلى كل مسلم » وهذا القول منه عليه السلام شيء وارد وحكم زائد ناسخ للحالة الأولى بيقين لا شك فيه ، ولا يحمل ترك الناسخ بيقين ، والاخذ بالنسخ *

وأما حديث عائشة رضي الله عنها : « كانوا أعمال أنفسهم ويأتون في المباء والغبار من العوالي فتشور لهم رواح فقال رسول الله ﷺ : لو تطهروا ليومكم هذا » أو « أو لا تفتسلون » فهو خبر صحيح ، إلا أنه لا حجة لهم فيه أصلاً ، لأنه لا يتخلو هذا من أن يكون قبل أن يغتسل عليه السلام على المنبر فأمر الناس بالغسل يوم الجمعة ، وقيل أن يغتسل عليه السلام بأن غسل يوم الجمعة واجب على كل مسلم وكل محتلم والطيب والسواك وقبل أن يغتسل عليه السلام أنه حق لله تعالى على كل مسلم ، أو يكون بعد كل ما ذكرنا ولا سبيل إلى قسم ثالث ، فمن كان خبر عائشة قبل ما رواه عمر بن الخطاب وابنه وأبو هريرة وابن عباس ، وأبو سعيد الخدري وجابر ، فلا يشك ذو حس سليم في أن الحكم للتأخر ، وإن كان خبر عائشة بعد كل ما ذكرنا من إيجاب الغسل يوم الجمعة والسواك والطيب وأنه حق لله تعالى على كل مسلم ، فليس فيه نص ولا دليل على نسخ الإيجاب المتقدم ، ولا على إسقاط حق الله تعالى المنصوص على أتباعه ، وإنما هو تبكيك لمن ترك الغسل المأمور به التوجب فقط ، وهذا تأكيد للأمر المتيقن لا إسقاط له فقد نهى

(١) في النسخة بحذف لفظ « هذه » (٢) في النسخة « بم العمل » وهو خطأ

(٣) في النسخة بحذف « ليس » وهو خطأ

رسول الله ﷺ عن الوصال فلم ينتهوا فواصل بهم تنكيلا لهم ، أنيسوخ في عقل أحد أن ذلك نسخ للتهي عن الوصال ١٧

وكل ما أخبر عليه السلام أنه واجب على كل مسلم ، وحق الله تعالى على كل محتمل ، فلا يحمل تركه ولا القول بأنه منسوخ أو أنه نسب ، إلا بنص جلي بذلك ، مقطوع على أنه وارد بعده ، مبين أنه نسب أو أنه قد نسخ ، لا بالظنون الكاذبة المتروكة لها اليقين .

هذا لو صح أن خبر عائشة كان بعد الإيجاب للفصل (١) وهذا لا يصح أبدا بل في خبر عائشة دليل بين على أنه كان قبل الإيجاب ، لأنها ذكرت أن ذلك كان والناس عمال أنفسهم ، وفي ضيق من الحال وقلة من المال ، وهذه صفة أول الهجرة بلا شك والراوى لإيجاب الفصل أبو هريرة ، وابن عباس ، وكلاهما متأخر الاسلام والصحة أما أبو هريرة فسلامه أثر فتح خير ، حين اتعت أحوال المسلمين ، وارتفع الجهد والضيق عنهم ، وأما ابن عباس فبعد فتح مكة قبل موت رسول الله صلعم بعامين ونصف فقط ، فارتفع الاشكال جملة والحمد لله رب العالمين

وأما حديث عمر قتهم قالوا : لو كان غسل الجمعة واجبا عند عمر وعثمان ومن حضر من الصحابة رضي الله عنهم لما تركه عثمان ولا أقرت عمر وسانر الصحابة عثمان على تركه وقالوا : فدل هذا على أنه عندهم غير فرض

قل أبو محمد : هذا قول لاندري كيف استطلقت (٢) به ألسنهم إلا أنه كاه قول بما ليس في الخبر منه شيء لا نص ولا دليل ، بل نصه ودليله بخلاف ما قالوه

أول ذلك أن يقال لهم : من لكم بأن عثمان لم يكن اغتسل في صدر يومه ذلك ؟ ومن لكم بأن عمر لم يأمره بالرجوع للفصل ؟

فان قالوا : ومن لكم بأن عثمان كان اغتسل في صدر يومه ؟ ومن لكم بأن عمر أمره بالرجوع الى الفصل قلنا : هبكم أنه لا دليل عندنا بهذا ، ولا دليل عندكم بخلافه

(١) في النسخة « هذا لو صح خبر عائشة كان هذا الإيجاب للفصل » وهو خطأ ونعريف

(٢) في النسخة « انطلقت »

فن جعل دعواكم في الخبر ، وتكهنكم ما ليس فيه ، وقوكم ما لا علم لكم به : أولى من مثل ذلك من غيركم ؟ وإنما الحق في هذا - اذ دعواكم ودعوانا ممكنة - أن يبقى الخبر للاحاجة فيه لكم ولاعليكم ، ولاننا ولا علينا ، هذا ما لا يخلص منه ، فكيف ومعنا الدليل على كل ما قلناه ؟ *

وأما عثمان رضى الله عنه فان عبد الله بن يوسف حدثنا قال ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كريب محمد بن العلاء واسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - كلاهما عن وكيع عن مسعر بن كدام عن جامع بن شداد قل سمعت حمران بن أبان قل : كنت أضمر لعثمان طهوره فما أتى عليه يوم الا وهو يفيض عليه نطفة (١) . فقد ثبت بأصح إسناد أن عثمان كان يتقسل كل يوم ، فيوم الجمعة يوم من الايام بلا شك ، ولو لم يكن هذا الخبر عندنا ، لوجب أن لا يظن بمثله رضى الله عنه خلاف أمر رسول الله ﷺ بل لا يقطع عليه إلا بباطه ، وان لم يمين ذلك في خبر ، كما يقطع بأنه صلى الصبح في ذلك اليوم وسائر الوازم له بلا شك وان لم يرو لنا ذلك *

وأما عمر رضى الله عنه ومن معه من الصحابة رضى الله عنهم ، فهذا الخبر عنهم حجة لنا ظاهرة بلا شك ، لأن عمر قطع الخطبة منكرًا على عثمان أن لم يصل الفسل بالرواح ، فلو لم يكن ذلك فرضا عنده وعندهم لما قطع له الخطبة ، وعمر قد حلف : « والله ما هو بالوضوء » فلو لم يكن الفسل عنده فرضا لما كانت يمينه صادقة ، والذي حصل من عمر بن الخطاب ومن الصحابة بلا شك فهو إنكار ترك الفسل ، والاعلان بأن رسول الله ﷺ كان يأمر بالفسل يوم الجمعة ، ولا يجوز أن نظن بأحد من الصحابة رضى الله عنهم أن يستحيز خلاف أمره عليه السلام ، مع قول الله تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) فصح ذلك الخبر

(١) في الاصل « لميط عليه لطمه » بدون اعجام وهو خطأ . والصواب ما هنا . وصحناه . من صحيح مسلم . قال النووي : « النطفة بضم التون وهي الماء القليل ومراده لم يكن يمر عليه يوم الاغتسل » انظر هامش القسطلاني (ج ٢ ص ٢٢٤)

حجة لنا وإجماعاً من الصحابة رضى الله عنهم ، إذ لم يكن فيهم آخر يقول لمر : ليس ذلك عليه واجباً •

قال أبو محمد : و ييقن ندرى أن عثمان قد أجاب عمر في انكاره عليه وتعطيه أمر الفسل بأحد أجوبة لا يد من أحدها : إما أن يقول له : قد كنت اغتسلت قبل خروجى الى السوق ، وإما أنت يقول له : بنى عنبر مانع من الفسل ، أو يقول له : أنسيت وهأنذا راجع (١) فغتسل ، فداره كانت على باب المسجد مشهورة الى الآن أو يقول له : سأغتسل ، فإن الفسل ليوم لا للصلاة . فبهذه أربعة أجوبة كلها موافقة قولنا . أو يقول له : هذا أمر نذوب وليس فريضة ، وهذا الجواب موافق لقول خصوصنا •

فليت شمري ! من الذى جعل لم يتعلق بجواب واحد من جملة خمسة أجوبة كلها ممكن ، وكلها ليس فى الظاهر شىء منها أصلاً ؟ دون أن يحاسبوا أنفسهم بالأجوبة الأخر ، التى هى أدخل فى الامكان من التى تعلقوا به ، لأنها كلها موافقة لأمر رسول الله ﷺ ، ولما خاطبه به عمر رضى الله عنه بمحضرة الصحابة رضى الله عنهم . والتى تعلقوا هم به تكهنات مخالفة لأمر رسول الله ﷺ ولما أجمع عليه الصحابة •

ثم لو صح لم ما يدعونه من الباطل من أن عمر ومن بمحضرته رأوا الأمر بالفسل ندباً وهذا لا يصح بل الصحيح خلافه بنص الظاهر ، فقد أوردنا عن أبي هريرة وسعد وأبي سعيد وابن عباس القطع بالإيجاب الفسل يوم الجمعة بعد موت عمر بدهر - فصح وجود خلاف ما يدعونه بالدعوى الكاذبة إجماعاً ، وإذا وجد التنازع فليس قول بعضهم أولى من قول بعض ، بل الواجب حينئذ الرد الى سنة رسول الله ﷺ ، وسنته عليه السلام قد جاءت بالإيجاب الفسل والواك والطيب ، إلا أن يدعوا ان أبا هريرة وسعداً وأبا سعيد وابن مسعود وابن عباس خلفوا الاجماع فحسبهم بهذا ضللاً •

(١) فى الجنة « وهأنذا أرجع »

ثم لو صح لم أن عمر وعثمان قالا بأن الغسل يوم الجمعة نديب — ومعاذ الله من أن يصح هذا عنهما — فمن أين لم تعظم خلاف عمر وعثمان في هذا الباطل المتكبر؟ ولم يعظموا على أنفسهم خلاف عمر وعثمان بمحضرة الصحابة رضي الله عنهم في هذا الظبر نفسه ، في ترك عمر الخطبة ، وأخذ في الكلام مع عثمان ، ومحاربة (١) عثمان له بعد شروع عمر في الخطبة ، وهم لا يميزون هذا *

وكذلك الظبر الثابت من طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه : أن عمر قرأ السجدة على المنبر يوم الجمعة فتنزل وسجد وسجدوا معه ، ثم قرأها في الجمعة الأخرى قهينوا للسجود فقال لم عمر : على رسلكم ، إن الله لم يكتبها علينا إلا أن نشاء .

فقال المالكيون : ليس العمل على هذا ، وقال الحنفيون : السجود واجب *
قال أبو محمد : أف يكون أعجب من هذا أو أدخل في الباطل منه أن يكون كلام عمر مع عثمان في الخطبة بما لا يمدونه فيه من إسقاط فرض غسل الجمعة — حجة عندهم ، ثم لا يزالون مخالفة عمر في عمله وقوله بمحضرة الصحابة رضي الله عنهم — إن السجود ليس مكتوبا علينا عند قراءة السجدة وفي نزوله عن المنبر للسجود إذا قرأ السجدة ؟ أف يكون في السجود أكثر من هذا ؟ ! وأن هذا إلى التلاعب أقرب منه إلى الجبد *

وكم قصة خالفوا فيها عمر وعثمان تقليداً لآراء من لا يضمن له الصواب في كل أقواله ، كقول عثمان وعلي وطلحة والزبير وغيرهم : أن لا غسل من الإيلاج إذا لم يكن هنالك إماء (٢) وكقول عمر وابن مسعود : من أجنب ولم يمسح الماء فلا يجوز له التيمم ولا الصلاة ولو بقي كذلك شهرا وكأروى عن عمر وعثمان بالقضاء بأولاد الفارزة (٣) رقيقاً لسيدها ، ومثل هذا كثير جداً *

وقال بعضهم : هذا مما تعظم به البلوى ، فلو كان فرضاً لما خفي على العلماء ، قلنا :

(١) في المصرية «والمجاوبة» وهو خطأ (٢) في المصرية «منا» وهو خطأ ولحن . (٣) بالعين المعجمة وهو التي خدع فيها زوجها ففهم أنها حرة ثم ظهر له أنها أمة . ونقله هذا يخالف ما نقله ابن الأثير في النهاية أن عمر قضى فيه بفرقة أي يرم الزوج لولائها عبداً أو أمة ويرجع بها على من غره ويكون ولده حراً *

نعم ما خفي ، قد عرفه جميع الصحابة رضى الله عنهم وقالوا به *
وهؤلاء الخنفزيون قد أوجبوا الوضوء من كل دم خارج من اللثات أو الجسد أو
من القلس ، وهو أمر تعظم به البلوى ، ولا يعرفه غيرهم ، فلم يروا ذلك حجة على
أنفسهم *

والمالكيون يوجبون التداك في الفسل فرضا ، والفور في الوضوء فرضا ، تبطل
الطهارة والصلاة بتركه وهذا أمر تعظم به البلوى ، ولا يعرف ذلك غيرهم ، فلم يروا
ذلك حجة على أنفسهم *

والشافعيون يرون الوضوء من مس الدبر ، ومن مس الرجل ابنته وأمه ، وهو
أمر تعظم به البلوى ، ولا يعرف ذلك غيرهم ، فلم يروا ذلك حجة على أنفسهم ، ثم
يرونه حجة إذا خالف (١) أهواءهم وتقليدهم: ونمود بالله من مثل هذا العمل في الدين
ومن ان يقول رسول الله ﷺ في شيء : إنه واجب على كل مسلم وعلى كل محتلم ، وأنه
حق الله تعالى على كل مسلم محتلم . ثم نقول نحن : ليس هو واجبا ولا هو حق الله
تعالى . هذا أمر تشعر منه الجلود والحد لله رب العالمين على عظيم نعمته *

١٧٩ - مسألة - غسل يوم الجمعة إنما هو لليوم لا للصلاة ، فإن صلى الجمعة والمصر
ولم يقتل أجزاءه (٢) ذلك وأول أوقات الفسل المذكور إثر طلع الفجر من يوم الجمعة
الى (٣) أن يبقى من قرص الشمس مقدار ما يتم غسله قبل غروب آخره ، وأفضله أن
يكون متصلا بالرواح الى الجمعة ، وهو لازم للحائض والنفساء كزومه لغيرها *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا
الفربري ثنا البخاري ثنا أبو اليان الحكم بن نافع ثنا شعيب - هو ابن أبي حمزة

(١) في التينة «إذا خالفوا» وهو خطأ (٢) هكذا في الاصلين « ولم يقتل »
ويظهر لي أنه خطأ . وإن الصواب « فإن صلى الجمعة والمصر ثم اغتسل أجزاءه ذلك »
كما يدل عليه بساط القول ، لأن المؤلف يذهب الى أن الفسل لليوم فقط وأن وقت
الفسل من بعد الفجر الى قبل الغروب ، وأن هذا الفسل واجب ، فلا معنى اذ لا يقول
ان ترك الفسل مجزئ ، وهذا ظاهر .

(٣) في المصرية « إلا أن يبقى » وهو خطأ .

— عن الزهري قال طاوس : قلت لابن عباس : ذكروا أن النبي ﷺ قال : اغتسلوا يوم الجمعة وإن لم تكونوا جنباً وأصيبوا (١) من الطيب « قال : أما الغسل فنعم ، وأما الطيب فلا أدري »

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني محمد بن حاتم ثنا بهز ثنا وهيب — هو بن خالد ثنا عبد الله بن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « حق الله على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام بغسل رأسه وجسده » * حدثنا أحمد بن محمد الطائفي ثنا أحمد بن محمد بن أبي فرج ثنا محمد بن أيوب الصمدي ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ثنا يحيى بن حبيب بن عربي ثنا روح بن عبادة ثنا شعبة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن أبي هريرة رفته قال : « على كل مسلم في كل سبعة أيام غسل وهو يوم الجمعة » *

وهكذا روينا من طريق جابر والبراء مسندا ، فصح بهذا أنه لليوم لا للصلاة وروينا عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يغتسل بعد طلوع الفجر يوم الجمعة فيجتري به من غسل الجمعة ، وعن شعبة — عن منصور بن المتمر عن مجاهد قال : إذا اغتسل الرجل بعد طلوع الفجر أجزاء ، وعن الحسن : إذا اغتسل يوم الجمعة بعد طلوع الفجر أجزاء للجمعة فافن هو اليوم في أي وقت من اليوم اغتسل أجزاء ، وعن إبراهيم النخعي كذلك *

فإن قال قائل : فانكم قد رويتهم من طريق شعبة عن الحكم عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ : « إذا راح أحدكم إلى الجمعة فليغتسل » . ورويتهم من طريق الليث عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ « إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل » وعن الليث عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه قال وهو قائم على المنبر : « من جاء منكم الجمعة فليغتسل » *

(٤) في المصرية (واطيوا) وهو خطأ وتصحيف . (٥) في البنية « أحمد بن محمد بن فرج » وهو خطأ . انظر هامش السائلين ١١٦ و ١١٨ بالجزء الأول

قلنا : نعم ، وهذه آثار صحاح ، وكلها لا خلاف فيها لما قلنا •
 أما قوله عليه السلام : « من جاء منكم الجمعة فليقتل » فهو نص قولنا ، وإنما فيه
 أمر لمن جاء الجمعة بالفصل ، وليس فيه أي وقت يقتل ، لا بنص ولا بدليل ، وإنما
 فيه بعض ما في الأحاديث الآخر ، لأن في هذا إيجاب الفصل على كل من جاء الجمعة
 فليس فيه إسقاط الفصل عن لا يأتي الجمعة ^(١) وفي الأحاديث الآخر التي من
 طريق ابن عمر وأبي هريرة وأبي سعيد وابن عباس وغيرهم إيجاب الفصل على كل
 مسلم وعلى كل محتلم ، فهي زائدة حكما على ما في حديث ابن عمر ، فلاخذ بها واجب •
 وأما قوله عليه السلام : « إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليقتل » فكذلك
 أيضا سواء سواء وقد يريد الرجل أن يأتي الجمعة من أول النهار ، وليس في هذا الخطر
 ولا في غيره إلزامه أن يكون أتياه الجمعة لا من أول النهار وليس في هذا الخطر ولا في
 غيره الزامه أن يكون أتى متصلا بآرائه لآتيانها ، بل جائز أن يكون بينهما ساعات ،
 فليس في هذا اللفظ أيضا دليل ولا نص يوجب أن يكون الفصل متصلا بالرواح •
 وأما قوله عليه السلام : « إذا راح أحدكم إلى الجمعة فليقتل » فظاهر هذا اللفظ
 أن الفصل بعد الرواح ، كما قال تعالى : (فإذا أطعنتم فاقموا الصلاة) ومع الرواح
 كما قال تعالى (إذا طلقتم النساء فطلقوهن لمدنهن) أو قبل الرواح كما قال تعالى :
 (إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة) فلما كان كل ذلك ممكنا ،
 ولم يكن في هذا اللفظ نص ولا دليل على وجوب اتصال الفصل بالرواح أصلا صح
 قولنا ، والحمد لله •

وأيضا فأننا إذا حققنا مقتضى ألفاظ حديث ابن عمر كان ذلك دالا على قولنا
 لأنه إنما فيها : « إذا راح أحدكم إلى الجمعة فليقتل » أو أراد أحدكم أن يأتي إلى
 الجمعة ^(٢) فليقتل . « من جاء منكم الجمعة فليقتل » وهذه ألفاظ ليس يفهم
 منها إلا أن من كان من أهل الرواح إلى الجمعة ومن يجيء إلى الجمعة ومن أهل

(١) في المصرية « على كل من لم يأت إلى الجمعة »

(٢) في الحنفية « أن يأتي الجمعة »

الارادة للاتيان الى الجمعة عليه الفسل ، ولا مزيد ، وليس في شيء منها وقت الفسل ، فصارت أفاظ خبر ابن عمر موافقة لقولنا *

وهذا بتخصوماً يقولون : ان من روى حديثنا فهو أعرف بتأويله ، وهذا ابن عمر راوي هذا الخبر قد رويناه عنه انه كان يغتسل يوم الجمعة إثر طلوع الفجر من يومها *

وقال مالك والاوزاعي : لا يجزى غسل يوم الجمعة الا متصلاً بالراح ، إلا أن الاوزاعي قال : ان اغتسل قبل الفجر ونهض الى الجمعة أجزأه ، وقال مالك : ان بال أو أحدث بعد الفسل لم ينتقض غسله ويتوضأ فقط ، فإن أكل أو نام انتقض غسله قال أبو محمد : وهذا هجج جدا

وقال أبو حنيفة والليث وسفيان وعبد العزيز بن أبي سلمة والشافعي وأحمد بن حنبل واسحق بن راهويه وداود كقولنا ، وقال طائوس والزهري وقتادة ويحيى بن أبي كثير : من اغتسل للجمعة ثم أحدث فيستحب (١) أن يعيد غسله *

قال علي : ما نعلم مثل قول مالك من أحد من الصحابة والتابعين ، ولا له حجة من قرآن ولا سنة ولا قياس ولا قول صاحب ، وكثيراً ما يقولون في مثل هذا بتشنيع خلاف قول الصحاب الذي لا يعرف له من الصحابة مخالف ، وهذا مكان خلفوا فيه ابن عمر ، وما يعلم له من الصحابة في ذلك مخالف *

فان قالوا : من قال قبلكم إن الفسل لليوم ؟ قلنا : كل من ذكرنا عنه في ذلك قولاً من الصحابة رضي الله عنهم ، فهو ظاهر قولهم ، وهو قول أبي يوسف نصاً وغيره ، وأعجب شيء أن يكونوا مبينين للفسل يوم الجمعة في كل وقت ، ومبينين تركه في اليوم كله ، ثم ينكرون على من قال بالفسل في وقت مبيحونه فيه . وبالله تعالى التوفيق *

١٨٠ - مسألة - وغسل كل ميت من المسلمين فرض ولا بد ، فان دفن بغير غسل أخرج ولا بد ، ما دام يمكن أن يوجد منه شيء وغسل (٢) الا الشهيد الذي

(١) في الجنة « فليستحب » وهو تحريف (٢) في الاصلين « ويغتسل » وهو خطأ .

قتله المشركون في المعركة فأت فيها ، فانه لا يلزم غسله *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري (١) ثنا اسماعيل بن عبد الله - هو ابن أبي أويس - حدثني مالك عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين عن أم عطية الانصارية : أن رسول الله ﷺ دخل عليهن حين توفيت ابنته فقال : « اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو أكثر (٢) من ذلك ان رأيتن ذلك » . فأمر عليه السلام بالنفل ثلاثا ، وأمره فرض ، وخبر في أكثر على الوتر ، وأما الشهيد فذكر في الجنائز إن شاء الله عز وجل ١٨١ - مسألة ومن غسل ميتا متوليا ذلك بنفسه - بصب أو عرك - فليبه أن يقتل فرضا *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا احمد بن صالح ثنا ابن أبي فديك حدثني ابن أبي ذئب عن القاسم بن عباس عن عمرو بن عبير عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « من غسل الميت فليقتل ، ومن حمله فليتوضأ » . قال أبو داود : وحدثنا حامد ابن يحيى عن سفيان بن عيينة عن سهل بن أبي صالح عن أبيه عن اسحق مولى زائدة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بمعناه *

وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان الأسدي ثنا احمد ابن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة عن محمد ابن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « من غسل ميتا فليقتل ومن حمله فليتوضأ » ، قال أبو محمد : يعني من حل الجنازة * وعن قل بهذا علي بن أبي طالب وغيره ، روينا ذلك من طريق عبد الرحمن ابن مهدى عن هشام الدستوائي عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي عن علي قال : من غسل ميتا فليقتل ، ومن طريق وكيع عن سعيد بن عبد العزيز التنوخي

(١) في المصرية ب تكرار لفظ « أو أكثر » مرتين وهو خطأ

(٢) سقط من المصرية لفظ « ثنا البخاري » وهو خطأ

عن مكحول أن حذيفة سأله رجل مات أبوه ، فقال حذيفة : اغسله فإذا فرغت فاغتسل ، وعن أبي هريرة — من غسل ميتا فليغتسل ، ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال كان أصحاب علي يقتلون منه .
يفنى من غسل الميت *

قال علي : وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي وداود : لا يجب الفسل من غسل الميت ، واحتج أصحابنا في ذلك بالأثر الذي فيه : « إنما الماء من الماء » *
قال علي : وهذا لا حجة فيه ، لأن الأمر بالفسل من غسل الميت ومن الإيلاج وإن لم يكن لإزال — هاشم عان زائدان على خبر « الماء من الماء » والزيادة واردة من عند الله تعالى على لسان رسوله ﷺ ، فرض الأخذ بها ، *

واحتج غيرهم في ذلك بأثر روينا من طريق ابن وهب قال : أخبرني من أئق به يرفع (١) الحديث إلى رسول الله ﷺ قال : « لا تتنجسوا من موتاكم » وكره ذلك لهم ، (٢) وعن رجال من أهل العلم عن سميد وجابر وابن مسعود وابن عباس وابن عمر أنه لا غسل من غسل الميت ، وبحديث روينا من طريق مالك عن عبد الله ابن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن أسماء بنت عميس غسلت أبا بكر الصديق فلما فرغت قالت لمن حضرها من المهاجرين أتى ساعة وإن هذا يوم شديد البرد فهل علي من غسل ؟ قالوا : لا ، وعن إبراهيم النخعي : كان ابن مسعود وأصحابه لا يقتلون من غسل الميت وبحديث روينا من طريق شعبة عن يزيد الرشك عن معاذا المدوية سئلت (٣) عائشة رضي الله عنها : أيفتسل من غسل المتوفين ؟ قالت لا : قال أبو محمد وكل هذا لا حجة لهم فيه أما الخبر عن رسول الله ﷺ ففي غاية السقوط ، لأن ابن وهب لم يسم من أخبره ، والمسافة بين ابن وهب وبين رسول الله ﷺ بعيدة جدا ، ثم لو صح بنقل الكفاة ما كان لهم فيه متعلق ، لأنه ليس فيه إلا أن لا تتنجس (٤) من موتانا فقط ، وهذا نص قولنا ، ومماذا الله أن نكون

(١) في البنية « ورفع » (٢) في البنية « وكره لهم ذلك »

(٣) في البنية « سألت عائشة » (٤) في البنية « أن لا تنجس »

تفنجس من ميت مسلم ، أو أن يكون المسلم نجسا ، بل هو طاهر حيا وميتا وليس
الفصل الواجب من غسل الميت لنجاسته أصلا ، لكن كغسل الميت الواجب عندنا
وعندهم ، كما غسل رسول الله ﷺ وهو أظهر ولد آدم حيا وميتا ، وغسل أصحابه
رضي الله عنهم اذ ماتوا وهم الطاهرون الطيبون أحياء وأمواتا ، وكغسل الجملة ولا
نجاسة هنالك ، فبطل توبيههم بهذا الخبر *

وأما حديث أسماء بن عبد الله بن أبي بكر لم يكن ولد يوم مات أبو بكر
الصديق ، نعم ولا أبوه أيضاً ، ثم لو صح كل ما ذكروا (٢) عن الصحابة لكان قد
عارضه ما رويناه من خلاف ذلك عن علي وحذيفة وأبي هريرة ، وإذا وقع التنازع
وجب الرد الى ما افترض الله تعالى الرد اليه ، من كلامه وكلام رسول الله ﷺ والسنة
قد ذكرناها بالاسناد الثابت بإيجاب الغسل من غسل الميت ، وكم قصة خالفوا فيها
الجمهور من الصحابة لا يعرف منهم مخالف ، وقد أفردنا لتلك كتابا ضخما ، والمعجب
من احتجاجهم بقول عائشة وهم قد (٤) خالفوها في إيجاب الوضوء مما مست النار
وخالفوا على بن أبي طالب وابن عباس وابن الزبير في إيجاب الغسل على المستحاضة
لكل صلاة أو للجمع (٥) بين صلاتين ، وعائشة في قولها : تغتسل كل يوم عند
صلاة الظهر ، ولا يخالف يعرف هؤلاء من الصحابة رضي الله عنهم : ومثل هذا
كثير جداً *

١٨٢ - مسألة - ومن صب على مقتسل ونوى ذلك المقتسل الغسل أجزاء
برهان ذلك ان الغسل هو إسساس الماء البشرية بالقصد الى تأدية ما افترض الله
تعالى من ذلك ، فإذا نوى ذلك المرء فقد فعل الغسل الذي أمر به ، ولم يأت نص ولا
إجماع بأن يتولى هو ذلك بيده . والله تعالى التوفيق *

١٨٣ - مسألة - واقطاع دم الحيض في مدة الحيض - ومن جملته دم
النفاس - يوجب الغسل لجميع الجسد والرأس *

وهذا إجماع متيقن ، من خالفه كفر عن نصوص ثابتة . والله تعالى تائب .

(١) في المصرية « ثم لو صح ما ذكرنا » وهو خطأ (٢) في التنية « وقد »
(٣) في التنية « والجمع »
(م ٤ ج ٢ - المحل)

وقد ذكرنا أن الحامل لا تحيض ، ودم النفاس هو الخارج إثر وضع المرأة آخر ولد في بطنها لانه المتفق عليه ، وأما الخارج قبل ذلك فليست نفساء ، وليس دم نفاس ، ولا نص فيه ولا إجماع ، وسنذكر في الكلام في الحيض مدة الحيض ومدة النفاس ان شاء الله تعالى *

١٨٤ - مسألة - والنفساء والحائض شيء واحد ، فأينهما أرادت الحج أو العمرة ففرض عليها أن تقتل ثم تهل *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني هناد بن السري وزهير ابن حرب وعثمان بن أبي شيبة كلهم عن عبدة بن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت (١) : « نفست أسماء بنت عميس بمحمد بن بكر الصديق بالشجرة فأمر رسول الله ﷺ أبا بكر أن تقتل وتهل » وجاء في التلخيص الصحيح : نفست أسماء بنت عميس بالشجرة بمحمد بن أبي بكر فذكر ذلك لرسول الله ﷺ ، وحاضت عائشة وأم سلمة أما المؤمنين رضى الله عنهما فقال رسول الله ﷺ لكل واحدة منهما « أفنت ؟ » قالت : نعم ، فصح أن الحيض يسى نفاسا ، فصح انهما شيء واحد وحكم واحد ولا فرق ، وأمر عليه السلام التي ترى الدم الاسود بترك الصلاة ، وحكم بأنه حيض وأنها حائض ، وأن الدم الآخر ليس حيضا ولا هي به حائض ، (٢) وأخبر أن الحيض شيء كتبه الله تعالى على بنات آدم ، فكل دم أسود ظاهر (٣) من فرج المرأة من (٤) مكان خروج الولد فهو حيض ، إلا ما ورد النص باخراجه من هذه الجملة وهي الحامل (٥) والتي لا يتميز دمها ولا ينقطع . والله تعالى التوفيق *

١٨٥ - مسألة - والمرأة تهل بعمرة ثم تحيض ففرض عليها أن تقتل ثم تعمل

(١) في المصرية « قال » وهو خطأ *

(٢) كلمة « ولا هي بمحاض » محذوفة في النسخة (٣) « ظهر » (٤) لفظ « من » زدناه من النسخة (٥) في النسخة « وهي الحامل » وهو خطأ

في حجها ما سنده كره في الحج ان شاء الله تعالى *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث - هو ابن سعد - عن أبي الزبير عن جابر قال : « أقبلنا مع رسول الله ﷺ مهلين بحج مفرداً وأقبلت عائشة بعمره حتى اذا كنا بسرف عركت » ثم ذكر الحديث وفيه : « أن رسول الله ﷺ دخل عليها فقالت : قد حضت وحل الناس ولم أحل ولم أطف بالبيت ، والناس ينهبون الى الحج ، فقال لها رسول الله ﷺ : ان هذا كتب الله على بنات آدم فاعتسلي ثم أهلى بالحج ففعلت » *

١٨٦ - مسألة - والمتصلة الدم الاسود التي لا يتميز ولا تعرف أيامها فكل الفصل فرض عليها ان شاعت لكل صلاة فرض أو تطوع ، وان شاعت اذا كان (١) قرب آخر وقت الظهر اغتسلت وتوضأت وصلى الظهر بقدر ما سلم منها بعد دخول وقت العصر ، ثم تتوضأ وتصلى العصر ، ثم اذا كان قبل غروب الشفق (٢) اغتسلت وتوضأت وصلى المغرب بقدر ما تفرغ منها بعد غروب الشفق ، ثم تتوضأ وتصلى العشاء ، ثم تغتسل وتتوضأ لصلاة الفجر ، وان شاعت حينئذ أن تغتسل عند كل صلاة فرض وتتوضأ بعد الفريضة أو قبلها فلها ذلك ، وسند ذكر البرهان على ذلك في كلامنا في الحيض ان شاء الله تعالى *

١٨٧ - مسألة - ولا يوجب الفصل شيء غير ما ذكرنا أصلاً ، لم يأت في غير ذلك أثر يصح (٣) البتة ، وقد جاء أثر في الفصل من مودة الكافر فيه فالحية (٤) ابن كعب وهو مجهول ، والشرائع لا تؤخذ الا من كلام الله أو من كلام رسوله ﷺ * ومن لا يرى (٥) الفصل من الابلاج في حياة البهيمة (٦) ان لم يكن انزال

(١) في المصربة وان شاعت لكل صلاة اذا كان « الح (٢) في المصربة » ثم اذا كانت قبل غروب الشمس « وهو خطأ (٣) في البهيمة » أثر صحيح « (٤) في المصربة » بأخته « وهو خطأ (٥) في البهيمة » لم ير « (٦) حياة البهيمة وحياها رحماً أو فرجها يمد ويقصر كما حكاه الليث والصحيح الذي اختاره صاحب اللسان انه لا يجوز قصه الا في ضرورة الشعر لان أصله الحياء من الاستحياء » *

أبوحنيفة والشافعي. وقال مالك في الوطء في الدبر: لا غسل فيه ان لم يكن انزال، فمن قس ذلك على الوطء في الفرج قيل له: بل هو ممصية، فقياسها على سائر المعاصي من القتل وترك الصلاة أولى، ولا غسل في شيء من ذلك باجماع، فكيف والقياس كله باطل . *

﴿ صفة الغسل الواجب في كل ما ذكرنا ^(١) ﴾

١٨٨ - مسألة - أما غسل الجنابة فيختار - دون أن يجب ذلك فرضاً - أن يبدأ بغسل فرجه ان كان من جماع، وأن يمسح يديه الجدار أو الأرض بعد غسله ثم يغمض ويستنشق ويستنثر ثلاثاً ثلاثاً ثم يمس يديه في الاناء ^(٢) بعد أن يغسلها ثلاثاً فرضاً ولا بد، ان قام من نوم والا فلا، فيخلل أصول شعره حتى يوقن أنه قد بل الجلد ثم يفيض الماء على رأسه ثلاثاً بيده، وأن ^(٣) يبدأ بميامنه وأما الفرض الذي لا بد منه فأن يغسل يديه ثلاثاً قبل أن يدخلها في الماء ان كان قام من نوم والا فلا، ويغسل فرجه ان كان من جماع، ثم يفيض الماء على رأسه ثم جسده بعد رأسه ولا بد افاضة يوقن أنه قد وصل الماء الى بشرة رأسه وجميع شعره وجميع جسده *

برهان ذلك قوله عز وجل : (وان كنتم جنبا فاطهروا) فكيفما أتى بالظهور فقد أدى ما أقرض الله تعالى عليه *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا مسدد، ثنا يحيى بن سعيد - هو القطان - ثنا عوف - ^(٤) هو ابن أبي جميلة - ثنا أبو رجاء عن عمر ان - هو ابن حصين قال : « كنا مع رسول الله ﷺ في سفر - فذكر الحديث وفيه - : أن رسول الله ﷺ أعطى الذي أصابته الجنابة اناء من ماء وقال : اذهب فأفرغه عليك » *

(١) هذا العنوان لم يجعل في التنية عنواناً بل جعل صدر المسألة ١٨٨ وما هنا أحسن كثيراً (٢) في التنية « ثم يمس يده في الماء » (٣) في المصرية « فان » وهو خطأ (٤) في المصرية « عون » باتون وهو خطأ صوابه بالفاء

وانما استحبتنا ما ذكرنا قبل لما رويناه بالسند المذكور الى البخارى ثنا الحيدى
 ثنا سفيان ثنا الاعشى عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة
 « ان النبي ﷺ اغتسل من الجنابة فغسل يديه ثم دلك بها المايط ثم غسلها ثم
 توشأ وضوءه للصلاة، فلما فرغ من غسله غسل رجله » •

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا
 أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا علي بن حجر السدي ثنا عيسى بن
 يونس ثنا الاعشى عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس حدثني خاتي ميمونة
 قالت أدنيت لرسول الله ﷺ غسله من الجنابة فغسل كفيه مرتين أو ثلاثاً ثم أدخل
 يده في الإثاء ثم أفرغ على فرجه وغسله بثلاثة ثم ضرب بثلاثة الأرض فدللكها دللكاً
 شديداً ثم توشأ وضوءه للصلاة، ثم أفرغ على رأسه ثلاث حفنات ملء كفه، ثم غسل
 سائر جسده ثم تنحى عن مقامه فغسل رجله، ثم أتيت به بالمندبل فودعه، وقد ذكرنا قوله
 عليه السلام لام سلمة : انما يكفيك أن تنحى على رأسك ثم تفيض الماء عليك فإذا
 بك قد طهرت. •

« فله أن يقدم غسل فرجه وأعضاء وضوئه قبل رأسه فقط ان شاء فإن انغمس في
 ماء جاز فطليه ان ينوى تقديم رأسه على جسده •

ولا يلزمه ذلك في سائر الاغسال الواجبة (١) اذا لم يأت بذلك نص ، الا أن
 يصح أن هكذا (٢) علمه رسول الله ﷺ في الحيض فتقف عنده والا فلا، ولم
 يأت ذلك في الحيض الا من طريق ابراهيم بن المهاجر ، وهو ضعيف ورويناه (٣)
 من طريق عبد بن حميد عن عبد الرزاق ، وليس ذكر الحيض عموماً عن عبد
 الرزاق أصلاً ، فان صح ذلك في الحيض قلنا به ، ولم نستجز مخالفته •

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخارى
 ثنا حفص بن عمر ثنا شعبة أخبرني أشعث بن سلمة قال : سمعت أبي عن مسروق

(١) في المصرية « في سائر الاغسال » وبمحذوف « الواجبة » وهو خطأ

(٢) في المصرية « الا أن يصح هكذا » بمحذوف « أن » الثانية وهو خطأ

(٣) في المصرية « ورويناه » بمحذوف الضمير وهو خطأ

عن عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ يعجبه التيمن في تنعله وترجله وطهوره في شأنه كله » (١) *

١٨٩ - مسئلة - وليس عليه أن يتدلك : وهو قول سفيان الثوري والاوزاعي وأحمد بن حنبل وداود وأبي حنيفة والشافعي وقال مالك بوجوب التدلك *

قال أبو محمد : برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم وعمرو الناقد وابن أبي عمر كلهم عن سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عن أم سلمة قالت « قلت لرسول الله : إني امرأة أشد ضفر رأسي ، أفأفقه لنسل الجنابة ؟ فقال : لا إنما يكفيك أن تحي على رأسك ثلاث حثيات ثم تفيض عليك فتطهرين » *

وهذا جاءت الآثار كلها في صفة غسله عليه السلام ، لا ذكر للتدلك (٢) في شيء من ذلك . وروينا عن عمر بن الخطاب أنه قال في الفسل من الجنابة : فوضاً وضوءك للصلاة ثم اغسل رأسك ثلاثاً ثم أفض الماء على جلك . وعن الشعبي والنخعي والحسن في الجنب ينغمس في الماء انه يجزيه من الفسل *

واحتج من رأى التدلك فرضاً بأن قال : قد صح الإجماع على أن الفسل إذا تدلك فيه فانه (٣) قد تم واختلف فيه إذا لم يتدلك ، فالواجب أن لا يجزيه زوال الجنابة إلا بالإجماع . وذكرنا حديثاً فيه أن رسول الله ﷺ علم عائشة الفسل من الجنابة فقال لها عليه السلام : « يا عائشة اغسلي يديك » ثم قال لها : « تمضمضي ثم استنشقي وانتثري » (٤) ثم اغسلي وجهك » ثم قال : « اغسلي يديك إلى المرفقين » ثم قال : « أفرغي على رأسك » ثم قال : « أفرغي على جلك » ثم أمرها بتدلك وتبتم يدها كل شيء لم يسه الماء من جسدها ، ثم قال : « يا عائشة أفرغي على رأسك الذي بقي

(١) هكذا هو في البخاري في كتاب الوضوء في باب « التيمن في الوضوء والفسل »

بلفظ « في شأنه كله » بدون واو المصنف

(٢) في النجدة « لتدلك » (٣) في المصرية « بأنه » (٤) في النجدة « واستنثري »

ثم أدلكي جلدك وتبجي » ومحدث آخر فيه أنه عليه السلام قل : « ان تحت كل شرة جنباة فأغسلوا الشعر واتقوا البشر ومحدث آخر فيه « خلل أصول الشعر واتق البشر » ومحدث آخر فيه : أن امرأة سألت عليه السلام عن غسل الجنابة . فقال عليه السلام « تأخذ احدا كى مائها فتطهر فتغسل الطهور أو تبلغ في الطهور ثم تصب الماء على رأسها فتدلك حتى يبلغ شؤون رأسها ثم تفيض الماء على رأسها » وقال بعضهم : قسنا ذلك على غسل النجاسة لايجزى إلا برك . وقال بعضهم : قوله تعالى : (فاطهروا) دليل على المبالغة *

قال أبو محمد : هذا كل ما شغبوا به ، وكله ابهام وباطل أما قولهم : ان الفصل اذا كان بتدلك فقد أجمع على تمامه ولم يجمع على تمامه دون تدلك — : فتقول قد ، أول ذلك أنه ليس ذلك مما يجب أن يراعى في الدين لأن الله تعالى إنما أمرنا باتباع الاجماع فيما صح وجوبه من طريق الاجماع أو صح تحريمه من طريق الاجماع أو صح تحليله من طريق الاجماع ، فهذا هو الحق : وأما العمل الذي ذكروا فاقما هو إيجاب اتباع الاختلاف لا وجوب اتباع الاجماع ، وهذا باطل ، لأن التدلك لم يفتى على وجوبه ولا جاء به نص ، وفي العمل الذي ذكروا إيجاب القول بما لا نص فيه ولا اجماع ، وهذا باطل ثم هم أول من نقض هذا الأصل ، وان اتبعوه بطل عليهم أكثر من تسعة أعشار مناهبهم ، أول ذلك أنه يقال لم ان اغتسل ولم بمحض ولا استنشق فأبو حنيفة يقول لا غسل له ولا تحمل له الصلاة بهذا الاغتسال^(١) فيقال لهم : فيلزمكم إيجاب المضمضة - والاستنشاق في الفصل فرضا لأنهما ان أتى بهما المتنسل فقد صح الاجماع على أنه قد اغتسل ، وان لم يأت بهما فلم يصح الاجماع على أنه قد اغتسل فلو اجاب ان لا يزول حكم الجنابة الا بالاجماع ، وهكذا فيمن اغتسل بماء من يثر قد بأت فيه شاة فليظفر فيها للبول أثر وهكذا فيمن نكس وضوءه وهذا أكثر من أن يحصر^(٢) ، بل هو

(١) في البنية « ولا تحمل الصلاة بهذا النسل » (٢) في البنية « بمضى »

داخل في أكثر مسائلهم ، وما يكاد يخلص لهم ولنبرهم مسألة من هذا الالتزام^(١) ، ويكنى من هذا أنه حكم فاسد لم يوجبه قرآن ولا سنة لأن الله تعالى لم يأمرنا بالرد عند التنازع إلا إلى القرآن والسنة فقط ، وحكم التذلل مكان تنازع^(٢) فلا براعى فيه الإجماع أصلاً .

وأما خبر عائشة رضى الله عنها فاسقط لانه من طريق عكرمة بن عمار عن عبد الله بن عبيد بن عمير أن عائشة ، وعكرمة ساقط^(٣) ، وقد وجدنا عنه حديثاً موضوعاً في نكاح رسول الله ﷺ أم حبيبة بعد فتح مكة ، ثم هو مرسل ، لأن عبد الله بن عبيد بن عمير لم يدرك عائشة ، وأبعد ذكره رواية ابن عمر أيام ابن الزبير ، فسقط هذا الخبر ، ثم لو صح لكان حجة عليهم لانه جاء فيه الامر بالتذلل كما جاء فيه بالمضضة والاستنثار والاستشاق^(٤) ولا فرق وهم لا يرون شيئاً من ذلك فرضا ، وأبو حنيفة يرى كل ذلك فرضا ولا يرى التذلل فرضا ، فكلهم ان احتج بهذا الخبر فقد خالفوا حجته وأسقطوها ، وهصوا ما أقرؤا انه لا يحل عصيانه ، وليس لاحدى الطائفتين من أن تحمل ما وافقها على الفرض وما خالفها على التذلل إلا مثل ما للأخرى من ذلك ، وأما نحن فانه لو صح لقلنا بكل ما فيه فاف لم يصح^(٥) فشكله منروك .

وأما الخبر « ان تحت كل شجرة جنازة فاعسلوا الشعر واتقوا البشر » فانه من رواية الحارث بن جبيه ، وهو ضعيف ، ثم لو صح لما كان لم فيه حجة ، لأنه ليس فيه الا غسل الشعر واتقاء البشر ، وهذا صحيح ولا دليل على أن ذلك لا يكون الا بالتذلل ، بل هو تام دون تذلل .

وأما الخبر الذى فيه « خلل أصول الشعر وأتق البشر » فهو من رواية يحيى بن عنبسة عن حميد عن أنس ، ويحيى بن عنبسة مشهور برواية الكذب ، فقط ، ثم لو صح لما كان فيه الا إيجاب التخليل فقط ، لا التذلل ، وهذا خلاف قولهم ، لأنهم

(١) في المصرية « من هذه الالتزام » وهو تحريف (٢) في المصرية « مكان التنازع » (٣) أما عكرمة فليس ساقطاً ولا روى حديثاً موضوعاً (٤) في المصرية « والاستشاق والاستنثار » (٥) في المصرية فإذا لم يصح .

لا يختلفون فيمن صب الماء على رأسه وَمَتَكَ (١) يديه دون أن يجذبه أن يجزيه ، فسقط تملقهم بهذا الخبر والله الحمد . *

وأما حديث « تأخذ إحداكن ماءها » فانه (٢) من طريق إبراهيم بن مهاجر عن صفية عن عائشة ، وإبراهيم هذا ضعيف ، ثم لو صح لما كان إلا عليهم لآلهم ، لانه ليس فيه الادالك شؤون رأسها فقط ، وهذا خلاف قولهم ، فسقط كل ما تعلقوا به من الاخبار * (٣)

وأما قولهم قسنا ذلك على غسل النجاسة ، فلقياس كله باطل ، ثم لو صح لكان هذا منه عين الباطل ، لان حكم النجاسة يختلف ، فنها ما يزال بثلاثة أحجار دون ماء ، ومنها ما يزال بصب الماء فقط دون عرك ، ومنها ما لا بد من غسله وإزالته عنه (٤) فما الذي جعل غسل الجنابة أن يقاس على بعض ذلك دون بعض ؟ فكيف وهو فاسد على أصول أصحاب القياس ، لان النجاسة عين تجب إزالتها ، وليس في جلد الجنب عين تجب إزالتها ، فظهر فساد قولهم جملة . والله تعالى التوفيق *

وأياضا فان عين النجاسة اذا زال بصب الماء فانه لا يحتاج فيها الى عرك ولا ذلك ، بل يجزىء الصب ، فهلا قسوا غسل الجنابة على هذا النوع من ازالة النجاسة فهو أشبه به ؟ اذ كلاهما لا عين هناك تزال والله تعالى التوفيق *

وأما قولهم : ان قوله تعالى : (فاطهروا) دليل على المبالغة ، فتخطيط لا يسل ، ولا ندرى في أى شريعة وجدوا هذا أو في أى لغة ؟ وقد قل تعالى في التيمم : (ولكن يريد ليطهركم) وهو مسح خفيف بأجماع منا ومنهم ، فسقط كل ماء وهو به ، ووضح ان الندالك لا معنى له في الفصل . والله تعالى التوفيق . وما نعلم لهم سقفا من الصحابة رضى الله عنهم في القول بذلك *

١٩٠ — مسألة ولا معنى لتحليل الحية في الفصل ولا في الوضوء ، وهو قول

مالك وأبي حنيفة والشافعي وداود *

(١) الملك الدالك (٢) في المصرية « فاتها » وهو خطأ (٣) في التيمية « كل

ما تدمقوا به من ذلك » (٤) في المصرية « وإزالة عينها »

والحجة في ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع (١) ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا محمد بن المثنى ثنا يحيى — هو ابن سميد القطان — عن سفيان الثوري ثنا زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال : « ألا أخبركم بوضوء رسول الله ﷺ ؟ فتوضأ مرة مرة » *

قال علي : وغسل الوجه مرة لا يمكن معه بلوغ الماء إلى أصول الشعر ، ولا يتم ذلك إلا بترداد النسل والرك ، وقال عز وجل : (فاغسلوا وجوهكم) والوجه هو ما واجهه ما قبله (٢) بظاهره ، وليس الباطن وجها ، *

وذهب إلى إيجاب التخليل قوم ، كما روينا عن مصعب بن سعد (٣) أن عمر ابن الخطاب رأى قوما يتوضؤون ، فقال خللوا ، وعن ابنه عبد الله (٤) أيضا مثل ذلك ، وعن ابن جريج عن عطاء أنه قال ، اغسل أصول شعر اللحية ، قال ابن جريج : قلت لعطاء : أيمحق على أن ابل أصل (٥) كل شرة في الوجه ؟ قال نعم ، قال ابن جريج : وأن أزيد (٦) مع اللحية الشاربين والحاجبين ؟ قال : نعم ، وعن ابن سابط وعبد الرحمن بن أبي ليلى وسعيد بن جبير إيجاب تخليل اللحية في الوضوء والغسل ، وروينا عن غيره هؤلاء فضل التخليل دون أن يأمرؤا بذلك فروينا عن عثمان بن عفان أنه توضأ فغلل لحيته ، وعن عمار بن ياسر مثل ذلك ، وعن عبد الله بن أبي أوفى وعن أبي الدرداء وعلي بن أبي طالب مثل ذلك ، وإلى هذا كان يذهب أحمد بن حنبل ، وهو قول أبي البختري وأبي ميسرة وابن سيرين والحسن وأبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود وعبد الرزاق وغيره *

قال أبو محمد : واحتج من رأى إيجاب ذلك بحديث روينا عن أنس : « أن

-
- (١) في المصرية « عبد الله بن وكيع » وهو خطأ (٢) في التنية « من قبله »
 (٣) في التنية « مصعب بن سعيد » وهو خطأ . وهذا الأثر مرسل لأن مصعب لم يدرك عمر بل احتلف في أدراكه عثمان (٤) في التنية « وعن أبيه عبد الله »
 وهو تصحيف (٥) في التنية « أيمحق أن ابل » بحذف « على »
 (٦) في التنية « وأنا أزيد » وهو خطأ ظاهر

رسول الله ﷺ كان اذا توضأ أخذ كفا من ماء فادخله تحت حنكه فغسل به
لحيته ، وقال بهذا أمرني ربي . ومحدث آخر عن أنس عن رسول الله ﷺ قال
« اتاني جبريل فقال : ان ربك يأمر بك بغسل الفينك (والفينك الدفن) خلل لحيته
عند الطهور » - وعن ابن عباس « كان رسول الله ﷺ ينظر ويغسل لحيته ،
ويقول : هكذا أمرني ربي . ومن طريق وهب : « هكذا أمرني ربي » .

قال أبو محمد : : وكل هذا لا يصح ، ولو صح لقلنا به : أما حديث أنس فإنه من
طريق الوليد بن زوران وهو مجهول (١) والطريق الآخر فيها عمر بن ذؤيب (٢) وهو
مجهول ، والطريق الثالثة من طريق مقاتل بن سليمان وهو مضموز بالكذب ، والطريق
الرابعة فيها الميم بن جاز (٣) وهو ضعيف ، عن يزيد الرقشي وهو لا شيء ، فسقطت
كلاهما . ثم نظرنا في حديث ابن عباس فوجدناه من طريق نافع مولى يوسف وهو
ضعيف منكر الحديث ، والأخرى فيها مجهولون لا يعرفون ، والذي من طريق ابن وهب
لم يسم فيه عن بين ابن وهب ورسول الله ﷺ أحد (١) ، فسقط كل ذلك .

وأما من استحب التخليل فاحتجوا بحديث من طريق عثمان بن عفان : « أن
رسول الله ﷺ كان يغسل لحيته » وعن عمار بن ياسر مثل ذلك ، وعن عائشة مثل
ذلك ، وعن عبد الله بن (٥) أوفى مثل ذلك ، وعن الحسن مثل ذلك ، وعن أبي
أيوب مثل ذلك ، وعن أنس مثل ذلك ، وعن أم سلمة مثل ذلك ، وعن جابر مثل

(١) « زوران » بتقديم الزاي على الراء . والوليد ليس مجهولا ذكره ابن حبان
في الثقات . وقال أبو داود : لا ندرى سمع من أنس أولا .

(٢) في المصرية « عمرو بن ذئب » وفي البنية « عمرو بن ذؤيب » وكلاهما خطأ
والصحيح من لسان الميزان . قال القليل « عمرو بن ذؤيب » عن ثابت مجهول وحديثه
غير محفوظ ثم ساقه عن ثابت عن أنس في تخليل اللحية وقال بهذا أمرني ربي .

(٣) في المصرية « حان » وفي البنية « حان » وكلاهما خطأ ، وصوابه « حاز » بالحيم
والزاي (٤) هو نائب فاعل لم يسم (٥) في البنية « عبيد الله بن أبي أوفى » وهو خطأ

ذلك وعن عمرو بن الحارث (١) مثل ذلك *

قال أبو محمد : وهذا كله لا يصح منه شيء : أما حديث عثمان بن طريق إسرائيل وليس بالقوى ، عن عامر بن شقيق وليس مشهوراً بقوة النقل (٢) ، وأما حديث عامر بن طريق حسان بن بلال المزني وهو مجهول ، وأيضاً (٣) فلا يعرف له لقاء لعمار وأما حديث عائشة فانه من طريق رجل مجهول لا يعرف من هو ؟ شعبة يسميه عمرو بن أبي وهب . وأمية بن خالد يسميه عمران بن أبي وهب (٤) . وأما حديث ابن أبي أوفى فهو من طريق أبي الوركاء فائد بن عبد الرحمن (٥) المطار وهو ضعيف أسقطه أحمد ويحيى والبخاري وغيرهم . وأما حديث أبي أيوب فن طريق واصل بن السائب وهو ضعيف ، وأبو أيوب المذكور فيه ليس هو أباً أيوب الانصاري صاحب النبي ﷺ قاله ابن معين وأما حديث أنس فهو من طريق أيوب بن عبد الله وهو مجهول (٦) وأما حديث أم سلمة فهو من طريق خالد بن الياس المدني (٧) من ولد أبي الجهم بن حذيفة المدوي وهو ساقط منكر الحديث ، وليس هو خالد بن الياس الذي يروى

(١) في المصرية « وعن عائشة » وفي اليمنية « وعن عمرو بن الحارث » وكلاهما خطأ ، لان حديث عائشة سبق ذكره ، والحديث حديث عمرو بن الحارث كما سيأتي في كلام المؤلف على كل هذه الاحاديث

(٢) قال ابن حجر في التهذيب : « صحح الترمذي حديثه في التخليل وقال في العلل الكبير : قال محمد أصح شيء في التخليل عندي حديث عثمان » قلت أنهم يشككون في هذا فقال هو حسن ، وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم (٣) في الاصلين « وهو مجهول أيضاً » بحذف الواو ، وزادتها لازمة ، لانه يطلب مجهول حال الراوى ، وارسال الحديث لعدم لقائه من حدث عنه ، فاما عثمان لا علة واحدة . وقال ابن حجر بعد حكاية كلام ابن حزم : « قوله مجهول مردود فقد روي عنه جماعة ووثقه ابن المديني وكفى به » (٤) لم أجد له ترجمة

(٥) فائد بالفاء وفي اليمنية بالقاف وهو خطأ (٦) هو الملايح . له ترجمة في لسان الميزان (٧) في الاصل « خالد بن التاس » بالتون وهو خطأ . ولخالد ترجمة في التهذيب

عنه شعبة ، ذا بصري ثقة . وأما حديث جابر فهو من طريق أصرم بن غياث وهو ساقط البتة ، لا يحتاج به (١) وأما حديث الحسن وعمر بن الحارث فرسلان فسقط كل ما في هذا الباب *

وقد كان يلزم من يحتاج بمحدث معاذ : « اجتهد رأي » وبجمله أصلا في الدين وبأحاديث الوضوء بالنبيذ وبالوضوء من القهقهة في الصلاة ، وبحديث يسع اللحم بالحيوان ، ويدعى فيها الظهور والتواتر — أن يحتاج بهذه الاخبار (٢) فهي أشد ظهوراً وأكثر تواتراً — من تلك ، ولكن القوم انما همهم نصر ما هم فيه في الوقت فقط . واحتج أيضا من رأى التخليل بأن قالوا : وجدنا الوجه يلزم غسله بلا خلاف قبل نبات اللحية ، فلما نبئت ادعى قوم سقوط ذلك (٣) وثبت عليه آخرون ، فواجب أن لا يسقط ما اتفقنا عليه الا بنص آخر أو إجماع *

قال أبو محمد : وهذا حق ، وقد سقط ذلك بالنص ، لانه انما يلزم (٤) غسله مادام يسمى وجها ، فلما خفي نبات الشعر سقط عنه اسم الوجه وانتقل هذا الاسم الى ما ظهر على الوجه من الشعر ، واذ سقط اسمه سقط حكمه والله تعالى التوفيق *

١٩١ — مسألة — وليس على المرأة أن تخل (٥) شعر ناصيتها أو صفاتها في غسل الجنابة فقط ، لما ذكرناه قبل هذا يباين في باب التدليك (٦) وهو قول الحاضرين من المخالفين لنا *

١٩٢ — مسألة — ويلزم المرأة حل صفاتها وناصيتها في غسل الحيض وغسل الجمعة والنفل من غسل الميت ومن النفاس *

لما حدثناه يونس (٧) بن عبد الله بن مغيث ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا أحمد بن خالد ثنا محمد بن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن هشام بن

(١) له ترجمة في لسان الميزان . (٢) في المصرية « فهو » وهذا خطأ

(٣) في البنية « سقوطها » وما هنا أحسن (٤) في المصرية « أما الزم »

(٥) في المصرية « تخل » (٦) في المسألة ١٨٩

(٧) في المصرية « يوسف » وهو خطأ . انظر المسئلة ١٢٦ وغيرها من الكتاب

عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ قال لها في الحيض : « انقضي رأسك واغتسلي » *

قال علي : والاصل في الفسل الاستيعاب لجميع الشعر ، وايصال الماء الى البشرة ييقن ، بخلاف المسح ، فلا يسقط ذلك إلا حيث أسقطه النص ، وليس ذلك إلا في الجنابة فقط ، وقد صح الاجماع بان غسل النفاس كفصل الحيض *

فان قيل : فان عبد الله بن يوسف حدثكم قال ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عبد بن حميد عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أيوب بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عبد الله بن رافع عن أم سلمة أم المؤمنين قالت : « يارسول الله اني امرأة أشد ضرر رأسي أفأقتضه للحيضة والجنابة ؟ قال : لا » *

قال علي : قوله هنا راجع الى الجنابة لا غير ، وأما النقض في الحيض فالتنص قد ورد به ، ولو كان كذلك لكان الاخذ به واجب إلا أن حديث عائشة رضي الله عنها نسخ ذلك قول النبي ﷺ لها في غسل الحيض : « انقضي رأسك واغتسلي » فوجب الاخذ بهذا الحديث (١) *

قال علي : قلنا : نعم ، إلا أن حديث هشام بن عروة عن عائشة — الوارد بنقض ضررها في غسل الحيضة — هو زائد حكاه ومثبت شرعا على حديث أم سلمة والزيادة لا يجوز تركها *

قال أبو محمد : وقد روينا حديثاً ساقطاً عن عبد الملك بن حبيب عن عبد الله ابن عبد الحكم عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ : في المرأة تقتل من حيضة أو جنابة ، « لا تنقض شعرها » وهذا حديث

(١) هذه القطعة من أول قوله قال علي : « قوله هنا راجع الى الجنابة » الخ الى قوله « فوجب الاخذ بهذا الحديث » غير موجودة في النسخة . وحذفها في رأينا أولى من اثباتها ، وما رآها موقفاً مع ما سيجيء عقبها في الاجابة عن حديث عائشة وإن كان اجابة متكلفة

لو لم يكن فيه إلا ابن لهيعة لكفى سقوطاً ، فكيف وفيه عبد الملك بن حبيب وحسبك (١) به ، ثم لم يقل فيه أبو الزبير «حدثنا» وهو مدلس في جبر ما لم يقله •
 قلنا قيل : قسنا غسل الحيض على غسل الجنابة ، قلنا القياس كله باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل ، لأن الأصل يقين إيصال الماء إلى جميع الشعر ، وهم يقولون : أن ماخرج عن أصله لم يقس عليه ، وأكثرهم يقول : لا يؤخذ به . كما فعلوا في حديث المصراة ، وخبر جمل الآبق ، وغير ذلك •

قلنا قيل : فإن عائشة قد أنكرت تقص الصفائر ، كما حدثكم عبدالله بن يوسف قال ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى (٢) ثنا اسمعيل بن علي عن أبيوب السخيتاني عن أبي الزبير عن عبيد بن عمرو قال : «بلغ عائشة أن عبدالله بن عمرو ابن العاصي يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤسهن فقالت : يا عجباً لابن عمرو هذا يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤسهن . أو لا يبرهن أن ينقضن رؤسهن ؟ لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد ، وما أزيد على أن أفرغ هل رأسي ثلاث إفراغات •

قال أبو محمد : هذا لا حجة علينا فيه لوجوه : أحدها أن عائشة رضی الله عنها لم تمن بهذا إلا غسل الجنابة فقط (٣) وهكذا تقول (٤) ، وبيان ذلك إحداهما (٥)
 في آخر الحديث على غسلها مع رسول الله ﷺ من إناء واحد ، وهذا إنما هو بلائك للجنابة لا للحيض ، والثاني أنه لو صح فيه أنها أرادت الحيض لما كان علينا فيه حجة لأننا لم نؤمر بقبول رأياء إنما أمرنا بقبول روايتاء فهذا هو الفرض اللازم ، والثالث أنه قد خالفها عبد الله بن عمرو ، وهو صاحب ، وإذا وقع التنازع ، وجب الرد إلى

(١) هو الاندلسي أبو مرواث السلمي . له ترجمة في التهذيب وقد تحامل

عليه ابن احزم (٢) في البينة : «يحيى بن أبي يحيى» وهو خطأ

(٣) في البينة «لم تمن بهذا النسل إلا الجنابة فقط» وما هنا أحسن :

(٤) في المصربة «وهكذا القول» (٥) في البينة «وبيان ذلك أن أحاطها •

القرآن والسنة ، لا إلى قول أحد المتنازعين دون الآخر ، وفي السنة ما ذكرنا . والحمد لله رب العالمين * (١)

١٩٣ - مسألة - فلوا نفمس من عليه غسل واجب - أى غسل كان - في ماء جار أجزاءه اذا نوى به ذلك الفسل ، وكذلك لو وقف تحت ميزاب ونوى به ذلك الفسل أجزاءه ، اذا عم جميع جسده . لما قد ذكرنا من أن التذلك لا معنى له ، وهو قد تطهر واغتسل كما أمر ، وهو قول أبي حنيفة وسفيان الثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد وداود وغيرهم *

١٩٤ - مسألة - فلوا نفمس من عليه غسل واجب في ماء راكد ، ونوى الفسل أجزاءه من الحيض ومن النفاس ومن غسل الجمعة ومن الفسل من غسل الميت ولم يجره للجنابة ، فان كان جنباً ونوى بانقاسه في الماء الراكد غسلًا من هذه الاغسال ولم ينو غسل الجنابة ، أو نواه ، لم يجره أصلاً ، لا للجنابة ولا لسائر الاغسال ، والماء في كل ذلك طاهر بحسبه ، قل أو كثر ، مطهر له إذا تناوله ، ولنهره على كل حال ، وسواء في كل ما ذكرنا كان ماء قليلاً في مطهرة أو جب أو بر ، أو كان غديراً راكداً فراسخ في فراسخ ، كل ذلك سواء *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو الطاهر

(١) تكلف ابن حزم تكلفاً شديداً في التفصي من الحجة التي لزمت بمجديت عائشة ، وحاول محاولة غير مقبولة . فتأوله بما لا يرضاه منصف لنفسه . فان دعواه ان حديث عائشة في غسل الجنابة فقط دعوى لا دليل عليها . ثم قاصمة الظاهر دعواه ان هذا رأي لعائشة فلا حجة فيه - اذا صح أنه في غسل الحيض - وقد عارضها ابن عمرو . هذامع انه يسلم أن اقرار الرسول صلى الله عليه وسلم عمل الصحابة حجة . ولن يكون اقرار أكثر من اقراره على زوجه وهي تنفسل معه من اناه واحد . فوقع فيها أكثر الظن به على مخالفته من نصرم المسألة الحاضرة فقط . والله الهادي الى سواء السبيل

وهارون بن سعيد الأيلي عن ابن وهب ثنا عمرو بن الحارث ^(١) عن بكير بن الأشج أن أبا السائب مولى هشام بن زهرة حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : « لا يقتل أحدكم في الماء الدائم ^(٢) وهو جنب » قيل : كيف يفعل يا أبا هريرة ؟ قال : يتناوله تناولاً *
 حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا

مسدد ثنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن محمد بن عجلان قل سمعت أبي يحدث عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يولن أحدكم في الماء الدائم ولا يقتل فيه من الجنابة »*
 حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن أبي دليم ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر

ابن أبي شيبة ثنا علي بن هاشم ^(٣) عن ابن أبي ليلى عن أبي الزبير عن جابر قال : « كنا نستحب أن نأخذ من ماء الغدير ونقتل به في ناحية »*
 قال أبو محمد : قهي رسول الله ﷺ الجنب عن أن يقتل في الماء الدائم -

في رواية أبي السائب عن أبي هريرة - جملة ، فوجب منه أن كل من اغتسل وهو جنب في ماء دائم ، قد عصي الله تعالى أن كان علماً بالنهاى ، ولا يجزئيه لا يغسل ^(٤) نواه ، لانه خالف ما أمره به رسول الله ﷺ جملة *
 وهذا الحديث أهم من حديث ابن عجلان عن أبيه ، لأنه لو لم يكن إلا حديث

ابن عجلان لأجزأ الجنب أن يقتل في الماء الدائم لغير الجنابة ، لكن الصوم وزيادة العدل لا يحل خلافها *
 ومن رأى أن اغتسال الجنب في الماء الدائم لا يجزئيه أبو حنيفة ، إلا أنه عم

(١) في المصرية « عمر بن الحارث » وهو خطأ (٢) في المصرية « الزاكد »

(٣) في البنية « على بن هشام » وهو خطأ ، بل هو على بن هاشم بن البريد ،

وابن ابن ليلى هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى

(٤) في البنية « لا في غسل » واستظهر كاتبها بحاشيتها أن يكون « لأجل غسل »

والصواب ما هنا

بذلك كل غسل وكل وضوء، وخص بذلك ما كان دون التقدير الذي إذا حرك طرفه لم يتحرك الآخر، ورأى الماء يفسد بذلك، فكان ما زاد بذلك على أمر رسول الله ﷺ من عوم كل غسل - خطأ - ومن تنجيس الماء، وكان ما نقص بذلك من أمره عليه السلام - من تخصيصه بمض المياه الروا كد دون بعض - : خطأ، وكان موافق فيه أمره عليه السلام صواباً، وقلة أيضاً الحسن بن حي، إلا أنه خص به مادون السكر^(١) من الماء، فكان هذا التخصيص خطأ^(٢) وقال به أيضاً الشافعي، إلا أنه خص به مادون خمماية رطل، فكان هذا التخصيص خطأ، وهم به كل غسل، فكان هذا الذي زاده خطأ، ورأى الماء لا يفسد، فأصاب، وكره مالك ذلك، وأجازة إذا وقع، فكان هذا منه خطأ، لأن رسول الله ﷺ قال: « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » ومن المحال أن يجزئ غسل نهي عنه رسول الله ﷺ عن غسل أمر به، أبي الله أن تنوب المعصية عن الطاعة، وإن يجزئ الحرام مكان الفرض *

وقولنا هو قول أبي هريرة وجابر من الصحابة رضى الله عنهم، وما نعلم لها^(٣) في ذلك مخالفاً من الصحابة رضى الله عنهم *

قال علي: فلو غسل الجنب شيئاً من جسده في الماء الدائم لم يجزئه، ولو أنه شعرة واحدة، لأن بعض الفسل غسل، ولم ينه عليه السلام عن أن يقتسل غير الجنب في الماء الدائم، (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) (وما كان ربك نسياً) فصيح أن غير الجنب يجزئه أن يقتسل في الماء الدائم لكل غسل واجب أو غير واجب والله تعالى التوفيق *

١٩٥ - مسألة - ومن أجنب يوم الجمعة من رجل أو امرأة - فلا يجزئه الاغسلان غسل ينوي به الجنابة ولا بد، وغسل آخر ينوي به الجمعة ولا بد، فلو غسل ميتا

(١) السكر بفتح الكاف وتشديد الزاء مكيال لأهل العراق مختلف في مقداره

(٢) في الجنية « فكان هذا تخصيص خطأ » وهو لحن

(٣) في الاصلين « لهم » وفي الجنية بحذف « في ذلك »

أيضا لم يميزه إلا غسل ثالث ينوى به ولا بد ، فلو حاضت امرأة بعد أن وطئت فهي بالخيار أن شامت عجلت الغسل للجنابة وأن شامت أخرته حتى تطهر ، فإذا طهرت لم يميزها إلا غسلان ، غسل تنوى به الجنابة وغسل آخر تنوى به الحيض ، فلو صادفت يوم جمعة وغسلت ميتا لم يميزها أربعة أغسال كذا ذكرنا (١) فلو نوى بفسل واحد غسليْن مما ذكرنا فأكثر ، لم يميزه ولا لواحد منهما ، وعليه أن يميدها ، وكذلك أن نوى أكثر من غسليْن ، ولو أن كل من ذكرنا يفسل كل عضو من أعضائه مرتين - أن كان عليه غسلان - أو ثلاثا (٢) - أن كان عليه ثلاثة أغسال (٣) - أو أربعا - أن كان عليه أربعة أغسال - ونوى في كل غسلة الوجه الذى غسله له (٤) أجزاء ذلك والا فلا ، فلو أراد من ذكرنا ، الوضوء ، لم يميزه إلا الخبيء بالوضوء بنية الوضوء مفردا عن كل غسل ذكرنا ، حاشا غسل الجنابة وحده فقط ، فانه إن نوى بفسل أعضائه الوضوء غسل الجنابة والوضوء معا أجزاء ذلك ، فإن لم ينو إلا الغسل فقط لم يميزه للوضوء ، ولو نواه للوضوء فقط لم يميزه للغسل ، ولا يميزى للوضوء ما ذكرنا إلا مرتبا على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى *

برهان ذلك قول الله تعالى : (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) وقول رسول الله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات وإكل امرئ مما نوى » فصح يقينا أنه مأمور بكل غسل من هذه الأغسال ، فاذا قد صح ذلك فن الباطل أن يميزى عمل واحد عن عملين أو عن أكثر ، وصح يقينا أنه إن نوى أحد « ما عليه من ذلك » فأنما له - بشهادة رسول الله ﷺ الصادقة - : الذى نواه فقط وليس له ما لم ينوه ، (٥) فإن نوى بعمله ذلك غسليْن فصاعدا فقد خالف ما أمر به ، لأنه مأمور بفسل تام لكل وجه من الوجوه التى ذكرنا ، فلم يفعل ذلك ، والغسل لا يتقسم ، فبطل عمله كله ، لقول رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » *
وأما غسل الجنابة والوضوء فإنه أجزاء فيهما عمل واحد بنية واحدة لها جميعا فلتنص

(١) في المصرية « أربع اغتسالات » (٢) في المصرية « أو ثلاث » وهو لحن

(٣) في المصرية « ثلاث اغتسالات » (٤) في اليمنية « غسله به »

(٥) في اليمنية « الذى نوى فقط وليس له ما لم ينو »

الوارد في ذلك ، كما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا
الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يوسف ثنا مالك عن هشام بن عروة عن
أبيه عن عائشة زوج النبي ﷺ . « كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ،
ثم توضأ (١) كما يتوضأ للصلاة ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره ،
ثم يصب على رأسه ثلاث غرفات بيده ، ثم يفيض الماء على جلده كله » .
وهكذا رواه أبو معاوية وحامد بن زيد وسفيان بن عيينة وغيرهم عن هشام عن أبيه
عن عائشة *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا
أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا علي بن حجر السعدي ثنا
هيسى بن يونس ثنا الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس
قال : حدثني خالتي ميمونة قالت . « أدنيت لرسول الله ﷺ غسله من الجنابة
فغسل كفيه مرتين أو ثلاثا ، ثم أدخل يده في الأثناء ، ثم أفرغ على فرجه وغسله
بشماله ، ثم ضرب بشماله الأرض فدللكها دلكا شديدا ، ثم توضأ وضوءه للصلاة ، ثم
أفرغ على رأسه ثلاث حفنات ملء كفيه ، (٢) ثم غسل سائر جسده ، ثم تنحى عن
مقامه فغسل رجله ، ثم أتيت به بالمندبل فردته » فهذا رسول الله ﷺ لم يغسل
أعضاء الوضوء في غسله للجنابة ، ونحن نشهد الله أن رسول الله ﷺ ما ضيع نية كل
عمل اقترضه الله عليه ، فوجب ذلك في غسل الجنابة خاصة وقيت سائر الأغسال
على حكمها *

قال أبو محمد : وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي يجرى غسل واحد للجنابة
والحيض ، وقال بعض أصحاب مالك : يجرى غسل واحد للجمعة والجنابة ، وقال
بعضهم : إن نوي الجنابة لم يجره من الجمعة ، وإن نوى الجمعة أجره ، من الجنابة . *

قال علي وهذا في غاية الفساد ، لأن غسل الجمعة عندهم تطوع ، فكيف يجرى
تطوع عن فرض ؟ أم كيف تجزى نية في فرض لم تخلص وأضيف إليها نية تطوع ؟

(١) في البنية « يتوضأ » (٢) في البنية « كفه » بالافراد

ان هذا لمعجب ١ *

قال على : واحتجوا في ذلك بأن قالوا : وجدنا وضوءاً واحداً وتيمناً واحداً يجزىء
عن جميع الأحداث الناقضة للوضوء ، وغسلاً واحداً يجزىء عن جنابات كثيرة ،
وغسلاً واحداً يجزىء عن حيض أيام ،^(١) وطوافاً واحداً^(٢) يجزىء عن عمرة وحج
في القران ، فوجب أن يكون كذلك كل ما يوجب الغسل *

قال أبو محمد : وهذا قياس والقياس كله باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل ،
لأنه لو صح القياس لم يكن القياس لأن يجزىء غسل واحد^(٣) عن غسليْن مأمور
بهما على ما ذكرنا في الوضوء - بأولى من أن يقاس حكم من عليه غسلان على من
عليه يومان من شهر رمضان ،^(٤) أو رقتان عن ظهاريْن ، أو كفارتان^(٥) عن يمينين ،
أو هديان عن تمتعين ، أو صلاتا ظهر من يومين ، أو درهمان من عشرة دراهم عن
مالين مختلفين ، فيلزمهم أن يجزىء في كل ذلك صيام يوم واحد ، ورقبة واحدة ،
وكفارة واحدة ، وهدي واحد ، وصلاة واحدة ودرهم واحد ، وهكذا في كل شيء
من الشريعة^(٦) وهذا ما لا يقوله أحد ، فباطل قياسهم الفاسد *

ثم قول لهم والله تعالى التوفيق : أما الوضوء فإن رسول الله ﷺ قال : « لا
يقبل الله صلاة من أحدث حتى يتوضأ » وسند كره ان شاء الله تعالى بأسناده في باب
الحدث في الصلاة ، فصح بهذا الخبر أن الوضوء من الحدث جملة ، فدخل في ذلك
كل حدث ، وقول تعالى : (وان كنتم جنبا فاطهروا) فدخل في ذلك كل جنابة ،
وصح أيضا عن رسول الله ﷺ وضوء واحد للصلاة من كل حدث سلف ، من نوم
وبول وحاجة المراء وملامة ، وأنه عليه السلام كان يطوف على نسائه بغسل واحد ،

(١) في المصرية « يجزىء عن غسل حيض أيام » وهو خطأ

(٢) في الاصلين « وطواف واحد » بالرفع وهو لحن

(٣) في المصرية « لان يجزىء واحد » وما هنا أصح

(٤) في الجنية « من أن شهر رمضان » وزيادة « أن » خطأ

(٥) في المصرية « أو كفارتان » وهو خطأ فاحش

(٦) في المصرية « من الشريعة »

كما حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا ابن أبي دليم ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا هشيم ثنا حميد الطويل عن أنس . « أن رسول الله ﷺ كان يطوف على نسائه ، في ليلة بغسل واحد . » *

وأما - طواف واحد وسعى واحد في القران عن الحج والعمرة ، فلقول رسول الله ﷺ : « طواف واحد يكفيك لحجك وعمرتك . » وقوله عليه السلام : « دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة » *

والمعجب كله من أبي حنيفة إذ يجزئ (١) عنده غسل واحد عن الحيض والجنابة والتبرد ، ولا يجزئ عنده للحج والعمرة في القران الا طوافان وسعيان ، وهذا عكس الحقائق وإبطال السنن (٢) *

قال أبو محمد : « ومن قال بقولنا جماعة من السلف كما روينا عن عبد الرحمن ابن مهدى ، قال : ثنا حبيب وسفيان الثوري وهب الله بن المبارك وعبد الاعلى وبشر بن منصور (٣) قال حبيب عن عمرو بن هرم (٤) قال : سئل جابر بن زيد - هو ابو الشعثاء - عن المرأة تجماع ثم تحيض ؟ قال : عليها أن تغتسل بغير الجنابة (٥) وقال سفيان بن ليث والمغيرة بن مقسم (٦) وهشام بن حسان ، قال ليث : عن طاوس ، وقال المنيرة عن ابراهيم النخعي ، وقال هشام عن الحسن ، قالوا كلهم في المرأة تجمع ثم تحيض : أنها تغتسل ، يعنون للجنابة ، وقال ابن المبارك عن الحجاج عن ميمون بن مهران وعمرو بن شعيب في المرأة تكون جنباً ثم تحيض قالاً جميعاً : تغتسل ، يعنيان للجنابة ، قال : وسألت عنها الحكم بن عتيبة (٧) قال : تصب عليها الماء ، غسلة دون غسلة ، وقال عبد الاعلى ثنا معمر بن عبيد وسعيد ابن أبي عرويه (٨) قال معمر عن الزهري ، وقال يونس عن الحسن وقال سعيد عن

(١) في العينة « أن يجزئ » (٢) في المصرية « عكس للحقائق وإبطال للسنن »

(٣) في العينة « بشر وهو خطأ » (٤) في المصرية « عمر » وهو خطأ

(٥) في العينة من الجنابة (٦) في العينة والمغيرة بن مقسم وهو خطأ

(٧) في العينة « عينة » وهو خطأ (٨) في العينة « وعن سعيد بن أبي عروبة » وهو خطأ

قتادة ، قالوا كلهم في المرأة نجاع ثم نحيض ، أنها تقتل لجنايتها وقتل بشر بن منصور عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح في المرأة نجاع ثم نحيض أنها تقتل فان أخت فنسلان عند طهرها . فهو لاء جابر بن زيد والحسن وقتادة وإبراهيم النخعي والحكم وطاوس وعطاء وعسرو بن شعيب والزهرى وميمون بن مهران ، وهو قول داود وأصحابنا *

١٩٦ - مسألة - ويكره لففتل أن يتنشف في ثوب غير ثوبه الذي يلبس فان فعل فلا حرج ، ولا يكره ذلك في الوضوء *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن مفرج ثنا ابن السكن ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا موسى ثنا أبو عوانة ثنا الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة بنت الحارث قالت : « وضعت لرسول الله ﷺ فلا وسترته - فذكرت صفة غسله عليه السلام قالت - وغسل رأسه ثم صب على جسده ، ثم نحي ففسل قدميه ، فثاوتته خرقة ، فقال بيده هكذا ولم يرداها *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا هشام ثنا أبو مروان ومحمد بن المنثي قال حدثنا الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعي سمعت يحيى بن أبي كثير (١) يقول حدثني محمد بن عبد الرحمن بن أسعد بن زرارمة عن قيس ابن سعد (٢) قال « زارنا رسول الله ﷺ في منزلنا - فذكر الحديث وفيه - ان رسول الله ﷺ أمر له سعد بنسفل فاغتسل ، ثم ناوله ملحمة مصبوغة بزعفران أو ورس فاشتمل بها رسول الله ﷺ *

قال أبو محمد هذا لا يصاد الاول ، لانه عليه السلام اشتمل فيها فصار ثوبه (٣) حينئذ وقال بهذا بعض السلف ، كما روينا عن عبد الزقاق عن ابن جريج عن عطاء : أنه سئل عن المنديل المهنّب : أيسح به الرجل الماء ؟ فبني أن يرخص فيه ،

(١) في المصرية « يحيى بن كثير » وهو خطأ (٢) في النسخة بمجذ « عن قيس بن سعد » (٣) تصحفت الكلمة على ناسخ النسخة المصرية فكتبها « ثنا سنة » وهو تصحيف لطيف لكنه لا معنى له *

وقول : هو شيء أحدث ، قلت : أ رأيت ان كنت أريد أن يذهب عني المتدليل برد الماء ا قل : فلا بأس به اذن ، ولم ينه عليه السلام عن ذلك في الوضوء فهو مباح فيه * (١)

١٩٧ - مسألة - وكل غسل ذكرنا قللمره أن يبدأ به من رجله أو من أي أعضائه شاء ، حاشا غسل الجمعة والجنابة ، فلا يجزيه فيها الا البداءة بغسل الرأس أولاً ثم الجسد ، فان انغمس في ماء فعليه ان ينوي البداءة برأسه ثم بجسده ولا بد *
برهان ذلك قول رسول الله ﷺ - الذي قد ذكرناه باسناده : « حق لله على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام يوماً ، يغسل رأسه وجسده » وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال : « ابدؤا بما بدأ الله به » وسنذكره في ترتيب الوضوء باسناده ان شاء الله تعالى ، وقد بدأ عليه السلام بالرأس قبل الجسد ، وقال تعالى : (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى) ، فصح أن ما ابتدأ به رسول الله ﷺ في نقطته فمن وحى اتاه من عند الله تعالى ، فالله تعالى هو الذي بدأ بالذي بدأ به رسول الله ﷺ *.

١٩٨ - مسألة - وصفة الوضوء أنه ان كان انتبه من نوم فعليه أن يغسل يديه ثلاثاً كما قد ذكرنا قبل ، وأن يستلشق وأن يستنثر ثلاثاً ، ليطرده الشيطان عن خيشومه كما قد وصفنا ، وسواء تباعد ما بين نومه وضوئه أو لم يتباعد ، فإن كان قد فعل كل ذلك فليس عليه أن يعيد ذلك الوضوء من حدث غير النوم ، فلو صب علي يديه من اناء دون أن يدخل يده فيه لزمه غسل يده أيضاً ثلاثاً ان قام من نومه ، ثم تختار له ان يتمضمض ثلاثاً ، وليست المضمضة فرضاً ، وان تركها فوضوؤه تام وصلاته تامة ، عمداً تركها او نسياناً ، ثم ينوي وضوؤه للصلاة كما قدمنا ، ثم يضع الماء في انفه ويجبده (٢)

(١) لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم في خبر صحيح نهى عن المتدليل بعد الغسل ولا بعد الوضوء ولا يفهم أحد من رده المتدليل بعد الغسل أنه كره ذلك . ومن فهم هكذا فقاما اشتبه عليه وجه الحق . وظاهر من مثل هذا أنه انما رده لعدم الحاجة اليه . لا أنه مكروه شرعاً « ٢ » في التنية « ويحتديه » وهو خطأ

بنفسه ولا بد ، ثم ينثره بأصابه ولا بد مرة ، فن قل الثانية والثالثة لحسن ، وهما
 فرضان لا يجزى الوضوء ولا الصلاة دونهما ، لاعدا ولا نسيانا ، ثم يغسل وجهه من
 حد منابت الشعر في أعلى الجبهة الى أصول الاذنين معا الى منقطع الذقن ،
 ويستحب أن يغسل ذلك ثلاثا أو اثنتين ويجزى مرة ، وليس عليه أن يغسل الماء
 ما انحدر من لحينه تحت ذقنه ، ولا أن يخلل لحينه ، ثم يغسل ذراعيه من منقطع
 الاظفار الى أول المرافق مما يلي التراعين ، فن غسل ذلك كله ثلاثا لحسن ، ومرتين
 حسن ، ويجزى مرة ، ولا بد ضرورة من أوصول الماء بيقين الى منتهى انخفاف شعر ركه
 عن مكانه ، ثم يمسح رأسه كيفما مسحه اجزأه وأحب اليه ان يمس رأسه باليسار ، فكيفما
 مسحه بيديه ^(١) أو بيد واحدة أو بأصبع واحدة اجزأه . فلو مسح بعض رأسه
 اجزأه وان قل ، ونسحب أن يمسح رأسه ثلاثا أو مرتين وواحدة تجزى ، وليس
 هلي المرأة والرجل مس ما انحدر ^(٢) من الشعر عن منابت الشعر على التقا والجبهة ،
 ثم يستحب له مسح أذنيه ، ان شاء بما مسح به رأسه وان شاء بما جديد ، ويستحب
 تجديد الماء لكل عضو ، ثم يغسل رجليه من مبتدأ منقطع الاظفار الى آخر الكعبين
 مما يلي الساق ، فن غسل ذلك ثلاثا لحسن ، ومرتين حسن ومرة تجزى ، ونسحب
 تسمية الله تعالى على الوضوء ، وان لم يفعل فوضوؤه تام *

أما قولنا في المضمضة فلم يصح بها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر ، وإنما
 هي ^(٣) قل فعله عليه السلام ، وقد قسمنا أن أفضله عليه السلام ليست فرضا ، وإنما فيها
 الاتيساء به عليه السلام ، لان الله تعالى إنما أمرنا بطاعة أمر نبيه عليه السلام ولم
 يأمرنا بأن نفضل أفضاله ، قل تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم
 فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) وقل تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة)

(١) في المصرية « بيده » وهو خطأ (٢) في المصرية « ما ينحدر »

(٣) في المصرية « هو »

وأما الاستنشاق والاستنثار فإن عبد الله بن ربيع حدثنا قال ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن منصور ثنا سفيان — هو ابن عيينة — عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم يلمسه بيده » ، ورويناه أيضاً من طريق همام بن منبه عن أبي هريرة مسنداً ، ومن طريق سلمة بن قيس عن رسول الله ﷺ .

قال علي : قال مالك والشافعي : ليس الاستنشاق والاستنثار فرضاً في الوضوء ولا في الغسل من الجنابة ، وقال أبو حنيفة . هما فرض في الغسل من الجنابة وليساً فرضاً في الوضوء ، وقال أحمد بن حنبل وداود : الاستنشاق والاستنثار فرضان في الوضوء وليساً فرضين في الغسل من الجنابة ^(١) ، وليست المضمضة فرضاً لا في الوضوء ولا في غسل الجنابة وهذا هو الحق ^(٢) .

وعن صح عنهم الأمر بذلك جماعة من السلف . روينا عن علي بن أبي طالب إذا توضأت فأنثر فذهب ما في المنخرين من الخبث ، وعن شعبة قال حماد بن أبي سليمان فيمن نسي أن يغمض ويستنشق قال : يستقبل ^(٣) وعن شعبة عن الحكم ابن عتية فيمن صلى وقد نسي أن يغمض ويستنشق قال : أحب إلى أن يعيد — يعني الصلاة — وعن وكيع عن سفيان الثوري عن مجاهد : الاستنشاق شرط الوضوء ، وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان وابن أبي ليلى قلاً جميعاً : إذا نسي المضمضة والاستنشاق في الوضوء أعاد يعتن ^(٤) الصلاة — وعن

(١) في النجاسة « الاستنشاق والاستنثار فرضان وليس فرضين في غسل الجنابة » وهو سقط ظاهر

(٢) هنا بهامش النجاسة ما نصه « وقال شيخنا الحافظ شمس الدين الذهبي رحمه الله تعالى : احتجاجه بـ (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) يدل على أن أقواله تتأكد فيها ، وفي حديث رواه أبو داود في مسنده بإسناد حسن : إذا توضأت فتضمض .

(٣) يعني يعيد الوضوء ، ووقع في الأصلين « بمل » بدون أعجام وهو خطأ

(٤) كذا في الأصلين ، واستظهر بحاشية النجاسة أنه « بنيان » وهو أظهر

عبد الرزاق عن معمر عن الزهري. من نسي المضمضة والاستنشاق في الوضوء أهدأ — يعني الصلاة — وعن ابن أبي شيبة عن أبي خنيد الأحرع عن هشام عن الحسن في المضمضة والاستنشاق والاستنثار وغسل الوجه واليدين والرجلين: ثقتان تجزيان وثلاث أفضل • قال علي وشغب قوم بأن الاستنشاق والاستنثار إيسا مذكورين في القرآن وإن رسول الله ﷺ قال: «لأنتم صلاة أحدكم حتى يتوضأ كما أمره الله تعالى» •

قال أبو محمد: وهذا لاحجة لهم فيه لأن الله تعالى يقول: (من يطع الله وأطاع الله) فكل ما أمر به رسول الله ﷺ فله تعالى أمر به •

وأما قولنا في الوجه، فإنه لاختلاف في أن الذي قلنا فرض غسله قبل خروج اللحية، فإذا خرجت اللحية مكن ما سترت، ولا يسقط غسل شيء يقع عليه اسم الوجه بالدعوى، ولا يجوز أن يؤخذ بأثر أي فرق بين ما يغسل الأمد من وجهه والكوسج والألحى (١) وأما ما انحدر عن الذقن من اللحية وما انحدر عن منابت الشعر من الفقا والجبهة — فاعلم أنهما عز وجل يغسل الوجه ومسح الرأس (٢) وبالضرورة يدري كل أحد أن رأس الإنسان ليس في فقا، وأن الجبهة من الوجه المنسول، لاحظ فيها للرأس المسحوق، وأن الوجه ليس في العنق ولا في الصدر، فلا ينزى في كل ذلك شيء، إذ لم يوجب القرآن ولا سنة •

وأما قولنا في غسل الذراعين وما تحت الإبط والمرفقين، فإن الله تعالى قال: (وأيديكم إلى المرافق) فمن ترك شيئا ولو در شعرة عما أمر الله تعالى بغسله فلم يتوضأ كما أمره الله تعالى، ومن لم يتوضأ كما أمره الله تعالى فلم يتوضأ أصلا، ولا صلاة له فوجب اتصال الماء بيقين إلى ما ستر اختام من الأصبع، وأما المرافق فإن «إلى» في لغة العرب التي بها نزل القرآن تقع على معنيين، تكون بمعنى الغاية، وتكون بمعنى مع، قال الله تعالى: (ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم) يعني مع أموالكم، فلما كانت تقع «إلى» على هذين المعنيين وقوعا صحيحا مستويا، لم يجوز أن يقتصر بها على أحدهما دون

(١) الكوسج هو الذي لم يثبت له لحية: قال الأزهرى لا أصل له في العربية:

وقيل معرب والألحى (٢) في المصرية «ويمسح الرأس ويغسل الوجه»

الآخر، فيكون ذلك تخصيصاً لما وقع عليه بلا برهان، فوجب أن يجزى غسل الذراعين إلى أول المرفقين بأحد المنيين، فيجزى فن غسل المرافق فلا بأس أيضاً. وأما قولنا في مسح الرأس فن الناس اختلفوا. فقال مالك بمسح الرأس في الوضوء، وقال أبو حنيفة يمسح من الرأس فرضاً مقدار ثلاث أصابع، وذكر عنه تحديد الفرض بما يمسح من الرأس بأنه ربع الرأس وأنه إن مسح رأسه بأصبعين أو بأصبع لم يجزه ذلك، فن مسح بثلاث أصابع أجزاء، وقال سفيان الثوري: يجزى من الرأس مسح بعضه ولو شعرة واحدة ويجزى مسحه بأصبع وبعض أصبع. وحد أصحاب الشافعي ما يجزى من مسح الرأس بشعرتين، ويجزى بأصبع وبعض أصبع وأحب^(١) ذلك إلى الشافعي العموم بثلاث مرات، وقال أحمد بن حنبل يجزى المرأة أن تمسح بمقدم رأسها وقال الأوزاعي والليث: يجزى مسح مقدم الرأس فقط ومسح بعضه كذلك، وقال داود: يجزى من ذلك ما وقع عليه اسم مسح، وكذلك بما مسح من أصبع أو أقل أو أكثر وأحب إليه العموم ثلاثاً وهذا هو الصحيح، وأما الاختصار على بعض الرأس فن الله تعالى يقول: (وامسحوا برؤوسكم) والمسح في اللغة التي نزل بها القرآن هو غير الغسل بلا خلاف، والغسل يقتضي الاستيماب، والمسح لا يقتضيه *

حدثنا حمام بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا النعمان^(٢) هو سليمان — عن بكر بن عبد الله المزني عن الحسن — هو البصري — عن ابن المغيرة ابن شعبة — هو حمزة — عن أبيه: «ان رسول الله ﷺ توضأ فمسح بئاصبعه ومسح على الخفين والعمامة» *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا مسدد عن المقتمر بن سليمان التيمي قال: سمعت أبي يحدث عن بكر بن عبد الله

(١) في النجدة « واجب » وهو تصحيف

(٢) في المصرية « التيمي » وهو خطأ

المزني عن الحسن عن ابن المغيرة بن شعبة عن أبيه : « أن رسول الله ^(١) ﷺ كان يمسح على الخفين وعلى ناصيته وعلى عمامته » قل بكر : وقد سمعته من ابن المغيرة :
 ومن قل بهذا جماعة من السلف ، وروينا عن معمر عن أيوب السخنياني عن نافع ^(٢) عن ابن عمر : أنه كان يدخل يده في الوضوء فيمسح به مسحة واحدة ،
 الياقوخ فقط . ورويناه أيضاً ^(٣) من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر . وعن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر بن الزبير : أنها كانت تمسح عارضها الأيمن بيدها اليمنى ، وعارضها الأيسر بيدها اليسرى من تحت الحمار ، وفاطمة هذه أدركت جدتها أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها ورويت عنها .
 وعن وكيع عن قيس عن أبي هاشم عن النخعي قل : إن أصاب هذا - يعني مقدم رأسه وصديغيه - أجزاء - يعني في الوضوء - وعن وكيع عن اسماعيل الأزرق عن الشعبي قل : إن مسح جانب رأسه أجزاء . وروى أيضاً عن عطاء بصفية بنت أبي عبيد ^(٤) وعكرمة والحسن وأبي العالية وعبد الرحمن بن أبي ليلى وغيرهم .
 قل أبو محمد : ولا يعرف عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلاف لما روينا عن ابن عمر في ذلك ، ولا حاجة لمن خلفنا فيمن روى عنه من الصحابة وغيرهم مسح جميع رأسه ، لأننا لا ننكر ذلك بل نستحب ، وإنما نطالبهم بمن ^(٥) أنكر الاختصار على بعض الرأس في الوضوء فلا يجحدونه *

قال علي : ومن خلفنا في هذا فاتهم يتناقضون ، فيقولون في المسح على الخفين : إنه خطوط لا يمس الخفين ، فما الفرق بين مسح الخفين ومسح الرأس ؟ وأخرى . وهي ^(٦) أن يقال لهم : إن كان المسح عندكم يقتضى العبوء فهو والنفل سواء ، وما الفرق بينه

(١) في العينة أن نبي الله (٢) في العينة « عن رافع » وهو خطأ

(٣) في المصرية « وروينا من طريق » وهو سقط

(٤) في العينة « بنت عبيدة » وهو خطأ

(٥) في المصرية « فيمن » وهو خطأ

(٦) في الاصلين « وم » وهو خطأ ، لأن المراد وحجة عليهم أخرى وهي

ما سيذكره .

وبين الفسل؟ وإن كان كذلك (١) فلم تنكرون مسح الرجلين في الوضوء وتأبون إلا غسلهما إن كن كلاهما يقتضى العموم؟ وأيضاً فإنكم لا تختلفون في أن غسل الجنابة يلزم تقصى الرأس بالماء، وأن ذلك لا يلزم في الوضوء، فقد أقرتم بأن المسح بالرأس خلاف الفسل، وليس هنا فرق إلا أن المسح لا يقتضى العموم فقط، وهذا ترك قولكم (٢). وأيضاً فما تقولون فيمن ترك بعض شعرة (٣) واحدة في الوضوء فلم يمسح عليها؟ فنقولهم: إنه يجوز، وهذا ترك منهم لقولهم. فن قالوا: إنما نقول بالأغلب، قيل لهم: تركت شعرتين أو ثلاثاً؟ وهكذا أبداً، فإن حدوا حداً قالوا يبطل الأدليل عليه، وإن تبادوا صاروا إلى قوتنا، وهو الحق *

فن قلوا يس عم رأسه فقد صح أنه توشاً، ومن لم يعمه فلم يتفق (٤) على أنه توشاً، قلنا لهم! فأوجبوا بهذا الدليل نفسه الاستشاق فرضاً والترتيب فرضاً، وغير ذلك مما فيه ترك الجمهور مذهبه *

فن قالوا: مسحه عليه السلام مع ناصيته على عمامته يدل على العموم، قلنا: هذا أعجب شيء! لأنكم لا تجيزون ذلك من فعل من فعله، فكيف تحتجون بما لا يجوز عندكم! وأيضاً فمن لكم بأنه فعل واحد؟ بل هما فصلان متغايران على ظاهر الأخبار في ذلك *

وأما تخصيص أبي حنيفة لربع الرأس أو لمقدار ثلاثة أصابع ففاسد، لانه قول لأدليل عليه، فان قالوا: هو مقدار الناصية، قلنا لهم: ومن لكم (٥) بأن هذا هو مقدار الناصية؟ والأصابع تختلف، وتحديد ربع الرأس يحتاج إلى تكبير ومساحة، وهذا باطل، وكذلك قولهم في منع المسح بأصبع أو بأصبعين. فان قالوا: إنما أردنا أكثر اليد، قلنا لهم: أنتم لا توجبون المسح باليد فرضاً، بل تقولون انه لو وقف (٦)

(١) في المصرية « وإن كان ذلك »

(٢) في المصرية « لقولهم » وهو خطأ لأن المقام مقام خطاب

(٣) في اليمنية « فما تقولون إن نقص بعض شعرة » وما هنا أحسن

(٤) في المصرية « فلم يتيقن » وهو خطأ (٥) في اليمنية « ومن أين لكم »

(٦) في اليمنية « انه أن وقف »

تحت ميزاب فمس الماء منه مقدار ربع رأسه أجزاءً ، فظهر فد قولهم . ويسألون أيضاً عن قولهم بأكثر اليد ؟ فنههم (١) لا يجدون ذبيلاً على تصحيحه ، وكذلك يسألون عن اقتصارهم على مقدار الناصية ؟ فنقول : إتياناً للخبر في ذلك ، قيل لهم : فلم تعدتم الناصية الى مؤخر الرأس ؟ وما الفرق بين تعديل الناصية الى غيرها وبين تعدى مقدارها الى غير مقدارها ؟ *

وأما قول الشافعي فن النص لم يأت بمسح الشعر فيكون ما قل من مراعاة عدد الشعر ، وإنما جاء القرآن بمسح الرأس ، فوجب أن لا يراعى إلا ما يسمى مسح الرأس فقط (٢) ، والخبر الذي ذكرنا عن النبي ﷺ في ذلك هو بعض منجاء به القرآن ، فلاية أهم من ذلك الخبر ، وليس في الخبر منع من استعمال الآية ، ولادليل على الاقتصار على الناصية فقط . وبالله تعالى التوفيق *

١٩٩ - مسألة - وأما مسح الأذنين فليس فرضاً ، ولا هم من الرأس

لان الآثار في ذلك واهية كلها ، قد ذكرنا فسادها في غير هذا المكان ، ولا يختلف أحد في أن البياض الذي بين منابت الشعر من الرأس وبين الأذنين ليس هو من الرأس في حكم الوضوء ، فمن المحال أن يكون يحوّل بين أجزاء رأس الخبي عضو ليس من الرأس ، وأن يكون بعض رأس اخي مباناً لسائر رأسه ، وأيضاً فلو كان الأذن من الرأس لوجب حلق شعرهما في الخلع ، وهم لا يقولون هذا ، وقد ذكرنا البرهان على صحة الاقتصار على بعض الرأس في الوضوء ، فلو كان الأذن من الرأس لاجزأ أن يحسها عن مسح الرأس ، وهذا لا يقوله أحد ، ويقال لهم : ان كانتا من الرأس فما بالك تأخذون لهما ماء جديداً وهما بعض الرأس ؟ وأين رأيتم (٣) عضواً يجسد لبعضه ماء غير الماء الذي مسح به سائر . ثم لو صح الارتئاس من

(١) في المصرية « بأنهم » وهو خطأ

(٢) هنا بهامش البنية ما نصه « الصحيح أن قول الشافعي رحمه الله لا يتقدر بثلاث شمرات ، بل الواجب عنده ما يقع عليه اسم المسح ، كقول سفيان الثوري وداود ومن معها كما احتاره ابن حزم
(٣) في المصرية « وأن رأيكم »

الرأس ، لما كان علينا في ذلك نقض شيء من أقوالنا والله تعالى التوفيق *
 ٢٠٠ - مسئلة - وأما قولنا في الرجلين فإن القرآن نزل بالمسح ، قال الله تعالى (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم) وسواء قرئ بمخفف اللام أو بفتحها هي على كل حال (١) عطف على الزهوس : إما على اللفظ وإما على الموضع ، لا يجوز غير ذلك ، لأنه لا يجوز أن يحال بين الموطوف والمعطوف عليه بقضية مبتدأة . وهكذا جاء عن ابن عباس : نزل القرآن بالمسح - يعني في الرجلين في الوضوء *
 وقد قال بالمسح على الرجلين جماعة من السلف ، منهم علي بن أبي طالب وابن عباس والحسن وعكرمة والشعبي وجماعة غيرهم ، وهو قول الطبري ، ورويت في ذلك آثار *

منها أن من طريق همام عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ثنا علي بن يحيى بن خلاد عن أبيه عن عمه - هو رقعة بن رافع - أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « انها لا يجوز صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله عز وجل ثم يمسح وجهه ويديه الى المرفقين ويمسح رأسه ورجليه الى الكعبين » *
 وعن اسحاق بن راهويه ثنا هيسى بن يونس (٢) عن الاعمش عن عبد خير عن علي « كنت أرى باطن القدمين أحق بالمسح حتى رأيت رسول الله ﷺ يمسح ظاهرهما » *

قال علي بن أحمد : وإنما قلنا بالفعل فيهما لما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا أبو عوانة ، عن أبي بشر عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو بن العاص قل : « تخلف النبي ﷺ في سفر فادركنا وقد أركننا (٣) المصرا ، فجعلنا نتوضأ ونمسح على أرجلنا فنادى بأعلى صوته ويل للعقاب من النار ، مرتين أو ثلاثا » *

(١) في المصرية « هي كل حال » بحذف « على »

(٢) في المصرية عيسى بن يوسف وهو خطأ (٣) في المصرية « راحتنا »

(٤) انظر ضبطه وترجمته في المسألة ١٤٩

كتب إلى سالم بن أحمد قال ثنا عبد الله بن سعيد الشنفتي قال ثنا عمر (١) بن محمد السجستاني ثنا محمد بن عيسى الجلودي ثنا إبراهيم بن محمد بن سفيان ثنا مسلم ابن الحجاج ثنا اسحاق بن راهويه ثنا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن منصور - هو ابن المنذر - عن هلال بن أساف (٢) عن أبي يحيى (٣) - هو مصدع الاعمرج - عن عبد الله بن عمرو بن الماص قال: « خرجنا مع رسول الله ﷺ من مكة إلى المدينة حتى إذا كنا بماء بالطريق تعجل قوم عند العصر ، فتوضؤوا وهم عجال ، فأنهينا اليهم وأعقابهم تلوح لم يمسا الماء ، فقال رسول الله ﷺ : ويل للاعقاب من النار ، أسبغوا الوضوء » فأمر عليه السلام بأسبغ الوضوء في الرجلين ، وتوعد بالنار على ترك الاعقاب ، *

فكان هذا الخبر زائدا على ما في الآية ، وعلى الأخبار التي ذكرنا ، وناسخا لما فيها ، ولما في الآية والأخذ بالزائد واجب ، ولقد كان يلزم من يقول بترك الأخبار للقرآن أن يترك هذا الخبر للآية ولقد كان يلزم من يترك الأخبار الصحاح للقياس أن يترك هذا الخبر ، لأننا وجدنا الرجلين يسقط حكمهما في التيمم ، كما يسقط الرأس ، فكان حملهما على ما يسقطان (٤) بسقوطه ويثبتان بثباته أولى من حملهما على ما لا يثبتان بثباته ، وأيضا فالرجلان مذكوران مع الرأس ، فكان حملهما على ما ذكرنا معه أولى من حملهما على ما لم يذكرنا معه ، وأيضا فالرأس طرف والرجلان طرف ، فكان قياس الطرف على الطرف أولى من قياس الطرف على الوسط ، وأيضا فمنهم يقولون بالمسح على الخفين فكان تمويض المسح من المسح أولى من تمويض المسح من الفيل ، وأيضا فإنه لما جاز المسح على ساتر الرجلين (٥) ولم يميز على ساتري الوجه والذراعين حل - على أصول أصحاب القياس - أن أمر الرجلين أخف من أمر الوجه والذراعين ،

(١) في المصرية « عمرو » بفتح الهمزة وهو خطأ

(٢) في اليمنية « بشار » وهو خطأ

(٣) في المصرية « عن ابن يحيى » وهو خطأ (٤) في اليمنية « يسقط »

(٥) في اليمنية « على ساتر الرجلين »

قد ذلك كذلك فليس إلا المسح ولا بد ، فهذا أصح قياس في الأرض لو كن القياس
حقاً *

وقد قال بعضهم : قد سقط حكم الجسد في التيمم ولم يدل ذلك على أن حكمه
المسح *

قال أبو محمد : فنقول : صدقت ، وهذا يبطل قولكم بقياس ، ويرىكم تفاسد
كله ، وبالله تعالى التوفيق . وهكذا كل ما رتب الجمع بينهما بالقياس - لاجتماعهما في
بعض الصفات - فإنه لا بد فيهما من صفة يترقان فيها *

قال علي : وقال بعضهم : لما قال الله تعالى في الرجلين : (إلى السكبين) كما قال
في الایدی : (إلى المرافق) دل على أن حكم الرجلين حكم القراعين ، قيل له : (١)
ليس ذكر المرفقين والسكبين دليلاً على وجوب غسل ذلك ، لأنه تعالى قد ذكر
الوجه ولم يذكر في مبلغه حداً ، وكان حكمه الغسل ، لكن لما أمر الله تعالى في القراعين
بالغسل (٢) كان حكمهما الغسل ، وإذا لم يذكر ذلك في الرجلين وجب أن لا يكون
حكمهما ما لم يذكر فيهما إلا أن يوجه نص آخر *

قال علي : والحكم للتفويض لا للدعوى والفتون . وبالله تعالى التوفيق *

٢٠١ - مسألة - وكل ما ليس على الرأس من عمامة أو خمار أو قلنسوة أو بيضة
أو مففر أو غير ذلك : - أجزأ المسح عليها ، المرأة والرجل سواء في ذلك ، لملة
أو غير ملة (٣) *

برهان ذلك حديث المغيرة الذي ذكرنا آنفاً ، حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن
مسعود ثنا أحمد بن سعيد بن حزم ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن
أحمد بن حنبل حدثني الحكم بن موسى ثنا بشر بن اسماعيل عن الأوزاعي حدثني
يحيى بن أبي كثير (٤) حدثني أبو سلمة - هو ابن عبد الرحمن بن عوف - حدثني

(١) كلمة « له » سقطت من المصرية (٢) كلمة « بالغسل » سقطت من المصرية

(٣) في النسخة « المرأة والرجل سواء ذلك لملة ولغير ملة »

(٤) في النسخة « عن أبي يحيى بن أبي كثير » وهو خطأ

عمرو بن أمية الضمري : « أنه رأى رسول الله ﷺ مسح على الخفين والعمامة »
ورويانه من طريق البخاري عن عبدان عن عبد الله بن داود الخيري (١)
عن الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جعفر بن
عمرو بن أمية الضمري عن أبيه . وهذا قوة للخبر لأن أبا سلمة سمعه من عمرو بن أمية
الضمري سمعاه ، وسمعه أيضا من جعفر ابنه عنه (٢) كما فعل بكر بن عبد الله المزني
الذي سمع حديث المغيرة من حمزة بن المغيرة (٣) وسمعه أيضا من الحسن (٤)
عن حمزة *

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا
أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو
كريب محمد بن العلاء (٥) وإسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - قال أبو بكر وأبو
كريب : ثنا معاوية وقال ابن راهويه ، ثنا عيسى بن يونس ، ثم اتفق أبو معاوية
وعيسى كلاهما عن الأعمش عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن
كسب بن عجرة عن بلال : « أن رسول الله ﷺ مسح على الخفين والخنجر » وروينا
أيضا من طريق أبي إدريس الخولاني عن بلال : « أنه عليه السلام مسح على العمامة
والمواقين » وروينا أيضا من طريق أيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن سلمان (٦)
ومن طريق مخلد بن الحسين عن هشام بن حسان عن حميد بن هلال عن عبد الله
ابن الصامت عن أبي ذر : « رأيت رسول الله ﷺ توضأ ومسح على المواقين
والخنجر » *

-
- (١) يضم الخاء وفتح الراء . وبالباء ، وفي المصرية « الخريمي » بالميم وهو خطأ
(٢) في الاصلين « عن جعفر أبيه عنه » وهو خطأ واضح
(٣) قوله « من حمزة بن المغيرة » سقط من المصرية
(٤) في المصرية « عن الحسن » وهو غير جيد
(٥) في المصرية « وأبو كريب ثنا محمد بن العلاء » وهو خطأ
(٦) في المصرية في الموضعين « سليمان » وهو خطأ

فهؤلاء ستة من الصحابة رضى الله عنهم : الخيرة بن شعبة وبلال وسلمان (١) وعمر بن أمية وكعب بن عجرة (٢) وأبو ذر - كلهم يروى ذلك عن رسول الله ﷺ بأسانيد لا معارض لها ولا مطمئن فيها *

وبهذا القول يقول جمهور الصحابة والتابعين ، كما روينا من طريق ابن أبي شيبة عن عبد الله بن عمر وإسماعيل بن علية كلاهما عن محمد بن اسحق عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير مرثد بن عبد الله البزفي عن عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي قال : رأيت أبا بكر الصديق يمسح على الخمار - يعنى فى الوضوء - *

وعن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن عمران بن مسلم عن سويد ابن غفلة قال : سألت نبذة الجعفي (٣) عمر بن الخطاب عن المسح على العمامة ؟ فقال له عمر بن الخطاب - ان شئت فامسح على العمامة وان شئت فدع *

وهن عبد الرحمن بن مهدي عن أبي جعفر عبد الله بن عبد الله الرازي عن زيد بن أسلم قال قال عمر بن الخطاب : من لم يطهره المسح على العمامة فلا طهره الله * وعن حماد بن سلمة عن ثابت البناني وعبيد الله بن أبي بكر بن أنس كلاهما عن أنس بن مالك : انه كان يمسح على الجوربين والخفين والعمامة ، وهذه أسانيد في غاية الصحة *

وعن الحسن البصري عن أمه : أن سلمة أم المؤمنين كانت تمسح على الخمار وهن سلمان الفارسي : أنه قال لرجل : امسح على خفيك وعلى خمارك وامسح بناصيتك . وعن أبي موسى الاشعري : أنه خرج من حدث فمسح على خفيه وقلنسوته . وعن أبي أمامة الباهلي أنه كان يمسح على الجوربين والخفين والعمامة . وعن علي بن أبي طالب : أنه سئل عن المسح على الخفين ؟ فقال : نعم ، وعلى النملين والخمار . وهو قول سفيان الثوري ، وروناه عن عبد الرزاق عنه قال : القلنسوة بمنزلة

(١) في الصرية سليمان وهو خطأ

(٢) في الصرية « عجرة » بالزاي وهو تصحيف قبيح

(٣) نيافته بضم النون - ويقال بفتحها - ثم الباء الموحدة المفتوحة ثم تاء مثناة مفتوحة . ذكره ابن حبان في الثقات وقال : كان من المعلمين على عهد عمر .

العمامة - يعنى في جواز المسح عليها - وهو قول الاوزاعي واحمد بن حنبل واسحق بن راهويه وأبي ثور وداد بن علي وغيرهم *

وقال الشافعي : ان صح الخبر عن رسول الله ﷺ فيه أقول *

قال علي : والخبر - والله الحمد - قد صح فهو قوله .

وقال أبو حنيفة ومالك : لا يمسح على عمامة ولا خمار ولا غير ذلك وهو قول

الشافعي ، قال : إلا أن يصح الخبر *

قال علي : ما نعلم للمؤمنين من ذلك حجة أصلاً ، فن قتلوا جاء القرآن بمسح الرؤوس ، قلنا : نعم ، وبالمسح على الرجلين ، فأجزتم المسح على الخفين ، وليس بأثبت من المسح على العمامة ، والمؤمنون من المسح على الخفين من الصحابة رضي الله عنهم أكثر من المؤمنين من المسح على العمامة ، فما روى الشيخ من المسح على العمامة الا عن جابر وابن عمر ، وقد جاء المنع من المسح على الخفين عن عائشة وأبي هريرة وابن عباس . وأبطلتم مسح الرجلين - وهو نص القرآن - بخبر يدعي مخالفنا ومخالفكم أننا سألنا أنفسنا وسألهم أنفسكم فيه ، وأنه لا يدل على المنع من مسحها وقد قال بمسحها طائفة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، وقلتم بالمسح على الجباير ولم يصح قط فيه أثر عن رسول الله ﷺ ، وهذا تخليط *

وقال بعضهم : حديث المغيرة بن شعبه فيه : « انه مسح بناصيته وعلى عمامته » فأما من لا يرى المسح على الناصية فيجزي فقد جاهر الله تعالى والناس في احتجاجه بهذا الخبر ، وهو عصب لكل ما فيه *

وأما من يرى المسح على بعض الرأس فيجزي فاتهم قتلوا : ان الذي أجزأه عليه السلام فهو مسح الناصية فقط وكان مسح العمامة فضلاً *

قال أبو محمد : رام هؤلاء أن يجعلوا كل ما في خبر المغيرة حكاية عن وضوء واحد ، وهذا كذب وجرأة على الباطل ، بل هو خبر عن عملين متباينين ، هذا ظاهر الحديث ومقتضاه ، وكيف وقد رواه جماعة غير المغيرة ! *

وقال بعضهم : أخطأ الاوزاعي في حديث عمرو بن أمية ، لان هذا خبر رواه - عن يحيى بن أبي كثير - شيخان وحرب بن شداد وبكر بن مضر وأبان العطار

وعلى بن المبارك فلم يذكر فيه المسح على العمامة *
 قل على : قلنا لم فكان ماذا ؟ قد علم كل ذى علم بالحديث أن الاوزاعي أحفظ
 من كل واحد من هؤلاء ، وهو حجة عليهم ، وليسوا حجة عليه ، والاوزاعي ثقة ،
 وزيادة الثقة لا يحمل ردعها ، وما الفرق بينكم وبين من قال في كل خبر احتججتم به :
 إن راويه أخطأ فيه ، لأن فلانا وفلاننا لم يرو هذا الخبر ؟ *

وقال بعضهم لا يجوز المسح على العمامة كما لا يجوز المسح على القفازين *
 قال أبو محمد . وهذا قياس ، والقياس كله باطل ، ثم لو كان حقا لكان هذا منه
 عين الباطل ، لأنهم يعارضون فيه ، فيقال لم إن كان هذا القياس عندكم صحيحا
 فابطلوا به المسح على الخفين ؟ لأن اترجائين (١) باليدين أشبه منهما بالرأس ، فقولوا :
 كما لا يجوز المسح على القفازين كذلك لا يجوز المسح على الخفين ولا فرق *
 فن قالوا : قد صح المسح على الخفين عن رسول الله ﷺ ، قيل لهم (٢) : وقد
 صح المسح على العمامة عن رسول الله ﷺ *

ويعارضون أيضا بأن يقال لهم : إن الله تعالى قرن الرأس بالرجل في الوضوء
 وأنتم تميزون المسح على الخفين فأجيزوا المسح على العمامة ، لأنهما جميعا عضوان
 يقطعان في التيمم ، ولأنه لما جاز تعويض المسح عندكم من غسل الرجلين فينبغي
 أن يكون يجوز تعويض المسح من المسح في العمامة على الرأس أولى ، ولأن الرأس طرف
 والرجلان طرف ، وأيضا فقد صح تعويض المسح من جميع أعضاء الوضوء ، فعوض
 المسح بالتراب في الوجه والذراعين من غسل كل ذلك ، وعوض المسح على الخفين
 من غسل الرجلين ، فوجب أيضا أن يجوز (٣) تعويض المسح على العمامة من المسح
 على الرأس ، لتتفق أحكام جميع أعضاء الوضوء في ذلك قال علي : كل هذا إنما أوردناه
 معارضة لقياسهم الفاسد وأنه لا شيء من الأحكام قالوا فيه بالقياس الا ولن خالفهم

(١) في النية « لأن الرجل » بالافراد ، وهو خطأ

(٢) في النية « قلت لهم »

(٣) في النية « فوجب أيضا يجوز » وهو خطأ

— من التعلق بالقياس — كالنبي لهم أو أكثر ، فيظهر بذلك بطلان القياس لكل من أراد الله توفيقه *

وقال بعضهم : انما مسح رسول الله ﷺ على العمامة والحجار لمرض كان في رأسه قال على : هذا كلام من لا مؤونة عليه من الكذب ، ومن يستغفر الله تعالى من حكاية مثله ، لأنه متعمد للكذب والافتك بقول لم يأت به قط لانص ولا دليل ، وقد جعل الله العقوبة لمن هذه صفته ، بأن تبوأ مقعده من النار ، لكذبه على رسول الله ﷺ *

ثم يقال لهم : قولوا مثل هذا في المسح على الخفين ، أنه كان لعله بقديمه ولا فرق ، على أن امرأ لو قال هذا لكان أعذر منهم ^(١) ، لاتناقد رويناه عن ابن عباس أنه قال في المسح على الخفين : لو قلم ذلك في البرد الشديد أو السفر الطويل . ولم يرو قط عن أحد من الصحابة أنه قال ذلك في المسح على العمامة والحجار ^(٢) ، فيبطل قول من منع المسح على العمامة والحجار ، وصح خلافه للسنة الثابتة ، ولأبي بكر وعمر وعلى وأئس وأم سلمة وأبي موسى الأشعري ^(٣) وأبي أمامة وغيرهم ، والقياس ^(٤) ان كان من أهل القياس *

فان قال قائل : انه لم ^(٥) يأت عن النبي ﷺ أنه مسح على غير العمامة والحجار ، فلا يجوز ترك ما جاء في القرآن من مسح الرأس لغير ^(٦) ماصح النص به ، والقياس باطل ، وليس فمه عليه السلام عموم لفظ ^(٧) فيحمل على عمومه *

(١) في الجنة « لكان عذر منهم » وهو خطأ

(٢) كلمة « والحجار » سقطت من الجنة

(٣) في المصرية بين أم سلمة وأبي موسى زيادة لفظ « فكيف » وهي زيادة مقحمة لا معنى لها

(٤) في المصرية « والقياس » وما هنا أصح

(٥) في المصرية يحذف « انه » ^(٦) في المصرية « بتر »

(٧) في المصرية « لفظه » زيادة الضمير

قلنا : هذا خطأ ، لانه عليه السلام لم يقل إنه لايمسح إلا على عمامة او خمار ، لكن علمنا بمسحه عليها أن مباشرة الرأس بالماء ليس فرضاً ، فاذ ذلك كذلك ، فأى شيء لبس على الرأس جاز المسح عليه *

ثم نقول (١) لهم : قولوا لنا لو أن الراوى قل مسح رسول الله ﷺ على عمامة صفراء من كتان مطوية (٢) ثلاث طيات ، أ كان يجوز عندكم المسح على حمراء من قطن ملوبة (٣) عشر مرات أم لا ؟ وكذلك لو قال مسح (٤) عليه السلام على خفين أسودين ، أ كن يجوز على أبيضين أم لا ؟ فنلزموا قول الراوى أحدنوا ديناً (٥) جديداً ، وإن لم يراعوه رجسوا الى قوتنا *

٣٠٢ - مسألة قال أبو محمد : وسواء لبس ما ذكرنا (٦) على طهارة أو غير طهارة : قال ابو ثور : لايمسح على العمامة والخمار إلا من لبسهما على طهارة ، قياساً على الخفين وقال اصحابنا كما قلنا *

قال على : القياس باطل ، وليس هنا علة جامعة بين حكم المسح على العمامة والخمار والمسح على الخفين ، وإنما نص رسول الله ﷺ في اللباس على الطهارة - : على الخفين ، ولم ينص ذلك في العمامة (٧) والخمار ، قال الله تعالى : (لتبين للناس ما نزل اليهم) (وما كان ربك نسياً) فلو وجب هذا في العمامة والخمار ، لبينه عليه السلام ، كما بين ذلك في الخفين ، ومدعى المساواة في ذلك بين العمامة والخمار وبين الخفين - : مدع بلا دليل ، ويكلف البرهان على صحة دعواه في ذلك ، فيقال له : من اين وجب - إذ نص عليه السلام في المسح على الخفين انه لبسهما على طهارة - : ان يجب هذا الحكم في العمامة والخمار ولا سبيل له (٨) اليه اصلاً بأكثر من قضية من رأيه ، وهذا لا معنى له ، قال الله تعالى : (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) *

-
- (١) في المصرية « مطويات » وهو خطأ (٢) في البنية « ثم يقال لهم »
 (٣) في المصرية ملونة وهو تصحيف (٤) في البنية « مسح وهو خطأ »
 (٥) في المصرية « حكاً » وما هنا أحسن وأظهر (٦) في المصرية « ما ذكر »
 (٧) في المصرية « على العمامة » (٨) كلمة « له » سقطت من المصرية

٢٠٣ - مسألة - ويمسح على كل ذلك أبدا بلا توقيت ولا تمديد ، وقد جاء عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه التوقيت في ذلك ثابتاً عنه ^(١) كالمسح على الخفين وبه قال أبو ثور ، وقد أصحابنا كما قلنا *

ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، والقياس باطل ، وقول القائل : لما كان المسح على الخفين وقتنا بوقت حدود في السفر ، ووقت في الحضر وجب أن يكون المسح على العمامة كذلك - : دعوى ^(٢) بلا برهان على صحتها وقول ^(٣) لا دليل على وجوبه ، ويقال له ما دليلك على صحة ما تدعى أن يحكم للمسح ^(٤) على العمامة بمثل الوقتين المنصوصين في المسح على الخفين ؟ وهذا لا سبيل الى وجوده بأكثر من الدعوى ، وقد مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على العمامة والخمار ، ولم يوقت في ذلك وقتاً ، ووقت في المسح على الخفين فيترتب أن نقول ما قلناه عليه السلام وإن لا نقول في الدين ما لم يقله عليه السلام قل الله تعالى « تلك حدود الله فلا تعتدوها » *

٢٠٤ - مسألة . فلو كان تحت ما لبس على الرأس خضاب أو دواء جاز المسح عليهما كما قلنا ولا فرق ، وكذلك لو تعدد لاس ذلك لمسح عليه جاز المسح ايضاً ، وإنما المسح المذكور في الوضوء خاصة ، وأما في كل غسل واجب فلا ، ولا بد من خلع كل ذلك وغسل الرأس *

برهان ذلك أن رسول الله ﷺ مسح على العمامة وعلى الخمار ، ولم يخص لنا حالاً من حال ، فلا يجوز أن يخص بالمسح حال دون حال وإذا كان المسح جائزاً فالقصد الى الجائز جائز ، وإنما مسح عليه السلام في الوضوء خاصة ، فلا يجوز أن يضاف الى ذلك ما لم يقضه عليه السلام ولا يجوز أن يزداد في السن ما لم يأت فيها ، ولا أن ينقص منها ما اقتضاه لفظ الخبر بها . والله تعالى التوفيق ، وهكذا يقول ^(٥) خصوصاً في

(١) كلمة « عنه » سقطت من المصرية ^(٢) كلمة « دعوى » سقطت من النجدة
(٣) في الأصلين « وقولا » بالنصب وهو لمن ^(٤) في المصرية من أن الحكم للمسح « (٥) في النجدة » وبهذا يقول *

المسح على الخفين سواء سواء .

٢٠٥ - مسألة . ومن ترك مما يلزمه غسله في الوضوء أو الغسل الواجب ولو قدر شعرة عمدا أو نسيانا - : لم تجزه الصلاة بذلك الغسل والوضوء حتى يوجهه كله ، لأنه لم يصل بالطهارة التي أمر بها ، وقل عليه السلام : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » .

٢٠٦ - مسألة . ومن نكس وضوؤه أو قدم عضوا على المذكور قبله في القرآن عمدا أو نسيانا لم تجزه الصلاة أصلا ، وفرض عليه أن يبدأ بوجهه ثم ذراعيه ثم رأسه ثم رجله ، ولا بد في القرايين والرجلين من الابتداء باليمين قبل اليسار كما جاء في السنة . فإن جعل الاستنشاق والاستلثار في آخر وضوؤه أو بعد عضو من الأعضاء المذكورة لم يجز ذلك فإن فعل شيئا مما ذكرنا لزمه أن يعود إلى التي بدأ به قبل التي ذكره الله تعالى قبله فيعمله إلى أن يتم وضوؤه ، وليس عليه أن يبتدئ من أول الوضوء ، وهو قول الشافعي وإبي ثور واحمد بن حنبل واسحاق قات انقسم في ماء جار وهو جنب ونوى الغسل والوضوء مما لم يجزه ذلك من الوضوء ولا من الغسل وعليه ان يأتي به مرتبا (١) وهو قول اسحاق .

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا ابراهيم بن هارون البلخي ثنا حاتم بن اساعيل ثنا جعفر بن محمد عن ابيه قال : دخلنا على جابر بن عبد الله قلت : اخبرني عن حجة برسول الله ﷺ قال جابر : « خرجنا معه - فذكر الحديث وفيه - ان رسول الله ﷺ خرج من الباب الى الصفا فلما دنا الى الصفا قال : (ان الصفا والمروة من شعائر الله ابدأوا بما بدأ الله به) »

قال علي : وهذا عموم لا يجوز أن يخص منه شيء ، وانما قلنا : لا يجزئ في الاعضاء المنصوبة مما لا الوضوء ولا الغسل اذا نوى بذلك النفس كلا الامرين

(١) في الاصلين « لم يجزه ذلك من الوضوء ولا من الغسل في تلك الا وعليه أن يأتي به مرتبا » زيادة « في تلك الا » زيادة مقحمة لم تفهم معناها ولا نراها صوابا فذلك حذفها

فلانه لم يأت بالوضوء كما أمر، ولم يخلص النسل فيجزيه ، لكن (١) خلطه بعمل خاسد فبطل أيضا النسل في تلك الاعضاء لانه أتى به بخلاف ما أمره الله تعالى به ، وأما الاستنشاق والاستنثار فلم يأت فيهما (١) في الوضوء ذكر بتقديم ولا تأخير فكيفما أتى بهما في وضوئه أو بعد وضوئه وقبل صلاته (٢) أو قبل وضوئه - أجزأه (١) * قال علي : وقال أبو حنيفة : جائز تنكيس الوضوء والآذان والطواف والسعي والاقامة ، وقال مالك : يجوز تنكيس الوضوء ولا يجوز تنكيس الطواف ولا السعي والآذان ولا الاقامة *

قال أبو محمد : لا يجوز تنكيس شيء من ذلك كله ، ولا يجزئ شيء منه منكسا ، فاما قول مالك فظاهر التناقض ، لانه فرق بين ما لفرق بينه ، وأما أبو حنيفة فانه أطرد قولاً ، وأكثر خطأ ، والنوم أصحاب قياس برعهم ، فهلا قاسوا ذلك على ما اتفق عليه من المنع من تنكيس الصلاة ؟ على أنه قد صح الاجماع في بعض الاوقات على تنكيس الصلاة وهي حال من وجد الامام جالسا أو ساجداً ، فانه يبدأ بذلك وهو آخر الصلاة وهذا مما تناقضوا فيه في قياسهم *

وقد روينا عن علي بن أبي طالب وابن عباس جواز تنكيس الوضوء ، ولكن لاحجة في أحد مع القرآن إلا في الشيء أمر ببيانه وهو رسول الله ﷺ ، وهذا مما

(١) في المسرية « ولكن » (٢) في المسرية « فلم يأت بينهما في الوضوء » وهو خطأ (٣) في المسرية « أو قبل صلاته » وما هنا أحسن . (٤) هذا مناقض لما قاله المؤلف في أول هذه المسئلة « فان جعل الاستنشاق والاستنثار في آخر وضوئه أو بعد عضون الاعضاء المذكورة لم يجز ذلك » وأظن أن الصواب ما هنا لانه استدلل على جوازه بأنه لم يأت فيهما ذكر بتقديم ولا تأخير ، واذن فيكون باهناك خطأ من التساخ ولعل صوابه « جاز ذلك ودليل المؤلف في هذه النقطة ضيف لأن الأمر جاء صريحا بهما وبين رسول الله بفعله موضعا فهو بيان ملحق بأمره يدل على الوجوب في الفعل وفي الترتيب . وكذلك المضغة في رأينا ، بل نرى أن المضضة والاستنشاق والاستنثار إنما هي جزء من غسل الوجه جاء فعل التي فيها ميتا لتواجبه مرة غسله بنص القرآن الكريم

تناقض فيه الشافعيون فتركوا فيه قول صاحبين لا يعرف لما من الصحابة مخالف . والله تعالى التوفيق *

والعجب كله أن المالكيين أجازوا تنكيس الوضوء الذي لم يأت نص من الله تعالى ولا من رسوله ﷺ فيه، ثم أتوا إلى ما أجاز الله تعالى تنكيسه فنموا من ذلك، وهو الرمي والخلق (١) والنحر والديح والعاواف، فإن رسول الله ﷺ أجاز تقديم بعض ذلك على بعض، كما سنده أن شاء الله تعالى في كتاب الحج، فقالوا: لا يجوز تقديم العاواف على الرمي ولا تقديم الخلق على الرمي وهذا كما ترى *

حدثنا أحمد بن قاسم ثنا أبي حدثني جدي قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن وضاح ثنا أحمد بن واقد ثنا زهير بن معاوية عن الأعشى عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: « إذا توضأتم ولبستم فأبدأوا بيمينكم » *

وأما وجوب تقديم الاستنشاق والاستنثار ولا بدء فلحديث رفاعه بن رافع أن رسول الله ﷺ قال: « لا تم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله عز وجل ويفسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه إلى السبعين فصيح أن ههنا أسبابا عطف عليه غسل الوجه، وليس إلا الاستنشاق والاستنثار (٢) » *

٢٠٧ — مسألة — ومن فرق وضوءه أو غسله أجزأه ذلك، وإن طالت المدة في خلال ذلك أو قصرت، ما لم يحدث في خلال وضوئه ما ينقض الوضوء، وما لم يحدث في خلال غسله ما ينقض الغسل *

برهان ذلك أن الله عز وجل أمر بالنظر من الجنابة والغليظ، وبالوضوء من الأحداث، ولم يشترط عز وجل في ذلك متابة فكيفما أتى به المرة أجزأه، لانه قد وقع عليه اسم الاخبار بأنه تطهر، وبأنه غسل وجهه وذراعيه ومسح رأسه وغسل رجليه * حدثنا عبد الله بن (٣) زبيح ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا

(١) في المصرية «والجلاق» وهو خطأ

(٢) من أول « حدثنا أحمد بن قاسم » إلى هنا سقط من النسخة، وكلامه هنا يناقض ما سبق للمؤلف من عدم وجوب تقديم الاستنشاق والاستنثار،

(٣) في النسخة « عبد الله بن فتح » وهو خطأ

على بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن أبي سلمة - وهو ابن عبد الرحمن بن عوف - عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يقتل من الجنابة بدأ فغسل يديه ثلاثاً ثم أخذ بيمينه فيصّب على يواره فيغسل فرجه حتى ينقيه ثم يغسل يديه غسلًا حسنًا ثم يغمض ثلاثاً، ثم يستنشق ثلاثاً ويغسل وجهه ثلاثاً ويغسل ذراعيه ثلاثاً ثم يغسل على رأسه ثلاثاً ثم يغسل جسده غسلًا، فإذا خرج من مثقله غسل رجله» •

قال على: إذا جاز أن يغسل رسول الله ﷺ بين وضوئه وغسله وبين تمامها يغسل رجله مهلة خروجه من مثقله فالتفريق بين المدد لانس فيه ولا برهان وهذا قول السلف كأروينا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر: أنه بال بالسوق ثم قوضاً فغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ثم دعى لجنائز (١) حين دخل المسجد ليصلي عليها فسح (٢) على خفيه ثم صلى عليها وروينا عن حفيان الثوري عن المغيرة عن إبراهيم قال كان أحدم يغسل رأسه من الجنابة بالصدر ثم يمكث ساعة ثم يغسل سائر جسده. وإبراهيم تابع أدرك أكابر التابعين وصغار (٣) الصحابة رضى الله عنهم، قال إبراهيم في الرجل تكون له المرأة والجارية فيرافث (٤) امرأته بالغسل أنه لا بأس بأن يغسل رأسه ثم يمكث ثم يغسل سائر جسده بعد ولا يغسل رأسه. وعن عبد الزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: إن غسل الجنب رأسه بالصدر أو بالخطمي ثم يجلس حتى يجف رأسه فغيب ذلك •

وهو قول أبي حنيفة والشافعي وسفيان الثوري والأوزاعي والحسن بن حي، وقد روى نحو هذا عن سعيد بن المسيب وطاوس، وقال مالك: أن طال الامد (٥) ابتداء الوضوء، وإن لم يطل بى على وضوئه، وقد روي عن قتادة وابن أبي ليلى وغيرهم نحو هذا •

- (١) في الأصل المصري «ثم دعا بمجائز» وهو خطأ صحاحه من الموطأ ص ١٢
- (٢) من أول قوله «فغسل وجهه» إلى هنا سقط من النسخة الجنية، وهو خطأ
- (٣) في المصرية «وصغار» وهو خطأ (٤) في الجنية «قيراتب» وهو تصحيف
- (٥) في المصرية «أن طال الامر» وهو خطأ

وحد بعضهم ذلك بالجوف ، وحد بعضهم ذلك بأن يكون في طلب الماء فينبى
أو يترك وضوءه ويتدى (١) *

قال أبو محمد : أما تحديد مالك بالطول فانه يكلف المنتصر له بيان (٢) ما ذلك
الطول الذى يجب (٣) به شربة ابتداء الوضوء ، والقصر الذى لا يجب به هند
الشربة ، فلا سبيل لهم الى ذلك الا بالدعوى التى لا يعجز عنها أحد ، وما كان من
الاقوال لا برهان على صحته فهو باطل ، إذ الشرائع غير واجبة على أحد حتى يوجبها
الله تعالى على لسان رسوله ﷺ *

وأما من حد ذلك بجوف الماء نقطاً ظاهراً ، لانه دعوى بلا برهان ، وما كان
هكذا فهو باطل لما ذكرناه ، وأيضاً فإن (٤) في الصيف في البلاد الحارة لا يتم أحد
وضوءه حتى يصف وجهه ، ولا يصح وضوءه على هذا *

وأما من حد في ذلك بمادام في طلب الماء تقول أيضاً لا دليل على صحته ،
والدعوى لا يعجز عنها أحد ، (٥) والمجب أن مالكا يجيز أن يجسل المرء اذا رفع
بين أجزاء صلاته (٦) مدة وعلا ليس من الصلاة ، ثم يمنع من ذلك في الوضوء *

قال على : فان تعلق بعضهم بخبر رويناه عن رسول الله ﷺ من طريق بقية عن
بجير (٧) عن خالد عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ : « ان رسول الله ﷺ رأى
رجلاً يصلى وفي قدمه لمة لم يصبها الماء فأمره عليه السلام أن يعيد الوضوء والصلاة : »

(١) في الجنة « فيتدى » (٢) في الجنة « بيان ذلك »

(٣) في الجنة « الذى يجب به » وهو خطأ

(٤) في المصرية « وأيضاً فكان » وهو خطأ

(٥) كلمة « أحد » سقطت من المصرية

(٦) في المصرية « بين آخر صلاته » وهو خطأ واضح

(٧) بفتح الباء الموحدة وكسر الحاء المهملة ، وهو ابن سعد ووقع في الاصل

« يحمي » وهو خطأ ، وذلك هو بن سعدان

(٨) في الجنة « بخبر رويناه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم رأى » الخ . بإسقاط السند وهو خطأ .

قال هذا خبر لا يصح لان روايه بقية ، وليس بالقوى ، وفي السند من لا يدري (١) من هو : وروينا أيضاً عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عمر بن الخطاب : وعن أبي سفيان (٢) عن جابر عن عمر بن الخطاب : أنه رأى رجلاً يصلى وقد ترك من وجهه موضع ظفر فأمره أن يعيد الوضوء والصلاة (٣) •

قال على : أما الرواية عن عمر أيضاً فلا تصح ، لان ابا قلابة لم يدرك عمر ، و ابو سفيان ضعيف •

وقد جاء أثر عن رسول الله ﷺ هو أحسن من هذا ، وروناه من طريق قاسم بن أصبغ ثنا بكر بن مضر عن حرملة بن يحيى (٤) ثنا ابن وهب عن جرير بن حازم عن قتادة عن أنس : « أن رسول الله ﷺ أتاه وقد توضأ وترك موضع الظفر لم يصبه الماء » فقال له رسول الله ﷺ : ارجع فأحسن وضوءك » وعن ابن وهب عن ابن لبيعة

(١) الحديث رواه أبو داود في سننه (ج ١ ص ٦٨) عن حيوة بن شريح عن بقية نعمة وأما عيب عليه التدليس فإذا صرح بالتحديث لحديثه صحيح ، وقد نقل الشوكاني في نيل الاوطار (ج ١ ص ٢١١) أن في المستدرك تصريح ببقية بالحديث ولم أجد هذا الحديث في المستدرك . وأما جهالة الصحابة فلها لا تضر ، قال الأثرم : « قلت لأحمد : هذا اسناد جيد ؟ قال نعم ، فقلت له : إذا قال رجل من التابعين : حدثني رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فالحديث صحيح ؟ قال نعم » وهذا الحديث رواه أيضاً أبو داود (ج ١ ص ٦٧) والبيهقي (ج ١ ص ٧٠) ونسبه الشوكاني لأحمد وابن ماجه وابن خزيمة والدارقطني كلهم من حديث أنس بلفظ « ارجع فأحسن وضوءك » وهو حديث صحيح من الطريقين كل منهما شاهد للاخر يقويه . وسيروي المؤلف حديث أنس بعد أسطر من طريق قتادة

(٢) في المصرية « عن أبي سنيان » بحذف واو الطيف وهو خطأ

(٣) من أول قوله « كلن هذا خبر لا يصح » الى هنا سقط من البنية ، وحديث عمر هذا سيأتي مرفوعاً من طريق صحيحة وهو شاهد قوي للبوتوف .

(٤) في البنية « تا حرمة » (٥) في البنية بحذف قوله « لم يصب الماء »

عن أبي الزبير عن جابر عن عمر مثل هذا أيضاً (١) *

قال علي : لا يصح عن أحد من الصحابة خلاف فعل عمر (٢) هذا فقد خالفوا ههنا صاحباً لا يعرف له من الصحابة مخالف ، و يبين يدي كل ذي علم أن مرور الاوقات ليس من الأحداث الناقضة للوضوء ، وقد تناقض مالك في هذا المكان ، فرأى أن من نسي عضواً من أعضاء وضوئه فإن غسله أجزاءه ، ورأى فيمن توضأ ومسح على خفيه وبقى كذلك نهاره ثم خلع خفيه فإن وضوء رجله عنده قد انتقض ، وانه ليس عليه الاغسل رجله فقط ، وهذا تبويض الوضوء (٣) الذي منع منه . والله تعالى التوفيق *

٢٠٨ - مسألة - ويكره الاكثار (١) من الماء في الغسل والوضوء ، والزيادة على الثلاث في غسل أعضاء الوضوء ومسح الرأس ، لأنه لم يأت من رسول الله ﷺ أكثر من ذلك *

ورويانا من طريق سفيان الثوري عن أبي اسحاق عن أبي حبة بن قيس : « أن علياً توضأ ثلاثاً ثلاثاً وقال هكذا رأيت رسول الله ﷺ (٥) . ومن ابن المبارك عن الاوزاعي حدثني المطلب بن عبد الله بن حنطب : « أن عبد الله بن

(١) حديث عمر رواه مسلم (ج ١ : ص ٨٥) والبيهقي (ج ١ : ص ٧٠) من طريق معقل عن أبي الزبير عن جابر قال : « أخبرني عمر بن الخطاب أن رجلاً توضأ فتروك موضع ظفر على قدمه فأبصره النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ارجع فاحسن وضوءك ، فرجع ثم صلى »

(٢) في المصرية « ابن عمر » وهو خطأ

(٣) في المصرية « وهذا ينقض الوضوء » وهو تصحيف

(٤) في الجينة « ويلزم الاكثار » وهو خطأ غريب

(٥) حديث الثوري عن أبي اسحق رواه الترمذي (ج ١ ص ١١٠) . ورواه هو أيضاً (ج ١ ص ١١٠) وأبو داود (ج ١ ص ٤٣) وابن ماجه (ج ١ ص ٨٦) والنسائي (ج ١ ص ٢٨٨) من طريق أبي الاحوص عن أبي اسحق عن أبي حبة مفسلاً وفيه الوضوء ثلاثاً ومسح الرأس مرة واحدة وهذا المفضل بين الجمل في رواية الثوري كما هو ظاهر . وانظر نيل الاوطار (ج ١ ص ١٩٦ - ١٩٩)

عمر تَوْضاً ثلاثاً يسند ذلك إلى رسول الله ﷺ ، (١) وعن عثمان أيضاً مثل ذلك (٢) فلم يخص في هذه الآثار رأساً من غيره .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد ابن منصور ثنا سفيان عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد الذي أرى النداء قال : « رأيت رسول الله ﷺ تَوْضاً ففسل وجهه ثلاثاً وبديه مرتين ومسح برأسه مرتين » (٣) *

وقد روينا عن أنس مسح رأسه في الوضوء ثلاثاً واثنين ، وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء : أكثر ما مسح برأسي ثلاث مرات لأزيد بكف واحدة لا أزيد ، ولا أنقص ، وعن حماد بن سلمة ثنا جرير بن حازم : رأيت محمد بن سيرين تَوْضاً فمسح برأسه مسحتين أحدهما ببلى يديه والآخرى بقاء جديد ، وعن أبي عبيد ثنا هشيم ثنا العوام : أن إبراهيم التيمي (١) كان يمسح رأسه ثلاثاً ، وهو قول الشافعي وداود وغيرهم وأما الاكثار من الماء فنعموم من الجميع *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن نافع ثنا شعبة ثنا ليث - هو ابن سعد - عن يزيد بن أبي حبيب عن هراكل بن مالك عن حفصة

(١) الحديث رواه ابن ماجه (ج ١ : ص ٨٣) من طريق الوليد بن مسلم عن الاوزاعي ، والنسائي (ج ١ : ص ٢٥) من طريق ابن المبارك عن الاوزاعي
(٢) حديث عثمان رواه أبو داود (ج ١ : ص ٤٠) وقال : « أحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على مسح الرأس أنه مرة ، قلهم ذكروا الوضوء ثلاثاً وقلوا فيها : ومسح رأسه لم يذكروا عدداً كما ذكروا في غيره »

(٣) في سنن النسائي (ج ١ : ص ٢٨) ورواه البيهقي (ج ١ : ص ٦٣) وقال : « وقد خالفه — يعني سفيان بن عينة — مالك ووهيب وسليمان بن بلان وخالد الواطني وغيرهم فرووه عن عمرو بن يحيى في مسح الرأس مرة إلا أنه قال أقبل وأدبر » وقد رواه الترمذي (ج ١ : ص ١١) من طريق ابن عينة بدون ذكر تكرار مسح الرأس .
(٤) في البنية (ثنا العوام بن إبراهيم التيمي) وهو خطأ

بقت عبد الرحمن بن أبي بكر - وكانت تحت المنذر بن الزبير - قالت : « إن عائشة أم المؤمنين أخبرتها أنها كانت تنقل هي ورسول الله ﷺ في إناء واحد يسع ثلاثة أمداد أوقرياً من ذلك » •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن حبيب الانصاري قال سمعت عباد بن تميم عن جدتي - وهي أم عمارة - : « أن النبي ﷺ توضأ فأتى بإناء فيه قدر تلي المد » • حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن سلة المرادي ثنا ابن وهب عن عياض بن عبد الله الفهري عن مخزومة بن سليمان القرشي عن كريب مولى ابن عباس أن ابن عباس أخبره : « أنه رأى رسول الله ﷺ قام من النوم فمسد إلى شجب (١) من ماء فتسوك وتوضأ فسلغ الوضوء ولم يهرق من الماء الا قليلاً . » وذكر الحديث •

قال علي : وقد جاءت آثار أنه عليه السلام توضأ ببلد واغتسل بالصاع ، وأنه عليه السلام توضأ بمكوك واغتسل بخمس مكاي (٢) وأنه عليه السلام كان يتوضأ من إناء فيه مد وربع ، وكل هذا صحيح لا يختلف ، وإنما هو ما أجزأ فقط . والله تعالى التوفيق •

٢٠٩ - مسألة - ومن كان على ذراعيه أو أصابعه أو رجله (٣) جبائر أو دواء ملصق لضرورة فليس عليه أن يحس على شيء من ذلك ، وقد سقط حكم ذلك المكان ، فإن سقط شيء من ذلك بعد تمام الوضوء فليس عليه لمس ذلك المكان بلأه ، وهو على طهارته ما لم يحدث •

برهان ذلك قول الله تعالى : (لا يكلف الله فحشا الا وسعاً) وقول رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم . » فسقط بالقرآن والسنة كل ما عجز

(١) الشجب بالسكون السقاء الذي قد خلق ويلي وصار لنا

(٢) في البنية « ينقل بخمس مكاي »

(٣) في البنية « على ذراعيه أو أصابعه أو رجله » وما هنا أحسن

عنه المرء ، وكان التيميم منه شرعا ، والشرع لا يلزم الا بقرآن أو سنة ، ولم يأت قرآن ولا سنة بتيميم المسح على الجبائر والدواء من غسل مالا يقدّر على غسله ، فسقط القول بذلك *

فإن قيل فإنه (١) قد روى من طريق زيد بن أبيه عن جده عن علي : « قلت يا رسول الله أمسح على الجبائر ؟ قال : نعم امسح عليها » . قلنا : هذا خبر لا نحل روايته إلا على بيان سقوطه ، لأنه انفرد به أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي ، وهو مذکور بالكذب (٢) *

فإن قيل : قد جاء أنه عليه السلام أرم أن يمحو على العصائب والتساخين قلنا : هذا لا يصح من طريق الاسناد ، ولو كان لما كانت فيه حجة ، لأن العصائب هي العام ، قال الفرزدق : *

وركب كأن الريح تطلب هندم لهاثرة من جنبها بالعصائب (٣)

(١) كلمة « فانه » سقطت من المصرية

(٢) أبو خالد هذا وضاع قال وكيع : « كان في جوارنا يضع الحديث فلما نطن له تحول إلى واسط » وقال أحمد : « يروى عن زيد بن علي عن آياته أحاديث موضوعة يكذب » وقال ابن معين : « كذاب غير ثقة ولا مأمون » وأحاديثه التي يرويها هي التي عرفت باسم « مسند زيد » أو « المجموع النفقي » وطبع في ميلانو بإيطاليا سنة ١٩١٩ وفي مصر سنة ١٣٤٠ هجرية وبما يؤسف له أن يقرظه بعض أفاضل العلماء من شيوختا علماء الأزهر غير متحرين مرفقة ما فيه من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ناظرين إلى عاقبة وثوق العامة — عن لا يرف الصحيح من السقيم — بوجود توقيعاتهم على مدافع لهذه الأكاذيب ، والله الأمر من قبل ومن بعد .

(٣) الترة التار والبيت هنا كرواية الاغانى (ج ١ ص ٣٣٦) طبع دار الكتب

وهو الموافق لما في ديوان الفرزدق ورواه صاحب اللسان في مادة عصب

وركب كأن الريح تطلب منهم لهاثيا من جنبها بالعصائب

وكذلك رواه أبو علي الفاي في الامالى (ج ٣ ص ٤٠) طبع دار الكتب .

والتساخين (١) هي الخفاف *

وانما أوجب من أوجب المسح على الجبائر قياساً على المسح على الخفين ، والقياس باطل ، ثم لو كان القياس حقاً لكان هذا منه باطلاً ، لان المسح على الخفين فيه توقيت ، ولا توقيت في المسح على الجبائر ، مع أن قول القائل : لما جاز المسح على الخفين وجب المسح على الجبائر — : دعوى بلا دليل ، وقضية من عنده ، ثم هي أيضاً موضوعة وضماً فاسداً ، لانه يجب فرض قيس على إباحة وتغيير ، وهذا ليس من القياس في شيء *

وقد روينا مثل قولنا من بعض السلف ، كما روينا من طريق ابن المبارك عن سفيان الثوري عن عبد الملك بن أبيجر (٢) عن الشعبي أنه قال في الجراحة : — اغسل ماحولها *

فلن قيل : قد روينا عن ابن عمر أنه ألقم أصبع رجله مرارة (٣) فكان بمسح عليها ، قلنا : هذا فعل منه ، وليس إيجاباً للمسح عليها ، وقد صح عنه رضى الله عنه أنه كان يدخل الماء في باطن عينيه في الوضوء والغسل ، وأنتم لا ترون ذلك ، فضلاً عن أن توجبوه فرضاً ، وصح انه كان يميز بين الحامل واستثناء ما في بطنها ، وهذا عندكم حرام ، ومن المقت عند الله تعالى أن نحتجوا به فيما اشتبهتم وتسقطوا الحجة

وبعد هذا البيت كما في الاغانى والامالى — على اختلاف في بعض الالفاظ —

سروا يركبون الرجح وهي تلفهم على شعب الاكوار من كل جانب

إذا استوضحوا ناراً يقولون ليها وقد خضرت ايديهم نار غالب

قال في اللسان « والصابة العامة والهام يقال لها الصائب »

(١) في المصرية في الموضين « والساحى » وهو خطأ لا معنى له .

(٢) يفتح الهزمة وإسكان الباء الموحدة وفتح الجيم وهو عبد الملك بن سعيد بن حيان بن أبيجر ، وكان ثقة من الأبرار ومن أعلم الناس بالطب ولا يأخذ عليه أجراً .
ووقع في التنية « بحر » وهو خطأ

(٣) المرارة هنا لازمة بالكبد وهي التي تمرى الطعام ، تكون لكل ذى روح الا انعام والابل فانها لا مرارة لها . قاله في اللسان . وأثر ابن عمر هذا رواه البيهقي (ج ١ : ص ٢٢٨)

به حيث لم تشهوا ، وهذا عظيم في الدين جداً *

واذ قد صح ما ذكرنا للوضوء إذا تم وجازت به الصلاة فلا ينقضه إلا حدث أو نص جلى (١) وارد بانتقاضه ، وليس سقوط المصقة أو الجبيرة أو الرباط حدثاً ، ولا جاء نص بإيجاب الوضوء من ذلك ، والشرائع لا تؤخذ (٢) إلا عن الله تعالى على لسان رسول الله ﷺ . ومن رأى المسح على الجائر أبو حنيفة ومالك والثأفى وم بر ذلك داود وأصحابنا . والله تعالى التوفيق *

٢١٠ - مسألة - ولا يجوز لأحد من ذكره يمينه جلة إلا عند ضرورة لا يمكنه غير ذلك ، ولا بأس بأن يمس يمينه توباً على ذكره ، ومس الذكر بالشمال مباح ، ومسح سائر أعضائه يمينه وبشماله مباح ، ومس الرجل ذكر صغير لمداواة أو نحو ذلك من أبواب (٣) الخير كالخنان ونحوه - : جائز باليمين والشمال ، ومس المرأة فرجها يمينها وشمالها جائز ، وكذلك مسها ذكر زوجها أو سيدها يمينها أو بشمالها جائز *

برهان ذلك أن كل ما ذكرنا فلا نص في النهي عنه ، وكل ما لا نص في تحريمه فهو مباح بقول الله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه) . وقول رسول الله ﷺ : « من أعظم الناس جرماً في الإسلام من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسأله » : وقوله عليه السلام : « دعوني ما تركتكم فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه » : أو كما قل عليه السلام فنص تعالى على أن كل محرم قد فصل لنا باسمه ، فصح أن ما لم يفصل تحريمه فله يحرم ، وكذلك بالخبرين المذكورين *

وقد جاء النهي عن مس الرجل ذكره يمينه كاحدنا حمام وعبد الله بن يوسف قل عبد الله ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد

(١) في البنية « إلا حدثاً ونص جلى » وفي المصرية « إلا حدث أو نص جلى » وكلاهما غير صواب (٢) في المصرية « لا توجد » وهو تصحيف (٣) في المصرية « أثواب » وهو تصحيف

ابن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا ابن أبي عمر ثنا الثقفى - هو عبد الوهاب بن عبد
الجديد - عن أيوب السخيتاني ، وقال حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد
الملك بن أيمن ثنا أحمد بن محمد البرقي ^(١) قاضى بغداد ثنا أبو نعيم - هو الفضل
ابن دكين - ثنا سفيان - هو الثوري - عن معمر ، ثم اتفق أيوب السخيتاني
ومعمر ، كلاهما عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قل : « نهى
رسول الله ﷺ أن يمسه الرجل ذكره يمينته » . هذا لفظ معمر . ولفظ أيوب :
« نهى رسول الله ﷺ أن يتنفس في الأناة وأن يمسه ذكره يمينته وأن يستطيب
يمينته » . وبهذا أظهر حرم أن يزيل أحد ^(٢) أثر البول يمينته بفسل أو مسح ،
لأنه استطابة •

قل علي : رواية معمر وأيوب زائدة على كل ما رواه غيرهما عن يحيى بن أبي كثير
من الاختصار بالهي عن مس الذكر باليمين في حال البول وعند دخول الخلاء ، والزيادة
مقبولة لا يجوزدها ، لا سبأ وأيوب ومعمر أحفظ ممن روى بعض ما رواه ، وكل
ذلك حق ، وأخذ كل ذلك فرض لا يحل رد شيء ^(٣) مما رواه الثقات ، فمن أخذ
برواية أيوب ومعمر قد أخذ برواية حمام وهشام الدستوائى والأوزاعي وأبي اسماعيل ،
ومن أخذ برواية هؤلاء وخالف رواية أيوب ومعمر فقد عصى ^(٤) •
وقد روينا مثل قولنا هذا عن بعض السلف ، كما روينا من طريق وكيع عن

(١) بكسر الباء الموحدة واسكان الزاء وكسر التاء المثناة نسبة الى « برت » بليدة
في سواد بغداد وهو احمد بن محمد بن عيسى بن الازهرى الحافظ وقد سبق ذكره
في المسئلة رقم ١٣٧ وترددنا في صحة اسمه لعدم اتفاق النسخ ولكن نين لنا الآن
صحة انه « البرقي » لأنه هو الذى ولي قضاء بغداد وروى عن أبي نعيم ، وترجمته
في السمعاني (ورقة ٧١) وتذكره الحافظ (ج ٢: ص ١٥٧) وطبقات الحنفية (ج ١: ص ١١٤)
ومعجم البلدان (ج ٢: ص ١٠٩)

(٢) في الاصلين « أحداً » بالنصب وهو لحن (٣) في المصرية « لا يحل شيء »
وهو خطأ (٤) في النية « فقد عصاه »

الصلت بن دينار عن عقبة بن صهبان^(١) : سمعت أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه يقول : ما مسست ذكرى يميني منذ^(٢) بايست بها رسول الله ﷺ ، وبه الى وكيع عن خالد بن دينار سمعت أبا العالية يقول : ما مسست ذكرى يميني منذ^(٣) ستين سنة أو سبعين سنة ، وروينا عن مسلم بن يسار وكان من خيار التابعين أنه قال : لا أس ذكرى يميني وأنا أرجو أن آخذ بها كتابي . والله تعالى التوفيق •

٢١١ - مسألة - ومن أيقن بالوضوء والنفل ثم شك هل أحدث أو كان حنه ما يوجب النفل أم لا فهو على طهارته ، وليس عليه أن يجدد غسلاً ولا وضوءاً ، فلو اغتسل وتوضأ ثم أيقن^(٤) أنه كان محدثاً أو مجنباً أو أنه قد أتى بما يوجب النفل لم يجزه النفل ولا الوضوء الاذان أحدثاً بالشك ، وعليه أن يأتي بفعل آخر ووضوء آخر ، ومن أيقن بالحدث وشك في الوضوء أو النفل فعليه ان يأتي بما شك فيه من ذلك ، فان لم يفعل وصلى بشك ثم أيقن انه لم يكن محدثاً ولا كان عليه غسل لم يجزه صلاته تلك أصلاً •

برهان ذلك قول الله تعالى : (ان يقعون إلا الظن وان الظن لا يقضى من الحق شيئاً) وقال رسول الله ﷺ : « إياكم والظن فان الظن اكذب الحديث » •
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا موسى بن اسماعيل ثنا حماد ثنا سويل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ان رسول الله ﷺ قال : « اذا كان أحدكم في الصلاة فوجد حركة في دبره أحدث او لم يحدث فأشك^(٥) عليه فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً او يجد ريحاً » . وهذا قول

(١) الصلت - بفتح الصاد المهملة واسكان اللام - ضيف . وعقبة بن صهبان - بضم الصاد المهملة واسكان الهاء - ثقة من التابعين (٢) في الغنية « منذ » (٣) في الغنية « منذ » (٤) في المصرية « ثم يقين » (٥) في المصرية « أشكل » بدون الفاء وهو خطأ ، صححناه من الغنية ومن أبي داود (ج ١ : ص ٦٩) والحديث رواه أيضاً مسلم (ج ١ : ص ١٠٨) والترمذي بلفظ آخر (ج ١ : ص ١٦)

أبي حنيفة والشافعي وداود *

وقال مالك يتوضأ في كلا الوجهين ، واحتج بعض مقلديه بأن رسول الله ﷺ أمر من شك فلم يدر كم صلى بأن يلقى للشك ويبيي على اليقين *

قال أبو محمد : وهذا خطأ من وجهين أحدهما تركهم (١) للخبر الوارد في المسألة بعينها ، ومخالفتهم له ، وإن يحملوا هذا الأمر حدثاً يوجب الوضوء في غير الصلاة ولا يوجبه (٢) في الصلاة ، وهذا تنقض قد انكروا مثله على أبي حنيفة في الوضوء من القنينة في الصلاة دون غيرها ، واخذهم بخبر جاء في حكم آخر . والثاني أنهم احتجوا بخبر هو حجة عليهم ، لأنه عليه السلام لم يجعل للشك حكماً ، وإبقاء على اليقين عنده بلا شك ، وإن جاز (٣) أن يكون الأمر كما ظن — هذا — إلى تناقضهم ، فأنهم يقولون : من شك أطلق أم لم يطلق ، ، وإيقن بصحة النكاح فلا يلزمه طلاق ، ومن إيقن بصحة الملك فشك أنه اعتق أم لم يعتق (٤) فلا يلزمه عتق ، ومن تيقنت حياته وشك في موته فهو على الحياة ، وهكذا في كل شيء *

قال علي : فاذ هو كما ذكرنا فإن توضأ كما ذكرنا وهو شك في الحدث ثم إيقن بأنه كان أحدث لم يميزه ذلك الوضوء ، لأنه لم يتوضأ الوضوء الواجب عليه ، وإنما توضأ وضوءاً لم يؤمر به ، ولا ينوب وضوء لم يأمر الله عز وجل به عن وضوء أمر الله تعالى به . والله تعالى التوفيق *

٢١٢ — مسألة — والمسح على كل ملبس في الرجلين — مما يحمل لباسه مما يبلغ فوق الكعبين — سنة سواء كانا خفين من جلود أو لبود (٥) أو عود أو حلفاء أو جوربين من كتان أو صوف أو قطن أو وبر أو شعر — كان عليهما جلد أو لم يكن — أو جروقيين أو خفين على جوربين أو جوربين على جوربين أو ما كثر من ذلك

(١) في المصرية « تركهما » وهو خطأ (٢) في المصرية « ولا يوجها » (٣) في الغيبة « وإنه أجاز » وهو خطأ (٤) في الغيبة « فشك اعتق أو لم يعتق » (٥) اللبود ضم اللام وتخفيف الباء جمع لب ولبدة وهو كل شعر أو صوف ملتبد بضه على بض

أوهرا كس ، وكذلك إن لبست المرأة ما ذكرنا من الحرير ، فكل ما ذكرنا إذا لبس على وضوء جاز المسح عليه للقيم يوماً وليلة وللسافر ثلاثة أيام بلياليهن ، ثم لا يحمل له المسح ، فإذا انقضى هذان الأمران - بقى أحدهما - لمن وقت له صلى بذلك المسح ما لم تنتقض طهارته ، فمن انتقضت لم يحمل له أن يمسح ، لكن يخلع ما على رجله ويتوضأ ولا بد ، فمن أصابه مايوجب النسل خطهما ولا بد ، ثم مسح كما ذكرنا إن شاء ، وهكذا أبداً كما وصفنا *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا أبي ثنا زكرياء بن أبي زائدة عن عامر هو الشعبي ثنا عروة (١) ابن المغيرة بن شعبة عن أبيه قل : « كنت مع رسول الله ﷺ - فذكر وضوءه عليه السلام - قل المغيرة : ثم أهويت لأتزع الخفين (٢) ، قال عليه السلام : دعهما فني أدخلتهما طاهرتين ، ومسح عليهما » *

حدثنا أحمد بن محمد الطائفي ثنا ابن مفرج ثنا إبراهيم بن أحمد بن علي بن أحمد بن فراس ثنا محمد بن علي بن زيد الصائغ ثنا سميد بن منصور ثنا أبو الاحوص ثنا الاعمش عن أبي وائل عن حذيفة قل : « كنت أمشي مع رسول الله ﷺ بالمدينة فأنهني إلى سباطة (٣) ناس فبال عليهما قائما ثم توضأ ومسح على خفي » *

حدثنا عبد الله بن ربيع وبجني بن عبد الرحمن بن مسعود قل عبد الله - ثنا محمد بن معاوية القرشي الهشامى ثنا أحمد بن شعيب ثنا إسحق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - وقال بجني ثنا أحمد بن سميد بن حزم ثنا محمد بن عبد الملك بن أبان

(١) في الاصل « عرووة » وهو خطأ والصواب « عروة »

(٢) في سلم (ج : ص ٩٠) « أخبرني » وفي النجدة « أخبرنا »

(٣) في النجدة « اسباطة » وهو خطأ ، والسباطة الكناسة ووزن وسنى

ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي ، ثم اتفق أحمد واسحاق واللفظ لأحمد قالوا ثنا (١) وكيع ثنا سفیان الثوري عن أبي قيس عبد الرحمن بن نروان (٢) عن هزيل (٣) بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة : « أن رسول الله ﷺ توضأ ومسح على الجوربين والنعلين » (٤) *

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا هناد بن السرى عن أبي معاوية عن الأعمش عن الحكم - هو ابن عتيبة عن القاسم بن مخيمرة عن شريح بن هانئ قال . سألت عائشة أم المؤمنين عن المسح على الخفين قالت . أئمت على بن أبي طالب فإنه أعلم بذلك مني فأتيت عليا فسألته عن المسح ؟ قال : كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن بمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثا (٥) . وروناه أيضا كذلك من طريق مسلم بن الحجاج عن إسحاق بن راهويه عن عبد الرزاق وزكريا بن عدي قال عبد الرزاق أنا سفیان الثوري عن عمرو بن قيس الملائي - وكان سفیان إذا ذكره أثنى عليه - ، وقال زكريا عن عبيد الله بن عمرو الرقي (٦) عن

(١) في المصرية « قال وكيع » وهو خطأ (٢) يفتح التاء المثناة وإسكان الراء (٣) بضم الميم وفتح الزاي (٤) هذا الحديث لا يوجد في سنن النسائي المطبوعة وهي رواية أبي القاسم ، وإنما وجد زائدا في نسخة أخرى وطبع بالهامش وذكر المصحح أنه في رواية ابن الأحمر وأنه عزاء في الاطراف الى النسائي ، (انظر النسائي ج ١ : ص ٣٢) وابن الأحمر هو محمد بن معاوية بن الأحمر الاندلسي شيخ شيخ ابن حزم في هذا الاسناد ، وقدرناه أبو داود (ج ١ : ص ٦١ - ٦٢) والترمذي (ج ١ : ص ٢) وابن ماجه (ج ١ : ص ١٠٢) والبيهقي (ج ١ : ص ٢٨٣ - ٢٨٤) وصححه الترمذي وابن حبان ، وأعله النسائي وأبو داود بما لعبد الرحمن بن مهدي وغيره بأن المعروف من رواية المغيرة « ومسح على الخفين » وبسببه تكلم بعضهم في أبي قيس والحق أنه ثقة ثبت وأن الحديث صحيح لأن حكاية المسح على الخفين لا تنافي المسح على الجوربين بل هما حديثان مختلفان يحمل كل منهما على حكاية حال غير حال الآخر وهو واضح لا يحتل أي اشتباه

(٥) في النسائي (ج ١ : ص ٣٢) (٦) في الجنة « عبيد الله بن عمرو » وهو خطأ

زيد بن أبي أنيسة ، ثم اتفق زيد وعمر (١) عن الحكم بن عتيبة بمثل حديث الاعمش عن الحكم واسناده (٢) *

حدثنا هشام بن سعيد الخفيري ثنا عبد الجبار بن احمد المقرئ ثنا الحسن بن الحسين التميمي ثنا جعفر بن محمد بن الحسن الاصمعي ثنا يونس بن حبيب بن عبد القاهر ثنا أبو داود الطيالسي ثنا حماد بن سلمة وحماد بن زيد وهمام بن يحيى وشعبة بن الحجاج (٣) ، كلهم عن عاصم بن ابن النجود عن زر بن حبیش قل . اتيت صفوان بن عسال (٤) ، قلت : إتهك في نفسى من المسح على الخفين شي (٥) ؟ فحل صممت من رسول الله ﷺ في ذلك شيئا ؟ قال . « كنا مع رسول الله ﷺ في سفر (٦) فأمرنا أن نمسح عليهما (٧) ثلاثة أيام وليالهن من غائط وبول ونوم الامن جنابة (٨) » ورويناه ايضا من طريق ميمر وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة كلهم عن عاصم عن زر عن صفوان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثله *

وهذا نقل تواتر يوجب العلم ، ففي حديث المغيرة أن المسح انما هو على من أدخل الرجلين وهما طاهرتان ، وفي حديث حذيفة المسح في الحضر ، وفي حديث هزيل عن المغيرة المسح على الجوربين ، وفي حديث على عموم المسح على كل ملبس في الرجلين يوما وليلة للقيم ، وثلاثا للمسافر ، وأن لا يتعلم إلا انفس الجنابة في حديث صفوان *

وأما قولنا إنه اذا انقضى أحد الامدين (٩) المذكورين صلى الماسح بذلك المسح مالم ينتقض وضوؤه ، ولا يجوز له أن يمسح الا حتى يزرعهما ويتوضأ : - فلأن

- (١) في الجنة « زيد وعمر » وهو خطأ (٢) في صحيح مسلم (ج ١ ص ٩١)
(٣) في المصرية « وسعيد بن الحجاج » وهو تصحيف (٤) في سند أبي داود الطيالسي برقم ١١٦٦ « غدوت على صفوان بن عسال » (٥) كلمة « شي » .
زدناها من سند الطيالسي (٦) في المسند « سفرأ أو مسافرين »
(٧) في الاصلين « عليا » وصححه من اسند (٨) في الجنة « لامن جنابة » وهو خطأ (٩) في الجنة « الامر بن » وهو خطأ

رسول الله ﷺ أمره ان يمسح ان كان مسافرا ثلاثا فقط ، وان كان مقبلا يوما (١) وليلة فقط ، وأمر عليه السلام بالصلاة بذلك المسح ، ولم ينه عن الصلاة به بعد أمده (٢) المؤقت له ، وانما نهاه عن المسح فقط ، وهذا نص الخبر في ذلك *

وعن قال بالمسح على الجوربين جماعة من السلف ، كما روينا عن سفيان الثوري عن الزبرقان بن عبد الله المدي (٣) ويحيى بن أبي حية (٤) والأعشى قال الزبرقان عن كعب بن عبد الله قال : رأيت علي بن أبي طالب رضي الله عنه يال فمسح على جوربيه ونعليه (٥) ، وقال يحيى عن أبي الجلاس (٦) عن ابن عمر : أنه كان يمسح على جوربيه ونعليه ، وقال الأعشى عن اسماعيل بن رجاء وإبراهيم النخعي وسعيد ابن عبد الله بن ضرار قال اسماعيل عن أبيه قال رأيت البراء بن عازب يمسح على جوربيه ونعليه (٧) ، وقال إبراهيم عن همام بن الحارث عن أبي مسعود البدي (٨) : أنه كان يمسح على جوربيه ونعليه ، وقال سعيد بن عبد الله : رأيت أنس بن مالك أتى اخلافا ثم خرج وعليه قلنسوة بيضاء مزرورة (٩) فمسح على القلنسوة وعلى

(١) في المصرية « تيوما » (٢) في المصرية « بعد أمره » وهو خطأ

(٣) الزبرقان هذا في حديثه وم ، قاله البخاري

(٤) يحيى هذا هو أبو جناب الكلبي وهو لا بأس به إلا أنه مدلس

(٥) أثر على هذا رواه البيهقي بإسنادين آخرين من طريق الزبرقان بن عبد الله

وهو أبو الورداه (ج ١ ص ٢٨٥)

(٦) بضم الحيم وتخفيف اللام وآخره بين مهمة وأثله الكوفي الذي يروي عن

علي ، وأثر ابن عمر هذا لم أجد من رواه

(٧) رواه البيهقي (ج ١ ص ٢٨٥) من طريق الأعشى

(٨) في المصرية « عن ابن مسعود البدي » وهو خطأ

(٩) كذا في المصرية وسنن البيهقي ولعل معناه أن لما زرا أي تشد به كأزوار

التبصيص ، وفي النجفة « مرره » بدون نقط

جورين له من خز عربي أسود^(١) ثم صلى، ومن طريق الضحاك بن محمد عن سفين الثوري حدثني عاصم الاحول قل. رأيت أنس بن مالك مسح على جوربيه، وعن حماد بن سلمة عن ثابت البناني وعبيد الله بن أبي بكر بن أنس بن مالك قالا جميعا. كل أنس بن مالك مسح على الجورين والخفين والعمامة^(٢)، وعن حماد بن سلمة عن أبي غالب^(٣) عن أبي أمامة الباهلي أنه كان مسح على الجورين والخفين والعمامة، وعن وكيع عن أبي جناب^(٤) عن أبيه عن خلاص^(٥) بن عمرو عن ابن عمر قل: بال عمر بن الخطاب يوم الجمعة ثم توضأ ومسح على الجورين والخفين وصلى بالناس الجمعة. وعن وكيع عن مهيدي بن ميمون عن واصل الاحمب

(١) في البنية « من خز عربي أسود » بدون نقص، وفي المصرية « من مرعري أسود » وفي البيهقي « وعلى جوربين أسود بن مرعري » وفي نسخة منه « مرعدين » وقد رجحنا أن صحته « من خز عربي أسود » لرواية ثانية رواها البيهقي وفيها وعليه جوربان أسفلهما جلود وأعلاهما خز فمسح عليهما « ويحتمل أن يكون الأصل هنا » وعلى جوربين له من مرعري أسود « والمرعري هو الصوف وهو بكسر الميم وفتحها واسكان الراء وكسر الميم المهمة وتشديد الزاي المفتوحة، ويقوى هذا الاحتمال ما رواه الدولابي في الكني والاسماء (ج ١ ص ١٨١) : « أخبرني أحمد بن شبيب — هو النسائي — عن عمرو بن علي قال أخبرني سهل بن زياد أبو زياد الطحان قال حدثنا الأزرق بن قيس قال : رأيت أنس بن مالك أحدث فصل وجهه ويديه ومسح على جوربين من صوف، فقلت : أتمسح عليهما ؟ فقال : إنما خفان ولسكنهما من صوف »

(٢) الاتر عن أنس من طريق الضحاك وطريق حماد اسناداهما صحيحان
(٣) أبو غالب صاحب أبي أمامة هذا اختلف في اسمه وهو ثقة وصححه له الرمزي أحاديث وضفه بعضهم

(٤) في المصرية « ابن حباب » وفي البنية « أبي حباب » وكلاهما تصحيف والصواب « جناب » بفتح الجيم وتخفيف التون، وهو يحيى بن أبي حبة السابق ذكره وأبوه أبو حبة اسمه « حى » (٥) خلاص بكسر الخاء المعجمة وتخفيف اللام

عن ابى واثل عن ابى مسعود أنه مسح على جورين له من شعر (١) وعن وكيع عن يحيى البكاء (٢) قال سمعت ابن عمر يقول المسح على الجورين كالسح على الخفين : وعن قتادة عن سعيد بن المسيب الجورين بمنزلة الخفين في المسح ، وعن عبد الزاق عن ابن جريج قلت لمطاء (٣) تمسح على الجورين ؟ قال نعم امسحوا عليهما (٤) مثل الخفين ، وعن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم النخعي : أنه كان لا يرى بالمسح على الجورين بأسا (٥) وعن أبي نعيم الفضل بن دكين قال : سمعت الاعمش (٦) سئل عن الجورين أيمسح عليهما من بات فيهما ؟ قال نعم ، وعن قتادة عن الحسن وخلاس بن عمرو أنهما كانا بريان الجورين في المسح بمنزلة الخفين وقد روى أيضاً عن عبد الله بن مسعود وسعد بن أبي وقاص وسهل بن سعد وعمرو بن حريث ، وعن سعيد بن جبيرة ونافع مولى بن عمر - فهم عمر وعلى وعبد الله بن عمرو وأبو مسعود والبراء ابن عازب وأنس بن مالك وأبو أمامة وابن مسعود وسهل بن سعد وعمرو بن حريث لا يعرف لهم من يميز المسح على الخفين من الصحابة رضي الله عنهم مخالف : ومن التابعين سعيد بن المسيب وعطاء و ابراهيم النخعي والاعمش وخلاس بن عمرو وسعيد بن جبيرة ونافع مولى ابن عمر ، وهو قول سفيان الثوري والحسن بن حى وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وأبي ثور وأحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه وداود ابن علي وغيرهم *

وقال أبو حنيفة : لا يمسح على الجورين ، وقال مالك : لا يمسح عليهما الا ان يكون أسفلهما قد خرز عليه جلد ، ثم رجع فقال : لا يمسح عليهما ، وقال الشافعى لا يمسح عليهما الا أن يكونا مجلدين *

قال على : اشتراط التجليد خطأ لا معنى له ، لانه لم يأت به قرآن ولا سنة ولا

- (١) أثر أبى مسعود الانصاري رواه البيهقي أيضا (٢) يحيى بن مسلم البكاء ضيف (٣) في البنية « أتمسح » (٤) في المصرية « امسح عليا » (٥) في البنية « أنه كان لا يرى بالمسح على الجورين كالسح على الخفين بأسا » (٦) في البنية « يسأل »

قياس ولا قول صاحب ، والمنع من المسح على الجواربين خطأ لأنه خلاف السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ ، وخلاف الآثار ، ولم يخص عليه السلام في الاخبار التي ذكرنا خفين من غيرهما ،

والعجب أن الحنفيين والمالكيين والثافيين يشنعون ويعظمون مخالفة صاحب اذا وافق تقليدهم ! وهم قد خالفوا هنا احد عشر صاحباً ، لا يخالف لهم من الصحابة ممن يميز المسح ، فيهم عمر وابنه وعلى وابن مسعود وخالفوا أيضاً من لا يميز المسح من الصحابة ، فحصلوا على خلاف كل من روى عنه في هذه المسألة شيء من الصحابة رضي الله عنهم ، وخالفوا السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ والقياس بلا معنى . والله تعالى التوفيق *

وأما القائلون بالتوقيت في المسح من الصحابة رضي الله عنهم فروينا من طريق شعبة وابن المبارك عن عاصم الاحول عن أبي عثمان النهدي (١) قال : شهدت سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر اختلفا في المسح ، فمسح سعد ولم يمسح ابن عمر ، فسألوا عمر بن الخطاب وأنا شاهد فقال عمر : امسح بركبتيك وليتلك الى الفد ساعتك *

وعن شعبة عن عمران بن مسلم سمعت سويد بن غفلة قال بشنا نبأته الجعفي الى عمر بن الخطاب يسأله عن المسح على الخفين ، قال فسأله فقال عمر : للسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوم وليلة يمسح على الخفين واللمامة ، وهذا انسادان لانظيرهما في الصحة والجلالة *

وقد روينا ذلك ايضا من طريق سعيد بن المسيب وزبيد (٢) بن الصلت كلاهما عن عمر *

ومن طريق سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن ابراهيم التيمي عن الحارث

(١) في البنية « الهذلي » وهو خطأ

(٢) بضم الزاي ويابن متناين الاولى مفتوحة تصغير « زيد » وفي المصرية زير « وهو خطأ

ابن سويد عن عبد الله بن مسعود قال ثلاثة أيام للمسافر ويوم للمقيم يعني في المسح *
وروينا أيضا من طريق شقيق بن سلمة (١) عن ابن مسعود ، وهذا أيضا اسناد

صحيح *

ومن طريق وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن القاسم بن مخيمرة (٢) عن
شريح بن هانيء الحارثي : سألت عليا عن المسح فقال للمسافر ثلاثا وللمقيم يوما وليلة *
وعن شعبة عن قتادة عن موسى بن سلمة قال : سألت ابن عباس عن المسح على
الخنطين فقال : ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوما وليلة للمقيم ، وهذا اسناد في غاية
الصحة *

وعن الشعبي عن عروة بن المغيرة بن شعبة عن أبيه قال صارت سنة للمسافر
ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوما وليلة في المسح *
وعن حماد بن سلمة عن سعيد بن قطن (٣) عن أبي زيد الانصاري صاحب رسول
الله ﷺ قال : مسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهن والمقيم يوما وليلة (٤) *

وعن عبد الرزاق عن ابن جريج ومحمد بن راشد ويحيى بن ربيعة قال ابن جريج
أخبرني أبان بن صالح أن عمر بن شريح (٥) أخبره أن شريكا التماسي كان يقول
للمقيم يوم الى الليل والمسافر ثلاث ، وقال ابن أبي راشد أخبرني سليمان بن موسى
قال : كتب عمر بن عبد العزيز الى أهل المصيصة : أن اخلعوا (٦) الخفاف في كل

(١) في المصرية « سفيان بن سلمة » وهو خطأ

(٢) بضم الميم وفتح الحاء المهملة واسكان الباء وفتح الميم الثانية وازاء وآخره هاء

(٣) بفتح القاف والطاء المهملة (٤) في الجنية « وللمقيم يوم وليلة »

(٥) كذا في المصرية وفي الجنية « عمر بن شريح » ولم يحقق من صحة هذا

الاسم فانه ليس في الرواة من يدعى هكذا الا « عمر بن شريح » وصحة اسمه على

التحقيق « عمر بن سعيد بن شريح » ولكنه غير الذي هنا فذلك يروى عن الزهري

المتوفى سنة ١٢٣ او سنة ١٢٤ والذي هنا يروى عن شريك بن عبد الله القاضي المتوفى

سنة ١٧٧ أو سنة ١٧٨ وبين الطبقتين يوم شاسع

(٦) في المصرية « أن اخلعوا » وهو خطأ

ثلاث وقال يحيى بن ربيعة : سألت عطاء بن أبي رباح عن المسح على الخفين فقال ثلاث لمسافر ويوم للقيم ، وقد روي أيضا عن الشعبي *
وهو قول سفيان الثوري والاوزاعي والحسن بن حنبل وأبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل وداود بن علي وجميع أصحابهم ، وهو قول إسحاق بن راهويه وبه جملة أصحاب الحديث *

وقد رواه أيضا أشهب عن مالك والرواية عن مالك مختلفة ، فلا ظهر عنه كراهة المسح للقيم وقد روى عنه إجازة ^(١) المسح للقيم ، وأنه لا يرى التوقيت له لقيم ولا للمسافر وانهما يصحان أبدا ما لم يجنبا *

وتعلق مقلدوه في ذلك بأخبار ساقطة لا يصح منها شيء ، أرفسها من طريق خزيمة بن ثابت ، رواه أبو عبد الله الجدي صاحب رواية الكفر اختار ، ولا يعتمد على روايته ^(٢) ، ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة ، لأنه ليس فيه أن رسول الله ﷺ أباح المسح أكثر من ثلاث ولكن في آخر الخبر من قول الزاوي : ونحو ما دى السائل زادنا . وهذا ظن وغيب لا يحمل القطع به في أخبار الناس ، فكيف في الدين إلا أنه صح من هذا اللفظ أن السائل لم يتعاد فلا يزدحم شيئا ، فصار هذا الخبر

(١) في الخينة « إجابة » وهو خطأ

(٢) الجدي بفتح الجيم وإدخال المهلة . وأبو عبد الله هذا اسمه عبد بن عبد وقيل عبد الرحمن بن عبد . وهو ثقة وثقه أحمد وابن معين والعلجبي وضمه ابن سعد قال ابن حجر في التهذيب : « كان ابن الزبير قد دعا محمد بن الحنفية إلى بيته فأتى فحضره في الشعب وأخذه هو ومن معه مدة ، فبلغ ذلك عاتر بن أبي عبيد وهو على الكوفة ، فأرسل إليه جيشا مع أبي عبد الله الجدي إلى مكة فأخرجوا محمد بن الحنفية من محبة ، وكفهم محمد عن القتال في الحرم ، فمن هنا أخذوا على أبي عبد الله الجدي وعلى أبي الطفيل أيضا ، لأنه كان في ذلك الجيش ، ولا يقدح ذلك فيما إن شاء الله تعالى » وحديثه هذا رواه أبو داود (ج : ١ ص : ٦٠) والترمذي (ج : ١ ص : ٢٩) وابن سجي

لو صح - حجة لنا عليهم ، ومبطلا لقولهم ، ومبيّناً لتوقيت الثلاثة أيام في السفر واليوم والليلة في الحضر *

وآخر من طريق أنس ، رواه أسد بن موسى عن حماد بن سلمة ، وأسد منكر الحديث (١) ، ولم يرو هذا الخبر أحد من ثقات أصحاب حماد بن سلمة *
وآخر من طريق أنس منقطع ، ليس فيه إلا : « إذا توضأ أحدكم وليس (٢) خفيه فليصل فيهما وليمسح عليهما ما لم يخلهما إلا من جنبه (٣) » ثم لو صح لكانت أحاديث التوقيت زائفة عليه ، والزيادة لا يعمل تركها *

وآخر من طريق أبي بن عمار (٤) ، فيه يحيى بن أيوب الكوفي وآخر مجهولون وآخر فيه : قال عمر بن اسحاق بن يسار - أخو محمد بن اسحاق - : قرأت في كتاب لعطاء بن يسار مع عطاء بن يسار : سألت ميمونة عن المسح على الخفين فقالت : « قلت : يا رسول الله أكل ساعة يمسح الإنسان على الخفين ولا ينزعهما ؟ قال نعم »

(١) كلاب أسد ثقة وثقه النسائي والبخاري والبار وغيرهما ، قال ابن دقيق العيد في الامام - فيما نقله عنه الزيلعي في نصب الرتبة (ج ١ ص ٩٣ و ٩٤) : « ولعل ابن حزم وقف على قول ابن يونس في تاريخ الفرياء : أسد بن موسى حدث بأحاديث منكورة وكان ثقة وأحسب الآفة من غيره فان كان أخذ كلامه من هذا فليس بمجد لأن من يقال فيه منكر الحديث ليس كن يقال فيه روى احاديث منكورة لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه ، والبراءة الأخرى تقتضى انه وقع له في حين لا دائما » ثم قال : « وقد حكى ابن يونس بأنه ثقة ، وكيف يكون ثقة وهو لا يمتنع بحديثه ا » . والحديث رواه البيهقي (ج ١ ص ٢٧٩ و ٢٨٠) (٢) في التنية « فليس »

(٣) رواه البيهقي (ج ١ ص ٢٧٩)

(٤) بكسر الهمزة وهو الأشهر ، وقيل بضمها ، وفي التنية « أبي بن أبي عمار » وهو خطأ . وحديث أبي هذا رواه أبو داود (ج ١ ص ٦٠ و ٦١) والبيهقي (ج ١ ص ٢٧٩ و ٢٧٩) والحاكم (ج ١ ص ١٧٠ و ١٧١) وهو حديث ضعيف مضطرب

قال علي : هذا لا حجة فيه لأن عطاء بن يسار لم يذكر لعمر بن اسحاق أنه هو السائل ميمونة ، ولعل السائل غيره ، ولا يجوز القطع في الدين بالشك (١) ثم لو صح لم تكن فيه حجة لهم ، لانه ليس فيه إلا إباحة المسح في كل ساعة ، وهكذا قول ، إذا أتى بشروط المسح من اتمام الوضوء ولباسهما على طهارة واتمام الوقت المحدود واخلعهما للجنابة ، وهذا كله ليس مذكوراً منه شيء في هذا الخبر ، فبطل تعليقهم به : وذكروا آثاراً من الصحابة رضى الله عنهم لا تصح (٢)

منها : أثر عن أسد بن موسى عن حماد بن سلمة عن محمد بن زياد عن يزيد بن الصلت (٣) سمعت عمر بن الخطاب يقول : إذا توضأ أحدكم ولبس خفيه فليمسح عليهما وليصل فيهما ما لم يخلعهما إلا من جنابة . وهذا مما انفرد به أسد بن موسى عن حماد ، وأسد منكر الحديث لا يحتاج به ، وقد أحاله ، والصحیح من هذا الخبر هو ما روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة عن محمد بن زياد قال سمعت يزيد (٤) بن الصلت سمعت عمر بن الخطاب يقول (٥) إذا توضأ أحدكم وأدخل خفيه في رجليه وهما طاهرتان فليمسح عليهما إن شاء ولا يخلعهما إلا من جنابة . وهذا ليس فيه « ما لم يخلعهما » كما روى أسد ، والثابت من عمر في التوقيت — برواية ، نبأته الجعفي وأبي عثمان النهدي ، وهما من أوثق التابعين — هو الزائد على ما في هذا الخبر *

- (١) احتمال أن السائل غيره احتمال بعيد يأباه سياق الكلام : والحديث رواه الدارقطني (ص ٧٣) من طريق أحمد بن حنبل
- (٢) في الأصلين « لا يصح منها أثر » والذي نراه أن الأحسن جعل « منها أثر » استئناف لبيان الآثار التي وصفها بدم الصحة كما يقضي بذلك السياق :
- (٣) في النسخة « عن محمد بن زياد بن الصلت » وهو خطأ ، وزيد يابن متابن كما سبق ، وحديثه في البيهقي (ج ١ : ص ٢٧٩)
- (٤) في الأصل المصري « زيد » وهو خطأ
- (٥) من أول قول عمر في الأثر « إذا توضأ » إلخ الذي رواه أسد بن موسى — إلى هنا سقط من النسخة

وآخر من طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر : أن عمر بن الخطاب كان لا يجعل في المسح على الخفين وقتاً ، وهذا منقطع ، لأن عبيد الله بن عمر لم يدرك أحداً أدرك عمر ، فكيف عمر *

وآخر من طريق كثير بن شظير ^(١) عن الحسن : سافرنا مع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانوا ^(٢) يمسحون على خفافهم من غير وقت ولا عذر ، وكثير ضعيف جداً *

وخبر رويناه من طريق عبد الرحمن بن مهدي ثنا عبيد الله بن المبارك عن سعيد بن يزيد عن يزيد بن أبي حبيب ^(٣) عن علي ^(٤) بن رباح عن عقبة بن عامر أن عمرو بن العاص وشرجيل بن حسنة بن شاه بريداً ^(٥) إلى أبي بكر برأس سان ^(٦) — فذكر الحديث وفيه — : ثم أقبل على عقبة وقال : مذكم لم تنزع خفيك ؟ قال : من الجمعة إلى الجمعة ، قال أصبت . وقد حدث به عبد الرحمن مرة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير ^(٧) عن عقبة *

قال علي : هذا أقرب ما يمكن أن يقلط فيه من لا يعرف الحديث ، وهذا خبر معلول ، لأن يزيد بن أبي حبيب لم يسمعه من علي بن رباح ولا من أبي الخير ، وإنما سمعه من عبد الله بن الحكم البلوي عن علي بن رباح ، وعبد الله بن الحكم

(١) كثير بفتح الكاف وشنظير بكسر الشين المسجمة واسكان النون وكسر الفاء المسجمة ، وفي النجيلة « شظير » بالطاء المهملة ووضع لها علامة الإهمال ويحذف التون وهو خطأ ، وفي المصرية بدون نقط فلم تثبت في القراءة . وكثير هذا ثقة فيه بعض ضعف ويحتمل لصدقه وقد روى له البخاري ومسلم . (٢) في المصرية « وكانوا » (٣) في النجيلة « عن سعيد بن يزيد بن أبي حبيب » وهو خطأ وسقط (٤) بضم العين وفتح اللام مصر (٥) في المصرية « بن شاه بريداً » وهو خطأ ولحن (٦) كذا في الأصلين رسم بدون اعجام ، وقد حاولت جهدي أن أعرف صحة هذا الاسم أو ذكر شيء عن هذه الرأس المحمولة فلم أصل إلى تحقيق صحيح في ذلك والعلم عند الله (٧) في النجيلة « عن أبي الحسين » وهو خطأ وأبو الخير هو مرثد بن عبد الله البزني

مجهول ، هكذا رويناه من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث والليث بن سعد كلاهما عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الله بن الحكم أنه سمع علي بن رباح الغنصي يخبر أن عقبة بن عامر الجهني قال : قدمت على عمر بفتح الشام وعلى خفان لي (١) جرموق (٢) غليظان ، فقال لي عمر : كم لك مذ لم تنزعهما ؟ — قلت : لبستهما يوم الجمعة واليوم الجمعة ، قل : أصبت (٣) قل ابن وهب : وصحت زيد بن الحباب (٤) يذكر عن عمر بن الخطاب أنه قل : لو لبست الخلفين ورجلاي طاهرتان وأنا على وضوء لم أبال أن لا أنزعهما حتى أتبع العراق *

قال علي : فهكذا هو الحديث فسقط جملة — وقه الحد — وزيد بن الحباب لم يلق أحداً رأى عمر فكيف عمر (٥) *

وقد روى أيضاً هذا الخبر من طريق معاوية بن صالح عن عياض القرشي عن يزيد بن أبي حبيب أن عقبة (٦) وهذا اسقط واخبت ، لأن يزيد لم يدرك عقبة ، وفيه معاوية بن صالح وليس بالقوي ، فبطل كل ملجاء في هذا الباب *

ولا يصح خلاف التوقيت عن أحد من الصحابة إلا عن ابن عمر فقط ، فتننا رويناه من طريق هشام بن حسان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يوقت في المسح على الخلفين شيئاً *

(١) كلمة « لي » سقطت من النسخة (٢) الجرموق — بضم الجيم واسكان الزاء — خف صنبر يلبس فوق الخف ، وفي سنن البيهقي « جرمقانيان » وفي شرح معاني الآثار للطحاوي « جرمقانيان » وليس له معنى معروف ، فإن الجرمقاني هو واحد الجرماقة وهم أنباط الشام ، وعلى كل فلحرف معرب لا أصل له في كلام العرب *

(٣) رواه البيهقي (ج ١ : ص ٢٨٠) من طرق والضحوي (ج ١ : ص ٤٨) ورواه البخاري (٧٢) مختصراً . (٤) في النسخة « الحبان » وهو خطأ (٥) ثم لأن زيد بن الحباب من الرواة عن مالك والثوري وغيرهما ، مات سنة ٣٠٣

(٦) في المصرية « عن يزيد أبي حبيب بن عقبة » وفي النسخة عن يزيد بن أبي حبيب أن عقبة « وكل منهما خطأ

قل أبو محمد : وهذا لا حجة فيه ، لأن ابن عمر لم يكن عنده المسح ولا عرفه ، بل أنكره حتى اعلمه به سعد بالكوفة ، ثم أبوه بالمدينة في خلافته ، فلم يكن في علم المسح كثيره ، وعلى ذلك فقد روى عنه التوقيف ، وروينا من طريق حماد بن زيد عن محمد بن عبيد الله العرزمي عن نافع عن ابن عمر قال : أين السائلون من المسح على الخفين ؟ للمسافر ثلاثا وللمقيم يوما وليلة •

ثم لوصح عن أبي بكر وعمر وعقبة (١) رضى الله عنهم ما ذكرنا وكان قد خالف ذلك على وابن مسعود وغيرها :— لوجب عند التنازع الرد الى بيان رسول الله ﷺ وبيانه عليه السلام قد صح بالتوقيف ، ولم يصح عنه شئ غيره أصلا ، فكيف ولم يصح قط عن عمر الا التوقيف •

قال على . فاذا انقضى الامدان (٢) المذكوران قلن أيا حنيفة والشافعي وبعض أصحابنا قالوا : يغسلهما ويغسل رجله ولا بد ، وقال : أبو حنيفة — : اذا قعد الانسان مقدار التشهد في آخر صلاته ثم أحدث عمدا أو نسيانا يبول أو ريم أو غير ذلك أو تكلم عمدا أو نسيانا فقد تمت صلاته ، وليس السلام من الصلاة فرضا ، قل : قلن قعد مقدار التشهد في آخر صلاته وانقضى وقت المسح بعد ذلك فقد بطلت صلاته وبطلت طهارته ما لم يسلم (٣) وفي هذا من التناقض والخطأ ما لا يحتاج معه الى تكليف رد عليه والحمد لله على السلامة •

وقد قال الشافعي مرة : يتبدى الوضوء ، •

وقال ابراهيم النخعي والحسن البصري وابن أبي ليلى وداود : يصلى ما لم تنتقض طهارته بمجرد ينقض الوضوء ، وهذا هو القول الذى لا يجوز غيره لأنه ليس في شئ من الاخبار (٤) أن الطهارة تنتقض عن اعضاء الوضوء ولا عن بعضها بانقضاء وقت المسح ، وانما نهي عليه السلام عن أن يمسخ أحد أكثر من ثلاث للمسافر أو يوم وليلة للمقيم •

(١) في المصرية « وتبية » وهو خطأ (٢) « في المصرية الامر ان » وهو تصحيح (٣) قوله « ما لم يسلم » سقط من النسخة (٤) في المصرية « من الآثار »

فمن قال غير هذا فقد أقحم في الخبر (١) ما ليس فيه ، وتوكل رسول الله ﷺ ما لم يقل ، فمن فعل ذلك وأما فلا شيء عليه ، ومن فعل ذلك عامداً بعد قيام الحجة عليه فقد أتى كبيرة من الكبائر ، والطهارة لا ينتقضها إلا الحدث ، وهذا قد صحت طهارته ولم يحدث فهو طاهر ، والطاهر يصلي ما لم يحدث أو ما لم يأت (٢) نص جلي في أن طهارته انتقضت وإن لم يحدث وهذا الذي انتهى وقت منحه لم يحدث ولا جاء نص في أن طهارته انتقضت لأعن بعض أعضائه ولا عن جميعها ، فهو طاهر يصلي حتى يحدث فيخلع خفيه حينئذ وما على قدميه ويشوشا ثم يستأنف المسح نوقينا آخره هكذا أبداً وبالله تعالى التوفيق *

وأما من قال إن الطهارة تنتقض عن قدميه خاصة ، فقول طمس لا دليل عليه لا من سنة ولا من قرآن ولا من خبر واه ولا من إجماع ، ولا من قول صاحب ولا من قياس ولا رأى سديد أصلاً ، وما علم في الدين قط حدث ينتقض الطهارة — بعد تمامها وبعد جواز الصلاة بها — عن بعض الأعضاء دون بعض وبالله تعالى التوفيق .

وأما تقسيم أبي حنيفة فإروى قط عن أحد من الناس قبله . وبالله تعالى تأييد *

٢١٣ - مسألة - ويبدأ بعد اليوم واليلة المقيم وبعد الثلاثة الأيام بلبايلها المسافر من حين يجوز له المسح أثر حدثه ، سواء مسح وتوضأ أو لم يمسح ولا توضأ عامداً أو سهواً ، فإن أحدث يومه بعد ماضى أكثر هذين (٣) الامدين (٤) أو أقلهما كان له أن يمسح باقي الامدين فقط ، ولو مسح قبل انقضاء أحد الامدين بدقيقة كان له أن يصلي به ما لم يحدث *

قال علي : قل أبو حنيفة والشافعي والثوري : يتعدى بعد هذين الوقتين من حين يحدث وقال أحمد بن حنبل يبدأ بعدهما من حين يمسح ، وروى عن الشعبي يمسح

(١) في العينة « فقد أقحم بالحدث » (٢) في المصرية « أو لم يأت » وهو خطأ
(٣) في المصرية « بعد ماضى هذين » وما هنا أصح (٤) وه (٥) في الأصلين « في الموضوعين » الامرين « بالراء وهو خطأ واضح

الحس صلوات فقط ان كان مقبلاً ولا يمسح لاكثر ويمسح الحس عشرة صلاة فقط، ان كان مسافراً ولا يمسح لاكثر، وبه يقول اسحاق بن راهويه وسليمان بن داود الهاشمي وأبو ثور قال على : فلما اختلفوا وجب ان ننظر في هذه الأقوال ونردها الى ما افترض الله عز وجل علينا أن نردها عليه من القرآن وسنة رسول الله ﷺ (١) ففعلنا فنظرنا في قول من قال يبدأ بعد الوقتين من حين يحدث ، فوجدناه ظاهر الفساد لان أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم — الذي به تعلقوا كلهم وبه اخذوا أو وقفوا في أخذهم به — إنما جاءنا بالمسح مدة أحد الأمدنين (٢) المذكورين ، وهم يقولون بهذا ، ومن المحال الباطل أن يجوز له المسح في الوضوء في حال الحدث ، هذا مالا يقولون به هم ولا غيرهم ، ووجدنا (٣) بعض الأحداث قد تطول جدا الساعة والساعتين والأكثر كالتقاط ، ومنها ما يدوم أقل كالبول ، فسقط هذا القول بيقين لاشك فيه ، وهو أيضاً مخالف لنص الخبر ، ولا حجة لهم فيه أصلاً .

ثم نظرنا في قول من حد ذلك بالصلوات الحس أو الحس عشرة ، فوجدناه لاحجة لم فيه إلا مراعاة عدد الصلوات في اليوم واليلة وفي الثلاثة الايام بلباليهن ، وهذا لا معنى له ، لأنه إذا مسح (٤) المره بعد الزوال في آخر وقت الظهر فانه يمسح الى صلاة الصبح ثم لا يكون له أن يصلي الضحى بالمسح ، ولا صلاة بعدها الى الظهر وكذلك من مسح لصلاة الصبح في آخر وقتها فانه يمسح الى أن يصلي العشاء ، ثم لا يكون له أن يوتر ولا أن يتهجد ولا أن يركع ركعتي الفجر يمسح وهذا خلاف لحكم رسول الله ﷺ ، لأنه عليه السلام فسح للعقيم في مسح يوم ويلة ، وهم منعه من المسح إلا يوماً وبعض ليلة ، أو ليلة وأقل من نصف يوم ، وهذا خطأ بين .

(١) في الحنية « ونردها الى ما افترض الله علينا من سنة رسول الله » الخ وما هنا أصح وأوضح (٢) في الحنية « إنما جاء بإباحة المسح من الأمدنين »
(٣) في المصرية « وقد وجدنا » (٤) في الأصلين « إذا تيمم » وهو خطأ يأباه بساط القول ، فان البحث إنما هو في المسح لافى التيمم ، ولذلك صححناه .

وأيضاً فإنه يلزمهم أن من عليه خمس صلوات نام عنهم ثم استيقظ — وكان قد توضأ ولبس خفيه على طهارة ثم نام — أنه يمسخ عليهما (١) ، فإذا أتمهم لم يميز أن يمسخ بمسدهن باقى يومه وليلته ، وهذا خلاف الخبر ، فقط هذا القول بمخالفته للخبر (٢) وتعميره من أن يكون لصحته برهان *

ثم نظرنا في قول أحد فوجدناه يلزمه ان كان انسان فاسق قد توضأ ولبس خفيه على طهارة ثم بقى شهراً لا يصلى عامداً ثم تاب : أن له أن يمسخ من حين توبته يوماً وليلة أو ثلاثاً ان كان مسافراً ، وكذلك ان مسح يوماً ثم تمدد ترك الصلاة أياماً فإن له ان يمسخ ليلة ، وهكذا في المسافر ، فلي هذا يتبادى مسحاً عاماً وأكراً ، وهذا خلاف نص الخبر ، فقط أيضاً هذا القول ولم يبق الا قولنا *

فنظرنا فيه فوجدناه موافقاً لقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي صح عنه ، وموافقاً لنص الخبر الوارد في ذلك ، ولم يبق غيره فوجب القول به ، لان رسول الله ﷺ أمره بأن يمسخ يوماً وليلة ، فله أن يمسخ ان شاء ، وأن يخلع ما على رجله ، لا بد له من أحدهما ، ولا يميزه غيرهما ، وهو عصى الله عز وجل ، فاسق ان لم يأت بأحدهما ، فان مسح فله ذلك وقد أحسن ، وان لم يمسخ فقد عصى الله ، أو أخطأ (٣) ان فعل ذلك ناسياً ولا حرج عليه ، وقد مضى من الامد الذي وقت رسول الله ﷺ مدة ، وبقي باقياً فقط ، وهكذا ان تمدد أو نسى حتى ينقضى اليوم واليلة له قيم والثلاثة الايام بليا ليهن للمسافر ، فقد مضى الوقت الذي وقته له الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ، وليس له أن يمسخ في غير الوقت الذي أمره الله تعالى بالمسح فيه *

فلو كان فرضه التيمم ولم يجد ماء فتيمم ثم لبس خفيه ، فله انه يمسخ اذا وجد

(١) في المصرية « يمسح لمن » وفي البنية « يمسخ عليهن » وكل منهما خطأ ، لان المقصود المسح عليهما أى على الخفين ، وهذا ظاهر بأدنى تأمل
(٢) في البنية « لمخالفته الخبر » (٣) في المصرية « فقد عصى » وخطأ ، الخ وهو غلط

الماء ، لان التيميم طهارة تامة ، قل الله تعالى وقد ذكر التيميم : (ولكن يريد ليطهركم) ومن جازت له الصلاة بالتيميم فهو طاهر بلا شك ، واذا كانت طاهرا كله قدماء طاهرتان بلا شك ، فقد أدخل خفيه القدمين وهما طاهرتان ، فجاز له المسح عليهما الامد المذكور للمسافر ، فان لم يجد الماء إلا بعد تمام الثلاث بأياها — من حين أحدث بعد لباس خفيه على طهارة التيميم — لم يميز له المسح ، لان الامد قد تم وقد كان يمكنه أن يمسخ ينزول مطر أو وجود من معه ماء ، وكذلك لو لم يجد الماء إلا بعد مضى بعض الامد المذكور ، فليس له أن يمسخ الا بقي الامد فقط *

قل على : فإذا تم حديثه (١) فحينئذ جاز له الوضوء والمسح ولا يبالي بالاستنجاء لان الاستنجاء بعد الوضوء جائز وليس فرض أن يكون قبل الوضوء ولا بد ، لانه لم يأت بذلك أمر في قرآن (٢) ولا سنة ، وانما هي عين أمرنا بازالتها بصفة ما للصلاة فقط ، فتم أزيلت قبل الصلاة وبعد الوضوء أو قبل الوضوء — : فقد أدى مزيلها ما عليه ، وليس بقاء البول في ظاهر الخثر (٣) وبقاء النجس في ظاهر المخرج حدثاً انما الحدث خروجهما من المخرجين فقط ، فإذا ظهرا فانهما خبثان في الجسد نجب إزالتها للصلاة فقط ، فمن حينئذ بعد ، سواء كان وقت صلاة أو لم يكن ، لان التطهير للصلاة قبل دخول وقتها جائز ، وقد يصلى بذلك الوضوء في ذلك الوقت صلاة قائمة ، أو ركعتي دخول المسجد ، فان كان مقيماً فالى مثل ذلك الوقت من الغد ان كان ذلك نهائراً ، والى مثله من الليلة القابلة ان كان ذلك ليلاً ، فان انقضى له الامد المذكور وقد مسح أحد خفيه ولم يمسخ شيئاً من الآخر بطل المسح ، ولزمه غسلهما وغسلهما ، لأنه لم يتم له مسحه إلا في وقت قد حرم عليه فيه المسح ، وان كان مسافراً ظلى مثل ذلك الوقت من اليوم الرابع ان كان حديثه نهائراً أو الى مثل ذلك الوقت من الليلة الرابعة ان كان ذلك ليلاً والله تعالى التوفيق *

(١) في البنية « وان تم حديثه » (٢) في المصرية « في القرآن »
 (٣) الخثر بفتح الحاء وضما مع اسكان الراء فيهما : الثقب في الاذن والابرة وغير ذلك ، وفي البنية « في ظاهر الحديث » وهو خطأ سخي ليس له معنى .

٢١٤ - مسألة - والرجال والنساء (١) في كل ما ذكرنا سواء، وسفر الطاعة (٢) والمصيبة في كل ذلك سواء، وكذلك ما ليس طاعة ولا مصيبة، وقليل السفر وكثيره سواء *

برهان ذلك عموم أمر رسول الله ﷺ وحكمه، ولو أراد عليه السلام تخصيص سفر من سفر، ومصيبة من طاعة، لما عجز عن ذلك، وبإهاب الرزق والصحة وعلو اليد للعاصي والمرجو للمغفرة له يتصدق عليه من فسخ الدين بما شاء، وقولنا هو قول أبي حنيفة *

ولا معنى لتفريق من فرق في ذلك بين سفر الطاعة وسفر المصيبة - ، لامن طريق الخبر ولا من طريق النظر *

أما الخبر فأنه تعالى يقول : (لتبين للناس ما نزل إليهم) فلو كان هنالك فرق لما أحمله رسول الله ﷺ، ولا كلفنا علم ما لم يخبرنا به، ولا ألزمتنا العمل بما لم يعرفنا به، هذا أمر قد أمناء والله الحمد *

وأما من طريق النظر فإن المقيم قد تكون أقامته مصيبة وظلم المسلمين وهذا ما على الاسلام أشد من سفر المصيبة، وقد يطيع المسافر في المصيبة في بعض أعماله، وأولها الوضوء الذي يكون فيه المسح (٣) المذكور الذي منموه منه فتموه من المسح الذي هو طاعة وأمره بالفصل الذي هو طاعة أيضا، وهذا فساد من القول جدا، وأطلقوا المسح للمقيم الماصي في أقامته *

فإن قالوا المسح رخصة ورحمة قلنا ما حرج على الله الترخيص الماصي في بعض أعمال طاعته ولا رحمة الله تعالى له إلا جاهل بالله تعالى، قائل بما لا علم له به، وكل سفر تقصر فيه الصلاة فيمسح فيه مسح سفر، وما لا قصر فيه (٤) فهو حصر وإقامة، لا يجمع فيه (٥) إلا مسح المقيم وبالله تعالى التوفيق *

(١) في الجنية سقطت كلمة « والرجال » (٢) في الجنية « وسنن الطاعة » وهو خطأ سخيف (٣) في المصرية « يكن » وهو لحن (٤) في الجنية « وما لا تقصر فيه » فيه « وهو خطأ » (٥) في المصرية « لا يجمع فيها »

٢١٥ - مسألة - ومن توضأ فليس أحدخفيه بعد أن غسل تلك الرجل ثم أنه غسل الأخرى بعد لباسه الخلف على المسبلة ثم لبس الخلف الآخر ثم أحدث فالمسح له جائز كما لو ابتدأ لباسهما بعد غسل كلي رجله ، وبه يقول أبو حنيفة وداود وأصحابهما ، وهو قول يحيى بن آدم وأبي ثور والمزني ، وقال مالك والشافعي وأحمد بن حنبل : لا يمسح لكن إن خلع التي ليس أولاً ثم أعادها من حينه فله المسح *

قال على كلا القولين عدة أهله علي قول رسول الله ﷺ : « دعهما قفي ادخلتهما طاهرتين » فوجب النظر في أي القولين هو أسعد (١) بهذا القول ، فوجدنا من طهر أحدى رجله ثم ألبسها الخلف فلم يلبس الخلفين ، وإنما لبس الواحد ، ولا أدخل القدمين الخلفين ، إنما أدخل القدم الواحدة فلما طهر الثانية ثم ألبسها الخلف الثاني صار حيفئذ مستحقاً لأن يخبر عنه أنه ادخلهما طاهرتين (٢) ولم يستحق هذا الوصف قبل ذلك ، فصح أن له أن يمسح ، ولو أراد رسول الله ﷺ ما ذهب إليه مالك والشافعي لما قال هذا اللفظ ، وإنما كان يقول : دعهما قفي ابتدأت أدخلهما في الخلفين بعد تمام طهارتهما جميعاً ، فاذ لم يقل عليه السلام هذا القول فكل من صدق الخبر عنه بأنه أدخل قدميه جميعاً في الخلفين رهما طاهرتان فجاز له أن يمسح إذا أحدث بعد الإدخال ، وما علمنا خلع خف وإعادته في الوقت يحدث طهارة لم تكن ، ولا حكماً في الشرع لم يكن ، فالموجب له مدح بلا برهان . وبالله تعالى التوفيق *

٢١٦ - مسألة - فإن كان في الخلفين أوفياً لبس على الرجلين خرق صغير أو كبير طويلاً أو عرضاً فظهر منه (٣) شيء من القدم أقل القدم أو أكثرها أو كلاهما : — فكل ذلك سواء والمنسح على كل ذلك جائز ، مادام يتعلق بالرجلين منهما شيء ، وهو قول سفیان الثوري وداود وأبي ثور وإسحاق بن راهويه وبزید بن هارون (٤) *

(١) في المصرية « أبعد » وهو خطأ (٢) في اليمنية « طاهرتان » وهو لحزن (٣) في اليمنية « يظهر منه » (٤) هو يزيد بن هرون الواسطي أبو خالد أحد الاعلام الحفاظ المشاهير ، مات سنة ٢٠٦ في خلافة المأمون ، ووقع في المصرية زيد بن هرون « وهو خطأ »

قال أبو حنيفة : ان كان في كل واحد من الخفين خرق عرضا يبرز من كل خرق أصبعان فقل أو مقدار أصبعين فأقل — : جاز المسح عليهما قن ظهر من أحدهما دون الآخر ثلاثة أصابع أو مقدارها فأكثر لم يجز المسح عليهما قل : قن كان الخرق طويلا مما لو فتح ظهر منه أكثر من ثلاثة أصابع جاز المسح *

وقال مالك : ان كان الخرق يسيرا لا يظهر منه القدم جاز المسح ، وان كان كبيرا فحشا لم يجز المسح عليهما ، فيهما كان أو في أحدهما *

وقال الحسن بن حي والشافعي وأحمد : ان ظهر من القدم شيء من الخرق لم يجز المسح عليهما ، قن لم يظهر من الخرق شيء من القدم جاز المسح عليهما *

قال الحسن بن حي : قن كان من تحت الخرق قل أم كثر جورب يستر القدم جاز المسح *

وقال الأوزاعي : ان انكشف من الخرق في الخلف شيء من القدم مسح على الخفين وغسل ما انكشف من القدم أو القدمين وصلى ، قن لم يغسل ما ظهر أعاد الصلاة *

قال علي : فلما اختلفوا وجب أن ننظر ما احتجت به كل طائفة لقولها ، فوجدناه قول مالك لا معنى له ، لانه منع من المسح في حال ما وأباحه في حال أخرى ولم يبين لتقليده ولا لمريدي معرفة قوله ولأن استفتاء : ما هي الحال التي يحل فيها المسح ؟ ولأما الحال التي يحرم فيها المسح ؟ فهذا إنشأ (١) للمستفتي فيها لا يعرف ، وأيضاً فإنه (٢) قول لا دليل على صحته ، ودعوى لا برهان عليها ، فسقط هذا القول *

ثم نظرنا في قول أبي حنيفة فكان تحكما بلا دليل ، وفرقا بلا برهان ، لا يميز عن مثله أحد ، ولا يحل القول في الدين بمثل هذا وأيضاً فالأصابع تختلف في السكبر

(١) بكسر المعزة واسكان التون وبالثين المعجمة ، من « نسب » النسي في النسي — من باب طرب » علق فيه وانثبته أنا فيه أنشأ أي أعلته فأنشأ . والمعنى انه لم يفت السائل بفتوى قاطعة ، بل جعله مترددا معلقا فيما يجعل *

(٢) في المصرية « قلها » وهو خطأ

والصغر تفاوتاً شديداً ، فليت شعري أي الأصابع أراد !! وما نعلم أحداً سبقه إلى هذا القول مع فساده ، فقط أيضاً هذا القول يبين *

ثم نظرنا في قول الحسن بن حي والشافعي وأحمد فوجدنا حجبتهم أن فرض الرجلين النسل إن كانتا مكشوفتين أو المسح أن كانتا مستورتين ، فإذا انكشف شيء منهما وإن قل فقد انكشف شيء فرضه النسل ، قالوا : ولا يجتمع غسل ومسح في رجل واحدة ، ما نعلم لهم حجة غير هذا *

قال على : كل ما قلوه صحيح ، إلا قولهم إذا انكشف من التقديم شيء فقد انكشف شيء فرضه النسل ، فإنه قول غير صحيح ، ولا يوافقون عليه ، إذ لم يأت به قرآن ولا سنة ولا إجماع ، لكن الحق في ذلك ما جاءت به السنة المبينة للقرآن من أن حكم القدمين اللتين ليس عليهما شيء ملبوس بمسح عليه أن يغسل ، وحكمهما إذا كان عليهما شيء ملبوس أن يمسح على ذلك الشيء ، بهذا جاءت السنة ، (وما كان ربك نسياً) وقد علم رسول الله ﷺ — إذ أمر بالمسح على الخفين وما يلبس في (١) الرجلين ومسح على الجوربين — أن من الخفاف والجوارب وغير ذلك مما يلبس على الرجلين المحرق خرقاً قاحشاً أو غير قاحش ، وغير المحرق ، والاحمر والأسود والأبيض ، والجديد والبالى ، فما خص عليه السلام بعض ذلك دون بعض ، ولو كان حكم ذلك في الدين يختلف (٢) لما أغفله الله تعالى أن يوحى به ، ولا أمهله رسول الله ﷺ المفترض عليه البيان ، حاشا له من ذلك ، فصح أن حكم ذلك المسح على كل حال ، والمسح لا يقتضى الاستيماع في اللغة التي بها خاطبنا ، وهكذا روينا عن سفيان الثوري أنه قال : امسح مادام يسمى خفاً ، وهل كانت خفاف (٣) المهاجرين والانصار إلا شقيقة مخزقة ممزقة ١٨ *

وأما قول الاوزاعي فنذكره إن شاء الله تعالى في المسألة التالية لهذه والله تعالى يتأيد *

(١) في المصرية «وما يلبس الرجلين» (٢) في المصرية «مختلف» وهو خطأ

(٣) في اليمنية «اختفاف» وهو جائز ، وكلاهما جمع خف

٢١٧ - مسألة - فإن كان الخفان (١) مقطوعين تحت الكعبين فالمسح جائز عليهما ، وهو قول الاوزاعي ، روى عنه انه قال : يمسح المحرم على الخفين المقطوعين تحت الكعبين ، وقال غيره لا يمسح عليهما إلا أن يكونا فوق الكعبين *

قال على : قد صح عن رسول الله ﷺ الامر بالمسح على الخفين ، وأنه مسح على الجوربين ، ولو كان ههنا حد محدود لما أمهل عليه السلام ولا اغفله ، فوجب أن كل ما يقع عليه اسم خف أو جورب أو لبس على الرجلين فالمسح عليه جائز ، وقد ذكرنا بطلان قول من قال ، إن المسح لا يجوز إلا على ما يسترجع الرجلين والكعبين وبذلك الدليل يبطل هذا القول الذي لم يفسد في هذه المسألة ، لاسيما قول أبي حنيفة المجيز المسح على الخفين القدين يظهر منهما مقدار أصبعين من كل خف ، فانه يلزمه ان ظهر من الكعبين من كل قدم فوق الخلف مقدار أصبعين فالمسح جائز والا فلا ، وكذلك يلزم المالكيين أن يقولوا ان كان الظاهر من الكعبين فوق الخلف يسيراً جاز المسح ، وان كان فاحشاً لم يجز ، وما نسري على م بنو هذين القولين ؟ فانهما لانس ولا قياس ولا اتباع . والله تعالى التوفيق *

قال على : وأما قول الاوزاعي في الجمع بين الفسل والمسح في رجل واحدة فتقول لا دليل على صحته ، لا من نص ولا من إجماع ولا قياس ولا قول صاحب ، وحكم الرجلين الملبوس عليهما شيء المسح فقط بالنسب الثابتة ، فلا معنى لزيادة الفسل على ذلك . *

٢١٨ - مسألة - ومن لبس خفيه أو جوربيه أو غير ذلك على طهارة ثم خلع أحدهما دون الآخر فإن فرضه أن يخلع الآخر ان كان قد احسنت ولا بد ، ويفسل قدسيه ، وقد روى المصنف بن عمران (٢) ومحمد بن يوسف الترمذي (٣) عن سفيان الثوري أنه يفسل الرجل المكشوفة ويمسح على الاخرى المستورة ، وروى

(١) في النسخة « فإن كان الخفاف » وهو خطأ

(٢) في النسخة « المصنف بن عمرو » وهو خطأ

(٣) في المصنف « محمد بن يوسف » في النسخة « محمد بن يوسف الترمذي »

بالتون وكلاهما خطأ

الفضل بن دكين عنه أنه يترع ما على الرجل الأخرى ويغسلها، وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي *

قال علي: فنظرنا في ذلك فوجدنا نص حكمه عليه السلام أنه مسح عليهما لانه أدخلهما طاهرتين، وأمره عليه السلام بغسل القدمين المكشوفتين، فكان هذان النصفان لا يخلان من غسل رجلهما، ووجدنا من غسل رجلهما ومسح على الأخرى قد عمل عملاً لم يأت به قرآن ولا سنة ولا دليل من لفظهما، ^(١) ولا يجوز في الدين إلا ما وجد في كلام الله تعالى أو كلام نبيه عليه السلام، فوجب أن لا يميز غسل رجل ومسح على الأخرى، وأنه لا بد من غسلهما أو المسح عليهما، سواء في ذلك في الابتداء أو بعد المسح عليهما *

وقد حدثنا يونس بن عبد الله بن مفيث قال: ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا أحمد بن خالد ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن إدريس — هو الأودي — عن محمد بن حجلان عن سعيد بن أبي سعيد — هو المقبري — عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «إذا لبس أحدكم فليبدأ باليمنى، وإذا غسله فليبدأ باليسرى، ولا يمشی في نعل واحدة ولا خف واحدة، ليغسلهما جميعاً أو ليمس فيهما جميعاً» *

فأوجب عليه السلام غسلهما ولا بد أو تركهما جميعاً، فإن خلم إحداها دون الأخرى فقد عصى الله في إبقائه ^(٢) الذي أبى، وإذا كان بإبقائه عاصياً فلا يحمل له المسح على خف فرضه نزعاً، فإن كان ذلك لعلته برجله لم يلزمه في تلك الرجل شيء أصلاً، لا مسح ولا غسل، لأن فرضه قد سقط *

ووجدنا بعض الموافقين لنا قد احتج في هذا بأنه لما لم يميز عند أحد ابتداء الوضوء بغسل رجل ومسح على أخرى لم يميز ذلك بعد نزع أحد الخفين *

قال أبو محمد: وهذا كلام فاسد، لأن ابتداء الوضوء يرد على رجلين غير طاهرتين، وليس كذلك الأمر بعد صفة المسح عليهما بعد ادخالهما طاهرتين، فبين

(١) في التبية «لفظهما» (٢) في المصرية «في الغائه» وهو خطأ

الامرین أعظم فرق . والله تعالى التوفيق *

٢١٩ - مسألة - ومن مسح كما ذكرنا على مافي رجليه ثم خضمها لم يضره ذلك شيئاً ، ولا يلزمه إعادة وضوء ولا غسل رجليه ، بل هو طاهر كما كان ويصلي كذلك وكذلك لو مسح على عمامة أو خمار ثم نزعها فليس عليه إعادة وضوء ولا مسح رأسه بل هو طاهر كما كان ويصلي كذلك ، وكذلك لو مسح على خف على خف (١) ثم نزع الاعلى فلا يضره ذلك شيئاً ، ويصلي كما هو دون أن يعيد مسحاً ، وكذلك من توضأ أو اغتسل ثم حلق شعره أو تقصص أو قلم أظفاره فهو في كل ذلك على وضوئه وطهارته ويصلي كما هو دون أن يمسح مواضع القص *

وهذا قول طائفة من السلف ، كما روينا عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن هشام بن حسان ، وروينا عن سفيان الثوري عن الفضيل (٢) بن عمرو عن إبراهيم النخعي : أنه كان يحدث ثم مسح على جرموقين له من لبود ثم ينزعهما فإذا قم إلى الصلاة لبسهما وصلى *

وأما أبو حنيفة فإنه قال : من توضأ ثم مسح على خفيه ثم أخرج قدمه الواحدة من موضعها إلى موضع الساق أو أخرج كليهما كذلك فقد بطل مسحهما ، ويلزمه أن يخرج قدميه جميعاً ويشلها ، وكذلك عنده لو أخرجهما بالكل ، قل أبو يوسف وكذلك إذا أخرج أكثر من نصف القدم إلى موضع الساق : قل فلو لبس جرموقين على خفين ثم مسح عليهما ثم خلع أحد الجرموقين فليس عليه أن يمسح على الخف الذي كان تحت الجرموق ويمسح أيضاً على الجرموق الثاني ولا بد لأن بعض المسح إذا انتقض انتقض كله ، قل : فلو توضأ ثم جز شعره وقص شاربه وأظفاره فهو على طهارته ، وليس عليه أن يمس الماء شيئاً من ذلك *

(١) يعني على خف ملبوس على خف آخر

(٢) الفضيل بالتصغير وهو الفضيل بن عمرو القيسي الثقة مات سنة ١١٠ ، وقد

المصرية « الفضل بن عمر » وفي الحنية « الفضل بن عمرو » وكلاهما خطأ

وأما مالك فإنه قال : من مسح على خفيه ثم خلع أحدهما فإنه يلزمه أن يخلع الثاني ويغسل رجله ، وكذلك لو خلعهما جميعاً وكذلك من أخرج إحدى رجله (١) أو كلتاهما من موضع القدم إلى موضع الساق فإنه يخلعهما جميعاً ولا بد ويغسل قدميه فإن لم يغسل قدميه في غوره ذلك لزمه ابتداء الوضوء ، فلو توضأ وجز بعد ذلك شعره أو قص أظفاره فليس عليه أن يمس شيئاً من ذلك الماء (٢) ، قال فلو أخرج خفيه (٣) أو أحدهما من موضع القدم إلى موضع الساق إلا أن سائر قدميه في موضع القدم فليس عليه أن يخرج رجله لذلك وهو على طهارته *

وقال الشافعي : من خلع أحد خفيه لزمه خلع الثاني وغسل قدميه ، فإن خلعهما جميعاً فكذلك ، فلو أخرج رجله كليهما (٤) عن موضعهما ولم يخرجهما ولا شيئاً منهما عن موضع ساق الخلف فهو على طهارته ، ولا شيء عليه حتى يخرج شيئاً مما يجب غسله عن جميع الخلف ، فيلزمه أن يخلعهما . حيثنذ ويغسلهما ، فإن توضأ ثم جز شعره أو قص أظفاره فهو على طهارته ، وليس عليه أن يمس الماء شيئاً من ذلك *

وقال الأوزاعي إن خلع خفيه أو جز شعره أو قص أظفاره لزمه أن يتبديء الوضوء في خلع الخفين وإن مسح على رأسه ويمس الماء موضع القطع من أظفاره فله الجز والقص ، وهو قول عطاء ، وكذلك قال الأوزاعي فيمن مسح على عمامته ثم نزعها فإنه مسح رأسه بالماء *

قال حلي : أما قول أبي يوسف في مراعاة الإخراج أكثر من نصف القدم عن موضعه فيلزمه الغسل في رجله مما أو إخراج نصفها فأقل فلا يلزمه غسل رجله — : فتحكم في الدين ظاهر وشرع لم يأذن به الله تعالى ، ولا أوجه قرآن ولا سنة ولا قياس ولا قول صاحب ولا رأى مطرد ، لانهم يرون مرة الكثير أكثر من النصف ، ومرة الثلث ، ومرة الربع ومرة شبراً في شبر ، ومرة أكثر من قدر الهرم ، وكل هذا تخليط

(١) في الأصل « أحد رجله » وهو لحن

(٢) من أول قوله « وأما مالك » إلى هنا سقط من النسخة .

(٣) في النسخة « فلو أخرج قدميه » (٤) في النسخة « كلاهما » وهو لحن

وأما فرق مالك بين اخراج العقب الى موضع الساق فلا ينتقض المسح وبينه اخراج القدم كلها الى موضع الساق فينتقض المسح — : فتحكم أيضا لا يجوز القول به ، ولا يوجهه قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأي مطرد ، لانه يرى أن بقاء العقب في الوضوء لا يظهر (١) أن فاعل ذلك لا وضوء له ، فان كان المسح قد انتقض عن الرجل بخروجهما عن موضع القدم ، فلا بد من انتقاض المسح عن العقب بخروجهما عن موضعها الى موضع الساق لا يجوز غير ذلك ، وان كان المسح لا ينتقض عن العقب بخروجهما الى موضع الساق فانه لا ينتقض أيضا بخروج القدم الى موضع الساق كما قال الشافعي *

وأما تفريقهم جميعهم بين المسح على الخفين ثم يغسلان فينتقض المسح ويلزم إتمام الوضوء ، وبين الوضوء ثم يجز الشعر وقص الاظفار فلا ينتقض الغسل عن مقص الاظفار ولا المسح على الرأس — : ففرق فاسد (٢) ظاهر التناقض ولو عكس. إنسان هذا القول فأوجب مسح الرأس على من حلق شعره ومس يجز الاظفار بالماء ولم ير المسح على من خلع خفيه — : لما كان بينهما فرق *

قال علي : وما وجدنا له في ذلك متعلقا أصلا إلا أن بعضهم قال : وجدنا مسح الرأس وغسل القدمين في الوضوء إنما قصد به الرأس لا الشعر ، وإنما قصد به الاصابع لا الاظفار (٣) ، فلما جز الشعر وقطعت الاظفار بقي الوضوء بحسبه ، وأما المسح فأنما قصد به الخفان لا الرجلان ، فلما نزعنا بقيت الرجلان لم نوضأ فهو يصلح برجلين. لا مفسولين ولا ممسوح عليهما فهو ناقص الوضوء *

قال أبو محمد : وهذا لا شيء لانه باطل وتحكم بالباطل ، فلو عكس عليه قوله فتقبل له : بل المسح على الرأس وغسل الاظفار إنما قصد به الشعر والاظفار قطع ، بدليل أنه لو كان على الشعر حناء وعلى الاظفار كذلك لم يجز الوضوء ، وأما الخفان فالمقصود

(١) في المصرية « لا يظهر » بالطاء المشالة وهو تصحيف

(٢) في الجنية « فقول فاسد » (٣) في الجنية لا الاظفار

بالمسح القدمان لا الخفان ، لان الخفين لولا القدمان لم يجز المسح عليهما ، فصح أن حكم القسمين الفصل ، ان كانتا مكشوفتين ، والمسح ان كانتا في خفين لما كان : — بين القولين فرق •

ثم يقال لم : حكم أن الامر كما قلتم ، في أن المقصود بالمسح الخفان ، وبالمسح في الوضوء الرأس ، وبغسل اليدين الاصابيح لا الاظفار — : فكان ماذا ؟ أمن أين . وجب من هذا أن يباد المسح بخلع الخفين ولا يباد بمحلق الشعر ؟ • قال علي : فظهر فساد هذا القول •

وأما قولهم : انه يصل بقديمين لا مقسولين ولا ممسوح عليهما — فباطل ، بل ما يصل — إلا على قديمين ممسوح على خفين عليهما •

قال علي : فباطل هذا القول كما بينا . وكذلك قولهم : يغسل رجله فقط ، فهو باطل متيقن ، لانه قد كان بالقرام قد تم وضوؤه وجازت له الصلاة به ثم أمرتموه بغسل رجله فقط ، ولا يخرج من أحد وجهين لا ثالث لهما ، إما أن يكون الوضوء الذي قد كان تم قد بطل أو يكون لم يبطل ، ، فإن كان لم يبطل فهذا قولنا ، وان كان قد بطل فخلية أن يبتدىء الوضوء ، والا فن الحال الباطل الذي لا يخفى (١) : — أن يكون وضوءه قد تم ثم ينقض بعضه ولا ينقض بعضه ، هذا أمر لا يوجب نص ولا قياس ولا رأي يصح ، فبطلت هذه الاقوال كلها ، ولم يبق إلا قولنا أو قول الاوزاعي ، فنظرنا في ذلك فوجدنا البرهان قد صح بنص السنة والقرآن على أن من توضأ ومسح على عمامته وخفيه فاته قد تم وضوؤه وارتفع حديثه وجازت له الصلاة ، وأجمع هؤلاء المخالفون لنا على ذلك فيمن (٢) مسح رأسه وخفيه ثم إنه لما خلع خفيه وعمامته وحلق رأسه أو قصص وقطع أظفاره — : قل قوم : قد انتقض وضوؤه ، وقال آخرون : لم ينتقض وضوؤه فنظرنا في ذلك ، فوجدنا الملقوقص الشعر وقص الاظفار وخلع الخفين والعمامة ليس شيء منه حدثاً ، والطهارة لا ينقضها إلا الاحداث ، أو نص وارد بانتقاضها ، وأنه (٣) لم يكن حدث ولا نص ههنا على انتقاض طهارته ولا على انتقاض

(١) في العينة «الذى لايجل» (٢) في الاصلين «نبا» وهو خطأ (٣) في المصرية « فان لم يكن » وفي العينة « وان لم يكن » وكل منها خطأ بأباه سياق الكلام

بعضها فبطل هذا القول ، وصح القول بأنه على طهارته ، وأنه يصلي مالم يحدث ، ولا يلزمه مسح رأسه ولا أعنانه ولا غسل رجله ولا إعادة وضوئه ، وكنت من أوجب الوضوء من ذلك كمن أوجبه من المشي أو من الكلام أو من خلع قبضه ولا فرق . وبالله تعالى التوفيق *

٢٢٠ - مسألة - ومن تعمد لبس الخفين على طهارة للمسح عليهما أو خضب رجله أو حمل عليهما دواء ثم لبسهما للمسح على ذلك . أو خضب رأسه أو حمل عليه دواء ثم لبس الصمامة أو الحمار للمسح على ذلك : - فقد أحسن . وذلك لأنه قد جاء النص بإباحة المسح على كل ذلك مطلقاً . ولم يحظر عليه شيئاً من هذا كله نص : (وما كان ربك نسياً) . وبلغنا عن بعض المتقدمين أنه قال : من توضأ ثم لبس خفيه ليبيت (١) فيها للمسح عليهما ، فلا يجوز له المسح . وهذا خطأ لأنه دعوى بلا برهان . وتخصيص السنة بلا دليل . وكل قول لم يصححه النص فهو باطل . وبالله تعالى التوفيق *

٢٢١ - مسألة - ومن مسح في الحضر ثم سافر - قبل انقضاء اليوم واليلة أو بعد انقضائهما - مسح أيضاً حتى يتم لمسحه في كل ما مسح في حضره وسفره معا ثلاثة أيام بلياليها . ثم لا يحل له المسح فان مسح في سفر ثم أقام أو دخل موضعه ابتداء مسح يوم وليلة ان كان قد مسح في السفر (٢) يومين وليتين فأقل . ثم لا يحل له المسح فان كان مسح في سفره (٣) أقل من ثلاثة أيام بلياليها وأكثر من يومين وليتين مسح باقي اليوم للثالث وليلته فقط . ثم لا يحل له المسح . فان كان قد أتم في السفر مسح ثلاثة أيام بلياليها خلع ولا بد . ولا يحل له المسح حتى يغسل رجله *

برهان ذلك ما قد ذكرناه من أن رسول الله ﷺ لم يبع للمسح الا ثلاثة أيام

(١) في الجنة « ليثبت » وهو خطأ

(٢) في الجنة « في الحضر » وهو خطأ (٣) في الجنة « في سفر »

للسافر بلياليها ويوماً وليلة للقيم ، فصح يقيناً أنه لم يبح لأحد أن يمسه أكثر من ثلاثة أيام بلياليها ، لا مقبلاً ولا مسافراً ، وانما نهى عن ابتداء المسح — لا عن الصلاة (١) — بالمسح المتقدم — فوجب ما قلنا ، فلو مسح في الحضر يوماً وليلة ثم سافر ثم رجع قبل أن يتم يوماً وليلة في السفر أو بعد أن اتعها (٢) لم يحزله المسح أصلاً ، لأنه لو مسح لكأن قد مسح وهو في الحضر أكثر من يوم وليلة ، وهذا لا يحل البتة *

وقال ابو حنيفة وسفيان : من مسح وهو مقيم فإن كان لم يتم يوماً وليلة حتى سافر مسح حتى يتم ثلاثة أيام بلياليها من حين أحدث وهو مقيم ، فإن كان قد أتم يوماً وليلة في حضره ثم سافر لم يحزله المسح ، ولا بد له من غسل رجليه ، قال . فإن سافر فمسح يوماً وليلة فأكثر ثم قدم أو أقام لم يحزله المسح حتى يغسل رجليه ، فلو مسح في سفره أقل من يوم وليلة ثم قدم أو أقام كان له أن يمسه تمام ذلك اليوم والليلة فقط ، وليس له أن يستأنف مسح يوم وليلة *

وقال الشافعي من مسح في الحضر ثم سافر فإن كان قد أتم اليوم والليلة خلم ولا بد ، وإن كان لم يتم يوماً وليلة مسح باقي ذلك اليوم فقط (٣) ثم يخلع (٤) وكذلك لو مسح في السفر ثم قدم سواء سواء ، إن كان مسح في سفره يوماً وليلة وقدم أو أقام (٥) فإنه يخلع ولا بد ، وإن كان مسح أقل من يوم وليلة في سفره أتم باقي ذلك اليوم والليلة (٦) بالمسح فقط *

واختلف أصحابنا ، فقال بعضهم كآقلنا ، وقال بعضهم : إذا مسح في سفره أقل من ثلاثة أيام بلياليها أو ثلاثة أيام بلياليها لا أكثر وقدم استأنف مسح يوم

(١) في المصرية « عن الصلاة » بحذف « لا » وهو خطأ

(٢) في اليمنية « أو بعد أن يتمها »

(٣) من أول قوله « وليس له أن يستأنف » إلخ إلى هنا سقط من اليمنية

(٤) في اليمنية « ثم خلع »

(٥) في اليمنية « يوماً وليلة قدم إذا قام » وهو خطأ لا معنى له

(٦) كلمة « والليلة » سقطت من اليمنية .

وليلة ، فإن لم يزد على ذلك حتى سافر استأنف ثلاثة أيام بلياليها ، واحتج هؤلاء بظاهر لفظ الخبر في ذلك *

قال علي : وظاهر لفظه يوجب صحة قولنا ، لأن الناس قسبان : مقيم ومسافر ، ولم يبح عليه السلام للمسافر الا ثلاثا ، ولا أباح للمقيم الا بعض الثلاث ، فلم يبح لأحد — لا مقيم ولا مسافر — أكثر من ثلاث ، ومن خرج الى سفر قصر في مثله الصلاة مسح مسح مسافر ، ثلاثا بلياليهن ، ومن خرج دون ذلك مسح مسح مقيم ، لأن حكم هذا البروز^(٢) حكم الحضر والله تعالى التوفيق *

٢٢٢ — مسألة — والمسح على الخفين وما لبس على الرجلين إنما هو على ظاهرهما فقط ، ولا يصح مسحهما بالتمسك بالأسفل تحت القدم ، ولا استيماب^(٣) ظاهرهما ، وما مسح من ظاهرهما بأصبع أو أكثر أجزا^(٤) *

برهان ذلك ما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأثيري ثنا أبو داود ثنا محمد بن العلاء ثنا حفص بن غياث ثنا الأعمش عن أبي اسحق^(٥) عن عبد خير عن علي قال : « لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر الخفين^(٦) »

وبه يقول أبو حنيفة وسفيان الثوري وداود ، وهو قول علي بن أبي طالب كما ذكرنا وقيس بن سعد كما رويناه من طريق عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري ثنا أبو اسحاق هو السبيعي عن يزيد بن أبي العلاء^(٧) قال : رأيت قيس بن سعد بال

(١) في المصرية « البز » وهو خطأ قبيح (٢) في المصرية « ولا استيماب »

(٣) في المصرية « أجزاء » وما هنا أحسن

(٤) في المصرية « عن ابن اسحق » وهو خطأ

(٥) في سنن أبي داود (ج ١ : ص ٦٣) « عن الأعمش » بدل « تنا الأعمش » وفيه أيضا

« على ظاهر خفيه » وهذا الحديث صححه ابن حجر في التلخيص وحسنه في بلوغ المرام

(٦) هو يزيد بن عبد الله بن الشخير وكنيته أبو العلاء . وفي نسخة « يزيد

ابن العلاء » وهو خطأ

ثم أتى رحله فتوضاً ومسح على خفيه على أعلاهما حتى رأيت أثر أصابعه على خفيه . ورويناه عن معمر بن أيوب السخثياني قال : رأيت الحسن بال ثم توضأ ثم مسح على خفيه على ظاهرهما مسحة واحدة ، فرأيت أثر أصابعه على الخفين . ورويناه عن ابن جريج : قلت لمطاه : أمسح على بطون الخفين ؟ قال لا إلا بظهورهما *

قال علي : والمسح لا يقتضى الاستيعاب ، فما وقع عليه اسم مسح فقد أدى فرضه ، إلا أن أبا حنيفة قال : لا يجزئ المسح على الخفين إلا بثلاثة أصابع لا بأقل ، وقال سفيان وزفر والشافعي وداود : إن مسح باصبع واحدة أجزاء ، قال زفر : إذا مسح على (١) أكثر الخفين *

قال أبو محمد : تحديد الثلاث أصابع وأكثر الخفين كلام فاسد ، وشرع في الدين بارد (٢) لم يأذن به الله تعالى *

واحتج بعضهم بأنهم قد اتفقوا على أنه إن مسح (٣) بثلاث أصابع أجزأه ، وإن مسح بأقل فقد اختلفوا *

قال علي : وهذا يهدم عليهم أكثر مذاهبهم ، ويقال لهم مثل هذا في فور الوضوء وفي الاستنشاق والاستنثار وفي الوضوء بالتيب (٤) وغير ذلك ، فكيف ولا تحل (٥) مراعاة اجماع إذا وجد النص يشهد بقول بعض العلماء (٦) ! وقد جاء النص بالمسح دون تحديد ثلاثة أصابع أو أقل ، (وما كان ربك نسياً) بل هذا الذي قالوا هو إيجاب الفرائض بالدعوى المختلف فيها بلا نص ، وهذا الباطل المجمع على أنه باطل (٧) *

(١) في النية بحذف « على » (٢) كلمة « بارد » زيادة من النية (٣) في المصرية « على أنه يمسح » وهو خطأ (٤) قوله « وفي الوضوء بالتيب » سقط من النية (٥) في المصرية « فكيف لا تحل » بحذف الواو (٦) في المصرية « لقول العلماء » (٧) في النية « المجمع على الباطل » وهو خطأ

ويصارفون بأن يقال لهم : قد صح إجماعهم على وجوب المسح بأصبع واحدة واختلفوا في وجوب المسح بما زاد ، فلا يجب ما اختلف فيه ، وإنما الواجب ما اتفق عليه ، وهذا أصح في الاستدلال إذا لم يوجد لفظ مروي *

وقال الشافعي : يستحب مسح ظاهر الخفين وباطنهما ، فإن اقتصر على ظاهرهما دون الباطن أجزاءه ، وإن اقتصر على الباطن دون الظاهر لم يجزه *
قال علي : وهذا (١) لا معنى له ، لأنه إذا كان مسح الأسفل ليس فرضاً ولا جاء ندب إليه : — فلا معنى له *

وقال مالك : يمسح (٢) ظاهرهما وباطنهما ، قال ابن القاسم صاحبه : (٣) إن مسح الظاهر دون الباطن أعاد في الوقت ، وإن مسح الباطن دون الظاهر أعاد أبداً . وقد روينا مسح ظاهر الخفين وباطنهما عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمرو عن معمر عن الزهري *

قال علي : الإعادة في الوقت على أصول هؤلاء القوم لا معنى لها ، لأنه (٤) إن كان أدى فرض طهارته وصلاته فلا معنى للإعادة ، وإن كان لم يؤدها فليأخره عندهم أن يعلى أبداً *

واحتج من رأى مسح باطن الخفين مع ظاهرهما بمحدث روينا من طريق الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة بن شعبة عن المغيرة بن شعبة : « أن رسول الله ﷺ مسح أعلى الخفين وأسفلها » وحديث آخر روينا عن ابن وهب عن سليمان بن يزيد الكعبي (٥) عن عبد الله بن عمر الأسلمي عن ابن شهاب عن المغيرة بن شعبة : « أنه رأى رسول الله ﷺ مسح أعلى الخفين

(١) كلمة « وهذا » سقطت من المصرية خطأ (٢) في البنية « لا يمسح » وهو خطأ (٣) كلمة « صاحبه » سقطت من المصرية (٤) في المصرية « لأنها » وهو خطأ (٥) هو أبو المنى الكعبي ، وهو ضعيف ، ووقع في التهذيب في الكنى (ص ١٢ ج ٢٢١) « الكعبي » وهو خطأ ، وقد ذكر على الصواب « الكعبي » في الاسماء في التهذيب وفي الميزان وفي لسان الميزان ج ٦ : ص ٨١٢ و ٨٢٨

وأَسْغَلَهَا » وآخر رويته من طريق ابن وهب : حدثني رجل عن رجل من أَعِين
عن أشياخ لم عن أبي أُمَامَةَ الْبَاهِلِي وَعِبَادَةُ بْنِ الصَّامِتِ : « أَنَّهُمْ رَأَوْا رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ يَمْسَحُ أَعْلَى الْخَفَيْنِ وَأَسْغَلَهَا » *

قال علي : هذا كله لا شيء ، أما حديث أبي أُمَامَةَ وَعِبَادَةَ فَأَسْقَطُ مِنْ أَنْ يَنْفَعِي
عَلَى ذِي لَبٍ ، لَأَنَّهُ عَنِ لَيْسَى عَنْ لَا يَدْرِي مَنْ هُوَ عَنْ لَا يَعْرِفُ ، وَهَذَا أَفْضِيحَةٌ *
وأما حديثاً (١) الْغُبَيْرَةَ فَأَحَدُهُمَا عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنِ الْغُبَيْرَةِ ، وَلَمْ يُولَدْ ابْنُ شِهَابٍ
إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ الْغُبَيْرَةِ بِدَهْرٍ طَوِيلٍ ، وَالثَّانِي مَدْلَسٌ أَخْطَأَ فِيهِ الْوَلِيدُ بْنُ مَسْلَمٍ فِي
مَوَاضِعٍ ، وَهَذَا خَيْرُ حَدِيثَيْنِ حَامٍ قَالَ تَنَا عَبَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ تَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ
ابْنُ أَيْمَنٍ تَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ حَنْبَلٍ تَنَا أَبِي قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ ثَوْرٍ بْنِ يَزِيدٍ قَالَ حَدَّثْتُ (٢) عَنْ رَجَاءَ بْنِ حَيَّوَةَ عَنْ كَاتِبِ
الْمَغْبِرَةِ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ أَعْلَى الْخَفَيْنِ وَأَسْغَلَهَا » فَصَحَّ أَنَّ ثَوْرًا لَمْ يَسْمَعْ
مِنْ رَجَاءَ بْنِ حَيَّوَةَ ، وَأَنَّهُ مَرْسَلٌ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْمَغْبِرَةَ ، وَهَلْ ثَالِثَةٌ وَهِيَ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ فِيهِ
كَاتِبُ الْمَغْبِرَةِ ، فَسَقَطَ كُلُّ مَا فِي هَذَا الْبَابِ . وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ *

٢٢٣ - مسألة - ومن لبس على رجله شيئاً مما يجوز المسح عليه على غير
طهارة ثم أحدث فلما أراد الوضوء وتوضأ ولم يبق له غير رجله فغثه خوف شديد لم
يدرك معه غسل رجله بعد نزع خفيه : - فإنه ينهض ولا يمسح عليهما ، ويصلي
كما هو ، وصلاته تامة ، فإذا أمكنه نزع خفيه ووجد الماء بعد تمام صلاته فقد قال
قوم : يلزمه نزعهما وغسل رجله فرضاً ، ولا يبيد ما صلى ، فإن قدر على ذلك قبل
أن يسلم بطلت صلاته ، ونزع ما على رجله وغسلهما وابتدأ الصلاة ، وقال آخرون
قد تم وضوؤه ويصلي بذلك الوضوء ما لم ينتقض بمحدث ، لا بوجود الماء ، وهذا أصح *
برهان ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم - وقد ذكرناه بإسناده فيما مضى
من كتابنا هذا : - « إِذَا أَمَرْتُمْ بِشَيْءٍ فَأَتَوْا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » وقول الله تعالى :

(١) في المصرية « حديث » بالافراد وهو لحن (٢) في النجينة « حدثنا »
وكلاماً مبنى لما لم يسم فاعله

(لا يكلف الله نفساً الا وسعها) فلما عجز هذا عن غسل رجليه سقط حكمها ، وبقي عليه ما قدر عليه من وضوء سائر أعضائه ، وإذا كان كذلك فقد توضحاً كما أمره الله عز وجل ، ومن توضحاً كما أمر الله فصلاته تامة *

وأما من قال : انه اذا قدر على الماء لزمه اتمام وضوئه فرضاً وقد تمت صلاته ، فلو قدر على ذلك في صلاته فقد لزمه فرضاً أن لا يتم ما بقي من صلاته الا بوضوء تام ، والصلاة لا يجل أن يفرق بين أعمالها بما ليس منها — : فقول غير صحيح ، ودعوى بلا برهان ، بل قد قام البرهان (١) من النص من القرآن والسنة (٢) على أنه قد توضحاً كما أمر ، وقد تمت طهارته ، وأن له أن يصلي ، فن الباطل أن يعود عليه حكم الحدث من غير أن يحدث ، إلا أن يوجب ذلك نص فيوقف عنده ، ولا نص في هذه المسألة يوجب عليه إعادة الوضوء ، فلا يلزمه اعادته ولا غسل رجليه ، لانه على طهارة تامة ، لكن يصلي بنفسك الوضوء ما لم يحدث لما ذكرناه *

فان قيل : قسنا ذلك على التيمم . قلنا : القياس باطل كله ، ومن أين لك اذا وجب ذلك في التيمم أن يجب في العاجز عن بعض أعضائه ؟ فليس بأيديكم غير دعواكم أن هذا وجب في العاجز كما وجب في التيمم ، وهذه دعوى مفتقرة الى برهان ، ومن أراد أن يعطى بدعواه فقد أراد الباطل ، ثم لو كان القياس حقا لكان هذا منه باطلا ، لانهم موافقون لنا على أن العاجز عن بعض أعضائه — كمن ذهب رجلاه أو نحو ذلك — لا يجوز له التيمم ، وأن حكمه انما هو غسل ما بقي من وجهه وذراعيه ومسح رأسه فقط ، وأن وضوءه بذلك تام وصلاته جائزة ، فلما لم يجعلوا له أن يتيمم لم يميز أن يجعل له حكم التيمم (٣) وهذا أصح من قياسهم . والحمد لله رب العالمين *

(١) في المصرية « بل من قام البرهان » وفي الحجة حذفت هذه القطعة وكل منهما خطأ (٢) في المصرية « أو السنة » وهو خطأ (٣) في المصرية « لم يميز له أن يجعل حكم التيمم » وفي الحجة « لم يميز أن يجعل له التيمم » وكل منهما خطأ

(كتاب التيم)

٢٢٤ — مسألة : لا يتيم من المرضى الا من لا يجد الماء ، أو من عليه مشقة وخرج في الوضوء بالماء أو في الغسل به أو المسافر الذى لا يجد الماء الذى يقدر على الوضوء به أو الغسل به •

بهان ذلك قول الله تعالى : (وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون) فهذا نص ما قلناه واسقاط الحرج ، وقال تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) فالخرج (١) والمرساقطان — والله تعالى الحمد — سواء زادت علته أو لم تزد وكذلك إن خشي زيادة علته فهو أيضاً عسر وخرج ، وقال عطاء والحسن . المريض لا يتيم أصلاً ما دام يجد الماء (٢) ، ولا يميزه الا الغسل والوضوء ، المجدور وغير المجدور سواء •

٢٢٥ — مسألة : وسواء كان السفر قريباً أو بعيداً سفر طاعة كان أو سفر معصية أو مباحاً ، هذا مما لا نعلم فيه خلافاً (٣) الا ان بعض العلماء ذكر قولاً لم ينسبه الى أحد ، وهو ان التيم لا يجوز الا في سفر تقصر فيه الصلاة •

قال على ولقد كان يلزم من حد في قصر الصلاة والفطر سفرًا دون سفر ، في بعض المسافات دون بعض ، وفي بعض الاسفار دون بعض ، وفرق بين سفر الطاعة والمعصية في ذلك (٤) — : أن يفعل ذلك في التيم ، ولكن هذا (٥) مما تناقضوا فيه أقبح تناقض ، فان ادعوا ههنا اجماعاً لزمهم إذ هم أصحاب قياس بزعمهم أن يتيسروا ما اختلف فيه من صفة السفر في القصر والفطر والمسح على ما اتفق عليه من صفة

(١) في المصرية « والخرج » وما هنا أحسن (٢) في المصرية « يجد ماء »

(٣) في المصرية « مما لا يعلم فيه خلاف »

(٤) قوله « في ذلك » محذوف من الجنية

(٥) في الجنية « ولكن هذا » وهو خطأ

السفر في التيمم ، والا فقد تركوا القياس ، وخالفوا القرآن والسنة وبالله تعالى التوفيق *

٢٣٦ - مسألة : والمرض هو كل ما أحال الله ان عن القوة والتصرف ، هذا حكم اللغة التي بها نزل القرآن وبالله تعالى التوفيق *

٢٣٧ - مسألة : قال علي : ويقيم من كان في الحضر صحيحاً اذا كان (١) لا يقدر على الماء الا بعد خروج وقت الصلاة ، ولو أنه على شفير البئر والدلو في يده أو على شفير النهر والساقية والمين ، الا انه يوقن أنه لا يتم وضوءه أو غسله حتى يطلم أول قرن الشمس ، وكذلك المسجون والخائف *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا محمد بن فضيل عن أبي مالك الاشجعي عن ربي بن حراش عن حذيفة قال : قال رسول الله ﷺ : « فضلنا على الناس بثلاث - فذكر فيها - : وجعلنا لنا الأرض مسجداً ، وجعلنا تربتها لنا طهوراً اذا لم نجد الماء » *

وبه الى مسلم : حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا اسماعيل - هو ابن جعفر - عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « فضلنا على الانبياء بست : أعطيت جوامع الكلم ، ونصرت بالرعب ، وأحلت لي الفنائم ، وجعلت لي الأرض طهوراً ومسجداً ، وأرسلت الى الناس كافة ، وخم بي النبيون » فهذا عموم دخل فيه الحاضر والبادي *

فان قيل : فان الله تعالى قال : (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً الا عابري سبيل حتى تغتسلوا) وقال رسول الله ﷺ : « لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ » . فربيح هو وجل فجنب أن يقرب الصلاة حتى يغتسل أو يتوضأ الا مسافراً ،

قلنا : نعم ، قال الله تعالى هذا ، وقال رسول الله ﷺ ما ذكرتم ، وقال تعالى

(وان كنتم جنباً فاطهروا وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) فكانت هذه الآية زائدة حكما ، وورادة بشرع ليس في الآية التي ذكرتكم ، بل فيها أباحة أن يقرب الصلاة الجنب دون أن يقتسل ، وهو غير عابر سبيل ، لكن اذا كان مريضا لا يجد الماء أو عليه فيه حرج وكانت هذه الآية أيضا زائدة حكما على الخبر الذي لفظه « لا تقبل صلاة (١) من أحدث حتى يتوضأ » - ثم جاء الخبران اللذان ذكرنا بزيادة (٢) وعموم على الآيتين والخبر المذكور ، فدخل في هذين الخبرين الصحيح (٣) المقيم اذا لم يجد الماء ، وكلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ فرض جمع بعضه الى بعض وكلمه من عند الله تعالى *

وقولنا هذا هو قول مالك وسفيان والليث :

وقال أبو حنيفة والشافعي : لا يتيمم الحاضر ، لكن ان لم يقدر على الماء الاخر ، يموت الوقت تيمم وصلى ، ثم أعاد ولا بد اذا وجد الماء ، وقال زفر : لا يتيمم الصحيح في الحضر البتة وان خرج الوقت ، لكن يصبر حتى يخرج الوقت ويمجد الماء فيصلى حيث شذ *

قال على : أما قول أبي حنيفة والشافعي فظاهر الفساد ، لانه لا يخلو أمرها له بالتيمم والصلاة من أن يكونا أمراء بصلاة هي فرض الله تعالى عليه أو بصلاة لم يفرضها (٤) الله تعالى عليه ، ولا سبيل الى قسم ثالث فان قال مقلدها أمراء بصلاة : هي فرض عليه ، قلنا فلم (٥) يسيدها بعد الوقت ان كان قد أدى فرضه ؟ وان قالوا : بل (٦) أمراء بصلاة ليست فرضا عليه ، أقرا بأنهما ألزمه مالا يلزمه ، وهذا خطأ ، وأما

(١) في المصرية « على الخبر الذي فيه : لا يقبل الله صلاة الخ »

(٢) في المصرية « زيادة » بحذف الجار وهو خطأ

(٣) في النجدة « الصحيحين » على انه وصف للخبرين ، والذي هنا أحسن ، لان المراد أن الخبرين دخل في عمومها الشخص الصحيح المقيم .

(٤) في النجدة « لم يفرضها » (٥) في النجدة « قلنا : نعم فلم » الخ .

(٦) في النجدة بحذف « بل »

قول زفر خطأ ، لأنه أسقط فرض الله تعالى في الصلاة في الوقت الذى أمر الله تعالى بأدائها فيه ، وإلزامه إياها في الوقت الذى حرم الله تعالى تأخيرها إليه .
قال أبو محمد : والصلاة فرض ملق بوقت محدود ، والتأخير فيها أعظم من أن يجعله مسلم ، وقد قال رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » .
فوجدنا هذا الذى حضرته الصلاة هو مأمور بالوضوء والنفل إن كان جنباً وبالصلاة فإذا عجز عن النفل والوضوء سقطا عنه ، وقد نص عليه السلام على أن الأرض ظهور (١) إذا لم يجد (٢) الماء وهو غير قادر عليه ، فهو غير باق عليه (٣) وهو قادر على الصلاة ففى باقية عليه ، وهذا بين . والحمد لله رب العالمين .

٢٢٨ — مسألة — والسفر الذى يتيمم فيه هو الذى يسى عند العرب سفرأ ، سواء كان مما تقصر فيه الصلاة أو مما لا تقصر فيه الصلاة ، وما كان دون ذلك — مما لا يقع عليه اسم السفر من البروز عن المنازل — فهو في حكم الحاضر ، فلما المسافر سفرأ يقع عليه اسم سفر والمريض الذى له التيمم فالأفضل لهما أن يتيمما في أول الوقت ، سواء رجوا الماء (١) أو أيقنا بوجوده قبل خروج الوقت ، أو أيقنا أنه لا يوجد حتى يفرج الوقت ، وكذلك رجاء الصحة ولا فرق ، وأما الحاضر الصحيح ومن له حكم الحاضر فلا يحل له التيمم إلا حتى يوقن بخروج الوقت قبل إمكان الماء .

برهان ذلك أن النص ورد في المسافر الذى لا يجد الماء ، وفي المريض كذلك وفي المريض ذى الحرج ، وكان البدار إلى الصلاة أفضل ، لقول الله تعالى (سارعوا

(١) في البنية « ظهوراً » بالنصب وهو لحن

(٢) في المصرية « نجد » بالتون وهو خطأ

(٣) في المصرية « وهو قادر عليه فهو باق عليه » وفي البنية « وهو قادر عليه فهو غير باق عليه » وكل منهما خطأ يأباه سياق الكلام وإلزام الحجة كما هو واضح

(٤) في المصرية « رجوا من الماء »

الى مفترقة من ربكم) وأما الحاضر فلا خلاف من أحد في انه مادام يرجو بوجود الماء قبل خروج الوقت فانه لا يحل له التيمم ، وما أبيح له التيمم عند تيقن خروج (١) الوقت إلا باختلاف ، ولولا النص ماحل له *

وقال أبو حنيفة في المشهور عنه : لا يقيم المسافر إلا في آخر وقت الصلاة ، إلا انه قد روى عنه ان هذا انما هو مادام يطعم في الماء فان لم يرج به (٢) فليقيم في اول الوقت ، وقال سفيان : يؤخر المسافر التيمم الى آخر الوقت لعله يجد الماء ، وهو قول احمد بن حنبل ، وروى أيضا عن علي وعطاء ، وقال مالك مرة : لا يسجل ولا يؤخر ، ولكن في وسط الوقت ، وقال مرة : إن ايقن بوجود الماء قبل خروج وقت الصلاة فانه يؤخر التيمم الى آخر الوقت ، فان وجد الماء والا تيمم وصلى ، وان كان غائما في وجود (٣) الماء قبل خروج الوقت أخر التيمم الى وسط الوقت ، فليقيم في وسطه ويصلي ، وان كان موقنا انه لا يجد الماء حتى يخرج الوقت فليقيم في اول الوقت ويصلي ، وقال الاوزاعي : كل ذلك سواء *

قال علي : التعلق بتأخير التيمم لعله يجد الماء لا معنى له ، لانه لا نص ولا إجماع على ان عمل المتوضئ افضل من عمل التيمم ، ولا على ان صلاة المتوضئ افضل ولا آتم من صلاة التيمم (٤) وكلا الامرين طهارة تامة ، وصلاة تامة ، وفرض في حالة فاذ ذلك كذلك فتأخير الصلاة رجاء وجود الماء ترك للفضل في البدار إلى افضل الأعمال بلا معنى ، وقد جاء مثل هذا عن رسول الله ﷺ وعن ابن عمر وغيره *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا

(١) في النية « عند خروج » بحذف « تيقن »

(٢) في المصرية « فان لم يرج فيه »

(٣) في المصرية « بوجود »

(٤) في النية « ولا على أن صلاة التيمم أفضل ولا آتم من صلاة المتوضئ »

البخاري ثنا يحيى بن بكير^(١) (قال حدثنا الليث^(٢)) عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج قال : سمعت عبداً مولى ابن عباس قال : أقبلت أنا وعبد الله بن يسار مولى ميمونة زوج النبي ﷺ حتى دخلنا على أبي جهيم بن الحارث بن الصمة الأنصاري قال : « أقبل رسول الله ﷺ من نحو بئر جمل فلقاه رجل فلم عليه فلم يرد عليه النبي ﷺ (٣) حتى أقبل على الجدار ففتح بوجهه ويديه ثم رد عليه السلام »

وروينا عن سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن نافع : أن ابن عمر تيمم ثم صلى المصرب وبينه وبين المدينة ميل أو ميلان ثم دخل المدينة والشس مرتفعة فلم يمد ، وعن مالك عن نافع : أنه أقبل مع ابن عمر من الجرف فلما أتى المربد لم يجد ماء فنزل فتيمم بالصعيد وصلى ثم لم يمد تلك الصلاة *

قال علي : وهو قول داود وأصحابنا *

وقال محمد بن الحسن : أما المسافر فإن كان الماء منه على أقل من ميل طلبه وإن خرج الوقت ، فإن كان على ميل لم يلزمه طلبه وتيمم ، قل : وأما من خرج من مصره غير مسافر فإن كان بحيث لا يسع حس الناس وأصواتهم تيمم *
قال علي : وهذه أقوال نحمد الله على السلامة منها ومن مثلها *

٢٢٩ - مسألة - ومن كان الماء منه قريباً إلا أنه يخاف ضياع رحله أو فوت الرقة أو حال بينه وبين الماء عدو ظالم أو نار أو أي خوف كان في القصد إليه مشقة ففرضه التيمم. برهان ذلك قول الله تعالى (فلم يجدهوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً) وكل هؤلاء لا يجهدون ماء يقدرون على الطهارة به *

٢٣٠ - مسألة فإن طلب بحق فلا حيف له في ذلك ، ولا يجزيه التيمم ، لأن فرضاً عليه أن لا يتمتع من كل حق قبله لله تعالى أو لعباده ، فإن امتنع فهو عاص .

(١) في المصرية « يحيى بن بكر » وهو خطأ

(٢) في الأصلين « يحيى بن بكير عن جعفر » بإسقاط « قال حدثنا الليث » وهو

خطأ ، صححناه من البخاري (ج ١ : ص ٥٢) ومن كتب الرجال

(٣) في البيهقي « فلم يردائي » بحذف « عليه » وما هنا هو الصحيح الموافق لبخاري

قال الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) وأمر رسول الله ﷺ أن يعلى كل ذى حق حقه . والله تعالى التوفيق *

٢٣١ - مسألة - فلو كان على بئر يراها ويرفها في سفر وخاف فوات أصحابه (١) أو فوت صلاة الجماعة أو خروج الوقت - : تيمم وأجزأه ، لكن يتوضأ لما يستأنف ، لأن كل هذا عذر مانع من استعماله الماء ، فهو غير واجد الماء يمكنه (٢) استعماله بلا حرج *

٢٣٢ - مسألة - ومن كان الماء في رحله (٣) ففسيه أو كان بقربه بئر أو عين لا يدري بها فتيمم وصلى أجزأه ، لأن هذين غير واجدين للماء ، ومن لم يجد الماء تيمم بنص كلام الله تعالى ، وهذا قول أبي حنيفة وداود ، وقال مالك : يسيد في الوقت ولا يسيد أن يخرج الوقت . وقال أبو يوسف والشافعي : يفيد أبدا . وقال أبو يوسف : أن كانت البئر منه على رمية سهم أو نحوها وهو لا يعلم بها أجزأه التيمم ، فإن كان على شفيرها أو بقرها وهو لا يعلم بها لم يجزه التيمم (٤) *

٢٣٣ - مسألة - وكل حدث ينقض الوضوء فإنه ينقض التيمم ، هذا ما لا خلاف فيه من أحد من أهل الاسلام *

٢٣٤ - مسألة - وينقض التيمم أيضا وجرد الماء ، سواء وجده في صلاة أو بعد أن صلى أو قبل أن يصلى ، فإن صلاته التي هو فيها تنتقض لا تنقض طهارته ، ويتوضأ أو يغتسل ، ثم يبتدىء الصلاة ، ولا قضاء عليه فيما قد صلى بالتيمم *

ولو وجد الماء أثر سلامه منها ، الخلاف في هذا في ثلاث . واضح *
أحدها خلاف قديم في أن الماء (٥) إذا وجد لم يكن على التيمم للوضوء به ولا الغسل ما لم يحدث منه ما يوجب الغسل أو للوضوء *

(١) في العينة « فوت أصحابه » (٢) في العينة « فهو غير واجد لا يمكنه » الخ

(٣) في المصرية « في خرجه » وهي كلمة عامية لها من أغلاط الناسخين

(٤) في العينة « لم يضره التيمم » وهو خطأ (٥) في العينة « خلاف قديم كان

الماء » وهو خطأ ظاهر

وروينا ذلك عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير بن شبة أن أباسلة بن عبد الرحمن بن عوف قال : إذا كنت جنباً في سفر فتصمح ثم إذا وجدت الماء فلا تغتسل من جنباً إن شئت ، قال عبد الحميد : فقد كرت ذلك لعبد بن المسيب فقال : ما يدريه ؟ إذا وجدت الماء فاغتسل . وبأحداث الغسل والوضوء يقول جمهور المتأخرين *

وكان من حجة من لا يرى تجديد الوضوء والغسل أن قل : التيمم طهارة صحيحة ، فأذلك كذلك فلا ينقضها إلا ما ينقض الطهارات ، وليس وجود الماء حدثاً ، فوجود الماء لا ينقض طهارة التيمم *

قال علي . وكان هنا قولاً صحيحاً لولا (١) ما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله قل ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد - هو القلان - ثنا عوف - هو ابن أبي جميلة - ثنا أبو رجاء المطاردى عن عمران بن الحصين قل : « كنا مع رسول الله ﷺ في سفر » فذكر الحديث وفيه : « أن رسول الله ﷺ صلى بالناس ، فلما اغتسل رسول الله ﷺ من صلاته إذ هو برجل مقتول لم يصل مع القوم ، قال : ما منكم يا فلان أن تصلي مع القوم ؟ قل : أصابني جنباً ولا ماء ، قال : « عليك بالصعيد فإنه يكفيك » ثم ذكر في حديثه ذلك أمر الماء الذي أحدثه الله تعالى آية لنبيه عليه السلام قل : - « وكان آخر ذلك أن أعطى النبي أصابته الجنابة إنا من ماء ، وقال : إذهب فأفرغه عليك » *

حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا إبراهيم ابن اسحاق النيسابورى ببغداد ثنا محمد بن عبد الله بن نعيم ثنا أبي ثنا اسماعيل بن مسلم (٢) ثنا أبو رجاء المطاردى عن عمران بن الحصين قل : « كنت مع رسول

(١) في النسخة « وهذا قول صحيح لولا » الخ

(٢) في النسخة « ثنا محمد بن عبد الله بن نعيم ثنا أبي ثنا اسماعيل بن مسلم » بحذف « ابن نعيم من الاستاد وهو خطأ ، واسماعيل بن مسلم ضعيف من قبل حفظه وكلف صدوقاً يكثر اللط ، وقال ابن معين : ليس بشيء »

الله ﷻ وفي القوم جنب ، فأمره رسول الله ﷺ فتيمة وصلى ، ثم وجدنا الماء بعد فأمره رسول الله ﷻ أن يقتسل ولا يمسد الصلاة » وقد ذكرنا حديث حذيفة عن رسول الله ﷻ : « وجعلت لنا الأرض مسجداً وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء » .

فصح بهذه الأحاديث أن الطهور بالتراب إنما هو ما لم يوجد الماء ، وهذا لفظ يقتضي أن لا يجوز التطهر (١) بالتراب إلا إذا لم يوجد (٢) الماء ، ويقتضي أن لا يصح طهور بالتراب إلا أن لا نجد (٣) الماء إلا لمن أباح له ذلك نص آخر . وإذا كان هذا فلا يجوز أن يخص بالقبول أحد المعنيين دون الآخر ، بل فرض العمل بهما معاً ، وصح (٤) هذا أيضاً أمره عليه السلام المجنب بالتيمة بالصعيد والصلاة ، ثم أمره عند وجود الماء بالغسل فصح ما قلناه نصاً والحمد لله *

والموضع الثاني : إن وجد الماء بعد الصلاة (٥) أيعيدها أم لا ؟ فقال سعيد بن المسيب وعطاء وطلوس والشعبي والحسن وأبو سلمة بن عبد الرحمن : إنه يمسد ما دام (٦) في الوقت . رويناه من طريق معمر بن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي (٧) عن أبي سلمة ، وعن طريق حماد بن سلمة عن يونس عن الحسن ، ومن طريق الحجاج بن المتهال عن سفيان الثوري عن عبد الحميد بن جبير بن شيبة (٨) عن سعيد بن المسيب ، ومن طريق وكيع عن زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي ، ومن طريق سفيان الثوري عن ليث بن أبي سليم عن عطاء ، ومن طريق الحسن بن صالح عن العلاء بن المسيب عن طلوس *

(١) في التيمية « التطهر » (٢) في التيمية « نجد »

(٣) في التيمية « يوجد » (٤) في التيمية « صح » وهو خطأ

(٥) في التيمية « يمسد الصلاة » وهو خطأ

(٦) في التيمية « يمسدها دام » وهو خطأ وتصحيف

(٧) بضم الجيم وفتح الميم وكسر الحاء المهملة ، وهو ضعيف ، وفي التيمية « الحشى » بالحاء المهملة والثقف وهو خطأ .

(٨) في التيمية « عبد الحميد بن جبير بن أبي شيبة » وهو خطأ

وقال مالك : المسافر والمريض والخائف يتيممون في وسط الوقت ، فان تيمموا وصلوا ثم وجدوا الماء في الوقت فان المسافر لا يعيد ، وأما المريض والخائف فيعيدان الصلاة •

قال علي : أما قول مالك فظاهر انطلا في تفرقه بين المريض والخائف وبين المسافر لان المريض الذي لا يجد الماء مأمور بالتيمم والصلاة ، كما أمر به المسافر في آية واحدة ولا فرق وأما المريض والخائف المباح لهما التيمم لرفع الحرج والسر فكذلك أيضا ، وكل من ذكرنا (١) فلم يأت بالفرق بين أحد منهم في ذلك قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأى له وجه ، نعم ، ولا نعلم أحدا قاله قبل مالك ، فسقط هذا القول جملة ، ولم يبق إلا قول من قال : يعيد الكل ، وقول من قال : لا يعيد ، فنظرنا ، فوجدنا كل من ذكرنا (٢) ، أمروا بالتيمم بنص القرآن ، فلما صلوا كانوا لا يتخلون من أحد وجهين : إما ان يكونوا صلوا كما أمروا ، أو لم يصلوا كما أمروا ، فان قالوا : لم يصلوا كما أمروا ، قلنا لهم : فهم اذا منيئون عن التيمم والصلاة ابتداء ، لا بد من هذه وهذا لا يقوله أحد ، ولو قلنا لكان غلطاً مخالفاً للقرآن والسنة والاجماع ، فاذ قد سقط (٣) هذا القسم ييقن فلم يبق إلا القسم الثاني ، وهو انهم قد صلوا كما أمروا فاذ قد صلوا كما أمروا (٤) فلا يحل لهم اعادة صلاة واحدة في يوم مرتين ، لئلا يروى رسول الله ﷺ •

حدثنا بذلك عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا أبو كامل ثنا يزيد — يعني ابن زريع — (٥) ثنا حسين — هو المعلم (٦) عن عمرو بن شعيب عن سليمان بن يسار مولى ميمونة قل : أتيت ابن عمر على البلاط وهم يصلون فقال : اني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تصلوا صلاة

(١) في المصرية « وكل ما ذكرنا » وما هنا أحسن

(٢) في البنية « فوجدنا لكل من ذكرنا » وهو خطأ

(٣) في البنية « فان قد سقط » وهو خطأ (٤) في البنية « فان صلوا » وهو خطأ

(٥) في المصرية « زريعة » وهو خطأ (٦) في البنية « هو العلم » وهو تصحيف

في يوم مرتين . ففقط الامر بالاعادة جملة . والحمد لله رب العالمين *
والثالث من رأي الماء وهو في الصلاة ، فإن مالكا والشافعي وأحمد بن حنبل
وأبا ثور وداود قالوا : ان رأى الماء وهو في الصلاة فليباد على صلاته ولا يبيدها ،
ولا ينقض طهارته بذلك ، وان رآه بعد الصلاة فليتوضأ وليغتسل ولا بد ، لا تجزئ به
صلاة مستأفة الا بذلك ، وقال أبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري والاوزاعي :
سواء وجد الماء في الصلاة أو بعد الصلاة يقطع الصلاة ولا بد ، ويتوضأ أو يغتسل
ويبتدئها ، وأما ان رآه بعد الصلاة فقد تمت صلاته تلك ، ولا بد له من الطهارة
بالماء لما يستأنف لالتجزية صلاة يستأنفها الا بذلك *

قال على : فلما اختلفوا نظرنا في ذلك ، فوجدنا حجة من فرق بين وجود الماء
في الصلاة ووجوده بعد الصلاة — ان قالوا : قد دخل في الصلاة كما أمر ، فلا يجوز له
ان ينقضها الا بنص أو إجماع *

قال أبو محمد : لا نعلم ^(١) لهم حجة غير هذه ، ولا منطلق لهم بها ، لانه — وان
كان قد دخل في الصلاة كما أمره الله تعالى — فلا يخلو وجود الماء من أن يكون ^(٢)
ينقض الطهارة ويبيده في حكم المحدث أو المجنب ، أو يكون لا ينقض الطهارة ولا
يبيده في حكم المجنب أو المحدث ^(٣) قلنا قالوا : لا ينقض الطهارة ولا يبيده مجنبا
ولا محدثا ، فهذا جواب أبي سليمان وأصحابنا ، قلنا : فلا ^(٤) عليكم ، أنتم مقرون
بأنه مع ذلك مقترض عليه الغسل أو الوضوء متى وجد الماء بلا خلاف منكم ، فن
قولهم : نعم ، قلنا لهم : فهو مأمور بذلك في حين وجوده في الصلاة وغير الصلاة بنص مذهبينا
ومذهبيكم في البدار الى ما أمرنا به ، قلنا قالوا : ليس مأموراً بذلك في الصلاة لشغله
بها ، قلنا : هذا فرق لا دليل عليه ، ودعوى بلا برهان فاذ هو مأمور بذلك في
الصلاة وغير الصلاة قد صح إذ هو مأمور بذلك في الصلاة ان أمركم بالتعادى على

(١) في العينة « ما نعلم » (٢) في العينة « فلا يخلو وجوده من الماء أن
يكون » وهو خطأ (٣) هذا الشق الثاني محذوف من العينة
(٤) في العينة « فلا حجة عليكم » وهو خطأ

ترك استعمال الماء خطأ ، لانه على أصلكم لا تنتقض بذلك صلاته ، فكان اللازم على أصلكم أن يستعمل الماء ويبني على ما مضى من صلاته كما تقولون في الحديث ولا فرق ، وهم لا يقولون هذا ، فسقط قولهم *

وأما المالكيون والشافعيون لجوابهم أن وجود الماء ينقض الطهارة ويعيد التيمم مجتبا ومحدثا في غير الصلاة ، ولا ينقض الطهارة في الصلاة *

قال على : فكان هذا قولاً ظاهراً للفساد ودعوى عارية عن الدليل ، وما جاء قط في قرآن ولا سنة ولا في قياس ولا في رأي له وجه ان شيئاً يكون حدثاً في غير الصلاة ولا يكون حدثاً في الصلاة والدعوى لا يمجز عنها أحد ، وهي باطل ما لم يصححها برهان من قرآن أو سنة ، لا سيما قولهم : أن وجود المصل (١) الماء في حال صلاته لا ينقض صلاته ، فإذا سلم انتقضت طهارته بالوجود الذي كان في الصلاة ، وإن لم يتباد ذلك الوجود الى بعد الصلاة ، فهذا أطرف (٢) ما يكون ١١ شيء ينقض الطهارة اذا عدم ولا ينقضها اذا وجد ١ وهم قد انكروا هذا بينه على أبي حنيفة في قوله : ان التيمم تنقض الوضوء في الصلاة ولا تنقضها في غير الصلاة * قال على : فاذا قد ظهر ايضا فساد هذا القول فقد ذكرنا قول رسول الله ﷺ : « ان التراب طهور ما لم يوجد الماء » فصح ان لا طهارة تصح بتراب مع وجود الماء إلا لمن اجاز له النص من المريض الذي عليه من استعماله حرج ، فاذا ذلك كذلك فقد صح بطلان طهارة التيمم اذا وجد الماء في صلاة كان أو في غير صلاة ، وصح قول سفيان ومن واقفه ،

الا ان ابا حنيفة تناقض ههنا في موضعين احدهما انه يرى لمن احدث مغلوبا ان يتوضأ ويبني ، وهذا احدث مغلوبا ، فكان الواجب على أصله أن يأمره بأن يتوضأ ويبني والثاني : أنه يرى السلام من الصلاة ليس فرضاً ، وأن من قعد في آخر صلاته مقدار التشهد فقد تمت صلاته ، وانه ان احدث عامدا او ناسيا فقد صحت صلاته

(١) في الحنية « ان وجد المصل »

(٢) بالعاء المهمة . وفي المصرية بالمجعة وهو تصحيف .

ولا إعادة عليه ، ثم رأى ههنا أنه وإن قعد في آخر صلاته مقدار التشهد ثم وجد الماء وإن لم يسلم فإن صلاته تلك قد بطلت ، وكذلك طهارته وعليه أن يتطهر ويسبغها أبداً ، وهذا تناقض في غاية القبح والبعد عن النصوص والقياس وسداد الرأي ، وما علمنا هذه التفاريق لاحد قبل أبي حنيفة *

٢٣٥ - مسألة : والمريض المباح له التيمم مع وجود الماء بخلاف ما ذكرنا ، فإن صحته لا تنقض طهارته *

برهان ذلك أن الخبر الذي أتبعنا إنما جاء فيمن لم يجد الماء ، (١) فهو الذي تنتقض طهارته بوجود الماء ، وأما من أمره الله تعالى بالتيمم والصلاة مع وجود الماء فإن وجود الماء قد صح يقيناً أنه لا ينقض طهارته بل هي صحيحة مع وجود الماء فاذا ذلك كذلك فإن الصحة ليست حدثاً أصلاً ، إذ لم يأت بأنها حدث لا قرآن ولا سنة ، فإن قالوا : قسنا المريض على المسافر . قلنا : القياس كله باطل ، ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل ، لأنه قياس الشيء على ضده ، وهذا باطل عند أصحاب القياس ، وهو قياس واحد الماء على عاده ، وقياس مريض على صحيح ، وهم لا يختلفون أن احكامها في الصلاة وغيرها تختلف وبالله تعالى التوفيق *

٢٣٦ - مسألة : والمتيمم يصلي بتيممه ما شاء من الصلوات الفرض والنوافل ما لم ينتقض تيممه بحدث أو بوجود الماء ، وأما المريض فلا ينقض (٢) طهارته بالتيمم الا ما ينقض الطهارة من الاحداث فقط ، وبهذا يقول أبو حنيفة وسفيان الثوري والليث بن سعد وداود *

وروينا (٣) أيضاً عن حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن قال : يصلى الصلوات كلها بتيمم واحد مثل الوضوء ما لم يحدث ، وعن ممر قال سمعت الزهري يقول : التيمم بمنزلة الماء ، يقول يصلي به ما لم يحدث ، وعن قتادة عن سميد ابن المسيب قال : صل بتيمم واحد الصلوات كلها ما لم تحدث ، هو بمنزلة الماء . وهو

(١) في المصرية « في من لا يجد الماء » (٢) في النية « تنتقض » وهو خطأ

(٣) في النية « ورويناه »

قول يزيد بن هارون ومحمد بن علي بن الحسين (١) وغيرهم *
 وقال مالك: لا يصلى صلاتنا فرض بتيمم واحد وعليه أن يتيمم لكل صلاة، فإن
 تيمم وتطوع بركني الفجر أو غيرها (٢) فلا بد له من أن يتيمم نيماً آخر للفريضة فلو
 تيمم ثم صلى الفريضة جاز له أن ينقل بعدها بذلك التيمم *
 وقال الشافعي يتيمم لكل صلاة فرض ولا بد، وله أن ينقل قبلها وبعدها بذلك
 التيمم *

وقال شريك يتيمم لكل صلاة، وروى مثل قول شريك عن إبراهيم النخعي
 والشعبي وربيعة وقتادة ويحيى بن سعيد الأنصاري، وهو قول الليث بن سعد وأحمد
 وإسحاق *

وقال أبو ثور: يتيمم لكل وقت صلاة فرض إلا أنه يصلى الفوائت من الفروض
 كلها بتيمم واحد *

قال علي: أما قول مالك فلا متعلق له بحجة أصلاً، لا بقرآن ولا بسنة صحيحة
 ولا سقيمة ولا بقياس، ولا يخلو التيمم من أن يكون طهارة أولاً طهارة، فمن كان طهارة،
 فيصلى بطهارته (٣) ما لم يوجب قضاها قرآن أو سنة، وإن كان ليس طهارة فلا يجوز
 له أن يصلى بغير طهارة *

وقال بعضهم: ليس طهارة تامة ولكنه استباحة للصلاة *
 قال علي: وهذا باطل من وجوه: أحدها أنه قول بلا برهان، وما كان

(١) في البنية « ومحمد بن علي بن الحسن » وهو خطأ، لأن المراد هنا أبو
 جعفر الباقر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وكان من التابعين من فقهاء
 أهل المدينة. مات سنة ١١٤ أو سنة ١١٧

(٢) في المصرية « وتطوع بركني الفجر وغيرها » وفي البنية « وتطوع بركني
 الفجر أو غيرها » فيجتمعا بين التسخين بزيادة الباء والهمزة لتكون الباء أصح
 من كل منهما (٣) في المصرية « فبطل بطهارته » وهو خطأ

هكذا فهو باطل . والثاني أنه قول يكذبه القرآن ، قال الله تعالى : (فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم) فنص تعالى على أن التيمم طهارة من الله تعالى . والثالث أنه تنافض منهم لأنهم قالوا : ليس طهارة تامة - ولكنه استباحة للصلاة ، وهذا كلام ينقض أوله آخره لأن الاستباحة للصلاة لا تكون الا بطهارة ، فهو إذن طهارة لا طهارة . والرابع أنه هبكت أنه كما قالوا استباحة للصلاة ، فمن أين لهم أن لا يستيعبوا بهذه الاستباحة الصلاة . الثانية كما استباحوا به الصلاة الأولى ؟ ! ومن أين وجب أن يكون استباحة للصلاة الأولى دون أن يكون استباحة للثانية ؟ ! *

وقالوا : ان طلب الماء ينقض طهارة التيمم وعليه ان يطلب الماء لكل صلاة قلنا لهم : هذا باطل ، أول ذلك ان قولكم : ان طلب الماء ينقض طهارة التيمم دعوى كاذبة بلا برهان ، وثانيه أن قولكم : ان عليه طلب الماء لكل صلاة باطل ، وأي ماء (١) يطلب ؟ وهو قد طلبه وأيقن أنه لا يجده ؟ ثم لو كان كذلك ، فأني ماء يطلبه المريض الواحد الماء ؟ فظهر فساد هذا القول جملة ، لاسيما قول مالك في بقاء الطهارة بعد الفريضة للنوافل وانتقاض الطهارة بعد النافلة للفريضة ، وبعد الفريضة للفريضة ، وطلب الماء على قولهم يلزم للنافلة ولا بد ، كما يلزم للفريضة ، اذا لافرق في وجوب الطهارة (٢) للنافلة كما تجب للفريضة ولا فرق ، بلا خلاف به من أحد من الامة (٣) وإن اختلفت أحكامها في غير ذلك ، لاسيما وشيخهم الذي قلبوه - مالك - يقول في الموطأ : ليس المتوضئ بأطهر من التيمم ، ومن تيمم فقد فعل ما أمره الله تعالى به (٤) . *

(١) في المصرية « والى ما » وهو خطأ

(٢) في البنية « اذ لافرق لوجوب ما للطهارة » وهو خطأ

(٣) في المصرية « فلا خلاف بين أحد من الامة » وما هنا أصح

(٤) لفظ مالك في الموطأ (ص ١٩) : « من قام الى الصلاة فلم يجد ماء فصل بما أمره الله به من التيمم فقد أطاع الله عز وجل ، وليس الذي وجد الماء بأطهر منه

وأما قول الشافعي فظاهر الخطأ أيضاً ، لأنه أوجب تجديد التيمم لفريضة ولم يوجبه للنافلة ، وهذا خطأ بكل ما ذكرناه •

وأما قول أبي ثور فظاهر الخطأ أيضاً ، لأنه جعل للطهارة (١) بالتيمم تصح (٢) ببقاء وقت الصلاة وتنتقض بمخروج الوقت ، وما علمنا في الاحداث خروج وقت أصلاه لا في قرآن ولا سنة ، وإنما جاء الأمر بالنسل في كل صلاة فرض أو في الجمع بين الصلاتين في المستحاضة ، والقياس باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه باطلاً ، لأن قياس التيمم على المستحاضة لم يوجبه شبه (٣) بينهما ولا علة جامعة ، فهو باطل بكل حال ، فحصلت هذه الأقوال دهوى كلها بلا برهان وبالله تعالى التوفيق •
فإن قالوا إن قولنا هذا هو قول ابن عباس وعلي وابن عمر وعمر بن العاص •
قلنا أما الرواية عن ابن عباس فساقطة لأنها من طريق الحسن بن عمار وهو هالك وعن رجل لم يسم •

وأما الرواية عن عمرو بن العاص فأنما هي عن قتادة عن عمرو بن العاص ، وقتادة لم يولد إلا بعد موت عمرو بن العاص •
والرواية في ذلك عن علي وابن عمر أيضاً لا تصح ، ولو صحت لما كان في ذلك حجة ، إذ ليس في قول أحد حجة دون رسول الله ﷺ •
وأيضاً فإن تقسيم مالك والشافعي وأبي ثور لم يرو عن أحد ممن ذكرنا ، فهم مخالفون الصحابة (٤) المذكورين (٥) في كل ذلك •

ولا نتم صلاة ، لأنها أمراً جيباً ، فكل عمل بما أمره الله عز وجل به وإنما العمل بما أمر الله تعالى به من الوضوء لمن وجد الماء والتيمم لمن لم يجد الماء قبل أن يدخل في الصلاة •

- (١) في المصرية « للطهارة » وهو خطأ
- (٢) في المصرية « لا تصح » وهو خطأ تأنيده حكاية قول أبو ثور الماضية
- (٣) في المصرية « لم توجه سنة » وهو تصحيف
- (٤) في المصرية « لأصحابه » وهو خطأ (٥) في التمنية « المذكورون » وهو لمن

وأيضاً فقد روى نحوه قولنا عن ابن عباس أيضاً ، فصح قولنا والله تعالى التوفيق •
وقد قال بعضهم : لما قال الله عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا) إذا قمتم إلى
الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم) إلى قوله : (فتييموا صعيداً طيباً) قال : فأوجب
عز وجل الوضوء على كل قثم إلى الصلاة : فلما صلى النبي ﷺ الصلوات بوضوء واحد
خرج الوضوء بذلك عن حكم الآية ، وبقى التيمم على وجوبه على كل قثم للصلاة •
قال على رضي الله عنه وهذا ليس كما قالوا ، لا سيما المالكين والشافعيين
المبيحين للقيام إلى صلاة النافلة بعد الفريضة بشئ واحد تيمم ولا أحداث طلب
لغاء ، فلا متعلق لهاتين الطائفتين (١) بشئ مما ذكرنا في هذا الباب ، وإنما الكلام
بيننا وبين من قال بقول شريك ، فنقول والله تعالى التوفيق : إن الآية لا توجب (٢)
شيئاً مما ذكرتم ، ولو أوجبت ذلك لأوجبت غسل الجنابة على كل قثم إلى الصلاة
أبداً ، وإنما حكم الآية في إيجاب الله تعالى الوضوء والتيمم والغسل إنما هو على المجتنبين
والمحدثين فقط ، بنص آخر الآية المبين لأولها ، لقول الله تعالى فيها (وإن كنتم
جنباً فاطهروا وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم
النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً) ولا يختلف اثنان من الأمة في أن
هنا حداً دل عليه المطف (٣) وإن معنى الآية : : وإن كنتم مرضى أو على سفر
فأحدثتم أو جاء أحد منكم من الغائط ، فيطل ما شئوا به •

بل لو قال قائل أن حكم تجديد الطهارة عند القيام إلى الصلاة إنما هو بنص
الآية إنما هو على من حكمه الوضوء لا على من حكمه التيمم - لكان أحق بظاهر
الآية منهم لأن الله تعالى لم يأمر قط بالتيمم في الآية إلا من كان محدثاً فقط ، لا كل
قثم إلى الصلاة أصلاً ، وهذا لا يخالف لهم منه البتة . فيطل تملقهم في إيجاب تجديد

(١) في المصرية « لما بين الطائفتين » وهو تصحيف

(٢) في المصرية « لم توجب »

(٣) في البنية « دل على المطف » وهو خطأ

التيمم لكل صلاة بالآية (١) وصارت الآية موجبة لقولنا ، ومسقطه للتيمم الا عن كان محدثاً قط ، (٢) وان التيمم طهارة صحيحة بنص الآية ، فاذا الآية موجبة فذلك قد صح أنه يصلي بتيمم واحد ماشاء المصل من صلوات الفرض في اليوم واليلة وفي أكثر من ذلك ومن النافلة ، ما لم يحدث أو يجنب أو يجد الماء بنص الآية نفسها والحمد لله رب العالمين *

٢٣٧- مسألة - والتيمم جائز قبل الوقت وفي الوقت اذا أراد أن يصلي به نافلة أو فرضاً كالوضوء ولا فرق ، لأن الله تعالى أمر بالوضوء والنفل والتيمم عند التيمم الى الصلاة ، ولم يقل تعالى الى صلاة فرض دون النافلة ، فكل مرية صلاة فافرض عليه أن يتطهر لها بالنفل ان كان جنباً ، وبالوضوء أو التيمم ان كان محدثاً ، فذلك كذلك فلا بد لمريد الصلاة من أن يكون بين تطهره وبين صلاته مهلة من الزمان ، فاذا لا يمكن غير ذلك فن حد في قدر تلك المهلة حداً (١) فهو مبطل ، لانه يقول من ذلك ما لم يأت به قرآن ولا سنة ولا اجماع ولا قياس ولا قول صاحب ، فاذا هذا كما ذكرنا فلا ينقض الطهارة بالوضوء ولا بالتيمم طول تلك المهلة ولا قصرها وهذا في غاية البيان . والحمد لله رب العالمين *

٢٣٨- مسألة - ومن كان في رحله ماء فغسله فتميم وصلى فصلاته تامة ، لأن الناس غير واجد للماء . والله تعالى التوفيق *

٢٣٩- مسألة - ومن كان في البحر والسفينة تجري فان كان قادراً على أخذ ماء البحر والتطهر به لم يجزه غير ذلك ، فان لم يقدر على أخذه تيمم وأجزأه •
روينا عن عبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم أن ماء البحر لا يجزىء الوضوء به ، وأن حكم من لم يجد غيره التيمم ، وروينا عن عمر رضي الله عنه الوضوء بماء البحر ، وهو الصحيح ، يقول الله تعالى : (فلم يجِدُوا ماء فتيمموا) ولقول رسول الله ﷺ : « وجعلت تربتها لنا (٢) طهوراً اذا لم

(١) في الجنة « وبالآية » وهو خطأ (٢) في الجنة « قل » وما هنا أصح
(٣) في الجنة « فن حد في قدر ذلك حفا » (٤) في المصرة بمحذف « لا »

يُجِد الماء « وماء البحر ماء مطلق ، فمن لم يقدر على أخذ الماء منه فهو لا يجِد ماء يقدر على التطهر به (١) ، ففرضه التيمم »

٢٤٥ - مسألة - وكذلك من كل في سفر أو حضر وهو صحيح أو مريض فلم يجد إلا ماء يخاف على نفسه منه الموت أو المرض ، ولا يقدر على تسخينه إلا حتى يخرج الوقت : - فإنه يتيمم ويصلي ، لأنه لا يجِد ماء يقدر على التطهر به (٢) »

٢٤٦ - مسألة - وليس على من لا ماء معه (٣) أن يشترط الوضوء ولا الفسل لا بما قل ولا بما كثر ، فإن اشتراه لم يجزه الوضوء به ولا الفسل وفرضه التيمم ، وله أن يشترطه للشرب أن لم يطله بلائتين ، وأن يطلبه للوضوء (٤) فذلك له وليس ذلك عليه ، فإن وهب له توشاً به ولا بد ، ولا يجزيه (٥) غير ذلك »

برهان ذلك أنه رسول الله ﷺ من بيع الماء ، وروينا من طريق مسلم : حدثنا أحمد بن عثمان التوفلي ثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد ثنا ابن جريج أخبرني زياد بن سعد أخبرني هلال بن أسامة (٦) أن أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله ﷺ : « لا يباع فضل الماء ليباع به الكلاء » (٧) حدثنا حام ثنا عيسى بن أصعب ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد بن زهير بن حرب ثنا أبي عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أخبره أبو المنهال

(١) في المصرية « يحذف » به « (٢) في الجنة » لأنه لا يقدر على التطهر به « وما هنا أصح وأوضح (٣) في الجنة » من لأمه « يحذف » ماء « وهو خطأ (٤) في الجنة » وأن طلبه للوضوء « (٥) في المصرية » ولا يجزيه « (٦) في صحيح مسلم (ج ١ : ص ٤٦٥ - ٤٦٦) « أن هلال بن أسامة أخبره « (٧) ورواه أيضاً مسلم من طريق ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة ورواه مالك (ص ٣١١) والبخاري (ج ٥ : ص ٢١ فتح) والترمذي (ج ١ : ص ٢٤٠) وابن ماجه (ج ٢ : ص ٤٩) ويحيى بن آدم في الخراج (رقم ٣١٦) من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة . والكلاء مهووز مقصور ما يرعاه الحيوان من وطب ويابس :

أن إياس بن عبد^(١) قال لرجل: « لا تبع الماء ، فإن رسول الله ﷺ نهي عن بيع الماء . »
ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي
التهال عن إياس بن عبد^(٢) المزني - ورأى ناسا يبيعون الماء - . قال :
« لا تبيعوا الماء ، قال سمعت رسول الله ﷺ نهي أن يباع^(٣) »

ومن طريق ابن أبي شيبة . ثنا يزيد بن هارون ثنا أبو اسحاق عن محمد بن
عبد الرحمن عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت : « نهي
رسول الله ﷺ أن يمنع قمع البئر^(٤) يعني فضل الماء - » هكذا في الحديث
تفسيره ، ورويناه أيضاً مستنداً من طريق جابر^(٥) فيؤلاه أربعة من الصحابة ،
فهو قل توارث لا فعل مخالفته .

قال هلي : وقد قصيت الكلام في هذا في مسألة المنع من بيع الماء في كتاب
اليبوع من ديواننا هذا . والحمد لله .

قال أبو محمد^(٦) : قال نهي رسول الله ﷺ عن بيعه^(٧) فبيعه حرام ، وإذ
هو كبيعك فأخذه بالبيع أخذ بالباطل ، وإذ هو مأخوذ بالباطل فهو غير متملك له ،
وإذ هو غير متملك^(٨) له فلا يجل استمته له ، لقول الله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم

(١) عبد بالتثنية بدون إضافة لفظ الجلالة ، وفي الأصل « عبد الله » وهو خطأ
(٢) في الأصل « عبد الله » وهو خطأ (٣) رواه يحيى بن آدم في الخراج
(رقم ٣٣٨) عن سفيان بن عيينة وأنظر ما كتبناه في شرحنا عليه . (٤) قمع - بفتح
الثون واسكان القاف - البئر هو الماء المحتج فيها قبل أن يستقى ، وفي الأصل « قمع »
بالقاف وهو تصحيف . والحديث رواه أيضاً يحيى بن آدم في الخراج (رقم ٣٣٩)
عن إبراهيم بن أبي يحيى عن صالح بن كيسان عن ابن الرجال وهو محمد بن عبد الرحمن
وابراهيم بن أبي يحيى ضعيف ورواه غيره أيضاً بإسناد فيها مقال ، والأستاذ الذي هنا
أسناد صحيح فهو أقوى تلك الأسانيد ويؤيد صحة الحديث . وانظر ما كتبناه في شرح
الخراج (٥) رواه مسلم (ج ١ : ص ٤٦٠) وأحمد (ج ٣ : ص ٣٣٨) .

(٦) من أول قوله « وروينا من طريق مسلم » الى هنا سقطت من نسخة
البيئية (٧) في البيئية « قال نهي عليه السلام عن بيعه » (٨) في البيئية لا بقاها هو غير
ما لك له .

يملك بالباطل ، وقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام .
 فإذا لم يجد إلا بوجه حرام - من غصب أو بيع محرم - فهو غير واجد الماء ، وإذا
 لم يجد الماء ففرضه للتيمم *

وأما ابتياعه للشرب فهو مضطر الى ذلك ، والنمن حرام على البائع ، لأنه أخفه
 بشئ حق ، ومنع فضل الماء هو محرم عليه ذلك (١) . وأما استياعه الماء فلم يأت بذلك
 لإيجاب ولا جاء عنه منع فهو مباح ، قال عليه السلام : « دعوني ما تركتكم فإذا أمرتكم
 بشئ فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه » أو كما قال عليه السلام ،
 فإذا ملكه بهية قد ملكه بحق ، فواجب عليه استعماله في الطهارة وبالله تعالى
 التوفيق *

وقد اختلف الناس في هذا فقال الاوزاعي والشافعي واسحاق : عليه أن
 يشتري الماء للوضوء بضمنه ، فإن طلب منه أكثر من غنمه ، تيمم (٢) . ولم يشتره . وقال
 أبو حنيفة : لا يشتريه بضمن كثير ، وقال مالك : ان كان قليل الدرهم ولم يجد الماء
 إلا بضمن غال تيمم ، وان كان كثير المال اشترى ما لم يشعروا عليه في النمن ، وهو قول
 أحمد ، وقال الحسن البصري : يشتريه ولو بماله كله *

قال أبو محمد : ان كان واجده بالنمن واجداً للماء (٣) فالحكم ما قاله الحسن ، وان
 كان غير واجد فاقول قولنا وأما التقسيم في ابتياعه ما لم ينل عليه ، فيه ، وتركه
 ان قولى به : - فلا دليل على صحة هذا القول ، وكل ما دعت اليه ضرورة فليس غالياً
 بشئ أصلاً (٤) وبالله تعالى التوفيق *

٢٤٢ - مسألة - ومن كان معه ماء يسير يكفيه لشربه فقط ففرضه التيمم ،
 قول الله تعالى : (ولا تقتلوا أنفسكم) *

(١) في الجنية يحذف « عليه ذلك » (٢) في المصرية « يتيم » بالمضارع ويأباه
 السياق ، وفي الجنية حذفت هذه الكلمة
 (٣) في المصرية « واجد الماء » (٤) في الجنية يحذف قوله « وكل ما دعت اليه
 ضرورة فليس غالياً بشئ أصلاً »

٢٤٣ - مسألة - ومن كان معه ماء يسير يكتفيه قوضوه وهو جنب تيمم للجنباء وتوضأ بالماء ، لا يبالي أيها قدم ، لا يميزه غير ذلك ، لأنهما فرضان متبايران ، وإذ هما كذلك فلا يثوب أحدهما عن الآخر على ما قدمنا ، وهو قادر على أن يؤدي أحدهما بكأله بالماء ، فلا يميزه إلا ذلك ، ويؤدي الآخر بالتيمم أيضاً كما أمره *

٢٤٤ - مسألة - فلو فضل له من الماء يسير فلو استعمله (١) في بعض أعضائه ذهب ولم يمكنه أن يمس به سائر أعضائه - : ففرضه غسل ما أمكنه والتيمم ، وقل الشافعي : يفضل به أي أعضائه شاء ويتيمم (٢) *

قال علي . قال أصحابنا : وهذا خطأ ، لأنه غير عاجز (٣) من سائر أعضائه يمنع منها فيميزه تطهير بعضها - : ولكنه عاجز عن تطهير ما أمر بتطهيره بالماء ، ومن هذه صفة الفرض عليه التيمم ولا بد ، بتعويض الله تعالى الصعيد من الماء إذا لم يوجد . والله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : قال رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وهذا مستطیع لأن يأتي ببعض وضوءه أو ببعض غسله ، غير مستطیع علی (٤) باقيه ، ففرض عليه أن يأتي من الغسل بما يستطيع في الأول فلا أول من أعضاء الوضوء وأعضاء الغسل حيث (٥) بلغ ، فإذا غدت لزمه التيمم لباقي أعضائه ولا بد ، لأنه غير واجد للماء في تطهيرها ، فالواجب عليه تمريض التراب كما أمره الله تعالى ، فلو كان بعض أعضائه ذاهباً أو لا يقدر على سه الماء لجرح أو كسر - سقط حكمه ، قل أو كثر ، وأجزأه غسل ما بقي ، لأنه واجد للماء عاجز عن تطهير الأعضاء ، وليس من أهل

(١) في المصرية « يسيراً فلو استعمله » وفي الحنفية « يسيراً أو استعمله » وكلاهما خطأ (٢) هنا بامش الحنفية مانعه « هذا على أحد قولي الشافعي ، وقوله : أنه يغسل به أي أعضائه شاء إنما هو في الجنب مع أن الأولى أن يغسل به أعضاء الوضوء ، وأما الحديث فانه يغسل به الوجه ثم اليدين على ما عرف من وجوب الترتيب عند . » (٣) في الحنفية « لانه ليس عاجزاً » (٤) كذا في الأصل ، غنى « استطاع » بدلالة (٥) في الحنفية « من أعضاء الوضوء أو أعضائه حيث بلغ » وهو خطأ .

التييم لوجوده الماء ، وسقط عنه ما عجز عنه قول الله تعالى : (لا يكلف الله نفا
إلا وسعها) وبالله التوفيق *

٢٤٥ - مسألة - فمن أجنب ولا ماء معه فلا بد له من أن يتيمم تيممين ، ينوى
بأحدهما تطهير الجنابة وبالأخر الوضوء ، ولا يبالى أيهما قدم *

برهان ذلك أنهما إعلان متفايران كما قدمنا ، فلا يجزئ عمل واحد عن عملين
مقرضين إلا بأن يأتي (١) نص بأنه يجزئ ههنا ، والنص قد جاء بأن غسل أعضاء
الوضوء يجزئ عن ذلك وعن غسلها في غسل الجنابة فصرنا إلى ذلك ، ولم يأت
ههنا نص بأن تيمما واحداً يجزئ عن الجنابة وعن الوضوء (٢) . وكذلك لو أجنبت
المرأة ثم حاضت ثم طهرت يوم جمعة وهي مسافرة ولا ماء معها فلا بد لها من أربع
تيممات : تيمم للحيض وتيمم للجنابة وتيمم للوضوء وتيمم للجمعة لما ذكرناه ، فإن كانت
قد غسلت ميتاً فتيمم خامس ، والبرهان في ذلك قد ذكرناه في الفصل واجتماع وجوهه
المرجية له . وبالله تعالى التوفيق *

٢٤٦ - مسألة - ومن كان محبوساً في حضر أوسفر بحيث لا يجد تراباً ولا ماء
أو كان مصلوباً وجاءت الصلاة فليصل كما هو ، وصلاته تامة ولا يبيدها ، سواء وجد
الماء (٣) في الوقت أو لم يجده إلا بعد الوقت *

برهان ذلك قول الله تعالى : (فاتقوا الله ما استطعتم) وقوله تعالى : (لا يكلف الله
نفساً الا وسعها) وقول رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم »

(١) في التيممة « إلا أن يأتي » (٢) هنا بهامش التيمية ما نصه : « قال الشيخ
شمس الدين الذهبي رضي الله عنه : حديث عمار يدل على أنه يكفي تيمم واحد للجنابة
والوضوء ، فإنه قال : أجنبت فلم أجِد الماء فتمرغت في الصيد كما تمرغ الدابة ، ثم
أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له ، فقال : إنما يكفيك أن تقول
يديك هكذا ثم ضرب يديه الأرض مرة ومسح الثمال على الخمين وتقع فيها ثم مسح
بها وجهه وكفيه . أخرجه خ م ، وجه الدلالة منه قوله : « إنما يكفيك ، وإنما من
صنع الحصر » (٣) كلمة « الماء » سقطت من التيمية .

وقوله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم اليه) فصح بهذه النصوص (١) أنه لا يلزمنا من الشرائع إلا ما استطعنا ، وأن ما لم نستطع فساقت عنا ، وصح أن الله تعالى حرم علينا ترك الوضوء أو التيمم للصلاة إلا أن نصطر إليه ، والمنع من الماء والتراب مضطر إلى ما حرم عليه من ترك التطهر بالماء أو التراب ، فسقط عنا تحريم ذلك عليه (٢) ، وهو قادر على الصلاة بتوفيقها أحكامها وبالإيمان (٣) فبقى عليه ما قدر عليه (٤) ، فإذا صلى كما ذكرنا فقد صلى كما أمره الله تعالى ، ومن صلى كما أمره الله تعالى فلا شيء عليه ، والمبادرة إلى الصلاة في أول الوقت أفضل لما ذكرنا قبل •

وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري والأوزاعي فيمن هذه صفته (٥) لا يصلي حتى يجد الماء متى وجده ، قال أبو حنيفة : فإن قدر على التيمم تيمم وصلى ، ثم إذا وجد الماء أعاد ولا بد متى وجده ، وإن خشى الموت من البرد تيمم وصلى وأجزأه •

وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن والشافعي : يصلي كما هو ، فإذا وجد الماء أعاد متى وجده ، فإنه يدرى المصر على التراب تيمم وصلى ، وأعاد أيضاً ولا بد إذا وجد الماء ، وقال زفر في الحبوس في المصر بحيث لا يجد ماء ولا تراباً أو بحيث يجد التراب - : إنه لا يصلي أصلاً حتى يجد الماء ، لا يتيمم (٦) ولا بلا تيمم ، فإذا وجد الماء توضأ وصلى تلك الصلوات ، وقال بعض أصحابنا : لا يصلي ولا يمسك ، وقال أبو ثور : يصلي كما هو ولا يمسك (٧) •

قال علي أمانون أبي حنيفة فظاهر التناقض ، لأنه لا يميز الصلاة بالتيمم في المصر لغير المريض وخائف الموت ، كما لا يميزه الصلاة بغير الوضوء والتيمم ولا فرق ، ثم فرق بينهما - وكلاهما عنه لا يميزه صلاته - فأمر أحدهما بأن يصلي صلاة لا يميزه ، وأمر الآخر بأن لا يصليها ، وهذا خطأ لا يخفى به ، فسقط هذا القول سقوطاً

(١) في المصرية « بهذا الخصوص » وهو خطأ (٢) من قوله « من ترك التطهر بالماء » إلى هنا سقط من الجنية خطأ (٣) في الجنية « أو بالإيمان » وهو غلط (٤) كلمة « عليه » محذوفة من الجنية (٥) في الجنية « من هذه صفته » (٦) في المصرية « لا يتيمم » وهو تصحيف (٧) مذهب أبي ثور لم يذكر في الجنية -

لاخفاء به ، وماله حجة أصلاً يمكن أن يتعلق بها ^(١) .
 وأما قول أبي يوسف ومحمد غلطاً ، لانهما أمراه بصلاة لا تجزيه ولا لها معنى ،
 فهي باطل ^(٢) وقد قال الله تعالى : (ولا تبطلوا أعمالكم)
 وأما قول زفر غلطاً أيضاً ، لأنه أمره بأن لا يصل في الوقت الذي أمر الله تعالى
 بالصلاة فيه ، وأمره أن يصل في الوقت الذي نهى الله تعالى عن تأخير الصلاة
 اليه ^(٣) وقد أمره الله تعالى بالصلاة في وقتها أو كذا ^(٤) أمر وأشده ، قل الله تعالى :
 (فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة تفلحوا سيبلهم) فلم يأمر تعالى بتخليه سبيل
 الكافر حتى يتوب من الكفر ويقم الصلاة ويؤتي الزكاة ، فلا يحل ترك ما هذه
 صفته عن الوقت الذي لم يفسح تعالى في تأخير عنه ، فظهر فساد قول زفر وكل من
 أمره بتأخير الصلاة عن وقتها *

وأما من قال : لا يصل أصلاً فانهم احنجوا بقول رسول الله ﷺ : « لا تقبل
 صلاة من أحدث حتى يتوضأ » وقال عليه السلام : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور »
 قالوا : فلا تأمره بما لم يقبله الله تعالى منه ، لأنه في وقتها غير متوضئ ولا متطهر ،
 وهو بعد الوقت محرم عليه تأخير الصلاة عن وقتها *

قال علي : هذا كان أصح الأقوال ، لولا ما ذكرنا من أن النبي ﷺ أسقط عنا
 ما لا نستطيع مما أمرنا به ، وأبقى علينا ما نستطيع ، وأن الله تعالى أسقط عنا ما لا
 نقدر عليه ، وأبقى علينا ما نقدر عليه ، بقوله تعالى : (فاتقوا الله ما استطعتم) فصح أن
 قوله عليه السلام : « لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ » و : « لا يقبل الله
 صلاة إلا بطهور » إنما كلف ذلك من يقدر على الوضوء أو الطهور ^(٥) بوجود الماء
 أو التراب ، لا من لا يقدر على وضوء ولا تيمم ، هذا هو نص القرآن والسنة ، فلا

(١) في الأصلين « به » وهو خطأ ^(٢) يستعمل المؤلف دائماً لفظ « باطل »
 في وصف المؤنث والأخبار عنه وهو جائز ^(٣) في الغنية « عن تأخير » الصلاة
 اليه « ^(٤) في الغنية « أو كذا » بالصيغة وهو تصحيف لامعنى له .
 (٥) في المصرية « أو الطهر »

صح ذلك سقط عنا تكليف ما لا نطيع من ذلك، وبقي علينا تكليف ما نطيع، وهو الصلاة، فاذ ذلك كذلك قال صلى كذلك مؤد ما أمر به، ومن أدى ما أمر به فلا قضاء عليه. وبالله تعالى التوفيق *

فكيف وقد جاء في هذا نص! كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا النخعي ثنا أبو مملوكة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: بعث رسول الله ﷺ أسيد بن الحضير^(١) وأناساً معه في طلب قلادة أضلها عائشة، فحضرت الصلاة فصولوا بنهر وضوء، فأتوا النبي ﷺ فذكروا ذلك^(٢) له، فأنزلت آية التيمم *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري^(١) ثنا البخاري ثنا زكريا بن يحيى ثنا ابن نمير — هو عبد الله — ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: «أنها استلمت من أسماء قلادة^(٢) فهاكت، فبعث رسول الله ﷺ رجلاً^(٣) فوجدوها، فادركهم الصلاة وليس معهم ماء فصولوا، فشكوا ذلك إلى رسول الله ﷺ فأنزل الله تعالى آية التيمم». فهذا أسيد وطائفة من الصحابة مع حكم الله تعالى ووضاء نبيه ﷺ. وبالله تعالى التوفيق *

٢٤٧ — مسألة — ومن كان في سفر ولا ماء معه أو كان مريضاً يشق عليه استعمال الماء فله أن يقبل زوجته وأن يطأها. وهو قول ابن عباس وجابر بن زيد

(١) «أسيد» بالتصغير «ابن الحضير» بالحاء المهملة والضاد المعجمة وبالتصغير أيضاً، وفي المصرية «أسد بن الحضير» وهو خطأ وتصحيف (٢) في الجنة بحذف «له» وهي ثابتة في أبي داود (ج: ١ ص: ١٢٥) (٣) في المصرية «حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري» بزيادة «ثنا إبراهيم بن خالد» في الاسناد وهو خطأ. وفي الجنة لم تذكر هذه الزيادة على الصواب، ولكن فيها «ثنا إبراهيم بن أحمد الفريري» وهو خطأ، لأن الفريري شيخ إبراهيم بن أحمد كما هو ظاهر (٤) ما هنا هو الذي في الجنة والموافق للبخاري (ج: ١ ص: ٥٢) وفي المصرية «قلادة من أسماء» (٥) كلمة «رجلا» سقطت من الإحليل وزدناها من البخاري

والحسن البصري وسعيد بن المسيب وقتادة وسفيان الثوري والاوزاعي وأبي حنيفة
والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق وداود وجمهور أصحاب الحديث *

وروي عن علي وابن مسعود وابن عوف وابن عمر النخعي عن ذلك ، وقال عطاه :
إن كان بينه وبين الماء ثلاث ليال فأقل فلا يطؤها ، وإن كان بينه وبين الماء أربع
ليال فله أن يطأها ، وقال الزهري : إن كان مسافراً فلا يطؤها وإن كان مغرباً رحالاً (٢)
فله أن يطأها ، وإن كان لا ماء معه ، وقال مالك : إن كان مسافراً فلا يطؤها ولا
يقبلها إن كان هلي وضوء ، فإن كان به جراح يكون حكمه معها التيمم فله أن يطأها
ويقبلها ، لأن أمر هذا يطول ، قل : فإن كانت حائض فطهرت فتيمنت وصلت
فليس لزوجها أن يطأها . قل : وكذلك لا يطؤها وإن كانت طاهراً متيماً *

قال علي : أما تقسيم عطاه فلا وجه له ، لأنه لم يوجب ذلك الحد قرآن ولا سنة ،
وكذلك تقسيم الزهري ، وأما قول مالك فكذلك أيضاً ، لأنه تفريق لم يوجبه قرآن
ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا إجماع ولا قول صاحب لم يخاف ولا قياس ولا
احتياط ، لأن الله تعالى سمي التيمم طهراً ، والصلاة به جائزة ، وقد حض الله تعالى
على مباضعة (٣) الرجل امرأته ، وصح أنه مأجور في ذلك ، وما خص الله تعالى بذلك
من حكمه التيمم من حكمه (٤) الغسل أو الوضوء *

قال أبو محمد : والعجب أنه يرى أنه يجزئ للجنباة وللوضوء وللحيض (٥) تيمم
واحد ، ثم يمنع المحدث والمتطهرة (٦) من الحيض بالتيمم والمحدث أن يطأ امرأته !
فقد أوجب أنهماعلان متقبران ، فكيف يجزئ عندهما عمل واحد ١٦ *

قال علي : ولا حجة المانع من ذلك أصلاً ، لأن الله تعالى جعل لئسا ناً حرثاً لنا
ولباساً لنا ، وأمرنا بالطهارة في الزوجات وذوات الأيمان ، حتى أوجب تعالى على

(١) يعني كثير الغربة والارتمال لا يقر بمكان كالاعراب البادين

(٢) في التيمم « مباضعة » بإياء المتناة وهو تصحيف (٣) في التيمم « من حكمه
التيمم من حكمه » وهو خطأ (٤) في المصرية « أنه يرى للجنباة وللحيض » بحذف
« أنه يجزئ » ويحذف « وللوضوء » وهو خطأ
(٥) في التيمم « والتطهر » وهو خطأ

الخالف أن يظاً أمرأته أجلاً محموداً — : إما أن يظاً وإما أن يطلق ، وجعل حكم الواطئ والمحدث (١) الفصل والوضوء ان وجد الماء ، والتيمم ان لم يجد الماء ، لافضل لأحد المبلين على الآخر ، وليس أحدهما بأطهر من الآخر ولا بأنم صلاة ، فصح أن لكل واحد حكمه ، فلا معنى لمنع من حكمه التيمم من الوطئ ، كما لا معنى لمنع من حكمه الفصل من الوطئ ، وكل ذلك في النص سواء ، ليس أحدهما أصلاً والثاني فرعاً ، بل هما في القرآن سواء . وبالله تعالى التوفيق *

٢٤٨ - مسألة - وجائز أن يؤم التيمم المتوضئ والمتيمم والممسح الفاسلين والفاسل الماسحين ، (٢) لأن كل واحد من ذكرنا قد أدى فرضه ، وليس أحدهما بأطهر من الآخر ، ولا أحدهما أتم صلاة من الآخر ، وقد أمر رسول الله ﷺ إذا حضرت الصلاة أن يؤمهم أقرؤهم ، ولم يخص عليه السلام غير ذلك ، ولو كان هنا واجب غير ما ذكره عليه السلام لبيته ولا أهله ، حاشا لله من ذلك ، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف وزفر وسفيان والشافعي وداود وأحمد وإسحاق وأبي ثور ، وروى ذلك عن ابن عباس وعمار بن ياسر وبخاعة من الصحابة رضى الله عنهم ، وهو قول سعيد بن المسيب والحسن وعطاء والزهرى وجاد بن أبي سليمان *
وروى المنع من ذلك عن علي بن أبي طالب ، قال : لا يؤم التيمم المتوضئ ولا المقيد المطلقين ، وقيل ربيعة : لا يؤم التيمم من جنابة إلا من هو مثله ، وبه يقول يحيى بن سعيد الأنصارى . وقال محمد بن الحسن والحسن بن حي : لا يؤمهم ، وكره مالك وعبيد الله بن الحسن (١) أن يؤمهم ، فإن فعل أجزاء ، وقال الأوزاعي : لا يؤمهم إلا إن كان أميراً *

(١) في المصرية « حكم الواطئ المحدث » وهو خطأ

(٢) في المصرية « والماسح للفاسلين والفاسل للماسحين »

(٣) عبيد الله بالتصغير ، وهو ابن الحسن السبري القاضي الفقيه ولي قضاء البصرة وكان من سادات أهلها علماً وفقهاً ولد سنة ١٠٥ هـ ومات في ذى القعدة سنة ١٦٨ هـ . وفي الحجة « وعبيد الله » وحذف اسم أبيه وهو خطأ

قال على : النعمي من ذلك أو كراهته لا دليل عليه من قرآن ولا من سنة ولا من إجماع ولا من قياس وكذلك تقسيم من قسم (١) . وبالله تعالى التوفيق *
٢٤٩ - مثله - ويقسم الجنب والحائض وكل من عليه غسل واجب كما يقيم الحديث ولا فرق *

وروينا عن عمر بن الخطاب وابن مسعود رضى الله عنهما : أن الجنب لا يقيم حتى يجيد الماء ، وعن الأسود وإبراهيم مثل ذلك *

كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخثني ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن وأصل الأحمد والحمك بن عتيبة قال وأصل : سمعت أبا وائل قال كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يسعد - وهما خير مني - يقولان : ان لم يجيد الماء لم يصل ، يعنى الجنب ، قال : وأنا لو لم أجيد الماء لتيممت وصليت ، وقال الحكم : سألت إبراهيم النخعي إذا لم يجيد الماء وأنت جنب ؟ قال : لا أصلي ، قال شعبة : وقلت لأبي إسحاق : أقل ابن مسعود : انت لم أجيد الماء شهراً لم أصلي ؟ يعنى الجنب ، فقال أبو إسحاق : قال : نعم والاسود (١) *

وقال غيرهما من الصحابة يقيم الجنب : حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا عوف هو ابن أبي جيلة - ثنا أبو رجاء - هو الطاردي - عن عمران ابن الحصين قال : « كنا مع رسول الله ﷺ » فذكر الحديث وأنه عليه السلام صلى

(١) في النجبة « انتهى عن ذلك كله من قسم » وهو سقط أصاح فائدة السكلام

(٢) في المصرية « بيان » وهو خطأ

(٣) في المصرية « عين » وهو خطأ

(٤) يعنى قال ابن مسعود : نعم وكذلك قال الأسود ، وفي المصرية بمحذف « قال »

وفي النجبة « أقال » بهزة الاستفهام ، وزيادة الهزة لا معنى لها

بالتاس « فلما انقضى عليه السلام من صلاته إذا هو ^(١) برجل معتزل لم يصل مع القوم ، فقال : ما منكم أن تصلوا ^(٢) مع القوم ؟ قل : أصابني جنابة ولا ماء ، قل : عليك بالصعيد فإنه يكفيك » .

واحتج من ذهب إلى قول ابن مسعود بقوله تعالى : (قَدْ كُنْتُمْ جَنْبًا فَطَهِّرُوا) قال : — فلم يجعل للجانب إلا النسل ، قلنا له : إن رسول الله ﷺ هو المبين عن الله عز وجل قل الله تعالى (لتبين للناس ما نزل إليهم) وقل تعالى : (من يعلم الرسول فقد أطماع الله) وقال تعالى : (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) وهو عليه السلام قد بين أن الجانب حكمه التيمم عند عدم الماء * .

فلنذكر ما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عوف الله ثنا قاسم بن أمية ثنا محمد بن عبد السلام الخثعمي ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن أبي عدي ثنا شعبه عن الخوارق ^(٣) ابن عبد الله عن طارق بن شهاب قل : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله اني أجنب فلم أصل ، فقال : أحسنت ، وجاءه آخر فقال : اني أجنب فتيست فصليت ، قل : أحسنت قلنا : هذا خبر صحيح ، والخارق ثقة : تابع ، وطارق صاحب ، صحيح الصحبة مشهور ^(٤) ، والخبر به نقول ^(٥) وهذا الذي أجنب

(١) في المصرية « إذ هو عليه السلام » وما هنا هو الموافق البخاري (ج ١ ص ٥٣) (٢) في البخاري « قال ما منكم يا فلان أن تصل » الخ (٣) بضم الميم وبالضياء المجمة والراء والقاف ، وفي التنية كتب بالميم والزاى والفاء وهو خطأ وتصحيح (٤) طارق بن شهاب قال أبو داود : « رأي النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه شيئاً » نزيب (ج ٥ ص ٤) وقد حكى هو عن نفسه أنه رأى النبي وغزا في خلافة أبي بكر كما في طبقات ابن سعد (ج ٦ ص ٤٣) ومسنده الطيالسي (ص ١٨٠) والاستيعاب (ص ٢٢٠) باسناد صحيح ، ويؤيد ما قاله ابن حزم من أنه صاحب صحيح الصحبة ما رواه الطيالسي (ص ١٨١) : « حدثنا شعبه عن خوارق قال سمعت طارق بن شهاب يقول : قدم وفد بحيرة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ابدأ بالأحسين ، ودعنا لنا » وهذا إنما يحكيه من شهد الحال وسمع الكلام كما هو ظاهر أو راجع ، وبذلك يكون خوارق من التابعين (٥) في المصرية

فلم يصل لم يكن عليه حكم التيمم ، فأصاب إذ لم يصل بما لا يدري ، وإنما تلزم الشرائع بعد البلوغ ، قال الله تعالى : (لا نفرمكم به من بلغ) ، والذي تيمم علم فرض التيمم ففعله (١) لا يجوز البتة ان يكون غير هذا •

فأما أن يكون التيمم فرض المحنّب اذا لم يجد الماء — فيخطئ من ترك الفرض من عليه ، أو يكون التيمم ليس فرض المنب المذكور فيعفى من فعله ، وقد صح أنه فرضه بما ذكرنا في خبر عمران بن الحصين ، فصح ما قلناه من أن أحدهما لم يعلمه والآخر علمه (٢) فأني به وبالله تعالى التوفيق •

وأما الحائض وكل من عليه غسل واجب فقد ذكرنا قول رسول الله ﷺ : « جعلت لنا الأرض مسجداً وتربتها طهوراً اذا لم نجد الماء » وكل مأثور بالطهور اذا لم يجد الماء (٣) فالتراب بنص عموم هذا الخبر . وبالله تعالى التوفيق •

٢٥٠ — مسألة — وصفة التيمم الجنابة وللحيض ولكل غسل واجب وللوضوء صفة عمل واحد ، انما يجب في كل ذلك أن ينوي به الوجه الذي تيمم له ، من طهارة للصلاة أو جنابة أو ايلاج في الفرج أو طهارة من حيض أو من نفاس أو ليوم الجمعة أو من غسل الميت ، ثم يضرب الأرض بكفيه متصلاً بهذه النية ، ثم ينفخ فيهما ويمسح وجهه ويظهر كفيه الى الكوعين بضربة واحدة فقط ، وليس عليه استيعاب الوجه ولا الكفين ولا يمسح في شيء من التيمم فزاعيه ولا رأسه ولا رجليه ولا شيئاً من جسمه •

أما النية فقد ذكرنا وجوبها قبل ، وقال أبو حنيفة (٤) يجزئ الوضوء وغسل الجنابة بلا نية ، ولا يجزئ التيمم فيهما (٥) الابنية ، وقال الحسن بن حي : كل ذلك يجزئ بلا نية (٦) •

« مشهور الخبر به نقول » بحذف الواو وهو خطأ

(١) في النجدة « فعله »

(٢) قوله « والآخر علمه » سقط من النجدة خطأ

(٣) في النجدة « فكل مأثور بالطهور ان لم يجد الماء » .

(٤) في المصرية « أي يوسف »

(٥) في المصرية « نها » وهو خطأ (٦) كلمة « يجزئ » سقطت من المصرية

وأما كون^(١) عمل التيمم للجنابة والحيض والنفس والسائر ما ذكرنا — كصفته لرفع الحدث — : فجاء لاختلاف فيه من كل من يقول بشيء من هذه الأغلال وبالتيمم لها *

وأما سقوط مسح الرأس والرجلين وسائر الجسد في التيمم فجاء^(٢) متيقن ،
الاشيئا فله عمار بن ياسر رضى الله عنه في حياة رسول الله ﷺ نهاه عنه عليه
السلام *

وفي سائر ذلك^(٣) اختلاف ، وهو أن قوما قالوا بأن التيمم ضربتان ولابد ،
وقالت طائفة عليه استيعاب الوجه والكفين ، وقالت طائفة عليه استيعاب ذراعيه الى
الآباط ، وقال آخرون الى المرافق *

فما الذين قالوا : ان التيمم ضربتان واحدة للوجه والاخرى لليدين والذراعين^(٤)
الى المرافق : فانهم احتجوا بمحدث من طريق أبي أمامة الباهلي عن رسول الله ﷺ
قال في التيمم : « ضربتان »^(٥) ، ضربة للوجه وأخرى^(٦) للذراعين ، وبمحدث
من طريق عمار أن رسول الله ﷺ قال : « الى المرفقين » ، وبمحدث من طريق ابن
عمر قال : « سلم رجل على رسول الله ﷺ في سكة من السكك فلم يرد عليه ثم ضرب
بيده عليه السلام على الخائط ومسح بهما وجهه ، ثم ضرب ضربة أخرى ف مسح ذراعيه
ثم رد على الرجل ، وقال عليه السلام^(٧) : « انه لم يمنعني أن أرد عليك السلام الا أني
لم أكن على طهر » ، ثم بمحدث الاسلم رجل من بني الأعرج بن كعب قال : « قلت
يا رسول الله أصابني جنابة ؟ فسكت عليه السلام حتى جاءه جبريل بالصعيد ، فقال قم

(١) كلمة « كون » سقطت من النسخة

(٢) في المصرية « باجاء » وهو خطأ

(٣) في النسخة « وفي ذلك سائر ذلك » ذ « ذلك » الأولى « زائدة » لا موضع لها

(٤) في المصرية « للذراعين واليدين » وما هنا أحسن

(٥) في النسخة « ضربتين » وهو لحن (٦) في المصرية « والاخرى »

(٧) في المصرية « وقال انه السلام » وهو خطأ

يَأْسَلُ قَارِحِل (١)، قَالَ نَمَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّيْمَمُ، فَضَرَبَ بِكَفَيْهِ الْأَرْضَ نَمَ نَفْضُهَا نَمَ مَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ حَتَّى أَمَرَ عَلَى لِحْيَتِهِ نَمَ أَعَادَهَا إِلَى الْأَرْضِ فَسَحَ كَفَيْهِ الْأَرْضَ فَذَلِكَ إِحْدَاهَا بِالْأُخْرَى نَمَ نَفْضُهَا نَمَ مَسَحَ ذِرَاعَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا . وَبِحَدِيثِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ (٢) قَالَ : « وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ نَمَ نَفْضُهَا ، نَمَ مَسَحَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمَرْقَتَيْنِ . » لَيْسَ فِي هَذَا الْخَبَرِ إِلَّا ضَرْبَةٌ وَاحِدَةٌ وَبِحَدِيثِ عَنْ ابْنِ مَرْعُومٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّيْمَمِ : « ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمَرْقَتَيْنِ » وَبِحَدِيثِ عَنْ الْوَاقِدِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « التَّيْمَمُ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمَرْقَتَيْنِ » *

وَقَالُوا : قَدْ صَحَّ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَعَنْ ابْنِ مَرْعُومٍ، وَفِيهِمْ وَقِيلَهُمْ أَنَّ التَّيْمَمَ ضَرْبَتَانِ ، ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَضَرْبَةٌ لِلذَّرَاعَيْنِ وَالْيَدَيْنِ ، قَالُوا : وَالتَّيْمَمُ بَدَلٌ مِنَ الْوُضُوءِ ، فَلَمَّا كَانَ يَجِدُّ الْمَاءَ لِلْوَجْهِ وَمَاءَ آخِرِ الذَّرَاعَيْنِ وَجِبَ كَذَلِكَ فِي التَّيْمَمِ ، وَلَمَّا كَانَ الْوُضُوءُ إِلَى الْمَرْقَتَيْنِ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ التَّيْمَمُ الَّذِي هُوَ بَدَلُهُ كَذَلِكَ . هَذَا كُلُّ مَا شَبَّهُوا بِهِ ، وَكَانَ لَاحِجَةً لَمْ فِيهِ *

أَمَّا الْأَخْبَارُ فَكُلُّهَا سَاقِطَةٌ ، لَا يَجُوزُ الْاِحْتِجَاجُ بِشَيْءٍ مِنْهَا *

أَمَّا حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ فَاتَّنا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْيَافِي عَنْ رَجُلٍ حَدَّثَهُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ الزَّيْرِ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (٣) عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ، فَعِنْدَهُ عِلَّتَانِ : أَحَدَاهُمَا الْقَاسِمُ وَهُوَ ضَعِيفٌ ، وَالثَّانِيَةُ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرِو بْنِ لَيْسَ مِنْ أَخْبَرِهِ بِهِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ الزَّيْرِ وَقَدْ دَلَّ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ فَقَالَ : عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَعْفَرٍ ،

(١) فِي الْأَصْلَيْنِ نَمَ يَأْسَلُ فَاتَّغَسَّلَ وَهُوَ خَطَأٌ فِي مَوْضِعَيْنِ ، لِأَنَّ اسْمَهُ « يَأْسَلُ » وَلِأَنَّ الْأَصْلَ — كَمَا جَاءَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ — كَانَ يَخْدُمُ رَسُولَ اللَّهِ وَبِرَحْلٍ لَهُ رَاحَتُهُ ، وَأَنْظَرَ لَفْظَ الْحَدِيثِ مَطُولًا فِي الْإِصَابَةِ لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٣٤ و ٣٥) (٢) فِي الْهَيْمَةِ « مِنْ طَرِيقِ أَبِي ذَرٍّ » وَمَا هُنَا أَصَحُّ

(٣) فِي الْمَعْرِيَةِ « الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ » وَهُوَ خَطَأٌ ، بَلْ هُوَ الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّامِيُّ الدِّمَشْقِيُّ ، وَهُوَ ثِقَةٌ وَأَمَّا أَنْكَرُوا عَلَيْهِ أَحَادِيثَ رَوَاهَا عَنْهُ الضُّعَفَاءُ كَجَعْفَرِ ابْنِ الزَّيْرِ ، فَاطَّلَعَ ابْنُ حَزْمٍ تَضَمُّنَهُ لَيْسَ بِمُجِيدٍ

ومحمد بن إدريس جعفر بن الزبير (١) فقط هذا الخبر *

وأما حديث عمار فانتارويناه من طريق أبان بن يزيد المطار عن قتادة قل : حدثني محدث (٢) عن الشعبي عن عبد الرحمن بن أبيزى عن عمار ، فلم يسم قتادة من حدثه ، والاخبار الثابتة كلها عن عمار بخلاف هذا ، فقط هذا الخبر أيضا *

وأما حديث ابن عمر فانتارويناه من طريق محمد بن إبراهيم الموصلي عن محمد بن ثابت العبدي عن نافع عن ابن (٣) عمر ، ومحمد بن ثابت العبدي ضعيف لا يحتج بحديثه ، ثم لو صح لكان حجة عليهم ، لأن فيه التيمم في الحضر الصحيح ، والتيمم لرد السلام ، وترك رد السلام على غير طهارة ، وهم لا يقولون بشيء من هذا كله ، ومن المقت احتجاج أمرى بما لا يراه لاهولا خصه . حجة ، واحتجاجه بشيء هو أول مخالف له ، فإن كان هذا الخبر حجة في التيمم (٤) إلى المرقطين ، فهو حجة في ترك رد السلام إلا على طهر ، وفي التيمم بين المحيطان في المدينة (٥) لرد السلام ، وإن لم يكن حجة على هذا (٦) فليس حجة فيما احتجوا به . قلن قلوا : هو على الندب ، قلنا : وكذلك قولوا في صفة التيمم فيه مرتين وإلى المرقطين (٧) أنه على الندب ولا فرق ، فقط هذا الخبر أيضا *

وأما حديث الأسع في غاية السقوط ، لأننا روينا من طريق يحيى بن عبد الحميد الخثاني عن عليقة (٨) — هو الربيع — عن أبيه عن جده عن

- (١) بل ضعف الحديث إنما جاء من جعفر بن الزبير الدمشقي هذا . قال ابن حبان : « يروى عن القاسم وغيره أشياء موضوعة وروى عن القاسم عن أبي أمامة لمسخة موضوعة » وقال شعبة : « وضع على رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعمائة حديث كذب » (٢) في المصرية « محمد » بدل « محدث » وهو خطأ ظاهر . (٣) رواية محمد بن ثابت العبدي رواها أبو داود (ج ١ ص ١٢٩) والبيهقي (ج ١ ص ٢٠٩) وانظر الكلام عليها فيما وفي نسب الراية (ج ١ ص ٧٩) وقد ورد عن ابن عمر مرفوعا من طرق أصح منها (٤) في المصرية « فإن كان في هذا الخبر في التيمم » الخ وهو خطأ (٥) كلمة « في المدينة » سقطت من العينية (٦) قوله « وإن لم يكن حجة في هذا » سقطت من العينية (٧) كلمة « أنه » سقطت من العينية (٨) بضم العين المهملة وفتح اللامين وبينهما ياء وهو لقب الربيع وهو ضعيف ليس بثقة

الاسلع^(١)، وكل من ذكرنا فليسوا بشيء ولا يحتاج بهم *
وأما حديث أبي ذرقانارويناه من طريق ابن جريج عن عطاء : حدثني رجل
أن أبا ذر، وهذا كما ترى ، لا ندري من ذلك الرجل ، فسقط هذا الخبر أيضاً *
وأما حديث ابن عمر الثاني فرويناه من طريق شابة بن سوار عن سليمان بن
داود الحراني^(٢) عن سالم ونافع عن ابن عمر ، وسليمان بن داود الحراني ضعيف
لا يحتاج به *

وأما حديث الواقدي فأسقط من أن يشتغل به ، لأنه عن الواقدي وهو مذکور
بالكذب ثم مرسل من عنده ، فسقط كل ما موهوا به من الآثار *

وأما احتجاجهم بما صح من ذلك عن عمر وابن عمر وجابر فقد صح عن عمر وابن
مسعود : لا يتيمم الجنب وإن لم يجد الماء شهراً ، وقد صح عن أبي بكر وعمر وابن
مسعود وأم سلمة وغيرهم المسح على العمامة ، فلم يلتفتوا الى ذلك ، فما الذي جعلهم حاجة
حيث يشتحي هؤلاء ولم يجعلهم حاجة حيث لا يشتهون ؟ هذا موجب للنار في
الآخرة وللعار في الدنيا ، فكيف وقد خالف في هذه المسألة عمر وابنه وجابراً على
ابن أبي طالب^(٣) وابن مسعود وعمار وابن عباس ، على ما نذكر بعد هذا إن شاء
الله تعالى ، فسقط تعلّقهم بالصحابة رضي الله عنهم *

وأما قولهم : إن التيمم بدل من الوضوء ، فيقال لهم : فكان ما ذا ؟ ومن أين

(١) الاسلع هذا في إثبات شخصه وصحته نظر ، لأنه لم يرو عنه الا من هذا
الطريق الواهي . وحديثه رواه البيهقي (ج ١ : ص ٢٠٨) والطبراني ، نسب اليه ابن حجر
في الامابة (ج ١ : ص ٣٤ و ٣٥) وانظر الكلام عليه فيما
(٢) الحراني بالراء ، وفي المصرية — في الموضعين — الخداني بالداد وهو خطأ
صححناه من المستدرک لسان الميزان (ج ٣ : ص ٩٠) والمشتبه (ص ٦١) وهذا الحديث رواه
الحاكم (ج ١ : ص ١٨٠) وقال انه ذكره في الشواهد يعني لم يحتاج به ، وفيه « سليمان بن
إبي داود الحراني » وكذلك في نصب الراية (ج ١ : ص ٧٩) وما هنا هو الصواب
(٣) عمر ومن عطفوا عليه بالنصب ، وعلى ومن عطفوا عليه بالرفع وفي الغيبة
« وجابر وعلى بن أبي طالب » الخ يعطف الجميع وهو خطأ

وجب أن يكون البدل على صفة البدل منه ١٢ وإن كان هذا قائم أول مخالف لهذا الحكم الذي قضيناه أنه حق ، فأستقطع في التيمم الرأس والرجلين ، وهما فرضان في الوضوء ، وأستقطع جميع الجسد في التيمم للجنابة ، وهو فرض في الغسل ، وأوجبتم أن يحمل الماء الى الاعضاء في الوضوء ، ولم توجبوا (١) غسل شيء من الثياب الى الوجه والذراعين في التيمم ، وأسقط أبوحنيفة منهم النية في الوضوء والغسل وأوجبها في التيمم ، ثم أين وجدتم في القرآن أو السنة أو الاجماع أن البدل لا يكون إلا على صفة البدل منه ؟ وهل هذا إلا دعوى فاسدة كاذبة ١٣ وقد وجدنا الرقة واجبة في الظهار وفي كفارة اليمين (٢) وكفارة قتل الخطأ وكفارة المجامع عدداً نهراً في رمضان وهو صائم — : ثم عوضها تعالى وأبدل من رقة الكفارة صيام ثلاثة أيام ، ومن رقب القتل والمجامع والظهار صيام شهرين متتابعين ، وعوض من ذلك إطلاماً في الظهار والمجامع ، ولم يعوضه في القتل ، وهكذا في كل شيء * .

فلن قلوا : قسنا التيمم على الوضوء ، قلنا : القياس كله باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل ، وهلا قسم ما يتيمم (٣) من اليدين على ما يقطع من اليدين في السرقة كما تركتم أن تقيسوا ما يستباح به فرج الحرة في النكاح على ما يستباح به فرج الأمة في البيع ، وقسموه على ما يقطع فيه يد السارق إلا سباً وقد فرقتم بالنص والاجماع بين حكم التيمم وبين الوضوء في سقوط الرأس والرجلين في التيمم دون الوضوء ، وسقوط الجسد كله في التيمم دون الغسل * .

ويقال لم كما جعلتم سكوت الله تعالى عن ذكر الرأس والرجلين في التيمم دليلاً على سقوط ذلك فيه ولم تقيسوه على الوضوء — : فهلا جعلتم سكوته تعالى عن ذكر التحديد الى المرافق في التيمم دليلاً على سقوط ذلك ، ولا تقيسوه على الوضوء ١٤ كما فصل أبوحنيفة وأصحابه في سكوت الله تعالى عن دين الرقة (٤) في الظهار ، ولم

(١) هو في الهيئة « فلم يوجبوا » وهو خطأ (٢) في اليمين « في الطهارة وفي هذه اليمين » وهو خطأ (٣) في اليمين « ما تيمموا » وهو خطأ (٤) في المصرية « عن عتق الرقة » وهو خطأ ، لان الشاهد في مسألة اشتراط الاسلام في المعتق كما هو ظاهر .

قيسوها على المنصوص عليها في رقبة القتل ، وإذا قسم التميم لاوضوه على الوضوه قيسوا التميم للجناية على الجناية ، فموا به الجسد ١١ وهذا ما لا مخلص منه (١) .
وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : وقد رأى قوم أن التميم ضربتان ، ضربة لوجه وضربة للكتفين فقط ، واحتجوا بحديث رويناه من طريق حمى بن عمار ثنا الحريش بن الخريت (٢) أخو الزبير بن الخريت ثنا عبد الله بن أبي مليكة عن عائشة أم المؤمنين : « نزلت آية التميم فضرب رسول الله ﷺ ضربة ومسح بها وجهه ، ثم ضرب على الأرض أخرى فمسح بها كفيه » (٣) وبحديث رويناه من طريق شبابة بن سواد عن سليمان بن داود الحراني عن سالم ونافع عن ابن عمر (٤) عن رسول الله ﷺ قال في التميم : « ضربة لوجه وضربة للكتفين » *

قال على : وهذا لا شيء ، لأن أحدهما من طريق الحريش بن الخريت وهو ضعيف ، والثاني من طريق سليمان بن داود الحراني وهو ضعيف *

ومن رأى أن التميم ضربتان ضربة لوجه والأخرى لليدين والذراعين الى المرفقين : الحسن البصري وأبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري وابن أبي ليلى والحسن ابن حي والشافعي وأبو ثور ، قالوا (٥) : إلا أن يصح عن رسول الله ﷺ غير ذلك

(١) في الجنة « وهذا مما لا مخلص منه » (٢) الحريش — بفتح الحاء المهملة وكسر الراء وآخره شين معجمة — والخريت بكسر الحاء المعجمة وتشديد الراء وكسرها وآخره تاء مثناة (٣) لسبه الزيلعي في نصب الراية (ج ١ : ص ٧٩) الى البزار في مسنده بلفظ غير هذا بمناه وقال : « قال البزار : لا نعلمه يروي عن عائشة الا من هذا الوجه ، والحريش رجل من أهل البصرة أخو الزبير بن الخريت اتى : ورواه ابن عدى في الكامل وأسند عن البخاري أنه قال : حريش بن الخريت فيه نظر ، قال : وأنا لا أعرف حاله فاني لم أعتبر حديثه » ونقل في التهذيب عن البخاري أنه قال : ارجو أن يكون صالحا ، وعن يحيى بن معين : ليس به بأس .

(٤) في المصرية « نافع وابن عمر » وهو خطأ (٥) في الجنة « قالا » وهو الاظهر عندي أن يكون القائل بهذا القيد الشافعي وأبو ثور

فنفول به ، واختلف في ذلك عن الشعبي *

وقال إبراهيم : أحب إلى أن يكون إلى المرققين ، ولهذا قل مالك ، ولم ير علي من تيمم إلى الكوعين أن يعيد الصلاة إلا في الوقت *

وقد ذهب قوم إلى أن التيمم إلى المناكب ، واحتجوا بما رويناه من طريق العباس بن عبد العظيم عن عبد الله بن محمد بن أسماء بن عبيد عن عمه جويرية بن أسماء عن مالك بن أنس عن الزهري : أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه عن عمار بن ياسر قال : « تيممنا مع رسول الله ﷺ فسمعنا بوجوهنا وأيدينا إلى المناكب . » ورويناه أيضاً من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد : ثنا أبي عن صالح بن كيسان عن الزهري : أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس عن عمار بن ياسر - فذكر نزول آية التيمم قال - : « قام المسلمون مع رسول الله ﷺ فضربوا أيديهم إلى الأرض ثم رفعوا أيديهم ولم يقبضوا من التراب شيئاً ، فمسحوا وجوههم وأيديهم إلى المناكب ، ومس بطون أيديهم إلى الأباط » . وروينا من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري : حدثني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه عن عمار ، وبه كان يقول عمار والزهري ، روينا من طريق سليمان ابن حرب الواسطي (١) : ثنا حماد بن زيد عن أيوب السختياني قال : سمعت الزهري يقول : التيمم إلى المنكبين *

قال علي : هذا أثر صحيح (٢) إلا أنه ليس فيه نص ببيان أن رسول الله ﷺ أمر بذلك ، فيكون ذلك حكم التيمم وفرضه ، ولا نص ببيان (٣) بأنه عليه السلام علم بذلك فأقره ، فيكون ذلك ندباً مستحباً ، ولا حاجة في فعل أحد دون رسول الله ﷺ ، وإن العجب ليطول ممن يرى انكار عمر بن عثمان أن لم يصل الفل بارواح إلى الجمعة بمحضرة الصحابة رضي الله عنهم - : حجة في إبطال وجوب الفل ، وهذا الخبر مؤكد لوجوبه منكر لتركه ، ثم لا يرى عمل المسلمين في التيمم إلى المناكب مع .

(١) بالثنين المعجمة والحاء المهملة ، وواشح بطن من الازد

(٢) في البنية « هذا أصح » الخ (٣) كلمة « بيان » حذف من العينة

رسول الله ﷺ حجة في وجوب ذلك !!

قال علي : فاذ لحاجة في شيء من هذه الآثار - وقد اختلف الناس كما ذكرنا -
فالتواجب الرجوع إلى ما اقترض الله الرجوع إليه من القرآن والسنة عند التنازع ،
فعلنا فوجدنا الله تعالى يقول : (فتميموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه)
فلم نجد الله تعالى ذكر غير اليدين (١) ونحن على يقين من أن الله تعالى لو أراد إلى
المرافق (٢) والرأس والرجلين لينه ونص عليه كما فعل في الوضوء ، ولو أراد جميع
الجسد لينه كما فعل في الغسل ، فاذ لم يزد عز وجل على ذكر الوجه واليدين فلا يجوز
لأحد أن يزيد في ذلك ما لم يذكره الله تعالى ، من القراعين والرأس والرجلين
ه سائر الجسد ، ولم يلزم في التيمم إلا الوجه والكفان ، بها أقل ما يقع عليه اسم يدين ،
ووجدنا السنة الثابتة قد جاءت بذلك لا إلا كاذب (٣) الملققة *

كما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد البلخي ثنا
الفربري ثنا البخاري ثنا محمد (٤) بن كثير أخبرنا شعبة عن الحكم بن عتيبة عن زر
- هو ابن عبد الله المرهبي - عن ابن عبد الرحمن بن أبزي - هو سعيد - عن أبيه
قال قال عمار بن يامر لعمر بن الخطاب : « تمعكت فأتيت رسول الله ﷺ فقال :
يكفيك الوجه والكفان » (٥) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا
أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن
أبي شيبه ومحمد بن عبد الله بن نمير كلهم عن أبي معاوية عن الأعمش عن شقيق
ابن سلمة قال : كنت جالسا مع عبد الله بن مسعود وأبي موسى الأشعري - فذكر
الحديث وفيه - فقال أبو موسى لابن مسعود : « ألم تسمع قول عمار : بضئ رسول

(١) في الأصلين « فلم يجد الله تعالى غير اليدين » ونحن نوقن أنه سقط منها كلمة
« ذكر » كما هو ظاهر من سياق الكلام فذلك زدناها

(٢) في النسخة « إلى المرفقين » (٣) في النسخة « المكاذيب »

(٤) في النسخة « أحمد بن كثير » وهو خطأ

(٥) في الأصلين « والكفان » وهو لحق ، صححناه من البخاري (ج: ١ ص: ٥٢)

الله ﷺ في حاجة فأجبت فلم أجد الماء ، فتمرغت في الصعيد كما تسرع الدابة ثم أتيت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له ، فقال : أما كان يكفيك أن تقول يديك هكذا ، ثم ضرب يديه (١) الأرض ضربة واحدة ثم مسح الشال على اليمنى وظاهر كفيه ووجهه ؟ »

وبه الى سلم ثنا عبد الله بن هاشم المبدى ثنا يحيى بن سعيد القطان عن شعبة ثنا الحكم عن ذر - هو ابن عبد الله - عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه أن رجلاً أتى عمر بن الخطاب فقال : انى أجنب فلم أجد ماء (٢) ، قال عمر لا تصل ، فقال عمار : أما تذكر يا أمير المؤمنين إذا أنا وأنت في سرية فأجنبنا فلم نجد ماء ، فأما أنت فلم تصل وأما أنا فتمسكت في التراب وصلت (٣) فقال رسول الله ﷺ أما يكفيك (٤) أن تضرب الأرض يديك (٥) ثم تنفخ ثم تمسح بهما وجهك وكفيك » وذكر باقي الحديث •

قال على : في هذا الحديث إبطال القياس ، لأن عماراً قدر أن المسكوت عنه من التيمم للنجابة حكمه حكم للفعل للنجابة ، إذ هو بدل منه ، فأبطل رسول الله ﷺ (٦) ذلك ، وأعلمه أن لكل شيء حكمه المنصوص عليه فقط ، وفيه أن صاحب قديمهم ويلقى ، وفيه نص حكم التيمم •

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا يحيى بن بكر ثنا الليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن الاعرج قال سمعت عبداً مولى ابن عباس قل : أقبلت أنا عبد الله ابن يسار مولى ميمونة زوج النبي ﷺ حتى دخلنا على أبي جهيم (٧) بن الحارث بن

(١) في الأصلين « يده » وصححه من مسلم (ج ١ : ص ١١٠)

(٢) في النسخة « فقال عمر » وفي مسلم (ج ١ : ص ١١٠) « فقال » فقط

(٣) في مسلم « فصليت » (٤) في مسلم « أما كان يكفيك »

(٥) في مسلم « يديك الأرض » (٦) من قوله « حكم الفعل » الى هنا

سقط من النسخة

(٧) بالتصغير ، وفي النسخة في الموضعين « جهيم » وهو خطأ

الصمة الانصارى فقال أبو جهم : « أقبل رسول الله ﷺ من نحو بر جمل ، فلقية رجل فلم عليه فلم يرد عليه السلام ، ^(١) حتى أقبل على الجدار ففسح بوجهه ويديه ثم رد السلام ^(٢) »

قال أبو محمد : هذا هو الثابت لاحديث محمد بن ثابت ^(٣) . وهذا فعل مستحب يبنى التيمم لرد السلام في الخضر ، *

وهذا يقول جماعة من السلف ، كما روينا عن عطاء بن السائب عن أبي البختري عن علي بن أبي طالب قال التيمم ضربة للوجه وضربة لليدين الى الرسغين ^(٤) ، وروينا عن أحمد بن حنبل ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا شعبة ثنا حصين بن عبد الرحمن عن أبي مالك الأشجعي قال سمعت عمار بن ياسر يقول : التيمم ضربة للوجه والكفين ، وروينا عن محمد بن أبي عدي حدثنا شعبة عن حصين بن عبد الرحمن عن أبي مالك أنه سمع عمار بن ياسر يقول في خطبته التيمم هكذا . وضرب ضربة للوجه والكفين *

قال أبو محمد : هذا بمحضرة الصحابة في الخطبة ، فلم يخالفه من حضر أحد ، * وعن أحمد بن حنبل حدثني مسكين بن بكير ثنا الأوزاعي عن عطاء أن ابن عباس وابن مسعود كانا يقولان : التيمم للكفين والوجه ، قال الأوزاعي وهذا كان يقول عطاء ومكحول ، وهو الثابت عن الشعبي وقتادة وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير . وبه يقول الأوزاعي وأحمد بن حنبل وإسحاق وداود *

قال علي : وأما استيعاب الوجه والكفين فما علم في ذلك من أوجه حجة الاقياس ذلك على استيعابهما بالماء *

قال أبو محمد : والقياس باطل ، ثم لو كان حقا لسكان هذا منه باطلا ، لأن حكم الرجلين عندنا وعندهم في الوضوء الفسل ، فلما عوض منه المسح على الخفين سقط

(١) في البخارى (ج ١ : ص ٥٢) « فلم يرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم »

(٢) في البخارى « ثم رد عليه السلام » (٣) يبنى حديث ابن عمر الذي

مضى من رواية محمد بن ثابت العبدى (٤) في النجدة « الرصنين » بالصاد ، والرصن لغة في الرصغ ،

الاستيعاب عندهم، فيلزمهم أن كانوا يدرون ما القياس - أن كذلك لما كان حكم الوجه واليدين في الوضوء الفسل ثم عوض منه المسح في التيمم - : أن يسقط الاستيعاب كما سقط في المسح على الخفين، لاسيا ومن أصول أصحاب القياس أن المشبه بالشيء لا يقوى قوة الشيء بعينه *

قال أبو محمد: هذا كله لا شيء، وإنما نوره ليربهم (١) تناقضهم وفساد أصولهم، وهدم بعضها لبعض، كما نحتاج على كل ملة وكل نخلة وكل قولة أقوالها الهادم بعضها لبعض، لأنهم (٢) يصحونها كلها، لا على أننا نصح منها شيئاً، وإنما عمدتنا هيما أن الله تعالى قال: (بلسان عربي مبين) وقول تعالى (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم) والمسح في اللغة لا يقتضي الاستيعاب، فوجب الوقوف عند ذلك (٣) ولم يأت بالاستيعاب في التيمم قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب، نعم ولا قياس، فبطل التول به، ونحن قال بقولنا في هذا وأنه إنما هو ما وقع عليه اسم مسح فقط: - أبو أيوب سليمان بن داود الهاشمي (٤) وغيره *

قال أبو محمد: والمعجب أن لفظة المسح لم تأت في الشريعة إلا في أربعة مواضع ولا مزيد: مسح الرأس، ومسح الوجه واليدين في التيمم ومسح على الخفين والعمامة والحمار، ومسح الحجر الأسود في الطواف، ولم يختلف (٥) أحد من خصوصنا المخالفين لنا في أن مسح الخفين ومسح الحجر الأسود لا يقتضي الاستيعاب، وكذلك من قال منهم بالمسح على العمامة والحمار، ثم نقصوا ذلك في التيمم، فأوجبوا فيه الاستيعاب تحكما بلا برهان، واضطربوا في الرأس، فلم يوجب أبو حنيفة ولا الشافعي فيه

(١) في المصرية « لتوربهم » وهو خطأ من الناسخ قبيح

(٢) في المصرية « لأنها » وهو خطأ (٣) في التيمم « عنده »

(٤) سليمان هذا هو ابن داود بن علي بن عبد الله بن عباس، تلميذ الشافعي وشيخ

البخاري وأحمد بن حنبل، قال الشافعي: ما رأيت أعقل من رجلين أحمد بن حنبل وسليمان بن داود الهاشمي وقال أحمد: « لو قيل لي: اختر للأمة رجلا استخلف

عليهم، استخلفت عليهم سليمان بن داود »

(٥) في التيمم « فلم يختلف »

الاستيعاب ، وهم مالك بأن يوجه ، وكاد فلم يفعل ، فمن أين وقع ^(١) لم تخصيص المسح في التيمم بالاستيعاب بلا حجة ، لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا من لغة ولا من إجماع ، ولا من قول صاحب ولا من قياس ١٢ وبالله تعالى التوفيق ^(٢) *

٢٥١ - مسألة - وإن عدم الميث الماء بم كما يتيمم الحى ، لأن غسله فرض ، وقد ذكرنا عن النبي ﷺ أن التراب طهور إذا لم نجد الماء ، فهذا عموم لسكل طهور واجب ، ولا خلاف في أن كل غسل طهور *

٢٥٢ - مسألة - ولا يجوز التيمم إلا بالارض ، ثم تنقسم الارض الى قسمين : تراب وغير تراب ، فأما التراب فالتيمم به جائز ، كان في موضعه من الارض ، أو متزوعاً بمحولا في إناه أو في ثوب أو على يد انسان أو حيوان ، أو نفث غبار من كل ذلك فاجتمع منه ما يوضع عليه الكف ، أو كان في بناء لبن أو طابية ^(٣) أو غير ذلك ، وأما ما عدا التراب من الحصى أو الحصباء أو الصحراء ^(٤) أو الرضراض ^(٥) أو المضاب أو الصفا أو الرخام أو الرمل أو معدن كحل أو معدن زرنينخ أو جيار ^(٦) أو جص أو معدن ذهب أو توتيا أو كبريت ^(٧) أو لا زورد أو معدن ملح أو غير

(١) في البنية « يقع »

(٢) هنا بهامش البنية ما نصه « قال الشيخ شمس الدين الذهبي : يلزمه على هذا التقدير أن يقول في مسح التيمم بجواز بعض الوجه وبعض الدين كما قال في مسح اليسر من الرأس والخصين ، وما أمكن يقول بهذا أحد » !! وكذا بالاصل « وما أمكن » ولعل صوابها : « وما أظن » فتصحفت على الناسخ

(٣) كذا في الاصلين . (٤) كذا فيهما . (٥) كذا في المصرية والرضراض الحصى ، والصفى ، وفي البنية « الرصاص » (٦) يفتح الحيم وتشديد الياء وهو التورة ، وتيل الجبر إذا خلط بالتورة ، وفي المصرية « جيار » وفي البنية « جيار » وكلاما خطأ (٧) في البنية « كبريتا » وهو خطأ

ذلك : — فان كان في الارض غير مزال عنها ^(١) الى شيء آخر فالتيمم بكل ذلك جائز ، وان كان شيء من ذلك مزال الى اياه أو الى ثوب أو نحو ذلك لم يجز التيمم بشيء منه ، ولا يجوز التيمم بالآجر فان رضى حتى يقع عليه اسم تراب جاز التيمم به ، وكذلك الطين ^(٢) لا يجوز التيمم به ، فان جف حتى يسمي تراباً جاز التيمم به ، ولا يجوز التيمم بملح انقصد من الماء كأن في موضعه أو لم يكن ، ولا بثلج ولا بورق ولا بحشيش ولا بخشب ولا بغير ذلك مما يحول بين التيمم وبين الارض .

برهان ذلك قول الله تعالى (فتيمموا صعيداً طيباً فمسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) وقال رسول الله ﷺ ، « جعلت تربتها لنا طهوراً اذا لم نجد الماء » وقال عليه السلام « جعلت لي الارض مسجداً وطهوراً » وقد ذكرنا كل ذلك باسناده قبل فأغنى عن اعادته ، فصح أنه لا يجوز ^(٣) التيمم إلا بما نص عليه الله تعالى ورسوله ﷺ ، ولم يأت النص إلا بما ذكرنا من الصعيد ، وهو وجه الارض في اللغة التي بها نزل القرآن وبالارض — وهي معروفة ^(٤) — وبالتراب فقط فوجدنا التراب سواء كان منزوعاً عن الارض محمولاً في ثوب أو في اياه أو على وجه انسان أو عرق فرس أو لبد أو كان لبناً أو طابية أو رصاصاً آجر أو غير ذلك ^(٥) فإنه تراب لا يسقط عنه هذا الاسم ، فكان التيمم به على كل حال جائزاً ، ووجدنا الآجر والطين قد سقط عنهما اسم تراب واسم أرض واسم صعيد فلم يجز التيمم به ، فإذا رضى أو جفف عاد عليه اسم تراب فجاز التيمم به ، ووجدنا سائر ما ذكرنا من الصخر ومن الرمل ومن المعادن ما دامت في الارض فإن اسم الصعيد واسم الارض يقع على كل ذلك ، فكان التيمم بكل ذلك جائزاً ، ووجدنا كل ذلك اذا أزيل عن الارض سقط عنه اسم الارض واسم

(١) في الجنة أو معدن ملح أو غير ذلك فان كان في الأرض غير ذلك فان في الأرض مزال عنها وهو خلط

(٢) في المصرية « وكذلك التيمم بالطين »

(٣) في المصرية « لا يجز »

(٤) في المصرية « التي هي معروفة »

(٥) في الجنة « أو رصاص لم يجز غير ذلك » وهو كلام لامع له

الصعيد ولم يسم تراباً ، فلم يجز التيمم بشيء من ذلك ، ووجدنا الملح المنعقد من الماء والتلج والحشيش والورق لا يسى شيئاً من ذلك صعيداً ولا أرضاً ولا تراباً ، فلم يجز التيمم به ، وهذا هو الذى لا يجوز غيره •

وفى هذا خلاف من ذلك ان الحسن بن زياد قال ان وضع التراب فى ثوب لم يجز التيمم به ، وهذا فريق لا دليل عليه وقيل مالك يتيمم على التلج وروى أيضا ذلك عن أبى حنيفة ، وهذا خطأ ، لأنه لم يأت به نص ولا اجماع

فان قيل : ما حال بينك وبين الارض فهو أرض ، قيل لم فان حال بينه وبين الارض قتلى (١) أو غم أو غيب أو خشب أو يكون ذلك من الارض (٢) فيتيمم عليه ١٩ وم لا يقولون بذلك ، وقولهم : ان ما حال بينك وبين الارض فهو أرض أو من الارض - فقول فاسد لم يوجب قرآن ولا سنة ولا لغة ولا اجماع ولا قول صاحب ولا قياس •

قال على : والتلج والطين والملح لا يتوضأ بشيء منها ولا يتيمم ، لأنه ليس شيء من ذلك يسى ماء ولا تراباً ولا أرضاً ولا صعيداً ، فاذا ذاب الملح والتلج فصارا ماء جاز (١) الوضوء بهما ، لانها ماء ، واذا جف الطين جاز التيمم به لانه تراب • وقال الشافى وابويوسف : لا يتيمم الا بالتراب خاصة ، لا بشيء غير ذلك ، فادعوا أن قول رسول الله ﷺ : « جعلت تربتها لنا طهورا » بيان لمراد الله تعالى بالصعيد ، ولما رآه عليه السلام بقوله : « جعلت لى الارض مسجدا وطهورا » •

قال على : وهذا خطأ ، لانه دعوى بلا برهان ، وما كان هكذا فهو باطل قال عز وجل : (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) ، بل كل ما قال عز وجل ورسوله عليه السلام فهو حق ، فقال الله عز وجل : (صعيداً طيباً) وقل رسول الله ﷺ : « الارض مسجد وطهور » وقل عليه السلام : « الارض مسجد وتربتها طهور »

(١) فى المصرية « قتلا » وهو خطأ ، ولم يذكر فى الجنة

(٢) من قوله « فهو أرض قبل لم » حذف من الجنة ، وهو سقط من النسخ

(٣) فى المصرية « فاذا أذيب الملح والتلج فصار ماء » وما هنا أحسن

فكل ذلك حق ، وكل ذلك مأخوذ به ، وكل ذلك لا يحل ترك شئ منه لشيء آخر
فتراب كله طهور والارض كلها طهور والصعيد كله طهور ، والآية وحديث جابر فى
عموم الارض زائده حكما على حديث حذيفة فى الاقتصار على التربة ، فلاخذ بالزائده
واجب ، ولا يمنع ذلك من الاخذ بمحديث حذيفة ، وفى الاقتصار على ما فى حديث
حذيفة مخالفة للقرآن ولما فى حديث جابر ، وهذا لا يحل . والله تعالى التوفيق *

وقال أبو حنيفة : الصعيد كله يقيم به ، كالتراب والطين والزرنيخ والجير
والكحل والمرادسج (١) وكل تراب نفث من وسادة أو فرش أو من حنطة أو
شعير - فالتيمم به جائز وكذلك قلسفیان الثورى : ان كان فى ثوبك أو مرجك
أو بردعتك تراب أو على شجر فتيمم به ، وهذا قولنا . والله تعالى التوفيق *

٢٥٣ - مسألة - قال الاعشى : يقدم فى التيمم اليدان قبل الوجه ، وقال
الشافعي يقدم الوجه على الصكفين ولا بد ، وأباح أبو حنيفة تقديم كل منهما
على الآخر *

قال على : وبهذا قول ، لأننا روينا من طريق البخارى عن محمد بن سلام
عن أبي معاوية عن الاعشى عن شقيق عن أبي موسى الاشعري عن عمار بن ياسر :
« أن رسول الله ﷺ علمه التيمم فضرب ضربة بكفه على الارض ثم نفثها ثم مسح
بها (٢) ظهر كفه بشماله أو ظاهر شماله بكفه ثم مسح بها وجهه » فكان هذا حكما
زائدا ، وبينا أن كل ذلك جائز ، بخلاف الوضوء . والله تعالى التوفيق *

فمن أخذ بظاهر القرآن فبدأ بالوجه فحسن ، ومن أخذ بمحدث عمار فبدأ
باليدين قبل الوجه فحسن ، ثم استدركنا قوله عليه السلام : « ابدأوا بما بدأ الله به »
فوجب أن لا يجزىء الا الابتداء بالوجه ثم اليدين *

(١) كذا فى المصرية ، وفى العينية « والمراد اسح » والله اعلم

(٢) فى المصرية « بها » وهو خطأ . انظر البخارى (ج ١ ص ٥٤)

﴿كتاب^(١) الحيض والاستحاضة^(٢)﴾

٢٥٤ - مسألة^(٣) - الحيض هو الدم الأسود الغائر الكريه الرائحة خاصة ، ففي ظهر من فرج المرأة لم يحل لها أن تصلي ولا أن تصوم ولا أن تطوف بالبيت ولا أن يطأها زوجها ولا سيدها في الفرج ، الا حتى ترى الطهر ، فاذا رأت أحرر أو كفالة اللحم أو صفرة أو كدرة أو بياضا أو جفوقا^(٤) فقد طهرت وفرض عليها أن تغسل^(٥) جميع رأسها وجسدها بالماء ، فان لم تجد الماء فلتتيمم ثم تصلي وتصوم وتطوف بالبيت ويأتيها زوجها أو سيدها ، وكل ما ذكرنا فهو قبل الحيض وبعده طهر ليس شيء منه حيضا أصلا *

أما امتناع الصلاة والصوم والطواف والوطء في الفرج في حال^(٦) الحيض فاجماع متيقن مقطوع به ، لا خلاف بين أحد^(٧) من أهل الاسلام فيه ، وقد خالف في ذلك قوم من الازارقة حقيهم ألا يمدوا في أهل الاسلام^(٨) *

وأما ما هو الحيض ؟ فان يونس بن عبد الله بن مغيث حدثنا قال ثنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم ثنا أحمد بن خالد ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد ابن بشار ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا هشام بن عروة حدثني أبي عن هائلة : « ان فاطمة ابنة أبي حبيش أتت رسول الله ﷺ فقالت : إني أستحاض فلا أطهر ، أفأدع الصلاة ؟ قال : ليس ذلك بالحيض ، انما ذلك عرق ، فاذا أقبلت الحيضة فدهمي الصلاة ، وإذا أدبرت^(٩) فأغتسلي وصلي . » وهكذا رويناه من طريق حماد بن زيد وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وابن جريج ومعمر وزهير بن معاوية

-
- (١) كلمة كتاب زدناها من العينية (٢) في العينية زيادة « من المحلى شرح المحلى »
 (٣) في العينية « مسألة قال ابو محمد علي بن احمد بن سعيد بن حزم الفقيه رضي الله عنه »
 (٤) يقال : جف الشيء جفوقاً وجفوقاً (٥) في المصرية « ان تنسل » وهو خطأ
 (٦) كلمة « حال » سقطت من العينية (٧) في العينية « من أحد »
 (٨) في العينية « من أهل الاسلام » وأما ما هو الحيض « الخ وسقط ما في اثناء ذلك
 (٩) في العينية « فاذا أدبرت »

وأبي معاوية وعبد الله بن نعيم ووكيع بن الجراح وجابر وعبد العزيز بن محمد
 الثوراردي وأبي يوسف كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، ورويناه من
 طريق مالك واليث وحماد بن سلمة وعمرو بن الحارث وسعيد بن عبد الرحمن
 الجمحي كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن رسول الله ﷺ : « إذا
 أقبلت الحيضة فدعي الصلاة ، وإذا ذهب فاعسلي عنك الدم ثم صلي » وفي بعضها
 « فتوضئي » *

وحدثنا يونس بن عبد الله ثنا أبو بكر بن أحمد بن خالد ثنا أبي ثنا علي بن
 عبد العزيز ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام حدثني محمد بن كثير عن الاوزاعي عن
 الزهري عن عروة عن عائشة قالت : « استحيضت أم حبيبة بنت جحش فذكرت
 ذلك لرسول الله ﷺ ، فقال عليه السلام : انها ليست بالحيضة ولكنه عرق ، فاذا
 أقبلت الحيضة فدعي الصلاة ، وإذا أدبرت ^(١) فاغتسلي وصلي » *

حدثنا أبو سعيد الجعفي ثنا أبو بكر الأذفوني ^(٢) المقرئ ثنا أحمد بن محمد بن
 اسماعيل ثنا الحسن بن غليب ^(٣) ثنا يحيى بن عبد الله ثنا الليث عن يزيد بن
 أبي حبيب عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن النضر بن المنيرة عن عروة بن
 الزبير أن فاطمة بنت أبي حبيش أخبرته : « انها أتت الى رسول الله ﷺ فشكت
 اليه الدم ، فقال : انما ذلك عرق ، فانظري اذا أتاك قروك فلا تصلي ، فادام القرم
 فتطهرى ثم صلي من القرم الى القرم » *

فأمر عليه السلام باجتناب الصلاة لاقبال الحيضة ، وبالنسل لا دبارها ،
 وخطب ^(٤) بذلك نساء قريش والعرب العارقات بما يقع عليه اسم الحيضة ، فوجب
 أن يطلب بيان ذلك وما هي الحيضة في الشريعة واللغة ، فوجدنا ما حدثناه حماد
 ابن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن

(١) في النسخة « فإذا أدبرت »

(٢) كذا في المصرية ، وفي النسخة « أبو بكر بن الادولوي » بدون اعجام ولم يعرف
 من هو ولا ماصحة هذه النسبة (٣) بالثين المعجمة مصغر وفي النسخة بالمهملة وهو تصحيف
 (٤) في المصرية « وحاض » وهو تصحيف

حنبل ثنا أبي ثنا محمد بن أبي عدي ثنا محمد بن عمرو - هو ابن علقمة بن وقاص - عن الزهري عن عروة عن فاطمة بنت أبي حبيش : « كانت استحيضت فقال لها رسول الله ﷺ : ان دم الحيض اسود (١) يعرف ، فاذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة ، واذا كان الآخر فتوضئي وصلي ، فثمما هو عرق (٢) »

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا قتيبة ثنا يزيد بن زريع (٣) عن خالد الحذاء عن عكرمة عن عائشة قالت « اعتكفت مع رسول الله ﷺ امرأة من أزواجه ، فكانت ترى الصفرة والدم والطست تحتها (٤) ، وهي تصلي »

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد ابن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن سلمة المراكشي ثنا عبد الله ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير وعروة بنت عبد الرحمن كلاهما (٥) عن عائشة زوج النبي ﷺ : « ان أم حبيبة بنت حبيش كانت تحت عبد الرحمن بن عوف (٦) استحيضت سبع سنين ، فاستفتت رسول الله ﷺ في ذلك ، قال رسول الله ﷺ ان هذه ليست بالحيضة ، ولكن هذا عرق فافتسلي وصلي ، قالت عائشة فكانت تغتسل في مكن في حجرة أختها زينب بنت جحش حتى تملأ حجرة الدم الماء »

(١) في البنية « الحيضة » (٢) الحديث بهذا الاسناد ليس في مسند احمد بن حنبل ، وانما هو فيه من حديث فاطمة باسناد بن آخرين انظر المسند (ج ٦ ص ٤٢٠ و ٤٦٣ و ٤٦٤) (٣) في البنية « ثنا قتيبة بن يزيد بن زريع » وهو خطأ (٤) في البخاري (ج ١ ص ٢٨٤) : « اعتكفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من أزواجه مستحاضة فكانت ترى الحمرة والصفرة ، فرجما وضعت الطست تحتها وهي تصلي » وفي البنية « الطست » (٥) كلمة « كلاهما » ليست في صحيح مسلم (٦) في مسلم (ج ١ ص ١٠٣) « بنت حيش حنثة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتحت عبد الرحمن بن عوف »

فصح بما ذكرنا أن الحيض إنما هو الدم الأسود وحده وأن الحرة والصغرة والكسرة عرق وليس حيضاً ، ولا يمنع شيء من ذلك الصلاة •

فإن قيل : إنما هذا الذي يتصل بها الدم أبداً ، قلنا فإن اتصل بها الدم بعض دهرها وانقطع بمضه فما قولكم ؟ ألها هذا الحكم أم لا ؟ فكلمهم بجمع على أن هذا الحكم لها ، قلنا لم : حدوا لنا المدة التي إذا اتصل ^(١) بها الدم والصغرة والكسرة كان لها هذا الحكم الذي أمر به رسول الله ﷺ والمدة التي إذا اتصل بها هذا كله لم يكن لها ذلك الحكم ، فكان الذي وقفوا عليه من ذلك أن قالت طائفة تلك المدة هي أيامها المتتادة لها ، وقالت طائفة أخرى : بل تلك المدة هي أكثر من أيامها المتتادة ^(٢) لها ، فإذا كان ذلك ^(٣) راعوا في أيام عادتبا تكون الدم والافلا ، فقلت لهم : هاتان دعويان ^(٤) قد صمناهما ، والدعوى مردودة ساقطة الا برهان ، فهاتوا برهانكم ان كنتم صادقين ، فقال بعضهم قد صح عن النبي ﷺ أنه قال : « أقصدي أيام أقرائك ودعي الصلاة » ^(٥) فدر الأيام التي كنت تحيضين فيها ، قلنا : نعم هذا صحيح ، وإنما أمر عليه السلام بهذا التي لا يتميز دمها والذي هو كله ^(٦) أسود متصل برهان ذلك قوله للتي يتميز دمها : « ان دم الحيض أسود يعرف فإذا جاء الآخر فصل وإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة وإذا أدبرت فاغتسلي وصى واغسلي عنك الدم وصى » على ما نبين في باب المستحاضة ان شاء الله تعالى •

قال أبو محمد : وهذا لا مخلص لهم منه ، فإن تعلقوا بمن روى عنه مثل قولهم ،

(١) في المصرية « اتصلت » وهو خطأ

(٢) في اليمنية « فكان الذي وقفوا عليه من ذلك قالت طائفة تلك المدة هي

أكثر » الخ وهذا خطأ (٣) في المصرية « كذلك »

(٤) في المصرية « فقلت لهم هذا دعويان » وفي اليمنية « قلنا لم هذه دعويان »

وكلاما خطأ (٥) في المصرية « وتدر » وهو خطأ

(٦) في اليمنية « التي لا يتميز دمها والتي هو كله »

مثل مارويته من طريق علقمة بن أبي علقمة ^(١) عن أمه كنت أري النساء يرسلن الى عائشة بالبرحة فيها الكرسف ^(٢) فيها الصفرة يسألنها عن الصلاة فسمعت عائشة تقول : لا تصلين حتى ترين القصة البيضاء *

قال أبو محمد: ما نعلم لهم عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم متعلقا الا هذه الرواية وحدها ، وقد خولف أم علقمة في ذلك عن عائشة ، وخالف هذه الرواية عن أم علقمة غير أم المؤمنين من الصحابة *

فأما الرواية عن عائشة رضى الله عنها فلن احمد بن عمر بن أنس ^(٣) قال ثنا عبد بن احمد المروى أبو ذر ثنا أحمد بن عبدان الحافظ بنيسابور ثنا محمد بن سهل ابن عبد الله المقرئ البصري ثنا محمد بن اسماعيل البخاري - هو جامع الصحيح - قال : قال لنا علي بن ابراهيم ثنا محمد بن أبي الشمال ^(٤) المطاردي البصري حدثني أم طلحة قالت : سألت عائشة أم المؤمنين فقالت : دم الحيض بحراني أسود *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن أبي بكر الهذلي عن معاذة المدوية عن عائشة قالت : ما كنا نمد الصفرة والكدره حيضاً *

ورويان من طريق أحمد بن حنبل ثنا اسماعيل بن علي ثنا خالد الحذاء عن

(١) في البنية « علقمة بن علقمة » وهو خطأ

(٢) في المصرية « الكرسف » وهو خطأ . والكرسف بضم الكاف والسين المهملة ويثما راء ساكنة هو القطن

(٣) في المصرية « احمد بن غفراء بن أنس » وهو خطأ

(٤) في البنية « السباك » وهو خطأ . وابن أبي الشمال هذا ذكره ابن حبان في الثقات فقال وقال البخاري : لا يتابع على حديثه « وأثره هذا رواه العقيلي في الضعفاء من طريق محمد بن المنثري عنه ، نقله في لسان الميزان (ج ٥ ص ١٩٩ و ٢٠٠) وفيه « ان دم الحيض أحمر بحراني » قال في المصباح « يقال لدم الخالص شديد الحمرة باحر وبحراني ، وقيل الدم البحراني منسوب الى بحر الرحم وهو عمقها » .

أنس بن سيرين قال : استحيضت امرأة من آل أنس فأمروني فقالت ابن عباس فقال : أما ما رأيت الدم البحراني فلا تصلي ، فإذا رأيت الطهر ولو ساعة من نهار فلتغتسل وتصل . فلم يلبثت ابن عباس الى اتصال الدم ، بل رأيي وأقبي أن ما هذا الدم البحراني فهو طهر ، تصلي مع وجوده ، ولو لم تر إلا ساعة من النهار ، وأنه لا يمنع الصلاة الا الدم البحراني ، وهذا اسناد في غاية الجلالة *

ومن طريق البخاري : حدثنا قتيبة ثنا اسماعيل - هو ابن علية - من أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن أم عطية قالت : كنا لا نجد الصفرة والكدرية شيئاً . وأم عطية من المبايعات من نساء الأنصار (١) قديمة الصلبة مع رسول الله ﷺ وقد ذكرنا عن نساء النبي ﷺ (٢) وقاطمة بنت أبي حبيش (٣) وأم حبيبة بنت جحش هذا نفسه ، وكل هذا هو الثابت الصحيح والآسانيد (٤) المالية الصحيحة * وروينا عن علي بن أبي طالب : إذا رأيت بعد الطهر (٥) مثل فصاله الدم أو مثل قطرة الدم من الراف فإتما تلك ركعة من ركعات الشيطان فلتنضح بالماء وتلتوضاً وتصل ، قلن كان عيباً لاخفاء به فلتدع الصلاة . وعن ثوبان في المرأة ترى للبرية (٦) قال : تتوضأ وتصل ، قيل : أشيء قوله أم سمعته ؟ قل : ففاضت عيناه وقال : بل سمعته *

قال أبو محمد : فهذا أقوى من رواية أم علقمة وأولى ، وقد روي ما يوافق رواية

(١) قوله « من نساء الأنصار » ليس في الجنية

(٢) قوله « وقد ذكرنا عن نساء النبي صلى الله عليه وسلم » سقط من المصرية فاحتل الكلام حتى لم يفهم ، وزدناه من الجنية

(٣) في الجنية « وقاطمة بنت أبي حبيش وهو خطأ

(٤) في الجنية « والآسانيد » وهو خطأ

(٥) في الجنية « إذا رأيت الطهر » بجذف « بعد » وهو خطأ

(٦) كذا في المصرية وفي الجنية « البرية » وكلاهما غير مفهوم ، ولم نجد هذا الحديث في مستد أحد ولا في غيره من كتب السنة

أم علقمة عن عمرة من رأبها ، وعن ربيعة ويحيى بن سعيد مثل ذلك ، وقد خاف هؤلاء من التابعين من هو أجل منهم ، كسعيد بن المسيب ، وروينا من طريق قتادة عنه في المرأة ترى الصفرة والكدر : أنها تقتل وتصلى ، وروينا عن سفيان الثوري عن القعقاع : سألتنا إبراهيم النخعي عن المرأة ترى الصفرة ؟ قال : تتوضأ وتصلى ، وعن مكحول مثل ذلك *

فان ذكروا حديث ابن عباس عن النبي ﷺ في الذي يأتي امرأته وهي حائض قال : « ان كان الدم عبيطا فدينار ، وان كان فيه صفرة فنصف دينار » قلنا : هذا حديث لو صح لكانوا قد خالفوا ما فيه ، ومن الباطل أن يكون بعض الخبر حجة وبعضه ليس حجة ، فكيف وهو باطل لا يصح ! لأن راويه عبد الكريم بن أبي المخارق وليس بثقة جرحه (١) أيوب السختياني وأحمد بن حنبل وغيرهما فان قالوا : ان حديث ابن أبي عدي اضطرب فيه ، فرة حدث به من حفظه (٢) ،

فقال : عن الزهري عن عروة عن عائشة ، ومرة حدث به من كتابه فقال : عن الزهري عن عروة عن قاطمة بنت أبي حبيش ، ولم يذكر هذا الكلام أحد غير محمد بن أبي عدي ، قلنا : هذا كله قوة للخبر ، وليس هذا اضطرابا ، لأن عروة رواه عن قاطمة وعائشة معا ، وأدركهما (٣) معا ، فعائشة خالته أخت أمه (٤) ، وقاطمة بنت أبي حبيش ابن المطلب بن أسد (٥) ابنة عمه ، وهو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد ابن أسد (٦) ، ومحمد بن أبي عدي الثقة الحافظ الأمين ، ولا يعترض بهذا الا المعتزلة الذين لا يقولون بخبر الواحد ، تمللا على إبطال السنن فسقط كل ما تعلقوا به . والحمد لله رب العالمين *

وقولنا هذا هو قول جمهور أصحابنا *

وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق وعبد الرحمن

-
- (١) في البنية « خرج » وهو تصحيف (٢) في البنية « من لفظه » وهو خطأ
(٣) في البنية « فادركهما » وما هنا أصح (٤) لأن أمه اسماء بنت أبي بكر الصديق
(٥) في المصرية « أسيد » بالتصغير وهو خطأ (٦) في البنية بمحمد بن « أسد »

ابن مهدي: الصفرة والكبرة في أيام الحيض حيض ، وليست في غير أيام الحيض
حيضا ، وقال الليث بن سعد : الدم والصفرة والكبرة في غير أيام الحيض ليس شيء
من ذلك حيضا ، وكل ذلك في أيام الحيض حيض ^(١) وقال مالك وعبيد الله بن الحسن ^(٢) •
للصفرة والكبرة حيض ، سواء كان في أيام الحيض أو في غير أيام الحيض ، وقال أبو
يوسف ومحمد : الصفرة والدم فكل ذلك في أيام الحيض حيض ^(٣) وأما الكبرة فهي
في أيام الحيض قبل الحيض ليست حيضا ، وأما بعد الحيض فهي حيض ، وكل ذلك
ليس في غير أيام الحيض حيضا ^(٤) ، على عظيم اضطرابهم في الدم في غير أيام
الحيض ، فإن أبا حنيفة قال : إذا رأت المرأة الدم قبل أيام حيضها ثلاثة أيام فأكثر
واقطع في أيام حيضها أو اتصل أقل من ثلاثة أيام منها فليس شيء من ذلك حيضا
ولا يمنع بذلك من الصلاة والصوم والوطء إلا أن يتكرر ذلك عليها مرتين ويتصل
كذلك فهو حيض متصل ^(٥) ، قال : فإن رأت الدم قبل أيام حيضها بيومين فأقل
واتصل بها في أيامها ثلاثة أيام فأكثر فهو كله حيض ، ما لم يجاوز عشرة أيام ، قال : فإن
رأت الدم قبل أيام حيضها ثلاثة أيام فصاعدا وفي أيام الحيض متصلا بذلك ثلاثة
أيام فصاعدا ، فمرة قال : كل ذلك حيض ، ومرة قال : أما ما رأت قبل أيامها فليس
حيضا ، وأما ما رأت في أيامها فهو حيض ، وهذه تخاليف ناهيك بها ! وقال أبو ثور
وبعض اصحابنا : الصفرة والكبرة في غير أيام الحيض ليستا حيضا ، وفي أيام الحيض
قبل لدم ليستا حيضا ، وأما بعد الدم متصلا به فهما حيض •
قال علي : واحتج هؤلاء بأن قالوا : ما لم يتيقن الحيض فلا يجوز أن تترك الصلاة

(١) في الاصلين « حيضا » وهو لحن (٢) هو عبيد الله بن الحسن الشيرى قاضي
البصرة فقيه ثقة . وهو الذي قال ان كل مجتهد مصيب ، وأخذت عليه هذه الخلطة وقيل
انه رجع عنها . وللسنة ١٠٥ ومات سنة ١٦٨ . وفي المصرية « عبادة » بالتكبير وهو خطأ
(٣) في النسخة « حيضا » وهو لحن (٤) في النسخة « حيض » وهو لحن
(٥) في النسخة « فهو حيض ومتصل » وهو خطأ

والصوم المتيقن وجوبهما، ولا أن نمنع من الوطء المتيقن تحليله حتى إذا تيقن (١)
 الحيض وحرمت الصلاة والصوم والوطء يتيقن لم يسقط تحريم ذلك الا يتيقن آخره
 قل على وهذا عمل غير صحيح البيان، بل هو محمول، وذلك أن هاتين المقدمتين
 حق، الا أن اليقين الذى ذكروا هو النص، وقد صح النص بأن ما عدا الدم (٢)
 الاسود ليس حيضا، ولا يمنع من صلاة ولا من صوم ولا من وطء، فصارت حجبتهم
 حجة عليهم، وأيضا فلو لم يكن ههنا هذا النص لما وجب ما قولوه، لان الصلاة والصوم
 فرضان قد تيقن وجوبهما والوطء حق قد تيقنت اباحتها في الزوجة والامة المباحة
 والحيض قد تيقن أنه محرم به كل ذلك، فلا يجوز أن يقطع على شيء بأنه حيض محرم
 للصلاة والصوم والوطء الا بنص وارد أو بإجماع متيقن، وأما بدعوى مختلف فيها
 فلا، فهذا هو الحق، ولا نص ولا إجماع ولا لغة في أن ما عدا الدم الاسود حيض
 أصلا، وقد صح النص والاجماع واللغة على أن الدم الاسود حيض، فلا يجوز أن
 يسمى حيضا الا ما صح النص والاجماع بأنه حيض، لا ما لا نص فيه ولا إجماع *
 واحتج بعض أهل المقالة الاولى بأن قل لما كان السواد حيضا وكانت الحرة جزءا
 من أجزاء السواد وجب أن تكون حيضا، ولما كانت الصفرة جزءا من أجزاء الحرة
 وجب أن تكون حيضا (٣)، ولما كانت الكدرة جزءا من أجزاء الصفرة وجب أن
 تكون حيضا، ولما كان كل ذلك في بعض الاحوال حيضا وجب أن يكون في كل
 الاحوال حيضا *

قال أبو محمد: وهذا قياس والقياس كله باطل ثم لو كان القياس حقا لكان هذا منه
 عين الباطل، لأنه يمارض بأن يقال له: لما كانت القصة البيضاء طهرا وليست حيضا
 بإجماع ثم كانت الكدرة بيضا غير ناصح: - وجب أن لا تكون حيضا، ثم لما كانت

(١) في المصرية « إذا لم يتيقن » وهو خطأ

(٢) في المصرية « وقد صح النص فان ما عدا الدم » وفي النجدة « بل ما عدا الدم »

(٣) في النجدة « وجب أن تكون في بعض الاحوال حيضا » وهذه الزيادة

لا لزوم لها هنا الآن.

الصفرة كسرة مشبعة وجب ان لا تكون حيضاً ثم لما كانت الحرة صفرة، شمة وجب ان لا تكون حيضاً ولما كان ذلك في بعض الاحوال — وهو ما كان يمد أكثر أيام الحيض — ليس حيضاً وجب أن يكون في جميع الأحوال ليس حيضاً فهذا أصح من قياسهم، لاننا لم نساعدكم قط على ان الحرة والصفرة والكثرة حيض في حل من الاحوال، ولأن وقت من الأوقات، ولا جاء بذلك قط نص ولا اجماع ولا قياس غير معارض ولا قول صاحب لم يعارض، وهم كلهم قد وافقونا على أن كل ذلك ليس حيضاً اذا روي فيما زاد في أيام الحيض، فبطل قياسهم، وكان ما جئناهم به — لوضح القياس لا يصح غيره، وكذلك لا يوافقون على أن الحرة جزء من السواد، ولأن الصفرة جزء من الحرة، ولا أن الكثرة جزء من الصفرة، بل هي دعوى عارضناهم بدعوى مثلها فسقط كل مناقره، والحمد لله رب العالمين، وثبت قولنا بشهادة النص والاجماع له .

٢٥٥ — مسئلة — فإذا رأت الطهر (١) كما ذكرنا لم تحمل لها الصلاة ولا الطواف بالكعبة حتى تفصل جميع رأسها وجدها بالماء، أو تتييم ان عدت الماء أو كانت مريضة عليها في الفسل حرج، وإن أصبحت صائبة ولم تفصل فافست أو تيممت — ان كانت من أهل التيمم — بمقدار ما تدخل في صلاة الصبح صح صيامها، وهذا كله إجماع متيقن، وقول رسول الله ﷺ: «وإذا أدبرت الحيضة فتطهري» وقول الله تعالى: (فإذا تطهرن فاتوهن) وقد أخبر عليه السلام أن الأرض طهور (٢) اذا لم نجد الماء، فوجب التيمم للعائض عند عدم الماء وفي تأخيرها الفسل والتيمم عن هذا المقدار خلاف نذكره في كتاب الصيام إن شاء الله .

٢٥٦ — مسئلة — وأما وطء زوجها أو سيدها لها اذا رأت الطهر فلا يحمل إلا بأن تفصل جميع رأسها وجدها بالماء أو بأن تتييم (٣) ان كانت من أهل التيمم فان لم تفعل فبأن تتوضأ وضوء الصلاة أو تتييم ان كانت من أهل التيمم، فان لم تفعل فبأن تفسل فرجها بالماء ولا بد أي هذه الوجوه الاربع فعلت حل له وطؤها .

(١) في المصرية « الكثرة » وهو خطأ (٢) في المصرية « طهوراً » وهو لحن

(٣) في المصرية « وأن تتييم » وما هنا أحسن

برهان ذلك قول الله تعالى (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا يقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله) قوله: (حتى يطهرن) معناه حتى يحصل لمن الطهر الذى هو عدم المحيض، وقوله تعالى: (فإذا تطهرن) هو صفة فمابين وكل ما ذكرنا يسى فى الشريعة وفى اللغة تطهراً وطهوراً وطهراً، فأى ذلك فملت فقد تطهرت: قال الله تعالى: (فيه رجال يحبون أن يتطهروا) فجاء النص والاجماع بأنه غسل الفرج والدبر بالماء. وقال عليه السلام: «جئت لى الارض مسجداً وطهوراً» فصح أن التيمم للجنازة وللحدث طهور. وقال تعالى: (وان كنتم جنبا فاطهروا) وقال عليه السلام: «لا يقبل الله صلاة بغير طهور» يعنى الوضوء.*

ومن اقتصصر بقوله تعالى: (فإذا تطهرن) على غسل الرأس والجسد كله دون الوضوء ودون التيمم ودون غسل الفرج بالماء فقد قفأ مالا علم له به، وادعى أن الله تعالى أراد بعض ما يقع عليه كلامه بلا برهان من الله تعالى.*
ويقال لم: هلا فلتتم هذا فى الشفق (١)؟ اذ قلتم أى شىء توقع عليه اسم الشفق فيغروبه تدخل صلاة العتمة، فمرة يحملون اللفظ على كل ما يقتضيه، ومرة على بعض ما يقتضيه بالدعوى والهوس.*

فلن قال اذا حاضت حرمت باجماع فلا تحل الا باجماع آخر، قلنا هذا باطل، ودعوى كاذبة، لم يوجبها لا نص ولا اجماع، بل اذا حرم الشىء باجماع ثم جاء نص يبيحه فهو مباح، مانبال أجمع على اباحته أم اختلف فيها، ولو كانت قضيتكم هذه صحيحة لبطل بها عليكم أكثر أقوالكم، فيقال لكم: قد حرمت الصلاة على المحدث والمجنب باجماع، فلا تحل لها الا باجماع ولا تجزوا للمجنب (٢) أن يصلى بالتيمم ولو عدم الماء شهراً فلا اجماع فى ذلك، بل عمر بن الخطاب وابن مسعود وابراهيم والاسود لا يجيزون له الصلاة بالتيمم، وأبطلوا صلاة من توضأ ولم يستلشق،

(١) فى البنية «فى السقف» وهو خطأ يفسد المعنى

(٢) من قوله «فيقال لكم» الى هنا سقط من البنية

لأنه لا إجماع في صحتها (١) وأبطلوا صلاة من توضأ بفضل امرأة (٢) ومن لم يتوضأ مما مست النار ، وهذا كثير جداً ، وكذلك القول في الصيام والزكاة والحج وجميع الشرائع ، فصح أن قضيتهم (٣) هذه في غاية الفساد في ذاتها ، وفي غاية الفساد لقولهم •

قال علي : ومن قال بقولنا في هذه المسألة عطاء وطاوس ومجاهد ، وهو قول أصحابنا •

وقل أبو حنيفة وأصحابه : إن كانت أيامها عشرة أيام فبانتقطاع العشرة الأيام يحل له وطؤها ، اغتسلت أو لم تغتسل ، مضى لها وقت صلاة (٤) أو لم يمض توضأت أو لم تتوضأ ، تيممت أو لم تقيم ، غسلت فرجها أو لم تغسله ، فن كانت أيام حبسها أقل من عشرة أيام لم يحل له أن يطأها إلا بأن تغتسل أو يمضى لها وقت ادنى صلاة من طهرها فإن مضى لها وقت صلاة واحدة طهرت فيه أو قبله ولم تغتسل فيه فله وطؤها ، وإن لم تغتسل ولا تيممت ولا توضأت ولا غسلت فرجها فن كانت كتابية حل له وطؤها إذا رأت الطهر على كل حل •

وهذه أقوال نحمد الله على السلامة منها ، ولم يرو عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم في هذه المسألة شيء ، ولا نعلم أيضاً (٥) عن أحد من التابعين إلا عن سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار والزهرى وربيعة المنع من وطئها حتى تغتسل ولا حجة في قولهم لو انفردوا ، فكيف وقد عارضهم من هو مثلم . والله تعالى التوفيق •

- (١) قوله « وأبطلوا صلاة من توضأ » ولم يستثنى لأنه لا إجماع في صحتها • سقط من الجنية (٢) في المصرية « بفضل امرأته » وما هنا أصح
(٣) في المصرية « قضيتكم » وما هنا أنسب لسياق الكلام
(٤) في المصرية « وقت الصلاة » وما هنا أحسن
(٥) في المصرية « ولا يسله أحد أيضاً » وما هنا أقرب إلى الصواب ، فليس من عادة ابن حزم أن يجزم بمثل هذه السعوى العريضة : أنه لا يوجد أحد من الناس يعلم قولاً عن واحد من التابعين في هذه المسألة إلا ما علمه هو فقط

وكم من مسألة خالفوا فيها أكثر عددا (١) من هؤلاء من الصحابة رضى الله عنهم لا يعرف لهم فيها مخالف ، وقد ذكرنا منها كثيرا قبل ، ونذكر ان شاء الله عز وجل من ذلك الرواية عن عمرو بن عيسى وأبي هريرة وعبد الله بن عمر ونافع بن جبير : لا تجوز الصلاة في مقبرة ولا الى قبر (٢) ، ولا يعرف لهم في ذلك مخالف من الصحابة ، غالفوم بأرائهم ، وعن أبي بكر وثابت بن قيس وأنس : النخذ ليست عورة (٣) ولا يعرف لهم في ذلك مخالف من الصحابة ، غالفوم ، ومثل ذلك كثير جدا •

ولو أن الله تعالى أراد بقوله : (تطهرون) بعض ما يقع عليه اللفظ دون بعض لما أغفل رسول الله ﷺ بيان ذلك ، فلما لم يخص (٤) عليه السلام ذلك وأحالتنا على القرآن أيقنا قطعاً بأن الله عز وجل لم يرد بمد ما يقتضيه اللفظ دون بعض ، فان قالوا قولنا أحوط ، قلنا حاشا لله ، بل الاحوط أن لا يحرم عليه ما أحله الله عز وجل من الوطء بغير يقين فان قالوا : لا يحل له وطؤها إلا بما يحل لها الصلاة ، قلنا هذه دعوى باطل منتقضة ، أول ذلك أنها لا برهان على صحتها ، والثاني أنه قد يحل له وطؤها حيث لا يحل لها الصلاة ، وهو كونها بجنبه ومعدته ، والثالث أن يقال لهم : هلا قلتم لا يحل له وطؤها إلا بما يحل لها به الصوم وهو يحل لها عندهم برؤية الطهر فقط فهذه دعوى بدعوى !! •

فان قال بعضهم : وجدنا التحريم بدخيل بأدق الأشياء (٥) ، ولا يدخل التحليل الا بأغلظ الأشياء ، كمنكاح مائكة الآباء ، يحرم بالقد ، وتحليل المطلقة ثلاثاً لا يحل لها الا بالقد والوطء ، قلنا ليس كما قلتم ، بل قد خالفتم قضيتكم هذه على فسادها وبطلانها فتركتم أغلظ الأشياء مما قلتم غيركم وهو الاجتناب ، فان الحسن البصري لا يرى المطلقة ثلاثاً تحل الا بالقد والوطء والانزال ولا بد ، وسعيد بن

(١) في الجنة « الأكثر عددا » (٢) في الجنة « في حفرة ولا الى قبر »

(٣) في المصرية « النخذ ليس عورة » وهو خطأ لأن النخذ مؤنثة

(٤) في الجنة « قلم يخص » بمحذف « لما » وهو خطأ

(٥) في الجنة « بأدق الاشياء » وهو تصحيف

السبب يرى أنها تحل بالمقد فقط وإن لم يكن وطء ولا دخول ، ثم يقال لم : قد وجدنا التحليل يدخل بأذن الأشياء ^(١) وهو فرج الأجنبية الذي في وطنه دخول النارء وإباحة الدم بالرجم والشوة بالسياط ، فإنه يحل بثلاث كلمات أو كلمتين : انكحني ابتنتك ، قال : قد انكحها أو تلفظ هي بالرضا والولى بالأذن ^(٢) وبأن يقول سيد الأمة : هي لك هبة ، ووجدنا التحريم لا يدخل إلا بأغلظ الأشياء وهو طلاق الثلاث أو انقضاء أمد العدة ، ووجدنا تحريم الريبة ^(٣) لا يدخل إلا بالمقدء والدخول والافلا فظهر أن الذي قالوه تخليط ، وقول بالباطل في الدين ، والحق من هذا هو أن التحريم لا يدخل إلا بما يدخل به التحليل ، وهو القرآن أو السنة ولا مزيد . وبالله تعالى التوفيق *

٢٥٧ مسألة — وقد تقضى الحائض اذا ظهرت شيئاً من الصلاة التي مرت في أيام حيضها ، وتقضى صوم الايام التي مرت لها في أيام حيضها ، وهذا نص مجمع لا يختلف فيه أحد *

٢٥٨ مسألة — وإن حاضت امرأة في أول وقت الصلاة أو في آخر الوقت ولم تكن صلت تلك الصلاة سقطت عنها ^(٤) ولا إعادة عليها فيها ، وهو قول أبي حنيفة والأوزاعي وأصحابنا ، و به قال محمد بن سيرين وحماد بن أبي سليمان ، وقال النخعي والشعبي وقتادة وإسحاق : عليها القضاء ، وقال الشافعي إن أمكنها أن تصلبها فعليها القضاء *

قال علي : برهان قولنا هو أن الله تعالى جعل للصلاة وقتاً محمداً أولاً وآخره وصح أن رسول الله ﷺ صلى الصلاة في أول وقتها وفي آخر وقتها ، فصح أن المؤخر لها

(١) في البنية « قد وجدنا التحليل يأزف الأشياء »

(٢) كلمة « بالأذن » محذوفة في البنية (٣) في البنية « الزينة » وهو خطأ

(٤) في البنية « وإن حاضت امرأة في أول الوقت ولم تكن صلاة سقطت عنها »

الح وهو سقط ضاع به كثير من معنى الكلام ، وما هنا هو الصواب

الى آخر وقتها ليس عاصياً ، لأنه عليه السلام لا يفعل المعصية ، قاذ ليست عامية فلم تتمين الصلاة عليها بعد ولما تأخيرها ، قذا لم تتمين عليها حتى حاضت فقد سقطت عنها ، ولو كانت الصلاة تجب بأول الوقت لكان من صلاحها بعد مضي مقدار تأديتها من أول وقتها قاضياً لها لا مصلية ، وقسقا بتأخيرها عن وقتها ، ومؤخراً لها عن وقتها ، وهذا باطل لا اختلاف فيه من أحد . *

٢٥٩ - مسألة فإن طهرت في آخر وقت الصلاة بمقدار ما لا يمكنها الفسل والوضوء حتى يخرج الوقت ، فلا تلزها تلك الصلاة ولا قضاؤها ، وهو قول الأوزاعي وأصحابنا ، وقال الشافعي وأحمد : عليها أن تعلى . قال أبو محمد : برهان صحة قولنا أن الله عز وجل لم ييسح^(١) الصلاة إلا بطهور ، وقد حد الله تعالى للصلاوات أوقاتها ، فإذا لم يمكنها الطهور وفي الوقت بقية فنحن على يقين من أنها لم تكف تلك الصلاة التي لم يحل لها أن تؤديها في وقتها *

٢٦٠ - مسألة - وللرجل أن يتلذذ من امرأته الحائض بكل شئ ، حاشا الإيلاج في الفرج ، وله أن يشفر ولا يولج وأما الدبر فخرام في كل وقت *
وفي هذا خلاف فروينا عن ابن عباس أنه كان يعتزل فراش امرأته إذا حاضت وقال عمر بن الخطاب وسعيد بن المسيب وعطاء - إلا أنه لا يصح عن عمر - وأبو حنيفة^(٢) ومالك والشافعي : له ما فوق الإزار من السرة فصاعداً الى أعلاها ، وليس له ما دون ذلك *

فأما من ذهب مذهب ابن عباس فإنه احتج بقول الله تعالى . (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يبلوثر)

(١) في المصرية « لم ييسح » وبمذهب « الصلاة » وهو خطأ غريب

(٢) في المصرية « وقال أبو حنيفة » وهو خطأ ، لأنه يكون قول عمر وسعيد وعطاء محذوفاً ، مع أن المراد أنهم هم وأبو حنيفة ومالك والشافعي قالوا : له ما فوق الإزار إلخ إلا ان هذا لم يصح عن عمر ، وهذا ظاهر من سياق كلام المؤلف

وبحديث رويناه من طريق أبي داود عن سعيد بن عبد الجبار (١) عن عبد العزيز الدراوردي (٢) عن أبي الجان عن أم ذرة (٣) عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كنت اذا حضرت نزلت عن المئال (٤) على الخصر فلم يقرب رسول الله ﷺ ولم ندن منه حتى نظهر (٥) » .

قال أبو محمد : وأما هذا الخبر فانه من طريق أبي الجان كثير بن الجان الرحال وليس بالمشهور ، عن أم ذرة وهي بجولة فسقط (٦) وأما الآية فهي (٧) موجبة لفعل بن عباس ، الا أن يأتي بيان صحيح عن رسول الله ﷺ فيوقف عنده ، فأرجأنا أمر الآية ، *

ثم نظرنا فيما احتج به من ذهب الى ما قال به أبو حنيفة ومالك ، فوجدناهم يمتنعون بخبر رويناه من طريق ابن وهب عن محزمة بن بكير عن أبيه عن كريب مولى ابن عباس سمعت ميمونة أم المؤمنين قالت : « كان رسول الله ﷺ يضلمج معي وأنا حائض ويبنى وبينه ثوب » ، *

وبحديث آخر رويناه من طريق القيث بن سعد عن الزهري عن حبيب مولى

(١) في العينة « سعيد بن الحباب » وهو خطأ

(٢) راء بن ينهما ألف وواو ، وفي المصرية « الداوردي بحذف الراء الاولى

وهو خطأ (٣) يفتح الدال المعجمة وفي الاصلين بالدال المهملة وهو تصحيف

(٤) في المصرية « على المئال » وفي العينة « عن المئال » وكلاهما خطأ صحناه

من أبي داود (ج ١ ص ١١٠) والمئال بالياء المثلثة القراش .

(٥) في المصرية « فلم يقرب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدن منية حتى

يطهر » وفي العينة « ولم يدن منى حتى يطهر » وكلاهما خطأ صحناه من أبي داود

(٦) ان جهلها ابن حزم فقد عرفها غيره فأبو الجان ذكره ابن حبان في

التقاة وام ذرة هي مولاة عائشة روى عنها ابن المنكر وأبو الجان هذا وعائشة بنت

سعد فارتقت جهالة عينها وذكرها ابن حبان في التقاة وقال السجلى « تاجية نمة »

قارتقت جهالة وصفها . (٨) في المصرية « فهو » وهو خطأ

عروة عن نذبة مولاة ميمونة : « أن رسول الله ﷺ كان يياشر المرأة من نساءه وهي حائض إذا كان عليها إزار يبلغ انصاف الفخذين ^(١) أو الركبتين وهي محتجزة ^(٢) »
 وبحديث رويناه من طريق أبي خليفة عن مسدد عن أبي عوانة عن عمر بن
 أبي سلمة عن أبيه عن عائشة : « أنها كانت تنام مع رسول الله ﷺ وهي حائض
 وبينهما ثوب » *

وبخبر رويناه عن أبي اسحاق عن عاصم بن عمرو العجلي أن نفراً سألوا عمر فقال
 « سألت رسول الله ﷺ ما يجمل للرجل من امرأته حائضاً ؟ قال رسول الله ﷺ :
 لك ما فوق الأزار ، لا تطلن الى ما تحته حتى تطهر » ، وروى أيضاً عن أبي
 اسحاق عن عمير مولى عمر مثله ، وعن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك بن مغول
 عن عاصم بن عمرو : أن عمر مثله ^(٣) ورويناه أيضاً عن مسدد عن أبي الاحوص
 عن طارق بن عبد الرحمن عن عاصم بن عمرو ، *

وبحديث رويناه من طريق هرون بن محمد بن بكارتنا مروان - يعني ابن محمد -
 ثنا الهيثم بن حميد ثنا الملاء بن الحارث ^(٤) عن حرام بن حكيم ^(٥) عن عمه :
 « أنه سأل رسول الله ﷺ : ما يجمل لى من امرأتى وهي حائض ؟ قال : لك
 ما فوق الأزار » *

وبخبر رويناه من طريق هشام بن عبد الملك البزفي ^(٦) عن بقية بن الوليد

(١) في الجنة « الفخذ » وهو خطأ (٢) في الأصل بالراء وفي الجنة
 « محجزة » وكل خطأ ، والحجز المنع والحاجز الحائل أى تشد الأزار على وسطها
 وفي أبي داود (ج ١ ص ١٠٩) « أو الركبتين تحتجزة به » .

(٣) في المصرية « عن عاصم بن عمرو أن مثله » وهو خطأ

(٤) الملاء بالعين المهملة . وفي الجنة « الجلاء » بالميم وهو خطأ

(٥) حرام بفتح الحاء والراء المهملتين ، وعمه هو عبد الله بن سعد بن الحكم
 الأنصاري وقد روى أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم . انظر مسند احمد (ج ٢
 ص ٣٤٢ وج ٥ ص ٢٩٣) وطبقات ابن سعد (ج ٧ ص ١٩٣) وليس فيها هذا الحديث

(٦) بفتح الياء والزاي وآخره نون ثم ياء التسمية

عن سعيد بن عبد الله الاخطش (١) عن عبد الرحمن بن عائذ الازدي — هو ابن قرط أمير حمص — عن معاذ بن جبل : « سألت رسول الله ﷺ عما يبجل الرجل من امرأته وهي حائض ؟ قال : ما فوق الازار ، والنمف عن ذلك أفضل » •

وبحديث رويناه من طريق عبد الرحيم بن سليمان ثنا محمد بن كريب عن كريب عن ابن عباس انه سئل عما يبجل من المرأة وهي حائض لزوجها ؟ قال : سمعنا والله أعلم ان كان قلله رسول الله ﷺ فهو كذلك : بجل ما فوق الازار ، •

وبخبر رويناه من طريق محمد بن المجهل عن محمد بن الفرج (٢) عن يونس بن محمد ثنا عبد الله بن عمر عن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة : « ان رسول الله ﷺ سئل ما يبجل الرجل من امرأته ؟ قال : ما فوق الازار » •

فنظرنا في هذه الآثار فوجدناها لا يصح منها شيء ، أما حديثا ميمونة فأحدهما عن محرم بن بكير عن أبيه ولم يسمع من أبيه ، وأيضاً فقد قل فيه ابن معين : محرم هو ضعيف ليس حديثه (٣) بشيء والآخر من طريق ندبة وهي مجبولة لا تعرف ، وأبو داود يروي هذا الحديث عن الليث قتل : قل ندبة بفتح النون والبدال ومعمرويه ويقول : ندبة بضم النون واسكان الباء ، ويونس يقول بديهة بالباء المضمومة والبدال المفتوحة والياء المشددة ، كلهم يرويه عن الزهري كذلك ، فسقط خبرا ميمونة •

وأما حديثا عائشة فأحدهما من طريق عمر بن أبي سلمة ، وقد ضعفه شعبة ولم

(١) الاخطش بالعين المعجمة والطاء المهملة والشين المعجمة ، وفي البنية بالعين المهملة وهو تصحيف ، وسعيد هذا اختلف في اسمه فقيل سعد وقيل سعيد .

(٢) بالجيم وفي الاصلين بإلحاء المهملة وهو تصحيف

(٣) أما أنه لم يسمع من أبيه فتم ، وقيل أنه سمع منه حديثاً واحداً هو حديث الوزر ، وأما أنه ضعيف فلا ، فقد وثقه مالك واحمد وابن الدين وابن سعد وغيرهم •

يؤتفه أحد (١) فسقط ، وأما الثاني : فمن طريق عبد الله بن عمر وهو العمري الصغير ، وهو متفق على ضعفه ، أما الثقة أخوه عبيد الله ، فسقط حديثا عائشة
وأما حديث عمر فان أبا اسحاق لم يسمه من عمير مولى عمر ، هكذا رويناه من طريق زهير بن حرب : ثنا عبد الله بن جعفر المحرمي (٢) ثنا عبيد الله بن عمرو الجزري (٣) عن زيد بن أبي أنيسة عن أبي اسحاق عن عاصم بن عمرو عن عمير مولى عمر عن النبي ﷺ فذكر هذا الحديث نصاً ، فسقط اسناده لأن عاصم بن عمرو لم يسمه من عمر بل رواه كما ذكرنا منقطعاً عن عمير ، ورويناه أيضاً عن زهير بن معاوية عن أبي اسحاق عن عاصم بن عمرو الشامي عن أحد الثفر الذين أتوا عمر فذكر هذا الحديث بنصه ، ورويناه أيضاً من طريق شعبة قال : سمعت عاصم بن عمرو (٤) البجلي يحدث عن رجل عن القوم (٥) الذين سألوا عمر فذكر الحديث نفسه قائماً رواه عاصم بن عمرو عن رجل مجهول عن مجهولين ، فسقط جملة
ثم نظرنا في حديث حرام بن حكيم عن عمه فوجدناه لا يصح ، لأن حرام بن

(١) كيف هذا وقد روى عن ابن مسعود أنه صح له حديثاً ، وقال ابن حنبل صالح ثقة إن شاء الله ، وقال ابن عدى : حسن الحديث لأبأس به ١١ ولعل قول ابن عدى هو اعدل ما قيل فيه

(٢) بفتح الميم واسكان الخاء المسجدة وتخفيف الراء المفتوحة وأظن ان ذكر « المحرمي » هنا خطأ من ابن حزم لأن المحرمي هذامات سنة ١٧٠ وعبيد الله بن عمرو الجزري مات سنة ١٨٠ فبعد أن يروي المحرمي عنه ولم يذكر أحد أنه روى عنه ، والظاهر ان صوابه « عبد الله بن جعفر الرقي » وهو المعروف بالرواية عن عبيد الله بن عمرو ، ومات الرقي سنة ٢٢٠

(٣) هو عبيد الله بن عمرو ابو وهب الجزري الرقي . وفي المصرية « الجوزي » وهو خطأ

(٤) في المصرية « البلخي » وهو خطأ

(٥) في البنية « عن الموام » وما هنا أصح

حكيم ضعيف ، وهو القى روى غسل الأشئين من المنى (١) ، وأيضاً أن هذا الخبر رواه عن حرام مروان بن محمد وهو ضعيف (٢) .

ثم نظرنا في حديث ما ذ فوجدناه لا يصح ، لأنه عن بنية وليس بالقوى ، عن سميد الأعطش (٣) وهو مجهول ، مع ما فيه من أن التعفف عن ذلك أفضل ، وهم لا يقولون بهذا .

ثم نظرنا في حديث ابن عباس فوجدناه لم يحقق اسناده ، فسقطت هذه الأخبار كلها ولم يجر التعلق بشيء منها (٤) .

ثم نظرنا فيما قلناه فوجدنا الصحيح عن ميمونة وعائشة أمي المؤمنين رضى الله عنهما هو ما روينا من طريق عبد الله بن شداد عن ميمونة : « كان رسول الله ﷺ يباشر نسائه فوق الإزار وهن حيض » وما روينا من طريق عبد الرحمن بن الأسود وأبراهيم النخعي كلاهما عن الأسود عن عائشة : « أنه عليه السلام كان يأمرها أن تنزى في فور حيضتها ثم يباشرها ، وأيكم يملك إربه (٥) كما كان رسول الله ﷺ يملك إربه » .

(١) في النجاة هنا في الموضعين « حرام » بالزاي وكذلك في طبقات ابن سعد (ج ٧ ص ٢٩٣) وهو تصحيف . وفي ابن سعد أيضاً « حرام » بن معاوية وقد فرق البخاري بين حرام بن حكيم وحرام بن معاوية ، قال الخطيب . وهم البخاري في ذلك لأنه رجل واحد اختلف على معاوية بن صالح في اسم أبيه . وحرام هذا وثقه الجلي ودجم وابن حبان ، قال ابن حجر في التذيب : « وقد ضعفه ابن حزم في أعلى بغير مستند » (٢) مروان بن محمد هو الاسدي الطاطري — بفتح الطاء بن المهملتين — وهو ثقة . قال ابن حجر « ضعفه أبو محمد بن حزم فأخطأ لأننا لا نعلم له سلفاً في تضعيفه الا ابن قانع وقول ابن قانع غير مقنع »

(٣) في النجاة « الأعطش » بإمالة الين وهو تصحيف

(٤) ثم هو ضعيف لأن في اسناده محمد بن كريب ، قال احمد والبخاري « منكر الحديث » (٥) في النجاة « إربه » بإلواء المثناة وهو تصحيف ، والارب بكسر الهزة وإلواء الموحدة هو الضو والمعنى أنه يملك نفسه عن الوقوع في محظور تدعو اليه شهوة فهو يقصمها

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا عمرو بن منصور ثنا هشام بن عبد الملك - هو الطيالسي - ثنا يحيى بن سعيد - هو القطان - حدثني جابر بن صبح قال سمعت خلاص بن عمرو يقول سمعت عائشة أم المؤمنين تقول: « كنت أنا ورسول الله ﷺ في الشمار الواحد وأنا حائض فإن أصابه منى شيء غسله لم يمتعه الى غيره وصلى فيه ثم يعود معي (١) » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا موسى بن اسماعيل ثنا حماد - هو ابن سلمة - عن أيوب عن عكرمة عن بعض أزواج رسول الله ﷺ : « أن رسول الله ﷺ كان إذا أود من الحائض شيئاً أتى على فرجها ثوباً (٢) » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا حماد بن سلمة (٣) ، ثنا ثابت - هو البناني - عن أنس بن مالك : « أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة لم يواكلوها ولم يجامعوها في البيت ، فسأل أصحاب النبي ﷺ عن ذلك ، فأنزل الله تعالى (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض) الى آخر الآية فقال رسول الله ﷺ : اصنعوا كل شيء إلا النكاح » *

فكان هذا الخبر بصحته وبيان أنه كان أنزل الآية هو البيان عن حكم الله تعالى في الآية ، وهو الذي لا يجوز تعديه ، وأيضا فقد يكون المحيض في اللغة موضع المحيض وهو الفرج ، وهذا فصيح معروف ، فتكون الآية حينئذ موافقة للخبر

(١) هذا الحديث في النسائي (ج ١ ص ٥٤) عن محمد بن النضر عن يحيى بن سعيد ولم أجد فيه بالاستناد الذي هنا ورواه أبو داود عن مسدد عن يحيى (ج ١ ص ١١٠)
 (٢) رواه أبو داود (ج ١ ص ١١١) ونقل شارحه عن الفتح أنه قال «إسناده قوى»
 (٣) من أول قول « ثنا عمرو بن منصور ثنا هشام بن عبد الملك » في حديث أحمد بن شعيب النسائي الذي قبل هذا بحديث الى هنا سقط من النسخة الجيدة وهو خطأ

المذكور ، ويكون معناها : فاعتزلوا النساء في موضع الحيض ، وهذا هو الذي صح عنه جاء عنه في ذلك شيء من الصحابة رضي الله عنهم ، كما روينا عن أبيوب السخيتي عن أبي معشر عن إبراهيم النخعي عن مسروق قال : سألت عائشة : ما يبخل لي من امرئتي وهي حائض ؟ قالت كل شيء إلا الفرج ، وعن علي بن أبي طلحة (١) عن ابن عباس (فاعتزلوا النساء في الحيض) (٢) قال : اعتزلوا نكاح فروجهن ، وهو قول أم سلمة أم المؤمنين ومسروق والحسن وعطاء وإبراهيم النخعي والشمي ، وهو قول سفيان الثوري ومحمد بن الحسن والصحيح من قول الشافعي ، وهو قول داود وغيره من أصحاب الحديث *

قال أبو محمد : وقال من لا يبالي بما أطلق به لسانه : إن حديث عمر - الذي لا يصح - ناسخ لحديث أنس - الذي لا يثبت غيره في معناه - قال : لأن حديث أنس كان متصلاً بنزول الآية *

قال علي : وهذا هو الكذب بينه وقفوا ما علم له به ، ولو صح حديث عمر فن له أنه كان بعد نزول الآية ؟ ولعله كان قبل نزولها ، فذلك يمكن هكذا فلا يجوز القطع بأحدهما ، ولا يجوز ترك يقين ماجاء به القرآن وبينه رسول الله ﷺ أثر نزول الآية لظن كاذب في حديث لا يصح ، مع أن الحديثين الثابتين اللذين رويناها : أحدهما عن الأعمش عن ثابت بن عبيد (٣) عن القاسم بن محمد عن عائشة : « أن رسول الله ﷺ قال لها : ناوليني الحبرة من المسجد ، قلت قلت : اني حائض ،

(١) في التهذيب في ترجمة علي بن طلحة أنه روى عن ابن عباس ولم يسمع منه
(٢) في البنية « وعن علي بن أبي طالب قال « (اعتزلوا النساء في انحص) الخ »
فعله من كلام علي بن أبي طالب بدلاً من ابن عباس وحذف علي بن أبي طلحة
وأسقط الفاء من لفظ الآية ، ونحن ترجح ما هنا لأن هذا الأثر رواه الطبري في
تفسيره (ج ٢ : ٢٢٥) عن علي بن ابن عباس .

(٣) هو ثابت بن عبيد الأنصاري مولى زيد بن ثابت . وفي المصرية « ثابت عن عبيد » وهو خطأ

فقال رسول الله ﷺ : ان حيضتك ليست في يدك ^(١) وروينا الآخر من طريق يحيى بن سعيد القطان عن يزيد بن كيسان وأبي حازم عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ كان في المسجد فقال : يا عائشة ناوليني الثوب فقالت : اني حائض ، فقال : إن حيضتك ليست في يدك فهما دليل أن لا يجتنب إلا الموضع الذى فيه الحيضة وحده . والله تعالى التوفيق •

٢٦١ - مسألة - ودم النفاس يمنع ما يمنع منه دم الحيض ، هذا لا خلاف فيه من أحد ، حاشا الطواف بالبيت ، فإن النفاس تطوف به ، لأن النهي ورد في الحائض ولم يرد في النفاس (وما كان ربك نسياً) ثم استدركنا فرأينا أن النفاس حيض صحيح ، وحكمه حكم الحيض في كل شيء لقول رسول الله ﷺ لعائشة : « أنفت ؟ قالت : نعم » فمضى الحيض نفاساً ، وكذلك النسل منه واجب بإجماع •

٢٦٢ - مسألة - وجائز للحائض والنفاس أن يتزوجا وأن يدخلوا المسجد وكذلك الجنب ، لأنه لم يأت نهى عن شيء من ذلك ، وقد قال رسول الله ﷺ : « المؤمن لا ينجس » وقد كان أهل الصفة يبيتون في المسجد بمحضرة رسول الله ﷺ ، وم جماعة كثيرة ولا شك ^(٢) في أن فيهم من يحتلم ، فأنهوا قط عن ذلك •

وقال قوم : لا يدخل المسجد ^(٣) الجنب والحائض إلا بمحترز ، هذا قول الشافعي ، وذكروا قول الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تقر بوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا) فادعوا أن زيد بن أسلم أوفى به قال ^(٤) . مضاه لا تقر بوا مواضع الصلاة •

قال علي : ولا حجة في قول زيد ولو صح أنه قلله لكان خطأ منه لأنه لا يجوز

(١) رواه أبو داود (ج ١ ص ١٠٨) ورواه مسلم والترمذي والنسائي

(٢) في الجنة « والنفساء بروحاً بأن يدخلن » وهو خطأ .

(٣) كلمة « ولا شك » حذفت من المصرية

(٤) في الجنة « المساجد »

(٥) من أول قوله « وأنتم سكارى » الى هنا حذف من المصرية وهو خطأ

أن يظن أن الله تعالى أراد أن يقول لا تقربوا مواضع الصلاة (١) فيلبس علينا فيقول :
(لا تقربوا الصلاة) وروى ان الآية في الصلاة نفسها عن علي بن أبي طالب وابن عباس وجماعة ، *

وقال مالك : لا يقرأ فيه أصلاً ، وقال أبو حنيفة وسفيان لا يقرأ فيه ، فلهذا اضطروا الى ذلك فيما تم مرا فيه ، *

واحتج من منع من ذلك بحديث روينا من طريق أفلت بن خليفة عن جسر بنت دجاجة (٢) عن عائشة : « أن رسول الله ﷺ قال لأصحابه : وجوها هذه البيوت عن المسجد فإني لأحل المسجد لحائض ولا جنب (٣) وآخر روينا من طريق ابن أبي غنية (٤) عن أبي الخطاب المجري عن مخدوج (٥) الهذلي عن جسر بنت دجاجة حدثتني أم سلمة : « ان رسول الله ﷺ نذى بأهل صوته : ألا إن هذا المسجد لا يحل لجنب ولا حائض الا للبي وأزواجه وعلى وقاطعة » وخبر آخر روينا من عبد الوهاب عن عطاء الخفاف (٦) عن ابن أبي غنية عن اسماعيل عن جسر بنت دجاجة عن أم سلمة قال رسول الله ﷺ : « هذا المسجد حرام على كل جنب من الرجال وحائض من النساء الا محمداً وأزواجه وعلياً وقاطعة » وخبر آخر روينا من طريق محمد بن الحسن بن زبالة (٧) عن سفيان بن حمزة عن كثير بن

(١) في النونية « اراد بقوله لنا لا تقربوا مواضع الصلاة » وهو خطأ

(٢) أفلت بإسكان الفاء وفتح اللام وآخره تاء مشاة وجسر بفتح الجيم واسكان السين المهملة ودجاجة بكسر الدال لا غير (٣) رواه أبو داود بهذا الاسناد (ج ١ ص ٩٢ — ٩٣) ونسبه ابن حجر في التهذيب الى صحيح ابن خزيمة (ج ١ ص ٣٦٦) (٤) بفتح التين المعجمة وكسر التون وتشديد الباء ، وهو عبد الملك بن حميد بن أبي غنية (٥) بفتح الميم واسكان الحاء المهملة وضم الدال وآخره جيم ، وفي المصرية « مخروج » بالراء ، وفي النونية « مخدوج » بالحاء وكلاهما خطأ (٦) عبد الوهاب بن عطاء الخفاف وهو خطأ (٧) بفتح الباء والزاى

زيد عن المطلب بن عبد الله . « ان رسول الله ﷺ لم يكن أذن لاحد أن يجلس في المسجد ولا يمر فيه وهو جنب الا على بن أبي طالب » *

قال على : وهذا كله باطل أما أفلت فتبر مشهور ولا معروف بالثقة ، وأما محدوج (١) فساقت يروى المضلات عن جسة ، وأبو الخطاب (٢) المجري مجهول وأما عطاء الخفاف فهو عطاه بن مسلم منكر الحديث ، وإسماعيل مجهول ، ومحمد بن الحسن المذكور بالكاتب ، وكثير بن زيد (٣) مثله ، فسقط كل ما في هذا الخبر جملة .
حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبيد بن إسماعيل ثنا أبو أسامة عن هشام بن هروة عن أبيه (٤) عن عائشة أم المؤمنين : « أن وليدة سوداء كانت لحى من العرب فأعتقوها فجاءت الى رسول الله ﷺ فأسلت فكان لها خباء في المسجد أو فحش (٥) » *

قال على : فهذه امرأة ساكنة في مسجد النبي ﷺ ، والمهود من النساء الحيف فاما منها عليه السلام من ذلك ولا ينهي عنه ، وكل ما لم ينه عليه السلام عنه فباح

(١) في المصرية « محروج » وفي اليمنية « محدوج » وكلاهما خطأ كما سبق

(٢) في اليمنية « ابن الخطاب » وهو خطأ

(٣) كثير بن زيد هو الاسى السهمي ، ولم يجرحه أحد بالكذب ، وهو مختلف فيه . وثقه بعضهم وضعفه آخرون . قال ابن حجر في التهذيب وخطه ابن حزم بكثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف فقال في الصلح : رويانا من طريق كثير بن عبد الله وهو كثير بن زيد عن أبيه عن جده حديث الصلح جائز بين المسلمين « الحديث . ثم : قال كثير بن عبد الله بن زيد بن عمرو ساقط متفق على اطراحه وان الرواية لأهل عنه ، وتصعب الخطيب ثم قال ابن حجر « فظنهما ابن حزم واحدا وكثير بن زيد لم يوصف بشيء مما قال بخلاف كثير بن عبد الله »

(٤) كلمة « عن أبيه » سقطت من المصرية .

(٥) بكسر الحاء واسكان الفاء : البيت الصغير أو من الشعر والحديث مطول في .

البخاري (ج ١ ص ٦٧)

وقد ذكرنا عن رسول الله ﷺ قوله : « جعلت في الارض مسجدا » ولا خلاف في أن الحائض والجنب مباح لما جميع الارض ، وهي مسجد ، فلا يجوز أن ينحس بانفس من بعض المساجد دون بعض ، ولو كن دخول المسجد لا يجوز للحائض لأخبر بذلك عليه السلام عائشة إذ حاضت فلم ينهها الا عن الطواف بالبيت فقط ، ومن الباطل المتيقن أن يكون لا يحل لها دخول المسجد فلا ينهها عليه السلام عن ذلك ويقتصر على منها من الطواف ، وهذا قول المزني وداود وغيرهما . وبالله تعالى التوفيق *

٣٣٣ - مسألة - ومن وطئ حائضا فقد عصى الله تعالى ، وفرض عليه التوبة والاستغفار ، ولا كفارة عليه في ذلك *

وقال ابن عباس : أن أصابني الدم فيصدق بدینار ، وإن كان في انقطاع الدم فنصف دينار ، وروينا عنه أيضا قال : من وطئ حائضا ف عليه عتق رقبة ، وروينا عن عطاء بن أبي رباح أنه قل في القى يعلأ امرأته وهي حائض : يتصدق بدینار ، وروينا عن قتادة : ان كن واجدا فدينار وإن لم يجد فنصف دينار ، وقال الاوزاعي ومحمد بن الحسن : يتصدق بدینار ، وقل أحمد بن حنبل : يتصدق بدینار وإن شاء بنصف دينار ، وقال الحسن البصري : يتنق رقبة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فإن لم يستلم فاطعام ستين مسكينا *

فأما من قال : يتصدق بدینار أو نصف دينار فاحتجوا بمحدث روينا من طريق مقسم عن ابن عباس : « ان رسول الله ﷺ قل : يتصدق بدینار أو بنصف دينار » وفي بعض ألفاظ هذا الخبر : « ان كل الدم عيبا (١) فدينار ، وإن كن فيه صفرة فنصف دينار » ومحدث روينا من طريق شريك عن خفيف (٢) عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ في القى يأتي أهله حائضا : « يتصدق (٣) »

(١) الدم الميظ : الطرى الخالص (٢) بالخاء المعجمة والصاد المهملة مصفر ، وفي المصرية « خفض » وهو خطأ فاحش (٣) في البنية « يتصدق » والقاء لا موقع لها هنا

بنصف دينار» وبحديث روى من طريق الازواعي عن يزيد بن أبي مالك (١)
 عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب: «ان رسول الله ﷺ أمره (٢)
 — يعني الذي يعمد وطء حائض — أن يتصدق بخمسي (٣) دينار» وبحديث رويناه من
 طريق عبد الملك بن حبيب ثنا أصبغ بن الفرغ عن السبيعي عن زيد بن عبد الحميد
 عن أبيه: «ان عمر بن الخطاب وطئه جاريته فاذا بها حائض (٤)، فأتى رسول الله
 ﷺ فأخبره، فقال له رسول الله ﷺ: تصدق بنصف دينار» وآخر رويناه من
 طريق عبد الملك بن حبيب عن المكفوف عن أيوب بن خوط عن قتادة عن ابن عباس
 عن النبي ﷺ: «فليتصدق بدينار أو بنصف دينار (٥)» وبحديث آخر رويناه من
 طريق موسى بن أيوب عن الوليد بن مسلم عن ابن جابر (٦) عن علي بن بذيمة (٧)
 عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: «ان رسول الله ﷺ أمر رجلا أصاب حائضا
 بعتق نسمة» ورويناه أيضا من طريق محمود بن خالد عن الوليد بن مسلم عن عبد الرحمن
 ابن يزيد السلمي (٨) عن علي بن بذيمة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي

- (١) في الاصلين «زيد بن مالك وهو خطأ صححناه من أبي داود والبيهقي والتذهيب
- (٢) في المصرية «أمر» بدون الضمير وهو خطأ
- (٣) في المصرية «بخمسة» وفي الغنية «بخمسين» وكلاهما خطأ والصواب
 «بخمسي» كما في أبي داود (ج ١ ص ١٠٩) وقد رواه معلقاً عن الازواعي ورواه
 البيهقي كذلك من طريق أبي داود (ج ١ ص ٣١٦) وفيهما «عن عبد الحميد بن
 عبد الرحمن أظنه عن عمر بن الخطاب»
- (٤) في الغنية «حائضاً» وهو لحن
- (٥) في المصرية «بدينار وبنصف دينار» وهو خطأ
- (٦) في المصرية «عن جابر» ورجحنا ما في الغنية لانا نرجح أنه عبد الرحمن
 ابن يزيد بن جابر الازدي
- (٧) بفتح الباء وكسر الذاال المعجمة وفي الغنية «قديم» وهو خطأ
- (٨) هذا غير ابن جابر فان هذا هو عبد الرحمن بن يزيد بن تميم السلمي وكلاهما
 يروى عن علي بن بذيمة

عليه نسا (١) : واحتج من أوجب عليه التلق أو الصيام أو الأضحية بقيامه على الوطء نهائياً في رمضان *

قال أبو محمد ، كل لا يصح منه شيء ، أما حديث مقدم فمقدم ليس بالقوي ، فسقط الاحتجاج به ، وأما حديث عكرمة فرواه شريك عن خصيف وكلاهما ضعيف وأما حديث الأوزاعي فرسل ، وأما حديث عبد الملك بن حبيب فتدليس يكن غيره لسكنى به سقوطاً (٢) فكيف وأحداهما عن السبيعي ، ولا يدري من هو ؟ ومرسل مع ذلك ، والآخرون المكفوف ، ولا يدري من هو ؟ عن أيوب بن خوط وهو ساقط وأما حديث الوليد بن مسلم فن طريق موسى بن أيوب وعبد الرحمن بن يزيد وهما ضعيفان ، فسقط جميع الآثار في هذا الباب ، وأما قياس الواطئ ، فحاشا على الواطئ في رمضان فالتقياس باطل *

ولقد كان يلزم الآخذين بالآثار الواهية كحديث حزام في الاستظهار وأحد حديث الوضوء بالنيبذ ، وأحد حديث الجبل في الأنف وحديث الوضوء من التيقية ، وأحد حديث جسر بنت دجاجة وغيرها في أن لا يدخل المسجد حائض ولا جنب وبالأخبار الواهية في أن لا يقرأ القرآن الجنب - : أن يقولوا بهذه الآثار فهي أحسن على علالتها من تلك الصلح الدبرة التي أخذوا بها هنا (٣) ، ولكن هذا يلبيح اضطرابهم وأنهم لا يتحققون برسل ولا مستند ولا قوي ولا ضعيف إلا ما وافق تقليدهم (٤) ، وقد كان

(١) في البنية « أيضاً »

(٢) عبد الملك بن حبيب الاندلسي تحامل عليه ابن حزم كثيراً ونسب إلى الكذب ، وكتبه جماعة بأنه لم يسبقه أحد إلى رميه بالكذب ، وأعدل ما قيل فيه أنه كان يروي الحديث من كتب غيره فيفلس ، وما أكثر من فعل هذا ولم يكن سيئاً لجرحه ، إلا أن ابن حبيب ليست له معرفة بالحديث بل كان نقيها
(٣) في المصرية « من ذلك الصلح الدبرة الذي أخذوا بها هناك » وفي البنية « من تلك الصلح الدبرة الذي أخذوا بها هنا فاختارنا البنية » وصحنا « الذي » إلى « التي » ولم نعرف مراده تماماً من هذه الجملة (٤) في المصرية « مقدمهم »

يلزم من قس الأكل في رمضان على الواطىء فيه في إيجاب الكفارة أن يقىس الواطىء الحائض على الواطىء في رمضان، لأن كليهما واطىء فرجا حلالا في الأصل حراما بصفة تدور، وهذا أصح من قياساتهم الفاسدة، فإن الواطىء أشبه بالواطىء من الأكل بالواطىء، نعم ومن الزيت بالسمن ومن المتغوط بالباطل، ومن الخنزير بالكلب ومن فرج الزوجة المسلمة بيد السارق الملمون، وسائر تلك المقاييس الفاسدة، وهذا يتبين كل ذي فهم أنهم لا النصوص يلتزمون، ولا القياس يتبعون، وإنما هم مقلدون أو مستحسنون وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: وأما نحن فلو صح شيء من هذه الآثار لأخذنا به، فاذ لم يصح في إيجاب شيء على الواطىء الحائض فإله حرام، فلا يجوز أن يلزم حكما أكثر مما ألزمه الله من التوبة من المعصية التي عمل، والاستغفار والتعزير، لقول رسول الله ﷺ: «من رأى منك منكرا فليغيره بيده» وقد ذكرناه بإسناده، وسند ذكر مقدار التعزير في موضعه إن شاء الله عز وجل وبه تنأيد.

٣٦٤ — مسألة — وكل دم رآته الحامل مالم تضع آخر ولد في بطنها فليس حيضا (١) ولا نفاسا، ولا يمنع من شيء، وقد ذكرناه أنه ليس حيضا قبل وبرهانه، وليس أيضا نفاسا لأنها لم تنفس ولا وضعت حملها بعد (٢) ولا حائض، ولا إجماع بأنه حيض أو نفاس، وبالله تعالى التوفيق، فلا يسقط عنها ما قد صح وجوبه من الصلاة والصوم وإياحة الجماع إلا بنص ثابت لا بالدعوى الكاذبة.

٣٦٥ — مسألة — وإن رأت المعجوز السنة دما أسود فهو حيض مانع من الصلاة والصوم والطواف والوطء.

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ الذي ذكرناه قبل بإسناده: «إن دم الحيض أسود يعرف» وأمر رسول الله ﷺ إذا رآته بترك الصلاة، وقوله عليه السلام

(١) قوله «فليس حيضا» سقط من النسخة

(٢) كلمة «بعد» محذوفة من النسخة

في الحيض: « هذا شيء كتبه الله على بنات آدم » فهذا دم أسود وهي من بنات آدم، ولم يأت نص ولا إجماع بأنه ليس حيضاً كما جاء به النص في الحامل، فذكروا قول الله عز وجل: (واللاتي يئسن من الحيض من نسائكم ان اوتيتهن فعنهن ثلاثه أشهر قلنا: انما أخبر الله تعالى عنهن بيأسهن، ولم يخبر تعالى أن يأسهن ^(١) حق قاطع لحيضهن، ولم ننكر ^(٢) يأسهن من الحيض، لكن قلنا: إن يأسهن من الحيض ليس مانعاً من أن يحدث الله تعالى لمن حيضاً، ولا أخبر تعالى بأن ذلك لا يكون، ولا رسوله ﷺ، وقد قال تعالى: (والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً) فأنهى تعالى أنهن بالنكاح، ولم يكن ذلك مانعاً من أن ينكحن بلا خلاف من أحده، ولا فرق بين ورود الكلامين من الله تعالى في اللاتي يئسن من الحيض واللاتي لا يرجون نكاحاً وكلاهما حكم وارد في الواقي يفتن هذين الظنين وكلاهما لا يمنع مما يئسن منه، من الحيض والنكاح، وبقولنا في المجوز يقول الشافعي والله تعالى التوفيق *

٢٦٦ — مسألة — وأقل الحيض دفعة، فلذا رأت المرأة الدم الاسود من فرجها أمسكت عن الصلاة والصوم وحرم وطؤها على بعائها وسيدهاء فان رأت أثره الدم الاحمر أو كفسالة اللحم أو الصفرة أو الكثرة أو البياض أو الجفوف التام — فقد ظهرت وتفتسل أو تقيم ان كانت من أهل التيمم، وتصلّي وتصوم ويأتبها بعلها أو سيدها، وهكذا أبداً متى رأت الدم الأسود فهو حيض، ومتى رأت غيره فهو طهر، وتعتد بذلك من الطلاق، فان تمادى الأسود فهو حيض الى تمام سبعة عشر يوماً، قلن زاد ما قل أو كثر فليس حيضاً ^(٣)، ونذكر حكم ذلك بعد هذا ان شاء الله عز وجل *

(١) في الجنية « أنه حق »

(٢) في الجنية « ولم نذكر » وهو خطأ

(٣) في الجنية « فليس حيض » وهو لحن

برهان ذلك ما ذكرناه من ورود النص بأن دم الحيض أسود يعرف ، وماعاده
 ليس حيضاً ، ولم يخص عليه السلام لذلك عدد أوقات من عدد ، بل أوجب برؤيته
 أن لا تصلي ولا تصوم ، وحرم تعالى نكاحهن فيه ، وأمر عليه السلام بالصلاة عند
 إدباره والصوم ، وأباح تعالى الوطء عند الطهر منه ، فلا يجوز تخصيص وقت دون
 وقت بذلك ، ومادام يوجد الحيض فله حكمه الذي جعله الله تعالى له ، حتى يأتي
 نص أو إجماع على أنه ليس حيضاً ، ولا نص ولا إجماع في أقل من سبعة عشر يوماً ،
 فما صح الإجماع فيه أنه ليس حيضاً وقف عنده ، وانتقلت عن حكم الحائض (١)
 وما اختلف فيه فردود الى النبي ﷺ ، وهو عليه السلام جعل للدم الأسود حكم
 الحيض ، فهو حيض مانع مما ذكرنا ، ولم يأت نص ولا إجماع على أن بعض الطهر
 المباح للصلاة والصوم لا يكون قرأ في المدة ، فللفرق بين ذلك مغلطتين خطأ ،
 قائل مالا قرآن جاء به ولا سنة ، لا صحيحة ولا سقيمة ، ولا قياس ولا إجماع ، بل
 القرآن والسنة كلاهما يوجب ما قلنا : من امتناع الصلاة والصوم بالحيض ، ووجودهما
 بعدم الحيض ، ووجود الطهر وكون الطهر بين الحيضتين قرأاً يحسب به في المدة (٢)
 قال الله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) فمن جد في أيام القرء حداً
 فهو مبطل ، وقاب ما لا علم له به ، وما لم يأت به نص ولا إجماع *

وفي هذا خلاف في ثلاثة مواضع : أحدها أقل مدة الحيض ، والثاني أكثر مدة
 الحيض ، والثالث الفرق بين المدة في ذلك وبين الصلاة والصوم ، فأما أقل مدة الحيض
 فان طائفة (٣) قالت : أقل الحيض دفعة ترك لها الصلاة والصوم ويحرم الوطء ، وأما في
 المدة فأقله ثلاثة أيام ، وهو قول مالك ، وقد روى عن مالك : أقله في المدة خمسة

(١) في المصرية « وانتقلت الى حكم الحائض » وهو خطأ

(٢) في اليمنية « وكون الطهر بين الطهر قد يحسب به في المدة » وهو خطأ

(٣) في المصرية « طائفة » بدل « طائفة » وهو خطأ سخي

أيام وقالت طائفة : أقل الحيض دفعة واحدة في الصلاة والصوم والوطء والمدة ، وهو قول الاوزاعي وأحد قولي الشافعي وداود وأصحابه ، وقالت طائفة : أقل الحيض يوم وليلة ، وهو الأشهر من قولي (١) الشافعي وأحمد بن حنبل وهو قول عطاء ، وقالت طائفة : أقل الحيض ثلاثة أيام ، فان أقطع قبل الثلاثة الأيام فهو استحاضة وليس حيضاً ، ولا تترك له صلاة ولا صوم ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وسفيان ، وقالت طائفة : حيض النساء ست أو سبع ، وهو قول لأحمد بن حنبل *

قال علي : أما من فرق بين الصلاة والصوم ونحريم الوطء وبين المدة يقول (٢) ظاهر الخطأ ، ولا نعلم له حجة أصلاً ، لامن قرآن ولامن سنة صحيحة ولاسيقة ولا من إجماع ولا من قول صاحب ولا من قياس ولا من احتياط ولا من رأى له وجه ، فوجب تركه ، *

ثم نظرنا في قول من قال : حيض النساء يدور على ست أو سبع فلم نجد لهم حجة إلا أن قالوا : هذا هو المهود في النساء ، وذكروا حديثاً رويناه من طريق ابن جريج عن عبد الله بن محمد عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة (٣) عن أم حبيبة : « انها استحيضت » (٤) فجعل رسول الله ﷺ أجل حيضتها ستة أيام أو سبعة ، ورويناه أيضاً من طريق الحارث بن أبي أسامة عن زكريا بن عدى عن عبيد الله بن (٥) عمرو الرقي عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن إبراهيم بن

-
- (١) في الاصلين « قول » بالافراد وهو خطأ (٢) في النجينة « فهو قول »
 (٣) في المصرية « عن عبد الله بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة » وفي النجينة
 « عن عبد الله بن محمد عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة » وهو
 خطأ فهما في اسم « عمران بن طلحة » وفي المصرية في الاسناد كله . وعبد الله بن
 محمد هو ابن عقيل بن أبي طالب (٤) في النجينة « استحاضت » وهو لحن
 (٥) في النجينة « عبيد الله بن عمر » وهو خطأ

محمد بن طلحة عن عمه عمران^(١) بن طلحة عن أمه حنة بنت جحش : « أن رسول الله ﷺ قال لها : تحبضي ستة أيام أو سبعة في علم الله عز وجل ثم اغتسلي ، فإذا استنقأت فصبلي أربعين أو ثمانين أو ثلاثين وعشرين وأيامها وصومي كذلك ، وافعلي في كل شهر كما تحبضي النساء وكما يطهرن لميقات حيضهن وطهرهن »^(٢) وقد أخذ بهذا الحديث أبو عبيد فجعل هذا حكم المبتدأة *

قال علي أما هذان الخبران فلا يصحان ، أما أحدهما فإن ابن جريج لم يسمعه من عبد الله بن محمد بن عقيل ، كذلك حدثناه حماد عن عباس بن أصبغ^(٣) عن ابن إيم عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه — وذكر هذا الحديث فقال — قال ابن جريج : حدثت عن ابن عقيل ، ولم يسمعه ، قال أحمد : وقد رواه ابن جريج عن الثعالب بن راشد قال أحمد : والثعالب يعرف فيه الضعف ، وقد رواه أيضا شريك وزهير بن محمد وكلاهما ضعيف ، وعن عمرو بن ثابت^(٤) وهو ضعيف ، وأيضا فامر

(١) في المصرية « عمر » وهو خطأ

(٢) استنقأت بالهمزة وأصله استنقبت وقديمهز العرب ما لا يهزم زيادة في الفصاحة

(٣) الحديث رواه أبو داود (ج ١ : ص ١١٦) والترمذي (ج ١ : ص ٢٧)

كلاهما من طريق زهير بن محمد عن ابن عقيل ورواه ابن ماجه (ج ١ : ص ١١٢) من طريق شريك عن ابن عقيل . قال الترمذي : « حديث حسن صحيح ، ورواه عبيد الله بن عمرو الرقي وابن جريج وشريك عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران عن أمه حنة ، إلا أن ابن جريج يقول عمر ابن طلحة والصحيح عمران بن طلحة ، وسألت محمداً — يعني البخاري — عن هذا الحديث فقال هو حديث حسن صحيح وهكذا قال أحمد بن حنبل هو حديث حسن صحيح »

(٤) في المصرية « حماد بن عباس بن أصبغ » وهو خطأ

(٥) في المصرية « عمير بن ثابت » وفي النجدة « عمر بن ثابت » ورجحنا أنه

« عمرو بن ثابت » لأنه يروى عن عبد الله بن محمد بن عقيل

ابن طلحة غير مخلوق، لا يعرف لطلحة ابن اسمه عمر*
وأما الآخر فن طريق الحارث بن أبي أسامة وقد ترك حديثه فسقط
الخبر جملة (١)*

وأما قولهم: ان هذا هو المهبود من حيض النساء فلا حاجة في هذا، لانه لم يوجب
مراعاة ذلك قرآن ولا سنة ولا اجماع، وقد يوجد في النساء من لا تحيض أصلاً فلا يحل
لها حكم الحيض، فبطل حملهن على المهبود، وقد يوجد من تحيض أقل وأكثر، فسقط
هذا القول.*

ثم نظرنا في قول من قال: أقل الحيض خمس، فوجدناه قولاً بلا دليل، وما كان
هكذا فهو ساقط.*

ثم نظرنا في قول من جعل أقل الحيض ثلاثة أيام فوجدناه يمتنعون بقول رسول الله
ﷺ: «دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها ثم اغتسلي وصلي» وروناه
من طريق أبي أسامة: سمعت هشام بن عروة أخبرني أبي عن عائشة أن رسول الله ﷺ
قال ذلك لفاطمة بنت أبي حبيش، وروناه أيضاً من طريق سهيل بن أبي صالح
عن الزهري عن عروة بن الزبير: حدثني فاطمة بنت أبي حبيش: «أنها أمرت
أسماء، أو أسماء حدثني (٢) أنها أمرتها فاطمة بنت أبي حبيش أن تسأل رسول الله
ﷺ فأمرها أن تقعد (٣) الأيام التي كانت تقعد (٣) ثم تقمّل».*
قال أبو محمد: وقالوا: أقل ما يقع عليه اسم أيام فتلاثة، (٤) ويحدث رويناه

(١) في المصرية «كله». وهنا بهامش العينية ما نصه: «قال الشيخ شمس الدين
الذهبي: هذا يدل على قلة معرفة المؤلف، إذ يسقط هذا الحديث برواية الحارث له،
كانه لم يروه إلا الحارث، وقد رواه جماعة غيره، وقد صححه الترمذي وأخرجه
هو وأبو داود» وقد بينا هذا فيما سبق

(٢) في المصرية «أنها أمرت أسماء حدثني» وهو خطأ

(٣) في المصرية في الموضين «تقعد» وهو تصحيف.

(٤) في المصرية «ثلاثة» بمحذف الفاء، وفي العينية «اسم فتلاثة» بمحذف «أيام»
فحينئذ ينهما يكون التركيب أصح والمعنى أوضح

من طريق جعفر بن محمد بن بريق عن عبد الرحمن بن نافع درخت ثنا أسد بن سعيد البجلي عن محمد بن الحسن الصدفي عن عباد بن نسي عن عبد الرحمن بن قهم عن معاذ بن جبل عن النبي ﷺ: « لا حيض أقل من ثلاث ولا فوق عشر » قالوا: وهو قول أنس بن مالك، وروناه من طريق الجليلي بن أيوب عن معاوية بن قررة عن أنس بن مالك، (١) وروينا أيضا عن عائشة أفتت بذلك بعد موت رسول الله ﷺ من طريق ابن عقيل عن نوبة (٢) وهو قول الحسن *

قال علي: أما انظر الصحيح في هذا من طريق عائشة وفاطمة وأسماء فلاحجة لهم فيه، لأن رسول الله ﷺ أمر بذلك من كانت لها أيام مهبورة، هذا نص ذلك انظر الذي لا يحل أن يحال عنه ولم يأمر عليه السلام بذلك من لا أيام لها *

برهان ذلك أن الناس والجم (٣) الغفير يحيى بن سعيد القطان وزهير بن معاوية وحجاج بن زيد وبيان (٤) وأبو معاوية وجري (٥) وعبد الله بن نمير وابن جريج والداروردي (٦) ووكيع بن الجراح، كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن رسول الله ﷺ: « إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة، فإذا أدبرت الحيضة فافتسلى وصلى » ورواه مالك والليث بن سعد وسعيد بن عبد الرحمن وحجاج بن سلمة وعمر بن الحارث كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ: « إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة فإذا ذهب قدرها فاعسلى عنك الدم وصلى » ورواه الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة، والمنذر بن المغيرة عن عروة. كلهم: « إذا جاءت الحيضة » و « إذا جاء قرؤك » و « إذا جاء الدم الأسود » دون ذكر أيام *

(١) أنظر طرق أثر أنس هذا والكلام عليها في البيهقي، (ج: ١ ص: ٣٧٢-٣٧٣)

(٢) حكنا في الأصولين ولا أعرفها، وفي النونية « ابن عقيل » بدلا من « ابن

عقيل » ولم أجد هذا الاثر بهذا الاسناد.

(٣) في النونية « والجماء » (٤) يعني الثوري وابن عينة، وحذف أحدهما في المصرية

(٥) في المصرية « وجريج » وهو خطأ (٦) في المصرية « والدارودي » وهو خطأ

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى (١)
 ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن ربح وقتيبة
 كلاهما عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن جعفر بن ربيعة عن هراك
 ابن مالك عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت : « إن أم حبيبة سألت
 رسول الله ﷺ عن الدم ، قالت عائشة : رأيت مركبتها ملآن (٢) فقال لها رسول الله
 ﷺ : امكئي قدر ما كانت تحبسك حيضتك ثم اغتسلي وصلي ، فهذا أمر لما كانت
 حيضتها أقل من ثلاثة أيام ، ومن يوم وأكثر من عشرة أيام أيضاً ، وهذه كلها فتاوى
 حتى لا يحمل تركها ، ولا إحالة شيء منها من ظاهرها ، ولا يحمل لأحد أن يقول إن
 مراده عليه السلام بقوله كل ما (٣) ذكرنا - : إنما أراد ثلاثة أيام ، فن أقدم على ذلك
 مقدم كان كاذباً على رسول الله ﷺ ، فسقط تملقهم بالحديث *

وأما خبره ، إذ في غاية السقوط ، لأنه من طريق محمد بن الحسن الصدقي (٤)
 وهو مجبول ، فهو موضوع بلا شك ، والمعجب من انتصارهم (٥) هنا على أنه لا يقع
 اسم الأيام إلا على ثلاث لا أقل ، وهم يقولون : أن قول الله تعالى : (فان كان له إخوة
 فلأمه السادس) - : أنه يقع على أخوين فقط ! فهلا جملوا لفظة الأيام تقع هنا
 على يومين ١٢ *

وأما احتجاجهم بقول أنس وعائشة فلا يصح منهما ، لأنه من طريق الجلود بن
 أيوب (٦) وهو ضعيف ، ومن طريق ابن عقيل (٧) وليس بالقوى ، ثم لو صح عنه

(١) في المصرية « عبد الواحد بن عيسى » وهو خطأ

(٢) في الأصلين ملاً وصحناه من مسلم (ج ١ : ص ١٠٣ - ١٠٤)

(٣) في المصرية « بقوله كاذكرنا » وهو غير صواب

(٤) بالفاء وفي الهجينة « الصدقي » وهو تصحيف وحديثه هذا لا أصل له

(٥) في المصرية « انتصارهم » وفي الهجينة « انتصارهم » وكلاهما خطأ

(٦) في المصرية « الجلود بن أيوب » وهو خطأ

(٧) في الهجينة « أبي عقيل » وينظر

وعن أم المؤمنين لما كان في ذلك حجة ، لأنه قد خالفهما غيرهما من الصحابة على ما نذكر
بعد هذا إن شاء الله تعالى ، فكيف وانما أفقت أم المؤمنين بذلك من لها أئيم
معروفة ، وبالله تعالى التوفيق ، فسقط هذا القول . وبالله تعالى التوفيق *

ثم نظرنا في قول من قال : أقل الحيض يوم وليلة ، فوجدناه أيضاً لا حجة لهم
من شيء من النصوص ، فإن ادعى مدح إجماعاً في ذلك فهذا خطأ ، لأن الأوزاعي
يقول : إنه يعرف امرأة تطهر عشية وتحيض غدوة ، وأيضاً فإن مالكا والشافعي قد
أوجباً برؤية دفعة من الدم ترك الصلاة وفطر الصائمة وتحريم الوطء ، وهذه أحكام الحيض ،
فسقط أيضاً هذا القول . وبالله تعالى التوفيق *

قال علي : ثم نسألهم عن رأيت الدم في أيام حيضتها : بما ذا تفتونها ؟ فلا يختلف
منهم أحد في أنها حائض ولا تصلى ولا تصوم^(١) ، فقلنا : إن رأيت الطهر إثرها ؟
فكلهم يقول : فتتسل وتصل ، فظهر فساد قولهم ، وكان يلزمهم إذا رأيت الدم في أيام
حيضتها ألا تفطر ولا تدع الصلاة ولا يحرم وطؤها إلا حتى تم يوماً وليلة ، في قول
من يرى ذلك أقل الحيض ، أو ثلاثة أيام بلياليها في قول من رأى ذلك أقل الحيض ،
فأذا لا يقولون بهذا ولا يقوله أحد من أهل الاسلام فقد ظهر فساد قولهم ، وصح
الإجماع على صحة قولنا . والحمد لله *

وأيضاً فإن الآثار الصالح كما ذكرنا عن رسول الله ﷺ : « إذا جاءت
الحيضة فدمي الصلاة فإذا أدبرت فغتسل وصلى » دون تحديد وقت ، وهذا هو
قولنا ، وقد ذكرنا قبل — بأصح إسناد يكون — عن ابن عباس أنه أفق إذا رأيت
الدم البحراني أن تدع الصلاة فإذا رأيت الطهر ولو ساعة من نهار فلتغتسل وتصل *

وأما أكثر مدة الحيض فإن مالكا والشافعي قالا : أكثر خمسة عشر يوماً
لا يكون أكثر ، وقال سعيد بن جبير : أكثر الحيض ثلاثة عشر يوماً ، وقال
أبو حنيفة وسفيان : أكثر عشرة أيام *

(١) في البنية « حائض لا تصوم ولا تصلى »

فاحتج أبو حنيفة بالأخبار التي ذكرنا ، وقال : لا يقع اسم أيام ^(١) إلا على عشرة ، وادعى بعضهم أنه لم يقل أحد إن الحيض أقل من ذلك *

قال على أما قولهم : إن اسم أيام لا يقع على أكثر من عشرة ^(٢) فكذب لا توجه لغة ولا شريعة ، وقد قال عز وجل : (فعدة من أيام أخر) وهذا يقع على ثلاثين يوماً بلا خلاف ، وحديث معاذ قد ذكرنا بطلانه ، وأما قولهم : أنه لم يقل أحد إن أيام الحيض أقل من عشرة فهو كذب ، وقد ذكرنا قول من قل : إن أيام الحيض ستة أو سبعة ، وقول مالك أقل الحيض خمسة أيام ، فحصل ^(٣) قولهم دعوى بلا برهان ، وهذا باطل . وأما من حد ثلاثة عشر يوماً فكذلك أيضاً ، وأما من قال خمسة عشر يوماً فأنهم ادعوا الاجماع على أنه لا يكون حيض أكثر من ذلك *

قال على : وهذا باطل ، قد روي من طريق عبد الرحمن بن مهدي : أن الثقة أخبره أن امرأة كانت تحيض سبعة عشر يوماً ، وروى عنه أحمد بن حنبل قال : أكثر ما سمعنا سبعة عشر يوماً ، وعن نساء آل الماجشون أنهم كن يحضن سبعة عشر يوماً *

قال على : قد صح عن رسول الله ﷺ أن دم الحيض أسود. فإذا رأت المرأة لم تهبل ، فوجب الاقياد لذلك ، وصح أنها ما دامت تراه فهي حائض لما حكم الحنفية ما لم يأت نص أو اجماع في دم أسود أنه ليس حيضاً ، وقد صح للنص بأنه قد يكون دم أسود وليس حيضاً ، ولم يوقت لنا في أكثر عدة الحيض من شيء ، فوجب أن نزاعي أكثر ما قيل ، فلم نجد إلا سبعة عشر يوماً ، فقلنا بذلك ، وأوجبنا ترك الصلاة برؤية الدم الأسود هذه المدة — لا مزيد — فأقل ، وكان ما زاد على ذلك اجماعاً متيقناً أنه ليس حيضاً *

وقالوا : إن كان الحيض أكثر من خمسة عشر يوماً فإنه يجب من ذلك أن يكون

(١) في المصرية « لا يقع عليه اسم أيام » وزيادة « عليه » خطأ

(٢) في الأصلين « لا يقع إلا على أكثر من عشرة » زيادة « إلا » وهو

خطأ واضح (٣) في المصرية « فحصل » وهو خطأ

الحيض أكثر من الطهر وهذا محال ، فقلنا لم : من أين لسكن أنه محال ؟ وما المانع إن وجدنا ذلك (١) ألا يوقف عنده ؟ فما نعلم منع من هذا قرآن ولا سنة أصلاً ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب ! وبالله تعالى التوفيق *

٢٦٧ - مسألة - ولا حد لأقل الطهر ولا لأكثره (٢) ، فقد يتصل الطهر باقي عمر المرأة فلا تحيض بلا خلاف من أحد مع المشاهدة لذلك ، وقد ترى للطهر ساعة وأكثر بالمشاهدة *

وقال أبو حنيفة : لا يكون طهر أقل من خمسة عشر يوماً ، وقال بعض المتأخرين : لا يكون طهر أقل من تسعة عشر يوماً ، وقال مالك : الأيام الثلاثة والأربعة والخمسة بين الحيضتين ليس طهرًا وكل ذلك حيض واحد ، وقال الشافعي في أحد أقواله كقول أبي حنيفة ، والثاني أنه لا حد (٣) لأقل الطهر ، وهو قول أصحابنا ، وهو قول ابن عباس كما أوردنا قبل ، ولا يخالف له في ذلك من الصحابة رضي الله عنهم *

فأما من قل لا يكون طهر أقل من خمسة عشر يوماً فما نعلم لهم حجة يشغل بها أصلاً ، وأما من قال : لا يكون طهر أقل من تسعة عشر يوماً فاتهم احتجوا فقالوا : إن الله تعالى جعل المدة ثلاثة قروء لئلي تحيض وجعل لئلي لا تحيض ثلاثة أشهر ، قالوا : فصيح أن بأزاء كل حيض وطهر شهراً (٤) ، فلا يكون حيض وطهر في أقل من شهر *

قال أبو محمد : وهذا لا حجة فيه ، لأنه قول لم يقله الله تعالى فناسبه إلى الله تعالى كاذب ، نعم أن الله تعالى لم يقل قط أني جعلت بأزاء كل حيضة وطهر شهراً ، بل لا يختلف اثنان من المسلمين في أن هذا باطل ، لأننا وهم لا نختلف في امرأة تحيض في كل شهرين مرة أو في كل ثلاثة أشهر مرة - : فلها تربع حتى تتم لها ثلاثة قروء وبلا بد ، فظهر كذب من قل : إن الله تعالى جعل بدل كل حيضة وطهر شهراً ، بل قد وجدنا

(١) في المصرية « إن وجد ذلك »

(٢) في المصرية « ولا أكثره » (٣) في المصرية « والثاني لا حد »

بحذف « أنه » (٤) في الجنية « نصح أن كل حيض وطهر شهراً » بحذف

« بأزاء » وينصب « شهراً » وهو خطأ

المدة تنقضى في ساعة يوضع الحمل ، فبطل كل حذر أتوا به وكل ظن كاذب شرعوا به الدين *

وأما قول مالك فظاهر الخطأ أيضاً ، لانه لم يحمل خمسة أيام بين الحيضتين طهرًا وهو يأمرها فيه بالصلاة والصوم ويبيح وطأها وزوجها ، فكيف لا يكون طهرًا ماهذه صفته ؟ وكيف لا يبعد اليوم وأقل منه حيضًا وهو يأمرها فيه بالفطر في رمضان وبترك الصلاة ؟ وهذه أقوال يفتي ذكرها عن تكلف فسادها ، ولا يعرف لشيء منها قائل من الصحابة رضي الله عنهم *

قلن قالوا فانكم ترون المدة تنقضى في يوم أوفى يومين على قولكم ؟ قلنا نعم ، فكان ماذا ؟ وأين منع الله تعالى ونبيه ﷺ من هذا ؟ وأنتم أصحاب قياس زعمكم ، وقد أرى بناكم المدة تنقضى في أقل من ساعة فما أنكرتم من ذلك ؟ ! *

قلن قالوا : ان هذا لا يؤمن معه أن تكون حاملا ، قلنا لهم : ليست المدة للبرأة من الحمل (١) ، لبراهين : أول ذلك : أنه تنكح دعوى كاذبة لم يأت بها نص ولا إجماع ، والثاني : أن المدة عندنا وعندكم تلزم المعجوز ابنة المائة عام ، ونحن على يقين من أنها لا حمل بها ، والثالث : أن المدة تلزم الصغيرة التي لا تحمل ، والرابع : أنها تلزم من العقيم ، والخامس : أنها تلزم من انقضت ما قبل له ما يولده ، والسادس : أنها تلزم المدة (٢) ، والسابع : أنها تلزم من وطئ مرة ثم غاب الى الهند وأقام هناك عشرين سنة ثم طلقها ، وكل هؤلاء نحن على يقين من أنها لا حمل بها ، والثامن : أنه لو كانت من أجل الحمل لكانت حيضة واحدة تبرىء (٣) من ذلك ، والتاسع : أنها تلزم المطلقة أثر نفاسها ولا حمل بها ، والعاشر : أن المكين بالصد منهم ، قلوا : لا تصدق

(١) في المصرية « ليست المدة للمرأة من الحمل » وهو خطأ

(٢) في المصرية « أنها تلزم من السافر » وهو خطأ ، لأن المراد هنا المرأة التي لا تحمل وأنها تحب عليها المدة ، والأصل في المقرر انه استقام الرحم فلا تحمل المرأة ، وقد يقال للرجل « حافر » و « عتير » بمعنى أنه لا يولد له ، ولكنه غير مراد هنا

(٣) في المصرية « تبرأ » وهو خطأ

المرأة في أن عدتها انقضت في أقل من ثلاثة أشهر، وتصدق في ثلاثة أشهر، وقال أبو حنيفة: لا تصدق المرأة في أن عدتها انقضت في أقل من ستين يوماً، وتصدق في الستين، وقال محمد بن الحسن: تصدق في أربعة وخمسين يوماً لاني أقل، وقال مالك: تصدق في أربعين يوماً لاني أقل، وقال أبو يوسف: تصدق في تسعة وثلاثين يوماً لأقل، وقال الشافعي: تصدق في ثلاثة وثلاثين يوماً لأقل *.

قال علي: وكل هذه المدد التي بنوها على أصولهم لا يؤمن مع انقضائها وجود الحمل، فهم أول من أبطل علمهم، وكذب دليلهم، ولا يجوز البتة أن يؤمن الحمل إلا بعد انقضاء أزيد من أربعة أشهر، فكيف وهم المختاطون يزعمهم للحمل وهم يصدقون قولها، ولو أنها أفق البرية وأكذبهم في هذه المدد، أمانحن فلا نصدقها الا بيينة من أربع قوابل عدول عالمت، فظاهر من المختاط للحمل، لاسيما مع قول أكثرهم: ان الحامل تحيض، فهذا يبطل قول من قال منهم: ان المدة وضمت لبراءة الرحم من الحمل، وقد روينا عن هشيم عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي: أن علي بن أبي طالب أتى برجل طلق امرأته فحاضت ثلاث حيض في شهر أو خمس وثلاثين ليلة، فقال علي لشريح: اقض فيها، قال: إن جاءت بالبيينة من النساء المدبل من بطانة أهلها ممن يرضى صدقه وعمله — : أنها رأته ما يحرم عليها الصلاة من الطمث الذي هو الطمث وتقتل عند كل قرء وتصلى فقد انقضت عدتها والا فهي كاذبة، قال علي بن أبي طالب: قالون، معناها أصبت (١) *

(١) هذا الاثر ذكره البخاري في الصحيح تعليقا بلفظ « ويذكر عن علي وشريح ان جاءت » الخ قال ابن حجر (ج ١: ص ٣٦٠) « وصله الدارمي ورجاله ثقات، وإنما لم يجزم به لارتداد في سماع الشعبي من علي، ولم يقل انه سمع من شريح فيكون موصولا » ثم رواه من طريق الدارمي وكذلك فعل السيوطي (ج ٣: ص ٣٠٦) ثم نقله أيضاً من الحلى كما هنا، والاثار في مسند الدارمي (ص ٨٠): أخبرنا علي — هو ابن عبيد — ثنا اسماعيل — هو ابن أبي خالد — عن عامر — هو الشعبي — قال: جاءت امرأة الى علي تخاصم زوجها طلقها فقالت: قد حضت في شهر ثلاث حيض، فقال علي لشريح: اقض بينها، قال: يا أمير المؤمنين وأنت هنا! قال: اقض

قال علي بن أحمد : وهذا نص قولنا ، وروي عنه محمد بن سيرين أنه سئل :
 أيكون طهراً خمسة أيام ؟ قل : النساء أعلم بذلك *
 قال علي : لا يصح عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلاف قول علي بن أبي
 طالب وابن عباس ، وهو قولنا . وبالله تعالى التوفيق . والنفاس والحيض سواء في
 كل شيء . وبالله تعالى التوفيق (١) *

٣٦٨ - مسألة - ولاحد لأقل النفاس ، وأما أكثره فسبعة أيام لا مزيد
 قال أبو محمد : ولم يختلف أحد في أن دم النفاس (٢) ان كان دفعة ثم انقطع
 الدم ولم يعاودها فأنها تصوم وتصلّي ويأتيها زوجها ، وقال أبو يوسف : ان عاودها دم
 في الاربعةين يوما فهو دم نفاس ، وقال محمد بن الحسن . ان عاودها بعد الحصة عشر
 يوما فليس دم نفاس *

قال أبو محمد : وهذه حدود لم يأذن الله تعالى بها ولا رسوله ﷺ فهي باطل *
 وأما أكثر النفاس قلن ما لك قل مرة : ستون يوما ، ثم رجع عن ذلك ، وهو
 قول الشافعي وقال مالك : النساء أعلم ، وقال أبو حنيفة : أكثر النفاس اربعون يوما ،
 فأما من حد ستين يوما فما نعلم لهم حجة ، وأما من قال : اربعون يوما (٣) فاتهم

بينهما قال يأمر المؤمنين وأنت ههنا قال افص بينهما قال ان جاءت من بطانة أهلها بمن يرضى
 دينه وأما ته زعم أنها حاضت ثلاث حيض تطهر عند كل قرء وتصلّي جاز لها والا فلا ، فقال
 علي : قالون ، وقالون بلسان الروم : أحسنت . ملحوظة : في المعنى طبع الادارة المنبرية
 في هذا الأثر عندما نقله الشارح عن المحلى — غلطتان يجب تصحيحهما ، أولاً : أنهارأت
 ما يحرم عليها الصلاة من الطهر الذي هو الطمث « فقلوه « من الطهر » خطأ محته « من
 الطمث » . ثانياً . « وتفصل عند كل قرء وتصلّي فيه فقد انقضت عنها فكلمة « فيه »
 زائدة لا موقع لها في المعنى وليست في المحلى وهو الذي نقل عنه المعنى .

- (١) قوله « والنفاس والحيض » الخ سقط من العينية
 (٢) في العينية « مسألة ولم يختلف في أن دم النفاس » الخ وما هنا أصبح وأحسن
 (٣) من قوله « فأما من حد ستين » الى هنا سقط من العينية وهو خطأ

ذكروا روايات عن أم سلمة من طريق مسة الأزديّة (١) وهي مجهولة، ورواية عن عمر من طريق جابر الجعفي، وهو كذاب، ورواية عن عائذ بن عمرو (٢) : أن امرأته رأت الظهر بعد عشرين يوماً فاغتسلت ودخلت معه في لحافه ففصر بها برجله وقال : لا تغضى من ديني (٣) حتى تمضي الأربعون، وهم لا يقولون بهذا، ولا أسوأ حالاً ممن يحتاج بها لإبراء حجة وهو أيضاً عن الجلد بن أيوب وليس بالقوي (٤)، وعن الحسن عن عثمان بن أبي العاصي مثله (٥)، وعن جابر عن خيثمة عن أنس بن مالك، وعن وكيع (٦)

(١) بضم الميم وفتح السين المهملة المشددة، والأزديّة بالزاي . وفي المصرية « الاسدية » وفي اليمنية « سد » بدون نقط ومن غيرهم وكلاًهما خطأ. وحديث مسة هذا عن أم سلمة رواه أبو داود (ج ١ ص ١٢٣) والترمذي (ج ١ ص ٣٠) وابن ماجه (ج ١ ص ١١٥) والبيهقي (ج ١ ص ٣٤١) ولفظ الحديث في الترمذي « عن علي بن عبد الأعلى عن أبي سهل عن مسة الأزديّة عن أم سلمة قالت . كانت النساء تجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين يوماً » قال الترمذي . « هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أبي سهل عن مسة عن أم سلمة، واسم أبي سهل كثير بن زياد، قال محمد بن اسمعيل . على ابن عبد الأعلى ثقة وأبو سهل ثقة ولم يعرف محمد هذا الحديث إلا من حديث أبي سهل ». ورواه الحاكم أيضاً في المستدرک (ج ١ ص ١٧٥) وصححه هروالذهبي، ولكن قال ابن حجر في التلخيص ان مسة مجهولة الحالة مع أنه لم يتكلم عليها في التهذيب ونقل عن الدارقطني أنها لا يقوم بها حجة، وعن ابن القطان : لا تعرف (٢) في اليمنية « عائذ بن عمر » وهو خطأ

(٣) في اليمنية « لا تغربني من ديني » وفي الدارقطني (ص ٨٧) : اليك عنى فلست بالذي تغربني عن ديني حتى تمضي لك أربعون ليلة « قال الدارقطني : لم يروه عن معاوية بن قرّة غير الجلد بن أيوب وهو ضعيف أده (٤) بل هو ضعيف جداً

(٥) رواه الحاكم في المستدرک مرفوعاً (ج ١ ص ١٧٦) والبيهقي موقوفاً (ج ١ ص ٣٤١) قال الحاكم : « مرسل صحيح فإن الحسن لم يسمع من عثمان بن أبي العاص » ووافقه الذهبي، والمرسل لا يكون صحيحاً ولا حجة، ومراسيل الحسن أضعف من مراسيل غيره (٦) في اليمنية « عن وكيع » بحذف الواو وهو خطأ ظاهر

عن أبي حوالة عن جعفر بن إيس عن يوسف بن ماهك عن ابن عباس : تنتظر
النفاس نحواً من أربعين يوماً (١) *

قال أبو محمد : لا حجة في أحد حديث رسول الله ﷺ ، وقد ذكرنا ونذكر
ما خالفوا فيه الصحاب والصحابة لا يعرف لهم منهم مخالفون (٢) . وأقرب ذلك
ما ذكرناه في المسئلة المنصلة بهذه من حد أقل الطهر ، فانهم خالفوا فيه ابن عباس ولا
مخالف له من الصحابة أصلاً ، ولقد يلزم المالكيين والشافعيين المشنعين بخلاف
الصحاب الذي لا يعرف له من الصحابة مخالف : — أن يقولوا بما روي ههنا عن
ذكرنا من الصحابة رضي الله عنهم *

قال علي : فلما لم يأت في أكثر مدة النفاس (٣) نص قرآن ولا سنة وكان الله
تعالى قد فرض عليها الصلاة والصيام يقيين وأباح وطأها وزوجها لم يجز لها أن تمتنع (٤)
من ذلك إلا حيث تمتنع بدم الحيض لأنه دم حيض *

وقد حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق
عن معمر عن جابر عن الضحاك بن مزاحم (٥) قال تنتظر إذا ولدت سبع ليال أو
أربع عشرة ليلة ثم تنقسل (٦) وتصل ، قال جابر ، وقال الشعبي تنتظر حتى ماتت تنظر
امراة ، وبه الى عبد الرزاق عن معمر وابن جريج ، قال معمر عن قتادة ، وقال ابن
جريج عن عطاء ثم اتفق قتادة وعطاء : تنتظر البكر إذا ولدت كأمراة من نسلها ،
قال عبد الرزاق : وبهذا يقول سفيان الثوري *

(١) رواه البيهقي (ج ١ : ص ٣٤١) من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن أبي حوالة
وهذا أثر موقوف صحيح الاسناد (٢) في العينية « مخالف »

(٣) في العينية « أكثر أمر النفاس » وهو خطأ (٤) في العينية « لم يجز أن تمتنع »

(٥) في العينية « عن جابر الصحابي عن مزاحم » وهو خطأ لأمعي له

(٦) في العينية « تنتظر إذا ولدت » سبع عشرة ليلة ثم تنقسل وتصل وما هنا هو

الصحيح الموافق للمصرية

قال على : وقال الأوزاعي عن أهل دمشق : تفتقر النساء من الغلام ثلاثين ليلة ومن الجارية أربعين ليلة *

قال على : إن كان خلاف الطائفة من الصحابة رضى الله عنهم — لا يعرف لهم مخالف — خلافاً للاجماع فقد حصل في هذه المسألة في خلاف الاجماع الشعبي وعطاء وقتادة ومالك وسفيان الثوري والشافعي ، إلا أنهم حدوا حدوداً (١) لا يدل على شيء منها قرآن ولا سنة ولا اجماع ، وأما نحن فلا نقول إلا بما اجمع عليه : من انه دم يمنع مما يمنع منه الحيض ، فهو حيض *

وقد حدثنا حماد ثنا يحيى بن مالك بن عائد (٢) ثنا ابو الحسن عبيد الله بن ابي غسان ثنا ابو يحيى زكريا بن يحيى الساجي (٣) ثنا ابو سعيد الاشج ثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي (٤) عن سلام بن سليمان المدائني عن حميد عن انس عن رسول الله ﷺ : « أكثر النساء اربعون يوماً » *

قال ابو محمد : سلام بن سليمان ضعيف منكر الحديث (٥)

(١) في الجنبية « حدوا حداً » بالأفراد وهو خطأ
(٢) بالهمزة والذال المعجمة وله ترجمة في تذكرة الحفاظ (ج ٣ ص ١٩٧)
(٣) في الجنبية « أبو يحيى وزكريا بن الساجي » وهو خطأ ، والساجي هذا هو الامام الحافظ محدث البصرة له ترجمة في التذكرة (ج ٣ ص ٢٥٠)
(٤) في الأصلين « محمد بن عبد الرحمن المحاربي » وهو خطأ بل صوابه « عبد الرحمن بن محمد »

(٥) هذا الحديث رواه ابن ماجه (ج ١ ص ١١٦ و ١١٧) من طريق المحاربي « عن سلام ابن سليم أبو سلم شك أبو الحسن وأظنه هو أبو الاحوص عن حميد عن انس » هذا لفظ ابن ماجه ، وأخطأ الحافظ الهيثمي في الزوائد اعباداً على هذا الظن فقال : « اسناد حديث انس صحيح ورجاله ثقات » والحق انه حديث ضعيف جداً. أما أبو الاحوص سلام بن سليم الحنفي فانه ثقة حافظ ، ولكنه لم يرو هذا الحديث ، وإنما هو من رواية سلام بن سليمان المدائني الطويل ويقال ابن سليم أو ابن سلم ، وهو يكافئ المؤلف منكر الحديث ، وقال ابن خراش : كذاب ، وقال ابن حبان : « روي الموضوعات عن الثقات كما نه كان المتعمد لها » والذي يؤكد أنه هو لا أبو الاحوص

وقال أبو حنيفة : أقل أمد النفاس (١) خمسة وعشرون يوماً ، وقال أبو يوسف أقل أمد النفاس (٢) أحد عشر يوماً (٣) .

وقال أبو محمد : هذان حدان لم يأذن الله تعالى بهما ، والمعجب ممن يحد مثل هذا برأيه ولا يشكره على نفسه ، ثم ينكر على من وقف عندما أوجبه الله تعالى في القرآن ورسوله ﷺ ، وأجمع عليه المسلمون إجماعاً متيقناً ! والحمد لله رب العالمين * قال أبو محمد : ثم رجعنا إلى ما ذكرنا قبل من أن دم النفاس هو حيض صحيح ، وأمده (٤) أمد الحيض وحكمه في كل شيء حكم الحيض ، يقول النبي ﷺ لعائشة رضي الله عنها « أنفت » بمعنى حضت فيما شيء واحد ، وقوله عليه السلام في الدم الأسود ما قل من اجتناب الصلاة إذا جاء ، وهم يقولون بالتباعد ، وقد حكموا لها بحكم واحد في تحريم الوطء والصلاة والصوم وغير ذلك ، فيلزمهم أن يجعلوا أمدهما واحداً وبالله تعالى التوفيق *

٣٦٩ مسألة - فإن رأت الجارية الدم أول ما تراه أسود فهو دم حيض كما الثقة التصريح بإجماعه في أسناد المؤلف هنا ، وقول البيهقي في السنن : « وكذلك رواه سلام الطويل عن حميد بن أنس » وقول الحافظ في التهذيب « روى له ابن عدي أحاديث وقال لا يتابع عليها وأخرج له الحديث الذي أخرجه ابن ماجه وليس له عنده غيره وهو حديث أنس ، وقت للنساء » ونقل عن ابن حبان أنه قال . « هو الذي روى عن حميد بن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت للنساء أربعين يوماً » وكذلك أعلم به الحافظ الزيلعي في نصب الرأية (ج ١ ص ١٠٧) . ورواه البيهقي (ج ١ ص ٣٤٣) من طريق زيد العمي عن أبي أياس عن أنس وزيد العمي ضعيف جداً ، قال ابن حبان : « يروى عن أنس أشياء موضوعة لأصولها حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها » .

(١) في المصرية « أقل أمر النفاس » وهو خطأ

(٢) في المصرية « أقل أمر النفاس » وهو خطأ

(٣) في العينية « وقال أبو حنيفة أقل مدة النفاس إحدى عشر يوماً » وهو خطأ لأنها لم يثبت قول أبي يوسف لأبي حنيفة وحذفت قول أبي حنيفة ولتأنيث « إحدى » بدون وجه (٤) في العينية « فأمد » وما هنا أحسن

قدمنا ، تدع الصلاة والصوم ولا يطؤها بدها ، قلن تلون أو انقطع الى سبعة عشر يوماً فأقل فهو طهر صحيح تقتل وتصل وتصوم ويأتها زوجها (١) وإن نمدى أسود نمدت على أنها حائض الى سبع عشرة (٢) ليلة ، فإن نمدى بعد ذلك أسود فإنها تقتل ثم تصل وتصوم (٣) ويأتها زوجها (٤) ، وهي طاهر أبداً لا ترجع الى حكم (٥) الحائضة إلا أن ينقطع أو يتلون كما ذكرنا ، فيكون حكمها إذا كان أسود حكم الحيض وإذا تلون أو انقطع أو زاد على السبع عشرة (٦) حكم الطهر ، فاما التي قد حاضت وطهرت فتبادى بها الدم فكذلك (٧) أيضا في كل شيء ، إلا في تمادى الدم الاسود متصلا فإنها (٨) اذ جاءت الايام التي كانت تحيضها أو الوقت الذي كانت تحيضه إما مراراً في الشهر أو مرة في الشهر أو مرة في شهر أو في عام — فإذا جاء ذلك الأمد أمسكت عما تمسك به الحائض ، فإذا انقضى ذلك الوقت اختسأت وصارت في حكم الطاهر في كل شيء وهكذا أبداً ما لم يتلون الدم أو ينقطع ، فإن كانت مختلفة الايام بنت على آخر ايامها قبل ان يتبادى بها الدم ، فإن لم تعرف وقت حيضها لزمها فرضا ان تقتل لكل صلاة وتوضأ لكل صلاة ، أو تقتل وتوضأ وتصلى الظهر في آخر وقتها ، ثم تتوضأ وتصلى العصر في أول وقتها ، ثم تقتل وتوضأ وتصلى المغرب في آخر وقتها ، ثم تتوضأ وتصلى العتمة في أول وقتها (٩) ثم تقتل وتوضأ لصلاة الفجر ، وأن شئت أن تقتل في أول وقت الظهر للظهر والمصر فذلك لها ، وفي أول وقت المغرب

(١) في الجنية « ويأتها رجلها » (٢) في الجنية « سبعة عشرة » وهو خطأ

(٣) في المصرية « ثم تصوم وتصل » (٤) في الجنية « ويأتها رجلها »

(٥) لفظ « الى حكم » سقط من الجنية (٦) في الجنية « السبعة عشرة »

(٧) في الجنية « وكذلك » وهو خطأ (٨) في المصرية « فانه »

(٩) في الجنية « لزمها فرضا ان تقتل لكل صلاة وتوضأ لكل صلاة أو

تقتل وتصلى الظهر في آخر وقتها ثم تتوضأ وتصلى العتمة في أول وقتها » وهذا خطأ وما هنا أصح

المغرب والعتمة فذلك لها ، وتصل كل صلاة لوقتها ولا بد وتتوضأ لكل صلاة فرض
ونافلة في يومها وليلتها (١) ، فإن عجزت عن ذلك وكان عليها فيه حرج تيسرت كما
ذكرنا *

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ — الذى قد ذكرنا بإسناده فى أول مسألة من
الحيض من كتابنا هذا — : « إن دم الحيض أسود يعرف فإذا كان ذلك فأمسكى
عن الصلاة وإن كان الآخر فتوضى وصلى » وقوله ﷺ : « إذا أقبلت الحيضة
فدعى الصلاة فإذا أدبرت فتغتسل وصلى » وفي بعضها : « فإذا أدبرت فاعلمى عنك
الدم وتوضى » وفي بعضها : « فإذا ذهب قدرها فاعلمى عنك الدم وتوضى وصلى »
وهكذا روينا من طريق حماد بن زيد وحماد بن سلمة كلاهما عن هشام بن عروة
عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها عن رسول الله ﷺ ، فى هذه الأخبار
إحجاب مراعاة تلون الدم *

وما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربرى
ثنا البخارى ثنا أحمد بن أبي رجاء ثنا أبو أسامة سمعت هشام بن عروة بن الزبير قل
أخبرني أبي عن عائشة « أن فاطمة بنت أبي حبيش سألت النبي ﷺ قلت إني
أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة ؟ قال : لا : إن ذلك عرق ، ولكن دعى الصلاة
قدر الأيام التى كنت تمحيضين فيها ثم اغتسلى وصلى (٢) » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن
عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن ربح وقتيبة
كلاهما عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن جعفر بن ربيعة
عن مراك بن مالك عن عروة عن عائشة قالت : « إن أم حبيبة سألت رسول الله
ﷺ عن الدم ، قالت عائشة : رأيت مركنها ملآن دماً (٣) ، فقال لها رسول الله

(١) من أول قوله « فإن عجزت عن ذلك » الى قوله فيما يأتى « وقال الشافعى
تقدم يوما وليلة » الخ سقط من النسخة (٢) فى البخارى (ج ١ ص ٥٠) (٣) فى الأصل
« فلا دماً » وهو خطأ وصحاحه من صحيح مسلم (ج ١ ص ١٠٣ و ١٠٤)

عليه : امكنى قدر ما كانت تحبسك حيضتك ثم اغتسلى وصلى *
قال أبو محمد : ففي هذين الخبرين إيجاب مراعاة القدر الذي كانت تحبسه قبل
أن يمتد بها الدم *

وأما المبتدأة التي لا يتلون دمها عن السواد ولا مقدار عندها لحيض متقدم :-
فنحن على يقين من وجوب الصلاة والصيام عليها ، ونحن على يقين من أن الدم
الأسود منه حيض ومنه ما ليس بحيض ، فاذ ذلك كذلك فلا يجوز لأحد أن
يجعل برأيه بعض ذلك الدم حيضا وبعضه غير حيض ، لأنه يكون شارعا في الدين
ما لم يأذن به الله ، أو قائلًا على الله تعالى ما لا علم لديه ، فاذ ذلك كذلك فلا يحمل لها
ترك يقين ما افترض الله عليها من الصوم والصلاة لظن في بعض دمها أنه حيض ،
ولعله ليس حيضا ، والظن أ كذب الحديث *

وهذا الذي قلناه هو قول مالك وداود ، وقال الأوزاعي : تجعل لنفسها مقدار
حيض أمها وخالتها وعمتها وتكون فيما زاد في حكم المستحاضة ، فإن لم تعرف جعلت
حيضها سبعة أيام من كل شهر ، وتكون في باقي الشهر مستحاضة تصوم ، وقال (١)
سفيان الثوري وعطاء : تجعل لنفسها قدر حيض نساءها (٢) ، وقال الشافعي : تقعد
يوما وليلة من كل شهر تكون فيه حائضا ، وباقي الشهر مستحاضة تصلى وتصوم ،
والى هذا مال أحمد بن حنبل ، وقال أبو حنيفة : تقعد عشرة أيام من كل شهر
حائضا وباقي الشهر مستحاضة تصلى وتصوم *

قال علي : يقال لميهم : من أين قطعتم بأنها تحيض كل شهر ولا يد ؟ وفي
الممكن أن تكون ضيها (٣) لا تحيض قركم بالظن فرض ما أوجب الله تعالى
عليها (٤) من الصلاة والصيام ، ثم ليس لأحد منهم أن يقول : أقصر بها على أقل

(١) في الاصل « قال » بحذف الواو والسياق يقضى بزيادتها

(٢) من أول قوله « فإن عجزت عن ذلك وكان عليها فيه حرج » الى هنا سقط
من النسخة (٣) الضياء بوزن فيل والضياء بوزن فلاء هي التي لا تحيض أو التي
لا ينبت نديها ، وكذلك الضياء بوزن ضلوة . (٤) كلمة « عليها » محذوفة في النسخة

ما يكون من الحيض لثلاث ترك الصلاة الا يتيقن : — إلا كان للآخر (١) أن يقول :
 بل أقصر بها على أكثر الحيض لثلاث تصلى وتصوم ويطؤها زوجها وهي حائض ،
 وكل هذين القولين يفسد صاحبه ، وهما جميعا قلندان (٢) لانهما قول بالظن ،
 والحكم بالظن في دين الله عز وجل لا يجوز ، ونحن على يقين لا شك فيه أن هذه
 المبتدأة لم تحض قط ، وأن الصوم والصلاة فرضان عليها ، وأن زوجها مأمور ومنسوب
 الى وطئها ، ثم لا ندرى ولا تقطع أن شيئاً من هذا اثم الظاهر عليها دم حيض ،
 فلا يحل ترك اليقين والفرائض اللازمة بظن كاذب . والله تعالى التوفيق *
 وأما وضوؤها لكل صلاة فقد ذكرنا برهان ذلك في كتابنا هذا في الرضوخ
 وما يوجبه *

وأما غسلها لكل صلاتين أو لكل صلاة فلما حدثناه حماد بن أحمد ثنا عباس
 ابن أصمغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا علان (٣) ثنا محمد بن بشار ثنا وهب
 ابن جرير بن حازم ثنا هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة - هو
 ابن عبد الرحمن بن عوف - عن أم حبيبة بنت جحش : « أنها كانت تهرق الدم
 وأنها سألت رسول الله ﷺ فأمرها أن تقتل لكل صلاة * »

وبه الى ابن أيمن : ثنا أحمد بن محمد البرقي (٤) القاضي ثنا أبو مصر ثنا عبد
 الوارث بن سعيد التنويري (٥) عن الحسين (٦) المعلم عن يحيى بن أبي كثير عن
 أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال : أخبرني زينب بنت أبي سلمة الخزومي :

(١) في الجنة « لآخر » (٢) في المصرية « وكلاما قلندان »

(٣) يفتح الين وتشديد اللام وهو لقب جماعة من الحديثين والذي في هذه
 الطبقة هو علي بن عبد الرحمن بن المنيرة الخزومي المصري شيخ الطحاوي مات
 بمصر في ١٠ شعبان سنة ٢٧٢ قال غالب أنه هو

(٤) في الجنة « البرقي » وهو خطأ وانظر حاشية المسئلة رقم ٢١٠

(٥) يفتح التاء المتأنة وضم التون وهما مشددتان

(٦) في المصرية « الحسن » وهو خطأ

« أن امرأة كانت تهراق الدم ، وكانت (١) تحت عبد الرحمن بن عوف ، وإن رسول الله ﷺ أمرها أن تفتسل عند كل صلاة وتصل » *

قال علي : زينب هذه ربيبة رسول الله ﷺ ، نشأت في حجره عليه السلام ، ولها صحبة به عليه السلام (٢) *

وبه إلى ابن أبي عمير : أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي حدثني محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن عروة بن الزبير عن أم حبيبة بنت جحش « أنها استحيضت فأمرها رسول الله ﷺ بالفتل عند كل صلاة » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا هناد بن السري عن عتبة بن سليمان عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن عروة عن عائشة : « أن أم حبيبة بنت جحش استحيضت في عهد رسول الله ﷺ فأمرها بالفتل لكل صلاة (٣) » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك الخولاني ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا وهب بن بقية ثنا خالد بن اسماعيل (٤) عن سهيل بن أبي صالح عن

(١) في النسخة « كانت » بحذف الواو

(٢) حديث زينب هذا رواه أبو داود (ج ١ ص ١١٨) والبيهقي (ج ١ ص ٣٥١) من طريق أبي معمر عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج عن عبد الوارث باسنادهم ولفظه ، ورواه البيهقي أيضا من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال « حدثني أبو سلمة وعكرمة مولى ابن عباس أن زينب بنت أم سلمة كانت تستكف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تهريق الدم فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تفتسل لكل صلاة » وهو أستاذ صحيح ولكن لعل الأوزاعي — أو من روى عنه — أخطأ ، فيه لأن زينب كانت صغيرة دون البلوغ عند وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولذلك اختلفوا في سماعها منه ، وقيل أنها ولدت بالحبيشة وقبل ولدت بالمدينة ، وعلى كل فهداه الرواية فيها شيء من الخطأ .

(٣) رواه أبو داود (ج ١ ص ١١٨) (٤) في النسخة « خالد » وحذف اسم أبيه وهو المواقف لابي داود (ج ١ ص ٢٢٩)

الزهرى عن عروة بن الزبير عن أسماء بنت عيسى قالت : « يا رسول الله (١) : إن غاطمة بنت أبي حبيش استحيضت ، قال رسول الله ﷺ : لتغتسل للظهر والمصر غسلاً واحداً ، وتغتسل المغرب والعشاء غسلاً واحداً ، وتغتسل للفجر غسلاً (٢) وتوضأ (٣) فيما بين ذلك » •

فهذه آثار في غاية الصحة رواها عن رسول الله ﷺ أربع صواحب : عائشة أم المؤمنين ، وزينب بنت أم سلمة . وأسماء بنت عيسى . وأم حبيبة بنت جحش ، يرواها عن كل واحدة من عائشة وأم حبيبة عروة وأبو سلمة ورواه أبو سلمة عن زينب بنت أم سلمة ، ورواه عروة عن أسماء ، وهذا يقل تواتر يوجب العلم •

وقال بهذا جماعة من الصحابة رضى الله عنهم ، كما روينا من طريق الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة : أن أم حبيبة استحيضت فكانت تغتسل لكل صلاة ، فهذه أم حبيبة ترى ذلك وعائشة تذكر ذلك لا تنكره (٤) ومن طريق عبد الزقاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن سميد بن جبير : أنه كان عند ابن عباس فأثابه كتاب امرأة ، قال سميد : فدفنه ابن عباس إلى ، فقرأته فإذا فيه : إني امرأة مستحاضة أصابني بلاء وضر ، وإني أدع الصلاة الزمان الطويل ، وإن ابن أبي طالب سئل عن ذلك فأفتاني أن أغتسل عند كل صلاة . فقال ابن عباس : اللهم لا أجدها إلا ما قال علي ، غير أنها تجمع بين الظهر والمصر بغسل واحد والمغرب والعشاء بغسل واحد وتغتسل للفجر غسلاً واحداً ، قيل لابن عباس : إن الكوفة أرض باردة وإنها يشق عليها ، قل : لو شاء الله لابتلاها بأشد من ذلك . وروينا أيضاً من طريق سفيان الثوري عن أشعث بن أبي الشعثاء عن سميد بن جبير عن ابن عباس ، ومن طريق ابن جريج أن عمرو بن دينار أخبره أنه سمع سميد بن جبير يذكر هذا عن ابن عباس ومن طريق شعبة وحماد بن سلمة كلاهما عن حماد بن أبي

(١) في سنن أبي داود « قالت : قلت يا رسول الله »

(٢) في سنن أبي داود « غسلاً واحداً » والحديث هناك أطول فاختصره المؤلف

(٣) في سنن أبي داود « وتوضأ » بحذف إحدى التاءين

(٤) في البيهقي « وعائشة تنكر ذلك لا تنكره » وهو خطأ واضح

سليمان عن سعيد بن جبير عن ابن عباس *

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا أبو بكر بن أحمد بن خالد ثنا أبي ثنا علي بن عبد العزيز ثنا حجاج بن المنهال عن ابن جريج ^(١) قال : أخبرني أبو الزبير قال أخبرني سعيد بن جبير قال : أرسلت امرأة مستحاضة إلى ابن الزبير : انى أفتيت أن أغتسل لكل صلاة ، فقال ابن الزبير : ما أجدها الا ذلك ، ثم أرسلت إلى ابن عباس وابن عمر قالا جميعاً : ما نجد لها الا ذلك . ومن طريق أبي مجاز عن ابن عمر في المستحاضة قال : تفتسل لكل صلاة ، وقد رواه أيضاً عكرمة ومجاهد عن ابن عباس ، قال مجاهد عنه : تؤخر الظهر وتمجل العصر وتفتسل لها غسلاً واحداً ، وتؤخر المغرب وتمجل المساء وتفتسل لها غسلاً واحداً ، وتفتسل للفجر غسلاً *

ورويانا عن ابن جريج ^(٢) عن عطاء : تنتظر المستحاضة أيام اقرانها ثم تفتسل غسلاً واحداً للظهر والعصر تؤخر الظهر ^(٣) قليلاً وتمجل العصر قليلاً وكذلك المغرب والعشاء وتفتسل للصبح غسلاً . ورويانا من طريق غفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي مثل قول عطاء سواء سواء . ورويانا من طريق معاذ بن هشام الدستواي عن أبيه عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال : المستحاضة تفتسل لكل صلاة وتصلى *

فهؤلاء من الصحابة أم حبيبة وعلى بن أبي طالب وابن عباس وابن عمر وابن الزبير لا يخالف لهم يعرف من الصحابة رضي الله عنهم ، إلا رواية عن عائشة : أنها تفتسل كل يوم عند صلاة الظهر ^(٤) ورويانه هكذا من طريق معمر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة هكذا مبيناً : كل يوم عند صلاة الظهر . ومن التابعين عطاء وسعيد بن المسيب والنخعي وغيرهم كل ذلك بأسانيد في غاية الصحة

-
- (١) هنا بهامش المنيمة « قال النخعي : لم يسمع حجاج بن منهل من ابن جريج ولا أدركه » (٢) في المنيمة « ورويانه من طريق ابن جريج » وما هنا أحسن كما هو واضح (٣) في المنيمة « وتؤخر الظهر » بزيادة الواو (٤) في المنيمة « كل يوم عند وقت صلاة الصلاة » وهو خطأ

فأين المشعون بمخالفة صاحب (١) اذا وافق (٢) أهواهم وتقليد من الخنثيين والمالكين والشافعيين عن هذا ومنهم (٣) السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ * قال على : فجاءت السنة في التي تميز دما أن الأسود حيض ، وأن ماعداه طهر ، فوضح أمر هذه ، وجاءت السنة في التي لا يميز دما — وهو كله أسود لأن ما عداه طهر لا حيض ولما وقت محدود يميز كانت تحيض فيه — : أن تراعى أمد حيضها (٤) فتكون فيه حائضاً ، ويكون ماعداه طهراً ، فوجب الوقوف عند ذلك ، وكان (٥) حكم التي كانت أيامها مختلفة منتقلة أن ينفي على آخر حيض حاضته قبل اتصال دمها ، لانه هو الذي استقر عليه حكمها وبطل (٦) ما قبله باليقين (٧) والمشاهدة ، فخرجت هاتان بحكمهما ، ولم يبق إلا التي لا تميز دما ولا لها أيام مبرودة ، ولم يبق إلا المأمورة بالفصل لكل صلاة أو لكل صلاتين ، فوجب ضرورة أن تكون هي ، إذ ليست إلا ثلاث صلات وثلاثة أحكام فلاصفتين (٨) حكمان منصوبان عليهما ، فوجب أن يكون الحكم الثالث للصفة الثالثة ضرورة ولا بد *

قال على : وأما مالك فانه غاب حكم تلون الدم (٩) ولم يراع (١٠) الايام وأما أبو حنيفة فغلب الايام ولم يراع حكم تلون الدم ، وكلا الدمايين (١١) خطأ ، لانه ترك لسنة لا يحمل تركها ، وأما الشافعي وابن حنبل وأبو عبيد وداود فأخذوا بالحكمين معاً ، إلا أن احمد بن حنبل وأبا عبيد (١٢) غلبا الايام ولم يجهلا لتلون الدم حكما

(١) في الجنية «فأين المشعون بمخالفة صاحب» بحذف الباء .

(٢) في المصرية «اذا خالف» وهو خطأ ظاهر والتصحيح من الجنية

(٣) في الجنية «ومهم» والصواب ما هنا

(٤) في الجنية «امر حيضها» وهو خطأ (٥) في الجنية «أو كان»

(٦) في الجنية «أو بطل» وهو خطأ (٧) في المصرية «بالنفي» وهو خطأ

(٨) في الجنية «وللصفتين» وهو خطأ (٩) في الجنية «تغير الدم»

(١٠) في المصرية «ولم يراعى» وهو لحن (١١) في الجنية «وكلي المبلين»

وهو لحن (١٢) في المصرية «وأبو عبيد» وهو خطأ

إلا في التي لا تعرف (١) أيامها ، وجعلنا التي تعرف أيامها حكم الأيام وإن تلون دما ، وأما الشافعي وداود فغلبا حكم تلون الدم ، سواء عرفت أيامها أو لم تعرفها ، ولم يجعلا حكم مراعاة وقت الحيض إلا للتي لا يتلون دما (٢) *

قال علي : فبق النظر في أى العمليين هو الحق ؟ ففعلنا ، فوجدنا النص قد ثبت وصحح بأنه لا حيض إلا الدم الأسود ، وما عداه ليس حيضاً ، لقوله عليه السلام : « إن دم الحيض أسود يبرق » فصحح أن المتلونة الدم طاهرة تامة الطهارة لا مدخل لها في حكم الاستحاضة (٣) ، وأنه لا فرق بين الدم الأحمر وبين القصة البيضاء ، ووجب أن الدم إذا تلون قبل إقضاء أيامها المبرودة أنه طهر صحيح ، فبق الاشكال في الدم الأسود المتصل فقط ، فجاء النص بمراعاة الوقت لمن تعرف وقتها ، وبالفصل المردد لكل صلاة أو لصلاتين (٤) في التي نسيت وقتها . وبالله تعالى التوفيق *

وما نعلم لمن ترك شيئاً من هذه الاخبار (٥) سبباً (٦) يتعلق به ، لامن قياس ولا من قول صاحب ولا من قرآن ولا سنة *

وقال مالك في بعض أقواله : إن (٧) التي يتصل بها الدم تستظهر بثلاثة أيام ان كانت حيضها اثني عشر يوماً فأقل ، أو بيومين (٨) ان كانت حيضها ثلاثة عشر يوماً ، أو يوم ان كانت حيضها أربعة عشر يوماً ، ولا تستظهر بشئ ان كانت

(١) في الجنية « تفرق » وهو تصحيف

(٢) في المصرية « إلا التي يتلون دما » بجذف « لا » وهو خطأ

(٣) في المصرية « أن دم الحيض أسود يبرق » فصحح أن المتلونة الدم طاهرة تامة الطهر لا مدخل لها فيه لأن دم الحيض أسود يبرق فصحح أن المتلونة الدم حكم المستحاضة « وهو خطأ وغلط من الناسخين ، وما هنا هو الصحيح الذي في الجنية .

(٤) في الجنية « وبالنسب المردود بكل صلاة أو الصلاتين » وهو خطأ

(٥) في الجنية « ترك هذه الاخبار » (٦) في المصرية « شيئاً »

(٧) في المصرية « بأن » وهو خطأ (٨) في المصرية « أو يومين »

نحيضها خمسة عشر يوما ، وهذا قول لا يعضده قرآن ولا سنة ، لا صحيحة ولا سقيمة ، ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأي له وجه ولا احتياط ، بل فيه إيجاب ترك الصلاة المفروضة والصوم اللازم بلامق .

واحتج له بعض مقلديه بحديث سوء رويناه من طريق إبراهيم بن حزمة عن الدراوردي عن حرام بن عثمان (١) عن عبد الرحمن وعبد ابن جابر عن أبيهما قال : « جاءت أمماء بنت مرشد الحارثية (٢) إلى رسول الله ﷺ وأنا جالس عنده فقلت : يا رسول الله حدثت لي حضة أنكروها ، أمكث بعد الطهر ثلاثا أو أربعا (٣) ثم تراجعني فتحرم علي الصلاة ، فقلت : إذا رأيت ذلك فامكثي ثلاثا ثم تعلمي اليوم الرابع ففعلت إلا أن تري دفعة من دم قائمة (٤) »

قال أبو محمد : فكان هذا الاحتجاج أقبح من القول المحتج له به ، لأن هذا الطهر باطل إذ هو مما انفرد به حرام بن عثمان ، ومالك نفسه يقول : هو غير قرة ،

(١) حرام : بفتح الحاء والراء المهملتين ، وفي البنية « حزام » بالزاي وهو تصحيف (٢) مرشد البشين ووقع في الإصابة « مرشد » بالثاء وهو خطأ مطبعي ، وليس لاسماء هذه إلا هذا الحديث الواحد وهو لا يصح كما قال ابن عبد البر في الاستيعاب (ص ٧٢٦) وابن الأثير في اسد الغابة (ج ٥ ص ٣٩٦) وابن حجر في الإصابة (ج ٨ ص ١١) وفي طبقات ابن سعد (ج ٨ ص ٢٤٥) أن اسم أربعا « مرشدة » وأنها تزوجها الضعك بن خليفة فولدت له ثابثا وأبا جيرة وغيرها وأنها أسلمت وبايعت النبي صلى الله عليه وسلم فولدت له في البنية « أم أربعا »

(٤) رواه البيهقي مختصرا وذكره ابن الأثير مطلقا بطوله ونسبه ابن حجر في الإصابة إلى اسمعيل بن إسحق القاضي في أحكامه وإلى ابن منده ، وهو حديث ضعيف انفرد به حرام بن عثمان : قال الشافعي وابن معين وغيرهما « الرواية عن حرام حرام » وقال ابن المديني : سمعت « يحيى بن سعيد يقول قلت لحرام بن عثمان : عبد الرحمن بن جابر ومحمد بن جابر وأبو عتيق هم واحد ؟ قال : « إن شئت جعلتهم عشرة ! » وهذا يدل على أنه كذاب صفيق الوجه لا يستحي من اقتفال أسماء لا تعرف »

فالمعجب هؤلاء القوم والحنيفيين - وقد جرح أبو حنيفة جابراً الجعفي وقال: ما رأيت أ كذب من جابر، ومالك جرح حرام بن عثمان وصالحاً مولى التوأمة - ثم لا مؤنة على المالكيين والحنيفيين إذا جاء هؤلاء خبر من رواية حرام وصالح يمكن (١) أن يوهوا به أنه حجة لتقليدهم إلا احتجوا به واكذبوا بخبر مالك لهم ولا مؤنة على الحنيفيين إذا جاءهم خبر يمكن أن يوهوا به أنه حجة لتقليدهم من رواية جابر إلا احتجوا به ، ويكذبوا بخبر (٢) أبي حنيفة له ، ونحن - والله الحمد - أحسن بماملة لشيوخهم منهم ، فلا نرد بخبر مالك فيمن لم تشهر امامته *

قال أبو محمد : ثم لو صح هذا اظهر لما كان لهم به متعلق لأنه ليس فيه شيء من قول مالك ، ولا من تلك التقاسيم ، بل هو مخالف لقوله ، وموجب للصلاة إلا أن ترى دماً ، فظاهر فساد احتجاجهم به (٣) *

وقال بعضهم : تسناه على حديث المصراة ، وعلى أجل الله تعالى لنفوس ، فكان هذا الى الهزل والاستخفاف بالدين أقرب منه الى العلم . ونعوذ بالله من الغلذال *

قال علي : وروينا عن ابراهيم النخعي : ان المستحاضة تصوم وتصل ولا يطؤها زوجها . قال علي : وهذا خطأ لأنها إما حائض ولها طاهر غير حائض ، ولا سبيل الى قسم ثالث في غير النساء ، فان كانت حائضاً فلا تحل لها الصلاة (٤) ، ولا الصوم ، وان كانت غير نساء ولا حائض فوطئ زوجها لها حلال ما لم يكن أحدهما صائماً أو محرماً أو معتكفاً أو كان مظاهراً منها ، فبطل هذا القول . وبالله تعالى التوفيق *

﴿ الفطرة ﴾

٢٧٠ - مسألة - السواك مستحب ، ولو أمكن لكل صلاة لكان أفضل ، وتنف الابط والختان وحلق العانة وقص الاظفار ، وأما قص الشارب ففرض ولا يحل للمرأة (٥) تنف الشعر من وجهها ، ويستحب للعنب إن أراد الاكل أو النوم أو الشرب أن يتوضأ ، وليس فرضاً عليه ، وإن أراد المعادة فيجب عليه

(١) في المصرية بمحذف « يمكن » وهو خطأ (٢) في الجنة « وتركوا بخبر » (٣) كلمة « به » حذف من الجنة (٤) في الجنة « فلا تحل لها الصلاة » وهو خطأ (٥) في الجنة « لا يحل لامرأة »

أن يتوضأ أيضاً^(١) ، وإن وطئ زوجتين له أو زوجات أو إماء وزوجات^(٢) فيقتل
بين كل اثنتين فحسن ، وإن لم يقتل إلا في آخر ذلك فحسن *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب
ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي
شيبه ثنا سفیان بن عيينة عن الزهري عن سميد بن المسيب عن أبي هريرة عن
النبي ﷺ قال : « الفطره خمس أو خمس من الفطرة : الختان والاستحداق وتقليم
الاظفار وتنف الابط وقص الشارب^(٣) »

وبه الى مسلم : ثنا قتيبة بن سعيد وعمر بن الناقد ثنا سفیان بن عيينة عن أبي
الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « لولا أن أشق على أمتي
لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة^(٤) » قال علي : فإذا لم يأمرهم فليس فرضاً *

وبه الى مسلم بن الحجاج : ثنا يحيى بن يحيى وقتيبة كلاهما عن جعفر بن
سليمان الضبي عن أبي عمران الجوني^(٥) عن أنس بن مالك قال : « وقت لنا في
قص الشارب وتقليم الاظفار وتنف الابط وحلق العانة ألا تترك أكثر من أربعين
ليلة^(٦) » *

(١) في النجية « وإن أراد المعاودة فستحب له أن يتوضأ » وهو خطأ
لأن المعروف عن الظاهرية القول بوجوب الوضوء إذا أراد المعاودة قال ابن حجر في
الفتح (ج ١ ص ٣٣٣) واختلفوا في الوضوء بينهما — أي بين الجماعين — فقال
أبو يوسف : لا يستحب ، وقال الجمهور : يستحب ، وقال ابن حبيب المالكي وأهل الظاهر
يجب « وكذلك نقل عنهم المعنى في عمدة القاري (ج ٣ ص ٢١٣) ، ولذلك استغرب
كاتب النجية ما فيها فكتب على حاشيتها « تقدم في أوائل كتاب الطهارة أنه يجب
الوضوء بين الجماعين ، وقد خالفه هنا فلي نظر »

(٢) في الاصلين هنا زيادة « وإماء » مرة أخرى ولا معنى لها

(٣) في صحيح مسلم (ج ١ : ص ٨٧) (٤) في مسلم (ج ١ : ص ٨٦)

(٥) في النجية « الحولاني » وهو خطأ

(٦) « تترك » بالنون في أوله . والحديث في مسلم (ج ١ : ص ٨٧)

وأما فرض قص الشارب (١) واعفاء (٢) اللحية فإن عبد الله بن يوسف ثنا قال ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم ابن الحجاج ثنا سهل بن عثمان ثنا يزيد بن زريع عن عمر بن محمد (٣) ثنا نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ : خالفوا المشركين ، أحفوا الشوارب واعفوا اللحى (٤) • حدثنا يونس بن عبد الله ثنا احمد بن عبد الله (٥) بن عبد الرحيم ثنا احمد ابن خالد ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا محمد ابن عجلان قال : قال لي عثمان بن عبيد الله بن رافع (٦) : رأيت أصحاب رسول الله ﷺ يبيضون شواربهم شبه الحلق ، قلت : من ؟ قال جابر بن عبد الله وأبا سعيد الخدري وأبا أسيد وسلة بن الاكوع وأنس بن مالك ورافع بن خديج • حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن هارون ثنا وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم النخعي عن الاسود عن عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ اذا أراد أن ينسام أو يأكل أو يشرب وهو جنب توضع وضوءه للصلاة » •

- (١) في البنية « وأما قص الشارب » بحذف فرض
 (٢) بالعين المهملة وفي البنية بالمعجمة وهو خطأ (٣) في البنية « عن عمرو ابن عثمان » وهو خطأ غريب (٤) « أحفوا » و« أعفوا » بالحاء والعين المهملتين ، وفي البنية بالمعجمتين وهو خطأ والذي في صحيح مسلم (ج ١ ص ٨٧) في هذا الاسناد « وأوفوا بالحى » وأما رواية « واعفوا » فلها فيه من طريق عبيد الله عن نافع (٥) كذا في الاصلين ، وقد مضى مرارا « احمد بن عون الله » وكذلك تكرر في الاحكام للوقوف فلا أدري هل هو هو ؟ أو هذا رجل آخر ؟
 (٦) في المصرية « عثمان بن عبد الله بن رافع » ولم أجد له ترجمة وهذا الاثر رواه البيهقي (ج ١ ص ١٥١) من طريق الفريابي عن سفيان عن محمد بن عجلان عن عبيد الله بن أبي رافع قال : « رأيت أبا سعيد الخدري وجابر بن عبد الله وابن عمر ورافع بن خديج وأبا أسيد الانصاري وابن الاكوع وأبا رافع يهكون شواربهم حتى الحلق » ثم قال البيهقي : « كذا وجدته وقال غيره عن عثمان بن عبيد الله بن أبي رافع وقيل ابن رافع » فالخلاف في اسم الراوي موجود ، وعبيد الله ثقة ، وأما عثمان هذا فلا ندرى من هو .

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا سويد بن نصر أرونا عبد الله — هو ابن المبارك — عن يونس هو ابن يزيد — عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن عائشة (١) قالت : « كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ ، وإن أراد (٢) أن يأكل أو يشرب غسل يديه ثم يأكل أو يشرب » *

قال قيل : فقد صح أن عمر ذكر لرسول الله ﷺ أنه تصيبه الجنابة من الليل فقال له رسول الله ﷺ : « توضأ واغسل ذكرك ثم تم » *

قلنا حدثنا محمد بن سعيد بن نبات قال ثنا عبد الله بن نصر ثنا قسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق عن الأسود بن يزيد عن عائشة : « أن رسول الله ﷺ كان ينام وهو جنب كيئته ولا يس ماء » *

وحدثنا يونس بن عبد الله ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا أحمد بن خالد ثنا محمد بن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو الأحوص — هو سلام بن سليم الحنفي عن أبي اسحاق عن الأسود عن عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ إذا رجع من المسجد صلى ما قضى الله له ، ثم مل إلى فراشه أو إلى أهله ، فإن كنت له حاجة إلى أهله قضاهم نام كيئته لا يس ماء ، فإذا سمع النداء وثب ، فإن كان جنباً أفاض عليه الماء ، وإن لم يكن جنباً توضأ وصلى ركعتين ثم خرج إلى المسجد » *

فهذا عموم يدخل فيه الوضوء والغسل معاً وغير ذلك ، ومن أدهى ابن سفيان خطأ في هذا الحديث فهو الخطي ، بدعواه (٣) ما لا دليل له عليه *

فإن قيل : قد خالفه زهير بن معاوية . قلنا : سفيان أحفظ من زهير ، ولو لم يكن لما كان في خلاف بعض الرواة لبعض دليل على خطأ أحدهم ، بل الثقة مصدق في كل ما يروى . والله تعالى التوفيق *

(١) كلمة «عن عائشة» سقطت من النسخة وهو خطأ (٢) في النسخة «فإن أراد».

(٣) في النسخة «لدعواه»

وقول عائشة هذا أخبار عن مداومته عليه السلام على ذلك ، ومن روينا عنه إباحة النوم للجماع قبل أن يتوضأ : — سعيد بن المسيب وربيعة ويزيد بن هارون والشافعي وأبو ثور *

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا وهب بن مسرة ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر ابن أبي شيبة عن يزيد بن هارون وهشيم وحفص بن غياث ، قال يزيد : عن حماد ابن سلمة عن عبد الرحمن بن أبي رافع عن عمة سلى عن أبي رافع : « ان رسول الله ﷺ طاف على نسائه في ليلة واحدة فاعتسل عند كل امرأة منهن غسلا » (١) وقال هشيم : ثنا حميد الطويل عن أنس بن مالك : « ان رسول الله ﷺ كان يطوف على جميع نسائه (٢) في ليلة بغسل واحد (٣) » وقال حفص بن غياث : عن عاصم عن أبي المنوكل عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ : « إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يماود فليتوضأ بينها وضوءاً » (٤)

(١) حديث أبي رافع رواه أحمد في مسنده عن عفان (ج ٦ ص ٨) وعبد الرحمن وأبو كامل (ج ٦ ص ٩ و ١٠) ويزيد بن هرون (ج ٦ ص ٣٩١) كلهم عن حماد بن سلمة ورواه أبو داود (ج ١ : ص ٨٨) عن موسى بن اسميل عن حماد ، وابن ماجه ج ١ : ص ١٠٧ من طريق عبد الصمد عن حماد ولبه المنذرى والنسائي والشوكاني للترمذي والنسائي ولم أجدهما ورواه البيهقي (ج ١ ص ٢٠٣ و ٢٠٤)

(٢) في البينة « على نسائه » (٣) حديث أنس رواه مسلم (ج ١ ص ٩٨) وأبو داود (ج ١ ص ٨٧) والترمذي ج ١ ص ٣٠ والنسائي (ج ١ ص ٥١ و ٥٢) وابن ماجه (ج ١ ص ١٠٦) والبيهقي (ج ١ ص ٢٠٤) بأسانيد مختلفة ورواه البخاري (ج ١ ص ٤٣) بلفظ « كان النبي صلى الله عليه وسلم يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل والنهار وهن إحدى عشرة قال قلت لأنس أكان يطيقه ؟ قال. كئنا تحدثت أنه أعطي قوة ثلاثين » وليس فيه التصريح بغسل واحد ولكنه مفهوم من سياقه (٤) حديث أبي سعيد رواه أبو داود (ج ١ ص ٨٨) عن عمرو بن عون عن حفص بن غياث ، ورواه مسلم (ج ١ ص ٩٨) والترمذي (ج ١ ص ٣٠) والنسائي (ج ١ ص ٥١) وابن ماجه (ج ١ ص ١٠٦) ولبه في المتقى لأحمد ولبه الشوكاني لابن خزيمة وابن حبان والحاكم وأبو داود في زيادة « فإنه انشط للعود » ولبه

﴿ الآنية ﴾

٢٧١ مسألة - لا يجل الوضوء ولا النسل ولا الشرب ولا الأكل لا لرجل ولا لامرأة في أناء عمل من عظم ابن آدم . لما ذكرنا في كتابنا هذا في جلود الميتة من وجوب دفن المؤمن والكافر ، وتحريم الميتة . ولا في أناء عمل من عظم خنزير . لما ذكرنا من أنه كله رجس . ولا في أناء من جلد ميتة قبل أن يدبغ . ولا في أناء فضة أو أناء ذهب *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة والوليد بن شعاع قالا : ثنا علي بن مسهر (١) عن عبيد الله بن عمر عن نافع مولى ابن عمر عن زيد بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ (٢) قال : « إن الذي يأكل ويشرب في آنية الذهب والفضة (٣) إنما يجر جرمي بطنه نار جهنم » *

حدثنا محمد بن سعيد بن نيات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع ثنا شعبة عن الحكم بن هتية عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن حذيفة قال : « نهانا رسول الله ﷺ عن لبس الحرير والديباج وعن آنية الذهب والفضة ، وقال : هو لم في الدنيا وهو لنا في الآخرة (٤) » *

الشوكاني البيهقي وابن خزيمة أن في روايتهما « فليتوضأ وضوءه للصلاة » وليست هذه اللفظة في البيهقي أنظره (ج ١ ص ٢٠٤) وإنما هي فيه في حديث عائشة « كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة » وهذا غير ذلك

(١) في النسخة « علي بن زهير » وهو خطأ

(٢) قوله « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم » زدناه من صحيح مسلم (ج ٢ :

ص ١٤٩) لأنه ليس في الأصلين

(٣) في مسلم يأكل أو يشرب في آنية الفضة والذهب

(٤) رواه الجماعة بالفاظ مختلفة والمعنى واحد ، قال ابن منده ، جمع على صحت

ولا في اناه مأخوذ بغير حق ، تقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » •

٢٧٢ - مسألة - ثم كل اناه بعد هذا من صفر أو نحو من أو رصاص أو قزدير (١) أو بلور أو زمرد (٢) أو ياقوت أو غير ذلك فباح الأكل فيه والشرب والوضوء والغسل فيه للرجال والنساء ، لقول الله تعالى : (هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا) وقوله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) وقول رسول الله ﷺ : « دعونى ما تركتكم ، فمما هلك من كان من قبلكم بكنة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم ، فإذا أمرتكم بشئ فأتوا منه ما استطعتم ، وإذا نهيتكم عن شئ فاجنبوه » •
فصح ان كل مسكوت عن ذكره بتحريم أو أمر فباح •

والمذهب والمضرب بالذهب حلال للنساء دون الرجال لانه ليس اناه ، وقد صح عن النبي ﷺ « الحرير والذهب حلال لاناث أمتي حرام على ذكورها » أو كما قال عليه السلام ، وليس المذهب (١) أناه ذهب والمفضض والمضرب بالفضة حلال للرجال والنساء ، لانه ليس اناه والله تعالى تتأيد . وهو حسبنا ونعم الوكيل •
٢٧٣ - مسألة - من عجز عن بعض أعضائه فى الطهارة :

من قطعت يده أو رجلاه أو بعض ذلك سقط عنه حكمه ، وبقي عليه غسل ما بقى بقوله عليه السلام « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فان كان فى الجسد جرح سقط حكمه (٥) وبقي فرض غسل سائر الجسد أو الاعضاء لما ذكرناه ، فان عمت القروح يديه أو يده (٦) أو رجليه أو وجهه أو بعض جسده فان أخرجه ذلك الى اسم المرض وكان عليه من إمساكه الماء حرج « تيمم فقط » لان هذا حكم المريض ، وان

-
- (١) المعروف القصدير بالصاد وأما بالزاي فلم أجدها ، والكلمة غير عربية على كل حال (٢) الزمرد بالذال المهمة وبالذال المسجبة (٣) فى الجنة « وليس للمذهب » وهو خطأ (٤) فى الجنة « سقط جملة » وهو خطأ (٥) كلمة « أو يده » حذف من الجنة

كان لامسقة عليه في الماء غمسه ^(١) فقط وأجزأه ، أو صب عليه الماء وأجزأه وإن كان لم يخرج به إلى اسم المرض فسل ما أمكنه وسقط عنه ما عليه فيه حرج فقط كثر أو قل لما ذكرناه ، ولا يجوز أن يجمع في وضوءه ^(٢) تيمم وغسل ، ولا في طهر واحد أيضا إذ لم يأت بذلك نص ولا إجماع ، إلا في موضع واحد ، وقد ذكرناه قبل ، وهو : من مeme ماء لا ييم به جميع أعضائه وضوئه أو جميع جسده فقط . وبالله تعالى التوفيق *

﴿من شك في الماء ^(٣)﴾

مسئلة ٢٧٤ — من كان يحضرت ماء وشك أولغ فيه الكلب أم لا ؟ أم هو فضل امرأة أم لا ، فله ان يتوضأ به لتبر ضرورة وأن يقتل به كذلك لأنه على يقين من طهارته في أصله ، ويجوز التطهير به ، ثم شك هل حرم ذلك فيه أم لا ، والحق اليقين لا يسقطه الظن ، قال الله تعالى : (ان الظن لا يغنى من الحق شيئا) ، فان شك أهوماء أم هو متعسر من بعض النبات لم يحل له الوضوء به ولا الفسل ، لأنه ليس على يقين من انه جاز به التطهر يوما ما ، والوضوء والنسل فريضان ، فلا يرفع الفرض بالشك ، فان كان بين يديه إنا مان ^(٤) فصاعدا في أحدهما ماء طاهر ييقن ، وسارها مما ولغ فيه الكلب ، أو فيها واحد ولغ فيه كلب وسائرهما طاهر ، ولا يميز من ذلك شيئا ^(٥) ، فله أن يتوضأ بأيهما ^(٦) شاء ما لم يكن على يقين من أنه قد تجاوز عدد الطهارات وتوضأ بما لا يحل ^(٧) الوضوء به ، لأن كل ماء منها فلي أصل طهارته على انفراد ، فاذا حصل على يقين التطهر فبلا يحل التطهر به فقد حصل على يقين الحرام ، فعليه أن يطهر أعضائه ان كان ذلك الماء حراما استعمله ، جملة فان

(١) في العينة « عمه » .

(٢) في المصرية « ولا يجوز أن يجمع وضوء » بحذف « في » وهو خطأ ظاهر

(٣) في العينة « من شك في الماء » (٤) في العينة اثنان (٥) في العينة

« نهي » (٦) في المصرية « بأيهما » (٧) في العينة « وتوضأ ما لا يحل » الخ وهو خطأ

كان فيها واحد معتصلاً يدرى (١) ، لم يحل له الوضوء بشيء منها ، لأنه ليس على يقين من أنه توشاً بماء ، واليقين لا يرتفع بالنظر . وبالله تعالى التوفيق وهو حسبنا (٢) ونعم الوكيل •

ابتداء كتاب الصلاة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله وسلم

كتاب الصلاة

٢٧٥ - مسألة - الصلاة قسمان : فرض وتطوع ، فالفرض هو الذى من تركه عامداً كان عاصياً لله عز وجل ، وهو الصلوات الخمس : الظهر والعصر والمغرب والعشاء الأخيرة (٣) والفجر . والقضاء لما نسي منها أو نيم عنها هو هي نفسها (٤) • والفرض قسمان : فرض متعين على كل مسلم عاقل بالغ ، ذكر أو أنثى ، حر أو عبد ، وهو ما ذكرناه ، وفرض على الكفاية ، يلزم كل من حضر ، فإذا قام به بعضهم سقط عن سائرهم ، وهو الصلاة على جنازة المسلمين •
والتطوع هو ما إن تركه (٥) المرء عامداً لم يكن عاصياً لله عز وجل بذلك ، وهو الوتر وركعتا النجر وصلاة العيدين والاستسقاء والكسوف والضحى وما ينفل المرء قبل صلاة الفرض وبمدها ، والاشفاعة فى رمضان ، وتهجد الليل ، وكل ما بتطوع به المرء ، ويكره ترك كل ذلك (٦) •

(١) فى الجنة « لم يدرى » وهو خطأ (٢) هنا فى المصرية ما نصه « تم كتاب الطهارة من المجلد الذى هو شرح المجلد بحمد الله تعالى وحسن عونه وصلواته على محمد وآله . وعدد مسائل الطهارة مائة وأحدى وستون مسألة . يتلوه ان شاء الله تعالى ابتداء كتاب الصلاة »

(٣) فى الجنة « والعشاء الأخير » وهو خطأ

(٤) فى الجنة « جو قفى نفسها » وهو خطأ

(٥) فى المصرية « بتركه » وهو خطأ (٦) فى المصرية « ويكره ترك ذلك »

برهان ذلك (١) أنه ليس في ضرورة العقل الا التساؤل المذكوران : إما شيء يعصى الله تعالى تاركه ، وإما شيء لا يعصى الله تعالى تاركه ، ولا واسطة بينهما •
 وقولنا : الفرض والواجب والحتم (٢) واللازم والمكتوب : — ألفاظ معناها واحد ، وهو ما ذكرنا . وقولنا : التطوع والنافلة بمعنى واحد ، وهو ما ذكرنا •
 وقيل قوم : ههنا قسم ثالث وهو الواجب •

قال أبو محمد : هذا خطأ ، لانه دعوى بلا برهان ، وقول لا يفهم ولا يقدر قائله على أن يبين مراده فيه •

فإن قالوا : انت بعض ذلك أوكد من بعض . قلنا : نعم ، بعض التطوع (٣) أوكد من بعض ، وليس ذلك بمخرج شيء منه عن أن يكون تطوعاً ، لكن أخبرونا عن هذا الذي قلتم : هو واجب لا فرض ولا تطوع : — أيكون تاركه عاصياً لله عز وجل ؟ أم لا يكون عاصياً ؟ ولا بد من أحد هذين التسمين ، ولا سبيل إلى قسم ثالث ، فإن كان تاركه عاصياً فهو فرض ، وإن كان تاركه ليس عاصياً فليس فرضاً (٤) •

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة بن سعيد عن مالك

(١) كلمة « ذلك » سقطت من النسخة خطأ

(٢) في الأصلين « والحكم » وهو خطأ فانه ظاهرنا أن المقصود « الحتم »

(٣) في الأصلين « بعض الفرض أو كد من بعض » وهو خطأ ظاهر ، لقوله بعده « وليس ذلك بمخرج شيء منه عن أن يكون تطوعاً » فهو يريد أن بعض التطوع أو كد من بعضه ، ولكن هذا المؤكد لا يكون — مع توحيده — الا تطوعاً .

(٤) في المصرية « وأن تاركه ليس عاصياً » الخ يحذف « كان » وهو خطأ ، وأما النسخة فإن الجملة كلها مضطربة فيها وسقط منها أكثرها حتى اختل المعنى ونصبها « فإن كان تاركه عاصياً فليس فرضاً » .

ابن أنس عن أبي سويل بن مالك (١) عن أبيه انه سمع طلحة بن عبيد الله (٢) يقول : « جاء رجل الى رسول الله ﷺ فاذا هو يسأل عن الاسلام ، قال رسول الله ﷺ : خمس صلوات في اليوم واليلة ، قال : هل على غيرهن ؟ قال : لا ، إلا أن تتطوع » و ذكر باقي الحديث « فأذير الرجل وهو يقول : والله لا أزيد على هذا ولا أقص منه (٣) » ، قال رسول الله ﷺ : أفلح إن صدق » *

وهذا نص من رسول الله ﷺ على قولنا ، وأنه ليس الا واجب أو تطوع ، فان ما عدا الحسن فهو تطوع ، وهذا لا يسع أحدا خلاقه *

وأما وجوب النذر فلقول الله تعالى : (أوفوا بالعقود) ولقول رسول الله ﷺ : « من نذر أن يطعم الله فليطعه » *

ولا خلاف من أحد من الامة في أن الصلوات الخمس فرض ، ومن خالف ذلك فكافر *

وأما كون صلاة الجنازة فرضاً على الكفاية فلقول رسول الله ﷺ « صلوا على صاحبكم » ولا خلاف في أنه اذا قام بالصلاة عليها (٤) قوم فقد سقط الفرض عن الباقيين *

وأما كون ما عدا ذلك تطوعاً فاجماع من الحاضرين من المخالفين الا في الزور ، فان أبا حنيفة قال : انه واجب ، وقد روى عن بعض المتقدمين : انه فرض *

فالبرهان على من قال : انه فرض ما روينا بالسند المذكور الى مسلم : حدثنا حرمة بن يحيى ثنا ابن وهب (٥) ثنا يونس - هو ابن يزيد - عن ابن شهاب من

(١) أبو سويل اسمه نافع بن مالك بن أبي عامر الأصبحي ، وهو عم الامام مالك بن أنس وفي البنية « عن سويل بن مالك » وهو خطأ
(٢) في المصرية « طلحة بن عبد الله وهو خطأ »

(٣) كلمة « منه » زيادة من البنية وصحيح مسلم (ج ١ : ص ١٨ - ١٩)

(٤) في المصرية « اذا قام الى الصلاة عليها »

(٥) في البنية « حرمة بن يحيى بن وهب »

أنس بن مالك - فقد كر حديث الاسراء - وفيه أن رسول الله ﷺ قال : « فرض الله عز وجل على أمي خمسين صلاة » ثم ذكر عليه السلام مراجعته لربه عز وجل في ذلك إلى أن قال : « فراجعت ربي فقال : هي خمس وهي خمسون (لا يبدل القول لدي) (١) فهذا خبر من الله عز وجل مأمون تبديله ، فصح أن الصلوات لا تبدل أبداً عن خمس ، وأرمتنا النسخ في ذلك أبداً بهذا النص ، فبطل بهذا قول من قال : إن الوتر فرض ، وإن تهجد الليل فرض ، وهو قول رويناه عن الحسن * وأيضاً فإن يونس بن عبد الله حدثنا قال : ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا أحمد بن خالد ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حسين بن علي - هو الجعفي - عن زائدة عن عبد الملك بن عمار عن محمد بن المنشتر عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : « جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله (٢) أي الصلاة أفضل بعد المكتوبة ؟ قال : الصلاة من جوف الليل ، قال : أي الصيام أفضل بعد رمضان ؟ قال شهر الله الذي يدعوونه المحرم » (٣)

قال أبو محمد : فصح أن تهجد الليل ليس من المكتوبة ، والوتر من تهجد الليل ، فهذين الخبرين صح أن قول رسول الله ﷺ لعبد الله بن عمرو : « يا عبد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم من الليل فترك قيام الليل » وقوله عليه السلام لحفصة عن أخيها عبد الله ابن عمر رضي الله عن جميعهم : « ثم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل » وقوله عليه السلام الذي رويناه من طريق أحمد بن حنبل عن يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر حدثني نافع عن بن عمر عن النبي ﷺ قال : « اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً » وقوله عليه السلام : « بادروا الصبح بالوتر » و : « يا أهل القرآن أوتروا » - : أن هذه الأوامر كلها نداء ، لا يجوز غير ذلك *

(١) انظر الحديث بطوله في صحيح مسلم (ج ١ ص : ٥٩٠)

(٢) في الجنة « فقال : رسول الله » بحذف حرف النداء

(٣) رواه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة بهذا الاسناد ولم يذكر لفظه (ج ١ ص ٣٣٣)

ورواه هو (ج ١ ص ٣٣٢) من طريق جابر عن عبد الملك بن عمر بهذا الاسناد أيضاً .

وأما الحديث : « ان الشيطان (١) يسعد على حافيه رأس أحدكم إذا هو نام ثلاث عقد يضرب كل عقدة عليك ليل طويل قل قد » وفي آخره : « فان صلى انحلت عقدة فأصبح نشيطاً طيب النفس ، وإلا أصبح خبيث النفس كسلان » وقوله عليه السلام إذ ذكر له رجل لم يرل ناعماً حتى أصبح ما قام الى الصلاة فقال عليه السلام : « بال الشيطان في أذنه » — : إنما هو على الفرض ونومه عنه لما ذكرنا ، والبرهان لا يعارض برهان ، وما كان من عند الله فلا يختلف ولا يتكاذب .

وروينا عن شعبة عن أبي اسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : الوتر ليس بحتم ولكنه سنة . وروينا عن سفیان الثوري عن أبي اسحاق عن عاصم عن علي قال : الوتر ليس فريضة ولكنه سنة سنها رسول الله ﷺ . وعن عبادة بن الصامت تكذيب من قال ان الوتر واجب (٢) . وروينا عن الحجاج ابن المتهال ثنا جرير بن حازم قال : سألت نافعا مولى ابن عمر : أكان (٣) ابن عمر يوتر على راحته ؟ قال : نعم ، وهل للوتر فضيلة على سائر التطوع ؟ وروينا عن أيوب السخيتاني عن سعيد بن جبير . أنه سئل عن من لم يوتر حتى أصبح ؟ قال : سيوتر يوماً آخر (٤) وروينا عن قتادة عن سعيد بن المسيب : أنه سأله رجل عن الوتر ؟ فقال سعيد : أو تر النبي ﷺ ، وان تركت فليس عليك ، وصلى الضمعي ، وإن تركت فليس عليك ، وصلى ركنين (٥) قبل الظهر وركنتين بعدها ، وان تركت فليس عليك .

ورواه هو وأبو داود (ج ١ ص ٢٩٨) والترمذي (ج ١ ص ١٤٣) والنسائي (ج ١ ص ٢٤٠) كلهم عن ثيبة عن أبي عوانة عن أبي بشر عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة . وروى منه فضل صيام المحرم ابن ماجه (ج ١ ص ٢٧٣) عن أبي بكر بن أبي شيبة بالاسناد الذي ذكره المؤلف . وبمثل لفظه . ونسبه التندري في الترغيب لابن خزيمة

(١) في البنية « وأما الحديث في أن الشيطان » الخ
(٢) في البنية « ان الوتر واحدة » وهو خطأ (٣) في البنية « كان » بحذف
حزمة الاستفهام (٤) في البنية « سيوتر اليوم الآخر »
(٥) في الإصليين « وصل » على الامر والسياق يقضي أن يكون إخباراً كما هو ظاهر فذلك أصله الى الفعل الماضي

ومن ابن جريج : قلت لعطاء : أوجب الوتر وركعتان أمام الصبح أو شيء من الصلاة قبل المكتوبة أو بعدها ؟ قل : لا . وهو قول الشافعي وداود وجهور المتقدمين والمتأخرين •

وأما أبو حنيفة قلن كان ذهب إلى أن الوتر فرض فقد ذكرنا بطلان هذا القول ، وإن كان ذهب إلى أن الوتر واجب لا فرض ولا تطوع ، فهو قول قلند ، وقد ذكرنا إبطاله في صدر هذه المسألة •

وقال مالك : ليس فرضاً ولكن من تركه أذنب وكانت جرعة (١) في شهادته • قال أبو محمد : وهذا خطأ بين ، لأنه لا يغفل تاركه أن يكون عاصياً لله عز وجل أو غير عاص ، فإن كان عاصياً لله تعالى فلا يصح أحد بتركه مالا يلزمه وليس فرضاً فالوتر إذن فرض وهو لا يقول بهذا ، وإن قل : بل هو غير عاص لله تعالى ، قيل : فمن الباطل أن يؤدب من لم يعص الله تعالى ، أو أن تخرج شهادة (٢) من ليس عاصياً لله عز وجل ، لأن من لم يعص الله عز وجل فقد أحسن والله تعالى يقول : (ماعدى المحسنين من سبيل) •

قال أبو محمد : إلا أن الوتر أوكد التطوع ، للأحاديث التي ذكرنا من أمر رسول الله ﷺ ، ثم أوكدها بعد الوتر صلاة الضحى وركعتان عند دخول المسجد ، وصلاة من صلى في جماعة ثم وجد جماعة يصلون تلك الصلاة ، وصلاة الكسوف ، وأربع بعد الجمعة ، لأن رسول الله ﷺ أمر بهذه (٣) ، وما أمر به عليه السلام فهو أوكد مما لم يأمر به • روينا من طريق مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو بن سليم الزرقى عن أبي قتادة السلمي (٤) أن رسول الله ﷺ : « قل إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس » •

وررونا عن عبد الوارث بن سعيد التنويري ثنا أبو التياح حدثني أبو عثمان

(١) في الجنة « حركة » وهو خطأ

(٢) كلمة « شهادة » زيادة من العينة (٣) في المصرية « لأن رسول الله صلى

الله عليه وسلم أمر به » (٤) في الموطأ (من ٥٧) « عن أبي قتادة الأنصاري »

وكلامها صواب فإنه أنصاري سلمى — بفتح السين واللام —

التهدي (١) عن أبي هريرة قال : « أوصاني خليلي ﷺ بصيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي البضحي وأن أوتر قبل أن أرقد » (٢) •

وروينا عن شعبة (٣) عن أبي نعامة عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال قال رسول الله ﷺ : « فَعَمَّرَ الصَّلَاةَ لَوْعَهَا ، ثُمَّ إِنْ أَقِيِمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلِّ مَعَهُمْ فَلْتَهَازِ بِإِدْعَاءِ خَيْرٍ » •

وروينا عن سفیان بن عيينة حدثنا سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال (٤) : « أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَصَلِّيَ أَرْبَعًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ » •

وروينا عن الحسن بن أبي بكرة : « إِنْ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا يَنْكَسِرَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا (٥) فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يَنْكَسِفَ مَا بَيْنَكُمْ » (٦) •

حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا ابن أيمن نا ابن وضاح ثنا حامد بن يحيى البلخي ثنا سفیان بن عيينة ثنا سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال : « أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَصَلِّيَ بَعْدَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعًا » •

ثم بعد هذه سائر التي ذكرنا ، لانه لم يأت بها أمر ، لكن جاء بها عمل من عليه السلام وترغيب ، وأما كراهتنا ترك ذلك فلا نه فعل خير ، قال الله تعالى : (وافعلوا الخير) •

٢٧٦ - مسألة - ولا صلاة على من لم يبلغ من الرجال والنساء ، ويستحب لو علموها إذا عقلوها (٧) قول رسول الله ﷺ الذي قد ذكرناه قبل « رفع القلم عن ثلاثة » فذكر فيه الصبي حتى يبلغ وقد علم رسول الله ﷺ ابن عباس قبل بلوغه بمضى حكم الصلاة وأمه فيها ، ويستحب إذا بلغ سبع سنين أن يدرب عليها فإذا بلغ عشر سنين أدب عليها •

(١) أبو التياح - يفتح التاء والياء المشددين - هو يزيد بن حديد ، وأبو عثمان التهدي اسمه عبد الرحمن بن مل ، وفي الجنة « ثنا أبو التياح وأبو عثمان المزني » وهو خطأ صرف (٢) رواه البخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم ، أنظر شرح أبي داود (ج ١ ص ٥٣٩) والترغيب (ج ١ ص ٢٣٤) (٣) في الجنة « سعيد » وهو تصحيف (٤) كلمة « قال » سقطت من المصرية (٥) في الجنة « رأيتموها » وهو خطأ وما هنا هو الصواب الموافق لما في البخاري (٦) رواه البخاري بهذا اللفظ (ج ١ ص ١٤٦) ورواه النسائي بمناه (ج ١ ص ٢١٣ و ٢١٤) (٧) في الجنة « وادركوا »

لما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم^(١) ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا محمد بن عيسى ثنا ابراهيم بن سعد عن عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن أبيه عن جده قال قال رسول الله ﷺ: «مروا الصبي بالصلاة اذا بلغ سبع سنين فإذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها»^(٢) *

٢٧٧ — مسألة — ولا على مجنون ولا مغمى عليه ولا حائض ولا نساء، ولا قضاء على واحد منهم الا ما أفاق المجنون والمغمى عليه، أو طهرت الحائض والنساء في وقت أدركوا^(٣) فيه بعد الطهارة الدخول في الصلاة *

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة» قد ذكر «المجنون حتى يفيق». وأما الحائض والنساء واسقاط القضاء عنها فاجماع متيقن *

وأما المغمى عليه فاثنا رويانا عن عمار بن ياسر وعطاء ومجاهد وإبراهيم وحامد ابن أبي سليمان وقاعدة أن المغمى عليه يقضى، وقال سفيان: يقضى إن أفاق عند غروب الشمس الظهر والعصر فقط. وقال أبو حنيفة: إن أغشى عليه خمس صلوات قضاهن، فإن أغشى عليه أكثر لم يقض شيئاً *

قال علي: أما قول أبي حنيفة ففي غاية الفساد، لأنه لا نص آتى بما قل، ولا قياس، لأنه أسقط عن المغمى عليه ست صلوات ولم يرد عليه^(٤) قضاء شيء منهن وأوجب عليه أن أغشى عليه خمس صلوات أن يقضيهن، فلم يقس المغمى عليه على المغمى عليه في اسقاط القضاء، ولا قس المغمى عليه على النائم في وجوب القضاء عليه في كل ما نام عنه *

(١) سقط من المصرية «ثنا ابن السليم» وهو خطأ
(٢) رواه أبو داود (ج ١ ص ١٨٥) والترمذي (ج ١ ص ٨٣) وقال: حسن صحيح، وروى أبو داود مضاه من حديث عبد الله بن عمرو بن الماس، وسبرة بفتح السين المهمة واسكان الباء الموحدة هو ابن بهيد الحميري ويقال ابن عوسجة، صحابي شهد الحندق ومات في خلافة معاوية * (٣) قوله «ولم ير عليه» سقط من المصرية فأضاع معنى الكلام. وزدنا من الجينة (٤) في الجينة «وعن مصر»

وقد صح عن ابن عمر خلاف قول عمار ، على أن الذي روينا عن عمار إنما هو :
 أنه أغشى عليه أربع صلوات فتصاهن ، كما روينا عن عبد الرزاق بن جرير عن نافع
 أن ابن عمر اشتكى مرة غلب فيها على عقله حتى ترك الصلاة ثم أفاق ، فلم يصل
 ما ترك من الصلاة وعن عبد الله بن عمر عن نافع : أغشى على ابن عمر يوماً وليلة فلم
 يقض ما فاتته . وعن ابن جرير عن ابن طاووس عن أبيه : إذا أغشى على المريض
 ثم عقل لم يعد الصلاة : قال معمر (١) : سألت الزهري عن المنى عليه فقال لا يقضى
 وعن حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري ومحمد بن سيرين (٢)
 أنهما قالا في المنى عليه : لا يبيد الصلاة التي أفاق عندها . قال حماد قلت لعاصم
 ابن بهدلة (٣) : أعدت ما كان مضى عليك ؟ قال أما ذاك (٤) فلا *
 قال علي : المنى عليه لا يقتل ولا يفهم ، فلتطاب عنه مريض ، وإذا كان كل من
 ذكرنا غير مخاطب بها في وقتها الذي ألزم الناس أن يؤدوها فيه : — فلا يجوز أدائها
 في غير وقتها ، لأنه لم يأمر الله تعالى بذلك . وصلاة لم يأمر الله تعالى بها لا تجب .
 وبالله تعالى التوفيق *

٢٧٨ - مسألة : وأما من سكر حتى خرج وقت الصلاة أو نام عنها (٥) حتى
 خرج وقتها أو نسيها حتى خرج وقتها : — ففرض على هؤلاء خاصة أن يصلوها
 أبداً . قال الله تعالى : (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) فلم
 يبيح الله تعالى للسكار أن يصل حتى يعلم ما يقول *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب (٥) ثنا قتيبة
 ابن سميد ثنا حماد بن زيد عن ثابت - هو الباقى - عن عبد الله بن رباح عن أبي
 قتادة أن رسول الله ﷺ قال : « انه ليس في النوم تفريط ، إنما التفريط في اليقظة

(١) في النجبة « عن الحسن البصري عن معمر ومحمد بن سيرين » وهو خطأ
 (٢) بهدلة - يفتح الباء واسكان الهاء وفتح الدال المهملة - وفي المصرية بالذال
 المسجدة ، وفي النجبة « مدلة » وكلامها خطأ (٣) في النجبة « ذلك »
 (٤) كلمة « عنها » زيادة من النجبة (٥) في النجبة « أحمد بن سميد » وهو خطأ

فاذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها اذا ذكرها . وروينا أيضا (١) من طريق أنس مسندا : وهذا كله اجماع متيقن *

٢٧٩ - مسألة : وأما من تمتد ترك الصلاة حتى خرج وقتها فهذا لا يقدر على قضائها أبداً ، فليكثر من فعل الخير وصلاة التطوع ، ليثقل ميزانه يوم القيامة . وليتوب وليستغفر الله عز وجل *

وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي : فضيها بعد خروج الوقت ، حتى ان مالكا وأبا حنيفة قالوا : من تمتد ترك صلاة أو صلوات فانه يصلها قبل التي حضر وقتها - ان كانت التي تمتد تركها خمس صلوات فأقل - سواء خرج وقت الحاضرة أو لم يخرج ، فان كانت أكثر من خمس صلوات بدأ بالحاضرة *

برهان صحة قولنا قول الله تعالى : (فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون) وقوله تعالى (تغلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا) . فلو كان العائد لترك الصلاة مدركا لما بعد خروج وقتها لما كان له الويل ، ولا لتي الغي (٢) ، كما لا ويل ولا غي لمن أخرها الى آخر وقتها الذي يكون مدركا لها (٣) .
وأيضا فان الله تعالى جعل لكل صلاة فرض وقتا وحدود الطرفين ، يسئل في حين حدود ، ويبطل في وقت محدود ، فلا فرق بين من صلاها قبل وقتها وبين من صلاها بعد وقتها ، لأن كليهما صلى في غير الوقت ، وليس هذا قياسا لأحدهما على الآخر ، بل هما سواء في تمتد حدود الله تعالى ، وقد قال الله تعالى : (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) *

وأيضا فان القضاء إيجاب شرع ، والشرع لا يجوز أنير الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم *

فنأل من أوجب على العائد قضاء ما تمتد تركه من الصلاة : أخبرنا عن هذه الصلاة التي تأمره بفعلها ، أي التي أمره الله تعالى بها ؟ أم هي غيرها ؟ فان قالوا : هي هي ، قلنا لهم : فالعائد لتركها ليس عاصيا ، لانه قد فعل ما أمره الله تعالى ، ولا اثم

(١) في المصرية « وروينا أيضاً »

(٢) في البنية « ولا لتي غيا » (٣) في المصرية « الذي يكون فيها مدركا لها »

على قولكم ولا ملامة على من تممه ترك الصلاة حتى يخرج وقتها . وهذا لا يقوله مسلم . وإن قالوا : ليست هي التي أمره الله تعالى بها ، قلنا : صدقتم ، وفي هذا كفاية إذ (١) أقرروا بأنهم (٢) أمروه بما لم يأمره به الله تعالى •

ثم نسألهم عن تممه ترك الصلاة بعد الوقت : أطاعة هي أم معصية ؟ فإن قالوا : طاعة ، خالفوا إجماع أهل الاسلام كلهم المتقين ، وخالفوا القرآن والسنة الثابتة . وإن قالوا (٣) : هو معصية ، صدقوا ، ومن الباطل أن تنوب المعصية عن الطاعة •

- وأيضا فإن الله تعالى قد حد أوقات الصلاة على لسان رسوله ﷺ ، وجعل لكل وقت صلاة منها أولا ليس ما قبله وقتا لتأديتها ، وآخر ليس ما بعده وقتا لتأديتها ، هذا ما لا خلاف فيه من الأمة ، فلو جاز أداؤها بعد الوقت لما كان لتعديده عليه السلام آخر وقتها معنى ، ولكان لتوأم الكلام وحاش لله من هذا • وأيضا فإن كل عمل علق بوقت محدود فإنه لا يصح في غير وقته ، ولو صح في غير ذلك الوقت لما كان ذلك الوقت وقتا له . وهذا بين . والله تعالى التوفيق •

ونسألهم : لم أجزتم (٤) الصلاة ، بعد الوقت ، ولم تميزوها قبل الوقت ؟ فإن ادعوا الاجماع كذبوا ، لأن ابن عباس والحسن البصري يميزان الصلاة قبل الوقت لا سبعا ، والحنفية والشافعية والمالكيون يميزون الزكاة قبل الوقت ، ويدعون أن يقال : أبي بكر لأهل الردة ، إنما كان قياسا للزكاة على الصلاة ، وأنه قال : لا تأتلفن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال وهم قد فرقوا (٥) ههنا بين حكم الزكاة والصلاة . فليعجب المتعجبون !! وإن ادعوا فرقا من جهة نص أو نظر لم يجده • فإن قالوا : فانكم (١) تميزون (٢) الناس والناسم والسكران على قضائهم أبدا ،

(١) في التنية « إذا » وهو خطأ (٢) في المصرية « انهم »
 (٣) في التنية « فإن قالوا » وهو خطأ (٤) في التنية « لو أجزتم » وهو خطأ
 (٥) في التنية « وقد فرقوا » (٦) في التنية « أنكم »
 (٧) كذا في الاصلين « تميزون » وله وجه ، ولعل الاحسن منه أن يكون « تميزون »

وهذا خلاف قولكم بالوقت ؟ قلنا لا ، بل وقت الصلاة للناسي والنائم والسكران ممتد أبداً غير منقضى •

وبرهان ذلك أنهم ليسوا عصاة في تأخيرها الى أي وقت صلوا فيه •

وكل أمر الله عز وجل فانه منقسم على ثلاثة أوجه لا رابع لها : إما أمر غير معلق بوقت ، فهذا يجزىء أبداً متى أدى ، كالجهاد والمعرة وصدقة التطوع والدعاء وغير ذلك (١) ، فهذا يجزىء متى أدى ، والمسارة اليه أفضل ، لقول الله عز وجل : (وسارعوا الى مفترقه من ربكم وجنة عرضها ، وإما أمر معلق بوقت محدود الأول غير محدود الآخر كالزكاة ونحوها ، فهذا لا يجزىء قبل وقته ، ولا يسقط بعد وجوبه أبداً ، لأنه لا آخر لوقته (٢) ، والمبادرة اليه أفضل لما ذكرنا . وإما أمر معلق بوقت محدود أوله وآخره فهذا لا يجزىء قبل وقته ولا بعد وقته ، ويجزىء في جميع وقته ، في أوله وآخره ووسطه ، كالصلاة والحج وصوم رمضان ونحو ذلك •

وقول من خالفنا : قد واقتضونا على أن الحج لا يجزىء في غير وقته ، وأن الصوم لا يجزىء في غير النهار ، فنأين أجزئتم ذلك في الصلاة ؟ وكل ذلك ذو وقت محدود أوله وآخره ؟ وهذا مالا انفكاك منه . قلن قالوا : قسنا المأمدة على النامى . قلنا : القياس كله باطل ، ثم لو كان القياس حقاً (٣) لكان هذا منه عين الباطل ، لأن القياس عند القائلين به إنما هو قياس الشيء على نظيره ، لا على ضده ، وهذا مالا خلاف فيه بين أحد من أهل القياس ، وقد وافقهم من لا يقول بالقياس ، على أنه لا يجوز قياس الشيء على ضده ، فصار اجماعاً متيقناً واطلاً لا شك فيه . والممد ضد النسيان ، والمعصية ضد الطاعة . بل قياس ذلك على ما ذكرنا من الحج أولى ، لو كان القياس حقاً ، لا سيما والخائفون والمالكيون لا يقيسون الحالف عامداً للكذب

(١) في الجنية « لغير ذلك » وهو خطأ

(٢) في الجنية « لأنه آخر لوقته » وفي المعرة « لأنه لا آخر لوقتها » وكلاهما

خطأ ، الا ان الخطأ في المعرة محتمل ، لأنه أعاد الضمير مؤثراً

(٣) في الجنية « ثم لو كان حقاً »

على الحالف فيبحث غير عائد الكذب في وجوب الكفارة ، بل يسقطون الكفارة عن العائد ، ويوجبونها على غير العائد ، ولا يقيسون قاتل الممد على قاتل الخطأ في وجوب الكفارة عليه ، بل يسقطونها عن قاتل الممد ، ولا يرون قضاء الصلاة على المرتد فهذا تناقض لا خفاء به وتحكم بالدعوى والله تعالى التوفيق *

ولو كان القضاء واجبا على العائد ترك الصلاة حتى يخرج وقتها لما أغفل الله تعالى ولا رسوله ﷺ ذلك ، ولا نسيه ، ولا تصمدا اعتاننا بترك بيانه (وما كان ربك نسيا) . وكل شريعة لم يأت بها القرآن ولا السنة فهي باطل *

وقد صحح عن رسول الله ﷺ « من فاتته (٢) صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله » . فصحح ان ما فات فلا سبيل الى ادراكه ، ولو أحرك أو أمكن أن يدرك لما فات ، كما لا تفوت المنسية أبداً ، وهذا لا إشكال فيه . والأمة أيضا كلها مجمعة على القول والحكم بأن الصلاة قد فاتت إذا خرج وقتها ، فصحح فواتها باجماع متيقن ، ولو أمكن قضاؤها وتأديتها لكان القول بأنها فاتت كذبا وباطلا . فثبت يقينا أنه لا يمكن القضاء فيها أبداً *

وعن قال بقولنا في هذا عمر بن الخطاب وابنه عبد الله ، وسعد بن أبي وقاص وسليمان ، وابن مسعود ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر ، وبديل (٣) المقبلي ، ومحمد ابن سيرين ، ومطرف بن عبد الله ، وعمر بن عبد العزيز ، وغيرهم *

فروينا من طريق شعبة عن يعلى بن جطاء عن عبد الله بن حراش (٤) قال

(١) في المصرية « وهذا » (٢) في الجنية « ان من فاتته »
 (٣) بالباء الموحدة والذال المهملة مصغر — وفي الجنية « يزيد » وهو خطأ
 (٤) كذا في الاصلين ولم أعرف من هو ولا صحة اسمه ولم أجده ترجمة ، فليس يوجد في كتب الرجال الا عائد الله بن خراش — بكسر الخاء المعجمة — وليس من هذه الطبقة بل هو متأخر من طبقة شعبة ، مات بين سنة ١٦٠ و ١٧٠ وهو كذاب منكر الحديث ، وليس من المقول أبداً أن يكون هو .

رأى ابن عمر (١) رجلاً يقرأ صحيفة ، فقال له : يا هذا القارىء ، إنه لا صلاة لمن لم يصل الصلاة لوقتها ، فصل ثم اقرأ ما بدا لك *

وروي (٢) عن طريق ابراهيم بن المنذر الحزامي (٣) عن عمه الضحاك بن عثمان (٤) أن عمر بن الخطاب (٥) قال في خطبته بلجاية : ألا وإن الصلاة لها وقت شرطه الله لا تصلح الا به *

ومن طريق محمد بن المنفى عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي نضرة عن سالم بن الجعد قال قال سليمان - هو صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم : الصلاة مكيال ، فمن وفى وفى له ، ومن طغف فقد علمم ما قيل في المطفئين *

قال علي : من أخر الصلاة عن وقتها فقد طغف *

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عاصم بن أبي النجود عن مصعب ابن سعد بن أبي وقاص عن أبيه سعد أنه قال في قول الله تعالى : (والذين هم عن

(١) في الجنة « رأى عمر » ولا أعرف أيهما الصواب فإن لم أجدها هذا الاثر الا هنا (٢) في الجنة « ورويناه » وهو خطأ (٣) في الجنة بكسر الحاء المهملة وفتح الزاي نسبة الى أحد أجداده « حزام بن خويلد بن أسد »

(٤) الضحاك بن عثمان اثنان : أحدهما « الضحاك بن عثمان بن عبد الله بن خالد ابن حزام بن خويلد بن الاسد » وهذا ليس مرادنا فإنه قديم وليس عم ابراهيم بل هو عم جده ، وإنما المراد هنا حفيد الاول وهو « الضحاك بن عثمان بن الضحاك » وهو من أصحاب مالك ، وليس عم ابراهيم بن المنذر لحا وإنما هو عمه كلاله ، لان ابراهيم هو ابن المنذر بن عبد الله بن المنذر بن المنيرة بن عبد الله بن خالد بن حزام بن خويلد ، وهو معروف بالرواية عن الضحاك الثاني الحفيد وعلى كل فهذا الاثر منقطع لان الضحاك الاول مات سنة ١٥٣ والثاني مات سنة ١٨٠ فلم يدرك واحد منهما عمر (٥) في الجنة « الضحاك بن عثمان بن عمر بن الخطاب » وهو خطأ ظاهر

صلاهم صاهون) قال : السهو التارك عن الوقت (١) *

قال على : لو أجزأت عنده بعد الوقت لما كان له الويل عن شيء قد أداه

وبه الى وكيع (٢) عن المسعودى عن القاسم (٣) - هو ابن عبد الرحمن -
والحسن - هو ابن سعد (٤) : قيل لعبد الله بن مسعود (٥) (الذين هم على صلاتهم
دائمون) (والذين هم على صلاتهم يحافظون) فقال : ذلك على مواقينها ، قالوا :
ما كنا نرى ذلك الا على تركها ، قال : تركها هو الكفر *

وعن محمد بن المنثى : حدثنا عبد الاعلى ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة
قال : ذكر لنا ان عبد الله بن مسعود كان يقول : ان الصلاة وقتنا وكوت الحج ،
فصلوا الصلاة لمقاتها *

وعن محمد بن المنثى حدثنا عبد الرحمن بن مهدى ثنا حجاج بن زيد عن يحيى
ابن عتيق قال : سمعت محمد بن سيرين يقول : ان للصلاة وقتا وحدا فان (٦)
الذى يصلى قبل الوقت مثل الذى يصلى بعد الوقت *

(١) رواه الطبرى (ج ٣ ص ٢٠١) من طريق وكيع وجعله من كلام مصعب
ابن سعد ورواه من طرق أخرى عن مصعب عن أبيه

(٢) كذا في الاصلين ولم يتقدم اسناد الى وكيع حتى يصلح أن يقول « وبه الى وكيع »

(٣) القاسم هو بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود المسعودى ، والراوى
عن المسعودى - شيخ وكيع - هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله
ابن مسعود ، فاشبه الامر على ناسخ النسخة المصرية - أو صاحبها - فكتب
بمحاشيها « لعله أى يريد لعل الصواب عن المسعودى أى القاسم الخ ، وهذا فهم خطأ
والصواب ما أوضحناه وأن المسعودى شيخ وكيع روى عن المسعودى الكبير القاسم
ابن عبد الرحمن ، وبذلك يستقيم الاسناد

(٤) « سعد » باسكان السين وهو الذى في البنية ، وفي المصرية « سعيد » وهو خطأ
(٥) رواية القاسم والحسن بن سعد عن ابن مسعود مرسلة ، فاشبهها لم يدركاه ،
وهذا الاثر رواه الطبرى في التفسير (ج ١٦ ص ٧٤ عن ابن وكيع عن أبيه ، وفيه
الحسن بن مسعود ، وهو خطأ وصوابه « الحسن بن سعد » (٦) في المصرية وان

ومن طريق سحنون عن ابن القاسم أخبرني مالك أن القاسم (١) بن محمد بن أبي بكر الصديق حين كانت بنو أمية يؤخرون الصلاة : أنه كان يصلي في بيته ، ثم يأتي المسجد يصلي معهم ، فكلّم في ذلك . فقال : أصلي مرتين أحب إلى من أن لا أصلي شيئاً *

قال علي : فهذا يوضح أن الصلاة الأولى كانت فرضه (٢) والآخرى تطوع ، فهما صلاتان صحيحتان ، وإن الصلاة بعد الوقت ليست صلاة أصلاً ، ولا هي شيء (٣) * وعن أسد بن موسى عن مروان بن معاوية الفزاري : أن عمر بن عبد العزيز قال : سمعت الله تعالى ذكر أقواماً فعابهم فقال (أضعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غياً) ولم تكن أضعهم إياها ، أن تركوها ، ولو تركوها لكانوا بتركها كفاراً ، ولكن أخروها عن وقتها (٤) *

وعن عبد الرزاق عن معمر عن بديل المقيلى (٥) قال : بلغني أن العبد إذا صلى الصلاة لوقتها صعدت ولها نور ساطع في السماء ، وقالت : حفظني حفظك الله ، وإذا صلاها لمبر وقتها طويت كما يطوى الثوب الخلق فضرب بها وجهه * ومن المعجب أن بعضهم قال : معنى قول ابن عمر : لا صلاة لمن لم يعمل الصلاة لوقتها أي لا صلاة كاملة ، وكذلك قال آخرون في قوله عليه السلام : « لا صلاة لمن

(١) في المدونة (ج : ١ ص ٨٧) « وأخبرني مالك عن القاسم » الخ

(٢) في التبية « فريضة »

(٣) في المصرية « ولا هي شيئاً »

(٤) بهذا المعنى تقريباً كلمة أخرى لمعمر بن عبد العزيز في سيرته لابن الجوزي

(ص ٨٦) وفي تفسير الطبري (ج ١٦ ص ٧٤)

(٥) بديل — معمر — هو ابن ميسرة المقيلى ، ومعمر هو ابن راشد الأزدي

وفي المصرية « عن معمر بن بديل المقيلى » وفي التبية « عن معمر بن زيد المقيلى » وكلاهما خطأ فاحش

لا يقيم (١) صلبه في الركوع والسجود ، وفي قوله عليه السلام : « لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن » •

قال علي : فيقال لهؤلاء : ما جعلكم على ما ادعينم ؟ فان قالوا : هو مهود كلام العرب ، قلنا : ما هو كذلك ، بل مهود كلام العرب الذي لا يجوز غيره — أن « لا » تنفي والتبرئة جملة إلا أن يأتي دليل من نص آخر أو ضرورة حس على خلاف ذلك ثم حكم أنه كما قلتم ، فان ذلك حجة لنا ، وهو قولنا ، لان كل صلاة لم تكمل ولم تتم فهي باطل كلها ، بلا خلاف منا ومنكم . فان قالوا : انما هذا فيما نقص من فرائضها قلنا : نعم ، والوقت من فرائض الصلاة بأجمع منا ومنكم ومن كل مسلم ، فهي صلاة تصد ترك فريضة من فرائضها •

قال علي : ما نعلم لمن ذكرنا من الصحابة رضى الله عنهم مخالفاً منهم ، وم يشنعون بخلاف الصحاب إذا وافق أهواءهم ، وقد جاء عن عمر ومعاذ وعبد الرحمن ابن عوف ومعاذ بن جبل (٢) وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم أن من ترك صلاة فرض واحدة متمداً حتى يخرج وقتها فهو كافر مرتد . وهؤلاء الخنفيون والمالكيون لا يرون على المرتد قضاء ما خرج وقته . فهؤلاء من الصحابة رضى الله عنهم أيضاً لا يرون على من تصد ترك الصلاة حتى يخرج وقتها قضاء (٣) •

قال علي : وما جعل الله تعالى عذراً لمن خوطب بالصلاة في تأخيرها عن وقتها بوجه من الوجوه ، لافي حال المطاعنة والقتال والخوف وشدة المرض والسفر . وقال

(١) في المصرية «لن لا يقيم» وفي النجدة «لن لم يقيم» وكلاهما خطأ والصواب «لن لا يقيم» فقد رواه بهذا اللفظ احمد في مسنده (ج ٤ ص ٢٣) وابن ماجه (ج ١ ص ١٤٧) ونسبه اليهما ابن تيمية في المنتقى (انظر للشوكاني ج ٢ ص ٢٨٠) طبع ادارة الطباعة المنيرية بلفظ «لن لم يقيم» والصواب ما قلنا . وهذا الحديث قال الميمني فيه زوائد ابن ماجه : « اسناده صحيح ورجاله ثقات ورواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما » (٢) كذا في الاصلين بترار اسم معاذ مرتين (٣) في النجدة « حتى خرج وقتها أيضا » وما هنا أصح وأحسن

الله تعالى : (واذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك) الآية ، وقل تعالى : (فإن ختم فرجالا أو ركبانا) . ولم يضح الله تعالى ولا رسوله ﷺ في تركها عن وقتها حتى صلاها بطائفتين من أحدهما وجوه (١) إحدى الطائفتين إلى غير القبلة ، على ما نذكر في صلاة الخوف إن شاء الله عز وجل . ولم يضح تعالى في تأخيرها عن وقتها للمريض المدنف ، بل أمر إن عجز عن الصلاة قائماً أنه يصلي قاعداً (٢) ، فإن عجز عن القعود فعلى جنب ، وبالتيمم إن عجز عن الماء ، وبغير تيمم إن عجز عن التراب ، فمن أين أجاز من أجاز تعدد تركها حتى يخرج وقتها ؟ ثم أمره بأن يصلها بعد الوقت ، وأخبره بأنها تجزئه كذلك (٣) ، من غير قرآن ولا سنة ، لاصحبة ولا سقيمة ، ولا قول لصاحب ولا قياس *

وقد أقدم بعضهم فذكر صلاة رسول الله ﷺ يوم الخندق الظهر والعصر بعد غروب الشمس ، ثم أشار إلى أنه عليه السلام تركها متممداً إذا كراً لها *

قال على : وهذا كفر مجرد بمن أجاز ذلك من رسول الله ﷺ ، لأنهم مقررون منها بلا خلاف من أحدهم (٤) ولأن أحد من الأمة - في أن من تعدد ترك صلاة فرض إذا كراً لها حتى يخرج وقتها ، فإنه فاسق بجرح الشهادة ، مستحق للضرب والنكال ، ومن أوجب شيئاً من النكال على رسول الله ﷺ أو وصته وقطع عليه بالنسق أو يجرحه في شهادته - فهو كافر مشرك مرتد كاليهود والنصارى ، حلالا لدم والماله بلا خلاف من أحد من المسلمين *

وذكر بعضهم قول الله تعالى : (أقم الصلاة لذكري) وقوله عليه السلام : « خمس صلوات كتبهن الله تعالى » : وقال قد صح وجوب الصلاة ، فلا يجوز سقوطها إلا بهتان نص أو إجماع *

(١) كذا في الاصطلاح والمراد ظاهر والتركيب فيه شيء

(٢) في الجنية « إن عجز عن الصلاة قائماً أن يصلي قاعداً » وهو خطأ ظاهر

(٣) في الجنية « وأخبره بأنه تجزئه لذلك » وهو خطأ

(٤) في الجنية « بلا خلاف منهم »

قال علي : وهذا قول صحيح ، وقد صح البرهان بأن رسول الله ﷺ أوجب كل صلاة في وقت محدود أوله وآخره ، ولم يوجبها عليه السلام لا قبل ذلك الوقت ولا بعده ، فمن أخذ بمسوم هذه الآية وهذا الخبر لزمه إقامة الصلاة قبل الوقت وبمده ، وهذا خلاف لتوقيت النبي ﷺ الصلاة بوقتها (١) •

وموه بعضهم بحديث رويناه من طريق أنس : أنهم اشتدت الحرب خداعة ففتح تستر (٢) فلم يصلوا إلا بعد طلوع الشمس ، وهذا خبر لا يصح ، لأنه إنما رواه مكحول : أن أنس بن مالك قال ، ومكحول لم يدرك أنساً (٣) ثم لو صح فانه ليس فيه أنهم تركوها عارفين بخروج وقتها ، بل كانوا ناسين لها بلا شك ، لا يجوز أن يظن بفاضل من عرض المسلمين غير هذا ، فكيف بصاحب من الصحابة رضي الله عنهم ، ولو كانوا إذا كرهن لها صلواتها صلاة الخوف كما أمروا ، أو رجلاً وركباً كما أزمهم الله تعالى ، لا يجوز غير هذا ، فلاح يقيناً كذب من ظن غير هذا . وبالله تعالى التوفيق •

٢٨٠ - مسألة - وأما قولنا : أن يثوب من تعمد ترك الصلاة حتى خرج وقتها ويستغفر الله تعالى ويكثر من التطوع - : فقول الله تعالى : (تخلف من بعدهم خلوف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا إلا من تاب وآمن وعمل صالحاً فأولئك يدخلون الجنة) وقول الله تعالى : (والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا

(١) في الجنبه « لوقتها » (٢) تستر بضم التاء الاولى وفتح الثانية بينهما سين مهملة ساكنة : أعظم مدينة بخوزستان : تريب « شوشتر » بالشين المجتنبين اولاهما مضمومة ، ومعناها الأثر والاطيب والاحسن قاله ياقوت وفتحت سنة ١٧ . وقيل سنة ١٦ . وأثر أنس هذا لم أجده (٣) حكفنا يقول ابن حزم ، وما أظنه صحيحاً فقد قال ابن أبي حاتم في المراسيل (ص ٧٧) « حدثنا أبي قال : سألت أبا مسهر : هل مع مكحول من أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : ما صح عندهما إلا أنس بن مالك » ويقال ابن حجر في التهذيب (ج ١٠ ص ٢٩٠) عن الترمذي قال : « مع مكحول من ثلاثة وأنس وأبي هند الباري » ثم قال : ويقال أنه لم يسمع من واحد من الصحابة الا منهم •

أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لتوبتهم) وقال تعالى : (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) وقال تعالى : (ونضع الموازين القسط ليوم القيمة فلا تظلم نفس شيئاً) ، وأجمت الأمة - وبه وردت النصوص كلها - على أن التطوع جزءاً من الخير ، الله أعلم بقدره ، والفريضة أيضاً جزء من الخير ، الله أعلم بقدره (١) ، فلا بد ضرورة من أن يجتمع من جزء التطوع إذا كثر ما يوازي جزء الفريضة ويزيد عليه ، وقد أخبر الله تعالى أنه لا يضيع عمل عامل ، وأن الحسنات يذهبن السيئات ، وأن من ثقلت موازينه فهو في عيشة راضية ، ومن خفت موازينه فأله هاهوية •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا أبو داود ثنا يعقوب بن إبراهيم (٢) ثنا إسماعيل - هو ابن علي - ثنا يونس عن الحسن عن أنس بن حكيم الضبي أنه لقي أبا هريرة فقال له أبو هريرة : « أول ما يحاسب الناس به (٣) يوم القيامة من أعمالهم الصلاة ، يقول ربنا تبارك وتعالى للملائكة (٤) وهو أعلم : انظروا في صلاة عبيدي أم قصها ؟ فإن كانت تامة كتبت له تامة ، وإن كان انتقص منها شيئاً قال (٥) : انظروا هل لعبدي من تطوع ؟ فإن كان له تطوع قال : أنموأ لعبدي فريضته من تطوعه ، ثم تؤخذ الأعمال على ذلك (٦) » •

قال أبو داود : وحدنا موسى بن إسماعيل ثنا حماد - هو ابن سلمة - عن داود ابن أبي هند (٧) عن زرارة بن أرفى عن عويم الداري عن النبي ﷺ بهذا المعنى ،

(١) قوله « وللفريضة أيضاً » إلى هنا سقط من النسخة وهو خطأ

(٢) في النسخة « ثنا يعقوب ثنا إبراهيم » وهو خطأ

(٣) في النسخة « يحاسب به الناس » وما هنا أصح وهو الذي في النسخة لموافقة

لأبي داود (ج ١ ص ٣٢٢) (٤) في أبي داود « للملائكة »

(٥) في النسخة « انتقص قال » الخ وفي النسخة « انتقص منها شيء » قاله الخ وكلاهما

خطأ صححناه من أبي داود (٦) في أبي داود لسختان : « على ذلك » و« و » على

ذاك • (٧) في النسخة « داود بن هند » وهو خطأ

قال : « ثم الزكاة مثل ذلك ، ثم تؤخذ الاعمال على حسب ذلك (١) » *
 حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح في عبد الوهاب بن عيسى ثنا
 احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني زهير بن حرب ومحمد بن
 المثنى قالا جميعا ثنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن عبيد الله - هو ابن عمر -
 عن نافع (٢) عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « صلاة الرجل في الجماعة تزيد على
 صلاته وحده سبعا وعشرين درجة (٣) » *

وبه الى مسلم : حدثنا اسحاق بن ابراهيم أخبرنا المغيرة بن سلمة الخزومي ثنا
 عبد الواحد - هو ابن زياد - ثنا عثمان بن حكيم أخبرنا عبد الرحمن بن أبي عمرة
 قال : دخل عثمان بن عفان رضى الله عنه المسجد بعد صلاة المغرب فقعده وحده (٤)
 فقدمت اليه ، فقال : يا ابن أخي سمعت رسول الله ﷺ يقول : من صلى المشاء في
 جماعة فكأنما قام نصف الليل ، ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام الليل
 كله (٥) » *

فهذا بيان مقدار (٦) أجر التطوع وأجر الفريضة ، وأما هذا لمن تاب وندم
 وأقلم واستمرك ما فرط *

(١) حديث أبي هريرة نسبة المنذرى لابن ماجه ونسبه ابن تيمية في المنتقى
 لاحمد والترمذي والنسائي أيضا ، وهو في النسائي باسانيد مختلفة (ج ١ ص ٨١ و ٨٢)
 ، ورواه الحاكم في المستدرك (ج ١ ص ٢٦٢) وصححه هو والذهبي ، وأسن بن
 حكيم الضبي ذكره ابن حبان في الثقات وجهله ابن القطان وابن المديني ، وحديث تميم
 الداردي نسبة المنذرى لابن ماجه ، ورواه أيضا الحاكم (ج ١ ص ٢٦٢ و ٢٦٣)
 وصححه على شرط مسلم

(٢) في مسلم (ج ١ ص ١٨٠) « أخبرني نافع »
 (٣) في الأصولين « سبعا وعشرين جزءا » وهو خطأ في الرواية وفي تذكره
 المدد ، وصححه من صحيح مسلم (٤) الزيادة من صحيح مسلم (ج ١ ص ١٨٢)
 (٥) في مسلم « صلى الليل كله »
 (٦) في الجنية « بيان بمقدار »

وأما من عمد ترك المفروضات واقتصَرَ على التطوع ليجبر بذلك ما عصى في تركه مصراً على ذلك ، فهذا عاص في تطوعه ، لانه وضعه في غير موضعه ، لأن الله تعالى لم يضعه لترك الفريضة ، بل ليكون زيادة خير وثافلة ، فهذا هو الذي يجبر به الفرض المضيق . وإذا عصى في تطوعه فهو غير مقبول منه ، قل رسول الله ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » .

فإن ذكر ذاكر ما روى من أن التطوع لا يقبل من لا يؤدي الفريضة كالتاجر لا يصح له ربح حتى يخلص رأس ماله : — فباطل لا يصح ، لانه إنما رواه موسى ابن عبيدة الرزدي (١) وهو ضعيف ، وعبد الملك بن حبيب الاندلسي عن المكشوف (٢) عن أيوب بن خوط (٣) وهذه ثلاث بلايا في لسن (٤) ، أحداها (٥) يكتفى ، ومرسل أيضاً ، وعبد الملك بن حبيب عن مطرف عن مالك أن أبا بكر الصديق ، وعبد الملك ساقط (٦) ، وهذا أيضاً منقطع ، ولو صح ذلك لكان (٧) المراد به من قصد التطوع ليعوضه عن الفريضة ، مصراً على ذلك غير نادم ولا تائب . والله تعالى التوفيق *

(١) الرزدي يفتح الزاء والباء ثم ذال مسجمة ، نسبة الى الرتبة ، وفي الجنية « الزيدي » وهو تصحيف ، وموسى ثقة إنما ضعف من قبل حفظه حتى قيل : لانيء (٢) ذكره ابن حجر في اللسان (ج ٦ ص ٤٧١) ونقل كلام المؤلف فيه في وطه الحائض وأنه قال « لا يعرف هذا المكشوف » ثم قال « تقدم في اصل الميزان قاسم ابن عبد الله المكشوف والذي قبله وهو من طبقة من يروي عن أيوب بن خوط فالله أعلم »

(٣) خوط يفتح الحاء المسجمة واسكان الواو وآخره طاء مهمة ، وفي المصرية بالحاء المهمة ، وهو تصحيف وفي الجنية « حوق » بالهمزة والثاقف ، وهو خطأ (٤) في الجنية « فبيق » وهو خطأ لأمضى له (٥) في المصرية « أحداها » وهو خطأ (٦) سبق أن قلنا مرارا أن المؤلف يحمل على عبد الملك بن حبيب بنير وجه فهو عالم جليل إلا أنه يخطئ في الحديث ولم يكن صانعه . (٧) في الجنية يحذف « لكان » وهو خطأ .

الصلوات المفروضة الخمس

٢٨١ - مسألة - المفروض من الصلاة على كل بالغ عاقل حر أو عبد ذكر أو أنثى خمس ، وهي : الظهر والعصر والمغرب والعشاء الآخرة - وهي العتمة - وصلاة الفجر * فالصبح ركعتان أبداً ، على كل أحد من صحيح أو مريض أو مسافر أو مقيم ، خائف أو آمن . والمغرب ثلاث ركعات أبداً ، كما قلنا في الصبح سواء سواء . وأما الظهر والعصر والعشاء الآخرة فكل واحدة منهن على المقيم - مريضاً كان أو صحيحاً خائفاً أو آمناً - أربع ركعات أربع ركعات ، وكل هذا إجماع متيقن مقطوع به ، لا خلاف فيه بين أحد من الأمة قديماً ولا حديثاً ولا في شيء منه ، وكل واحدة منهن على المسافر الآمن ركعتان ركعتان . وأما المسافر الخائف فإن شاء صلى كل واحدة منهن ركعتين وإن شاء صلى كل واحدة منهن ركعة واحدة ، واختلاف موجود في كل هذا فيما ذكره السفر ، وفي مقدار ذلك السفر من الزمان ومن المسافة ، وفي هل ذلك القصر عليه فرض أم هو فيه غير ، وفي هل تجزئ ركعة واحدة في الخوف في السفر أم لا . وسنذكر البرهان على الحق من ذلك ، وبطلان الخطأ فيه ، في أبوابه إن شاء الله عز وجل . ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم . وبه تعالى نستعين وبه نتأيد *

(أقسام التطوع)

٢٨٢ - مسألة - أوكد التطوع ما قد ذكرناه في أول مسألة من كتاب الصلاة من ديواننا هذا ، من الأقسام التي أمر بها رسول الله ﷺ مخصوصة بأسمائها ، وبعد ذلك ما لم يرد به أمر ، ولكن جاء التندب اليه *

أوكد ذلك ركعتان بعد الفجر الثاني وقبل صلاة الصبح ، ثم صلاة العيدين ، ثم صلاة الاستسقاء ، وقيام رمضان ، وأربع ركعات قبل الظهر بعد الزوال ، وأربع ركعات بعد الظهر وأربع ركعات قبل العصر - إن شاء لم يسلم الا في آخرهن (١) ، وإن شاء سلم من كل ركعتين ، وركعتان (٢) بعد صلاة العصر ، وركعتان بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب ،

(١) في المصرية « آخرهما » وفي البنية « ان شاء ما لم يسلم الا في آخرهن » فغير المتى في المصرية خطأ ، وزيادة « ما » في البنية خطأ أيضاً والصواب ما اخترناه هنا من مجموعهما كما هو واضح (٢) في البنية « وركعتين » وهو خطأ

وركتان بعد صلاة المغرب ، وركتان قبل صلاة التمة ، وركتان عند القدوم من السفر في المسجد ، وما تطوع به المرء إذا توجاً^(١) ، ثم ما تطوع به المرء في نهاره وليله *

حدثنا عبد الله بن يوسف^(٢) ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج : حدثني^(٣) زهير بن حرب ثنا يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج (أخبرني عطاء^(٤)) عن عبيد بن عمير عن عائشة أم المؤمنين : « أن النبي ﷺ لم يكن على شيء من النوافل أشد تعاهداً^(٥) منه على ركعتين قبل الصبح » *

وبه إلى مسلم : حدثنا محمد بن عبيد القهري ثنا أبو عوانة^(٦) عن قتادة عن زرار بن أوفى^(٧) عن سعد بن هشام بن عامر^(٨) عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ قال : « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها » *

وقد صلى رسول الله ﷺ صلاة الاستسقاء على ما سنده في بابها إن شاء الله عز وجل^(٩) وحض عليه السلام^(١٠) أيضا على قيام رمضان على ما نذكره في بابها إن شاء الله عز وجل *

(١) في الجنة* وما تطوع به المراد التطوع وهو خطأ لا معنى له

(٢) في الجنة* عيد الله بن يوسف وهو خطأ

(٣) في الجنة* ثنا وما هنا هو الموافق لصحيح مسلم (ج ١ ص ٢٠١)

(٤) قوله « أخبرني عطاء » سقط من الأصلين وزدناه من مسلم .

(٥) في مسلم « أشد مهادة » (٦) في المصرية* محمد بن عبيد القهري

أبو عوانة وفي الجنة* محمد بن عبيد القهري أبو عوانة وكلاهما خطأ وصحناه

من مسلم (ج ١ ص ٢٠١) . (٧) في الأصلين « عن زرار بن أبي أوفى » وهو خطأ

(٨) في المصرية* سعيد بن هشام بن عامر وفي الجنة* سعد بن زرار بن هشام بن عامر

وكلاهما خطأ (٩) في الجنة* وقد سمي النبي صلى الله عليه وسلم الاستسقاء على

ما نذكر بعده إن شاء الله عز وجل وهو خطأ في قوله « سمي » غير مفهوم

(١٠) في الجنة* وخط عليه السلام وهو خطأ

وبه إلى مسلم : حدثنا يحيى بن يحيى النيسابورى ثنا هشيم عن خالد^(١) - هو الحذاء - عن عبد الله بن شقيق قال سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ عن تطوعه ؟ فقالت : « كان يصلى في بيته »^(٢) قبل الظهر أربعاً ، ثم يخرج فيصلى بالناس ، ثم يدخل فيصلى ركعتين ، ويصلى^(٣) بالناس المغرب ، ثم يدخل فيصلى ركعتين ، ويصلى بالناس العشاء^(٤) ، ويدخل فيصلى ركعتين * .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا حفص بن عمر - هو الحوضي - ثنا شعبة عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي ابن أبي طالب رضي الله عنه : « أن رسول الله ﷺ كان يصلى قبل العصر ركعتين^(٥) » . حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا اسماعيل ابن مسعود ثنا يزيد بن زريع ثنا شعبة عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة : سألتنا علياً عن صلاة رسول الله ﷺ ، فوصف قال : « كان يصلى قبل الظهر أربعاً ، وبعدها ثنتين ، ويصلى قبل العصر أربعاً ، يفصل بين كل ركعتين بتسليم على الملائكة المقرئين والنبیین ومن تبعهم من المؤمنين والمسلمين^(٦) » .

وبه إلى أحمد بن شعيب : أنا محمد بن المثنى حدثنا محمد بن عبد الرحمن ثنا حصين بن عبد الرحمن عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة قال : سألتنا علياً عن صلاة رسول الله ﷺ فوصف قال : كان يصلى قبل الظهر أربع ركعات ، يجعل التسليم في آخر ركعة^(٨) ، وبعدها أربع ركعات يجعل التسليم في آخر ركعة^(٩) .

- (١) في البنية « هشيم بن خالد » وهو خطأ (٢) في الاصلين « في يتي » وصححناه من مسلم (ج ١ ص ٢٠٢) (٣) في مسلم « وكان يصلى »
- (٤) كلمة « العشاء » حذفت من البنية (٥) في أبو داود (ج ١ ص ٤٩٠ - ٤٩١)
- (٦) الحديث في النسائي (ج ١ ص ١٣٩ - ١٤٠) مطول واحتصره المؤلف .
- (٧) في النسائي « سألت » (٨) في البنية « في آخر ركعتين »
- (٩) الحديث بهذا الاسناد في النسائي (ج ١ ص ١٤٠) ولكن لفظه « سألت علي ابن أبي طالب عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في النهار قبل المكتوبة ؟ قال : من يطيق ذلك ! ثم أخبرنا قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى حين ترخي .

قال أبو محمد: لا تمارض بين شيء مما ذكرنا، بل كل ذلك حسن مباح، من رواية الثقات الأثبات *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا عبد الله بن محمد النفيلي ثنا ابن هلية — هو اسماعيل — عن الجريري ^(١) عن عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن مفضل ^(٢) قال: قال رسول الله ﷺ: « بين كل أذانين صلاة لمن شاء » ^(٣) *

قال علي: دخل في هذا العموم ما بين ^(٤) اذان العنفة واقامتها، وما بين اذان المغرب واقامتها، وما بين اذان صلاة الصبح واقامتها *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن المنذر ثنا الضحاك — يعني أبا عاصم — ثنا ابن جريج أنا ابن شهاب أن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك أخبره عن أبيه وعنه عبد الله وعبيد الله ابني كعب بن مالك عن أبيهما: « ان رسول الله ﷺ كان لا يقدم من سفر إلا نهراً في الضحى، فاذا قدم بدأ بالمسجد فصلى فيه ^(٥) ركعتين ثم جلس فيه » *

وبه الى مسلم: ثنا عبد بن حميد أنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال: « كان رسول الله ﷺ

الشمس ركعتين وقبل نصف النهار أربع ركعات يجعل التسليم في آخره » والحديث عند المؤلف هنا أطول، فأدري من أين جاءت هذه الزيادة؟! ولعلها رواية أخرى ليست بين أيدينا ^(١) في الجنة « اسمعيل بن الجريري » وهو خطأ ^(٢) في الجنة « مقل » وهو تصحيف

^(٣) في أبي داود (ج ١ ص ٤٩٥) « بين كل أذانين صلاة، وبين كل أذانين صلاة لمن شاء ». وهذا الحديث رواه الجماعة وعند بعضهم أنه قال « لمن شاء » في المرتة الثالثة ^(٤) في الجنة « يكن » بدل « بين » وهو خطأ

^(٥) في الجنة « فركع فيه » وما هنا هو الصواب الذي في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٩٩). وفي المصرية أيضاً

يرغب (١) في قيام رمضان من غير أن يأمر فيه بزيمة *
 حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني ثنا إبراهيم بن أحمد الباخي (٢) ثنا
 الفربري ثنا البخاري ثنا اسحاق بن نصر ثنا أبو أسامة عن أبي حيان التميمي عن
 أبي زرة عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ قال لبلال عند صلاة الفجر : يا بلال ،
 حدثني بأرجى عمل عملته في الإسلام ؟ فاني سمعت دف (٣) نعليك بين يدي في الجنة
 قال بلال : ما عملت عملاً أرجى عندي آني لم أظهر طهوراً في ساعة ليل أو نهار ، إلا
 صليت بذلك الطهور (٤) ما كتب لي أن أصلي *»

﴿ فصل في الركعتين قبل المغرب ﴾

٢٨٣ — مسألة — قال أبو محمد : منع قوم من التطوع بعد غروب الشمس
 وقبل صلاة المغرب ، منهم مالك وأبو حنيفة ، وما نعلم لهم حجة إلا أن أحمد بن محمد
 ابن عبد الله الطلمنكي قال ثنا محمد بن أحمد بن مفرج (٥) ثنا الصموت ثنا الزار ثنا
 عبد الواحد بن غياث (٦) ثنا حيان بن عبيد الله عن عبد الله بن بريدة (٧) عن

(١) في المصرية « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرغب * وما هنا هو
 الذي في الجنة والموافق لاسم (ج ١ : ص ٢٩٠)
 (٢) في الجنة « إبراهيم البعلی » وهو خطأ
 (٣) بفتح الدال المهملة وتشديد الفاء أي صوت ، وقال البخاري « يعني تحريك »
 والمعنى واحد (٤) في الجنة « الطهر » وهو خطأ وما هنا هو الصواب الموافق
 للبخاري (ج ١ ص ١٦٠ — ١٦١)
 (٥) في الاصلين « أحمد بن محمد بن مفرج » وهو خطأ انظر ما سبق في
 المستلكن (١١٦ — ١١٨) في تحقيقنا اسمه

(٦) غياث بكسر الغين المسجدة وآخره ثاء مثناة ، وفي المصرية « عبد الواحد
 ابن عمار » وهو خطأ (٧) « حيان » بالحاء المهملة والياء المتناة وفي الاصلين « حيان »
 بالموحدة وهو خطأ وأبوه « عبيد الله » بالتصغير وفي الجنة « عبد الله » بالتكثير
 وهو خطأ ، وفي المصرية « حبان بن عبيد الله بن عبد الله بن بريدة » وهو خطأ فاحش

أبيه عن النبي ﷺ : « بين كل أذانين صلاة إلا المغرب » (١)
 قال أبو محمد : هذه اللفظة انفرد بها حيان بن عبيد الله وهو بول (٢) ،
 والصحيح هو ما رواه الجريري عن عبد الله بن بريدة ، وقد ذكرناه آنفاً ،
 وذكروا عن إبراهيم النخعي : أن أبا بكر وعمر وعثمان لم يكونوا (٣) يصلونها

(١) في العينية « الصلاة المغرب » وهذا الحديث رواه البزار كما ترى وإليه
 نسب الزيلعي في نصب الراية (ج ١ ص ٢٨٧) ورواه الدارقطني من طريق
 عبد الغفار بن داود وعبد الواحد بن غياث كلاهما عن حيان (ص ٩٨ — ٩٩)
 ورواه البيهقي من طريق عبد الله بن صالح عن حيان (ج ١ ص ٤٧٤)
 (٢) أما أن حيان مجهول فلا ، بل هو معروف وذكره ابن حبان في الثقات ،
 وهو حيان بن عبيد الله بن حبان أبو زهير ، قال روح بن عباد « كان رجل صدق ،
 وقال البزار بعد رواية هذا الحديث — كما نقل عنه الزيلعي — « لا نعلم رواه عن
 ابن بريدة إلا حيان بن عبيد الله وهو رجل مشهور من أهل البصرة لا بأس به » .
 وقال ابن حجر في اللسان : « قال ابن حزم مجهول فلم يصب » وقال أبو حاتم
 « صدوق » . وأما أن هذا الحديث ضعيف فقم ، لأن حيان أخطأ فيه جداً ، ولذلك
 قال الدارقطني « ليس بقوى » بني حيان لحظه في هذا الحديث وفي غيره . قال
 البيهقي في السبع (ج ١ ص ٤٧٤) « أنبأنا أبو عبد الله الحافظ أخبرني محمد بن
 اسمعيل جدتنا أبو بكر محمد بن اسحق — بني ابن خزيمة — على أثر هذا الحديث
 قال : حيان بن عبيد الله هذا قد أخطأ في الاسناد ، لأن كهس بن الحسن وسعيد
 ابن أبيس الجريري وعبد المؤمن الشكري رووا الخبر عن ابن بريدة عن عبد الله بن مغفل
 لا عن أبيه ، هذا علمي من الجنس الذي كان الشافعي رحمه الله يقول : أخذ طريق
 الهجرة . فهذا الشيخ لما رأى أخبار ابن بريدة عن أبيه توهم أن هذا الخبر هو أيضاً عن
 أبيه ، ولعله لما رأى العامة لا تصلي قبل المغرب توهم أنه لا يصلي قبل المغرب ، فزاد
 هذه الكلمة في الخبر وزاد علماً بأن هذه الرواية خطأ أن ابن المبارك قال في حديثه
 عن كهس : فكان ابن بريدة يصلي قبل المغرب ركعتين ، فلو كان ابن بريدة قد سمع
 من أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الاستثناء الذي زاد حيان بن عبيد الله
 في الخبر : « ما خلا صلاة المغرب » : لم يكن يخالف خبر النبي صلى الله عليه وسلم اه
 (٣) في المصرية « لم يكونوا » وهو خطأ

وهذا لا شيء ، أول ذلك أنه منقطع ، لأن إبراهيم لم يدرك أحداً ممن ذكرناه ، (١) ولا ولد إلا بعد قتل عتبان بستين ، (٢) ثم لو صح لما كانت فيه حجة ، لأنه ليس فيه أنهم رضى الله عنهم نهوا عنها ، ولا أنهم كرهوها ، ونحن لا نخالفهم في أن ترك جميع التطوع مباح ، ما لم يتركه المرء رغبة عن سنة رسول الله ﷺ ، فهذا هو المالك ، ثم لو صح نهيهم عنها — ومعاذ الله أن يصح — لما كانت في أحد منهم حجة على رسول الله ﷺ ولا على من صلاهما من الصحابة رضى الله عنهم ، وقد خالفوا أبا بكر وعمر وجماعة من الصحابة في المسح على العمامة ومعهم سنة رسول الله ﷺ ، فلا عجب أعجب من إقدامهم على مخالفة الصحابة إذا اشتبهوا وتمظيمهم مخالفتهم إذا اشتبهوا ! وهذا تلاعب بالدين لا خفاء به ! — نفى هؤلاء المقلدين المتأخرين •

وذكروا عن ابن عمر أنه قال : ما رأيت (٣) أحداً يصلحها . وهذا لا شيء ، أول ذلك أنه لا يصح ، لأنه عن أبي شعيب أو شعيب ، ولا ندرى من هو ؟ وأيضاً فليس في هذا لو صح نهي عنها ، ونحن لا ننكر التطوع (٤) ما لم ينه عنه (٥) بغير حق ، ثم لو صح عنه النهي عنها — وهو لا يصح أبداً — بل قد روى عنه جواز صلاتها : لما كان فيه حجة على رسول الله ﷺ ، ولا على سائر الصحابة الناذلين إليها ، ومن العجائب أنهم لا يرون حجة قول ابن عمر : « صليت خلف رسول الله ﷺ وخلف أبي بكر وعمر وثمان فلم يقتت أحد منهم » إذ لم يوافق تقليدهم ، وقد صح هذا عنه ، ثم يجعلون ما لم يصح عنه ، حجة إذ وافق أهواءهم ! وهذا عجب جداً ! •

(١) قوله « عن ذكرنا » سقط من النجنية وما هنا هو الصواب (٢) في النجنية « بستين » وهو خطأ ، لأن إبراهيم ولد فيما ذكره ابن جابر سنة ٥٠ وأثره هذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عن أبي حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم . (٣) في النجنية « ما رأينا » (٤) كذا في المصرية وهو خطأ ، ولعل صوابه « ونحن لا ننكر ترك التطوع » كما هو ظاهر (٥) من أول قوله « ولاندى من هو » الى هنا سقط من النجنية .

قل على : والحجة فيها هو (١) ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا
إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري (٢) ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يزيد — هو المقرئ —
— ثنا سعيد بن أبي أيوب ثنا يزيد بن أبي حبيب سمعت مرثد بن عبد الله (٣)
اليزني — هو أبو الخير — قال أتيت عقبة بن عامر الجهني فقلت : ألا أعجبك (٤)
من أبي نعيم ، يركع ركعتين قبل صلاة المغرب ! فقال عقبة : « إنا كنا نفعله على
عهد رسول الله ﷺ » (٥) فأسألت فإيمنك الآن ؟ قل : الشغل *

وبه الى البخاري : ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر غندر ثنا شعبة قال سمعت
عمرو بن عامر الانصاري (٦) عن أنس بن مالك قال : « كان المؤمن إذا أذن قام
ناس من أصحاب رسول الله ﷺ يبتدون السواري ، حتى يخرج النبي ﷺ وم
كذلك ، يصلون الركعتين قبل المغرب » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا
أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كريب وأبو بكر بن أبي
شعبة كلاهما عن ابن فضيل عن المختار بن قفل عن أنس بن مالك قال : « كنا على
عهد رسول الله ﷺ فعلى ركعتين بعد غروب الشمس (٧) فأسألت (٨) : أكلت
رسول الله ﷺ يصليهما ؟ (٩) قال : كان يرانا نصليهما فلم يأمرنا ولم ينهنا » *

-
- (١) في البنية بحذف « هو » (٢) في البنية « إبراهيم بن أحمد الفربري » وهو خطأ
(٣) في البنية « سعيد بن أبي أيوب الجهني سمعت مرثد بن عبد الله » وهو خطأ
(٤) « أعجبك » بضم الهززة وإسكان العين ، وضبط أيضا بفتح العين وتشديد الجيم .
(٥) في البنية فقلت وفي البخاري (ج ١ ص ١٦٤) « قلت »
(٦) عمرو بفتح العين ، وفي الاسلبن « عمر » بضمها وهو خطأ صحاح من
البخاري (ج ١ ص ٩١)
(٧) في البنية « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين بعد غروب
الشمس » ومحاشيتها « كذا وينظر في خطئه » وهو خطأ تاما لأن باقي الحديث
يدل على أنهم هم الذين كانوا يصلون (٨) في البنية « قلت » وفي مسلم (ج ١ ص ٢٣٠)
« فقلت له » (٩) في مسلم « صلاهما »

قال علي . ان رسول الله ﷺ لا يقرأ الا على الحق الحسن ، ولا يرى مكروها الا كرهه ولا خطأ الا نهى عنه ، قال الله تعالى : (لتبين للناس ما نزل اليهم) *
قال حلي : وقال بهذا جمهور الناس ، وروينا عن عبد الوارث بن سعيد عن عبد العزيز بن صهيب (١) عن أنس بن مالك قال : « كنا بالمدينة فإذا أذن المؤذن لصلاة المغرب ابتدروا السواري فركعوا ركعتين ، حتى ان الرجل الغريب ليسئل المسجد فيحسب ان الصلاة قد صليت ، لكثرة من يصليها (٢) » فهذا عموم للصحابة رضي الله عنهم *

ورويانا عن عبد الرحمن بن مهدي وعبد الرزاق كلاهما عن سفیان الثوري عن عاصم بن بهدلة (٣) عن زر بن حبیش : أنه رأى عبد الرحمن بن عوف وأبى بن كعب يصليان الركعتين قبل صلاة المغرب . وقل جواد بن زيد عن عاصم عن زر عن عبد الرحمن وأبى مثل ذلك ، وزاد : لا يدعنها *

وعن معمر بن الزهري عن أنس : أنه كان يصلي ركعتين قبل صلاة المغرب *
وهن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن يزيد بن خير (٤) عن خالد بن ممدان عن زغبان (٥) مولى حبيب بن مسلمة : رأيت أصحاب رسول الله ﷺ يهبطون الى

(١) صهيب بضم الصاد المهملة وفتح الهاء وآخره باء موحدة ، وفي النسخة « صيت » وهو تحريف

(٢) رواه بهذا اللفظ مسلم عن شيبان بن فروخ عن عبد الوارث (ج ١ ص ٢٣٠) ورواه البيهقي في سننه من طريق الحسن بن سفیان عن شيبان بن فروخ به (ج ٢ ص ٤٧٥) وانظر الاحاديث والآثار الواردة في هاتين الركعتين في كتاب قيام الليل المروزي الذي اختصره الحافظ احمد بن علي المقرئ - صاحب الخطط - (ص ٢٥ - ٢٨)

(٣) في النسخة « عاصم بن رطله » من غير نقط وهو خطأ

(٤) خير بالحاء المعجمة مصنف

(٥) في سنن البيهقي « زغبان » بالواو والتين المعجمة وفي المشتهة للذهبي (ص ٢٢٧ و ٢٢٨) ذكر « زغبان » بالراء والمضمة جماعة ، و « زغبان » بالزاي

الركعتين قبل صلاة المغرب كما يهون الى الفريضة (١) *

وروينا عن وكيع عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب :
ما رأيت قطيعا يصلي الركعتين قبل المغرب الا سعد بن مالك ، يعني سعد بن
أبي وقاص *

وروينا من طريق حجاج بن المتهل عن حماد بن سلمة عن داود الوراق عن
جعفر بن أبي وحشية : أن جابر بن عبد الله كان يصلي قبل المغرب ركعتين *
وعن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن سليمان بن عبد الرحمن (٢) عن راشد
ابن يسار قال : أشهد على خمسة من أصحاب رسول الله ﷺ من أصحاب الشجرة
أنهم كانوا يصلون ركعتين قبل المغرب *

وعن محمد بن جعفر عن شعبة عن الحكم بن عتيبة : أنه صلى مع عبد الرحمن
ابن أبي ليلى فكان يصلي الركعتين قبل المغرب *

وعن وكيع عن يزيد بن إبراهيم (٣) : سمعت الحسن البصري يسأل عن الركعتين
قبل المغرب ؟ قال : حسنتين جميلتين لمن أراد بهما (٤) وجه الله تعالى . وبه يقول
الشافعي وأصحابنا *

والمهمة فردا واحدا ، وذكر السيد مرتضى الزبيدي في شرح القاموس (ج ١ ص ٢٧٤)
« ابن رعبان مولى حبيب بن مسلمة القهري من أهل الشام صاحب المسجد ببغداد »
في باب الرأ المهمة والفين المهمة فهو هو . ولكني لم أجده له ترجمة ولا أرجح ان
كان « رغبان » أو « ابن رغبان » (١) هذا الاثر رواه البيهقي (ج ٣ ص ٤٧٦)
من طريق النضر بن شميل عن شعبة ، فان عرف رغبان أو ابن رغبان هذا ولم يكن
فيه مطعن كان الاسناد حسنا أو صحيحا

(٢) لم أعرف من هو ؟ وأظنه سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى الترمذي في التهذيب
(ج ٤ : ص ٢٠٨) ، وأما شيخه راشد بن يسار فلا أعرفه ولم أجده له ترجمة ؟
(٣) في البنية « زيد بن إبراهيم » وهو خطأ ، بل هو يزيد بن إبراهيم النخعي
أبو سعيد البصري (٤) في المصرية « ثم أراد بهما » ولا معنى لحرف « ثم » هنا أصلا

٢٨٤ - مسألة - وأما إعادة من صلى إذا وجد جماعة تصلى تلك الصلاة :-
فإن ذلك مستحب - مكروه تركه - في كل صلاة ، سواء كان صلى (١) منفرداً لمنزله
أو في جماعة ، ولا يصليها ولو مرات كلها وجد جماعة تصليها *

وقد قال قوم : لا يصليها ثانية أصلاً . وقال أبو حنيفة : لا يصلى ثانية إلا الظاهر
والتمتع فقط ، سواء كان صلاتها في جماعة . أو منفرداً ، والأولى هي صلاته ، حاشا
صلاة الجمعة ، فإنه إن صلاتها في بيته منفرداً أجزأته ، ولم يكن عليه أن ينهض إلى
الجامع ، فإن خرج إلى المسجد والامام لم يسلم بعد من صلاة الجمعة ، فحين خروجه
للكل تبطل صلاته التي كان (٢) صلى في بيته ، وكانت التي تصلى مع الامام فرضه .
وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن : لا تبطل صلاته التي صلى في بيته بخروجه إلى الجامع ،
لكن بدخوله مع الامام (٣) في صلاة الجمعة تبطل التي صلى في منزله . وقال مالك :
يعيد من صلى في منزله صلاة فرض مع الجماعة إذا وجدها تصلى تلك الصلاة ، جميع
الصلاوات حاشا المغرب فلا يعيدها ، قال : والأمر في أي الصلاتين فرضه إلى الله (٤)
تعالى ، قال (٥) : فإن صلى في جماعة لم يعد في أخرى *

قال أبو محمد : أما من منع من الاعادة جملة فإنه احتج بما روينا من طريق
أبي داود : ثنا أبو كامل يزيد بن زريع (٦) ثنا حسين - هو الملم - عن عمرو بن
شعيب عن سليمان بن يسار قال : أتيت ابن عمر على البلاط (٧) وهم يصلون ، فقلت :

(١) في المصرية « يصلى » وما هنا أحسن .

(٢) في التنية بمحذف « كان » (٣) في التنية « بخروجه إلى الجامع بخروجه مع
الامام » وهو خلط لا معنى له

(٤) في التنية بمحذف « إلى » وهو خطأ (٥) فيها أيضا بمحذف « قال »

(٦) بالزاي والراء وآخره مهلة مصروف في التنية « ربيع » وهو خطأ

(٧) في الاصطلاح « في البلاط » وصحناه من أبي داود (ج ١ : ص ٢٢٦)

والبلاط موضع معروف بالمدينة

ألا تصلي معهم ؟ قال : قد صليت ، وصمعت رسول الله ﷺ يقول « لا تعالوا صلاة في يوم (١) مرتين » *

قال علي : وهذا خبر صحيح لا يحل خلافه ، ولا حجة لم فيه ولم تقل قط — ومعاذ الله من هذا — : إنه يصلى على نية أنها الصلاة التي صلى ، فيجعل في يوم واحد ظهريين أو عصرين أو صبحين أو مغربين أو عتَمَتَيْن ، هذا كفر لا يحل القول به لأحد لكنه يصلى نافلة كما نص رسول الله ﷺ على ذلك *

وأما قول أبي حنيفة ، فإنه احتج بأن التطوع بعد الصبح وبعد العصر لا يجوز ، واحتج بالأخبار الواردة في ذلك ، وفكَّها على أحاديث الأمر ، وعَلَّينا نحن أحاديث الأمر ، وسند كره البرهان على الصحيح من المبلين إن شاء الله تعالى ، بعد تمام كلامنا في هذه المسألة وفي التي بعدها إن شاء الله *

وأما قول مالك قاتهم احتجوا في المنع من أن يصلى مع الجماعة التي تصلى المغرب خاصة بأن قالوا : إن المغرب وتر النهار ، فلو صلاها ثانية لشفعها ، فبطل كونها وترًا *

قال علي : وهذا خطأ ، لأن إحداها نافلة ، والأخرى فريضة ، باجماع منا ومنهم ، والنافلة لا تشفع الفريضة ، باجماع منا ومنهم *

وقالوا : لا تطوع (٢) بثلاث ، لأن رسول الله ﷺ قال : « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » وهذا لا حجة لم فيه ، لأن الذي وجبت طاعته في إخباره بأن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى — هو الذي أمر من صلى (٣) ووجد جماعة تصلى أن يصلى معهم ، ولم يخص صلاة بعد صلاة ، وهو الذي أمر أن يقتل في الوتر بواحدة أو بثلاث ،

(١) قوله « في يوم » سقط من الأصلين وزدناه من أبي داود، والحديث لمبه المنذري للنسائي أيضا ، فأعله بأن في أسنده عمرو بن شعيب . وعمرو ثقة حجة وسليمان بن يسار هو مولى ميثونة أحد الفقهاء السبعة والاسناد صحيح

(٢) في المصرية « لا تطوع » (٣) في المصرية « أمر به من صلى » وزيادة « به » لا معنى لها

والعجب من احتجاجهم بهذا الخبر ، ونسوا أنفسهم في الوقت فقالوا : يصلى الظهر والمصر والعتمة مع الجماعة ، فأجازوا له التطوع بأربع ركعات لا يسلم بينها ^(١) ، وليس ذلك مثنى مثنى ، وهذا تناقض منهم . والحق في هذا هو أن جميع أوامره ﷺ حق ^(٢) ، لا يضرب بعضها ببعض ، بل يؤخذ بجميعها كما هي . وقالوا : إن وقت صلاة المغرب ضيق ، وهذا خطأ ، لأن الجماعة التي وجدها تصلى ، لا شك في ^(٣) أنها تصلى في وقت تلك الصلاة بلا خلاف ، فما ضاق وقتها بعد ، فبطل كل ما شغبوا به في تخصيص المغرب هم والحنفيون معاً . وبالله تعالى التوفيق *

وأما تخصيص المالكيين ^(٤) بأن يصلى من صلاتها منفرداً نطقاً لأنه لم يأت بتخصيص ذلك قرآن ولا سنة ولا إجماع ، ولا قول صاحب ولا قياس ، ولا رأى صحيح ، وإن كانت الصلاة فضلاً لمن صلى منفرداً قاتناً أفضل لمن يصلى ^(٥) في جماعة ولا فرق ، وفضل صلاة الجماعة قائم ^(٦) في كل جماعة يجدها ولا فرق *

وأما قولهم : إنه ^(٧) لا يدري أيهما صلاته نطقاً ، لأنهم لا يمتثلون في أنه إن لم يصل مع الجماعة التي وجدها تصلى — غير راغب عن سنة رسول الله ﷺ — فلا أثم عليه فاذ لا خلاف عندهم في أنه إن لم يصل فلا يلزمه أن يصلى ولا بد : — فلا شك في أنها نافلة ^(٨) إن صلاها ، لأن هذه هي ^(٩) صفة النافلة ، فلا خلاف ^(١٠) في أن إن شاء صلاها وإن شاء لم يصلها *

وأيضاً فإنه لا يخلو إذا صلى مع الجماعة وقد صلى تلك الصلاة ^(١١) قبل — :

-
- (١) في المصرية « لا يسلم منها » وما هنا أحسن (٢) في النية « حتى » بدل « حق » وهو خطأ ظاهر (٣) في النية بحذف « في »
 (٤) في النية « فبطل كل ما شغبوا به في تخصيص المالكيين » فسقط من الكلام ما أفسد المعنى (٥) في النية « لمن صلاها »
 (٦) في النية « قائم » بدل « قائم » وهو خطأ لاصنى له
 (٧) في النية بحذف « إنه » (٨) في المصرية « في أنها هي نافلة »
 (٩) في النية بحذف « هي » (١٠) في النية « بلا خلاف »
 (١١) في النية « وقد صلى مع الجماعة تلك الصلاة » وهو خطأ

من أن يكون نوى صلاته إياها أنه فرضه ونوى ذلك أيضا في التي صلى في منزله ، فإن كان فعل هذا ، فقد عصى الله تعالى ورسوله ﷺ وخرق الإجماع ، في أن صلى صلاة واحدة في يوم مرتين ، على أن (١) كل واحدة منهما فرضه الذي أمر به ، أو يكون لم ينو (٢) شيئا من ذلك في كليهما ، فهذا لم يصل أصلا ، ولا يجزيه واحدة منهن ، وهو عاص لله تعالى أو يكون نوى في الأولى أنها فرضه وفي الثانية أنها نافذة ، أو في الأولى أنها نافذة وفي الثانية أنها فرضه ، فهو كما نوى ، ولا يمكن غير هذا أصلا وقل الأوزاعي : الثانية هي فرضه *

قال علي : والحق في هذا : أنه إن كان ممن له عذر في التخلف عن الجماعة فصلى وحده ، أو صلى في جماعة — : فالأولى فرضه بلا شك ، لأنها هي التي أدى على أنها فرضه ، ونوى ذلك فيها ، وقد قال رسول الله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل (٣) امرئ ما نوى » ، وإن كان ممن لا عذر له في التأخر عن الجماعة ، فالأولى (٤) إن صلاها وحده باطل ، والثانية فرضه ، وعليه أن يصلي ولا بد ، على ما تذكر في وجوب فرض الجماعة إن شاء الله تعالى . والجمعة وغيرها في كل ذلك سواء *

وأما قول أبي حنيفة وأصحابه فيمن صلى الجمعة في منزله لعذر فباطل ، لوجوه أولها تفريقه في ذلك بين الجمعة وغيرها بلا برهان ، والثاني : أنه فرق (٥) بين الجمعة وغيرها فقد أخطأ في قوله : إنها تجزئ إذا صلاها منفردا لعذر في منزله والثالث : إبطاله تلك الصلاة بمد أن جوزها ، إما بمخرجه إلى الجامع ، وإما بسنوله مع الإمام ، وكل ذلك آراء فلسفة منخولة (٦) ، وقول في الدين بشيء علم *

قال علي : فإذا بطلت هذه الأقوال كلها فلنذكر ما صح عن رسول الله ﷺ في ذلك *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد

(١) في النجدة « ليس على أن » وزيادة « ليس » خطأ مفيد للمعنى

(٢) في النجدة « لم ينو » هو خطأ (٣) في المصرية « ولكل امرئ »

(٤) في النجدة « والأولى » (٥) في المصرية « أنه إن فرق » وزيادة « أن »

خطأ لا معنى له (٦) في النجدة « من حوله » وهو خطأ وتصحيح

ابن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج : حدثني أبو الربيع الزهراني وأبو كامل الجعدي قالا (١) ثنا حماد بن زيد عن أبي عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال قال (لـ) (٢) رسول الله ﷺ : «وكيف أنت اذا كانت عليك أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها ، أو يميتون الصلاة (٣) عن وقتها ؟ قلت : فما تأمرني ؟ قال : صل الصلاة (٤) لوقتها ، فان (٥) أدركتها فيهم فصل قائمها لك نافلة » *

وبه الى مسلم : حدثني زهير بن حرب ثنا اسماعيل — هو ابن ابراهيم بن علي — عن أيوب السختياني عن أبي العالية البراء (٦) قال : أخر ابن زياد الصلاة ، فجاء (٧) عبد الله بن الصامت فذكرت له صنيع (٨) ابن زياد فقال : سألت أبا ذر كما سألتني فقال : « إني سألت رسول الله ﷺ كما سألتني فضرب بغضى وقال (٩) صل الصلاة لوقتها ، فان أدركت (الصلاة معهم (١٠) فصل ، ولا تقل إني (قد (١١) صليت فلا أصلي » *

فهذا عموم منه ﷺ لكل صلاة ، ولن صلاحها في جماعة أو منفرداً لا يجوز تخصيص شيء من ذلك بالدعوى بلا دليل . وبالله تعالى التوفيق *

وأخذ بهذا جماعة من السلف كما روينا عن أبي ذر : أنه أفى بذلك ، وكاروينا

- (١) في المصرية « قال » وهو خطأ (٢) كلمة « لـ » زدناها من صحيح مسلم (ج ١ : ص ١٧٩) (٣) في المصرية « أو يميتون الصلاة » بالسين وهو تصحيف وفي الجنة بمحذفا والتصحيح من مسلم (٤) في المصرية « الصلاة » بمحذوف « صل » وهو خطأ (٥) في المصرية « ان » بدون الفاء وهو خطأ (٦) البراء يفتح الباء وتشديد الراء لسبب الى يرى الاشياء كما قال السمعاني ، وأبو العالية اسمه زياد بن فروز وقيل غير ذلك ، بصري تابعي ثقة مات في شوال سنة ٩٠ (٧) في مسلم (ج ١ : ص ١٧٩) « فجاءني » (٨) في المصرية « صنع » وما هنا هو الموافق لمسلم (٩) في المصرية « فقال » وما هنا هو الموافق لمسلم ، وقد اختصر المؤلف الحديث (١٠ و ١١) الزيادة في الموضعين من صحيح مسلم

عن حماد بن سلمة عن حميد عن أنس بن مالك أن أبا موسى الأشعري والنعمان بن مقرن اتعدا موعداً فجاء أحدهما إلى صاحبه وقد صلى ، فصلّى الفجر مع صاحبه . وبه إلى حماد بن سلمة عن ثابت البناني وحميد كلاهما عن أنس بن مالك قال : قدمنّا مع أبي موسى الأشعري فصلّى بنا الفجر في المريد (١) ، ثم جئنا إلى المسجد الجامع فإذا المنيرة بن شعبة يصلي بالناس ، والرجال والنساء مختلطون ، فصلينا معهم . فهذا فعل الصحابة في صلاة الفجر بخلاف (٢) قول أبي حنيفة ، وبعد أن صلوا جماعة بخلاف قول مالك ، ولا يعرف لهم من الصحابة بخلاف يخص صلاة المنفرد دون غيره .

وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر (٣) عن سميد بن عبيد عن صلة بن زفر العبسي : خرجت مع حذيفة فرمى بمسجد فصلّى معهم (٤) الظهر وقد كان صلى ، ثم مر بمسجد فصلّى معهم العصر وقد كان صلى ، ثم مر بمسجد فصلّى معهم المغرب وشفع بركة وكان قد صلى .

وعن قتادة قال : يعيد العصر إذا جاء الجماعة . قال سميد بن السيب : صل مع القوم فإن صلاتك معهم تفضل صلاتك وحدك بضعا وهشرين صلاة .

وعن سفيان عن جابر (٥) عن الشعبي : لا بأس أن تعاد الصلاة كلها . وعن ابن جريج عن عطاء : إذا صليت المكتوبة في البيت (٦) ثم أدركتها مع الناس فأتى أجل التي صليتها في بيتي نافذة ، وأجل التي (٧) صليت مع الناس المكتوبة ، ولو لم أدرك إلا ركعة واحدة منها .

قال : وسئل عطاء عن المغرب يصلّيها الرجل في بيته ثم يجد الناس فيها ؟ قال : أشفع التي صليت في بيتي بركة ثم أسلم ثم ألحق بالناس ، فأجل التي هم فيها المكتوبة .

(١) في النسخة « المريد » (٢) في النسخة « خلاف »

(٣) جابر هو ابن يزيد الجعفي وقد ضعه المؤلف جدا كما مضى مرارا

(٤) في النسخة « يصلي معهم » وهو خطأ

(٥) جابر هو الجعفي أيضا (٦) في النسخة « في بيتي »

(٧) في النسخة « الذي » وهو خطأ

ورويانا عن وكيع عن عمرو بن حسان عن وبرة (١) قال : صليت أنا وإبراهيم النخعي وعبد الرحمن بن الأسود المغرب ، ثم جئنا إلى الناس وهم في الصلاة ، فدخلنا معهم ، فلما سلم الإمام قام إبراهيم فشفع بركعة *
قال أبو محمد : لم يشفع عبد الرحمن ، وكل ذلك مباح ، لانه تطوع ، لم يأت نهى عن شيء منه *

وعن حماد بن سلمة أخبرنا عثمان بن النخعي (٢) عن أبي الضحى : أن مسروقاً صلى المغرب ، ثم رأى قوما يصلون فصلى المغرب معهم في جماعة ، ثم شفع المغرب بركعة *
وعن وكيع عن الربيع بن صبيح (٣) قال : تعاد الصلاة إلا الفجر والمغرب ، ولكن إذا أخذ في المسجد فالفرار (٤) أقبح من الصلاة *

قال أبو محمد : فإن ذكروا ما رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن نافع : أن ابن عمر قال : إن كنت قد صليت في أهلكت ثم ادركت الصلاة في المسجد مع الإمام فصل معه ، غير صلاة الصبح والمغرب ، فانهما لا يصليان في يوم مرتين : — فلا حجة لهم في هذا ، لانهم قد خالفوه ، فخالفه أبو حنيفة في زيادته المغرب فيما لا يعاد وخالفه مالك في إعادة صلاة الصبح ، ومن أقر على نفسه بخلاف الحق والحجة ، فقد كفى خصمه مؤثمة . والله تعالى التوفيق *

٢٥٨ - مسألة - وأما الركعتان بعد المغرب فإن أبا حنيفة ومالكاً نهيا عنهما وأما الشافعي فانه قال : من فاتته ركعتان قبل الظهر أو بعده (٥) فله أن يصليهما بعد

(١) أما عمرو بن حسان فلم أعرف من هو ؟ وأما وبرة فانه يفتح الواو والياء الموحدة والراء ، وأظنه وبرة بن عبد الرحمن فانه من هذه الطبقة يروى عن ابن عباس وابن عمرو والشبي وسعيد بن جبير وغيرهم ، وسقط هذا الاسم من أئمتنا

(٢) البني يفتح الباء الموحدة وكسر التاء المشددة

(٣) الربيع يفتح الراء وكسر الياء وصبيح يفتح الصاد المهملة وكسر الباء وآخره جاء مهملة (٤) في الأئمة « والفرار » وهو غير الصواب (٥) قوله « أو بعده » سقط من المصرية

المصر، فان (١) صلاحها بعد العصر فله أن يقبضها في ذلك الوقت فلا يدعهما أبداً
وقال أحمد بن حنبل : لا أصلهما ، ولا أنكر على من صلاحها : وقال أبو سليمان : هما
مستحنتان *

قال علي : حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى
ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة عن اسماعيل بن
جعفر أخبرني محمد - هو ابن أبي حمزة (٢) - أنا أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف :
أنه سأل عائشة عن السجدة التي كان رسول الله ﷺ يصليها بعد العصر ؟
ف قالت : « كان يصليها قبل العصر ، ثم انه شغل عنها أو نسيها فصلاها بعد
المصر ، ثم أثبتهما ، وكان رسول الله ﷺ اذا صلى صلاة (٣) أثبتها » (٤)
قال علي : بهذا تملق الشافعي ، ولا حجة له فيه ، لان رسول الله ﷺ لم يقل
إني لا تجوزان إلا لمن نسيهما أو شغل عنها ولو لم تكن صلاحهما حينئذ جائزة
حسنة ما أثبتهما في وقت لا تجوزان فيه *

وأما أبو حنيفة ومالك فاحتج لما (٥) بما روينا من طريق أبي داود : حدثنا
عبيد الله (٦) بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ثنا عيسى - هو يعقوب بن
إبراهيم بن سعد - ثنا أبي عن محمد بن أسحق عن محمد بن عمرو بن عطاء عن ذكوان
مولى عائشة أنها حدثته : « أن رسول الله ﷺ كان يصلي بعد العصر - يعني
ركعتين .. (٧) وينتهي عنها (٨) ويواصل وينهي عن الواصل » *

(١) في المصرية « واذا »

(٢) في البنية « اسماعيل بن جعفر وعبد هو ابن أبي حمزة » وهو خطأ

(٣) في البنية بحذف كلمة « صلاة » (٤) في مسلم « وكان اذا صلى صلاة أثبتها »

(ج ١ ص ٢٢٩ و ٢٣٠) (٥) في البنية « فاحتجنا » وما هنا أحسن

(٦) عبيد الله بالتصغير ، وفي المصرية بالتكبير وهو خطأ ، وقد ساق المؤلف نسبة

من عنده - وهو كذلك - ولكنه ليس في أبي داود ، وإنما فيه « عبيد الله بن

سعد » فقط (ج ١ ص ٤٩٤) (٧) قوله « يعني ركعتين » تفسير من المؤلف

وليس في أبي داود . (٨) أي عن هذه الصلاة ، وفي البنية « عنها » وهو

وبما رويناه من طريق البزار : ثنا يوسف بن موسى ثنا جرير بن عبد الحميد عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : « إنما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الركعتين بعد العصر لانه جاءه مال قسمه ، شقه عن الركعتين ، بعد الظهر ، فصلاهما بعد العصر ، ولم يعد لهما » *

وبما رويناه من طريق ابن أئمن : ثنا قاسم بن يونس ثنا أبو صالح عبد الله ابن صالح ثنا الليث ثنا خالد بن يزيد ^(١) عن سعيد بن أبي هلال عن عبد الله بن بابي ^(٢) مولى عائشة أم المؤمنين ^(٣) أن موسى بن طلحة أخبره : « أن معاوية لما حجج دخلنا عليه ، فسأل ابن الزبير عن الركعتين بعد العصر اللتين صلاهما رسول الله ﷺ ؟ فقال : أخبرني عائشة ، فأرسل معاوية المسور بن مخزومة الى عائشة : هل صلاهما رسول الله ﷺ عندك ؟ ^(٤) قالت : لا ، ولكن أخبرني أم سلمة أنه صلاهما عندها ، فأرسل معاوية المسور الى أم سلمة يسألها ^(٥) ، فقالت : دخل على رسول الله ﷺ بعد العصر فصلى ركعتين ، قلت : يا رسول الله لقد رأيتك اليوم صليت صلاة ما رأيتك تصليها فقال : شغلني خصم ^(٦) فكانت ركعتين ^(٧) وكنيت ^(٨) أصليهما ^(٩) قبل العصر فأحببت أن أصليهما الآن ، قالت : لم أر رسول الله ﷺ صلاهما قبل ذلك اليوم ولا بعده » *

خطأ ويدل عليه ما ساقى المؤلف من احتجاجه بهذا للدلالة على انه لم ينه عن الركعتين . وكذلك هو في البيهقي (ج ٢ : ص ٤٥٨) ^(١) هو الجمحي المصري أبو عبد الرحيم ثقة مات سنة ١٣٩ وفي الجيئة «خالد بن زيد» وهو خطأ ^(٢) ويقال « عبد الله بن باباه » ويقال « ابن بابيه » وقيل أنهم ثلاثة مختلفون والراجح أنه واحد اختلف في اسم أبيه ، وهو الذي قاله ابن المديني والبخاري ^(٣) هكذا هنا أنه مولى عائشة ، والذي في التهذيب « مولى آل جبير بن أبي أهاب » ويقال مولى يسن بن أمية « فالله أعلم ^(٤) كلمة «عندك» محذوفة من الجيئة ^(٥) في الجيئة فسألها ^(٦) في المصرية «شغلني خصم» ^(٧) في الجيئة «ركعتي» وهو خطأ ^(٨) في الجيئة «فكنيت» ^(٩) في المصرية «أصليها»

وبما (١) ورواه من طريق عبد الرحمن بن مهدي : ثنا سفيان - هو الثوري -
 ثنا أبو اسحق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : « كان رسول الله
 ﷺ يصلي بركل صلاة مكتوبة ركعتين إلا العصر والصبح » (٢) *
 وبما رواه بعض الناس عن حماد بن سلمة عن الأزرق بن تيس عن ذكوان
 عن أم سلمة : « صلى رسول الله ﷺ العصر ثم دخل بيتي فصلى ركعتين ، قلت :
 يا رسول الله ، صليت صلاة لم تصلها ؟ (٣) قال : قدم علي مال فشتغلي عن ركعتين
 كنت أركعهما بعد الظهر فصليتهما الآن ، قلت : يا رسول الله ، أفنفضيهما (٤) إذا
 فاتتا ؟ قال : لا » *

وبما رواه أيضاً من طريق أبي أسامة عن الوليد بن كثر عن محمد بن عمرو بن
 خطاء عن عبد الرحمن بن أبي سفيان (٥) : « أن معاوية أرسل إلى عائشة يسألها (٦)
 عن السجدين بعد العصر ؟ فقالت : ليس عندي صلاحهما لكن أم سلمة حدثتني (٧)
 أنه صلأهما عندها ، فأرسل إلى أم سلمة فقالت : صلأهما رسول الله ﷺ عندي ،
 لم أره صلأهما قبل ولا بعد ، قل : هما سجدةتان كنت أصليهما بعد الظهر فقدم علي
 فلائص من الصدقة فسيئتهما حتى صليت العصر ، ثم ذكرتهما ، فكرهت أن
 أصليهما في المسجد والناس يرون (٨) فصليتهما عندك » *
 وذكروا الأخبار التي وردت في النعي عن الصلاة بعد العصر ، وسند كرها

(١) في الإنية «وربما» وهو خطأ سخي ف (٢) في الإنية «إلا الصبح والعصر»
 والحديث رواه أبو داود عن محمد بن كثر عن الثوري (ج: ١ ص: ٤٩٢) واليهي من
 طريق الحسين بن حفص عن الثوري (ج: ٢ ص: ٤٥٩) (٣) في المصرية لم «تصلها»
 وفي الإنية لم «تصلها» وكلاهما خطأ ظاهر (٤) في الإنية «أفنفضيهما» وهو خطأ
 (٥) في الإنية «عبد الرحمن بن سفيان» وترجح ما هنا — وهو الذي في المصرية
 — لاقاق التستين فيلهسبائي على «عبد الرحمن بن أبي سفيان» . وعبد الرحمن
 هذا لم أجد له ترجمة ولا ذكر في كتب الرجال ؟
 (٦) في الإنية «فسألها» وهو خطأ (٧) في الإنية «لكن حدثتني أم سلمة»
 (٨) في الإنية «يرون»

«إن شاء الله بعد هذه المسألة . وبه تعالى تنأيد .»

قال على : وكل هذا لا حجة لهم في شيء منه .»

أما حديث ذكوان عن عائشة ، فليس فيه نهي عنها وإنما فيه نهي عنها (١) .
يعنى عن الصلاة بعد العصر جملة ، وهذا صحيح ، وإذا ذلك كذلك فالواجب استعمال
فعله ونهيه فننهي عن الصلاة بعد العصر ، ونصلي ما صلى عليه السلام ، ونخص الأقل
من الأكثر ، ونستعملهما جميعا ، ولا نخالف واحدا منهما ، ولا فرق بين من ترك
الركعتين اللتين صح أنه عليه السلام صلاهما بعد العصر ونهى عنها من أجل نهي
عن الصلاة بعد العصر : — وبين من ترك نهي عليه السلام عن الصلاة بعد العصر
من أجل صلاته الركعتين بعد العصر . ولو قالت : وكان ينهى عنها ، لكان ذلك
يدل على أنها له خاصة ، ولكن لا يحل بالكذب ولا الزيادة في الرواية ، ومن فعل
ذلك فليقبوا مقعده من النار . فسقط تعلقهم بهذا الخبر جملة .»

وأما حديث ابن عباس فطول من وجوه : أولا أن جرير بن عبد الحميد
لم يسمع من عطاء بن السائب إلا بعد اختلاط عطاء ، وتقلت عقله ، هذا معروف (٢) .
هنا أصحاب الحديث (٣) . وثانيها أنه لو صح ومعهما نحن ابن عباس يقول
ذلك : — لما كانت فيه حجة ، لأنه رضى الله عنه أخبر بما عرف ، وأخبرت عائشة
بما كان عندها ، مما لم يكن عند ابن عباس : من أن رسول الله ﷺ لم يدع الركعتين
بعد العصر إلى أن مات . فهذا العلم الزائد الذي لا يحل تركه ، ومن أيقن وقال :
«علت (٤) ، أول من قال : لا أعلم (٥) وكلاهما صادق . وثالثها أنه حتى لو صح قول

(١) في البنية «فليس فيه ينهى عنها وإنما فيه نهي عنها» وهو خطأ واضح

(٢) في المصرية «هذا المعروف»

(٣) في التهذيب عن أحمد في الكلام على عطاء «من سمع منه قدما فصاعه
صحيح ومن سمع منه حديثا لم يكن بشيء» سمع منه قدما صقيا وشعبة ، وسمع منه
حديثا جرير وخالد «الح وقال ابن معين «عطاء بن السائب اختلط ، وما سمع منه
جرير وذووه ليس من صحيح حديثه»

(٤) في البنية «وقد علنت» وهو خطأ ظاهر (٥) في البنية «ولم أعلم»

ابن عباس ولم يأت عن أحد من الصحابة خلافه — لما كانت فيه حجة ، لانه فعل رسول الله ﷺ الشيء مرة واحدة حجة باقية ، وحتى ثابت أبداً ، ما لم ينه عما فعل من ذلك ، ومن قال : لا يكون فعل رسول الله ﷺ الشيء حقاً إلا حتى يكرر فعله (١) فهو كافر مشرك ، وسخيف مع ذلك (٢) ، لانه يقال له مثل ذلك فيما فعل مرتين أو ثلاثاً أو ألف مرة ولا فرق ، وهذا لا يقوله مسلم ولا ذو عقل . والمعجب أنهم يقولون : إن صاحب إذا روى خبراً عن رسول الله ﷺ ثم خالفه فذلك دليل عديم على وهن الخبر ، وقد صح عن ابن عباس الصلاة بعد العصر كما نذكر بعد هذا ! فها عللوا هذا الخبر بمخالفة ابن عباس لما روى في ذلك ! ولكنهم لا مؤونة عليهم من التناقض . فسقط هذا الخبر جلة . والله تعالى التوفيق .

وأما خبر موسى بن طلحة فلا حجة لم فيه ، لوجوه : أولاً ضعف سنده ، لانه من طريق أبي صالح كاتب الليث وهو ضعيف (٣) ، وفيه سديد بن أبي هلال وليس بالقوي (٤) ، ولم يذكر فيه موسى بن طلحة سماعاً من أم سلمة ولا من عائشة رضی الله عنهما . والثاني أنه ليس فيه نهى عن صلاتهما . والثالث أنه لو صح لكان حجة لنا ، لانه في : « أن رسول الله ﷺ صلى الركعتين بعد العصر » ولو كانتا لا تجوزان أو

(١) في البنية « الا حتى يكون فعله » وهو لا معنى له

(٢) قوله « مع ذلك » زيادة من البنية

(٣) عبد الله بن صالح أبو صالح كاتب الليث بن سعد ثقة أخطأ في بعض أحاديث فأخذت عليه ، واغترد عن شيخه بأشياء لم يروها غيره فأنكرها بعضهم وماى بموضع نكارة قال يحيى بن بكير « هل جتا الليث قط الا وأبو صالح عنده ! رجل كان يخرج سه الى الاسفار والى الشريف (كذا في التهذيب) وهو كاتبه ، فينكر على هذا أن يكون عنده ما ليس عند غيره !! » وقد روى البخارى في صحيحه عن أبي صالح هذا كما حققه ابن حجر (٤) سديد ثقة وثقة ابن سعد والمعجل وابن خزيمة والبارقلى والخطيب والبيهقى وابن عبد البر وغيرهم وقال أحمد « ما أدري أى شيء ! يخطئ في الأحاديث ! » وما هذا بكاف في تضعيفه مع قول من وثقه ، قال ابن حجر « وقال ابن حزم : ليس بالقوي ، ولله اعتمد على قول الامام احمد فيه »

مكروهتين ما فعلها عليه الصلاة والسلام ، وفعله عليه السلام حق وهدى ، سواء فعله مرة أو ألف مرة ، ومن قال : إن فعله ضلال فهو كافر . والرابع أنه قد صح خلاف هذا عن أم سلمة رضي الله عنها كما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى . والخامس أنه موضوع بلا شك ، لأن فيه إنكار عائشة أنه عليه السلام صلاهما عندها ، ونقل التواتر عن عائشة من رواية الأئمة : إنه لم يزل عليه السلام يصلهما عندها ، مثل حريرة بن الزبير وعبد الله بن الزبير ومسروق والأسود بن يزيد ومطوس وأبي سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف وأمين وغيرهم *

وهذا القول سواء سواء أيضاً في حديث أم سلمة الذي ذكرنا من طريق عبد الرحمن بن أبي سفيان ، وعبد الرحمن هذا مجبول ، ولم يذكر أيضاً أنه سمعه من أم سلمة ، وهو خير موضوع لاشك فيه لأن فيه كذباً (١) ظاهراً لاشك فيه ، وهو ما نسب إلى عائشة من قولها : ليس عندي صلاهما : وقد ذكرنا من روى تكذيب هذا أنفاً ، ولأن فيه أيضاً لفظاً لا يجوز البتة أن يقوله عليه السلام ، وهو « فكرهت أن أصليهما في المسجد والناس ينظرون إلى فصليتهما عندك » إذ لا يتخلو فعلهما أن يكون مكروهاً أو حراماً أو مباحاً حسناً ، فإن كان حراماً أو مكروهاً ، فمن نسب إلى رسول الله ﷺ التستر لمحرمت فهو كافر ، لتفسيره (٢) رسول الله ﷺ ، وقد أمر (٣) عليه السلام أن يقرأ على الناس : وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه (ومن الحال الممنوع أن يتعنى عليه السلام بتكليف صلاة مكروهة لا أجر فيها فهذا هو التكلف الذي أمره تعالى أن يقول فيه : (وما أنا من المتكافين) وحاشى لله تعالى أن يفعل عليه السلام — قاصداً إلى فعله — إلا ما يقر به من ربه تعالى وقد ينسبه تعالى الشيء ليس لنافيه (٤) ما يقر بنا من ربنا عز وجل . ولا مزيد *

(١) في الجنة « لأنه كذب » وهو خطأ أولحن

(٢) في الجنة « لتفسيره » وهو خطأ (٣) في الجنة « وما أمر » وهو خطأ غريب

(٤) في المصرية « وينسبه » بحذف « قد » وما هنا أحسن

(٥) في المصرية « الشيء » لنا فيه بحذف « ليس » وهو خطأ

وأما حديث علي بن أبي طالب فلا حجة فيه أصلاً ، لأنه ليس فيه إلا إخباره رضي الله عنه بما علم ، من أنه لم ير رسول الله ﷺ صلاتهما ، وهو الصادق في قوله ، وليس في هذا نهى عنهما ، ولا كراهة لهما ، فإصام (١) عليه السلام قط شراً كاملاً غير رمضان ، وليس هذا بموجب كراهية صوم شهر كامل تطوعاً (٢) ثم قد روي غير على أنه عليه السلام صلاتهما فكل أخبر بصلته ، وكلهم صادق . ثم قد صح عن علي خلاف ذلك ، كما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى ، وهم يقولون : إن صاحب إذا روى حديثاً وخالفه فهذا دليل عندنا على سقوط ذلك الخبر ، فها قالوا هذا هنا !

وأما حديث حماد بن سلمة عن الأزرق بن قيس عن ذكوان عن أم سلمة لحديث منكر ، لأنه ليس هو في كتب حماد بن سلمة ، وأيضاً فإنه منقطع ، لم يسمعه ذكوان من أم سلمة . برهان ذلك : أن أبا الوليد الطيالسي روى هذا الخبر عن حماد ابن سلمة عن الأزرق بن قيس عن ذكوان عن عائشة عن أم سلمة : « أن النبي ﷺ صلى في بيتها ركعتين بعد العصر ، فقلت ما هاتان الركعتان ؟ قل : كنت أصليهما بعد الظهر ، وجاءني مال فشغلتني فصليتهما الآن » فهذه هي الرواية المتصلة ، وليس فيها « أفنقضيهما نحن ؟ قال : لا » (٣) فصح أن هذه الزيادة لم يسمعها ذكوان من أم سلمة ، ولا ندرى عن (١) أخذها ؟ فسقطت (٢) . ثم لو صحت هذه اللفظة لما كان لهم فيها حجة أصلاً لأنه ليس فيها نهى عن صلاتهما (٦) أصلاً ، وإنما فيها النهي عن قضائهما فقط ، فلا يحل توثيق كلامه عليه السلام إلى ما لم يقله تليسياً من

- (١) في الجنة « وما صام » وما هنا أحسن (٢) في الجنة وليس هذا بموجب كراهية صوم رمضان وهو خطأ سيخف (٣) في الجنة « فهذه هي الرواية المتصلة فيها أفنقضيهما نحن قال لا » وهو خطأ (٤) في الجنة « من » وهو خطأ (٥) ثم أن رواية ذكوان عنه عائشة — التي ذكرها المؤلف — هي المعروفة ، وأما الأولى — روايته عن أم سلمة فنكرته . وقد روي البيهقي (ج ٢ ص ٤٥٧) حديث ذكوان عن عائشة من طريق عبد الملك بن إبراهيم عن حماد عن الأزرق عن ذكوان ، وليس فيها زيادة أفنقضيهما الخ
- (٦) في المصرية « فيه » وهو خطأ (٧) في الجنة « أيضاً » بدل « أصلاً »

فاعل ذلك (١) في الدين . فقط كل ما تعلقوا به . والله الحمد *

وأما أحاديث النهي عن الصلاة بعد العصر ، فسنذكرها إن شاء الله تعالى إثر هذه المسألة والكلام عليها ، بحول الله تعالى وقوته *

وأما تعلق الشافعي بحديث رسول الله ﷺ الذي ذكرنا من أنه عليه السلام « كان إذا صلى صلاة أثبتها » فلا حجة له فيه ، لانه ليس فيه نهى عن أن يصليهما من لم ينس الركعتين قبل العصر ، وليس فيه إلا الإباحة للصلاة (٢) حيثند ، إذ لو لم تكن جائزة لما صلاهما عليه السلام ، قاضياً ولا مثبتاً ، وفي إثباته عليه السلام إياها أصح بيان بأنها حيثند جائزة حسنة ، ولم يقل عليه السلام : انه لا يصليهما إلا منه نسبهما . فقط تعلقه به *

قال على فإذا سقط كل ما شغبوا به فلنذكر ان شاء الله عز وجل — الآثار الواردة في الركعتين بعد العصر *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ومحمد بن عبد الله بن نمير ، قال زهير ثنا جرير ، وقال ابن نمير : ثنا أبي ، ثم اتفقا جميعاً : عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « ما ترك رسول الله ﷺ ركعتين بعد العصر عندي قط (٣) » *

وبه إلى مسلم : ثنا علي بن حجر أنا علي بن مسهر أنا أبو إسحق الشيباني عن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد عن أبيه عن عائشة قالت صلاتان ما تركهما رسول الله ﷺ في بيتي قط سرا ولا علانية : ركعتين قبل الفجر وركعتين بعد العصر (٤) ، وبه إلى مسلم : ثنا حسن (٥) الحلواني ثنا عبد الرزاق أنا معمر بن ابن طاوس

(١) في النجفة « من قاتل » (٢) في النجفة « إلا إباحة الصلاة »

(٣) هو في مسلم (ج ١ ص ٢٣٠) (٤) هو في مسلم (ج ١ ص ٢٣٠)

(٥) في النجفة « الحسن » وفي مسلم (ج ١ ص ٢٢٩) « حسن بن علي الحلواني »

عن أبيه عن عائشة قالت : « لم يدع رسول الله ﷺ الركعتين بعد العصر » :
 حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني ثنا إبراهيم بن أحمد الباخي ثنا
 الفربري ثنا البخاري ثنا أبو نعيم — هو الفضل بن دكين — ثنا عبد الواحد
 ابن أيمن حدثني أبي أنه سمع عائشة أم المؤمنين قالت : « والقي ذهب به — تعني
 رسول الله ﷺ — ما تركها حتى بقي الله تعالى ، تعني الركعتين بعد العصر » قالت :
 وما بقي الله حتى تقل عن الصلاة » *

فهذا غاية التأكيد فيهما ، وقد روتها أيضاً مسلمة وميمونة أمّا المؤمنين (١) ،
 ونعيم الداري ، وعمر بن الخطاب ، وزيد بن خالد الجهني ، وغيرهم ، فصار تقل توازن
 يوجب العلم *

حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا ابن أيمن ثنا أحمد بن محمد البرقي القاضي ثنا
 أبو عمر — هو عبد الله بن عمرو الرقي — ثنا عبد الوارث بن سعيد التنوخي ثنا
 حنظلة — هو ابن أبي سفيان الجمعي — عن عبد الله بن الحارث بن نوفل قل : صلى بنا
 معاوية العصر فرأى ناساً يصلون ، فقال : ما هذه الصلاة ؟ فقالوا : هذه قنبا (٢)
 عبد الله بن الزبير ، فجاء عبد الله بن الزبير مع الناس ، فقال له معاوية : ما هذه
 القنبا التي تفني ؟ أن يصلوا بعد العصر ؟ فقال ابن الزبير : حدثني زوج رسول الله
 ﷺ : « أنه عليه السلام صلى بعد العصر » فأرسل معاوية إلى عائشة فقالت : هذا
 حديث ميمونة بنت الحارث فأرسل إلى ميمونة رسولين فقالت : إنما حدثت : « أن رسول
 الله ﷺ كان يجيز جيشاً فبسمه حتى أرقى العصر ، فصلى العصر ثم رجع فصلى ما كان
 يصلي قبلها ، قالت : وكان رسول الله ﷺ إذا صلى (٣) صلاة أو فصل شيئاً يجب أن
 يداوم عليه » فقال ابن الزبير : أليس قد صلى ؟ والله لنصلينه !
 قال علي : ظهرت حجة ابن الزبير ، فلم يجز عليه الاعتراض

(١) في الجنة « أم المؤمنين » وما هنا أحسن (٢) في المصرية « هذا قنبا »
 وهو خطأ ، وإن كان يمكن تأويله (٣) في الجنة « وكان إذا صلى »

قال على : وقالوا : قد كان عمر يضرب الناس عليها ، وابن عباس معه ، قلنا : لا حجة في أحد دون رسول الله ^(١) ، لا في عمر ولا في غيره ، بل هو عليه السلام المحجة على عمر وغيره . وقد خالف عمر في ذلك طوائف من الصحابة *
وقد صحح عن عمر وعن ابن عباس اباحة الركن والتطوع ، والوجه الذي من أجله ضرب عمر عليها فقد خالفوا عمر رضي الله عنه في ذلك *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا محمد بن أحمد بن مفرج ثنا عبد الله بن جعفر بن الورد ^(٢) ثنا يحيى بن أيوب بن بادى العلاف ^(٣) ثنا يحيى بن بكير حدثني الليث بن سعد عن أبي الاسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل — يتيم عروة بن الزبير ^(٤) — عن عروة : « أخبرني نعيم الداري أو أخبرني أن نعيم الداري ركن ركعتين بعد العصر ، فأثارة عمر فضربه بالذرة ، فأشار إليه نعيم : أن اجلس فجلس عمر حتى فرغ نعيم ، فقال لعمر : لم ضربتني ؟ فقال له عمر : لأنك ركعت هاتين الركعتين وقد نويت ههنا ، قال له نعيم ^(٥) أتى قد صليتهما مع من هو خير منك : رسول الله صلى الله عليه وسلم : فقال له عمر إني أيس في إياكم أيها الرهط ، ولكنني أخاف أن يأتي بعدكم قوم يصلون ما بين المصر إلى المغرب ، حتى يمروا بالساعة التي نهى عنها رسول الله ^(٦) أن يصل فيهما كما صلوا بين الظهر والمصر ، ثم يقولون : قد رأينا فلانا وفلانا يصلون بعد العصر » *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا ابن

- (١) في المصرية « لا حجة في أحد على رسول الله » وفي البنية « لا حجة على أحد دون رسول الله » فبخسنا منهما ما كان أصح وأحسن في المعنى ، والذي هو عادة ابن حزم في كلامه ، بل هي كلمة قديمة اقتبسها بهذا اللفظ .
(٢) في البنية « الورد » زيادة الالف وهو خطأ ، ولبيد الله هذا ذكر في التهذيب (ج ١١ ص ١٨٥ و ٢٧٩) (٣) بادى بالباء الموحدة بوزن وادي ، والعلاف بالقاء ، وفي البنية « العلاف » وهو تصحيف .
(٤) سمى يتيم عروة لأن أباه كان أوصى به إليه . (٥) في البنية يحذف « له »

جرى سمعت أبا سعيد الأحمي (١) يحدث عن السائب مولى الفارسيين عن زيد بن خالد الجهني : « أن عمر رآه يصلي بعد العصر ركعتين — وعمر خليفة — فضربه بالدرّة وهو يصلي كما هو ، فلما انصرف قل له زيد : يا أمير المؤمنين ، فوالله لا أدعها أبداً بعد إذ رأيت رسول الله ﷺ يصليهما ، فجلس إليه عمر ، وقل : يا زيد بن خالد لولا أني أخشى أن يتخذها (٢) الناس سلفاً إلى الصلاة حتى الليل لم أضرب فيها » •

فهذا نص جلي ثابت عن عمر بإجازته التطوع بعد العصر ما لم تصغر الشمس وتقارب الغروب •

وروي بالاسناد الثابت عن شعبة عن أبي جمرّة نصر بن عمران الضبي (٣) قال قال ابن عباس : قد رأيت عمر بن الخطاب يضرب الناس على الصلاة بعد العصر ثم قال ابن عباس : صل إن شئت ما بينك وبين أن تعيب الشمس •

قال علي : هم يقولون في الصحاح (٤) يروى الحديث ثم يخالفه : لولا أنه كان عنده علم بفسخه ما خالفه ، فيلزمهم أن يقولوا هنا : لولا أنه كان عند ابن عباس علم أثبت من فعل عمر ما خالف ما كان عليه مع عمر (٥) . ويمثله عن شعبة عن أبي شعيب عن طاوس : سئل ابن عمر عن الركعتين بعد العصر ؟ فرخص فيهما •

(١) لم أعرف أبا سعيد هذا ولا شيخه السائب ؟ (٢) في الغيبة « يتخذها » وهو خطأ (٣) أبو جمرّة بالجيم والراء ، والضبي بفتح الصاد المحجمة والباء الموحدة وكسر العين المهملة (٤) في الغيبة « بالصحاح » وهو خطأ (٥) في الغيبة « ما كان عليه عمر » بحذف « مع »

ثم الجزء الثاني من كتاب النحلي للعلامة ابن حزم بحول الله وفوته
ويتلوه الجزء الثالث ان شاء الله تعالى مفتتحاً بقول المصنف
(قال علي حلا قالوا ان ابن عمر لم يكن الخ)
ونسأل الله التوفيق لاتمامه

الموضوع	صحيفة
﴿ الاشياء الموجبة غسل الجسد كله ﴾	٢
المسألة ١٧٠ ايلاج الحشفة أو مقدارها في فرج المرأة الخ يوجب الفسل وبرهان ذلك	٢
المسألة ١٧١ فلو أجنب كل من ذكرنا وجب عليهم غسل الرأس وجميع الجسد : وبالاجنب يجب الفسل والبولغ ودليل ذلك	٤
المسألة ١٧٢ الجنابة هي الماء الذي يكون من نوعه الولد الخ	•
المسألة ١٧٣ وكيفما خرجت الجنابة المذكورة فالفسل واجب وبرهان ذلك ومذاهب الأئمة في ذلك	•
المسألة ١٧٤ ولو ان امرأة وطئت ثم اغتسلت ثم خرج ماء الرجل من فرجها فلا شيء عليها ودليل ذلك	٦
المسألة ١٧٥ فلو ان امرأة شفرها رجل فدخل ماؤه فرجها فلا غسل عليها اذا لم تنزل هي	٧
المسألة ١٧٦ ولو أن رجلا وامرأة أجنبيا وكان منهما وطء دون انزال فاغتسلا ثم خرج منهما أو من أحدهما بقية من الماء المذكور فالفسل واجب في ذلك وبرهان ذلك	٧
المسألة ١٧٧ ومن أوج في الفرج وأجنب فعليه النية في غسله ذلك لها وما وعليه أيضا الوضوء ولا بد الخ	٨
المسألة ١٧٨ وغسل يوم الجمعة فرض لازم لكل بالغ وكذلك الطيب والسواك وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار وأدلهم والنظر فيها وتحقيق المقام وقد أطنب المؤلف في هذه المسألة بما لا تحجده في غير هذا الكتاب	٨
المسألة ١٧٩ وغسل يوم الجمعة انما هو اليوم لا للصلاة الخ ودليل ذلك وذكر مذاهب الفقهاء المجتهدين وسرد أدلتهم والنظر فيها من وجوه	١٩
المسألة ١٨٠ وغسل كل ميت من المسلمين فرض ولا بد فان دفن بشير غسل أخرج ولا بد وبرهان ذلك و بيان مذاهب علماء الامصار في ذلك	٢٢

صحيحة	الموضوع
٢٣	المسألة ١٨١ ومن غسل ميتا متوليا ذلك بنفسه بصب أو عرك فعليه أن يقتل فرضا ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك
٢٥	المسألة ١٨٢ ومن صب على مقتل ونوى ذلك المقتل النسل أجزأه وبرهان ذلك
٢٥	المسألة ١٨٣ واقطاع دم الحيض في مدة الحيض ومن جملته دم النفاس يوجب الفسل لجميع الجسد والرأس
٢٦	المسألة ١٨٤ والنساء والحائض شيء واحد فأتتيا أرادتا الحج والعمرة ففرض عليهما أن تقتل ثم تهل ودليل ذلك
٢٦	المسألة ١٨٥ والمرأة تهل بعمرة ثم يحيض ففرض عليها أن تقتل في حجها وبرهان ذلك
٢٧	المسألة ١٨٦ والمتصلة الدم الاسود الذي لا يشبه ولا تعرف أياها قلقت النسل فرض عليها الحج وبرهان ذلك
٢٧	المسألة ١٨٧ ولا يوجب الفسل شيء غير ما ذكرنا أصلا
٢٨	﴿صفة الفسل الواجب في كل ما ذكرنا﴾
٢٨	المسألة ١٨٨ أما غسل الجنابة فيختارون أن يجب ذلك فرضا أن يبدأ بفسل فرجه ان كان من جماع الحج ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء المجتهدين في ذلك وسرد أدلتهم والنظر فيها وتحقيق المقام
٣٠	المسألة ١٨٩ وليس عليه أن يتبذك وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وأدلتهم والنظر فيها من وجوه
٣٣	المسألة ١٩٠ ولا معنى لتخيل الحية في الفسل ولا في الوضوء ودليل ذلك وسرد حججهم ومناقشتها
٣٧	المسألة ١٩١ وليس على المرأة أن تخلل شعر ناصيتها أو ضفائرها في غسل الجنابة فقط
٣٧	المسألة ١٩٢ ويلزم المرأة حل ضفائرها وناصيتها في غسل الحيض وغسل الجمعة والفسل من غسل الميت ومن النفاس وبرهان ذلك وبيان مذاهب

الموضوع	صحيفة
علماء الامصار في ذلك وسرد أدلتهم والنظر فيها من وجوه	
المسألة ١٩٣ فلو انفس من عليه غسل واجب في ماء جار اجزأه اذا نوى ذلك الفصل وبيان من قلل بهذا من الأئمة	٤٠
المسألة ١٩٤ فلو انفس من عليه غسل واجب في ماء راكد ونوى التسلل أجزأه من الحيض ومن النفاس ومن غسل الجنابة ومن الغسل من غسل الميت ولم يجره من الجنابة الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب الفقهاء المجتهدين في ذلك	٤٠
المسألة ١٩٥ ومن أجنب يوم الجمعة من رجل أو امرأة فلا يجره الا غسلان الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد أدلتهم والنظر فيها بانصاف وتحقيق المقام في ذلك	٤٢
المسألة ١٩٦ ويكره للمقتسل أن يتنشف في ثوب غير ثوبه الذي يلبس فان فعل فلا حرج ولا يكره ذلك في الوضوء ودليل ذلك وبيان من أخذ به من الأئمة	٤٧
المسألة ١٩٧ وكل غسل ذكرنا قللوه أن يبدأ به من رجله أو من أعضائه شاء حاشا غسل الجمعة والجنابة فلا يجره فيها الا البداءة بغسل الرأس أولا ثم الجسد وبرهان ذلك	٤٨
المسألة ١٩٨ وضعة الوضوء أنه ان كان انتبه من نوم فليهدأ أن يغسل يديه ثلاثا كما قد ذكرنا قبل ويستشق ويستنثر ثلاثا الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وذكر حججهم والنظر فيها وقد بسط التحقيق المصنف في ذلك فليكن به	٤٨
المسألة ١٩٩ وأما مسح الاذنين فليس فرضا ولا هما من الرأس ودليل ذلك ومن قال به	٥٥
المسألة ٢٠٠ وأما قولنا في الرجلين فان القرآن نزل بالمسح ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء المجتهدين وذكر أدلتهم مفعلة ومن قل بالمسح من علماء السلف	٥٦

صفحة	الموضوع
٥٨	المسألة ٢٠١ وكل ما لبس على الرأس من عمامة أو خمار أو قلنسوة أو بيضة أو مقفر وغير ذلك اجزأ المسح عليها وبرهان ذلك وبينان مذاهب الأئمة المجتهدين في ذلك وذكر أدلتهم مفصلة والعود عليها بالنظر والتأمل وتحقيق المقام .
٦٤	المسألة ٢٠٢ وسواء لبس ما ذكرنا على طهارة أو غير طهارة ودليل ذلك وبينان من قال بهذا من الأئمة
٦٥	المسألة ٢٠٣ ويمسح على كل ذلك أبدا بلا توقيت ولا تحديد وبينان مذهب عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ذلك
٦٥	المسألة ٢٠٤ فلو كان تحت ما لبس على الرأس خضاب أو دواء جاز المسح عليهما كما قلنا ولا فرق وبرهان ذلك
٦٦	المسألة ٢٠٥ ومن ترك مما يزيه غسله في الوضوء أو الغسل الواجب ولو قدر شربة عمداً أو نسياناً لم تجزئه الصلاة بذلك الغسل والوضوء حتى يوعبه كله
٦٦	المسألة ٢٠٦ ومن نكس وضوءه أو قدم عضواً على المدة كور قبله في القرآن عمداً أو نسياناً لم تجزئه الصلاة أصلاً الخ ودليل ذلك وبينان مذاهب الأئمة المجتهدين في ذلك
٦٨	المسألة ٢٠٧ ومن فرق وضوءه أو غسله اجزأه ذلك وإن طالت المدة في خلال ذلك أو قصرت الخ وبرهان ذلك وبينان مذاهب علماء الأصناف في ذلك وذكر حججهم والنظر فيها
٧٢	المسألة ٢٠٨ ويكره الاكثار من الماء في الغسل والوضوء والزيادة على الثلاث في غسل اعضاء الوضوء ومسح الرأس وبرهان ذلك وذكر مذاهب الأئمة المجتهدين في ذلك وسرد أدلتهم وتحقيق المقام
٧٤	المسألة ٢٠٩ ومن كان علي ذراعيه أو أصابعه أو رجله جباير أو دواء ملصق لضرورة فليس عليه أن يمسح على شيء من ذلك ودليل ذلك وبينان مذاهب علماء الأصناف وسرد أدلتهم

الموضوع	صحيفة
المسألة ٢١٠ ولا يجوز لاحتمس ذكره بيمينه جملة الا عند ضرورة لا يمكنه غير ذلك وبرهان ذلك	٧٧
المسألة ٢١١ ومن أيقن بالوضوء والفعل ثم شك هل أحدث أو كان منه ما يوجب الفسل أم لا فهو على طهارته ودليل ذلك ومن قال بهذا من الأئمة	٧٩
المسألة ٢١٢ والمسح على كل مالبس في الرجلين مما يحل لبسه مما يبلغ فوق الكعبين سنة سواء كانا خفيفين من خلود أو لبود أو عود أو حلفاء أو جوربين من كتان أو صوف أو قطن الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك ومرد حججهم وتحقيق المقام . واذا نظرت فيما كتبه المصنف هنا تعلم ان كل من كتب في هذه المسألة هو عالة عليه ومتطفل لانه أشبع الكلام فيه	٨٠
مشروعية المسح على الخفين	٨١
مدة المسح على الخفين	٨٣
بيان من قال بالمسح على الجوربين	٨٤
مذهب أبي حنيفة ومالك رحمهما الله في المسح على الجوربين	٨٦
بيان من قال بالتوقيت في المسح من الصحابة رضي الله عنهم	٨٧
مذاهب أئمة علماء الامصار في مدة المسح على الخفين ودليل كل وبيان ما يرد على الادلة من التوهين والتضعيف	٨٩
المسألة ٢١٣ ويبدأ بعد اليوم واليلة المقيم وبعد الثلاثة الايام بلبائها المسافر من حين يجوز له المسح أثر حدته الخ	٩٠
بيان مذهب أبي حنيفة والشافعي وأبي ثور وأحمد بن حنبل في ذلك	٩٤
النظر في أقوال الأئمة في ابتداء وقت المسح على الخفين وردا الى ما اقترض الله عز وجل علينا	٩٦
بيان ما يلزم الأمام احمد في ذلك	٩٧
المسألة ٢١٤ والرجال والنساء في أحكام المسح على الخفين وتوقيت المدة	٩٩

صفحة	الموضوع
	سواء وبرهان ذلك
١٠٠	المسألة ٢١٥ ومن توشأ فلبس أحد خفيه بعد أن غسل تلك الرجل فالمسح له جائز الخ وأدلة ذلك ومذاهب علماء الامصار فيه
١٠٠	المسألة ٢١٦ فان كان في الخفين أو فيا لبس على الرجلين خرق صغير أو كبير الخ وبيان مذاهب علماء الامصار في - كم ذلك وأدلتهم
١٠٣	المسألة ٢١٧ فان كان الخفان مقطوعين تحت الكعبين فالمسح جائز عليهما وذكر اقوال الائمة المجتهدين في ذلك وأدلتهم
١٠٣	المسألة ٢١٨ ومن لبس خفيه أو جوربيه أو غير ذلك على طهارة ثم خلم احدهما دون الآخر فان فرضه ان يخلم الآخر وبيان مذاهب المجتهدين في ذلك
١٠٥	المسألة ٢١٩ ومن مسح كما ذكرنا على ما في رجليه ثم خطهما يضره ذلك شيئاً ولا يلزمه اعادة وضوء ولا غسل رجليه الخ وبيان مذهب السلف في ذلك
١٠٦	بيان مذاهب ائمة الامصار في ذلك وسرد أدلتهم والنظر فيها سنداً ومتناً
١٠٩	المسألة ٢٢٠ ومن تعمد لبس الخفين على طهارة لممسح عليهما أو غضب رجليه فوَحَلَ عليهما دواء ثم لبسهما لممسح على ذلك فقد أحسن
١٠٩	المسألة ٢٢١ ومن مسح في الحضر ثم سافر قبل اقضاء اليوم والليله أو بعد اقضاءها مسح أيضاً حتى يتم مسحه في كل ما مسح في حضره وسفره وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وأدلتهم
١١١	المسألة ٢٢٢ والمسح على الخفين وما لبس على الرجلين انما هو على ظاهرهما وما مسح من ظاهرهما بأصبع أو أكثر أجزأ الخ وبيان أقوال علماء الامة في ذلك وسرد أدلتهم والنظر فيها بانصاف
١١٤	المسألة ٢٢٣ ومن لبس على رجليه شيئاً مما يجوز المسح عليه على غير طهارة

الموضوع

صحيفة

ثم أحدث فلما أراد الوضوء وتوضأ ولم يبق له غير وجليه فجثه خوف شديد فانه
ينفض ولا يمسخ عليهما الخ وذكر أقوال أئمة المذاهب وحججهم والنظر فيها
وتحقيق الحق فى ذلك

﴿ كتاب التيمم ﴾

١١٦

المسألة ٢٢٤ لا يتيمم من المرضى الا من لا يجد الماء أو من عليه مشقة وخرج
فى الوضوء بالماء الخ ودليل ذلك

المسألة ٢٢٥ وسواء كان السفر قريبا أو بعيدا سفر طاعة كان أو سفر معصية
أو مباحا ودليل ذلك

المسألة ٢٢٦ المرض هو كل ما أحال الانسان عن القوة الخ

المسألة ٢٢٧ ويتيمم من كان فى الحضر صحيحا اذا كان لا يقدر على الماء الا
بعد خروج وقت الصلاة الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار
وسرد أدلتهم والنظر فيها وتحقيق المقام

المسألة ٢٢٨ والسفر الذى يتيمم فيه هو الذى يسى عند العرب سفرا سواء
كان مما تقصر فيه الصلاة أو مما لا تقصر فيه الصلاة الخ والليل على ذلك
وذكر أقوال علماء السلف وأدلتهم والنظر فيها

المسألة ٢٢٩ ومن كان الماء منه قريبا الا أن يخاف ضياع رحله أو فوت الرفقة
أو غير ذلك ففرضه التيمم

المسألة ٢٣٠ فان طلب بحق فلا عذر له فى ذلك ولا يجزئه التيمم

المسألة ٢٣١ فلو كان على بئر يراها ويعرفها فى سفر وخاف فوات أصحابه أو
صلاة الجماعة أو خروج الوقت تيمم وأجزأه

المسألة ٢٣٢ ومن كان فى رحله الماء فلسيه أو كان يقربه بئر أو عين لا يدرى
بها فتيمم وصلى أجزأه ودليل ذلك وأقوال العلماء فى ذلك

المسألة ٢٣٣ وكل حدث ينقض الوضوء فانه ينقض التيمم هذا ما لا خلاف
فيه من أحد

- مصحفة الموضوع
- ١٢٢ المسألة ٢٣٤ وينقض التيمم أيضا وجود الماء سواء وجده في الصلاة أو بعده أن صلى أو قبل أن يصلي الخ ودليل ذلك وبيان مذاهب الأئمة المجتهدين وأدلتهم والنظر فيها من وجوه وقد بسط المؤلف الكلام في هذه المسألة بما لا يفجده في غير هذا الكتاب فانظره نظر دقيق
- ١٢٨ المسألة ٢٣٥ والمرضى المباح له التيمم مع وجود الماء بخلاف ما ذكرنا فإن صحته لا تنقض طهارته وبرهان ذلك
- ١٢٨ المسألة ٢٣٦ والتيمم يصلى بتيمة ما شاء من الصلوات الفرض والنوافل ما لم ينتقض تيممه بحدث أو وجود ماء الخ وبيان أقوال العلماء المجتهدين في ذلك وذكر أدلتهم والنظر فيها من وجوه
- ١٣٣ المسألة ٢٣٧ والتيمم جائز قبل الوقت إذا أراد أن يصلى به نافلة أو فرضا كالوضوء ولا فرق ودليل ذلك
- ١٣٣ المسألة ٢٣٨ ومن كان في رحله ماء فليس بتيمة وصلى فصلاته تامة
- ١٣٣ المسألة ٢٣٩ ومن كان في البحر والسفينة فبحر فأن كان قدرا على أخذ ماء البحر والتطهر به لم يجزه غير ذلك
- ١٣٤ المسألة ٢٤٠ وكذلك من كان في سفر أو حضر وهو صحيح أو مريض فلم يجزه إلا ماء بخاف على نفسه منه الموت أو المرض يقيم ويصلى
- ١٣٤ المسألة ٢٤١ وليس على من لا ماء معه أن يشتره للوضوء ولا للنسل لا بما قل أو أكثر وبرهان ذلك وأقوال أئمة المذاهب في ذلك
- ١٣٦ المسألة ٢٤٢ ومن كان معه ماء يسير يكتفيه لشربه فقط ففرضه التيمم
- ١٣٧ المسألة ٢٤٣ ومن كان معه ماء يسير يكتفيه للوضوء وهو جنب تيمم الجنبات وتوضأ بالماء لا يبالى إيهما قدم لا يجزيه غير ذلك
- ١٣٧ المسألة ٢٤٤ فلو فضل له من الماء يسير فلو استعمله في بعض أعضائه ذهب ولم يمكنه أن يمس به سائر أعضائه ففرضه غسل ما أمكنه والتيمم وبرهان ذلك وذكر مذاهب العلماء في ذلك

الموضوع

صحيفة

١٣٨ المسألة ٢٤٥ فمن أجنب ولا ماء معه فلا بد له من أن يتيمم تيممين ينوى بأحدهما تطهير الجنبه وبالآخر الوضوء ولا يبالي أيهما قدم

١٣٨ المسألة ٢٤٦ ومن كان مغبوساً في حضر أو في سفر بحيث لا يجد تراباً ولا ماء أو كانت مصلوباً وجاءت الصلاة فليصل كما هو وبرهان ذلك وأقوال أئمة

المذاهب في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام

١٤١ المسألة ٢٤٧ ومن كان في سفر ولا ماء معه أو كان مريضاً يشق عليه استعمال الماء فله أن يقبل زوجته أو أن يطأها ودليل ذلك ومن قال به من علماء الصحابة

والتابعين

١٤٣ — المسألة ٢٤٨ وجائز أن يؤم التيمم المتوضئين والمتوضي التيممين والماسح الفاسلين والفاسل الماسحين ودليل ذلك ومذاهب علماء الصحابة والتابعين

وعلماء الامصار في ذلك

١٤٤ المسألة ٢٤٩ ويتيمم الجنب والحائض وكل من عليه غسل واجب كما يتيمم المحدث ولا فرق وذكر أقوال الأئمة المجتهدين في ذلك وما استدله كل منهم والنظر فيها

١٤٦ المسألة ٢٥٠ وصفة التيمم للجنب وللحيض ولكل غسل واجب وللوضوء صفة عمل واحد انما يجب في كل ذلك أن ينوى به الوجه الذي يتيمم له في طهارة

للصلاة أو جنابة أو ايلاج في الفرج الخ ودليل ذلك وذكر مذاهب علماء الامصار وادلتهم والنظر فيها من وجوه

١٥٨ المسألة ٢٥١ وإن عدم الميت الماء بم كما يتيمم الحي

١٥٨ المسألة ٢٥٢ ولا يجوز التيمم الا بالأرض ثم تنقسم الأرض الى قسمين الخ وبرهان ذلك وبيان أقوال العلماء المجتهدين في ذلك

١٦١ المسألة ٢٥٣ يقدم في التيمم لليدان قبل الوجه وقبل قدم الوجه على الكتفين ولا بد وقيل جائز كل منهما ودليل ذلك وبيان الحق فيه

١٦٣ ﴿كتاب الحيض والاستحاضة﴾

١٦٣ المسألة ٢٥٤ الحيض هو الدم الاسود الخاثر الكرهه الرائحة خاصة وحكم ذلك

صحيحة

وبيان ان الصلاة والطواف والوطء في الفرج ممنوع حال الحيض وأدلة ذلك وذكر
مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد حججهم

المسألة ٢٥٥ وأما وطء زوجها وأسيدها لها اذا رأت الطهر فلا يحل الا بان تغسل جميع
رأسها وجسدها بالماء أو بأن تتيمم ان كانت من أهل الخ وبرهان ذلك وبيان
مذاهب العلماء في ذلك وحججهم والنظر فيها من وجوه

المسألة ٢٥٧ ولا تقضى الحائض اذا طهرت شيئاً من الصلاة التي مرت في أيام
حيضها وتقضى صوم الايام التي مرت لها من أيام حيضها وهذا مجمع عليه
المسألة ٢٥٨ وإن حاضت امرأة في أول وقت الصلاة أو في آخر الوقت ولم تكن
صلت تلك الصلاة سقطت عنها ولا إعادة عليها فيها الخ ودليل ذلك وبيان
مذاهب علماء الامصار في ذلك وذكر أدلتهم والنظر فيها

المسألة ٢٥٩ فإن طهرت في آخر وقت الصلاة بمقدار ما لا يمكنها الغسل والوضوء
حتى يخرج الوقت فلا تلزمها تلك الصلاة ولا قضاؤها وبيان أقوال العلماء
السلف في ذلك

المسألة ٢٦٠ وللرجل أن يتلفذ من امرأته الحائض بكل شيء حاشا الايلاج فيه
الفرج الخ وبيان دليل ذلك وبيان مذاهب الأئمة المجتهدين في ذلك وحججهم
المسألة ٢٦١ ودم النفاس يمنع ما يمنع منه دم الحيض حاشا الطواف بالبيت
المسألة ٢٦٢ وجائز للعائض والنفساء أن يتزوجا وأن يدخلوا المسجد وكذلك
الجنب ودليل ذلك وذكر أقوال المجتهدين في ذلك وأدلتهم

المسألة ٢٦٣ ومن وطئ حائضاً فقد عصى الله تعالى ومرض عليه التوبة
والاستغفار ولا كفرارة عليه في ذلك ودليل ذلك وذكر أقوال علماء
السلف وأدلتهم

المسألة ٢٦٤ وكل دم رآته الحامل مالم تنعم آخر ولده في بطنها فليس حيضاً ولا
نفاساً ولا يمنع من شيء وبرهان ذلك

المسألة ٢٦٥ وإن رأت النعوز المسنة دماً اسود فهو حيض طابع من العلة

الموضوع

صحيفة

والصوم والطواف والوطء ودليل ذلك

١٩١ المسألة ٢٦٦ واقل الحيض دفعة فاذا رأت المرأة الدم الاسود من فرجها أمسكت

عن الصلاة والصوم وحرم يطؤها على بطلها وسيدها الخ وبرهان ذلك وبيان

مذاهب العلماء الامصار في ذلك وحججهم وبيان الحق في ذلك

٢٠٠ المسألة ٢٦٧ ولاحد لاقل الطهر ولا لاكثره فقد يتصل الطهر باقى عمر المرأة

فلا تحيض بلا خلاف من احدث مع المشاهدة لذلك الخ وبيان مذاهب علماء

الامصار في ذلك وسرد ادلتهم والنظر فيها

٢٠٣ المسألة ٢٦٨ ولاحد لاقل النفاس وأما أكثره فسبعة أيام لا مزيد ودليل ذلك

وبيان من قال بخلاف ذلك

٢٠٧ المسألة ٢٦٩ فإن رأت الجارية الدم أول ما نراه فهو دم حيض تدع الصلاة

والصوم ولا يطؤها بطلها أو سيدها الخ وبرهان ذلك وأقوال العلماء فيه

٢١٣ أقوال علماء الصحابة في المستحاضة

﴿ الفطرة ﴾

٢١٨

٢١٨ المسألة ٢٧٠ السواك مستحب ولو أمكن لكل صلاة أفضل وتنف الابط

واختلاف وحلق العانة وقص الاغفار ودليل ذلك

﴿ الآنية ﴾

٢٢٣ المسألة ٢٧١ لا يحل الوضوء ولا الفسل ولا الشرب ولا الاكل لا لرجل ولا

لامرأة في اثناء عمل من عظم ابن آدم ولا في اثناء عمل من عظم خنزير ولا من

جلد ميتة قبل أن يدبغ ولا في اثناء قضة أو اثناء ذهب وبرهان ذلك

٢٢٤ المسألة ٢٧٢ وكل اثناء بعد هذا من صفر أو نحاس أو رصاص أو قزدير أو بلور

أو زمرد أو باقوت أو غير ذلك فباح الاكل والشرب والوضوء والفسل فيه

للرجال والنساء وبرهان ذلك وذكر مذاهب علماء الامصار في ذلك وحججهم

﴿ من شك في الماء ﴾

٢٢٥

٢٢٥ المسألة ٢٧٣ من كان يحضرته ماء وشك أولغ الكلب فيه أم لا فله أن يتوضأ

الموضوع	صحيفة
به لغير ضرورة وأن يقتل به كذلك ودليل ذلك	
﴿ابتداء كتاب الصلاة﴾	٢٢٦
المسألة ٢٧٤ الصلاة قسبان فرض وتطوع وتعرف كل منهما وتقسيم للفرض	٢٢٦
الى نوعين كفاية ومنعين ودليل كل ذلك وذكر أقوال العلماء في ذلك	
وبيان حججهم	
٢٢٩ مذهب المصنف ان تهجد الليل ليس المكتوبة والوتر من تهجد الليل	٢٢٩
المسألة ٢٧٥ ولا صلاة على من لم يبلغ من الرجال والنساء ويستحب لو علموها	٢٣٢
اذا عقلوها وبرهان ذلك	
المسألة ٢٧٦ ولا صلاة على مجنون ولا مفسى عليه ولا حائض ولا نساء ولا قضاء	٢٣٣
على واحد منهم الا ما أطلق المجنون والمفسى عليه وبرهان ذلك وبيان مذاهب	
علماء الامصار في ذلك وأدلتهم	
المسألة ٢٧٧ وأما من سكر حتى خرج وقت الصلاة أو نام عنها حتى خرج	٢٣٤
وقتها أو نسيها حتى خرج وقتها ففرض على هؤلاء خاصة أن يصلوها أبدا	
ودليل ذلك	
المسألة ٢٧٨ وأما من تعمد ترك الصلاة حتى خرج وقتها فهذا لا يقتدر على	٢٣٥
قضائها أبداً فليكثر من فعل الخير وصلاة التطوع وليتوب وليستغفر الله عز	
وجل وذكر مذاهب علماء الامصار في ذلك وقد انفرد بهذه المسألة المصنف	
وأطنب في الاستدلال القلي لذلك ولعله خرق الاجماع .	
المسألة ٢٧٩ وأما قولنا أن يتوب من تعمد ترك الصلاة حتى يخرج وقتها فقول	٢٤٤
الله تعالى (تغلب من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة) الآية الخ وهي لا تدل له	
﴿الصلوات المفروضة الخمس﴾	٢٤٨
المسألة ٢٨٠ المفروض في الصلاة على كل بالغ عاقل حر أو عبد ذكر أو أنثى	٢٤٨
خس وبيانها مفصلة	

٢٤٨

﴿ أقسام التطوع ﴾

٢٤٨ المسألة ٢٨١ أوكد التطوع ما قد ذكرناه : وبعد ذلك ما لم يرد به أمر ولكن جاء النذب اليه

٢٥٢

﴿ ففعل في الركعتين قبل صلاة المغرب ﴾

٢٥٢ المسألة ٢٨٢ منع قوم من التطوع بعد غروب الشمس وقبل صلاة المغرب منهم مالك وأبو حنيفة ودليل ذلك وقد اطنب المصنف في هذه المسألة بما لا مزيد عليه فينبئى الاطلاع عليه

٢٥٤

٢٥٤ المسألة ٢٨٣ وأما الركعتان بعد العصر فإن أبا حنيفة ومالكاً نهيا عنهما وأما الشافعى فإنه قال من فاتته ركعتان قبل الظهر وبعده فله أن يصليهما بعد العصر الخ وذكر أحلة علماء الامصار في ذلك

٢٥٨

٢٥٨ المسألة ٢٨٤ وأما إعادة من صلى إذا وجد جماعة تصلي تلك الصلاة فإن ذلك مستحب مكروه تركه ودليل ذلك وبيان مذاهب العلماء في ذلك وسرد حججهم

٢٦٤ المسألة ٢٨٥ وأما الركعتان بعد العصر فإن أبا حنيفة ومالكاً نهيا عنهما وبيان مذهب الشافعى في ذلك وغيره من الأئمة وذكر أدلتهم

٢٧٢

نهى عمر رضى الله عنه عن الصلاة بعد العصر تنفلاً

٢٧٤

٢٧٤ ضرب عمر بن الخطاب رضى الله عنه من صلا تنفلاً بعد صلاة العصر وبيان حلة ذلك منه

(تنبيه) سنذكر أن شاء الله تعالى بعد ما عانينا من تصحيح هذا الكتاب وما وفق لنا من النسخ والاجزاء المختلفة النسخ وما لاصحابها من النية والثواب في هذه الدار ولدار الآخرة اعظم ونسأل الله أن يهدينا لشركه تعالى ويوفقنا لمكائنه من تفضل علينا بذلك

١٧١
كتاب المغازي
١١٠٠٠